كتاب المحروسة

د . أنور عبد الملك

المجتمع المصرى والجيش

١٩٥٢ - ١٩٦٧



٢٧

المجتمع المصرى

والجيش

١٩٥٢ - ١٩٦٧

الطبعة الأولى مارس ١٩٩٨

عنوان الكتاب: المجتمع المصرى والجيش ١٩٥٢ - ١٩٦٧
تـأليـف : د. أنور عبدالملك

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المدير العام : فـريـد زهـران

جمع تصويرى وتجهيز : هشام صلاح

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٨/٢٥٥٩

الترقيم الدولى I.S.B.N: 3 -86 -5652 -977

المجتمع المصرى

والجيش : ١٩٥٢ - ١٩٦٧

إهـــداء

إلى ذكري شهدي عطية الشافعي الأخوية

(الإسكندرية ١٩١١ - أبو زعبل ١٩٦٠)

الذي كان شرف جيلنا

- صديقى

الفهرس

مقدمة الطبعة العربية الثانية
(بيروت - ١٩٧٤)

يسرنى أن تصدر الطبعة العربية، الدقيقة المنقحة، لكتاب "المجتمع المصرى والجيش منذ ١٩٥٢" وقد عادت مصرنا القاهرة إلى دورها المحورى فى عالمنا العربى، بعد أن رفعت جيوشنا العربية فى مصر وسوريا أعلام الشرف على أرض الوطن، بعد أن شق شباب مصر البواسل طريقهم إلى شرق القناة وحطموا - فى جبهة عربية تحريرية متدفقة - أسطورة التخلف الحضارى للعربى، ومعها حطموا منطق الاحتقار الذى أراد به الغرب أن يدمر إرادتنا، ويدنس شخصيتنا القومية، ويستهين بطاقاتنا الإنسانية، ويزدرى انطلاقاتنا الثورية، ويبعد من مواقع التاريخ شعوبنا العربية المتحركة فى تضامن عضوى راسخ عميق مع جيوشنا الوطنية فى طريق التحرر والثورة والنهضة.

النهضة - لا التنمية - هى وجهة مصر والعالم العربى فى عصرنا هذا. والنهضة تقتضى وسيلة وغاية.

الوسيلة هى الجبهة الوطنية المتحدة. أى اتحاد جميع القوى الوطنية صاحبة المصلحة فى الاستقلال والتحرر من الاستعمار على أساس أن التناقص الرئيسى إنما هو بين هذه القوى الوطنية من ناحية والاستعمار - الإمبريالية الأمريكية والصهيونية - من ناحية أخرى، وأن التناقضات الطبقية هى تناقضات تابعة، رغم أهميتها، تناقضات غير متصارعة رأسا فى هذه المرحلة التاريخية التى يعيشها عالمنا العربى اليوم.

الغاية هى مشروع حضارى يتشكل من فلسفة ثقافية - وطنية متميزة تهدف إلى الإجابة على سؤال مركزى هو : ما هو الإنسان المصرى والعربى فى العالم المعاصر ؟ ما هى رسالة مصر والعرب المتميزة، إسهامهم المتميز، فى تفاعل الحضارات المعاصرة ؟

أسئلة كبيرة حاولنا أن نتعمق فى التنقيب عن أبعادها فى كل ما كتبنا - وهو فى طريقه اليوم إلى لغتنا العربية، بعد أن شاءت الظروف أن يتم وضع جزء هام منها فى الخارج، خارج أرض الوطن، فى الخارج لا فى الغربة، فما كان البعد أبدا "غربة"، وإنما جهاد فى تجاوب عميق ومتصل بالحركة الوطنية فى مصر والعالم العربى.

أما هذا الكتاب - وقد وضع فى شهور ثلاثة ونشر فى صيف ١٩٦٢ للمرة الأولى فى باريس - فهو دراسة أولية كان لزاما علينا أن نضعها رغم أوجه النقص الكبيرة، فى ظروف أصبحت فيها قطاعات متضامنة متآخية من حركتنا الوطنية المصرية "تتصارع فى الظلام".

كان لابد من تناول الثورة المصرية فى طورها المعاصر، وهى ملتهبة، متناقضة، صاخبة، متأزمة، طليعية، وذلك من وجهة نظر أرضيتها وطنية، ومنهجها وطنى، ووجهتها وطنية - وهى فى الآن نفسه، وطنية اشتراكية، ما دام شعب مصر، وشعب مصر وحده، صاحب مفتاح الحل والربط إذا أريد لمصر أن تنتهج نهج التحرر الحقيقى، والثورة البناءة، والنهضة الحضارية.

كانت الأسئلة كثيرة حول الخصوصية المصرية، الجيش والتراث الوطنى، دور الدولة، رسالة الجماهير الشعبية، جذور الاشتراكية المصرية - وعندى أنها مدرسة فكر وعمل على مستوى رفيع من الأصالة والفاعلية رغم ومن خلال كل الصعاب - التحرك المصرى والدائرة العربية، الإسلام السياسى والماركسية رأسمالية الدولة والاشتراكية، البرجوازية والثورة، الأمة والزعيم.

أسئلة كثيرة تتزاحم، وليس أمام الناس آنذاك إلا النظرة الوظيفية الجامدة وقد عرفت باسم نظرية التحديث، والنظرة الماركسية الغربية التى أسهمت فى إثراء الفكر والعمل لكنها عجزت عن استيعاب تحرك الشعوب والحضارات اللاغربية. من هنا كانت نظرة "الاستغراب" إلى الأنماط الجدية

فى تحرك شعوب الشرق. ومن هنا ظهرت أفكار ونظريات "الغيرية" و "الاستثنائية". وشيئا فشيئا أصبح من الواضح* أن الإطار النظرى كله – على اختلاف اتجاهاته المنهجية والفلسفية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة – غريب إلى حد بعيد عن واقع المجتمعات والحضارات الشرقية، يستطيع أن يسهم فى فهم أجزاء من تحركها، ولكن إلى حد معين، وإلى حين، ويعجز عن إدراك مفاتيح خصوصيتها، فيطلق عليها أنها "ظواهر استثنائية" مغايرة للنظرية العامة (الغربية أصلا، وتكوينا، ووضعا، وتعبيرا).

من هنا إذن كانت حاجتنا إلى التنقيب عن أبعاد ثورتنا المصرية بمنهج وطنى – اشتراكى يبدأ من أرض الوطن وواقع الأمة ويتجه نحو الاشتراكية حسب قوالب وفى قنوات وطرق عبور هى أصيلة عندنا، وإن كانت هامشية أو استثنائية أو غيرية عند القطاع المتقدم من الدول الرأسمالية الصناعية الغربية المتقدمة.

لذلك كانت فاعلية هذا الكتاب، لكسر موجة الابتعاد عن الواقع الوطنى، ووضع حد للنزيف الداخلى المترتب على تفتيت القوى الوطنية المتعاركة فى الظلام.

كان لابد من ذلك رغم النقائص، وهى عديدة، وقد تكرم على إخوانى المصريون والعرب بالعديد من الملاحظات النقدية الدقيقة ومن بينها تلك التى أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر فى رسالة شفوية هامة بعد شهور من صدور الكتاب، وكان أكبر جزء منها صحيحا، ودقيقا، وبناء، ومن هنا جاءت الطبعات التالية – الإيطالية، الأسبانية، الألمانية. الأميركية – منقحة وقد أفادت من هذا التصحيح، بحيث صدرت الطبعة الثانية من الكتاب، وهى الطبعة الأميركية عام ١٩٦٨، وبها جزء طويل جديد سوف يطالعه القارئ العربى فى بداية الكتاب.

وبالفعل أحدث ظهور هذا الكتاب ضجة فى الرأى الغربى، سرعان ما تحولت إلى أثر عميق فى قطاع الدراسة الاجتماعية السياسية الأيديولوجية

لما يطلقون عليه "العالم الثالث"، وذلك فى ناحيتين بالتحديد، فمن ناحية أصبح من المتعذر أن تقدم دراسات لتلك المجتمعات اللاغربية من الخارج، أى دون الارتكاز أساسا على معطيات الأرض ومراجعها الأصيلة، وإن ظل الاتجاه عند الباحثين الغربيين - وهذا أمر طبيعى - إلى الاعتماد على إطارهم الفكرى النظرى ومراجعهم - الثانوية - والتزامهم السياسى المحورى، ألا وهو الحفاظ على هيمنة الغرب فى العالم، وخاصة ضد الشرق الناهض بعد تردد من التبعية، وتعميقها وتطوير أشكالها. ومن ناحية أخرى. ظهر هذا الكتاب وكأنه بمثابة أول دراسة ميدانية - نظرية معا تقدم كلها على أساس مقولة، أو فكرة، أو نظرية، الخصوصية Specificity التى قدمناها فيما بعد فى دراسات نظرية لاحقة على مرحلة الدراسات الميدانية - النظرية عن مصر والعالم العربى (فى كتابينا سوسيولوجيا الإمبريالية، ثم الجدلية الاجتماعية، الصادرين فى باريس فى ١٩٧١ و ١٩٧٢). أصبح من الواضح، بشكل موضوعى ملموس، أن مفتاح حل "ألغاز" المجتمعات - اللاغربية - وكذا مفتاح فهم كل من المجتمعات الغربية المتقدمة ذاتها، بطبيعة الأمر - لا يكمن فى تطبيق نظريات مسبقة ومحاولة حصر تحرك التاريخ الحى فى قوالب جامدة، وإنما يكمن فى التنقيب عن خصوصيتها المتميزة، أى الخصوصية المتميزة، لكل مجتمع قومى متميز، بحيث يمكن فهم المتناقضات والدروب المتباينة التى تظهر على سطح مجتمع معين، وهو قطاع لا يمثل إلا أقل القليل من كثافة الجبل الثلجى المغمور تحت سطح بحر التطور التاريخى الحضارى طويل المدى.

كان من الممكن أن أضيف جزءا ثانيا يؤرخ للفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣، لتاريخ الثورة المصرية من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، من النكسة إلى عودة الروح. لكن عبور القناة جاء إيذانا بمرحلة جديدة، وكبيرة، وطليعية، فى تاريخ مصر ورسالتها. كان لابد من حشد كافة القوى والطاقات الوطنية على أرض الوطن. كان لا مناص إذن من أرجاء كل

الإضافات والمشاريع الثانوية، أيا كانت أهميتها الذاتية، لتثبيت ركائز التحرك المصرى العربى على أرض مصر، وفى هذا تحقيق للفكرة الأساسية فى هذا الكتاب، وسائر كتاباتنا، وحياة جيلنا الذى كان ولا يزال "على موعد مع القدر"، ألا وهى: أن حياة الإنسان المصرى وموته، قلبه وعقله، وجدانه وتطلعاته، قوته وضعفه، انتصاره وهزيمته، سعادته وشقاؤه، ليله ونهاره - وبشكل دقيق حياته وموته - وجهتها مصر. فهى ملك لمصر، مصر العربية، وهى عند أبنائها "أم الدنيا" ومطلع الشمس وفجر الأشواق ووجه الإنسانية العتيدة العملاقة... الأنيسة.

كان لابد من الدفع بهذا الكتاب - وهو كتاب مرحلى ووثيقة تاريخية للفكر السياسى الاجتماعى المصرى المعاصر - كما هو، إلى المطبعة ليرى النور، فى سبيل مصر، 'من حب مصر' كما ينشد شبابنا الطلابى العظيم وهو فى طريقه إلى احتلال مراكز الطليعة فى مسيرة مصر الشاقة، المضنية، المشرقة.

عمل متواضع، لعله يفيد من يدرى ؟ "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

أنور عبد الملك
القاهرة، يناير ١٩٧٤

رؤية عامة
الناصرية والاشتراكية

- ١ -

يومان(*) من "الجمعة الأسود" يرسمان حدود ثورة مصر الوطنية، خلال مرحلتها الأخيرة، تحت النظام العسكرى. فجر الجمعة، ٢٥ يناير ١٩٥٢ - عندما أخذت المصفحات البريطانية ضريبتها الكبيرة من أرواح المصريين فى الإسماعيلية - أشعلت القاهرة بواسطة مجموعات عنف متعددة، عرفت فيما بعد فى المحاكمات (غير العلنية) على أنها تنتمى إلى اليمين المتطرف بالقوى المختلفة المصممة على سد الطريق أمام الجبهة الوطنية المتحدة الناشئة، بينما أكثر من مليون ونصف المليون شخص، سكان القاهرة، يتفرجون فى الشوارع وهم يثرثرون أو يرتشفون الشراب بهدوء. فى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٦ يناير بدأ ضابط البوليس والجيش الكبار عملهم، بعد انصرافهم من مأدبة أقامها لهم الملك السابق : إعادة النظام، فرض منع التجول، وفى اليوم التالى تعليق الدستور (١٩٢٣)، ثم إقالة الحكومة المنتخبة، وحلت المجموعات الفدائية العاملة فى منطقة قناة

(*)استعملت بعض الاختصارات فى الهوامش حول المراجع الصادرة بلغات أجنبية لورودها فيما يلى مع أسمائها كاملة :

CBE Econ. Rev. : Central Bank of Egypt

(نشرة اقتصادية فصلية)

COC : Cahiers de L'Orient Contemporain

(نشرة فصلية تصدر فى باريس)

EC : L'Egypte Contemporaine

(مصر المعاصرة، مجلة فصلية)

EI : L'Egypte Industrielle

(مجلة نصف شهرية)

EPSR : Egyptian Political Science Review

(مجلة شهرية، توقفت عن الصدور)

NBE Econ. Bull. : National Bank of Egypt Economic Bulletin

(نشرة فصلية)

السويس ضد القاعدة العسكرية البريطانية هناك، ووضع أعضائها فى السجن مع الإطارات القيادية للحركات الوطنية والتقدمية. وبعد ذلك بأقل من ستة أشهر وخلال الساعات الأولى من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى "الضباط الأحرار" على السلطة.

ولكن فى صباح أول "جمعة أسود" وقف شعب القاهرة بعيدا عن المسرح السياسى لم يروا أية صلة بين ما كانت تأكله النيران – الوسط العصرى للعاصمة المصرية – ومصيرهم هم. كان المصريون يشعرون أنهم غرباء في وطنهم وكانت القاهرة عصب القوة والثقافة والتقاليد والنهضة، خليفة منفيس الفرعونية وبابل المسيحية، مدينة المعز وصلاح الدين والفاطميين ومحمد على، ومركز الإسلام حيث فشل بونابرت وكرومر، كانت القاهرة "القاهرة" ملقاة وجراحها تنزف وقد أذلها ارتداد سكانها عنها، مستعدة لكى تذبح. ففى ذلك اليوم لم تكن القاهرة بنظر القاهريين، والمصريين بشكل عام، أكثر من مكان لالتقاء الاستعمار الأجنبى والاضطهاد المحلى – كان يوم ذل وحداد. اليوم الذى كان يعنى انتهاء كل شئ "عادى".

بعد ١٥ سنة جاء يوم "جمعة أسود" آخر معروف أكثر لدى الأجانب. فى الساعة السادسة من مساء الجمعة ٩ يونيو ١٩٦٧ وجه جمال عبد الناصر خطابا إلى شعب مصر والى شعوب العالم العربى كله. كانت القوات المصرية المسلحة قد ضربت بشكل خطير، واحتلت سيناء، وشلت قناة السويس، ومحى سلاح الطيران عمليا كوحدة مقاتلة، وتفجرت أعمال الخيانة والإجرام والتآمر وانتشرت فى كل مكان، وتعرضت الإنجازات الصعبة لخمسة عشر عاما إلى الخطر الحقيقى. لقد خسرت النخبة العسكرية الحاكمة، بضربة واحدة، أى ادعاء للاعتراف بها كقيادة سياسية ممكنة لمصر ؛ وأصبحت الآمال المبالغ بها والإنجازات الحقيقية مجالا للتساؤل. كان شعب مصر يفتح عينيه على كابوس هو الأسوأ فى تاريخه المأساوى. لقد وقف رجل واحد على القمة، رجل كان لديه سلطة لا يمكن تحديها – أو هكذا كان يبدو فى ذلك الوقت – لخمسة عشر عاما. كان هذا الرجل يحصد المجد والإساءة باسم مصر من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧. وعندما انهارت مصر سلم صراحة بالحقيقة، واعترف بالمسئولية الكاملة واستقال من الرئاسة ومن كل المناصب السياسية. وعندما كان يخطب وجهت المدافع المضادة للطائرات

إلى السماء فوق القاهرة – حيث لم تكن هناك طائرات إسرائيلية – وتوجهت عصابات مسلحة نحو السفارة السوفيتية إذ جعل الاتحاد السوفياتي مسئولا عن الهزيمة العسكرية ؛ واجتمع ضباط في كل مكان من القاهرة مع مجموعات من الطبقات الحاكمة سابقا استعدادا لتولي السلطة. وعلى الضفة الشرقية من قناة السويس كان أقوى جيش غزو وضع قدميه على تراب مصر يستعد لإجراء الحساب النهائي. كل شئ كان معدا. لم يجر إهمال أي شئ. على مصر أن تدفع ثمن "السويس". وعلى الرجل الذي في القيادة أن يرحل، وتمزق أسطورته، ويحطم خطه الوطني المعادي للاستعمار، وترفض سياساته. وعند ذاك يمكن إعادة الشرق الأوسط إلى العقل، ويتأمن تدفق النفط، وتصبح مصر تحت "حكم ليبرالي معقول"[1] قادرة على التقدم بمباركة الغرب ترافقها بالتأكيد مساعدة مالية ضخمة، وربما حتى 'انسحاب' من سيناء بشروط معينة تحفظ ماء الوجه، واضطهاد سريع وجذري للأجنحة اليسارية والجذرية للحركة الوطنية.

ثم بدأت الأشياء تتحرك. لكن هذه الحركة لم تتبع الطريق المرسوم بعد بضع دقائق من التردد قفزت البلاد كلها إلى العمل وامتلأت شوارع القاهرة بأكثر من مليونين ونصف المليون مواطن ؛ كان كل سكان طنطا، التي هي محور الدلتا يسيرون نحو العاصمة، ونفس الشيء في بور سعيد حيث دعى الشعب، بحركة يائسة، إلى عدم إخلاء المدينة. من كل مدينة وبلدة وقرية، من الإسكندرية إلى أسوان، من الصحراء الغربية إلى السويس، سارت أمة بكاملها. ولم تكن هناك إمكانية لإساءة فهم الشعارات : "لا استعمار ! لا دولار"[2] "لا قائد إلا جمال!" ؛ منذ أزمة مايو ١٩٦٧ كان أهل القاهرة والإسكندرية قد أعادوا غريزيا لحن معركة ثورة ١٩١٩ الشعبية – بلادي، بلادي لك حبي وفؤادي – الذي تفجر مثل الصاعقة ونفذ من خلال المكائد والمؤامرات ووجد طريقه إلى محطة الإذاعة، مؤكدا تماسك مصر وتصميمها الوطني. وقد كتب إسحق دويتشر في آخر أعماله، اعترافا سياسيا مؤثرا : "كانت هناك دقيقة، عند وقف إطلاق النار، عندما بدا وكأن هزيمة مصر ستؤدي إلى سقوط عبد الناصر وتحطيم السياسة التي ارتبطت باسمه، ولو حدث ذلك لكان الشرق الأوسط – بالتأكيد تقريبا – قد عاد إلى دائرة النفوذ الغربي. كانت مصر قد تحولت إلى غانا أو أندونيسيا أخرى. لكن ذلك

لم يحدث. فالجماهير العربية التى خرجت فى شوارع وميادين القاهرة ودمشق وبيروت لمطالبة عبد الناصر بالبقاء في منصبه، حالت دون أن يتم ذلك. (كان ذلك أحد النبضات الشعبية التاريخية النادرة التى تصلح أو تقلب الميزان السياسى خلال دقائق محدودة. هذه المرة، وفى ساعة الهزيمة، جاءت المبادرة من القاعدة بأثر فورى. وليس هناك سوى حالات قليلة جدا فى التاريخ حينما وقف شعب إلى جانب قائدة المنهزم بهذه الطريقة).... وللفترة الحالية، منع الاستعمار الجديد من جنى ثمار النصر الإسرائيلى"[٣].

لقد ذهبت أيام السلبية. ذهب الشعور بعدم الانتماء ذهب نقص التطابق بين الشعب والوطن، وجاء الوقت أخيرا لكى يظهر أهالى مصر على المسرح كممثلين ناضجين وكمخرجين لمصيرها.

"بلاد مصر خيرها لغيرها" - هكذا يقول المثل المصرى القديم. وهناك مثل آخر متأصل بعمق فى قلوب المصريين: "مصر أم الدنيا". عندما أحرقت القاهرة بدأ وكأن اللعنة المتضمنة فى المثل الأول كانت هى السائدة. وبعد خمسة عشر عاما، فى ٩ يونيو ١٩٦٧، رفع شعب مصر إرادته الوطنية عاليا. موضوعيا، يجب أن تقرر مسئولية "الناصرية" عن ذلك أيضا.

خمسة عشر عاما. إن تاريخ ما سيعرف فى المستقبل بأنه المرحلة النهائية فى ثورة مصر الوطنية وصل إلى دائرة كاملة، وأصبح المسرح مهيأ للثورة الاجتماعية. للحق وللباطل، للأحسن أو للأسوأ، كانت مصر تتحرك الآن : "تقتحم، ثم نتدبر الأمر" كما كانت توجيهات بونابرت خلال حملاته الإيطالية.

إن هذا الكتاب يبحث، بالتحديد، فى شعب مصر - الحركة الوطنية، والتحول الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة للنضال الأيديولوجى - بين يومى "الجمعة الأسود". والتحليل الذى نعطيه ينطلق من تفسير لتاريخ مصر الذى يبلغ ٧٠ قرنا، داخل نفس الإطار الجغرافى والجيوبوليتكى.

وتكثر التناقضات فى الكتاب، مهما تكن الزاوية التى يختار المرء أن يبدأ منها؛ لأن التناقضات تكمن فى قلب هذه المجموعة الفريدة المعقدة من التقاليد والعصرية. ومن المؤكد أن ذلك كان يمكن أن يبدو أكثر تعقيدا وتناقضا لو اختار الإنسان أن يراقب مصر من خارج تاريخها الطويل. فبدون الانغماس فى تاريخها لا يمكن لأحد أن يفهم أى شئ عن ذات مصر

الوطنية، وجوهرها، حيث إن تاريخ هذه السنوات الخمس عشرة ليس إلا واحدا من التعبيرات المحتملة.

- ٢ -

عند هذه النقطة لابد "لدليل أولي" لشبكة التطورات المصرية المحيرة أن يثبت فائدته؛ لأنه جرى تحليل النظام العسكري في مصر منذ ١٩٥٢ بواسطة اصطلاحات كثيرة التباعد. وقد مال المراقبون والإخصائيون معا إلى التركيز على جانبين أساسيين : الوطنية والديكتاتورية. وبرغم الاختلافات العديدة، فإن اليسار الأوروبي كان قريبا من الاستنتاجات المعادية التي يتفق عليها علماء السياسة الكبار في الغرب. والفرق الرئيسي إنه بينما شعر اليمين، ولا يزال يشعر، بكره عميق "للناصرية"، فان اليسار لا يزال يبحث عن منفذ خارج ارتباكه، في الوقت الذي يرثي فيه للقمع السياسي الذي يتعرض إليه اليسار المصري.

في مصر نفسها ينظر إلى هذه السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أنها فترة ثورية وتجريبية انتقالية من الإقطاع إلى الاشتراكية. ومثل هذا الرأي المعروف يبدو منقسما حول مدى واسع من الفئات الوصفية، كلما استطاع أن يجد مخرجا له في الصحافة : "رأسمالية الدولة"، "دولة الرفاهية"، "الاشتراكية العربية"، "الاشتراكية العلمية"، الاشتراكية الديمقراطية التعاونية"، بالإضافة إلى تعبيرات كثيرة أخرى. وهكذا فإن المشاكل التحليلية التي تعترضنا ليست قاصرة على العلوم الاجتماعية الأوروبية الغربية، بل إن نفس المشاكل والشكوك تواجه المنظرين المصريين. إن هذا الكتاب لا يدعي أي حل نهائي أو جازم للأسئلة، لأن مثل هذا الموقف سيكون أساسا عكس نظرة المؤلف للبحث العلمي عامة.

ويمكن إجراء محاولة أولى على المستوى التحتي، أي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام. ومسألة وضع تواريخ محددة تقع خارج أفق هذه المقدمة. لكن من الممكن أن نميز بين ثلاث مراحل منذ الانقلاب العسكري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فحتى ذلك الوقت، وبالرغم من أنها كانت تمارس قدرا كبيرا من الاستقلال الرسمى، كانت مصر دولةً نصف مستقلة، يحكمها الجناح الزراعى من البرجوازية المصرية المتحالفة مع الرأسمال الأجنبى، تحت حماية القصر، ويمكن وصف اقتصادها الاستعمارى على أنه رأسمالى متخلف، وتغلب عليه البنية الزراعية. والخلط بين الرأسمالية الزراعية والإقطاعية الذى كان موجودا فى معظم الدوائر السياسية فى مصر أدى إلى التطورات السياسية التى قام بها الضباط الأحرار ووصفت بأنها معادية للإقطاع. والحقيقة، كما أظهرت كل الدراسات الجادة، أن الاقتصاد المصرى كان فى غالبيته من النمط الرأسمالى منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر – مع إنتاج واسع النطاق للسوق، خاصة بالنسبة للقطن، واستعمال متنامى للعمل المأجور – بالرغم من بقاء عدة ظواهر عميقة من الإقطاع (الشرقى) فى العلاقات الإنسانية والاجتماعية معا، خاصة فى مصر العليا.

من ثورة ١٩١٩ إلى الانقلاب العسكرى فى ١٩٥٢، سمح للوفد أن يحكم لسبع سنوات فقط بالرغم من أنه كان يملك أغلبية انتخابية لا تنازع. وأعطى هذا أكثر من ٢٥ سنة لأحزاب الأقلية الممثلة للجناح اليمينى من البرجوازية المصرية : خاصة حزب الأحرار الدستورى، الناطق بلسان كبار الملاك الزراعيين (منذ ١٩٢٣) ؛ السعديون، المرتبطون مع القطاعات الصناعية والمالية للبورجوازية المصرية النامية بسرعة (منذ١٩٣٧) ؛ المستقلون، الذين مثلوا القصر بشكل أساسى، والمصالح الأجنبية الكبيرة وقطاعات من الرأسمال الكبير. وكانت هذه الصيغة مفروضة على الشعب المصرى بواسطة الاحتلال العسكرى، وأعطى البريطانيون مساندتهم لأية قوى تقف ضد حركة التحرر الوطنى المناضلة، وقد نجحت هذه السياسة بسبب عدم فعالية قيادة الوفد، خاصة بعد ١٩٤٥، وكذلك بسبب قمع اليسار منذ أوائل الثلاثينيات.

لكن، كان واضحا بالنسبة للجميع أن مشاكل مصر غير المحلولة والمتفاقمة لابد أن تثير حلا أكثر جذرية. وقد جرت محاولة ذلك فى الانتفاضة الوطنية العنيفة عام ١٩٣٥، التى أعادت الوفد إلى السلطة وأدت إلى معاهدة ١٩٣٦ المصرية – الإنكليزية ؛ وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية على الفور، عندما أدت عودة بزوغ اليسار الماركسى بالإضافة إلى

النقابات العمالية وشبيبة الوفد والجناح الليبرالى إلى إنشاء لجنة وطنية للعمال والطلبة (١٩٤٦) كمركز جديد لقيادة حركة التحرر. وقد كان حلف القوى هذا هو الذى أعاد الوفد إلى السلطة عام ١٩٤٩ بعد حملة القمع فى ١٩٤٦ثم فى ١٩٤٨ - ١٩٥٠، وشجع قيادته المترددة على رفض معاهدة ١٩٣٦ (فى ١٩٥٠)، وشن نشاطا فدائيا ضد القاعدة البريطانية فى منطقة القناة (أكتوبر ١٩٥٠الى يناير ١٩٥١). وهكذا أصبح المسرح معدا لحكومة جبهة وطنية متحدة ترتكز على العمل الشعبى ويلهمها اليسار، وتحت الأبوة الطيبة لمصطفى النحاس القائد المسن للوفد.

فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، كانت القاهرة تحترق. ثم، فى ٢٣ يوليو استولى الضباط الأحرار على الحكم.

١- المرحلة الأولى من النظام العسكرى (١٩٥٢ - ١٩٥٦) كانت تهدف إلى تعديل هيكل السلطة من أجل إقامة مجتمع وطنى حديث، ومستقل، وصناعى. وقد تحقق ذلك فى قمة الهيكل السياسى الاجتماعى، بواسطة إلغاء الملكية وإنشاء جمهورية مصر، وحل جميع الأحزاب والمنظمات الموجودة (ماعدا الإخوان المسلمين، الذين ظلوا حتى ١٩٥٤)، واستبعاد النخبة السياسية التقليدية المتأثرة بشكل واسع بالتقاليد الليبرالية الأوروبية، وعلى الأخص التقاليد الفرنسية والبريطانية (أهل الكفاءة)، وحل محلهم تدريجيا نوع جديد من الرسميين - ضباط، اقتصاديون، تكنوقراطيون ومهندسون، معظمهم ذوو خلفيات أميركية وألمانية وبريطانية (أهل الثقة).

فى قاعدة الهرم، جرى السير فى هذه السياسية بواسطة الإصلاحات الزراعية التى هدفت إلى إضعاف الأسس الاقتصادية لمالكى الأراضى الرأسماليين، والى زيادة عدد ملاك الأراضى الصغار بكثرة، وكذلك إلى إعادة توجيه استثمارات الرأسمال إلى الصناعة. كما هدفت إلى إقصاء النفوذ الشيوعى فى الريف حيث كان يختمر بحلول ١٩٥١، ثم انبثق حزب "هيئة التحرير" الذى كان تشكيلا برلمانيا موازيا من الناحية الأيديولوجية للإخوان المسلمين. كان من المؤمل أن يقبل الرأسمال المحلى، الذى يستثمر أغلبه فى الزراعة، الإغراء الرسمى، المدعم بسلسلة من القوانين الجديدة، لكى يوظف أمواله فى الصناعة بمساعدة البنك الصناعى الذى أنشئ حديثا، والمجلس الدائم لتطوير الإنتاج. غير إن ٧٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات الجديدة

ذهب إلى صناعة البناء ولم يستطع النظام العسكرى إقناع القطاعات الصناعية والمالية من البورجوازية المصرية على مساعدته فى مهمة التحويل الاجتماعى.

٢- المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦١) وقد بدأت مع أزمة السويس، فبعد النجاح فى الحصول على موافقة بريطانيا على جلائها التدريجى ولكن الكامل من قاعدة القناة (١٩ تشرين الأول ١٩٥٤)، شنت الحكومة العسكرية هجومها ضد حلف بغداد (١٩٥٥ - ١٩٥٦)، ثم انتقلت إلى المشاكل الاقتصادية التى تجابه مصر، وأولها سد أسوان العالى. وأدى هذا الالتحام للقضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية إلى رفض جون فوستر دالاس الاستمرار فى تقديم المساعدة المالية لمشروع السد العالى. وتبع ذلك تأميم شركة قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر.

كانت النتيجة، بالنسبة للعالم الخارجى، غير متوقعة؛ فقد تم تمصير" أو تأميم" ٥٥ شركة فرنسية وبريطانية بحيث أصبحت تحت رعاية المؤسسة الاقتصادية، التى أخذت تمثل الشركات التى تملكها الدولة بالإضافة إلى المشاركة السابقة للدولة فى الشركات. وهكذا دشن العدوان على السويس عمل القطاع العام فى الاقتصاد المصرى وأعطى حافزا آخر للتخطيط الاقتصادى. لقد منحت الدولة، بواسطة الاستعمار، بالمصادر الضرورية لها تصبح شريكا كبيرا من المجموعات الأكثر أهمية داخل البورجوازية المصرية.

لذلك، فإن المرحلة الثانية من النظام العسكرى بمظهر التحالف بين الجهاز العسكرى والقطاعات المالية والصناعية من البورجوازية (وخاصة مجموعة "بنك مصر"). لكن هذا التحالف، حسب تصور الضباط الأحرار، كان عليه أن يعمل فى الميدان الاقتصادى بشكل أساسى إذ إن السيطرة السياسية و"سلطة اتخاذ القرار" كان يجب أن تظل فى أيديهم تماما.

خلال السنوات الأولى (١٩٥٦ - ١٩٥٨) - فترة باندونغ - بدا النظام مستعدا لإعطاء قدر معين من حقوق وامتيازات الجبهة الوطنية المتحدة، خاصة بعد إطلاق سراح الشيوعيين واليساريين فى أواسط ١٩٥٦. وكان إصدار الجريدة اليومية اليسارية "المساء"، وإعلان دستور ١٩٥٦، وانتخابات مجلس الأمة، وإنشاء الاتحاد القومى على أنه الحزب الوحيد

المسموح حيث وجد مرشحو الجهاز العسكري وحلفاؤهم البورجوازيون مكانهم فيه، كانت هذه هي الحقائق السياسية الأساسية الجديدة لتلك الفترة. وفي الشؤون الخارجية أثبت مبدأ الحياد الإيجابي أنه مصدر إلهام لعديد من الدول التي كانت تعارض الأحلاف العسكرية أيضا.

بحلول نهاية ١٩٥٨ أخذ الموقف يتغير بسرعة. كان هناك معارضة شيوعية للوحدة العضوية مع سوريا وتفضيل لاتحاد فيدرالي ؛ وكانت الحركة الشيوعية نفسها قد نجحت، بعد جيل من الكفاح والنزاع الفئوي، في إنشاء الحزب الشيوعي (الثاني) المصري (٢٨ شباط ١٩٥٨). وقد نظر في مصر إلى بزوغ نظام الجبهة الوطنية بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم بعد الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨، على أنه النظام "البديل". وكان هنالك حملة قمع ضد الشيوعيين واليسار (يناير - مارس ١٩٥٩). كما كان هنالك تغلغل عميق في الإدارة والاقتصاد السوري بواسطة المجموعة العسكرية، وبواسطة قطاعات متقدمة من البورجوازية المصرية.

لكن، وعلى الجبهة الداخلية، استمرت المجموعة العسكرية في السيطرة على احتكار السلطة السياسية، ولظهرت البورجوازية المصرية مرة أخرى عدم تحمس واضح لسياسة النظام الاقتصادية. ولبدت مقاومة بارزة للاستثمار في القطاع الصناعي بشكل خاص. وكان لابد من عمل شئ ما لإعادة نسبة معينة من الانسجام إلى التحالف.

٣- المرحلة الثالثة (يوليو ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٧) وقد بدأت بقوانين التأميم. وكان النظام العسكري قد أظهر مثل هذا الاتجاه قبلا من خلال تأميمه للبنك الأهلي المصري وبنك مصر (١١ فبراير ١٩٦٠). وبحلول بداية عام ١٩٦٢ أصبحت كل البنوك، وكل الصناعات الثقيلة، وشركات التأمين والمشاريع الاقتصادية الرئيسية، مملوكة من قبل الدولة، وأصبح على كل الوحدات الاقتصادية المتوسطة الحجم أن تقبل مشاركة حكومية تبلغ ٥١ بالمئة في رأسمالها وبالتالي في إدارتها. وأصبح هناك أيضا قطاع واسع من النشاط الاقتصادي المتوسط والخفيف حيث فرضت مشاركة الدولة، وأدخلت كل شبكة النشاط الاقتصادي ضمن "المؤسسات العامة" التي أنشئت حديثا والتي كان عددها ٣٨ مؤسسة في البداية. وكان هذا يؤلف القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص. أما التخطيط الاقتصادي فكان قد بدأ في أول

مشروعي الخمس سنوات (١٩٦٠-١٩٧٠)، الذي كان يهدف إلى مضاعفة إجمالي الدخل القومي في كل ميادين الاقتصاد.

وجاءت "الثورة الثالثة" في ١٢ أغسطس ١٩٦٣ بموجة جديدة من التشريعات التي أممت ٢٢٨ شركة في الصناعة والمواصلات والمناجم. وسمح لحملة الأسهم السابقين بتلقي تعويضا في شكل سندات حكومية تحمل فائدة ٤ بالمئة سنويا وتدفع خلال ١٥ سنة، وتبع ذلك تأميم ١٧٧ شركة (تشمل المواصلات الداخلية وثلاث مصانع للسلاح) في ١١ نوفمبر ١٩٦٣؛ ثم جاء دور شركات الأراضي (١٨ نوفمبر ١٩٦٣).

كان لابد لهذا التعديل العميق في القطعات الأساسية للاقتصاد المصري من أن يجد صدى له في الميدان الاجتماعي وكانت مهمة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (المؤلف من الرأسماليين الوطنيين، الفلاحين، العمال، المهنيين، الموظفين المدنيين، هيئات التعليم الجامعي، الطلاب، النساء - وأضيفت القوات المسلحة كواحدة من هذه "القوى" فيما بعد) أن يناقش مشروع ميثاق العمل الوطني المقدم إلى أعضائه من الرئيس عبد الناصر في ٢١ مايو ١٩٦٣. وقد أعلنت هذه الوثيقة الهامة إن "الاشتراكية هي الطريق إلى الحرية الاجتماعية" وإن "الاشتراكية العلمية" هي الأسلوب الملائم لإيجاد الطريقة الصحيحة المؤدية إلى التقدم. وقد أقر الميثاق بالرغم من المعارضة المتعصبة التي أثارها الإخوان المسلمون. أنشئ تنظيم جديد "الاتحاد الاشتراكي العربي" باعتباره الجهاز المركزي للنشاط السياسي، وكان من المفروض فيه أن يمثل كل القوى الشعبية، على أن يكون للعمال والفلاحين ٥٠ بالمئة من مقاعد كل لجان الاتحاد الاشتراكي العربي وكذلك في مجلس الأمة المقبل.

ليس من الصعب فهم لماذا أدت هذه التطورات إلى ارتباك فكري وسياسي، ولماذا كان هنالك ميل واضح للمبالغة في تبسيط تعريف المجتمع الجديد الذي كان ينبثق في مصر. وقد جرى تقييمه كثيرا على أنه اشتراكي على أحد جانبي المقياس وعلى أنه يؤدي إلى إقامة بورجوازية جديدة ستكون أداة في يد الاستعمار الجديد، على الجانب الآخر. وفي الميدان الاقتصادي يمكن تقرير الحقائق التالية.

١- جرى استئصال مركز الاستعمار المهيمن، وأصبحت مصادر البلاد الاقتصاد وكذلك سلطة التقرير السياسى الآن فى أيد مصرية بشكل كامل.

٢- حتى ١٩٦٣، كانت الملكية الخاصة لا تزال طراز الإنتاج الغالب فى الاقتصاد المصرى ككل، ولكن خاصة فى قطاع الملكية الزراعية وصناعة البناء. وتضع تقديرات ميزانية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ مساهمة القطاع الخاص فى الإنتاج القومى بنسبة ٦٥,٨٪ بالمئة بحيث تترك ٣٤,٢ بالمئة فقط للقطاع العام. من الطبيعى إن نسبة القطاعين العام. من الطبيعى أن نسبة القطاعين العام والخاص من خلال مساهمتهما فى الدخل القومى، اختلفت كثيرا بين أجزاء الاقتصاد المختلفة فقد تمثل القطاع الخاص بنسبة ٩٣٨ بالمئة فى الزراعة، ٨٧٥ بالمئة فى البناء، ٧٩١ بالمئة فى التجارة، ٥٦,٤ بالمئة فى الصناعة. غير أن الموجه الجديدة من إجراءات التأمين فى آب ١٩٦٣ جعلت ٨٠ بالمئة من الصناعة داخل القطاع العام. كما أن مراسيم تشرين الثانى هدفت لجعل القطاع العام يمارس تأثيرا غالبا فى التجارة والمواصلات ومصانع الأسلحة. لكن الزراعة ظلت دون أن تمس نسبيا، وكذلك البناء.

لذلك من الواضح أن القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد القومى جرى انتزاعها من البورجوازية المصرية وأدخلت فى ملكية وسيطرة الدولة.

٣- تشرف الدولة على أهداف وأولويات وأساليب تنمية الاقتصاد القومى ككل، من خلال أجهزة التخطيط وداخل إطار خطة العشر سنوات. ولما كانت الدولة تؤمن تكوين حوالى ٩٠ بالمئة من الرأسمال الجديد، فإنها تستطيع بداهة أن تفرض الأولويات التى تراها فى التنمية الاقتصادية مثل التصنيع الواسع. السد العالى، البحث عن مصادر جديدة للطاقة، واستصلاح الأراضى. لكن التخطيط الاقتصادى لا يزال يرتكز على المشاريع الخاصة وينظم بشكل فضفاضى باحتياجات السوق، ويظهر ذلك بوضوح فى المعلومات التى نشرت بكثرة حول أرباح الشركات المؤممة.

٤- هكذا فبالرغم من أن البناء الصناعى الكبير يلقى بتركيز أولى على الصناعات الكبيرة والاستراتيجية، فإنه لا يزال يشجع نمط الاستهلاك فى طراز اقتصاد دول الرفاهية، ومن خلال "التأثير الاستعراضى" فإنها

تسمح بنمط معين من الواردات مع تحيز نحو البضائع الاستهلاكية الدائمة مثل أجهزة التليفزيون والمعدات المنزلية، وقد ارتفعت أصوات فى مصر نفسها ضد أخطار هذا الوضع، وفى نفس الوقت جرى إدراك أن نسبة النمو الاقتصادى فى مصر خلال العقد ١٩٥٢ - ١٩٦٢ كانت أقل مما فى أقطار أخرى إلى حد ما، ومن الواضح أن إنشاء صناعات جديدة - بالرغم من الإسراع فى ذلك - لن يؤدى بهذا النمط إلى نسبة من النمو الاقتصادى تحول مصر إلى مجتمع صناعى فى غالبيته خلال فترة معقولة من الوقت.

٥- مع أن هناك صعوبات كبيرة فى الوصول إلى تقدير على درجة عالية من الدقة للفوائد التى تجنبها الفئات الاجتماعية الرئيسية من الاتجاه الاقتصادى الجديد، فان فئتين تبرزان فى هذا المجال : ملاك الأراضى الكبار والمتوسطون (ولكن ليس الأرستقراطية الزراعية القديمة)، و"النخبة الحاكمة الجديدة".

وتجدر الملاحظة هنا إلى أن النخبة الحاكمة الجديدة أو طبقة الإداريين لا يمكن مقارنتها مع طبقة الرواد الصناعيين (entrepreneurical class)التى قفزت إلى المقدمة فى أوروبا والولايات المتحدة منذ أواخر القرن الثامن عشر ولا يجمعها شىء مع الطبقة القائدة (أى التى يسيطر عليها الشيوعيون) فى البلدان الاشتراكية، وهذا بحد ذاته لا يشكل ضعفا ؛ بل يؤدى إلى ذلك عندما تكون القيادة بواسطة التنظيم السياسى الجماهيرى مفقودة.

٦- أعطى قمع اليسار الماركسى (١٩٥٢، ١٩٥٤، - ١٩٥٦، ١٩٥٩ - ١٩٦٤) تشجيعا كبيرا للتعاون الاقتصادى والاعتماد على ألمانيا الغربية والولايات المتحدة وبحلول منتصف ١٩٦٣ كانت نصف واردات القمح تأتى من أمريكا، بينما تلقت ألمانيا الغربية عددا قياسيا من الطلاب المصريين، وخاصة الفنيين، وفى نفس الوقت يجرى إقامة شبكة من القروض والمشاريع المشتركة، وقد جاء عام ١٩٦٣ ببعض التطورات غير المتوقعة بينما استمرت محاولة إيقاف التزامات مصر فى اليمن بواسطة التهديد المقنع بعدم تزويد مصر بالقمح من جانب الولايات المتحدة ؛ والشكوى المتصاعدة من الشروط المتشددة للمساعدة الاقتصادية والمالية

الأوروبية الغربية (وخاصة الألمانيـة)، وأهم من كل ذلك معارضـة النفوذ المصرى فى سياسة الشرق الأوسط بشكل عام.

٧- الخلاصة : يظهر الاقتصاد المصرى على أنـه اقتصـاد مختلط وانه لا يزال - بطرق كثيرة - راسمالى وتبقـى الأرض دون مساس تقريبـا من قبل التـاميم والقطـاع العام بـالرغم مـن أنـه تحـت توجيـه الإداريين (التكنوقراطيين) لا يزال يتحدد حسب مطالب السـوق وحـافز الربـح (العـام)، والتخطيط، والمعونة الخارجية خاصة، يميل إلى تقوية هذا النمط فـى المدى القريب على الأقل أنه اقتصاد ينمو بسرعة نسبيا مع قطاع مركزى لرأسمالية الدولة (القطاع العام) ذى نسب غير عادية. ولكن بـالرغم من أن كل موجـة جديدة من التأميمات تضعف قوة الرأسمال الخـاص فإنها تؤمن مواقـع أكثر صلابة وقوة للتكنوقراطيين.

يمكن اعتبـار الانتقـال إلـى الاشتراكية جاريـا عندمـا يوجه مندوبـو "القوى الشعبية" الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. فى الوقت الحـالى يحكم مصـر جهاز دولـة قوى - يسـيطر عليـه العسـكريون - والتكنوقراطيـون الاقتصاديون. أن الاشتراكية تحتاج أيضـا إلـى التنميـة الاقتصاديـة وتخطيط نمو قطاع البضائع غـير الاستهلاكية، ولا تشـغل نفسـها - كمـا هـو حـاصل حاليـا - فـى بنـاء مجتمـع الرفاهيـة (الـذى هـو الآن الدعـم الأساسـى للنخبـة العسكرية التكنوقراطية الحاكمة). هذان هما الشرطان الاقتصاديان الرئيسـيان للاشتراكية. أمـا بالنسبة للشـروط الأخـرى فعلينـا أن ننتقـل إلـى النظـر فـى الوضـع السياسى.

هذه هلا المميزات الرئيسية التى تظهر فى الميدان السياسى الاجتماعى :

١- تم تفكيك البورجوازيـة المصريـة (التقليديـة) كمـا ذكرنـا سـابقا، علـى مرحلتين.

٢- حـل محـل البورجوازيـة مؤسسـة تسيطر علـى القطاعـات الاستراتيجية والنشيطة من الاقتصـاد والمجتمـع ككل - أى القطـاع العـام فـى الاقتصـاد، وجهـاز الدولـة (القـوات المسلحة وقـوى الأمـن)، والمؤسسـات والتنظيمـات السياسية والأيديولوجية (الخدمات المدنية، الشئون الخارجيـة، النشـر، الفنـون ووسائل الإعلام) تساوى فى الواقع، طبقة رأسمالية دولة جديدة.

لقد جرى تجنيد هذه الإطارات القيادية الجديدة من الطبقة البورجوازية الوسطى والدنيا بشكل رئيسي، لكنها تضم بعض أعضاء المجموعات الحاكمة القديمة ضباط كبار، وخبراء فنيون (اقتصاديون، مهندوسون، أساتذة جامعات)، إداريون ومنظمون.

٣- أن سكل الضباط مدموج عضويا الآن بالمجموعات الاقتصادية والإدارية والسياسية، وكل أولئك الذين كان عليهم أن يتركوا القوات المسلحة، أو اختيروا ليفعلوا ذلك وجرى تعيينهم إلى المناصب العليا من المؤسسة غير العسكرية، وقد دخل ٥٠٠ ضابط في هذه الفئة بين ١٩٥٢، ١٩٦٤.

٤- يمكن تعريف النخبة الحاكمة الجديدة على أنها تكنوقراطية تحت التأثير الألماني والأميركي في تصرفاتها ومسلكها أكثر منها مجرد بيروقراطية، وهذه النخبة البيروقراطية مركبة فوق بيروقراطية مصرية تقليدية هائلة ما تزال تنمو بسرعة، ولكنها تمتلك سلطة أقل مما كانت تفعل تحت إدارة الوزراء غير الفعالين أثناء العهود السابقة. وتنشغل الصحافة باستمرار في شن حملات لتحسين فعالية هذه البيروقراطية السلبية ولمحاولة إجبارها على تكييف نفسها مع احتياجات وخطى النخبة التكنوقراطية.

أن إخطار هذا الوضع - بوجود هذه المؤسسة التكنوقراطية الكثيفة جدا والتي تقف على قمة الهرم البيروقراطية - تصبح أكثر وضوحا عندما نحلل بنية القوة البشرية وقوة العمل في مصر في عام ١٩٦٠ فقد كان يمكن اعتبار ٦٦ فئة من السكان داخل فئة القوة البشرية بالرغم من أن ٣٢,٦ بالمئة فقط كانوا داخل قوة العمل.

غير أن قوة العمل هذه، فيما عدا تلك التي في الزراعة، كانت مركزة بشكل كبير داخل القطاع الثالث. وكانت التقسيمات العريضة : ٢١,٧ بالمئة في البناء التحتي والخدمات و١٠,٦ بالمئة في التجارة و٥٤,٣ بالمئة في الزراعة و١٠,٦ بالمئة في التصنيع. إن هذه الأرقام تظهر بوضوح الدرجة التي ينحصر فيها هذا القطاع الديناميكي - التصنيع - في الاقتصاد المصري، وفي مثل هذه الظروف فان زيادة تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية في أيدي المؤسسة التكنوقراطية - البيروقراطية لا يمكن سوى أن يثبت أنه مضر بالنسبة لتقدم مصر المستقبلي.

٥- جمعت النخبة الحاكمة الجديدة قواها في الصراع ضد اليسار المصرى الماركسي (الحزب الشيوعي وجماعات واسعة من التقدميين والمناضلين). واستمر القمع المعادى للشيوعية بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ بدرجات متفاوتة من العنف. وبينما يمنع أحد القوانين العامة للدولة كل الأحزاب السياسية، فإن هناك قانونا ضد الشيوعية بشكل خاص يرجع تاريخه إلى أواخر العشرينات (١٩٢٠)، وقد جرى تدعيمه بواسطة النظام العسكرى. ولا يطبق أى قانون مماثل على أى أيديولوجية منظمة أخرى. بيد أن الخط العام للماركسية المصرية، بالرغم من اضطهادها - كان خطا نقديا ولكن غير مشروط فى دعم النظام، وكانت أهدافه هى العمل من أجل دولة ديمقراطية شعبية وطنية مستقلة.

إذن ليس من قبيل المفاجأة اكتشاف أن الإطارات القيادية للنظام يجرى تجنيدها من مجموعتين أيديولوجيتين هما : المجموعة المتأثرة بالاتجاه الأميركى - الألمانى، والإخوان المسلمين. وفى نهاية ١٩٦٣ كان الاتحاد الاشتراكى العربى تحت توجيه حسين الشافعى (من الجناح المؤيد للإخوان المسلمين داخل الضباط الأحرار) (الدكتور عبد القادر حاتم) وزير الثقافة والإرشاد القومى (نموذج للإطارات الأميركية الاتجاه) ؛ و(كمال الدين رفعت) (تكنوقراطى متنور ذى عواطف مؤيدة للتيتوية). لقد امتصع الاتحاد أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الإخوان المسلمين، ولكنه امتص بضع يساريين فقط وبصفتهم الفردية. أما التوجيه العام للاقتصاد فكان بين يدى نائب رئيس الجمهورية (عبد اللطيف البغدادى) (مدير سابق لشركة طيران مصر ومعروف بتمثيله للتحالف بين سلك الضباط وكبار رجال الأعمال) والدكتور عبد المنعم القيسونى (اقتصادى قدير من المدرسة الليبرالية). وكان لرئيس المجلس التنفيذى، على صبرى، وهو إدارى كفؤ جدا، حتى ١٩٥٢ تاريخ واضح فى موالاة أميركا إلى درجة أن أحمد بهاء الدين رئيس تحرير جريدة "الأخبار" استطاع أن يكتب عام ١٩٦٢ "ما تكتشفه أولا، داخل الجمهورية العربية المتحدة" هو أن الثورة ركزت جهودها على بناء "الخصائص المادية" للمجتمع الاشتراكى دون أن تركز على "الخصائص الإنسانية"، أى الاشتراكيين أى لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون اشتراكيين !..." وجرت محاولة ردم هذه الهوة، داخل إطار الاتحاد

الاشتراكى العربى، من خلال إنشاء نواة داخلية من الإطارات المثقفة سياسيا والتى كانت ستضم نسبة أعلى من اليسار.

٦- المركزية المفرطة والعداء للماركسية - فى دولة توصف فلسفتها وسياستها الرسمية بأنها "اشتراكية علمية" - تضفيان مسحة وطرازا مستبدا من الحكم على المجتمع المصرى الحديث، وكل خطوة إلى الأمام تأتى كقرار من جهاز الدولة من فوق، وليس كمبادرة من الشعب إطلاقا. وبينما لم يسمح بوجود أية أحزاب أخرى، أثبت النظام أنه غير قادر على أن يخلق وينظم حزبه وكانت النتيجة نمو واتساع اللامبالاة السياسية فى بلد كان يعج بالحماس حتى ذلك الوقت، وإذا كانت الدولة تصر على عمل كل شئ بنفسها، وبواسطة السلطة، فلماذا لا نراقب ذلك من بعيد ؟

لابد من التشديد بأن هذه اللامبالاة السياسية هى ظاهرة جديدة. فهى لم تكن موجودة قبل ١٩٥٩ وانتهت فى ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧. وحتى أزمة ربيع ١٩٥٤ لم توقف النشاط السياسى باتصالاته ومناقشاته ؛ وتبع ذلك فترة الوقوف فى وجه حلف بغداد، وأزمة السويس وفترة باندونغ. وبين ١٩٣٩ و ١٩٥٩ نجحت الماركسية المصرية فى اجتذاب أحسن الشباب المصرى إلى أفكارها الفلسفية والى نظرتها إلى نهضة مصرية، وأصبحت القوة المثقفة الديناميكية لكل من الانتلجنسيا والطبقة العاملة فى المدن الرئيسية. وبسبب فقدان الاتصالات مع الحركة الشيوعية العالمية بشكل عام، والاتحاد السوفياتى بشكل خاص، كان على الماركسية المصرية أن تبنى طريقها الخاص بواسطة تطوير موقف نظرى داخل إطار وطنى (كان ذلك قبل إنشاء نظرية "تعدد المراكز" بكثير). وقد لاقت آراؤها ونظرياتها احترام الفئات غير الماركسية من الانتلجنسيا والرأى الوطنى المطلع. لذلك فان القمع العنيف عام ١٩٥٩ أثر بشكل عميق لا على الماركسيين وحدهم؛ ولكن على التجمعات التقدمية عامة. وقد أدت محاولة تدمير هذا الجسم من الفكر والعمل إلى أزمة عامة فى كل ميادين الحياة الثقافية والسياسية. لقد جرت ملاحقة المثقفين واحدا بعد الآخر لكنهم لم يكونوا سوى رمز لأزمة أعمق بكثير فى المجتمع المصرى وواحدة من التى اشتملت أشد الأخطار على كل مجرى مستقبل مصر.

من المفيد جدا، عند هذه النقطة، أن نحول اهتمامنا إلى مشكلة البناء الفوقى للمجتمع المصرى.

١- إن التاريخ المصرى عبر العصور يمثل مميزات خاصة معينة تشمل المركزية الزائدة فى الهيكل الإدارى منذ أيامه المبكرة، وصراع الشعب للعيش والعمل ضمن الصحارى كان يعنى أنه يجب أن تكون هنالك دائما هيئة مركزية مسئولة عن الرأى الاصطناعى، وتحديد مستوى انسياب النيل، وصرف وتوزيع الماء. وحيث أن هذا لا يمكن الإشراف عليه بواسطة هيئة محلية فإن أرض الفراعنة أصبحت موطن أول دولة مركزية وموحدة فى التاريخ و "اكثر المجتمعات المائية اندماجا". وفى عهود أكثر حداثة أصبح منظم توزيع كميات المياه هو المسيطر الرئيسى، أو المالك، للموارد والنشاط الاقتصادى. وقد حدث ذلك مرتين فى التاريخ الحديث ؛ أولا، خلال حكم محمد على، ثم الآن، مع النظام العسكرى الذى قاده جمال عبد الناصر. إن الملكية الخاصة ليست سوى تطور حديث فى تاريخ مصر الاقتصادى ولم يبدأ إلا فى أواخر القرن التاسع عشر.

هذه الإدارة والإشراف المركزى، والملكية فى بعض الأحيان، فى الميدان الاقتصاد تحت سلطة واحدة للدولة، كان لابد لها أن تزيد دور وأهمية جهاز الدولة إلى درجة غير عادية وإضافة إلى ذلك، إذا أخذ فى الحسبان المركز الجيوبوليتكى غير الحصين لمصر، فإن الحاجة إلى بناء جيش قوى كانت نتيجة منطقية. لذلك ليس من قبيل المصادفة إن قادة الجيش كانوا يسيطرون على القوة الاقتصادية خلال فترات عديدة فى التاريخ المصرى : بعد طرد الهكسوس، خلال عصر المماليك، أثناء حكم محمد على، واليوم، فى شكل النظام العسكرى القائم مع سيطرته على القطاع العام.

كان من المحتم أن تنعكس هذه التطورات فى المجال الاقتصادى على القضايا الأيديولوجية، ومنذ الفراعنة إلى عبد الناصر الذى كان سيد السلطة الزمنية ومركز السلطة الروحية الموحدة.إن هذا هو مصدر التقليد القديم للحكم الدينى فى مصر، علينا أن نتذكر أنه حتى قبل بروز التوحيد القبطى (أى المصرى) إلى المقدمة، فإن الفرعونية المتعددة الآلهة أظهرت ميلا واضحا نحو الوحدة ؛ وكان هذا الاتجاه قويا أيضا عند إسلام مصر السنة.

٢- إن هذه النقطة الأخيرة يمكن استخدامها كمقدمة للتحليل العام للأيديولوجية. فلنأخذ بالاعتبار وباختصار تطور الموقف الثقافى العصرى

منذ أيام النهضة الثقافية التى بدأها مبعوث محمد على إلى أوروبا، رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣). إذ يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين هما: الأصولية الإسلامية [٤]، والليبرالية. الأول بدأه جمال الدين الأفغانى واتخذ شكلا محددا مع تلميذه المعارض الشيخ محمد عبده، وكان هدفهما الدعوة إلى نهضة جديدة فى الأقطار الإسلامية بواسطة نقد التقاليد البالية على ضوء العقل والمنطق، ولكن داخل إطار الدين الذى يجب أن يستمر فى كونه الأساس المركزى فى السياسة والحياة الاجتماعية. ويجب أن تمنع كل العوامل المؤدية إلى عدم الوحدة مثل الأحزاب السياسية، بالرغم من أنه يمكن السماح بالنقاش داخل تنظيم مركزى موحد. أما التربية الدينية للشعب فإنها ستهيئ الطريق بالتدريج لحكم تمثيلى، لكن محمد عبده أعلن أنه لا يمكن سوى لمستبد عادل "أن ينشئ النهضة فى الشرق". وأصبح لهذا الاتجاه جناحه اليمينى - السلفية - مع بروز مجموعة "المنار" للنشر التابعة لرشيد رضا، والإخوان المسلمين. غير أن جناحه الراديكالى تابع بحثه عن درجة معقولة من الليبرالية داخل إطار الإسلام، وكان هذا عمل على عبد الرازق، وشقيقه مصطفى، ومن ثم خالد محمد خالد.

انطلق الاتجاه الرئيسى الثانى، الليبرالية، فى نهاية القرن الأخير تحت تأثير تفكير الطهطاوى بواسطة مجموعة من المفكرين والكتاب اللبنانيين المهاجرين الذين وجدوا ملجأ لهم فى مصر (مجموعة "المقتطف" وشبلى الشميل وكذلك فرح أنطوان)، وفى نفس الوقت، وبواسطة عدد من الأعضاء البارزين فى البورجوازية الجديدة والانتلجنسيا الذين كانوا يبحثون أيضا عن الشروط التى يمكن أن تقود إلى النهضة الوطنية. وبين هؤلاء كانت مجموعة "الجريدة" بقيادة أحمد لطفى السيد، وقاسم أمين وأحمد فتحى زغلول. وكذلك سعد زغلول الذى بعث النهضة الوطنية وقاد ثورة ١٩١٩. وعلى يسار هذه المجموعة وقف الاشتراكيون، الشميل وأنطوان وبالأخص سلامة موسى وعبد الرحمن فهمى، وقد كان هذا الاتجاه العريض هو المسئول بشكل أساسى عن تطوير السياسة والثقافة المصرية الحديثة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٩. وكانت الشخصيتان الرئيسيتان هما طه حسين وتوفيق الحكيم، يرافقهما ويأتى بعدهما عدد كبير من المثقفين النشطين. وعلى اليسار من هذه المجموعة الرئيسية وقف الماركسيون المصريون الذين ظهروا عام

١٩٢٠ أو الأمر، لكن نفوذهم أصبح أكثر قوة بعد ١٩٣٩. وأخيرا، على اليمين من هذا الاتجاه الليبرالى، كانت تنشأ مجموعة جديدة تحت تأثير أميركى – ألمانى، ومرتبطة بشكل حميم مع البورجوازية المصرية (مجموعة "أخبار اليوم"، مع محمود عباس العقاد كقائدها الفكرى).

كان بعض من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢ ينتمون إلى الإخوان المسلمين، والقليل جدا منهم إلى المجموعات الماركسية، وكانت الأغلبية، تحت قيادة جمال عبد الناصر، فى البداية ميالة بشكل طبيعى إلى "الإصلاحية الإسلامية" الراديكالية. لقد كان ذلك تراثهم التقليدى الذى أعطى تبريرا محترما لتركيزهم الاحترافى على السلطة، وكذلك لازدرائهم للمناقشة وللأحزاب. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانوا يعتقدون أن إيمانهم التقليدى يمكن أن يساعدهم على توحيد الأمة وراءهم، وأن ذلك كايديولوجية ليس أكثر فعالية من أفكار الوفد المبهمة فحسب، بل أيضا أكثر أهمية، بحيث يمكنها تأمين مقارنة فعاله للأفكار الماركسية التى كانت المعارضة الجدية الوحيدة الكامنة – وعلى أى حال – كان ذلك هو وضعهم حتى صدام ١٩٥٤ مع الإخوان المسلمون، ومع ذلك، فقد كانت عملية معالجة مشاكل الاستقلال الذاتى الكثيرة الصعبة هى التى أملت تغييرا على القيادة المصرية. وكانت مشكلتها المركزية إنشاء مجتمع حديث فى مصر، وقد جرت محاولة ذلك أولا خلال المرحلة الرئيسية الثانية للثورة – بين السنوات ١٩٥٦ و ١٩٦١ – بالتحالف مع البورجوازية الكبيرة، وبعيدا عن طبقة ملاك الأراضى. وبالرغم من أن التحالف انتهى إلى الفشل فى آخر الأمر، فإن أحد النتائج الهامة كانت أن "الإصلاحية الإسلامية" قامت بتطوير لتجاه خبيث معاد للماركسية.

أحدث هذا الفشل أزمة رئيسية فى الأفكار والسياسة. لقد كان ضربة جدية إلى المؤسسة، وحتى إلى العناصر اليمينية فى القيادة السياسية. وكان عبد الناصر نفسه ومنذ سنوات يتحرك ببطء نحو نظرة عملية للمستقبل، وكان قد أصبح بالتدريج واعيا للحاجة إلى مراجعة الأسس. وأصبح ذلك هو مهمة مؤتمر ١٩٦٢. يقول الفصل السادس من الميثاق تحت عنوان "حتمية الحل الاشتراكى" : "أن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وصول ثورى إلى التقدم، لم يكن افتراضا قائما على

الانتقاء الاختيارى وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين". وجاء الفصل التاسع حول "الوحدة العربية"، كما فعل خطاب النقد الذاتى الشهير فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١، قريبا جدا من فكرة التخلى عن سياسة الوحدة المركزية والعفوية التى قدمت بين ١٩٥٦، ١٩٦١. وبدأت بالاقتراب من السياسة التى كان يدعو إليها الماركسيون المصريون. ويمكن تلخيص هذه السياسة على أنها : أولا، ضرورة الوحدة فى النضال ضد الإمبريالية، ثانيا، التركيز على وحدة الثقافة والتراث التاريخى للعالم العربى، وثالثا، ضرورة وجود سياسات دولية تساعد على إعادة توحيد العالم العربى من خلال وسائل تحترم تقاليد واحتياجات كل قطر. ومن مفارقات الأشياء إن أفكار اليسار الماركسى هذه ذاتها استعملت كذريعة للقمع الذى بدأ فى يناير ١٩٥٩.

-٣-

إن نظرية أقرب إلى دور الجيش - والضباط بشكل أكثر تحديدا - فى المجتمع والسياسسة منذ ١٩٥٢، يجب أن تضاف هنا. وفى الوقت الحاضر يجب على المرء أن يتذكر أن تعبير "المجتمع العسكرى" لا ينطبق على مصر كوحدة اجتماعية، ولكن على صورة حديثة ولا تزال معاصرة لمصر تحت النظام العسكرى. لهذا فإن "المجتمع العسكرى" ينطبق بشكل محدد على سيطرة النخبة من الضباط وتأثير هذه السيطرة على المجتمع المصرى (٥).

١- اتصف العمل السياسى لمجوعة الضباط فى المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٦) بالخصائص التالية :

أ- الاستيلاء الكامل على جهاز الدولة (القوات المسلحة)، البوليس، السجون والى حد أقل، المحاكم) منذ الساعات الأولى للانقلاب العسكرى. وكان جمال عبد الناصر قد اصبح عند ذلك وزيرا للداخلية. كما سيطر ذكريا محيى الدين على البوليس السياسى والمخابرات، مدشنا بذلك صلاحياته الواسعة فى الدولة والجهاز القمعى.

ب- تشكيل عناصر البرنـامج الوطنـى الجذرى الذى بقيت أجزاوه الاقتصادية والاجتماعية غامضة حتى هذه الفترة حيث أن التركيز الأساسي وضع على هـدف الاستقلال وإعادة بنـاء دولـة ذات سيادة تملـك قـوة ذاتيـة حقيقية.

ج- غير أن الكثير من الغموض وعدم التحديد كانـا واضحين فـى التعريف فى الخط السياسى العام في كل مـن العلاقـات الداخليـة والخارجيـة. وقد كان يعزى - بطرق مختلفة - أما إلى عدم التجربة السياسية لدى القيـادة الجديدة أو إلى ميكافليتها. وكان كلا العنصرين موجودين، بالرغم من أنه من الصعب تحديد أيهما كان طاغيا.

د- تغييرات هامة فى هيكل السلطة واتخاذ القرار كنتيجـة لعنصريـن جديدين : السيطرة التى مارسها مجلس قيادة الثورة، المركـز الحقيقـى للحيـاة السياسية، وإنشاء أول حزب سياسى موحـد، "هيئـة التحريـر"، فـى ٢٣ ينـاير ١٩٥٣، والذى أصبح عبد الناصر أمينه العام فى ٦ فبراير.

٢- اتصف النشاط السياسى لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثانيـة (١٩٥٦ - ١٩٦١) بالخصائص التالية :

أ- انتزاع سلطة التقرير السياسى بكاملها، وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة.

ب- تـأكيد السيطرة علـى سلطة التقريـر فـى الميـادين الاقتصاديـة والاجتماعية والأيديولوجية، يصاحبها أحكام أشد على مجمل الحياة العامة.

ج- انخفاض مدهش فى التصور للتحالفات السياسية، خاصة حصول شرخ فى الجبهة مع القطـاعين المصرفـى والصنـاعى للبورجوازيـة الكبـيرة، والتى جرى الحفاظ عليها لمدة طويلة بأى ثمن.

د- المجابهة مع اليسار الشيوعى والماركسى مع تصـور التقليـل مـن شأنه نفسيا وسياسيا، ثم، فى موجـه القمـع الثانيـة، تدمير تنظيمـه وإطاراتـه. وبهذا العمـل أصبحـت الدولـة وقيادتهـا العسكرية وحيـدة فـى مجابهـة القـوة السياسـية الوحيـدة التـى سمح لهـا النظـام بـالعمل منـذ ١٩٥٤ : الإخـوان المسلمون، مـع أيديولوجيتهـم "الأصوليـة الإسـلامية" المتكاملـة وتنظيمهـم السرى، الذى كان يتجهز للعمل المباشر.

٣- اتصف الدور السياسي لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثالثة والأخيرة التى ندرسها، بالخصائص التالية :

أ- بعد صدور ميثاق العمل الوطنى والاتحاد الاشتراكى العربى، قسم الرئيس عبد الناصر الإطارات العسكرية إلى فئتين، وكان على الضباط الذين يعملون فى السياسة أن يتخلوا عن بذاتهم العسكرية كما جردوا من الامتيازات التي تعطيها لهم رتبهم، وبالمقابل فقد تسلموا مواقع رئيسية في الدولة، مؤلفين الأغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبيرة ؛ ونسبة عالية من رؤساء ومدراء وأعضاء مجالس المؤسسات العامة، إلخ ؛ وعددا كبيرا جدا من الوزراء، ونواب الوزراء، ووكلاء الوزراء، ونسبة كبيرة من المناصب الرئيسية فى الثقافة والصحافة والإعلام والراديو والتلفزيون.

وكانت الفئة الثانية تتألف من الضباط الذين استمروا فى مناصبهم العسكرية وقد تلقوا تدريبا أعلى من ذلك الذى كان متاحا قبل ١٩٥٢ : أنشأ معهد للدراسات العليا فى الدفاع الوطنى، وأوجدت رتبة جديدة (فريق أول)، بعد حرب اليمن مما سمح بزيارة كبيرة فى طبقة الضباط الكبار. وأعطى ضباط الأركان وزنا أكبر فى سلطة التقرير السياسى والعسكرى، وقد انسجم هؤلاء الضباط الكبار الأكثر تأهيلا مع مجموعة من الإطارات التكنوقراطية القادرة على تحدى زملائهم المدنيين.

شيئا فشيئا أصبح دور ملك الضباط أكثر تحديدا على الخطوط التى تصورها جزء من الجناح النشط من منظمة الضباط الأحرار القديمة. فليس أعلى منصب فى الدولة وحده، فى شخص رئيس الجمهورية، ولكن أيضا كل الاتجاه العام لجهاز الدولة (خاصة وزراء الحربية والداخلية) والحكومة هو فى أيدى العسكريين. وفى وزارة صدقى سليمان التى أعلنت فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ كان رئيس الوزراء نفسه عقيدا ذا مقدرة عالية، وكان ثلاثة من نواب رئيس مجلس الوزراء الأربعة من كبار ضباط الهندسة العاملين فى الأركان العامة (عبد المحسن أبو النور ومحمود يونس، وثروت عكاشة، الذى كان يحمل دكتوراه فى الأدب من السوربون أيضا)، والرابع الدكتور محمود فوزى (الشئون الخارجية) الذى كان له منافس على الصعيد الوزارى - ضابط آخر وهو محمود رياض. كان نصف مجلس الوزراء مؤلفا من ضباط

التقرير توسعت إلى المنطقة الرئيسية للقطاع العام والى المجالين المترابطين فى الثقافة والإعلام.

أن الصفة الرئيسية للتعديل الذى جاء بوزارة صدقى سليمان يكمن فى أنه للمرة الأولى منذ الاستيلاء على الحكم فى ١٩٥٢، يسيطر الجناح الراديكالى فى مجموعة الضباط الأحرار والإطارات المدنية المرتبطة بها على السلطة الحكومية بعد إزاحة الوزراء الموالين للغرب (د. عبد المنعم القيسونى فى الاقتصاد والمالية، عبد القادر حاتم، الثقافة والإعلام، الشيخ أحمد عبد الشرباصى، الشئون للدينية والاجتماعية، الخ). من المؤكد أن بعض الوزراء الذين يمثلون هذا الاتجاه ظلوا فى مناصبهم، لكن مركز القرار – على المستوى الحكومى – انتقل إلى أيدى المجموعة الجديدة. والقول "على المستوى الحكومى" صفة ضرورية لأن "سلطة الدولة" ظلت امتيازا لرئيس الجمهورية.

بالإضافة إلى ذلك، فان الاتحاد الاشتراكى العربى نفسه الذى اعتبر كبوتقة لكل القوى الاشتراكية كان مسيرا بشكل رئيسى من قبل أعضاء أساسيين فى سلك الضباط، وأعضاء سابقين فى مجلس قيادة الثورة القديمة أو مجرد موظفين فى الجهاز السياسى العسكرى الحاكم. ومن بين اللجنة التنفيذية المؤلفة من مئة عضو يمكن اكتشاف عضوين كانا ينتميان إلى اليسار "التاريخى" غير الشيوعى. وكل الآخرين جرت تسميتهم بواسطة نواة الضباط الحاكمة، وخاصة بواسطة على صبرى، الأمين العام الحالى، والنصير الأول للحوار مع الغرب وخاصة مع الأميركيين عام ١٩٥٢. كان على صبرى معارضا بشكل جذرى، ولكن بمهارة، لأى تحالف مع الماركسيين، وقد برز كزعيم لليسار الرسمى بعد عزل كمال رفعت، عضو سكرتارية الشؤون الأيديولوجية، بينما اقتصر عمل خالد محيى الدين على حركة السلم. وازداد هذا الاتجاه بشكل طبيعى على كافة المستويات فى لجان الأقاليم والمدن، ولجان الأقسام، ولجان الوحدات الأساسية أو على مستوى القاعدة، وهكذا، ولكن اللجان القيادية كانت هى التى خبرت إلى المدى الأكبر هذا الغزو للعسكريين داخل العملية السياسية.

لقد تقدم كل شئ وكأن الإطارات السياسية التى جاءت من داخل الجهاز العسكرى كانت تطبق على اضدادها المدنيين القانون الذى طبقته قيادة

الدولة على اليسار الماركسى : "تعاونوا معهم، امتصوهم، ولكن أبقوا كل سلطة التقرير السياسى فى أيدينا بأى ثمن كان"، وعلى الصعيد السياسى فان الاتحاد الاشتراكى العربى المتضخم والذى لا يمكن استعماله (٥ مليون عضو من مجموع عدد السكان البالغ ٣٠ مليون نسمة)، أصيب بشكل حتمى بالشلل بسبب عدم وجود الإطارات والقوى الفعالة حيث إن كل الشيوعيين، والماركسيين والاشتراكيين الذين عرفوا بذلك تاريخيا، جرت تنحيتهم جانبا. أما فى مجالات أخرى من الحياة العامة فإن سيطرة العناصر السياسية من سلك الضباط حققت بصورة عامة فعالية اكبر (شركة قناة السويس، سد أسوان العالى) بالرغم من أنه لا يزال صعبا التنبؤ بالآثار الطويلة المدى التى سيخلفها هيكل الإدارة هذا على الحياة الاجتماعية.

فى التحليل النهائى، سيعتمد "كل شئ" فى مصر على ولادة حزب لشتراكى شعبى حقيقى، يكون مسلحا لا "بأدوات العمل" المناسبة فقط، ولكن أيضا بقوة "التفكير النقدى" – ليس فى الميدان الثقافى والفنى فحسب، ولكن قبل أى شئ فى مجال العلم الاجتماعى والنظرية السياسية.

هناك أمثلة عديدة عن تلقين الفكر، أهمها مثال اتاتورك فقد كانت ثورة وطنية لم تصمد وطوحت بها حرب استقلال استمرت أربع سنوات وعبأ أمة بكاملها بتقاليدها التى تعود إلى ألف سنة حول الشعارات الجديدة للحرية والعصرية والنهضة، إذا بعد أقل من جيل دخلت تركيا فى خضم الرجعية الدينية – التى صدأت ولكنها لا تزال ممسوحة، والواقع أنها عميقة الجذور فى الريف والبيروقراطية، ولكن قبل كل شئ، ضمن جهاز الأمن نفسه الذى أصبح معاديا لأى تغيير اجتماعى آخر. إن الإصلاح الذى بدأه أتاتورك لثر على الثقافة والحياة اليومية فى الريف، لكن بدون مشروع اشتراكى أبعد من ذلك. وتوقفت العملية فى غياب أدوات فعالة لتعبئة الشعب حول القائد العسكرى والبطل الوطنى. من الواضح أنه كان هناك اختلاف دقيق فى التوقيت بما يختص باعتناق الاشتراكية. ولكن القضية المركزية هى نفسها : كيف يمكن تحويل ثورة "وطنية" إلى ثورة "اجتماعية" ؟ كيف يمكن إنعاش الجدلية الاجتماعية على المستوى النظرى، وكذلك على المستوى العملى ؟

وصلت عملية الثورة الوطنية في مصر إلى المرحلة الأكثر تقدما فى التاريخ الحالى للقارات الثلاث. إن أصالتها تكمن، أساسا، فى مبادرتها إلى تحويل عميق وحقيقي للهيكل الاقتصادى والاجتماعى للبلاد، بما فى ذلك الريف، ولتحقيق هذا التحول استعملت أداتين : أولا، سلك الضباط "هذه القوة الوطنية الجذرية النموذجية" التى تكمن جذورها الاجتماعية فى البورجوازية الدنيا، والتى حولت نفسها، مع مجموعة من الموظفين التكنوقراطيين، إلى طبقة جديدة بالمعنى السياسى الاجتماعى، وكذلك بالمعنى الاقتصادى للتعبير. ثانيا، جرى تطوير أيديولوجية تجريبية تابعه للدولة مما ساعد على تقوية التقاليد القديمة للمركزية المصرية الهرمية التى منحت تسمية الاشتراكية الآن.

إن العامل الحاسم - أى "الجماهير الشعبية" التى يعمل كل هذا باسمها - يظل بعيدا عن سلطة القرار السياسى، حتى ولو سميت مشاركة فى المناقشات. والحقيقة أن عملية تحويل الحياة الاجتماعية الآن تتيح إمكانية انطلاق سريع حقيقي، ليس فقط على النطاق "الإنمائى"؛ ولكن فى تحقيق اشتراكية تكون مصرية فى الأسلوب والشكل، ولذلك كانت المقاومة المنشقه من جانب الجهاز الحاكم والبيروقراطية، أى من الطبقة الحاكمة باختصار، ومشاكل مصر متعددة ونتائجها الحتمية تنبع من هذا الوضع.

فى الوقت الحاضر لا يزال يجرى البحث عن الحلول داخل الإطار القديم من خلال عمل الدولة بواسطة الجهاز الإدارى، ومن خلال حزب لا يمارس سلطة حقيقية. لقد كانت حكومة صدقى سليمان التى جاءت إلى الحكم فى خريف ١٩٦٦، من الناحية التقنية بالأجمال، ومن الناحية السياسية إلى حد ما، مهيأة للقيام بهذا التحول.

ثم، فى صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت إسرائيل الحرب وحصلت على نصر عسكرى سريع. لكن الأهداف السياسية - الإطاحة بالنظام الناصرى وما يتلوه من التخلص من النظام السورى - لم تحقق، وتحليل الوضع الحالى يمكننا من إلقاء الضوء على العناصر الرئيسية فى الصراع الذى هو نتيجة للعدوان :

أ- الادعاء بأن الجيش كقوة متحدة أن يشغل موقعا مسيطرا فى السياسة المصرية أصبح الآن مرفوضا بشكل عميق من كل الطبقات

والمجموعات الشعبية، وفى خطاب فى ٢٣ يوليو ١٩٦٧ قال جمال عبد الناصر ضمنا أن كل القيادات العليا، وخاصة قائد سلاح الطيران رفض اتباع التعليمات العسكرية. لكنه - فى نفس الوقت - برأ تماما الجيش باعتباره الجيش الوطنى للعشب المصرى، وكان الهدف محاولة تجميع قوى الإطارات الوسطى والدنيا ضد الجنرالات، واسترضاؤها بواسطة الشعور الشعبى بالإجمال.

ب- ظهر الجهاز في البداية وكأنه اهتز بعمق، ودب الضعف إلى جناحه العسكرى وراحت تجرى فيه عملية إعادة تنظيم كاملة، بينما جناحه السياسي يستعمل تأثيرات ضخمة لكى يتجه إلى اليمين. أما وزير الحربية السابق شمس الدين بدران الذى كان مسئولا عن إبعاد كل الضباط المدربين في الاتحاد السوفياتي من قيادات العمليات (التى أعطيت إلى ضباط "موثوقين" كان ولاؤهم مضمونا من خلال إعطائهم امتيازات، فقد استبدل بـ ع. و. البزرى أولا، ثم فى ٢١يوليو - قبل يومين من الخطاب الذى أعلن فيه الرئيس عبد الناصر استلامه الشخصى لكل مقاليد الأمور - بأمين هويدى، الذى كانت مهمته إعادة بناء ولاء القوات المسلحة السياسى، وفى نفس الوقت كان هنالك اسم تصاعد آخر هو عبد المحسن أبو النور وزير الإصلاح الزراعى (بعد أن كان أحد نواب رئيس الوزراء فى وزارة سبتمبر ١٩٦٦)، وقد عين قائد لقوات المقاومة الشعبية (٢١ يونيو)، ثم مساعد الأمين العام للاتحاد العربى (٩ يوليو) حيث لم يعد الأمين العام هو على صبرى، بل رئيس الجمهورية نفسه.

ج- إن الحزب غير قادر على العمل حسب ما يراه أكثر المراقبين خبرة، ولا بد من تشكيل لجنة مركزية جديدة - حتى نتمكن من خلال تركيبها المحدد - أن نقوم ببعض التقييم لوضع اليسار فى قيادة الحزب الذى يهدف إلى أن يكون اشتراكيا، ولكن - على أى حال من الصعب تصور كيف يمكن انتقال مركز نقل سلطة الدولة من الجهاز الحاكم الذى تطور فى اتجاه أيديولوجية وطنية معادية للماركسية، إلى حزب اشتركى تقوده إطارات اشتراكية، وفى الوقت الحاضر فإن التنظيم الحزبى للذى أقامه على صبرى يبقى جامدا : منظمات محليه غير عاملة، "منظمة حزبية" (إطارات) يذهب وقتها هدرا فى المناقشات والتقارير، ومنظمة الشباب العربى الاشتراكى شبه

العسكرية التى تضم حوالى ٣٠٠ ألف شاب مدربين على قتال الشوارع، وبينهم قطاع هام معاد للمركسية صراحة.

د- إن "الجماهير الشعبية"، التى كان تحركها فى ٩، ١٠ يونيو حاسما ليس فى إبقاء جمال عبد الناصر فى السلطة فقط؛ ولكن فى فرض إنشاء تنظيم للمقاومة الشعبية المسلحة تحت سلطته، ولم يجر تحييدها بواسطة الجهاز. وبدلا من إنشاء ميليشيا شعبية لحماية البلاد، ودعم السلطة السياسية ضد أية مؤامرات، مما يؤدى إلى فتح المجال أمام تقدم الإطارات السياسية الجديدة من القاعدة، فان الجهاز - بقيادة ذكريا محيى الدين شخصيا - رفض توزيع السلاح إلا بشكل شحيح لبعض المصانع الرئيسية فى الليل، وأعلن خطاب رئيس الجمهورية فى ٢٣ يوليو أن البلاد لا تملك وسائل تسليح الشعب، ومن هذا الامتناع عن إعطاء السلاح إلى إنهاء التعبئة إلى الاستيلاء، أصبح الطريق مفتوحا أمام توطيد مركز الجهاز اليمينى، وتحييد الاتجاه الجذرى واليسارى، وفى النهاية تجديد العملية السياسية التى جرى اختبار حدودها القصوى فى التحرك الشعبى يومى ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧.

إن جوهر الأزمة التى تعصف بثورة مصر الوطنية وتمنع تقدمها يمكن أن تطرح فى مسألتين :

١- من المستحيل بناء دولة عصرية فى غياب "طبقة سياسية" حسب تعبير انطونيو غرامى، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا هو بالذات ما حاول النظام العسكرى التخلص منه منذ ١٩٥٢.

٢- من المستحيل إشعال ثورة اشتراكية وبناء دولة شعبية فى غياب الاشتراكيين، وبدون تعبئة للجماهير الشعبية فى المدينة والريف، وللانتلجنسيا الثورة، ومن المؤكد أن ذلك لن يتم بالاعتماد على الجهاز السياسى المنصرف إلى محاربة اليسار، والذى هو بسبب ذلك مفتوح لكل أشكال التغلغل المعادى.

إن الحديث عن "التجديد" بعد إضعاف الثقة بالقيادة العسكرية يعنى القليل، إلا إذا حددت أهدافها بالطريقة المذكورة. ولكن أهم شئ يجب إدراكه هو أن النظرية التى تفسر كل شئ - من خلال تراجع وعدم وجود تنمية للاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا فى مصر - هى خاطئة فى جوهرها، فى فيتنام - حيث عجزت آلة الحرب الأكثر عصرية فى العالم عن التقدم- ثبت

العكس حيث إن بلادا أكثر تخلفا بكثير من مصر من عدة نواحى، تستطيع أن تقوى مركزها وتتقدم على طريق وطنى اشتراكى موثوق بشرط أن تكون لديها قوة سياسية حقيقية مسلحة بفلسفة اجتماعية علمية جذرية تستخدم بجرأة وإبداع. إن مستقبل مصر له هذا الثمن.

بالرغم من أن هذا الكتاب يتوقف شكليا عند صباح ٥ يوليو ١٩٦٧، فقد شعرت بأنه يجب إعطاء بعض الإشارة كما فعلت هنا حول الوضع الناتج عن ذلك، والواقع أن هذه السطور كتبت عشية الهزيمة. وفى خريف ١٩٦٧ ظهر المتهمون الحقيقيون إلى العلن : ليس فقط عناصر هامة فى قيادة الأركان والقيادة العليا، ولكن المشير عبد الحكيم عامر نفسه، وأيضا العنصر الأساسى فى المؤامرة التى جعلت عبد الناصر يسترجع قوته ثانية عندما بدأ يقود عملية تغيير جذرى لاتجاهه السياسى (وزارة صدقى سليمان الجديد عام ١٩٦٦ التى جاءت بعد حملة التطهير ضد الأرستقراطية الزراعية بعد قضية كمشيش(*)) - قادة الجهاز، الذين هم فى الواقع "حكومة الظل الحقيقية"، أى، الدولة، فى مصر. أما الرجال الذين يحاكمون الآن علنا فإنهم يسفرون أخيرا عن مشكلة طبيعة سلطة الدولة وهم: صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ؛ شمس بدران، وزير الحربية السابق، عباس رضوان، وزير داخلية سابق ونائب رئيس المخابرات العامة؛ بالإضافة إلى زملائهم العسكريين النشيطين. من المؤكد أنه يجب سحب هذه المحكمة استنتاجاتها المنطقية - أى الطبيعية الحقيقية - للسلطة فى مصر منذ حريق القاهرة.

- ٤ -

إن هذا الكتاب يدور حول موضوع مركزى وهو : التجربة العسكرية فى مصر هى تجربة خاصة ؛ أى أن الطريق الذى سارت عليه مصر لاستعادة استقلالها، وكسر سلاسل الملكية والتحرك نحو العصرية منذ ١٩٥٢، هو أساسا وتاريخيا طريق مصرى. لقد قاد هذا الطريق "القومانى"

(*) فى ربيع ١٩٦٦ كان مناضل شاب يستقصى وضع الاصلاح الزراعى فى منطقته. وقد قتل بأمر من عائلة الفقى الواسع. وعلى الفور انشئت لجنة عليها لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عامر. واصبحت الثورة اخيرا هى الامر اليومى فى الريف.

Nationalitarian [٦] النظام العسكرى تحت حكم جمال عبد الناصر، الذى تعرضت شخصيته وعمله ودوره إلى موجات مختلفة من التملق والكراهية، الإعجاب أو الازدراء، وقد جرى اكتشاف ذلك بواسطة صحافيين أذكياء أو مستشرقين موهوبين، ويجب الاعتراف، بأنه حتى ١٩٦٢، قدم القليل إلى وسائل الدراسة للتحليلات النظرية التى تجمع بين التاريخ وعلم الاجتماع، وبالرغم من ذلك فإن القضايا التى طرحتها ثورة مصر الوطنية تحت النظام العسكرى كان يجب أن تثير اهتماما أكثر جدية.

لهذا فسيكون بديهيا لدى القارئ لماذا عالجت هذه المهمة بواسطة المنهج الماركسى بالاشتراك مع "الخيال الاجتماعى"، كما أطلق عليه بجدارة (س. رايت ميلز)، والذى يبدو لى مصدرا مضيئا فى أية محاولة لاكتشاف هام وامتحان للحقيقة الاجتماعية الديناميكية المعقدة، والضاربة جذورها بعمق فى التاريخ [٧].

كان الهدف الدائم هو البحث عن مبدأ وقانون ماركسي للخصوصية التاريخية فيما يختص بمصر، وهناك العديد من الفقرات التى تتصل بهذا القانون، وبشكل خاص يختص فى الفصل الحادى عشر، المخصص لبحث هذه المسألة. وأريد أن ألفت النظر إلى مفهوم جرى تقديمه وتفسيره للمرة الأولى من خلال دراسة ميدانية لثورة مصر الوطنية، أى مفهوم القومانية "Nationalitaranism".

حوالى ١٩٤٥ - ١٩٧٤ فوجئ الكثيرون منا بعدم كفاية المفهوم التقليدى عن "القومية" كما يطبق على التوقعات الصاعدة للبلدان المستعمرة والمستعمرة سابقا أو المستقلة، ففى معايير علم الاجتماع والسياسة ضمن الإطار الغربى تشير "القمية " إلى مجموعتين من المفاهيم. الأولى منهما، مجموعة سلبية مثل نفى الآخر، لها أسلوب انعزالى، وترفض العالمية، والثانية مجموعة إيجابية وذات فعالية مباشرة، مثل التوسع الإقليمى والنزاع على الحدود الذى أدى إلى الحروب الأوروبية خلال القرون الأربعة الماضية التى سمى آخر اثنين منها بالحربين "العالميتين" حيث أنهما جعلتا دولا وشعوبا أخرى تشترك فى الصراع على السيطرة على العالم الذى كانت تقوده القومية الغربية.

لذلك فإن الرأى السائد فى الأوساط التقدمية والليبرالية الأوروبية اليوم هو أن "القومية" قد عف عليها الزمن، وأصبحت قليلة القدر، وإن الوقت قد حان لعقد اتفاقيات إقليمية، وإن الاستقلال المتبادل، بدلا من الاستقلال، يجب أن يكون هو الشعار المرفوع، إلخ. ولكن، بالرغم من ذلك، لا يمكن للمراقبين إلا أن يلاحظوا الموجة العالية من الشعور والإنجازات القومية فى الغرب نفسه، وكذلك في الدول الاشتراكية المتقدمة بالثورة الاجتماعية، فإنها لا تبدو سائرة على طريق وحيد تسيطر عليه المسألة القومية.

هكذا فإن هدفي هو رسم حدود بين هاتين المجموعتين. ففى أوروبا وأميركا الشمالية - وخاصة فى مثال الدول الرأسمالية المتقدمة كثيرا فى مناطق العالم فى هيكلها الحديث (أى البورجوازية الرأسمالية)، والدول المستقلة ذات السيادة والتى تقاتل من أجل السيطرة على الثروات والموارد فى أوروبا وفى كل أنحاء العالم. وبسبب أن هذا الصراع أدى بشكل مباشر إلى حربين عالميتين فان "القومية" يمكن إدانتها منطقيا باعتبارها مرادفه للعدوان والسوفيتية واللاإنسانية والعداء للعالمية.

وفى القارات الثلاث - حيث مصر مركز تقاطع - فإن العملية مختلفة تاريخيا وذلك لأن النضال ضد الاحتلال الاستعمارى والتسلل والسيطرة يهدف أساسا إلى استعادة احتلال سلطة التقرير فى كل مجالات الحياة اليومية كمقدمة ضرورية "لإعادة اكتساب الشخصية القومية" الموجودة فى قلب عملية النهضة القومية. لهذا فأن الجلاء عن أرض الوطن والاستقلال وسيادة الدولة القومية واستئصال مواقع القوة الاستعمارية السابقة ليست إلا وسائل للوصول إلى هدف. وهذا الهدف هو (النهضة القومية) - الذى ظهر للعيان من خلال السياسات والمسالك التى هى قومية على التحديد - يتعرض لذلك أكثر ما يكون داخل البلد ذاته.

إن هذه الظاهرة - الاختلاف التاريخي، هى - مع ذلك - مختلفة هيكليا وبشكل خاص فى المرحلة الحاضرة عن "القومية الغربية". لهذا فقد اقترحت تسميتها بالظاهرة القومانية (Nationalitaranism or the Nationalitarian).

كل عمل، كل فكرة، كل تطور يمكن رؤيته على أنه يقترب من بناء وإعادة بناء وتملك كل من الأمة لنفسها والدولة القومية بواسطة شعب تلك

الأمم القديمة، وربما تظهر المظاهر السلبية - لفترة من الوقت الإيجابية الاجتماعية. وشخصيته المتصلبة وثقته الجدلية بالنفس يجب ألا تقود المراقبين والمختصين والدارسين إلى الخطأ.

وبالرغم من أن هذا الكتاب لا يبحث بنظرية القومانية بشكل خاص، فانه أعد وأطلق كمقدمة لهذه النظرية التى لم تعرض سوى ملامحها العامة هنا. ولكن من الضرورى الإشارة إلى الدور الأساسى لهذه النظرية فى التحليل، مخافة أن يظل بعيدا عن ضمن "الدراسات التطبيقية" فقط.

لماذا إذن ؟ وكيف؟

إن الوجه المحترق لمصر جعل الكثير من المراقبين والمختصين يطلقون لوصافا أما مصطنعة أو خاطئة. لقد كان هناك القليل جدا من الكتب الجديرة بالاهتمام عن مصر منذ ١٩٥٢ والأعمال الجادة كانت حتى أقل عددا بالرغم من أنها بدأت تظهر أخيرا وفى مصر نفسها، فإن "أزمة المثقفين"، التى أعلنت عام ١٩٦١، لم تنته بعد بالرغم من أن الكثير من التقدم قد تحقق بعد عام ١٩٦٥، وخاصة بعد سبتمبر ١٩٦٧. وتنشر دراسات جادة ومقالات وبعض الكتب - ضمن مئات المؤلفات المليئة بالكلام الفارغ - آراء مختلفة حول الخط العام لادبيات مكتب الدعاية والتحريض التابع للحزب الشيوعى.

وإذا كان عام ١٩٦١ ذروة عملية أبعاد الانتلجنسيا المصرية، فإن من خط هذا الكتاب أن يكون قد صدر عام ١٩٦٢ ليتحدث ويوضح، باسم جيل مضطهد بكامله - ليس بالمعنى الرسمى، بل مرتكزا على تجربة حياة أحد أعضاء هذا الجيل وانتقاله من عمله فى الدولة إلى السجن، إلى المنفى، إلى اليأس والرومنطقية، وإعادة التكيف النفسى والواقعية الاستراتيجية. فبهذه الطريقة فقط يمكن وضع نهاية "المدرسة المركزية الأوروبية الليبرالية" أى الأبوية والازدراء نحو مصر. لقد جاء الوقت لتوضيح أنه ليس على "القارات الثلاث" أن تضيع شخصيتها فى المجال الكوزموبوليتى للمجتمعات الغربية الصناعية، لكى تستطيع أن تبرز. والدور الذى تلعبه النظرية والتطور النظرى من خلال انتلجنسيا "القارات الثلاث" يجب أن تجسد بعمل حقيقى يقود إلى فهم أكبر ودلالات أجدى من مجرد الكتب التى تتحدث عن الظواهر والمقالات المغرورة لأشباه المستشرقين المليئة بالازدراء [٨].

من "لماذا؟" إلى "كيف؟".

إن أسس هذا الكتاب موجودة فى تجربة حياة المؤلف. خاصة بين ١٩٣٩ و١٩٥٩. فخلال تلك الفترة كنت على صلة وثيقة بالحركة الوطنية والتقدمية العاملة فى مصر. وقد سمحت لى الحياة بالمشاركة فى مسئوليات اليسار المصرى خلال تلك السنوات المصيرية. ومنذ ١٩٥٩ أصبحت أعيش فى باريس مشتركا فى بحث أكاديمى علمى فى مجال الاجتماع المقارن والنظرية والعمل، وبين ماضى ثورة مصر الوطنية ومستقبل شعبنا.

من الناحية العملية : يقوم هذا الكتاب على الأسس التى تقدمها الكتب المصرية والأطروحات والدراسات والصحف والمجلات والتقارير والوثائق، الخ... لكن المعنى الحقيقى للأحداث يأتى عبر معايشتها يوما بيوم. وقد استعملت المصادر الرسمية – ومعظمها غير دقيق – لكنها تصبح أقل شكا كلما اقتربنا من المحاضر كما استعملت كل المواد والمؤلفات المنشورة باللغات الأوروبية.

غير إن المصدر الأساسي لهذا الكتاب هو صلتى العضوية التى لم تنقطع أبدا بمصر وحركتها الوطنية ونهضتها الثقافية، وبشعبنا. فعندما كنت أكتب لم أكن أشعر بالوحدة مطلقا ؛ فالصديق والخصم، الرفيق والعدو، لم يتخليا عن هذه السفينه. وهذا صحيح بشكل خاص عند الحديث عن الرفقه الجميلة والدافئة والإنسانية لأولئك الذين شاركتهم وأشاركهم وسأظل أشاركم العبء والمعاناة والأمل بنهضة مصر باتجاه الاشتراكية. فهؤلاء فقط، مجتمعين، يمكن أن يشعروا بالفخر بسبب أى إنجاز يمكن أن يكون هذا الكتاب قد حققه، وبسبب أى تقييم إيجابى يمكن ان يلقاه. فمن خلال التعابير النظرية، والنظرة الواسعة للماركسية المصرية – كمدرسة فريدة فى الفكر والعمل وكـ"عقل جماعى" كما يقول غراميش – فإننى أفعل ذلك نيابة عن زملائى فى ضوء خبراتهم واضعا نصب عينى إرادة الجزء الأكبر من الشعب المصرى، عواطفهم وعقولهم، وحقوقهم، فى البروز والاعتراف بهم بوصفهم المهندسين الأساسيين لمصير مصر. ومن البديهى القول أن أية أخطاء هى أخطاء الكاتب وحده.

إن جيلا جديدا يولد فى أرض مصر، وطننا الذى لا يمكن نسيانه. وهذه الدراسة موجهة إليه أولا. يجب ألا نخطئ. يجب ألا ننسى. يجب الا

يبقى التاريخ لعنة عندما يمكن أن يكون أملا. ويجب ألا نقبل أن يصبح شعب مصر. وقد أنقذ استقلال بلاده وحريتها، وبالتأكيد كيانها نفسه يومى ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧، أن يصبح بعيدا عن وطنه.

ومع أن الحقيقة يمكن أن تكون مرة فإننى أود الاستشهاد بسبينوزا : "..... الحقيقة التى هى دليل نفسها". الحقيقة التى يمكن أن تؤلم، ولكن تبقى الطريق الوحيد إلى العقلانية، الطريق الوحيد الذى يستطيع أن يقود شعب مصر لتحقيق أمنية الطهطاوى : "فليكن الوطن مكانا لسعادتنا العامة التى سنبينها من خلال الحرية والفكر والمصنع".

١- كتبها نجيب محفوظ وهو ينهى روايته الأخيرة "ميرامار" (القاهرة، ١٩٦٧) وهى رواية رائعة.

٢- وكذلك : "لا زكريا!". لقد كان الشعور العام فى ذلك الوقت يعتقد بأن زكريا محى الدين، نائب رئيس الجمهورية سيكون أكثر تقبلا لدى الأمريكيين. راجع ا. رولو وج.ف هيلد :"إسرائيل والعرب : المعركة الثالثة"، باريس ١٩٦٧.

٣- "حول الحرب الإسرائيلية - العربية" - نيو ليفت ريفيو، ١٩٦٧، ص٣٠-٤٥.

٤- هذه الحركة التى اصطلح المستشرقون على إطلاق اسم "الإصلاح الإسلامى" عليها. وقد رأيت تحديد هذه الحركة الإصلاحية على أساس مضمونها وذلك باستعمال مفهوم علمى دقيق هو مفهوم "الأصولية الإسلامية" أى العودة إلى أصول الإسلام كما كانت دعوة رائد الدعوة الشيخ الإمام محمد عبده.

٥- من وجهة نظر التحليل العلمى الاجتماعى فإن المجتمع المعاصر الوحيد الذى يمكن وصفه بأنه "مجتمع عسكرى" هو المجتمع الإسرائيلى. وأحسن دراسة متوفرة حول ذلك هى دراسة : س. ن. ايزنشتاد والمجتمع الإسرائيلى"، لندن ١٩٦٨.

٦- استعمل هذا التعبير للتفريق بين قومية البلاد التى لا تزال ترزح تحت الاستعمار وبين قومية البلاد الاستعمارية.

٧- أننى مدين بذكر هذه الحقيقة حول تأثير : س. رايت ملز. لم أقرأ كتابه "الخيال الاجتماعى' إلا عام ١٩٦٥، أى ثلاث سنوات من الانتهاء من كتابه مسودة كتابى هذا، والواقع أنه ساعدنى على تقوية وتغذية فكرى ونظرتى كما كان الأمر بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع حول العالم. حول الجانب المنهجى راجع دراستى: 'علم الاجتماع والتاريخ الاقتصادى' فى مؤتمر حول التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن (٦-٤ يوليو ١٩٦٧) منشورات ١٩٦٨.

٨- كما جرى تفسيرها فى مقالاتى: 'الاستشراق فى أزمة'، ديوجين، العدد ٤٤، ديسمبر ١٩٦٣، ص١٠٩-١٤٢.

القسم الأول

المجتمع المصرى قبل الانقلاب

"ترك لى والدى فدانيين كميراث... " هكذا تبدأ قصة شحاته رجب، وهو فلاح كأى فلاح آخر، ضائع فى كتلة الـ...، ٢١،٤٧٣ مصرى فى ذلك السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ عندما احترقت القاهرة، ستة أشهر قبل أن يخلع فاروق عن العرش بواسطة حركة الجيش.

شحاته رجب فلاح يعيش آنذاك فى عزبة عز الدين (اسم مالكها) فى قرية كفر داوود فى محافظة البحيرة، جنوب شرق الإسكندرية.

"ترك لى والدى فدانيين كميراث. لكن الباشا أطلق على جلاديه، فاخذوا يضربونى ويهددونى حتى تخليت فى النهاية عن الأرض لسيدهم وتركت القرية.... لا، لن أنسى أبدا ما كان يقوله الباشا درملى الذى كان معروفا بقسوته وشرهه فى الاستيلاء على أراضى الفلاحين. لقد كان من عادته أن يجمع عمد القرى ويجعلهم يخلعون أحذيتهم ويمشون على الأشواك..." [1]. لم يكن شحاته رجب وحيدا فى تلك الأيام فى الحشر الذى يكبر من ساعة إلى ساعة، أزدحم التجار والباعة المتجولين من كل صنف وملأوا صمت المدنية، أكثر من مليون شحاته رجب شاهدوا – بصمت ساكن – القاهرة وهى تحترق طوال الصباح وطوال بعد الظهر فى ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢. إنه تاريخ مهم، تاريخ رئيسي فى تطور مصر بعد الحرب العالمية الثانية.

لعدة سنوات وخاصة بعد ١٩٥٧، وبمبادرة من الصحيفة المسائية "المسا" نشرت الصحافة المصرية سلسلة من التحقيقات والمقابلات التى رسمت – بطريقة ما – صورة مؤتمر لملحمة الحياة اليومية. فى هذه السلسة يستطيع القارئ أن يراقب مرور الأشخاص أمامه بملابسهم اليومية، على وجوههم أمارات الفقر، يعرضون حالتهم الاجتماعية، وتاريخ عائلاتهم، وذكريات حبهم، وقصة حصولهم على الشهادة الابتدائية التى تنتزع بعد ليال طويلة من العمل، وآمالهم وتعبهم الكبير ولكنهم يعرضون أيضا تلك الحيوية الغريبة، الكريمة والملحمية، التى هى مادة ونسيج الإنسان فى بلاد مصر.

كانت أسماؤهم : عبد الحميد على إبراهيم، وهو جندى سابق، ورجل بوليس سابق، ويعمل الآن ساعيا فى إحدى الصحف [2]، وفؤاد مصطفى إبراهيم، بائع متجول ونواقة أدب : "الأدباء فى هذه الدنيا ثلاثة أنواع : الذين يكتبون للفارس، والذين يكتبون للشهرة، والذين يكتبون للحقيقة" – وهو

يجيب محتجا : "ماذا ؟ فلسفتى؟ أية فلسفة ؟ الحياة لا شأن لها بالفلسفة. فن الحياة شئ صعب ومعظم الناس لهم عظام طرية جدا هذه الأيام. أما فيما يخصنى فإننى أعامل الناس باحترام وأريدهم أن يفعلوا نفس الشئ معى وهذا كل ما فى الأمر!" [٣].

محمود عبد الحميد، بائع قهوة وتلميذ فى كلية الحقوق كان من عادته أن يحلم "بعمل شئ ما للمستقبل" [٤]. عبد المنعم حسن دندراوى ترك قريته البائسة من أجل أن يصبح عامل متفجرات فى مشروع سد أسوان الجديد [٥]، ونلتقى بالشاعر الشعبى الأعمى سيد مكاوى صاحب النبرات المؤثرة [٦]. أو بذلك الموظف غير المعروف فى الدرجة التاسعة، وهو أب لأربعة أطفال والذى توقف عن الذهاب إلى المقهى منذ خمسة عشر سنة والذى لم يجرؤ مرة على ارتياد عيادة الطبيب بسبب الفقر المدقع الذى عاش فيه خلال الشهور الطويلة. "فى البيت لم يعد أحد منا يفكر فى أول الشهر"، والذى يحاذى دائما نفس الرصيف بحكم العادة، ويسهر الليل كله قرب أخيه الأكبر الطالب فى جامعة القاهرة يوازن بين المستقبل وبين وطأة الحياة اليومية[٧].

لماذا تلك الحياة بالذات وليس غيرها ؟

لماذا فى ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢، حريق القاهرة ؟

لماذا، ستة أشهر بعد ذلك، انقلاب "الضباط الأحرار" ؟

لم يكتب حتى الآن تاريخ الملكية الزراعية فى مصر، ولكن فى الوقت الحاضر يمكن لتاريخ الرأسمالية المصرية، ولو فى خطوطه العريضة، ولكن يوضح وضع الإنسان المصرى العادى عام ١٩٥٢.

هناك اتفاق عام على اعتبار حملة بونابرت الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠٠) – أى البروز العسكرى لأفكار الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ وأساليبها فى الحكم – علامة على خلع لأنظمة الشرقى القديم ونذير نهاية عهد المماليك الذين أقطعهم الباب العالى مصر [٨]. لقد تحدى منشور ٢٧ يونيو ١٧٩٨ حق المماليك فى الاستيلاء على الأراضى لأنفسهم، ووعد العلماء المسلمين – أغلبهم من كبار المالكين الزراعيين – بإنشاء حكومة مركزية مدنية فى القاهرة. واستفاد التجار فى المدن من نمو التجارة ونظروا باغتباط إلى مستقبل ازدياد حجم التجارة الخارجية. وقد حدد قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ أسعار الأراضى، واعترف بحق الفلاح فى الإرث، ونظم تسجيل الملكية

الزراعية. أى بكلمة مختصرة، وضع أسس الملكية الخاصة للأراضى فى مصر لأول مرة فى التاريخ.

وتختلف الأراء حول ما فعله محمد على باشا، حكم مصر من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨. هل يصح اعتبار حملته من أجل التخلص ثم إبادة المماليك التى بدأها منذ تسلمه السلطة فى ١٨٠٥ علامة خلق أول درجة بورجوازية فى مصر ؟

يقول فوزى جرجس : "لقد أنشأ محمد على العديد من المصانع، ولكنها لم تكن نتائج التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية، فهى لم تحطم بالتدريج الإنتاج الحرفى، لتحل محله المصنع الكبير الذى يضم مئات معتمدة على رءوس أموالها المتراكمة لديها.... ولما كان تحطيم النظام المملوكى تم أساسا، كما أوضحنا على أيدى القوة المسلحة الأجنبية، وليس نتيجة للتطور الداخلى فى مصر، لهذا فإن النظام الإقطاعى نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية فى يد محمد على" (٩).

أما إبراهيم عامر فهو أقل جزما إذ يقول : "أن نظام الاستغلال الزراعى فى عهد محمد على كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الإقطاعية والرأسمالية، وكانت مصر تمر أثناءه بمرحلة من مراحل ازدواج التطور، أى كان نظاما إقطاعيا شرقيا، يمر بمرحلة الاضمحلال والانهيار، وتتولد داخله عناصر نظام رأسمالى قائم على اقتصاد السوق، ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأراضي". ويضيف عامر : "... لقد كانت أسباب نشأة الرأسمالية كامنه فى مصر قبل التدخل الخارجى. وكانت تلك الأسباب تتخذ شكل تطور الاقتصاد الزراعى المصرى من اقتصاد طبيعى إلى اقتصاد للسوق، وتتخذ شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها إلى الحاصلات الزراعية" (١٠).

وفى الوقت الحالى على الأقل، فإن فقدان الدراسات التفصيلية يجعل من المستحيل لتخاذ قرار قاطع فى المناقشة. ولنلاحظ أن مؤرخى الاقتصاد المصرى وخاصة محمد فهمى لهيطة وراشد البراوى لا يطرحون المشكلة إطلاقا تاركين هذه المهمة للماركسيين.

في ١٨٠٩ ألغى محمد على نظام الالتزام[*] وفيما بين أعوام ١٨١٣ و ١٨١٨ قام بأول مسح للأراضي المصرية ووزع، أما بالإيجار بالسماح بالاستغلال مدى الحياة، مليوني فدان بين كبار رجال دولته (القواد العسكريين ولأفراد العائلة الحاكمة)، وبين شيوخ القرى والبدو. وهكذا فإن الحركة التي بدأت لم تكن لتتوقف على الإطلاق : الاعتراف بشكل محدود من الملكية الخاصة للأراضي (عام ١٨٤٦) على أن يكون حق رهن الأرض وتأجيرها مدة ثلاث سنوات، وحق بيع حقوق الاستغلال إلى طرف ثالث، وأخيرا حق توريث الأرض (عام ١٨٥٨). كذلك إدخال وتوسيع زراعة القطن أثناء حكم إسماعيل باشا (خديو مصر ١٨٦٣ - ١٨٧٩) لسد طلبات المصانع الإنجليزية التي حرمت من المواد الأولية بسبب الحرب الأهلية الأميركية، منح ملكية الأرض للمستأجر لقاء دفع ضرائب ست سنوات دفعة واحدة مسبقا (١٨٧١)، ثم بعد الاحتلال الإنكليزي في ١٨٨٢، إعطاء شرعية قانونية للملكية الخاصة المعفاة من الضرائب (١٨٨٣) وللأراضي المحتاجة إلى رعاية خاصة (١٨٩١)، وأخيرا إلغاء السخرة إلا في حالات الحاجة العامة (١٨٩٣).

بعد بونابرت ومحمد على بأقل من قرن امتلكت طبقة من ملاك الأراضي تربة مصر تحت نظام الملكية الخاصة وأخذت تبيع محاصيلها في الأسواق العالمية كما في السوق المحلي. لقد ولدت البورجوازية المصرية، وكان بروز العلاقات العصرية سيتم من خلال الزيادة المستمرة في الديون وتوطن الرأسمال الأجنبي، وظهور الشركات والبنوك في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. واختفت أثار مقاومة الخديوي إسماعيل بعد تدشين قناة السويس - المشروع الذي يجسد العصر الذهبي للإمبريالية العالمية في مصر - لتعطي مكانها لحركة وطنية منظمة وجدت وسيلة عملها في الجيش المصري، وقيادتها في العقداء (الكولونيلات) الذين يرأسهم أحمد عرابي، ووجدت نصيرها الواضح في حركة الفكر الممثلة

(*)الالتزام : نظام لامتلاك الاراضي في البلاد الإسلامية حيث كان يمكن لكبار رجال السلطة الرسميين والعسكريين والمقربين إلى الحكومة المركزية ان يتملكوا جزءا من الاراضي لقاء دفع مبلغ ثابت سنويا ينتزع بالعنف والاكراه من الفلاحين .

بحركة محمد عبده للإصلاح الإسلامى، وبحركة عبد الله النديم للتحرر القومى.

وجاء الاحتلال العسكرى البريطانى فى ١٨٨٢ كرد على ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ الموجهة ضد السيطرة عى الأوروبية على الاقتصاد والموارد المالية وضد السلطة المطلقة للخديو توفيق (أكبر أبناء إسماعيل باشا وخديو مصر ١٨٧٩ - ١٨٩٢).

ويعرض السير إيفلين بارينغ (المعروف باللورد كرومر فيما عبد) الأهداف الاقتصادية للاحتلال كما يلى : "تتخلص سياسة الحكومة بما يلى : ١- تصدير القطن إلى أوروبا مع إخضاعه لرسم تصدير يبلغ ١ بالمئة ؛ ٢- استيراد المنسوجات المصنوعة فى الخارج مع إخضاعها لرسم جمركى يبلغ ٨ بالمئة ؛ وليس فى نية الحكومة عمل أى شئ آخر كما أنها لن تقوم بحماية صناعة القطن المصرى من الأخطار والأضرار التى تلحق به من جراء هذه التدابير... وبما أن مصر بطبيعتها بلد زراعى فمن المنطقى أن التأهيل الصناعى لا يمكن أن يقود ألا إلى إهمال الزراعة وإبعاد المصريين عن الأراضي فى نفس الوقت وكلا الأمرين يؤديان إلى كارثة بالنسبة للبلاد".

بعد ربع قرن، يعرض كرومر نفسه فى تقريره عام ١٩٠٥، نتيجة سياسيته هذه : "ان الفرق واضح لأى إنسان ترقى ذاكرته إلى عشر أو خمسين عشرة سنه مضت. بعض الأحياء (فى القاهرة) التى كانت سابقا مراكز لصناعات مختلفة - الغزل، الحياكة، صناعة الأوشحة، الصباغة، صناعة الخيم، التطريز، صناعة الأحذية، الصناعة، تحضير التوابل، النقش على النحاس، صناعة القنانى من جلود الحيوانات، السراجة، صناعة المناخل، صناعة إقفال الحديد والخشب، إلخ - تقلصت كثيرا أو اختلفت كثيرا تماما. الآن هناك المقاهى ومحلات بيع "الطقاطيق" الأوروبية مكان المشاغل المزدهرة التى كانت قائمة" [11].

فى مقابل بؤس المدينة والقرية قام اغتناء ملاك الأرلضي الكبار الذين وجدوا أخيرا فى القوة المحتلة زبونا دائما يستطيع أن يضمن لهم زيادة مستمرة لثروتهم منذ أن صارت مصر، من أقصاها إلى أقصاها، مزرعة قطن ضخمة لمصانع لانكشير فى إنكلترا، وهكذا ولد التحالف السياسى بين

بريطانيا العظمى وملاك الأراضى الكبار، وعلى رأسهم العائلة المالكة التى كان لها أن تسيطر على حياة مصر السياسية لثلاثة أرباع قرن.

ومن سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ وصل غزو الرأسمال الأوربية، خاصة البريطانى والفرنسى، لمصر إلى ذروته. وقد اثبت عام ١٨٩٨ أنه عصيبا : فى فبراير وقع عقد بناء سد أسوان الذى كان سيعمم الرى الدائم على كل مصر لجعلها مزرعة قطن ضخمة، وقد أمن السير ارنست كاسيل - متمول بريطانى عالمى (١٨٥٢- ١٩٢١) - تمويل المشروع، وفى ٢١ يونيو تم الاتفاق على بيع أملاك الدائرة السنية إلى رفايل سوارى. فى ٢٥ يونيو أسس السير أرنست كاسيل، ورفايل سوارى، وقسطنطين سلفاغو - متمول يهودى بارز فى مصر - البنك الأهلى. وباعتباره مصرف إصدار ومصرف ودائع كذلك، فقد أصبح البنك الأهلى، فى الحقيقة، البنك المركزى الذى كان يحتفظ بكل واردات الدولة، وودائع كبار ملاك الأراضى، ويصدر العملة المصرية التى سرعان وما وجدت تغطيتها الذهبية طريقها إلى لندن. ثم وسع البنك الأهلى سيطرته إلى البنك الزراعى الذى أنشأته الحكومة عام ١٩٠٢ لمساعدة ملاك الأراضى الصغار (ما يسمى بقانون الخمسة أفدنه)[١٢]. وارتفعت رءوس الأموال الأجنبية الموظفة فى مصر من ٢١,٢٨٠,٠٠٠ جنية مصرى فى ١٩٠٢ إلى ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ جنية فى ١٩١٤ بدون حساب شركة قناة السويس. وفيما بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٧ أنشأت ١٦٠ شركة جديدة برأسمال إجمالى يبلغ ٤٣ مليون جنية. وفى ١٩٠٧ كان ٥١ بالمئة من الرأسمال الأجنبى موظفا فى شركات الأراضى و٢٤ بالمئة منه فى شركات الرهن. وكان هناك فى نفس السنة ١٤٣,٦٧١ أجنبيا بين عدد سكان مصر البالغ ١١,٢٨٧,٣٥٩ نسمة. وفى ١٨٩٢ وصلت الديون العامة المتوجب على مصر دفعها لدائنيها الأوروبيين إلى ١٠٦,٠٩٨,٠٠٠ جنية [١٣].

وكان الحليف المصرى الرأسمال الأجنبى - كبار ملاك الأراضى - يقتنى هو الآخر ويزيد حصته من دخل البلاد. فمن سنة ١٨٩٤ إلى ١٩١٤ ارتفع عدد كبار الملاك (الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا) من ١١,٢٢٠ مالك لديهم ١,٩٩٧,٠٠٠ فدان (أى ١,٣ بالمئة من الملاك يملكون ٤٤ بالمئة من الأراضى)، إلى ١٢,٤٨٠ مالك لديهم ٢,٣٩٧,٠٠٠ فدانا (أى ٠,٨

بالمئة ٤٣,٩ بالمئة من الأرض). وقد كان هذا التمركز للملكيات الكبيرة للأرض يتم فى نفس الوقت الذى كان فيه عدد سكان مصر - الذى كان ٨٠ بالمئة منهم يعيشون فى الريف - يزداد من ٩,٧١٤,٠٠٠ نسمة فى عام ١٨٩٧ إلى ١٢,٢٩٢,٠٠٠ فى عام ١٩١٤، وعندما لم يزداد مساحة الأرض المزروعة إلا بنسبة ضئيلة من ٥,٣٢٧,٠٠٠ إلى ٥,٦٥٢,٠٠٠ فدان فقط [١٤].

وقد أتت الحرب العالمية الأولى لتعطى دفعا جديدا لعملية التباين الاجماعى. فالتجار أخذوا يغتنون من خلال تموين الجيش البريطانى، وأنشئت مصانع عديدة يشغل كل منها أكثر من خمسين عاملا وخاصة فى الغزل والحياكة، وفى عصر الزيتون، والدباغة، وطحن الحبوب، والحداده، وكذلك قامت منشآت تجارية عديدة، ولكن بالمقارنة مع سنة ١٩١٤، ارتفعت الأسعار بنسبة ٢١١ بالمئة سنة ١٩١٨، وبنسبة ٣١٢ بالمئة سنة ١٩٢٠[١٥] أما التطور الرئيسى فكان عندما انشأ إسماعيل صدقى لجنة للصناعة والتجارة عام ١٩١٧ بالاشتراك مع طلعت حرب وآخرين من المطالبين بقيام صناعة مصرية [١٦] .

وكان من شأن بورجوازية المدن الجديدة - تجار، رجال أعمال، أصحاب المهن خاصة المهندسين والمحاميين - أن تخلق مجالا للعمل للجناح العصرى من ملاك الأراضي الأغنياء حتى يستطيعوا ان يوظفوا أموالهم المجمدة. وفى سنة ١٩٢٠ انشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال قدرة ٨٠,٠٠٠ ألف جنية. وقد سمع النداء الذى أطلقه لكبار المالكين، ولو بشكل ضعيف، إذ إن الودائع وصلت إلى ٢٩٦,٠٠٠ جنية فقط فى السنة الأولى[١٧]. وبعد ذلك بسنتين، فى ١٩٢٢، قرر حزب الوفد مقاطعة البضائع والبنوك البريطانية ووجه نداءه إلى الشعب داعيا إلى : "أن يودع المصريون أموالهم فى بنك مصر، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية، وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها، وتشجيع الإقبال عليها، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى، أما التاجر الإنجليزي فيجب مقاطعته مقاطعه تامة"[١٨].

وفى سنة ١٩٢٤ أنشأ فريق من الصانعين والمموليـن، معظمهـم مـن الأوروبيين، اتحاد الصناعات المصرية.

ابتداء من هذه الفترة أصبح مـن الممكـن الحديـث عـن جنـاحى للبورجوازية المصرية : الجناح الذى كان يدعى عامة "البورجوازية الوطنية" (أى الوفد)، وجناح البورجوازية الكبيرة، ويقدم فوزى جرجس تحليلا ممتـازا هنا فقد كتب يقول :

"لا ينبغى الخلط بين الجناح الوطنى الذى كـان يمثلـه الوفـد، وهـو لا يتعدى أغنياء الريف والتجار والمثقفين، وبين الجناح الصناعى، فهذا الجناح... معقد فى تركيبه. فهو من ناحية ما زال مرتبطا بالأرض ارتباطـا وثيقـا، وعلاقتـه بالصناعـة مـازالت حديثـة، بل فـى مرحلـة البدايـة. والأمـر الجوهـرى فـى الموضوع إن هذا الجناح لم يكن يعمل فـى الصناعـة بشـكل حقيقـى، لا قبـل الحرب ولا خلالها ؛ بل كان يوظف لموال فى الشركات المساهمة التى بلغت رءوس الأموال المحلية فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٨ ملايين مـن الجنيهـات من المصريين والأجانب المقيمين فى مصـر. وهـذه الشـركات فـى معظمهـا، كما يحددها كرونتشلى، كانت شركات عقارية، وليست صنـاعية، وقد نشأ بيـن كبـار المـلاك وعـى صنـاعى تطـور خـلال المراحـل التـى كـان رأس المـال الأجنبى يتغلغل فى البلاد ويسجل أرباحا باهظة، وقد أقام الصناعة، من أعلى مباشرة، بـآلاف الجنيهـات، وبالاشـتراك مـع رءوس الأمـوال الأجنبيـة التـى كانت تستغل على أرض مصر. ولهذا فقـد تكـون مباشـرة فـى علاقـات قويـة عليا مع الاستعمار، فإن رءوس الأموال الأجنبية هـذه بـالرغم مـن استغلالها على أرض مصر، فقد كانت هى الأخرى ذات طبيعة مزدوجـة. فمـن ناحيـة نجـد أن أصحابهـا وثيقـى الصلـة ببلادهـم الأصليـة، ومـن ناحيـة أخرى فـان طبيعة اسـتغلالهم الأمـوال فـى مصـر تجعـل مصلحتهـم الاقتصاديـة مرتبطـة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها [١٩].

ومما يسترعى الانتباه فـى هـذا التبـاين حقيقـة أن الجنـاح الصنـاعى "العصرى" والتكنوقراطى للبورجوازية المصريـة لـم يولـد علـى يـد المبـادرة الخاصة متبعا الطريق التقليدى للطبقات الأوروبية الوسطى (تجـارة – حرفـة – صناعـة)، ولكنـه تكـون، إذا جـاز القـول، داخـل رحـم الغـزو الإمبريـالى للرأسمال الأجنبى لمصر، كحليف وشريك صغير فى هذه التوظيفـات. وهنـا

يظهر التناقض الوهمي عند الجناح "العصري" الصناعي والتكنوقراطي للبورجوازية : فبدلا من أن حامل لواء الدعوة إلى حكم برلماني أكثر فعالية، وفلسفة أكثر اهتماما بالتقدم الحقيقي، وعناد سياسي يبرره دوره كطليعة في المجتمع المصرى للذى يمر بمرحلة تحول، بدل هذا كله كان هذا الجناح الأداة المفضلة للرجعية السياسية، وخاصة في أحزابها : الحزب السعدى (الذى تأسس عام ١٩٣٧)، المستقلين (الذى كان يضم أهم زعماء اتحاد الصناعات) المصرية - إسماعيل صدقى، وحافظ عفيفى، وحسين سرى، وعلى ماهر، وشريف صبرى، وأحمد عبود، وعلى يحيى، ومحمد فرغلى، وغيرهم)، وحلفاءهم ممثلى كبار ملاك الأراضى فى حزب الأحرار الدستوريين. كان هذا الجناح عماد الرجعية الأكثر تحجرا على الصعيد الداخلى، وحليف الإمبريالية فى السياسة الخارجية : أولا مع بريطانيا العظمى، ولكن بعد ذلك مع الولايات المتحدة الأميركية خاصة بعد النصر فى ١٩٤٥[٢٠].

وقد بقى الوفد، بشكل أساسى، ممثلا لقوى البورجوازية المصرية المحلية التى كانت تضم جزءا من كبار ملاك الأراضى التى لم تصبح لهذه السيطرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، والطبقة الريفية الوسطى العادية، وطبقة المدن الوسطى، والمهنيون، والمثقفون، والطبقة الوسطى الدنيا، وخاصة موظفو الحكومة والتجار، يضاف إليهم عدد كبير من العمال الزراعيين، وفئة معينة من عمال المدن، لاسيما أولئك الذين يعملون مع الدولة. لقد جمع الوفد بين قوى لم تكن علاقاتها مع المحتل عضوية، لكنها نتجت أساسا من تشابك كل الاقتصاد المصرى مع المصالح البريطانية المسيطرة. ولهذا فإنه سيكون التعبير الصادق عن مجموع الأمة كما أنه سيبرز ممثلا اصيلا، يثير الاضطراب، يعاند، يصمد ويثبت، للإرادة الوطنية فى الوجود. ورغم الابتعاد عن الحكم الذى فرضه على الوفد تحالف المحتل والقصر الملكى (حكم الوفد خلال سبع سنوات من أصل ثلاثين بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٥٢)، فقد كان حزب سعد زغلول ومصطفى النحاس القوة السياسية الأساسية فى البلاد خلال الثلاثين سنة، وكما سنرى، فقد انقسمت البورجوازية الصناعية والتكنوقراطية الكبيرة فيما بعد، وأطاحت بالوفد، الذى كان يزداد انقساما وتضعف فعاليته، وتستلم هى مهمة تحقيق أهداف ثورة

الطبقة الوسطى الوطنية على حساب تحطيم الحريات الديمقراطية التى بناها الوفد بجد، حيث كان متأكدا دائما، فى هذا الحقل، من التأييد النشيط والعنيد لليسار.

من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٩، ولكن بعد ١٩٣٩ بشكل خاص، خطت البورجوازية المصرية خطوات عملاقة. هنا أيضا، من المهم ملاحظة الصفة المصرية الخاصة لهذا التطور، ولن نلاحظ بالتأكيد ولادة طبقة بورجوازية جديدة، بل بورجوازية كبيرة لها طابع التمركز الشديد، والصفة الاحتكارية الصريحة[٢١] حيث تلعب مجموعة شركات "مصر" دورا موجها.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وهو اليوم الذى أعلنت فيه مصر محمية بريطانية، بلغت الاستثمارات الأجنبية الموظفة ٩٢ مليون جنية، منها ٦٧ مليونا موظفة فى الأراضى مقابل ٨ ملايين من رءوس الأموال المصرية ؛ بالإضافة إلى أن مصر كانت مدينة، فى تلك الفترة، بمبلغ ٩٤ مليون جنية للخارج. وهذا يعنى أن الأجانب كانوا يملكون ٩٢ بالمئة من رءوس الأموال الموظفة آنذاك [٢٢]. وقد كان اتحاد الصناعات المصرية ممثلا لهذا الفريق. ففى ١٩٣٠ أصبح إسماعيل صدقى، رئيس الاتحاد - وهو شخصية معقدة وهامة جدا فى المؤسسة - رئيسا للوزارة، فألغى دستور ١٩٢٣، وأقام حكومة إرهاب قاس استمرت حتى عام ١٩٣٥. لكنه غنى، قبل أى شئ آخر، بتنظيم الاقتصاد المصرى كى يستطيع مواجهة أزمة التدهور الاقتصادية العالمية : حماية جمركية للمنتجات المحلية، ليونة فى فرض الضرائب على المنتجات المستوردة، إعفاء الآلات والمواد الخام من الضرائب، حل الخلافات بين أصحاب العمل والعمال. وكان هناك اهتمام واضح لحماية السوق المصرى من نتائج المزاحمة بين البلدين الرأسمالية المختلفة والاحتفاظ به كمقاطعة لبريطانيا العظمى. وبذلت جهود أيضا للتقليل من تعدد مصادر القضاء الأمر الذى كان يشجع إدارات المصانع البريطانية على البحث عن مستخدمين لا تسرى عليهم أحكام المحاكم المختلطة، وغالبيتهم من الفرنسيين والبلجيكيين والأمريكيين[٢٣]. فالى أن أنشأ إسماعيل باشا المحاكم المختلطة كان الأوروبيون المقيمون غير خاضعين لأحكام أية محكمة مصرية.

وأظهرت الاستثمارات الجديدة صعود الرأسمالية المصرية. فبين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٤٨ وظف ٣٦,٧١٨,٦١٤ جنيه من رعوس الأموال الجديدة من الشركات المصرية ؛ و ٢١,٠٤١,٥٦٦ جنيه من هذا المبلغ ؛ أو ٧٨,٧ بالمئة من الاستثمارات الجديدة كانت من رعوس الأموال المصرية. وفى عام ١٩٤٨ بلغ الرأسمال الإجمالى لمجموع الشركات العاملة فى مصر ١١٧,٩٣٥,٠٠٠ جنيه يملك الأجانب منها ٧١,٦٢٤,١٧٧ جنيه (أى ٦١ بالمئة) ويملك المصريون منها ٤٦,٣٠٨,٨٣٣ جنيه (أى ٣٩ بالمئة فقط)[٢٤]، وفى عام ١٩٤٣ جرى تحويل الدين العام القديم إلى قرض حكومى، فبلغت حصة غير القاطنين فيه ٣٣,١٠٠,٠٠٠ جنيه من مجموع ٨٦,٦٧٠,٠٠٠ جنيه أى ٣٨,١ بالمئة ؛ ولكن يجب التنويه بأن قسما غير قليل من ٦١,٩ بالمئة الباقية كان يخص شركات، ومجموعات، وأفراد أجانب يقطنون مصر [٢٥].

وقد كانت الصفة الاحتكارية للاقتصاد الصناعى واضحة فى كل مجال : فى صناعة السكر، والأسمنت، والتقطير، والأسمدة الكيماوية، ولكن خاصة فى مجموعة الشركات الصناعية التى أنشأها أو ضمها بنك مصر من خلال سيطرته على الشركات التى أصبحت العمود الفقرى للاقتصاد كله. وكان بنك مصر وحده يمثل ٢٨ بالمئة من مجموع رعوس الأموال المصرفية المصرية، أو ١٢٠,٢٨٥,٠٠٠ جنيه فى نهاية سنة ١٩٦٠.أما المجموعة التى كانت تديره – طلعت حرب، ثم حافظ عفيفى، ثم على يحيى، ثم محمد الفرغلى، ثم أحمد عبود، تتبعهم العائلات الكبيرة مثل علوبة، أباظة، وبدراوى، وسراج الدين، وقللى، ولوزى، والوكيل، والمنزلاوى – فقد سيطرت على كل ما يمكنها من الطيران إلى الطباعة، من صناعة السينما إلى المناجم والمحاجر، من النسيج إلى النقل البحرى. وفى بعض القطاعات (الصباغة، الطيران، وخاصة السينما والملاحة)، كانت المشاركة الأجنبية، أى البريطانية، أساسية.

وكان هناك أيضا نمو سريع فى توزيع الاستثمارات الجديدة. فقد هبطت النسبة الموظفة فى استغلال الأراضى وريها، والقروض على الرهونات من ٧٦,٠٦ بالمئة من مجموع الاستثمارات عام ١٩١٢، إلى ٤٦,٩٧ بالمئة عام ١٩٤٢. وخلال نفس الفترة، ارتفعت الاستثمارات فى

الصناعة من ٨,٩٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات إلى ٢٢,٤٩ بالمئة منها كما ازدادت الاستثمارات فى القطاع المصرفى والتجارى من ٦,٠٩ بالمئة إلى ١٧,٦٣ بالمئة[٢٦]، وأتت الحرب العالمية الثانية لتعجل من تطور الرأسمالية المصرية : ارتفعت القيمة الإجمالية للاستثمارات الموظفة فى الشركات الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه إلى ١٠٦ مليون جنيه، وازداد إنتاج المنسوجات من ١٠٠ مليون إلى ١٤٢ مليون بارد، وإنتاج الخيوط الصناعية من ١٧ ألف طن إلى ٤١ ألف طن (هذه الأرقام الأخيرة هى أرقام عام ١٩٤٧)، وطرأت زيادات مماثلة فى كل فروع الصناعة (الأسمنت، والبترول، والسكر، والزيت النباتى، والكحول، إلخ..). وإذا أخذت سنة ١٩٣٠ كسنة أساس، يكون إجمالى الإنتاج الصناعى قد ارتفع من ١٣ مليون إلى ١٨ مليون جنيه، بينما هبط الإنتاج الزراعى من ٥٤,١ مليون إلى ٤٣,٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة. وازداد عدد عمال المصانع المسجلين بشكل حاد، من ٢٤٧,٠٠٠ إلى ٧٥٦,٠٠٠ عامل عام ١٩٤٧ ؛ وكان هناك فى ذلك الوقت ١,٠٤٢,٢٧٧ عاملا فى المدن، و ١,٤١٠,٠٠٠ عامل زراعى. كذلك ارتفعت كثافة العمال فى المصانع الكبيرة : عام ١٩٤٧ كان ٥٣ مصنعا كبيرا يشغلون ١٢٩,٩٠٠ عاملا، بينما يتوزع ٢٦٣,٩٠٠ عاملا على ٣,٤٠٠ مصنعا يستخدم الواحدة منها بين ١٠,٥٠ عاملا [٢٧].

لماذا إذن – فى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه هذا التقدم الصارخ – كان المرء لا يزال يلتقى بأمثال شحاته رجب، وعبد الحميد على إبراهيم، وفؤاد مصطفى إبراهيم، وعبد الحميد محمود، عويد المنعم حسن دندراوى، وغيرهم من الوف الموظفين الصغار فى الدرجات الدنيا؟ وكيف يمكن تفسير هذا البؤس الذى كان يكبر بنفس نسبة نمو رءوس الأموال الموظفة، وبنفس الوقت الذى يظهر فيه الأمل ؟

الحقيقة أن الحرب التى كانت مصدر الأرباح الهائلة للبورجوازية المصرية، أدخلت الخراب إلى عائلة كل عامل. لاشك أن الدخل القومى قد ازداد من ١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون جنيه عام ١٩٥٠، لكن تكاليف المعيشة ارتفعت من مؤشر ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠. وعلى أساس الإحصاءات قد يظن أن ذلك يمثل تحسنا. ألم ترتفع المدخرات من ٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٤٤،

أى من ٥ بالمئة إلى ٢٩,١ بالمئة من الدخل القومى ؟ طبعا حدث ذلك... لكن ارتفاع الأسعار أرجع الأمور إلى وضعها الصحيح : لقد أصبح الدخل السنوى الحقيقى للمصرى العادى ٩,٥ جنيه فى الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٣، بينما كان هذا الدخل ١٠,٢ جنيه عام ١٩٣٩، أى انه هبط بنسبة ٧ بالمئة.

لم هذه الزيادة فى تكاليف المعيشة ؟[٢٨] لا شك أن معطيات الطبيعة تفسر الأمر من أحد جوانبه، معطيات زراعة لم تتم بنسبة ازدياد عدد السكان : فى عام ١٨٩٧ كان عدد السكان ٩,٧١٥,٠٠٠ نسمة، ٨٠ بالمئة منهم فلاحون، يعيشون على ٥ ملايين فدان وكان إجمالى المساحة المزروعة يبلغ ٦,٨ مليون فدان ؛ وفى عام ١٩٣٧ أصبح عدد السكان ١٥,٩٣٣,٠٠٠ نسمة، ٧٥ بالمئة منهم فلاحون، يعيشون على ٥,٣ مليون فدان بينما بلغت المساحة الإجمالية المزروعة ٨,٤ مليون فدان. وفى عام ١٩٥٢ وصل عدد السكان إلى ٢١,٤٧٢,٠٠٠ نسمة، و ٦٨ بالمئة منهم فلاحون وكان عليهم أن يعيشوا على إنتاج ٥,٦ مليون فدان، أو ٩,٣ مليون فدان من المساحة الإجمالية المزروعة فى السنة.

لكن على الطرف الأخر من السلم، ارتفعت الأرباح التى وزعتها الشركات المساهمة على حاملى أسهمها من ٧,٥ مليون جنيه إلى ٢٠مليون جنيه بين عام ١٩٤٢ وعام ١٩٤٦ بينما ازدادت القيمة التأجيرية للأراضى المؤجرة من كبار المالكين للفلاحين من ٣٥ مليون جنيه إلى ٩٠ مليون جنيه. وفى سنة ١٩٥٢ كان ٦ بالمئة من ملاك الأراضى الزراعية يسيطرون على ٦٥ بالمئة من الأرض المزروعة. وكانت مجموعة صغيرة مؤلفة من ٢٨٠ إقطاعيا، فى مقدمتهم العائلة المالكة آنذاك، تملك ٥٨٤,٤٠١ فدانا، ولكن كان عاى ٢,٧٦٠,٦٦١ فلاحا أن يقتسموا ٥,٩٦٢,٦٦٢ فدانا. وكان معدل ملكية الإقطاعى الكبير ٣,٧٦٥ فدانا ومعدل ما فى حوزة المالك الصغير ١,٥ فدان... [٢٩].

كانت حياة المصريين اليومية تنوء تحت أهرام من الظلم يعود إلى آلاف السنين.

فى الثامن من يناير ١٩٥٢، عقد هارى ترومان رئيس الولايات المتحدة ونستون تشرتشل، رئيس الوزارة البريطانية، مؤتمرا، وكان الأمر المطروح الاشتراك فى تحمل أعباء صد المد الوطنى الثورى فى مصر

وإيران. وبعد أيام عقب المؤتمر أعلنت الحكومة الأميركية وقفها للمساعدة التى كانت تقدمها لمصر قبلا.

فى ٢٥ يناير اتجهت مصفحات و مدفعية ميدان الجيش الإنكليزى المرابط فى قاعدة قناة السويس، التى تقع على منتصف الطريق بين السويس وبور سعيد، نحو مبنى المحافظة فى الإسماعيلية. وجرت معركة كبيرة طوال يوم الجمعة هذا بين القوة البريطانية والشرطة المحلية التى حصنت نفسها داخل المبنى. وبحلول المساء كان الجانب المصرى قد فقد ١٥٠ ضحية.

وفى اليوم التالى، نهار السبت ٢٦ يناير، استولت فرق من الرعاع على قيادة المظاهرات الشعبية التى انطلقت فى القاهرة والإسكندرية وكل مدن المملكة، وراحت تشعل الحرائق فى كل الوسط التجارى الحديث من العاصمة. وقد نزل الجيش إلى الشوارع مساء نفس اليوم وأعلن منع التجول ؛ وفى اليوم التالى علق الدستور وأعلنت حالة الطوارئ وأقيلت حكومة النحاس. وعلى الفور، وحتى قبل بدء أى تحقيق فى مصدر هذه الأحداث جرى توقيف آلاف من الشبان الوطنيين – وفدائين، وشيوعيين، ووطنيين، ونقابيين – واعتقالهم، وحلت فرق المقاومة الشعبية التى كانت تقوم بحرب العصابات ضد قاعدة السويس منذ أكتوبر ١٩٥١ وجردت من سلاحها، وفرضت الرقابة على الصحف.

كيف تم الوصول إلى تلك النقطة؟ لماذا فى ذلك السبت، ٢٦ يناير ١٩٥٢ ؟ من أحرق القاهرة ؟

كان يخيم على حكام مصر الحقيقيين شبح ثورتين مختلفتين فى التوقيت أو فى المضمون السياسى هما : الثورة المصرية عام ١٩١٩، و"المسيرة الطويلة" للثورة الصينية التى بلغت أوجها بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩.

لقد انتهت ثورة مصر ١٩١٩ – ١٩٢٣، التى يتجاهلها المفكرون السياسيون الغربيون بشكل شبه تام، بفشل جزئى. فبالرغم من أن الوفد – الحزب الحاكم – كان يتمتع بثقة الشعب الهائلة، إلا انه طرد من السلطة عام ١٩٢٧. لكن ثورة عام ١٩١٩ شهدت الفلاحين يدخلون المعركة فى مناطق بكاملها، ويقطعون طرق المواصلات، يستولون على الأراضى، ويعلنون فى مناطق

عديدة، تحت قيادة محامين ومثقفين ثوريين، قيام "جمهوريات" سريعة الزوال على غرار جمهورية زفتى التى قادها نائبها الوفدى يوسف الجندى، والتى تبعد ساعة واحدة عن القاهرة.

قابلت هذه الانتفاضة المسلحة فى القرى، حركة وحدة وطنية قوية فى المدن، وتمت الوحدة بين المسلمين والأقباط الذين كانت تفرقهم دائما حيل المحتل ولاسيما خليفة كرومر، السير إلدون غورست، وأيضا ماض قريب كان لا يزال حيا فى نفوسهم. وكانت هناك وحدة بين العمال - الذين أخذت نقاباتهم مضمونا اقتصاديا وسياسيا تحت تأثير المحامين الوفديين الشباب، وتحت تأثير الاشتراكيين، وخاصة أنطون مارون الذى أصبح - فيما بعد- السكرتير العام لاتحاد النقابات المصرية ومات فى السجن - وبين الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى المؤلفة من التجار المفلسين والموظفين الصغار، وبشكل أساسى المحامين، والمهندسين، والأطباء، الذين سيمثلون بالاشتراك مع طلبة المدارس والجامعات "انتلجنسيا" تلهبها كتابات مصطفى كامل ومحمد كامل ومحمد فريد، وتعى صفتها المصرية المميزة بفضل أحمد لطفى السيد، وتجد فى سعد زغلول رمز قوتها وعزتها. كانت هناك وحدة، على الأقل فى البداية (١٩١٩ - ١٩٢٣) بين تلك القوى الشعبية وبين جزء هام جدا من أغنياء المدن وكبار مالكى الأراضى، الذين كانوا متحمسين لان يغدوا من خلال الحركة العامة،أصحاب ثروات البلاد الوحيدين.

كانت هناك وحدة بين الشعب وقوات البوليس، وضباط وجنود الجيش الذين لم يقبل سوى فريق ضئيل منهم بقيادة محمد حيدر - مدير عام السجون فيما بعد ووزير الحربية أثناء حريق القاهرة - أن يعمل ضد الثورة. كانت هناك وحدة بين الكتاب والشعراء والفنانين ورجال الدين والفلاسفة، وبين الجماهير الأمية المتعطشة للحرية. كان الإعلان الرسمى للاستقلال الذى حد منه كثيرا البنود الأربعة الخاصة (١٩٢٢)[٣٠]، وإعلان دستور عام ١٩٢٣ الذى أعطى سلطات واسعة للملك، وانشاء بنك مصر عام ١٩٢٠، وبروز الوفد كحزب سياسى مسيطر، وأيضا ظهور الحزب الاشتراكى (١٩٢٠)، والحزب الشيوعى المصرى (١٩٢٠)، والتدعيم الهام للحركة العمالية وانشاء أول اتحاد للنقابات المصرية، كان كل من هذه الأحداث يمثل نصرا ورمزا.

لكن الثورة لم تصل إلى المناطق الريفية. وفى المدن، حال التحالف بين القصر والبورجوازية الكبيرة دون نجاح الوفد، ودفعه للعمل ضد اليسار والقبول بأن يصبح جزءا من النظام حيث ازدادت حصة الطبقة الوسطى المصرية.

خلال السنوات بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢، ورغم أن الأغلبية كانت للوفد فانه لم يحكم سوى سبع سنوات. وتسلمت الحكم أحزاب القصر - حزب الاتحاد بزعامة حلمى عيسى باشا وحزب الشعب بزعامة إسماعيل صدقى باشا (١٩٣٠) - وحزب كبار ملاك الأراضى (الأحرار الدستوريين الذى أسسه محمد محمود باشا ثانى مالك للأراض بعد الملك، عام ١٩٢٣)، وحزب الفئة العليا من الطبقة الوسطى (الحزب السعدى، الذى أسسه محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر النقراشى وأحمد ماهر عام ١٩٣٧)، وبتأييد بشتى الطرق ممن يدعون انفسهم "بالمستقلين" الذين يمثلون البنوك، والأعمال التجارية الكبيرة، والصناعة الكبيرة والإداريون التكنوقراطيون. تسلمت هذه الأحزاب السلطة لتحكم البلاد باتفاق تام مع لندن، وبعد ١٩٤٥ مع لندن وواشنطن. واستمر كون مصر مزرعة قطن للانكشير، ولكن كانت الرغبة تكبر أكثر فأكثر لجعلها تصبح القاعدة العسكرية والسياسية الأساسية للإمبريالية عند تقاطع القارات الثلاث حيث تلتقى أفريقيا بالمتوسط الشرقى والشرق الأوسط، مسيطرة على الطرق الموصلة إلى العالم الواقع تحت الاستعمار الذى لم تكن قد أطلقت عليه آنذاك (١٩١٩ - ١٩٤٥) تسمية "العالم الثالث".

إذا توخينا الدقة فإنه على الرغم من أن الوفد كان مخلصا للديمقراطية البرلمانية، وعلى تحقيق عدل أوسع فى حياة البلاد اليومية - كما يشهد على ذلك الإنجاز الضخم الذى تحقق فى حقل التعليم تحت إدارة طه حسين [٣١]، وتشريع توفير عمل لكل فرد [٣٢]، وإنشاء المصرف الزراعى التعاونى عام ١٩٣٠ لمساعدة صغار الملاك بوجه خاص - فإنه لم يكن حائزا على أى من صفات الحزب الثورى الشعبى. فلم تفكر قياداته، فى أى وقت من الأوقات، فى حمل لواء الثورة إلى قلب البنيان الاجتماعى، وتحقيق توزيع أفضل للأرض، أو فى ضرب الفئة العليا من الطبقة الوسطى التى

كانت تستغل الفقراء بالتعاون الوثيق مع المموليين البريطانيين والعالميين الكبار.

هذا الاتجاه نحو المحافظة فى الميدان الاجتماعى، الذى أدى فى النهاية إلى رجعية سياسية صريحة، سيصبح أكثر بروزا مع صعود فؤاد سراج الدين باشا، أحد كبار مالكى الأرض، الذى أصبح سكرتيرا عاما للوفد عام ١٩٥٢، وسلك طريقا معاكسا تماما لطريق سلفيه، مكرم عبيد، وصبرى أبو علم، اللذين كانا ممثلين حقيقيين لمثقفى المدن المنتمين إلى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى، وكلاهما ديمقراطى متحرر فى أعماقه، وكلاهما متعلق بالمبادئ العظيمة لثورة ١٧٨٩ الفرنسية وبثورة ١٩١٩ المصرية إذن، لم يكن هناك أى تصور أو تفكير فى ثورة زراعية، وكذلك لأى ربط بين الفلاحين والطبقة الوسطى الوطنية فى المدن، وبين الشعب والقوات المسلحة الوطنية. هنا يكمن السبب العميق لفشل ثورة ١٩١٩ فى تحقيق أهداف البورجوازية الوطنية المصرية : السيطرة على السلطة السياسية – الداخلية والسياسة الخارجية – وجعل حياة المجتمع ديمقراطية فى المدن والقرى من خلال ممارسة البورجوازية الوطنية لسلطات اقتصادية واسعة، بالتحالف مع الشعب. هنا يكمن السبب أكثر مما يكمن فى الملاحقة المستمرة لليسار منذ ١٩٢٤

عندما كانت القاهرة تحترق عام ١٩٥٢ والضباط الأحرار يستعدون للاستيلاء على الحكم، كان كبار مالكى الأراضى ما يزالون يسيطرون على المسرح السياسى ويقطعون الطريق على أى تغيير فى البنيان الاجتماعى، وعلى محو تلك المفارقة التاريخية [٣٣].

وقد وجد التفكير السياسى المصرى خلال سنوات ١٩٤٥ – ١٩٥٢، فى الثورة الصينية، شيئا فشيئا، المثال عما كان يمكن أن تكون عليه الثورة السياسية المصرية عام ١٩١٩، لو أنها أعطت الفرصة لثورة فلاحية، وشكلت جبهة وطنية شعبية، وحظيت بجيش متمرد. وبدت "المسيرة الطويلة" أكثر فأكثر على أنها البديل، البديل الوحيد الممكن، عن الاستعباد الطويل لبلد ذى حضارة قديمة، لبلد الفلاحين الفقراء حيث أثبتت البورجوازية الكبيرة الحاكمة عقمها فى التجديد العميق لحياة ملايين الرجال الذين كانوا يتعطشون لتحقيق نهضتهم.

هذه هي الخلفية المزدوجة التي ستنطلق منها التطورات الثورية المتزايدة للحركة الوطنية المصرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

لفترة طويلة، حتى قبل الحرب حاولت دعاية المحور انتزاع الفئة العليا من الطبقة الوسطى المصرية من تحالفها مع بريطانية العظمى، واجتذاب العناصر الوطنية التي برزت من الطبقات الأدنى. وقد عمل موسوليني، "حامي الإسلام" من خلال العائلة المالكة المرتبطة تقليديا بعائلة فيكتور عمانويل. أما هتلر فقد كان بطلا في نظر مجموعة من الوطنيين المصريين الشباب، الواقفين بعنف ضد بريطانيا العظمى خاصة بعد المعاهدة الإنكليزية - المصرية عام ١٩٣٦ التي كانت نتيجة لمساومة تم التوصل إليها بين الوفد والحكومة البريطانية بعد الموجة الثورية الجديدة عام ١٩٣٥[٣٤]. والجدير بالذكر أن فتحي رضوان ونور الدين طراف ومجموعة الشبان المؤيدين لهم من الحزب الوطني القديم، وأحمد حسين، زعيم "القمصان الخضراء" في حزب "مصر الفتاة" - الحزب الوطني الإسلامي فيما بعد (١٩٤٠) ثم الحزب الاشتراكي (١٩٤٦) - حضروا مؤتمر الحزب النازي في نورنبرغ سنة ١٩٣٦ بحثا عن مثل أعلى وأساليب جديدة للعمل[٣٥].

بالنسبة للرأي العام المصري بدت الحرب العالمية الثانية على أنها خلاف بين الحلفاء (ملاك المستعمرات وغيرها من البلاد التابعة لهم، ومنها مصر) وبين القوى الجديدة التي تحدت تفوقهم. واستغل عملاء المحور فرصة أزمة التموين[٣٦]، والضيق المتزايد الذي كان يشعر به رجل الشارع بسبب حالة الطوارئ، وتحويل البلد إلى قاعدة عسكرية للقيادة البريطانية في الشرق الأوسط. وقد نظر كثير من الناس إلى زحف الماريشال رومل، في يناير وفبراير عام ١٩٤٢، على العلمين، التي تقع على بعد حوالي خمسين ميلا من الإسكندرية، باعتباره مقدمة "لتحرير" مصر على يد القوات الإيطالية والألمانية. وتحولت المظاهرات ضد نقص الطعام إلى انفجارات معادية للبريطانيين تطلق هتافات "الى الأمام يا روميل! حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج !"

صباح فبراير ١٩٤٢ قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين وأجبرت فاروق على القبول بحكومة يرأسها مصطفى النحاس الذى رضي بالعودة إلى الحكم "على رءوس الحراب الإنكليزية"، كما قيل فيما بعد[٣٧]. وبظهورها بمظهر المبرر لهذا الانتهاك البريطانى العنيف للسيادة المصرية، فقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير، وتحول الحزب السعدى والمستقلون نحو واشنطن التى بدت لهم مؤهلة لخلافة السيطرة البريطانية المتزعزعة. أما الأحزاب الفاشية - "مصر الفتاة" بزعامة أحمد حسين، وبشكل خاص جماعة "الإخوان المسلمين" السرية بزعامة حسن البنا - فقد قامت بجمع وتنظيم أعضائها سرا،بالرغم من المنع الرسمى.

لكن جوهر الاتجاه الجديد للحركة الوطنية المصرية تم تحديده بواسطة اليسار بشكل أساسي. فقد أسست مجموعات منه المثقفين، المصريين والأجانب، المنظمات الماركسية الأربع التى زودت الحزب الشيوعى المتحد (الثانى) برجالاته الأساسيين فيما بعد عام ١٩٥٨ وذلك رغم تقلبات كثيرة وانقسامات داخلية متعددة وفى مرحلة مبكرة أطلقت هذه المنظمات حملة لكسب الانتلجنسيا المصرية، وخاصة الطلبة وخريجى الجامعات. وأنشئت فى تلك الفترة مراكز الإعداد للسياسى والثقافى ولبرزها "دار الأبحاث العلمية"، و "لجنة نشر الثقافة الحديثة"، و "دراسات" خلال سنوات ١٩٤١ و ١٩٤٦. بعد ذلك بقليل كان هناك صحافة ماركسية مثل: "الفجر الجديد"، و"أم درمان"، "الطليعة" (١٩٤٥ - ١٩٤٦)، ثم "الجماهير" (١٩٤٧ - ١٩٤٨). وكانت المرحلة الثانية هى مرحلة الاتصال بالحركة العمالية التى رافقها تمصير جذرى للإطارات القيادية[٣٨]. وفى نهاية سنة ١٩٤٥ أسس العمال اليساريون اتحاديين نقابيين : اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى[٣٩] وفى الوقت نفسه، على الجانب المقابل لفندق شبرد، بدأت جامعة وطنية شعبية فى تنظيم دروس مسائية لتثقيف القادة العماليين، وقد أتيحت الفرصة لأكثر من ٦٠٠ عامل للاستفادة من دروس الاقتصاد السياسى، والتاريخ، والفلسفة، والأدب، والقضايا

الدولية، خلال الشهور الستة من حياة هذه الجامعة. واشترك النقابيون المصريون، من الاتجاهين، فى المؤتمر الذى قام بأنشاء اتحاد النقابات العالمى فى باريس (أكتوبر - ١٩٤٥).

وقد حددت سنة ١٩٤٥ نهاية هيمنة البورجوازية المصرية على قيادة الحركة الوطنية. وافترق جناحا الطبقة الوسطى المصرية حالما انتهت الحرب للاستعداد لمفاوضات الجلاء : جرى إبعاد الوفد عن الحكم فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ لمصلحة أحمد ماهر، زعيم الحزب السعدى، الذى اغتيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ لأنه خطط لإعلان الحرب على دول المحور (أعلنت الحرب بعد ذلك بيومين)، لكن الوفد استمر فى الاضطلاع بالمسئولية الكاملة عن مصير الأمة. مقابل ذلك، أنشأ أحمد ماهر هيئة سياسية مؤلفة من المستقلين وزعماء الأحزاب المعادية للوفد، مكلفة بارشاد الحكومة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية [٤٠].

فى نفس الوقت تقريبا قام مثقفون وفديون ووطنيون وشيوعيون بالاشتراك مع نقابات العمال، بتشكيل هيئة جديدة : اللجنة الوطنية للعمال وللطلبة، التى أمتد نفوذها المباشر واليومى إلى جامعتى القاهرة والإسكندرية، والى الطلاب فى المدارس الثانوية والفنية فى كل أنحاء البلاد، والى مجموع الانتلجنسيا، والى فروع هامة من المهن الحرة، والى كل النقابات المصرية دون تمييز فى الاتجاه أو مكان العمل.

قبل ذلك، فى ١٧ فبراير أذاعت اللجنة الطلابية المشتركة بيانا وطنيا من ثلاث نقاط : الجلاء التام للقوات البرية والبحرية والجوية البريطانية من كل شبر من وادى النيل ؛ و"تدويل"[*] القضية المصرية، والتحرر من الاستبعاد الاقتصادى. وخاطب منهاج عمل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة،

(*) أى وضع القضية أمام الرأى العالمى، وبشكل أكثر تحديدا أمام الامم المتحدة التى كانت قد انشأت حديثا بدلا من القبول بمفاوضات ثنائية انكليزية - مصرية مباشرة .

الذى أعلن فى القاعة الكبيرة لكلية الطب فى القاهرة، الشعب بالعبارات التالية [٤١] :

"قررت نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية، أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٦ يوم الجلاء، يوم اضطراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه.

"يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التى تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكتلة، حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة.

"يوم لأشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع، أن الشعب المصرى قد أعد عدته للكفاح الإيجابى، حتى ينجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثما على صدورنا منذ ٦٤ عاما.

"يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين، يقدمونها دليلا للمستعمر على أن الشعب المصرى مصمم على إلا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان.

"يوم يقظة عامة للشعب المصرى، يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون فى حقه فى الاستقلال والحرية.

"يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ومعاهد التعليم والمصانع فى جميع أنحاء القطر.

"إن جلال هذا اليوم ليهيب بنا جميعا ألا ننحرف بقضيتنا المقدسة إلى شغب أو تخريب أو إخلال بالأمن العام.

"فلنرفع جميعا لواء الوطن عاليا، ولنثبت وحدتنا التى لا تنفصم، عمالا وصناعا، طلبة وتجارا وموظفين، شعبا متكتلا، يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستبعاد".

واتبعت أساليب العمل الجماهيرى : لجان وطنية للصناعات، لجان الإحياء، لجان مهنية، تديرها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ؛ مظاهرات

جماهيرية، إضرابات، اتصالات مع الحركة الديمقراطية العالمية المعادية للاستعمار ؛ ولخيرا، نضال مسلح ضد قوات الاحتلال، فيما بعد.

واستعد فريق الطبقة الوسطى للتفاوض تحت الشعار المزدوج "الجلاء" و "وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى.." وبينما أشاع تحالف اليسار الوفدى مع الشيوعيين فكرة الديمقراطية فى صفوف جماهير المدن وأعطى الشعب الرغبة فى وضع مقدرات البلاد بين يديه، اتفق تحالف الأقلية المعادى للوفد الذى كان متشبثا بالسلطة [٤٢]، مع بريطانيا العظمى لكى يسيطر أكثر على الوضع فى حين يجرى تركيز نيران عملياته ضد الحركة الوطنية الديمقراطية. وفى ٩ فبراير ١٩٤٦، وبأمر من رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى، قام البوليس المصرى بحصار ثم بفتح جسر عباس لتحطيم موجة المظاهرات الطلابية التى كانت تتدفق من الجيزة إلى وسط القاهرة : الحصيلة عشرات من القتلى أو المفقودين، ومئات من الجرحى أجبرت الوزارة على الاستقالة وخلفها فى الحكم إسماعيل صدقى الذى تصرف بخداع، موحيا وكانه سيسمح بتنظيم المظاهرات. وفى ٢١ فبراير ١٩٤٦ قامت مظاهرات كبيرة، تلبية لنداء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، فى القاهرة والإسكندرية وكل المدن الأخرى فى نفس الوقت ؟ فأسقطت بنادق ثكنات قصر النيل العديد من الضحايا. ورأى صدقى أن عليه تحطيم الحركة الشعبية الجديدة إذا كان يريد أن يكون قادرا على المفاوضة بشأن معاهدة الدفاع المشتركة التى عرضها عليه أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطانية آنذاك. وفى ٤ مارس كانت هناك مظاهرة جديدة للحداد، وللاحتجاج أيضا على سلوك رئيس الوزراء الذى وصف الشعب "بالرعاع" ونشرت "الأهرام" فى ٨ يوليو نداءا من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يدعو إلى إعلان يوم ١١ يوليو، ذكرى قصف الإسكندرية عام ١٨٨٢، يوم التعبير عن الإرادة الوطنية. وفى ١٠ يوليو أعلن ممثلو خمس عشرة حركة تأييدهم للنداء ". وفى تلك الليلة قامت الشرطة بأوامر من صدقى، الذى كان رئيسا لاتحاد الصناعات أيضا، باعتقال حوالى ٢٠٠ من الزعماء السياسيين والنقابيين،

وطلاب، وأساتذة، وصحافيين وكتاب بتهمة "الشيوعية"، وتأمر بحل أحد عشرة منظمة سياسية وثقافية وعمالية، وتوقفت الصحف اليسارية وصحيفة الوفد الكبرى "صوت الأمة" التى يرأس تحريرها محمد مندور عن الصدور[٤٣]. ويذهب صدقى إلى المفاوضات فى لندن، مستفيدا من الهدوء الذى انتزعه، حيث يتم ما يعرف باسم مشروع صدقى - بيفن فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦. وتحت الضغط الشعبى، أعلن سبعة أعضاء من لجنة المفاوضة انسحابهم من القضية فاضطر صدقى إلى الاستقالة فى ديسمبر ١٩٤٦، وعاد النقراشى إلى الحكم محاولا هذه المرة أن ينتزع قرارا من مجلس الأمن معتمدا على تأييد الولايات المتحدة (من أغسطس إلى سبتمبر ١٩٤٧). وبالطبع جاءت النتيجة سلبية : لظهرت البورجوازية عجزها عن حل المسألة الوطنية، حتى شكليا.

أصبح من الضرورى، وبشكل حاسم هذه المرة كما كان مرجوا، ايقاف تقدم اليسار، فبالرغم من حل تنظيماته وتلاشى "اللجنة الوطنية للعمال، كان نفوذ اليسار يزداد فى الجامعات[٤٤]، وأهم من ذلك، فقد أصبح نشطا، أكثر فأكثر، داخل الوفد خاصة بصوت عزيز فهمى، وهو محام وشاعر، وبطل الحريات العامة والديمقراطية فى البرلمان وفى للبلاد بشكل عام، ومن خلال قلم أحمد أبو الفتح، رئيس تحرير "المصرى" التى أصبحت الصحيفة المصرية اليومية الأولى. إذا يجب أن تكون هناك معركة ضد التحالف القائم فعليا بين اليسار الوفدى والشيوعيين وبين الطلبة والعمال، وضدم - وهذا تطور جديد - نفاذ الجبهة الوطنية، خاصة بعد ١٩٤٥، إلى داخل مراكز الطبقة العمالية فى شبرا الخيمة، قرب القاهرة ؛ وفى المحلة الكبرى، والشرقية، التى تقع بمواجهة قاعدة قناة السويس العسكرية، وفى البحيرة، جنوب الإسكندرية.

ستصبح هذه المعركة مهمة الإخوان المسلمين وعملهم. كان حسن البنا، "مرشدهم الأعلى" مكتفيا، فى البداية، بالوقوف على أهبة الاستعداد،

رافضا أى التزام واضح، بالرغم من تشديده على ضرورة دخول الإسلام إلى قلب الحياة السياسية.

لكن تشكيل "اللجنة الوطنية" للطلبة عام ١٩٤٥ أجبره على كشف نواياه: أرسل جماعته لمحاربة الجبهة الوفدية - الشيوعية، أنشأ مراكزه الخاصة للتنظيم الشعبى - فى الجامعات وفى الحركة العمالية وفى الصحافة وشجب الحركة الشعبية الجديدة الجديد باسم الدين، ونشر الاضطراب. وقد قام بتحليل منشورات حسن البنا فى هذه الفترة، وتحليل افتتاحيات "الدعوة"، محمد حسين، الناطق بلسان جماعة "دار الأبحاث العلمية" فى كتابة "الإخوان المسلمون فى الميزان"،الذى صدر عام ١٩٤٥ والمفقود حاليا ؛ وهو يمثل سجلا لا يمكن تحديه : المجتمع السرى القوى الذى كان لقائده علاقات وثيقة مع الجنرال كلايتون، مستشار الشئون الشرقية فى السفارة البريطانية فى القاهرة آنذاك، والذى لم يقم بأى عمل ضد المحتل. وعلى العكس فإن دعايته وعمله ضد الجبهة الوطنية كان فى غاية العنف. وفى نفس الوقت كانت شبكة الإخوان المسلمين السرية تعد لتشمل كل أنحاء البلاد وقد كانت المنظمة المباشرة لسلسلة من أعمال الاغتيال : محاولات اغتيال مصطفى النحاس (٦ ديسمبر- ١٩٤٥، ٢٥ ابريل - ١٩٤٨، ثم نوفمبر - ١٩٤٨)؛ اغتيال حسين توفيق لأمين عثمان (٥ يناير - ١٩٤٦)، انفجار رزمة ديناميت فى صالة سينما مترو (٦ مايو - ١٩٤٧) ؛ اغتيال نائب رئيس محكمة الاستئناف فى القاهرة، أحمد الخازندار (٢٢ مارس - ١٩٤٨) النسف المتكرر للمحلات والأحياء السكينة اليهودية بالديناميت (محلات شيكوريل وأوروكو، وعدس فى يوليو - ١٩٤٨، ومحلات بنزايون، جاتينيو، وشركة المعادى فى أغسطس) ولكن أهم من ذلك نسف "حارة اليهود" فى سبتمبر - (٢٠قتيلا و ٦١ جريحا) ؛ انفجار فى شارع جلال (نوفمبر - ١٩٤٨)، واكتشاف سيارة "جيب" محملة بالمتفجرات فى القاهرة (٥ نوفمبر ١٩٤٨).[٤٥]

في ديسمبر ١٩٤٨ قتل اللواء سليم زكى، حكمدار بوليس القاهرة والمشرف الأول على عمليات القمع، فى سيارة القيادة المصفحة تحت أسوار كلية الطب التى كان يحاصرها البوليس. وأخيرا حققت موجة الإرهاب التى أطلقها الإخوان المسلمون هدفها : إعطاء الحكومة حجة لتعليق الحريات المدنية وتوجيه ضربة جديدة إلى الجبهة الوطنية. لكن تطرف الإرهابيين ذاته دفع السلطة، كى تحمى نفسها، إلى ضرب المنظمة السرية أيضا.

لنرجع إلى الوراء قليلا، إلى ربيع ١٩٤٨. كانت تهيأ مسرحية ضخمة بحجم الشرق الأدنى بكامله، خطوة خطوة، ولكن بعناد.

فى ١٥ مايو تم جلاء القوات البريطانية عن فلسطين عندما انتهت مدة الانتداب البريطانى. وكانت الحرب الأهلية قد بدأت منذ عدة أشهر هناك. وفى ١٥ مايو كانت الحرب حقيقية؛ وتدخلت دول الجامعة العربية للحفاظ على عروبة فلسطين. كانت العملية على المدى البعيد ذات قيمة لا تقدر للقوى الغربية، يدعمها فى قلب الشرق العربى، حليف - كما سيثبت عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ - لا يتردد فى القيام بعمل عسكرى ضد بلد عربى اتهم بجرم معاداة الإمبريالية. لكن هذه قصة أخرى. للوهلة الأولى هدفت الحرب فى فلسطين إلى تمكين الحكومات الرجعية فى البلدان العربية من شن حملة جديدة ضد اليسار، الذى اتهم بالخيانة هذه المرة، لأن الأحزاب الشيوعية المختلفة الملتزمة بالمبدأ الماركسى - اللينينى فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها، دعت إلى الاعتراف بدولة إسرائيل ضمن الحدود التى قررتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والى إنشاء دولة عربية فى فلسطين، وتعويض اللاجئين وعقد معاهدة سلام مع إسرائيل. فى مصر أعلنت حالة الطوارئ فى ١٥ مايو، ولرسل ألوف من الشيوعيين، وللنقابيين، والتقدميين، والوفديين اليساريين، إلى معسكر الاعتقال فى الطور، على البحر الأحمر. فى ٨ ديسمبر أعلن النقراشى حل جماعة الإخوان المسلمين. وفى ٢٨ من نفس الشهر قتله أحد الإخوان، وهو عبد المجيد أحمد حسن. وفى اليوم نفسه خلف عبد الهادى النقراشى كرئيس للحزب السعدى وللحكومة. فأمر باعتقال

وسجن أعضاء الإخوان المسلمين، لكن حسن البنا ظل طليقا. وأخيرا في ١٢ فبراير ١٩٤٩، اغتيل "المرشد العام" بدوره.

أوجد معتقل الطور فترة استراحة جديدة دون أن يعطى حلا للمشكلة الأساسية. وكان علي عبد الهادى أن يترك الحكم في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ مفسحا المجال لحكومة انتقالية برئاسة حسين سرى. بعد هذا بشهرين، في ٣ يناير ١٩٥٠ جرت آخر انتخابات عامة في مصر واحتفظ الوفد بمكانته كأول حزب في البلاد، لكنه لم ينل الأغلبية المطلقة اذ حصل على ١,١٣٥,٦٤٣ صوتا من أصل ٢,٨٥٩,٧٤١ صوتا - أي ٣٩,٦ بالمئة من مجموع الأصوات - بالرغم من المساندة التامة لليسار الذى كان قد قرر الخلاص من الحكومات الرجعية المكشوفة. وفاز اثنان وثلاثون نائبا مستقلا على أساس البيان الذى أذاعوه في نوفمبر ١٩٤٩ والذى يستهدف : تحديد الملكية الزراعية، إلغاء "الوقف"، التصنيع السريع للبلاد، زيادة الحماية الجمركية، إعطاء ضمانات اجتماعية للعمال، تشغيل العمال النقابيين فقط، اللامركزية الإدارية وتعميم التعليم المجاني. وكانت هذه المجموعة تمثل البورجوازية الصناعية والدوائر الثقافية التي كانت تعتمد عليها في أسلوب عملها (مثل مجموعة "أخبار اليوم" الصحافية للإخوين على ومصطفى أمين). كذلك تم انتخاب أحد العمال وأحد الاشتراكيين كنائبين.

أكثر من أي وقت مضى، ظهر الوفد بالصورة التي كان عليها دائما: جبهة انتخابية بين مختلف قطاعات الطبقة الوسطى الوطنية، يسيطر عليها كبار ملاك الأراضي الذين يمسكون بزمام التوجيه بفضل فؤاد سراج الدين. أعلن النحاس عزمه على التفاوض مع بريطانيا العظمى، ووقع اتفاق النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة في ٥ مايو ١٩٥٠. وكانت هذه بادرة تبعتها مفاوضات بغية الوصول إلى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين مصر والولايات المتحدة. وفي المدن، استؤنفت القلاقل العمالية - ٤٩ إضرابا عام ١٩٥٠ - ووسع الشيوعيون نفوذهم الذى كانت قد حدث منه الاعتقالات الواسعة. وجمعت حركة أنصار السلم عددا كبيرا من المثقفين حول مجلتها

"الكاتب". وشرعت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات المصرية بالعمل
إعادة تنظيم الحركة العمالية. وعادت اللجنة التنفيذية للطلبة إلى م
نشاطها تحت قيادة ينتمى ثلثا أعضائها إلى الجبهة الوطنية (ا
الشيوعية). وأخيرا، بدأت الحركة النسائية بالعمل على أنشاء اتحاد
نسائى. طوال عشرين شهرا فأوض الوفد بعناد. وقال محمد صلاح
وزير خارجية الوفد للمفاوضين الإنكليز : "يجب ألا يغيب عنا أن أكبر
تستغله الدعاية الشيوعية فى مصر وجميع البلاد التى يحتلها الأجنب
هذا الاحتلال نفسه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه. وت
للدعاية أرضا خصبة فى نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال ب
حتى ليخشى أن يختلط الأمر بالتدريج بين الوطنية والد
الشيوعية..."[٤٦].

أما فى الداخل، فبينما كانت قوى الجبهة الوطنية تزيد ضغطه
وزارة النحاس، كان الجناح اليمينى للوفد بقيادة سراج الدين مشغو
القضاء على الثورة : لم ترفع حالة الطوارئ إلا بعد خمسة أشهر من
الوفد إلى الحكم ؛ أصدر قانون يمنع اى حركة تعارض نتائج موجا
عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩. وأخيرا حاول سراج الدين - عبثا - التغلب
مقاومة نوابه أنفسهم ليجعلهم يؤيدون قانون المشبوهين السياسيين...
عشرين شهرا من الصراع المستمر حاول الجناح اليمينى من الوف
تجنب المعركة أو نقلها إلى مجال آخر. عشرون شهرا انتهت
المفاوضات، والغاء المعاهدة المصرية - البريطانية عام ١٩٣٦ و
السودان لعام ١٨٩٩، وذلك مساء ٨ أكتوبر ١٩٥١ الذى شهد انتصار
الجبهة الوطنية على اليمين الوفدى، أى بكلمة أخرى، النصر النظرى
الشعبية الجديدة للحركة الوطنية على القيادة القديمة للبورجوازية الكبير

منذ ذلك اليوم، لم يعد زمام المبادرة فى أيدى قيادة الوفد. وبعد
أيام من تصريح مصطفى النحاس التاريخى أمام مجلس النواب، ر
الحكومة الوفدية الاقتراحات المقدمة إليها من الولايات المتحدة، وبر

العظمى، وفرنسا وتركيا، من أجل الانضمام إلى حلف دفاع جماعى عن الشرق الأوسط (١٣ أكتوبر - ١٩٥١)، قاطعة بذلك رسميا جسورها ليس مع القوة المحتلة فقط وانما مع كل حلف الأطلسى هذه المرة.

فى اليوم التالى لتصريح النحاس أمام مجلس النواب - أى صباح ٩ أكتوبر - بدأت المظاهرات الشعبية تنطلق فى المدن. فى الإسماعيلية حاول المحرضون حمل المتظاهرين على تحطيم محلات "نافى" الإنكليزية، فتبودل إطلاق النار واحتلت العربات المصفحة المدينة. كانت هذه اشارة على حرب العصابات التى امتدت إلى قاعدة قناة السويس كلها، من ٩ اكتوبر ١٩٥١ وحتى ٢٦ يناير ١٩٥٢.

واستجابة لنداء من الحكومة ترك ٨٠ الف عامل ومستخدم مصرى أعمالهم وشلوا بذلك العمليات الإدارية والتموينية فى القاعدة.

فى القاهرة والإسكندرية نظمت لجان الطلاب التنفذية حشد المتطوعين الذين أرسلوا بسرعة وبشكل كتائب إلى محافظة الشرقية المؤدية إلى القناة. من هم الذين كانوا أعضاء فى تلك الكتائب ؟ طلاب وعمال كان العديد منهم يعملون فى القاعدة سابقا، فلاحو المنطقة، والعديد من المثقفين. وكانوا ينتمون إلى المنظمات الشيوعية، ومجموعات الشبيبة الوفدية، والحزب الوطنى القديم، وحتى لمصر الفتاة، والعديد منهم كانوا من الإخوان المسلمين. وقامت مجموعة من الضباط الصغار بتدريب المتطوعين على استعمال الأسلحة. لكن الجيش والشرطة أبقيا فى الاحتياط بشكل صارم. وكل ليلة، كان المتطوعون الآتون من المدن يتوجهون إلى القاعدة وأمامهم أربعة أهداف واضحة : تدمير المستودعات، قطع خطوط المواصلات، منع إعادة التموين، جعل حياة الجنود مستحيلة فى القاعدة. لم تكن هناك قيادة موحدة فكل مجموعة كانت تتبع قائدها الخاص كذلك كان التنسيق مفقودا : عادة وباستمرار كان يحدث هجوم ينبه القاعدة مسببا بذلك هزيمة دامية لمحاولة ثانية قريبة منها تقوم بها ثانية، بعد الأولى بقليل. لكن ما هو أهم أنه لم يكن هناك جذور بين السكان المحليين. فقد كانت فرق المتطوعين من سكان المدن

عامة، أتو يحملون أسلحتهم ليقوموا بالمهمة التى كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد دعت إليها كل المصريين. فلم يروا، للوهلة الأولى على الأقل، الضرورة الملحة لتحويل نشاطهم الثورى إلى ثورة فلاحية حقيقية، ولم يخطر لهم ربط مشكلة الأرض بمشكلة الاستقلال، بالرغم من أن برامج اليسار، فى تلك الفترة، وضعت هذه المسألة فى مقدمة مطالبها. لكن المنظمات كانت منقسمة ولم يكن هناك جسم قيادى ثابت وفعال للجبهة [٤٧].

كما تقدم، كان العمل العسكرى يصبح أكثر تحديدا وانتشارا فى القرى. وانشئت لجان مقاومة في كل قطاعات الإسماعيلية وبين فلاحى قرى بركة أبو جاموس، وعزبة عطوة، ونفيسة. وجرت معارك ضارية بين القوات البريطانية تدعمها المدفعية والمدرعات وبين الفدائيين لاسيما فى القورين والتل. وفى القورين اصطدمت المدرعات البريطانية - لأول مرة- بقرية مسلحة بكاملها، واضطرت للانسحاب [٤٨].

فى المعسكر البريطانى، رفضت القوات الآتية من جزيرة موريشيوس القتال فجرى توقيف أفرادها بالمئات. كما أن المجندين البريطانيين، الذين كانوا متأثرين بشدة بالدعاية الشيوعية منذ السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وبحركة السلم، فقد بدأوا يتذمرون ويأملون فى نهاية لهذه الحرب المزعجة والعقيمة. وقد رددت جريدة التايمس اللندنية لأصداء هذا الوضع قائلة : "إن أعصاب الجنود البريطانيين تتعرض لمحنة شاقة. وهم يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة بسبب الشعور الوطنى المعادى..." [٤٩].

سقط حوالى ٦٠٠ فدائى فى المعركة [٥٠]. وقدمت كل محافظة، وكل مدينة ضحاياها من الأبطال الذين سقطوا فى ميدان الشرف : مصطفى أحمد، محمود المردنلى، محمد رشاد جريش، سلامة إبراهيم، سيد أبو شعيشع، محمد عبد الهدهد، من الشرقية ؛ عباس الاعسر الذى حيته جامعة الإسكندرية بمظاهرة صامته ضخمة، عمر شاهين، وأحمد المنيسى، والطيار أحمد عصمت، وكلهم من القاهرة، والطفل نبيل منصور من بور سعيد.

في القاهرة تجاوزت الحركة الوفد. في اليوم التالي لتدمير المدفعية البريطانية لقرية كفر عبده، كان على الحكومة أن تقدم على العمل : استولت على نادى الجزيرة الرياضى وطردت الأعضاء الإنكليز منه، بدأت فى التفكير بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع لندن، واستدعاء سفيرها عبد الفتاح عمر الإنكليزى النزعة من بلاط سان جيمس، عقاب أى شخص يتعاون مع القوات العسكرية الأجنبية فى البلاد، وأهم من كل ذلك السماح لكل المواطنين بحمل السلاح (١٥ ديسمبر - ١٩٥١). بالإضافة إلى هذا، كانت الحكومة تدرس إمكانية استبدال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بريطانيا بمعاهدات مع الاتحاد السوفياتى والدول الاشتراكية، بل إنها بحثت إنشاء تحالف ضد الاستعمار بين دول جامعة الدول العربية. فى المجال الشعبى تقدم تنظيم الكفاح المسلح بسرعة. وفى بداية ١٩٥٢ شكلت المنظمات المشتركة بالصراع مباشرة اتحادا من أجل مواجهة الأخطاء التى كشفتها التجربة والتى كلفت غاليا. كانت المسألة هى تحويل كفاح الفدائيين إلى حرب فلاحية للتحرير الوطنى، وذلك عن طريق توزيع السلاح على الفلاحين وتكوين قيادة موحدة للكتائب، وإنشاء جريدة سياسية - عسكرية، وجهاز اتصالات بين مختلف القطاعات. وكانت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات المصرية فى سبيلها لخلق مجموعة فعالة. وتقاربت المنظمات الشيوعية من بعضها البعض أثناء المعركة. ورغم اغتيال عزيز فهمى على يد الشرطة السياسية (مايو - ١٩٥٢) فقد قيد للجناح اليسارى للوفد نفوذ فؤاد سراج الدين واستلم الأشراف على كل صحافة الحزب. وانهالت رسائل التضامن ووعود بالمساعدة من موسكو وبكين وكل العواصم الاشتراكية.

فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١، كتبت النشرة رقم ٣٥ الصادرة عن قوات الاحتلال، موجهة كلامها إلى الوفد : "كان أوجب واجبات الصحافة المصرية أن تهوى بقبضة من حديد على رءوس متزعمى هذه الحركة الإجرامية..."[٥١].

في ١٨ ديسمبر، أعلن الملك إلغاء نتائج انتخابات نادى الضباط لأنها أظهرت نجاح أكثرية وطنية يرأسها اللواء محمد نجيب. وكان ذلك عكس ما يريده القصر الذى صمم على إبقاء الجيش تحت سيطرته ليكون جاهزا لحفظ الأمن.

في ٢٥ ديسمبر، عين الملك حافظ عفيفي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر سابقا وأحد كبار قادة تجمع مصر الصناعي، رئيسا للوزراء. وكان هذا هو الرجل الذى هاجم الوفد علانية، صيف ١٩٥١، لوطنيته وكشف عن مشاعره المؤيدة للبريطانيين. وحيت النيويورك تايمس هذا التعيين فورا باعتباره "أول شعاع من النور يمزق اكفهرار جو مصر منذ أن قطعت العلاقات مع بريطانيا" (٥٢).

في ٨ يناير ١٩٥٢، جرى عقد مؤتمر بين تشرتشل وترومان. فى ١٣ من نفس الشهر كتبت مجلة "أخبار اليوم" الأسبوعية المعروفة بعدائها للوفد ولليسار بكامله، تقول : "إن السفارة البريطانية فى القاهرة (وكان السفير يومذاك هو السير رالف ستيفنسون) أصبحت ترى ضرورة إيجاد حل يقوم على جلاء القوات البريطانية من مصر، لأن العسكريين أنفسهم يعتبرون أن مثل هذا الحل أصبح حتميا حيث أنه من المستحيل تقوية القاعدة العسكرية الآن، في الوضع الحالي، وسط المقاومة الشعبية المتزايدة باستمرار".

في ٢٥ يناير، بناء على أمر من فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية، اشتبكت قوات "بلوك النظام" (البوليس المحلى) المحصنة داخل السراى الحكومى فى الإسماعيلية، مع الدبابات والمدفعية البريطانية التى أطلقت قنابلها على أهداف مباشرة طوال ١٢ ساعة. وهزت المجزرة التى تعرض لها رجال الشرطة الفلاحون مصر كلها، لكن حتى القوات النظامية - هذه المرة - قررت الدخول فى المعركة.

فجر السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢، صدر العدد الأسبوعى من "أخبار اليوم" من المطابع فى شارع الصحافة وفيه التنبؤات التالية : "من بين الإجراءات التى تدرسها الحكومة ردا على الاعتداء البريطانى فى

الإسماعيلية واحد يدعو إلى إعلان السفير البريطانى شخصا غير مرغوب فيه، واقتراحات أخرى ترى إغلاق القنصليات البريطانية فى كل الأراضى المصرية وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بريطانيا". وعلى صفحة أخرى نجد البرقية التالية من إيور مراسل المجلة فى لندن : "تتوقع لندن اشتراك الجيش المصرى فى معركة القناة..." وكان اليوم التالى موعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الأول للاتحاد العام للنقابات العمالية. كما كان موعد انتهاء مدة الإنذار المقدم من عدد من الضباط والذى يعنى استقالتهم الجماعية بسبب عدم وجود عمل منسق بين الجيش والشعب.

صباح ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢، شمل الإضراب العام كل المصانع. واتجه طلاب جامعتى فؤاد وإبراهيم وطلاب الأزهر نحو وسط القاهرة حيث التقوا بالعمال الآتين من الضواحى. ومن على شرفة رئاسة الوزارة خطب عبد الفتاح حسن، وزير الدولة، فى الجماهير واعدا بقطع العلاقات مع بريطانيا فورا، وبعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتى. ودعا الملك كل ضباط الجيش والبوليس الكبار إلى وليمة فى قصر عابدين. وجرت تعبئة الشرطة السياسية، التى اختفى رئيسها اللواء إبراهيم إمام، فى القاهرة والإسكندرية، لكن العديد من ضباطها سحبوا حساباتهم من المصارف...

قبل الظهر بقليل بدأت فرق الحرق عملها وحمل أعضاؤها لوائح تحمل أسماء المحلات المكلفين بحرقها بالترتيب. من كان هؤلاء ؟ أعضاء فى حزب أحمد حسين القديم، "القمصان الخضر" التابعون لمصر الفتاة، الذى أصبح الحزب الاشتراكى فيما بعد. رجال متعصبون من "شباب محمد" يقولون بالرجوع إلى الصحراء ؛ ولكن أيضا – وخاصة – أعضاء منظمة الإخوان المسلمين السرية، وكان هؤلاء، بشكل عام، قد وقفوا على حدة طوال معركة القناة. لقد حاولوا بإطلاقهم موجة من الرعب أن يخلقوا شعورا معاديا لليهودية لم تعرفه مصر من قبل. وبينما كان الشيوعيون والوفديون يتجهون إلى القناة كان الإخوان المسلمون يشنون حملتهم لتحطيم البارات وأماكن اللهو فى القاهرة والإسكندرية ويطلقون الرصاص على العشاق فى شوارع الضواحى المظلمة، داعين للتعصب الدينى، وللفوضى والحقد...

عند الظهر كان حى الأعمال والمدينة الحديثة وسط القاهرة يحترقان، وامتدت النيران فى ساعات بعد الظهر الأولى. وأخذ المتظاهرون، الذين تحولوا إلى متفرجين، يراقبون هيجان الزمر الفاشية يحيط بها مئات من الرعاع العاطلين عن العمل، والمعذبون، وبروليتاريا القاهرة الرثة والمشوهة. كانوا يراقبون لأن العاصمة الرائعة لم تكن لهم، بل للأغنياء الذين كانت محلاتهم تحترق. لذلك تركوها تحترق [٥٢] ...

من أحرق القاهرة ؟

بعد عشر سنوات كان السؤال لا يزال بدون جواب على الصعيد القانونى. ثمة أمور غريبة حدثت. والمؤكد أن المدعى العام نفسه استلم التحقيق. اتهم أحمد حسين، زعيم الحزب الاشتراكى، وأوقف ثم أخلت سبيله الحكومة العسكرية فى نفس الوقت الذى كان فيه العقيد جمال عبد الناصر وزيرا للداخلية. بل أن أحمد حسين نشر كتابا ضخما عن المحاكمة يظهر نفسه فيه كبطل. وصدرت أحكام طويلة بالأشغال الشاقة على سبعة من الذين أشعلوا الحرائق، لكن محكمة عسكرية عليا برأتهم فى يناير ١٩٥٩، وأطلق سراحهم بدون ضجة فى الوقت الذى كانت فيه الشرطة السياسية تطارد التقدميين. لم يستطع التحقيق الرسمى أن يؤدى إلى شئ وأقفلت القضية. ولابد أن يعاد فتح الملفات يوما ما... حتى ذلك الوقت، وبسبب فقدان الوقائع، لا يوجد بتصرفنا سوى التحليل السياسى وشهادة شهود العيان.

أن الذين أحرقوا القاهرة كانوا هم أنفسهم الذين أعطاهم ذلك الحريق حجة لتحطيم الكفاح الوطنى، بشكل حاسم هذه المرة، وهو على أهبة التحول على ثورة شعبية أصيلة يدعمها الفلاحون بشدة. ولهذه القوى أسماء: الإمبرياليية، كبار ملاك الأراضى الأغنياء الملتفين حول الملك، والبورجوازية الصناعية الكبيرة. منذ وقت طويل كانت هذه القوى قد دعمت وسلحت المنظمات الدينية – الفاشية التى زرعت الرعب والشغب من أجل النيل من سمعة الحركة الوطنية وتحويل قوتها ضد أعداء وهميين.

فى نفس مساء ٢٦ يناير، بينما كانت القاهرة لا تزال تحترق – منظر مرعب لا يمكن للذين عاشوا ذلك النهار الحزين أن ينسوه – أمر فؤاد سراج الدين باعتقال ٢٥٠ شخصا معظمهم من الوفديين والشيوعيين "الفدائيين" وفرض حظر التجول.

فى اليوم التالى أعلن النحاس حالة الطوارئ، فأقيل الوفد من الحكم مباشرة. وكتب إيور فى العدد التالى من "أخبار اليوم" : "هناك الآن نظرة تفاؤل أكثر من أى وقت مضى بسبب تغيير الحكومة فى مصر. وما هو أكثر أهمية هو خلق أفضل جو ممكن للمفاوضات، كما قال سعادة على ماهر باشا. لذلك يجب إعادة الهدوء والنظام والحد من العنف أولا... "

رجع آلاف من المناضلين إلى معسكرات الاعتقال مرة أخرى. علق الدستور. فرضت الرقابة على الصحف. انعقدت المحاكم العسكرية بلا توقف. وخلال بضعة أسابيع حلت "الكتائب" ووجد أفرادها أنفسهم فى زحمة المعتقلات (٥٤).

خسر الشعب المصرى ثورته لأن طليعته تحطمت قبل أن تستطيع حتى التحرك. من أجل ذلك الهدف كان يجب إحراق القاهرة.

بين الحريق والانقلاب العسكرى انقضت ستة أشهر حاولت خلالها القوى الرجعية أن تسيطر على الوضع، بواسطة منع التجول والدوريات المزودة بالبنادق الآلية التى كانت تزرع شوارع العاصمة المحترقة جيئة وذهابا بانتظام. خلال ستة أشهر تعاقبت أربع وزارات : على ماهر، نجيب الهلالى، حسين سرى، ونجيب الهلالى مرة أخرى.

ما الذى كان يحدث ؟

بعد أن عجزت البورجوازية المصرية عن تحقيق المهمة المزدوجة للثورة الوطنية – الاستقلال، وما هو أهم، تحديث الاقتصاد والمجتمع – بواسطة الأحزاب التقليدية أخذت تحاول أن تجد طريقها الخاص. وصمم جناحها الصناعى بالتحديد على فرض سيطرته على الحكومة ضد الجناح الزراعى الرجعى المتخلف. لكن من أجل تحقيق ذلك كان عليها أن تحذر من الحركة الشعبية، التى قد تتجاوز مساندتها الواسعة الأهداف المحدودة لمجموعة شركات مصر واتحاد الصناعات المصرية. وأخيرا، مما كان يزيد الأمور تعقيدا أن قسما أساسيا من جهاز الدولة – الجيش المصرى – لم يكن بالإمكان الاعتماد عليه (مما يفسر اللجوء إلى فرق شرطة الأمن المصفحة).

لننظر إلى الأمر عن قرب. لقد نما الجناح الصناعى للبرجوازية المصرية الكبيرة بسرعة بعد ١٩٤٥. فازدادت الأموال الموظفة فى الشركات الصناعية من ٢٨,٥ مليون جنيه عام ١٩٤٥ إلى ٥٦,٨ مليون جنيه عام

١٩٥٠، يضاف إليها ٧ ملايين جنيه من الاستثمارات الجديدة عام ٣,١٩٥١ ملايين جنيه عام ١٩٥٢. وفى عام ١٩٥٠ كان القطاع غير الزراعى يمثل ٥٦ بالمئة من الدخل القومى. لكن صادرات القطن انخفضت خلال النصف الأول من عام ١٩٥١ بينما ازدادت واردات القمح والطحين من ٥٣١,٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ إلى ١,١١٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥١ أى بزيادة فى المصروفات بلغت ٣٧,٦ مليون جنيه فى السنة الأخيرة (٥٥).

بالرغم من ذلك عمل كبار ملاك الأراضى، الذين استمروا فى السيطرة على المسرح السياسى كل ما يستطيعون للحد من الإنتاج الصناعى وبالتالى من القوة السياسية للجناح الصناعى والتكنوقراطى للبورجوازية المصرية.

وتقدم ثلاث وثائق مفاتيح الأزمة وتشير إلى ذروتها : مقدمة الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ؛ الكتاب السنوى للبنك الأهلى المصرى لعام ١٩٥٠، والكتاب السنوى للاتحاد ١٩٥٢ - ١٩٥٣. هذه النشرات الثلاثة ظهرت خلال الفترة الانتقالية بين العهدين، فى الفترة العصيبة عندما احترقت القاهرة. وهى تكشف جوهر تفكير القوى الأساسية فى العاصمة فى مواجهتها لمشاكل المجتمع المصرى أثناء الأزمة.
فى الوثيقة الأولى يشير اتحادات الصناعة إلى عدد من "الحقائق":

"أولى هذه الحقائق هى أن الإنتاج الصناعى، وإن كان مضى هذا العام أيضا فى الارتفاع، بالرغم من عوامل القلق التى أحاطت به، فقد بقى دون القدرة الإنتاجية للمصانع، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير.... الحقيقة الثانية هى هبوط الاستثمارات الجديدة هبوطا مفزعا، فقد بلغت فى بحر سنة ١٩٥١، ٩ ملايين من الجنيهات، بينما ارتفعت الأموال المدخرة فى صناديق التوفير إلى ٣٧ مليون جنيه. ويحدث هذا فى بلد وفير النسل يحتاج للمحافظة على مستواه الاقتصادى إلى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام... وهى تستدعى العمل السريع لإزالة أسبابها، خصوصا وأن غالبها يرجع فيما نعتقد، إلى العقبات الإدارية التى تقام فى وجه النشاط الاقتصادى.... أما الحقيقة الثالثة فهى جو عدم التفاهم هذا الذى يقوم بين الدولة والصناعة... وهذه الظاهرة ترجع إلى بقية من المنطق الزراعى الذى ألفناه... لكن لما أصبحنا نعتقده جميعا أن الصناعة

المصرية هى طريقنا الوحيد إلى المستقبل الذى نريد أن يحاط بسياج من العناية دقيق البنيان.. نفتقر قبل كل شئ إلى مواجهة حقائق حياة البلاد، ومنها حداثة الإدارة الحكومية والحاجة إلى رأس المال، وضرورة الترغيب فى الاستثمار الصناعى، وما يقتضيه كل ذلك من أمتناع عن التقييد وتهيئة الجو الصالح".

أما البنك الأهلى المصرى فيشير إلى "أن الزيادة فى الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت فى الماضى تنفق إما على شراء أراض أو فى إقامة المبانى أو فى اقتناء المنتجات الكمالية".

وينتهى تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ إلى إطلاق صيحة استغاثة واضحة : "شمل الركود صناعة نسيج القطن خاصة فى السوق المحلى بسبب التخفيضات المتعددة فى الأسعار التى فرضتها الحكومة، وبسبب الاضطرابات المتلاحقة فى الأسواق، وصعوبات التصدير... واجهت صناعة الحرير أزمة حقيقية... تضررت صناعة الكتان خاصة بسبب الإجراءات التى اتخذتها وزارة الزراعة... لا تزال الحكومة ترفض تغيير الرسوم الجمركية على زيت بذر الكتان مما زاد النقص فى المواد الأولية... وباستثناء الذهب والملح، فقد كانت صناعة التعدين نشيطة. مع ذلك، تدنت الصادرات ما عدا الفوسفات... خلال السنوات القليلة الماضية أبدت الصناعة البترولية اتجاها متراجعا لأسباب إدارية بشكل عام... قسوة شروط القانون الجديد المتعلق بالمقالع والمناجم، خاصة حق الحكومة فى استرداد الملكية فى حالة الضرورة القصوى... كانت الصناعة الكهربائية وصناعة البطاريات الضحيتان الرئيسيتان (للصعوبات الإدارية)... لا زالت الصناعات الغذائية معرضة للصعوبات التى خلقتها لها السياسة التى أتبعتها السلطات فى هذا المجال. لا زال إنتاج السكر معرقلا بسبب رسم الضريبة الباهظ المفروض عليه... كذلك فإن الأزمة التى أحاطت بصناعة تعليب الطماطم والخضار منذ نهاية الحرب ما برحت مستمرة بنفس الشدة... ومرت صناعة الأرز أيضا بسنة سيئة... ومشاكل صناعة الزيت النباتى هى مثل نموذجى عن الآثار الضارة التى يمكن أن تنشأ من تدخل الحكومة فى أمور الإنتاج... اضطرت صناعة الصابون إلى تحمل خسائر فادحة... عانت صناعة المستحضرات الصيدلية من هبوط فى الانتاج... وتدهور صادراتنا

من السجائر لا يزال أهم الظواهر المؤثرة لتلك الصناعة... ولم تشهد السياحة المصرية مثل هذا الموسم من الركود الميت... وفقدان التنسيق يبقى العقبة الأساسية أمام تطور الملاحة النهرية... أما صناعة البناء فقد هبطت مرة أخرى إلى توقف كامل تقريبا..."[٥٦].

لا شك أن الحكومات التى تعاقبت على الحكم بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ حاولت القيام ببعض التعديل فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتفسح مجالا للقوى الجديدة : أنشاء مجلس الدولة أثناء حكم وزارة صدقى (١٩٤٦) من أجل جعل الأعمال الحكومية أكثر فعالية ؛ الإسراع فى تسديد بريطانيا للديون التى أقرضتها أياها مصر خلال الحرب والتى تبلغ ٤٠٥ مليون جنيه استرلينى حسب التقديرات البريطانية، و٦٠٠ مليون جنيه استرلينى حسب التقديرات المصرية (اتفاق عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨)[٥٧]؛ إعادة تحريك مشروع كهربة سد أسوان فى عهد وزارة النقراشى (١٩٤٥)، ثم تأسيس البنك الصناعى وإعلان القانون الذى أوجب على كل شركة أن تكون فيها مساهمة مصرية تصل إلى ٥١ بالمئة من رأسمالها على الأقل (١٩٤٧) فى عهد وزارة النقراشى الثانية ؛ والاتفاقية الجديدة حول ديون الاسترلينى (مارس - ١٩٤٩). ولقد اتصفت سياسة حكومة النحاس عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ بإصلاحية خجولة لم تمنع كبار ملاك الأراضى من الاحتفاظ بسيطرتهم على الدولة إذ أن فؤاد سراج الدين كان على رأس جهاز الحزب وكان رجل الوزارة القوى آنذاك.

فى مايو ١٩٥١ وزعت الحكومة مليون فدان، بشكل ملكيات صغيرة، على الفلاحين الفقراء وأعلنت عزمها على زيادة عدد صغار ملاك الأراضى، ولكن بدون أى إصلاح زراعى. ونشرت عددا من القوانين العمالية التى حسنت ظروف العمال (قانون عقد العمل الجماعى فى ٣١ يوليو - ١٩٥٠، قانون تعويضات العمال فى ١٧ أغسطس ١٩٥٠، قانون زيادة تعويض غلاء المعيشة فى ٢١ فبراير ١٩٥٠ ؛ ولكن على العكس من هذه الإجراءات جرى تقييد حق الإضراب فى ٨ فبراير ١٩٥١. غير أن الحكومة اتخذت فى سبتمبر ١٩٥٠ سلسلة كاملة من الإجراءات التى أدت إلى كبح نمو القطاع الصناعى : فرض الضريبة على الدخل العقارى، وعلى

الأرباح التجارية، وعلى الدخل المهنى ؛ ثم ضريبة إضافية على الأر
التجارية والصناعية فى ١١ سبتمبر.

لقد أصبح هناك برهان واضح، فى نظر الصناعيين، على
الأحزاب التقليدية لم تكن تملك القوة ولا الإرادة على العمل للمساعدة لل
من مصر الزراعية التى يستعبدها محصول زراعى واحد وكابوس الما
إلى مصر الصناعية المتجهة نحو العصرية والفعالية والقوة داخل ال
العربى. وقد وقع الوفد، أكبر هذه الأحزاب، فى أيدى كبار ملاك الأرا
بينما كان جناحه اليسارى، الذى فهم ضرورات التطور الاقتص
والاجتماعى، مرتبطا بالشيوعيين ارتباطا خطيرا. أما حزب الأح
الدستوريين، الذى كان حزب كبار الإقطاعيين، فقد بقى أمينا مع نفسه ر
أن زعيمه أصبح الدكتور محمد حسين هيكل، أحد ألمع كتاب م
المعاصرين بدلا من محمود محمود باشا، الإقطاعى الكبير. والحزب الس
نفسه، رغم ارتباطه برأس المال الصناعى وتقيده باتباع سياساته، كان ي
الإطارات المثقفة الضرورية لفتح الثغرة المطلوبة. أخذت البورجوا
الصناعية تحاول إيجاد تعبير سياسى عنها. من المؤكد أن الحزب الس
كان المفضل لديها. لكن كان من الضرورى تجميع القوى التى تر
لسبب أو لآخر، فى الانضمام إليه. وقد أسس على ماهر بعد الحرب العا
الثانية مباشرة، "جبهة مصر" أملا فى أن تصبح دماغ المجموعة المس
وفى نفس الفترة - فترة تقوية الجبهة الوطنية وبروز الشيوعيين - ا
الدكتور أحمد حسين - الذى كان سفير مصر فى واشنطن فى وق
الأوقات - "جمعية الفلاح" أملا من خلال برنامج يهاجم عدم التكاف
الريف استقطاب صغار المالكين ومتوسطيهم الذين كان الوفد يقوم بإغر
وكان هذا هو الوقت الذى تحول فيه حزب "مصر الفتاة" إلى "الد
الاشتراكى" لكى يستفيد من ولاء قسم كبير من المثقفين للماركسية،
العطف الواضح على الاتحاد السوفياتى. وأقام الإخوان المسلمون،
متابعتهم العمل لأهدافهم الخاصة، تحالفات مثمرة مع رأس المال ال
وأنشأوا مجموعة كاملة من الشركات خاصة فى القطاعين التجارى والصا

تلك كانت أيضا الحقبة التى حاولت فيها البورجوازية الصنا
لأول مرة، أن تزود نفسها بعناصر أيديولوجية متماسكة. ونشر م

بطرس غالى عام ١٩٣٨ كتابة البرنامجى "سياسة الغد" الذى يمزج بين واقعية أوساط رجال الأعمال والأفكار الإصلاحية الكريمة. وفى عام ١٩٣٩ نشر محمود كامل الطبعة الأولى من كتاب "مصر الغد" حيث تحولت الإصلاحية لطلب العون هذه المرة من نعهد الاشتراكية القومية وأفكار الفاشية الأوروبية. لكن تفسيرا فلسفيا لكل التاريخ المصرى ظهر عام ١٩٥٠ لاقتصادى مصرى موهوب هو الكتور صبحى وحيدة الذى كان يشغل منصب السكرتير العام لاتحاد الصناعات المصرية آنذاك. وكان عنوان الكتاب "فى أصول المسألة المصرية".

بعد تحليل أثر الفتح العربى على مصر التى ظلت فرعونية، ثم النتائج المدمرة للاحتلال التركى، صور النهضة المصرية التى بدأت فى أوائل القرن التاسع عشر، باعتبارها عمل الأمة الأساسى بقيادة زعمائها الذين حاولوا ضم مساهمة أوروبا إلى التراث المصرى العتيق. أثبتت "الموجة الأوربية" أنها كانت مخصبة ومثيرة "لأعراض النضوج" المقلقة التى كان أهمها عدم تنظيم الانتلجنسيا المصرية التى درست فى أوروبا. فحيث أن المثقفين لم يعرفوا سوى القليل عن تاريخ شعبهم بالذات، فقد كانوا عاجزين فى الواقع على أن يصبحوا عامل ورمز إعادة بعث التراث الوطنى الذى اكتسى بمساهمات الحضارة التقنية لأوروبا الطبقة الوسطى. فنتج عن ذلك العديد من "عقد النقص" التى مهدت للاستسلام وإنكار الذات.

تسلل الارتباك إلى كل جوانب المجتمع المصرى وكان منظر الحياة اليومية مشهد تخبط متناقض على كل صعيد. وحيث أن الشعب لم يكن فى وضع يمكنه من العمل فقد كانت "الطبقة الحاكمة المصرية هى التى تملك وسائل العمل ولا سيما الوقت والمال" ؛ لذلك فإن زيادة الفعالية، والدخول فى الحياة العصرية المنسجمة مع طبيعة مصر العميقة؛ كان مهمة الحكومة. وفوق أى أمر آخر على الطبقة الحاكمة أن توقف النزيف الاقتصادى الذى بدأه المماليك [٥٨]. ومجمل دراسة الدكتور وحيدة القائمة على أساس تاريخى متين أدت إلى مناقشة واسعة حول أولوية الاقتصاد والعمل الاقتصادى فى الحياة السياسية والثقافية. وبدا المؤلف الذى لاقت دراسته الترحاب من رؤسائه زعماء رأس المال الصناعى المصرى - إسماعيل صدقى، عبد القوى أحمد، توفيق دوس، حسن نشأت، وغيرهم - على أنه أول مفكر

نظرى لتاريخ مصر ومستقبلها، وكفيلسوف للتاريخ بالإضافة إلى كونه اقتصاديا موهوبا وتكنوقراطيا بالفطرة.

ازداد الوضع غموضا كل يوم بعد حرب فلسطين. فالوفد رجع إلى الحكم، كما رأينا. لكن الاصطدام الدامى بين الحزب السعدى والإخوان المسلمين فى ١٩٤٨ - ١٩٤٩، وانقسام الجناح الصناعى للبورجوازية الكبيرة لم يكن له نظير إلا فى الحزب الشيوعى. فالفريقان - كبار الصناعيين والشيوعيون - وهما نصيرا إلحاق مصر بالركب العصرى، بالرغم من اختلافات أساسية فى نظرتهما للمستقبل، عجزا عن العمل فى الوقت المناسب : عجز الصناعيون لأنهم لم يكونوا قد سيطروا بعد على وسائل العمل اللازمة للقضاء على تحكم البورجوازية الزراعية الكبيرة. وعجز الشيوعيون بسبب انقساماتهم الداخلية، وضعفهم بين الفلاحين فى الريف، وبسبب الملاحقات المتكررة التى كانوا هدفا لها، وعبء حلفائهم من الجماهير الوفدية التى لم تستطع تغيير طابع قيادتها السياسية تغييرا جذريا، وخاصة بسبب استغلال القصر لحريق القاهرة.

ظلت قوة واحدة فى الميدان، تنتصب بفخر، يحيطها الشعب بالعطف والاحترام وينظر إليها على أنها ضحية فاروق، بينما كانت طليعتها مختبئة بسرية : الجيش. والجيش المصرى عام ١٩٥٢ لم يعد جيشا عاما ١٨٨٢ فالقيادة العليا كانت لاتزال تحت سيطرة الملك. لكن الوفد، ولاسيما وزيره للحربية - حمدى سيف النصر ؛ كان منهمكا فى خلق جيش وطنى. ففى سنة ١٩٣٦ وبحجة الالتزامات العسكرية التى فرضت على مصر بموجب المعاهدة المصرية - البريطانية؛ اغتنم مصطفى النحاس الفرصة لفتح أبواب الكلية الحربية للضباط الصغار من الطبقات الوسطى، بينما كانت الأنظمة السابقة قد جعلت الكلية الحربية إقطاعية لأولاد الأغنياء.

كان القادة الشباب الذين حصلوا على نجمة " الملازم الثانى" من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٠ متأثرين كلهم بالأفكار الوطنية بعمق. وعكست أغلبيتهم من الوفديين أو الإخوان المسلمين الاتجاهات التى كانت تتنازع الطبقة الوسطى المصرية، كما كان بينهم أقلية اجتذبتها الماركسية. وأصبح بعضهم أتباعا لأحمد حسين وحاولوا مد يد المساعدة إلى اللواء عزيز المصرى - قائد الأركان العامة الذى أبعده البريطانيون بسبب تعاونه مع

المحور عام ١٩٤٢. وامتزج الحقد على الاحتلال، الذى كان يحمله قلب كل واحد منهم، بالتصميم على عمل كل شىء لتأمين نهضة مصر.

والمدهش فى هذه المجموعة من الضباط الشباب، حيث برز الضباط الأحرار، كان حقيقة انسجامهم التام مع الواقع الاجتماعى المصرى. فمع تأثرهم، خلال تدريبهم، بمثل المجتمع الصناعى فى الفعالية، فقد بثوا أيديولوجيا - وخاصة فى مجال السياسة والدين - داخل مدار المعتقدات التى تعبر عن أفكار الجناح الزراعى من الطبقة المصرية الوسطى : الوفد، والإخوان المسلمون جزئيا. وهذا يفسر الطابع العام لمطالبهم، وافتقارهم إلى برنامج، والهزال المذهبى الذى سوف يطبع مصر بعد عشر سنوات. ولكنهم كانوا وحدهم يتمتعون برصيد جديد أمام الرأى العام. وقد جعلت منهم فضيحة شراء الأسلحة الفاسدة التى استغلها ببراعة إحسان عبد القدوس، رئيس تحرير "روز اليوسف"، مجلة مصر الأسبوعية الأولى، وأحمد أبو الفتح فى "المصرى"، جعلت منهم ضحايا مؤامرة استهدفت، من خلالهم، كل حركة التحرر الوطنى العربية. كانت هذه المؤامرة مدبرة من قبل الملك ومستشاروه وتجار الأسلحة والقيادة العسكرية العليا فى فيلات العباسية. وأكثر من ذلك، بدت المؤامرة أكثر اتساعاً فسقط مدبروها المحتملين - إبراهيم عبد الهادى، رئيس الوزارة المصرية، ورياض الصلح، رئيس الوزارة اللبنانية [٥٩]، وملك الأردن عبد الله - برصاص الشباب الوطنى المنتقم.

بعد اشتراكهم فى الحركة الوطنية الثورية عام ١٩٣٥ -١٩٣٦ حاول أكثر هؤلاء الضباط العمل ضد القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية لاسيما فى فترة تقدم رومل. ثم، بعد أن شاركوا فى الإثارة السياسية للأعوام ١٩٤٥-١٩٤٧، وأصيبوا بهزيمة فلسطين، عملوا كمدربين فى نهاية ١٩٥٠ للعصابات فى حربها ضد قاعدة القناة.

لكن عملهم كان ثانويا فى كل الظروف. فالخدمة العسكرية لم تسمح لهم بفرصة المشاركة فى توجيه الحركة الوطنية بين ١٩٣٦ و١٩٥٢. وهم لم يزودوها بمفكريها ولا بإطاراتها السياسية ولا بمناضليها فى أى وقت. ولم يسهم الضباط الأحرار فى المبادرات والتضحيات التى سمحت لتحرير

الوطن وللديمقراطية بالتقدم، إلا بمساعدة ثانوية، كانت ضئيلة جدا عمليا، ولم يعرف عنها الشعب بمجموعه شيئا.

كانت هناك قوة واحدة يستطيع الضباط الشباب استعمالها لصالحهم، القوة الوحيدة التي خرجت نقية الصفحة من أوحال حرب فلسطين وحريق القاهرة : الجيش. وكان الملك لايزال يعتقد أنه يستطيع أن يجعل منه أداة القصر الحصينة. لذلك قرر وضع اللواء المهترئ حسين سرى عامر على رأس نادى الضباط في نفس الوقت الذى عينه فيه قائدا لقوات المشاة. كما أراد أن يجعل من صهره، العقيد إسماعيل شرين وزيرا للحربية والبحرية برغم التحذيرات التي أبداها تكرارا مرتضى المراغي، قائد الشرطة والأمن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١.

فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - الساعة الثالثة صباحا - احتلت نواة قيادة الضباط الأحرار المؤلفة من سبعة رجال، مقر قيادة الجيش العامة في العباسية. تم القبض على أعضاء القيادة العليا وانتهت عملية استلام السلطة. وبعد ذلك بثلاثة أيام كان على فاروق أن يتنازل عن العرش ويغادر مصر إلى الأبد [٦٠]

هل كانت هذه ثورة ؟

المصــادر

١- المصدر (١٩٥٣)، أورده إبراهيم عامر في "ثورة مصـر القوميـة" القاهرة (١٩٥٧)، ص٤٣.
٢- من أجل حريتي وحرية بلادى، "المساء"، ٢ ديسمبر ١٩٥٨.
٣- بياع ومدمن قراءة، ""المسا"، ١٣ نوفمبر ١٩٥٨.
٤- قصة التعليم ما كانتش عاليال، "المساء"، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨.
٥- "الأهرام"، ٨ يناير ١٩٦٠.
٦- "الأهرام"، ٢٢ يناير ١٩٦٠.
٧- "الأهرام"، ١٧ سبتمبر ١٩٦١.
٨- اجمع المؤرخون المصريون على تأكيد الطابع الاستثمارى العدوانى للحملة الفرنسـية، وكذا على المساهمة الثمينة للحملة العلمية التى رافقت بونابرت. وهناك تشديد فى نفس الوقت على استمرار الثقافة المصرية بـالرغم مـن الاحتـلال الـتركى، وعلـى المقاومـة الوطنية للشعب المصرى. ويشير إلى ذلك شفيق غربال، عبد الرحمن الرافعى، محمـد أنيس، حسين مؤنس وآخرون. ويمكن إيجاد برهان مقنع على ذلك فـى كتـاب صبحـى وحيدة "فى أصول المسألة المصرية" (القاهرة، ١٩٥٠)، وفى "سندباد مصرى" لحسـين فوزى (القـاهرة ١٩٦١(، وفـى مؤلـف محمـد فـؤاد شـكرى الضخـم "الحملـة الفرنسـية وخروج الفرنسيين من مصر" (القاهرة، ١٩٦٢).
٩- فـوزى جرجـس : "دراسـات فـى تـاريخ السياسـة المصريـة منذ العصـر المملوكـى"، (القاهرة ١٩٥٨)، ص ٣٦-٣٧.
١٠- إبراهيم عامر : "الأرض والفلاح : المسألة الزراعية فـى مصـر" (القـاهرة، ١٩٥٨) ص ٨١-٨٢.
١١- اللـورد كرومـر "تقريـر عـن مصـر والسـودان لعـــام ١٩٠٥"، (ص١١٧). نشـرت ترجمتـه الفرنسـية فـى القـاهرة عـام ١٩٠٦. جـدول كـامل فـى كتـاب أ. بورنـز : "الإمبريالية البريطانية فى مصر" (لندن ١٩٣٨).
١٢- أ. عـامر "ثـورة مصـر" ص "١٦-١٧، البنـك الأهلـى المصــرى ١٨٩٨ - ١٩٤٨ (القاهرة، ١٩٤٨).
١٣- محمـد فهمـى لهيطـة : تـاريخ مصـر الاقتصـادى فـى العصـور الحديثـة، ص ٦٧٤ (القـاهرة، ١٩٤٤)، الكتـاب السـنوى لاتحـاد الصناعـات المصريـة ١٩٥٧- ١٩٥٨، ص ٢٤٧ (القاهرة، ١٩٥٨).
١٤- شهدى عطية الشافعى : "تطور الحركة الوطنية المصريـة ١٨٨٢-١٩٥٦) ص ١٢ (القاهرة، ١٩٥٧). شارل عيسوى : "مصر فى منتصـف القـرن"، أوكسـفورد، لنـدن ١٩٥٤، ص ٢٦. راجع أيضا الفصل المتعلق بالإصلاح الزراعى.

١٥- ش. عيسوى : المرجع المذكور، ص ٤٠-٤١.
يشير شهدى عطية الشافعى إلى أن الشركة الوطنية للغزل فى الإسكندرية كانت تضم ٢٦٠ عاملا، ومصنع الطرابيش ١٨٠ عاملا من الجنسين، ومصنع الطوب فى القاهرة ١٥٠ عاملا (المرجع المذكور، صفحة ٢٩).

١٦- ف. جرجس : المرجع المذكور، ص ١٣١.

١٧- "بنك مصر فى خدمة الاقتصاد القومى ١٩٢٠ - ١٩٦٠" : الأهرام، ٢٦ أكتوبر ١٩٦١.

١٨- أورده شضهدى ع. الشافعى، المرجع المذكور، ص ٥٠.

١٩- فوزى جرجس : المصدر المذكور، ص ١٣٩-١٤٠.

٢٠- يتحدث م. ك. عيسى عن "النهاية الاحتكار البريطانى (للتجارة الخارجية المصرية) وبدء الاحتكار الإنكليزى - الأميركى عام ١٩٢١" فى "التنافس الإنجليزى الأميركى فى مصر بين الحزبين العالميتين" فى "مجلة دراسات اقتصادية وسياسية وتجارية" الصادرة بالإنكليزية فى القاهرة، العدد ٢، ١٩٥٧، ص ٤٠-٤٣.

٢١- هذا الاتجاه معترف به عند الجميع : إبراهيم عامر، وفوزى جرجس، وكذلك راشد البراوى فى كتابه : "الانقلاب العسكرى فى مصر"، بالفرنسية، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٨-٧٠.

٢٢- للوكيل السابق لوزارة التجارة والصناعة، عبد الله فكرى لماظة : الأجنبية فى الاقتصاد القومى"، بالفرنسية، القاهرة ١٩٥١، أورده أ. عامر "ثورة مصر"، المرجع المذكور، ص ٥٦.

٢٣- للكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية (القاهرة، ١٩٤٨). أ. عامر : "ثورة مصر"، المرجع المذكور، ص ٦٨ - ٦٩.

٢٤- عندما كان مجلس النواب الفرنسى يدرس اتفاقات "مونترو" من أجل الغاء الامتيازات الأجنبية، أشار تقرير لجنة الشؤون الخارجية إلى أنه إذا كان المجموع العام لرءوس الأموال العامة فى مصر عام ١٩٣٨، يبلغ ٥٥ مليار فرنك، فإن قيمة رءوس الأموال الأجنبية تبلغ ٨٥٠ مليارا، منها ٣٠ مليار تمثل الاستثمارات الفرنسية. ("الأهرام" ١٠ يونيو ١٩٣٨).

٢٥- الإحصاءات مأخوذة من كتاب عبد الله فكرى أباظة، المرجع المذكور.

٢٦- راشد البرأوى : المرجع المذكور، ص ٦٦.

٢٧- الأمم المتحدة : "التطور الاقتصادى فى الشرق الأوسط : ١٩٤٥ - ١٩٥٤"، نيويورك ١٩٥٥.

٢٨- ش. عيسوى : المرجع المذكور، ص ٩٠. "كتاب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى" (القاهرة، ١٩٥٥).

٢٩- اللجنة العليا الإصلاح الزراعى : "هذا الفلاح وأسرة محمد على"، (القاهرة، ١٩٥٢) إ. عامر : "ثورة مصر"، المرجع المذكور، ص ٤١ - ٤٢.

٣٠- كانت البنود الاربعة "الخاصة" : ١- ضمان سلامة مواصلات الإمبراطورية البريطانية، ٢- الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجى، ٣- حماية المصالح الأجنبية ومصالح الأقليات، ٤- السيطرة على السودان.

٣١- طه حسين عرض فلسفته فى الثقافة المصرية فى مؤلف هام يركز فيه على دور مصر المتوسطى : "مستقبل الثقافة فى مصر"، (القاهرة، ١٩٣٦).

٣٢- حول هذا التشريع راجع : زكى بدوى : "مشكلات العمل والمنظمات :العمالية فى مصر"، بالفرنسية، الإسكندرية ١٩٤٨. كذلك محمد فهيم أمين : "تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل فى مصر"، (القاهرة، ١٩٦١).

٣٣- كانت الأرستقراطية الزراعية تملك أكثر من وسيلة لتؤمن استمرار سيطرتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية.... وأبقت الانتخابات العامة المباشرة، بالرغم من انها كانت ديمقراطية، هذه الطبقة الاجتماعية فى الحكم" : عادل عامر : "إفلاس النظام الدستورى المصرى"، أطروحة حقوق، باريس ١٩٥٥، ص ٤١٣.

٣٤- لم تأخذ هذه المرحلة التى نشأ تنظيم الضباط الأحرار وغيره من التنظيمات، حقها فى الدراسة. وبعض المراجع عنها هى :

عبد الرحمن الرافعى : "فى أعقاب الثورة المصرية"، الجزء الثانى، ص ١٩١ - ٢٢١ (القاهرة، ١٩٥٩)، و"مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢"، القاهرة، ١٩٥٧. إ. عامر : "ثورة مصر"، المرجع المذكور، ص ٦٦ - ٧٥.ش. ع. الشافعى : المرجع المذكور، ٨٠ - ٨٦. ف. جرجس : المرجع المذكور، ص ١٧٢ - ١٧٨. أحمد بهاء الدين : "فاروق ملكا ١٩٣٦ - ١٩٥٢"، (القاهرة، ١٩٥٢). الملف الكامل لموضوع "أساليب النضال المصرى من حرب التحرير ضد الغزو الفرنسى إلى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى" الطليعة، السنة الثالثة. عدد ١٢ (١٩٦٧)، ص ٧ - ٥٥.

٣٥- نشر أحمد حسين مذهبه فى كتاب "إيمانى"، (القاهرة، ١٩٣٦). فى تلك الفترة دخل الشاب جمال عبد الناصر إلى صفوف "مصر الفتاة" حيث بقى سنتين.

٣٦- صادق سعد : "مأساة التموين" القاهرة، ١٩٤٥.

٣٧- فى شهادته، خلال محاكمة قاتل أمين عثمان باشا، أشار مصطفى النحاس إلى احتمال وجود تسلل عملاء شغب بريطانيين....

٣٨- حول تاريخ الحركات الثقافية فى تلك الفترة، راجع د. / مكاريوس : "شبيبة مصر المثقفة غداة الحرب العالمية الثانية"، باريس، لاهاى، ١٩٦٠.

وكتب ش.ع. الشافعى، وفوزى وجرجس، وإبراهيم عامر، التى يستشهد بها عادة، اقتطعت منها الرقابة نصوصا كثيرة. وما يذكره ف. ز. لاكور فى "الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط"، لندن ١٩٥٧. لا يشكل مصدرا أوليا، بالإضافة إلى أنه ملئ بالثغرات. وقد ظهر عدد من المنشورات الغنية بالوثائق حول تاريخ الشيوعية المصرية

من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٨، فى الخفاء ابتداء من عام ١٩٤٧. ومن المحتمل أن القسم الأكبر منها قد فقد نهائيا.

٣٩- ش.ع. الشافعى، المرجع المذكور، ص ٩٥.

٤٠- ع. ر. الرافعى : "فى أعقاب...." المرجع المذكور، الجزء الثالث (القاهرة، ١٩٥١)، ص ١٧٨ - ١٧٩.

٤١- راجع ش. ع. الشافعى : المرجع المذكور، ص ٩٨ - ٩٩. لكن الرقابة حذفت الكثير من النص.

٤٢-من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩، توالى على الحكم رؤساء الحكومات التالية : محمود فهمى النقراشى (٢٤ فبراير - ١٩٤٥)، إسماعيل صدقى (١٧ فبراير - ١٩٤٦)، النقراشى (٩ ديسمبر - ١٩٤٦)، إبراهيم عبد الهادى (٢٨ ديسمبر - ١٩٤٨)، حسين سرى (٣ نوفمبر - ١٩٤٩).

٤٣-كانت نتيجة ذلك أول "محاكمة كبيرة للشيوعية" بعد الحرب : حكم على عشرين من قادة الحزب ثم برات ساحتهم فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥. راجع الأهرام ١٠ - ١٧ يوليو ١٩٤٦.

٤٤-لكن الاستاذ الإنجليزى المتعاطف مع العرب، أ. ج. م. كريغ، يكتفى بوصف نفسى اجتماعى للوسط الطلابى الذى عاش فيه "الطلبة المصريون" السنة السابعة، العدد ٣ (١٩٥٥)، وص ٢٩٣ - ٢٩٩.

٤٥- ع. ر. الرافعى "فى عقاب..."، المرجع المذكور، الجزء الثالث، ص ٢٦٢ - ٢٧٢. البراوى، المرجع المذكور، ص ١٦١ - ١٦٣.

٤٦- أورده ش. ع. الشافعى : المرجع المذكور، ص ١١٢.

٤٧-اجتمعت لجنة تابعة للجبهة الوطنية فى سبتمبر ١٩٥١. وقد حضر الاجتماع فتحى رضوان، أحمد حسين، أحمد كامل قطب، ممثلين عن حزب الفلاح الاشتراكى، ويوسف حلمى امين عام حركة أنصار السلم، "الملايين" رقم ١٩، ٢ سبتمبر - ١٩٥١).

٤٨ - حتى "أخبار اليوم" تعترف بذلك. راجع ش. ع الشافعى، المرجع المذكور، ص ١١٨.

٤٩- "التايمز" : ٢٦ ديسمبر ١٩٥١.

٥٠- ش. ع. الشافعى، المرجع المذكور، ص ١١٦.

٥١- نفس المرجع، ص ١٢٠.

٥٢- نفس المرجع، ص ١٢١.

٥٣- حسين فوزى، يتأمل "ملحمة الشعب المصرى" قال فيما بعد عن حق : "يناير - ١٩٥٢، أو ما سأسميه حركة انتحار الشعب المغلوب على أمره وقد فقد كل أمل فى ممثليه". (سندباد مصرى، المرجع المذكور، ص ٥٦).

٥٤-راجع مجموعة مجلة Actualite الأسبوعية (كانون الثانى - تموز ١٩٥٢) : يجد القارئ عرضا واسعا بعنوان "المختار من الصحافة العربية"، والتحليلات التى كنت أكتبها بإمضاء "ابن النيل". يوجد المجلد فى المكتبة الوطنية بالقاهرة تحت رقم:
(per 1628 - 1629). ويوجد عرض للوقائع المتوافرة والافتراضات "المقبولة" فى الكتاب الأخير لعبد الرحمن الرافعى عن تاريخ الحركة الوطنية : "مقدمات الثورة"، المرجع المذكور، ص ١١٣ - ١٤٩.

55- Un, op. cit, PP. 33-46.

٥٦- هذه الوثيقة الأخيرة :
(EEI Report for the year 1952) توجد فى EI, XXIX, No 6 (1953) , PP. 21 - 34
والملاحظة بدهشة أن احدا من المؤلفين لم يذكر هذه الوثائق سوى ش. ع. الشافعى : المرجع المذكور، ص ١٣٦ - ١٣٨، وف. جرجس، المرجع المذكور، ص ٢١٥، ٢١٧.
٥٧- لاسيما ب. ف تايلر مفوض الشئون التجارية فى السفارة البريطانية بالقاهرة : "الأوضاع الاقتصادية والتجارية فى مصر"، لندن ١٩٤٧، ص ٤.
٥٨ - صبحى وحيدة : اقتصادى تعلم فى ايطاليا، أمين عام "اتحاد الصناعات المصرية" بعد الحرب العالمية الثانية. وهو أحد أذكى ممثلى التكنوقراطية الجديدة الصاعدة. وقد اغتيل عام ١٩٥٦.
راجع مقالنا فى "المساء" ٨ يناير ١٩٥٩.
(٥٩) لكن تبين فيما بعد أن هذه العلاقة لم تكن قائمة بالنسبة لرياض الصلح
(٦٠) حول هذه الفترة يمكن الرجوع إلى المصادرات التالية :
ر. البراوى، المرجع المذكور، أنور السادات : "قصة الثورة كاملة" و "أسرار الثورة المصرية" (القاهرة، ١٩٥٧). ع. ر. الرافعى : "مقدمات ثورة"، المرجع المذكور. عرض ممتع فى كتاب لاكوتير (L' Egypte en Mouvement (paris, 1975 : ، باريس ١٩٥٧، وكتاب توم ليتل : "مصر "، نيويورك ١٩٥٨.

القسم الثانى

الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكرى

"إن تحليل الجوزة يعنى كسرها"

- هيجل (علم المنطق)

ثلاث مراحل أساسية حددت حتى الآن طريق النظام العسكرى المصرى. وقد جرت العادة على النظر إليها من الوجهة السياسية كما يمكن للمرء أن يرى من خلال مراجعة الكتب التى ظهرت عن مصر منذ ١٩٥٢. ولكن سرعان ما تتحول هذه النظرة إلى المشكلة إلى نظرة نفسية، أو صورة عرض حيث يصبح الحدث ملونا بألوانها، ولو بالصدفة.

منذ الايام الأولى للانقلاب فرضت الوقائع الأساسية وجودها ووتيرتها. وما سأحاوله هو بيان العناصر الأساسية، أى البناء التحتى الذى سيحدد وضع المشكلة - الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكرى فى مصر - والحل الذى عرض لها هنا.

فى البداية لم يكن ثمة برنامج مفصل ولا رؤية نظرية لما ستكون عليه مصر المستقبل. لكن المجتمع المصرى، تحت وطأة الحاجة الملحة لأن يصبح عصريا، فعالا ونشيطا - أى ليصنع نفسه وهو مستقل - أعطى معنى وترابطا لمبادرات طبعت بطابع التجريبية، يلونها الحذر دائما وحتى المغامرة أحيانا.

وكما قال عبد الناصر فيما بعد، فى مقدمته لكتاب م. م عطا "مصر بين ثورتين": "إن الدافع الأول الذى قامت الثورة من أجله هو الحاجة إلى توسيع مجال الحياة أمام تزايد عدد السكان فى السنوات الاخيرة زيادة تعد بالملايين، مما أصاب جهاز الإنتاج بالشلل التام عمليا؛ الأمر الذى هدد البلاد بأخطار جسيمة...."

ثلاث مراحل - مشكلة الأرض، والتقدم الصناعى، وأخيرا القضاء على البورجوازية القديمة - كانت مقدمات تنصيب القيادة الجديدة.

الفصل الأول
مشكلة الأرض

لا شك أن هناك تواريخ حاسمة. حريق القاهرة كان واحد منها بالنسبة لانقلاب الجيش. كذلك انتفاضة كفر الدوار في ١٣ أغسطس ١٩٥٢ بالنسبة لإعلان القانون رقم ١٧٨ الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ المتعلق بالإصلاح الزراعي.

ويجدر بنا تذكر هذين التاريخين. ومن المفيد الرجوع إلى تاريخ المسألة الزراعية في مصر. عند ذلك يصبح كل شئ أكثر وضوحا - وضع الفلاح وقوة الأرستقراطية الزراعية - ويستطيع المرء أن يفهم عندها ضرورة الإعاقة بواسطة الإصلاح قبل أن يفوت الوقت.

لقد عالج تاريخ المسألة الزراعية في مصر عدد من الباحثين، خاصة يعقوب أرتين، رافيلون، م. صالح، محمد كامل مرسى، ج. أنهورى، صادق سعد، ج. بير. لكننا ندين لإبراهيم عامر بأول دراسة كاملة، مبدعة وموضحة، لتاريخ المسألة الزراعية - متضمنة في وقت واحد نظام ملكية الأراضى واستبداده، والتركيب الاجتماعى في الريف، والحركة الفلاحية - في كتابه "الأرض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر "[1] وسنتتبع هنا تحليله في خطوطه الأساسية.

من المعروف أن للفرعون القديم لا يتميز عن الألوهية أو الآلهة، على الأقل حتى نهاية المملكة القديمة. كانت حكومة بيروقراطية شديدة المركزية تؤمن له السيطرة السياسية والأيديولوجية على الأمة، وكان تحكمه بنظام المياه - حفر قنوات للرى، بناء السدود لمواجهة الفيضانات، ضبط مستوى النيل - يجعله السيد المطلق للحياة اليومية. وذلك لأن "عمليات الرى والصرف في مصر تحتاج إلى جزء كبير من قوة العمل التى لا تستخدم فعلا في الزراعة... وإذ كان من غير المستطاع القيام بتلك المهمة "المائية" بشكل مفيد على أساس محلى بحت، فقد كانت الحكومة المركزية تحرص دائما على وحدة البلاد الإدارية والسياسية لتنفيذ مشروعات الرى العامة، كما كانت

تمارس سلطة فعلية إيجابية، وتسيطر على قوة عمل كبيرة... ولقد كان المالك الوحيد لأرض مصر[٢]".

وباعتباره المالك الوحيد، رأى الفرعون نفسه مسوقا لإحاطة نفسه بالعملاء، إذا لم يكن الحلفاء. وكان هؤلاء وزراء، مديرو المقاطعات، وكهان، انضم اليهم "خدام الأرواح" ثم "خدام الآلهة" بعدد الوظائف التى أتاحتها الأملاك التى وضعها الفرعون تحت متناول أماكن العبادة والمدافن. وشيئا فشيئا وجدت الحكومة المركزية نفسها وقد انتزع منها جزء من احتكارها بنسبة الارتفاع المستمر فى حجم الأراضى التى أعطيت للموظفين والمعابد وللمنتفعين من كل أشكال "الوقف" حتى قبل أن توجد تلك الكلمة : كانت نهاية المملكة القديمة قد اقتربت. وعند نهاية السلالة السادسة فى القرن ٢١ ق. م، كان حكام المقاطعات، كقاعدة، هم كهان المعابد الرئيسية الكبار أيضا – أى أكبر مستأجرى أراضى الفرعون. وقد جعل الصراع ضد الغزاة الهكسوس فى القرن ١٨ ق. م، وفتوحات رمسيس، من الضرورى إنشاء جيش من المرتزقة الذين منح رؤساءهم أراضى أيضا. وربما كان هذا هو مصدر الإفادة أنه فى عهد رمسيس الثانى كان يقتسم الأرض ثلاثة : الملك، والكهان، والمحاربون [٣]. وأول بروز للملكية الخاصة للأرض كان فى عهد المملكة الوسطى، ولكن يبدو مؤكدا أنها دامت فترة قصيرة إذ أن انتصار سلالة طيبة أعاد إلى الفرعون احتكار الملكية العقارية [٤].

كتب محمد كامل مرسى، الأستاذ فى جامعة القاهرة سابقا : "فى عهد البطالمة لأكثر مما فى عهد السلالات الأخرى يبدو أن الملك كان المالك الأساسى لغالبية أراضى مصر" [٥]. ولم يغير فتح العرب لمصر فى القرن السابع بعد الميلاد، شيئا فى بنية الملكية العقارية. ويقول لنا يعقوب أرتين : "كانت الملكية فى مصر تقوم على أسس مختلفة عن تلك فى البلدان الأخرى التى فتحها المسلمون... فلم توزع الأرض على المسلمين الذين ساعدوا على الفتح، ولم تقتطع أية أراضى تشكل الخمس، كجزية ترجع للخليفة حسب القانون. بل على العكس، فإن الفاتحين بعد أن استولوا على الأراضى التى كان يملكها اليونانيون الذين قتلوا فى الحرب أو الذين نفوا وطردوا بعد سقوط الإسكندرية، أعادوا توزيعها على المقاطعات الموجودة ثم شاركوا المسيحيين المصريين فيها ليزرعوها". وبعد ان يعرض (روايتى ابن عبد

الحكيم والسيوطى فى وصف طرق توزيع الضرائب، ينتهى الكاتب إلى القول : "يستخلص بوضوح أن الملكية، كما نفهمها، لم تكن موجودة فى مصر، ونرى أنه منذ بداية الفتح الأولى لم يكن ساكن البلاد المصرى، المزارع، يملك حقيقة الأرض، التى كانت تملكها المقاطعة، والحاكم، أى الدولة "[٦]. وكانت الدولة تعنى "بيت المال"، أى وزارة المالية. وتمركزت مؤسسة "الوقف" التى كانت خاصة ودينية، فى مصر وتعاظمت أهميتها التى احتفظت بها حتى ١٩٥٤.

من الضرورى تعديل هذا الوصف. الواقع أنه إذا كانت الدولة هى المالك الوحيد للأرض فى مصر حقا - أثناء حكم الفراعنة وبعد الفتح العربى فى القرن السابع بعد الميلاد - فانها لم تستبعد ممارسة نوع من الإيجار لمدى الحياة الذى اتخذ ثلاثة أشكال رئيسية:

الأول، الأراضى الممنوحة، لكى تستغل، لرجال الدين والمؤسسات الدينية فى مقابل دعمهم. وظهر فيما بعد توزيع الأراضى على القادة العسكريين والنبلاء الذين كان القصر الملكى يريد أن يكفل خدماتهم فى فترات التوسع الخارجى أو الاضطراب الداخلى. وأخيرا، هناك الأراضى الموزعة على بعض المزارعين الأغنياء مقابل ضرائب أميرية ومدفوعات بالمال وبالنوع، التى كانت محددة رسميا وبدقة. وهذا الشكل الاخير ظهر عند نهاية العصر الفرعونى وأوائل القرون الوسطى، فى الوقت الذى كانت فيه الدولة بأمس الحاجة إلى المال، وعندما كان من الواضح انه يمكن تطوير الزراعة مقابل إعطاء الفلاحين شيئا من الاستقلالية، نوع من "المصلحة" فى الأرض التى كانوا يعملون فيها دون حقوق من أى نوع.

وفى مناسبتين، فى عصر المملكة الوسطى، وعهد المماليك، تجاوز الذين منحوا الأراضى لمدى الحياة، خاصة القادة العسكريون ورجال الدين، الحدود وذهبوا حتى إلى حد توريث أراضيهم أو منحها لجهة ثالثة. لكن السلطة المركزية سرعان ما عادت وسيطرت على الوضع، وظلت غالبية الفلاحين لا تعلم شيئا عن ملكية الأراضى حتى القرنين السابع والثامن عشر[٧].

إذا كان الأمر على هذا النحو، إلى أى حد يمكن التحدث عن "الإقطاع" فى مصر ؟ بعد أن طرح الحجج ذات النزعة الدينية، القائلة بأن

مركزية الأرض والسلطة قد ميزت مصر الفرعونية والإسلامية على السواء، يعيد إبراهيم عامر تأكيد وجهة النظر السابقة : "ان صورة ملكية الأرض فى مصر كانت تختلف عن صورة ملكية الأرض فى أوروبا. فالأولى كانت ملكية للدولة، والثانية كانت ملكية فردية. والسبب الرئيسى لذلك الاختلاف، هو اختلاف صورة الرى فى مصر وفى أوروبا. فهو فى الأولى نظام للرى الاصطناعى. وهو فى الثانية نظام للرى الطبيعى المعتمد على الأمطار أو على أعمال الرى المحدودة النطاق" [٨] .

ثم يستشهد بما كتبه آدم سميث، وريتشارد جونز، وجون ستيوارت ميل، وأخيرا كارل ماركس فى رسالته إلى فردريك أنجلز فى ٢ حزيران (يونيو) عام ١٨٥٣ : "إن برنييه على حق إذ يرى أن الشكل الاساسى لكل الظواهر فى الشرق - وهو يتحدث عن تركيا وإيران وهندوستان - يكمن فى عدم وجود ملكية فردية للأرض. هذا هو المفتاح الحقيقى حتى للسماء الشرقية". ويجيب أنجلز فى ٦ يونيو بهذه الكلمات : "كيف حدث أن الشرقيين لم يصلوا إلى الملكية الفردية للأرض، حتى ولا فى شكلها الإقطاعى ؟ إننى اعتقد أن السبب الرئيسى لذلك يرجع إلى المناخ وارتباطه بطبيعة التربة، وخاصة فيما يتعلق بالمساحات الصحراوية الواسعة... فالرى الاصطناعى، هناك، هو الشرط الأول للزراعة، وهو أمر لا تقوم به الا الجماعات القروية، أو الأقاليم، أو الحكومات المركزية. والحكومة فى الشرق، ليس لها إلا إدارات ثلاث : المالية (النهب فى الدلخل)، الحربية (نهب الداخل والخارج)، الأشغال العامة (التى تهتم باستمرار الانتاج)... " [٩] لكن عنصرين هددا بتغيير الصورة : إحدهما المماليك، والثانى نظام الالتزام. ولا يمكن مقارنة المماليك بالاسياد الإقطاعيين فى الغرب إلا اعتباطا وبطريقة شكلية. والواقع أن نظام الرى الاصطناعى فى مصر قد حتم دائما وجود سلطة مركزية، قوية وموحدة، تحتاج إلى وكلاء كبار وموظفين وإداريين، أكثر مما تحتاج إلى حكام محليين. وهذا يفسر لماذا كان المماليك، كلما حاولوا العصيان، يتجهون مباشرة وبشكل طبيعى للإستيلاء على الحكم المركزى فى القاهرة كما حدث عند انتفاضة على بك الكبير عام ١٧٦٩. منذ الفراعنة حتى يومنا الحاضر شكلت مصر دائما كيانا واحدا ووحدة وطنية واحدة.

أما وضع الملتزمين كبار جباة الضرائب، فهو واضح. فهؤلاء الموظفون المنفذون الذين عينتهم السلطة المركزية عندما كانت ضعيفة ؛ كان يفترض أن يقوموا - مقابل وظيفتهم - بتحصيل كمية معينة من الضرائب من منطقتهم سنويا. لذلك كان عليهم جمع هذا المبلغ بكل الوسائل الممكنة وبفرض ضرائب قاسية على الفلاحين تسمح لهم بالحصول على بعض الربح في نهاية السنة. صحيح أن وظيفة الملتزم أصبحت بالتدريج وراثية من خلال تقديم الهدايا الكثيرة إلى السلطة المركزية. لكن تلك السلطة بقيت وحدها سيدة الأرض، وكانت هي وحدها التي تستطيع منح امتياز الالتزام الذى يمكنها أيضا استرداده كعقاب.

إذن ليس ما نعالجه هنا هو نظام اقطاعى من الطراز الأوروبى، وإنما بالأحرى نظام إقطاع "شرقى".

"إن ملكية الأرض الزراعية في مصر، والنظام الذى كان مؤسسا عليها قبل عصر محمد علي... كانت ملكية "إقطاعية شرقية"، تقوم على اسس تختلف عن أسس الإقطاعية الغربية. وتلك الأسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية، ومركزية سلطة الدولة في الزراعة. وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الإقطاعية الغربية، وهى تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي فى الريف[١٠] ".

ووجهت حملة بونابرت الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم عهد محمد على، كما رأينا، ضربات مؤلمة "للإقطاع الشرقى". والواقع أن قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨، وقد حدد اسعار الأراضى، واعترف بحق الفلاح فى الإرث، ونظم تسجيل الملكية العقارية.

وفى عام ١٨٠٩ ألغى محمد على نظام الالتزام. وفى ١٨١١ قام بمذبحة المماليك فى القلعة. وفى الفترة ما بين ١٨١٣ و ١٨١٨ وضع سجلا للأملاك ووزع أراضى المديريات على الفلاحين وعلى بعض فئات من الموظفين. وكان ٢ مليون فدان - مساحة الأرضى المزروعة آنذاك فى مصر - موزعين على الشكل التالى :

١- الأبعديات (الأراضى المعفاة من الضرائب) وللجفالك (المزارع)، التى منحها محمد على لأفراد عائلته ولرجال حاشيته وللقادة العسكريين ولكبار الموظفين. وقد بلغت مساحة تلك الأراضى ٢٠٠,٠٠٠ فدان معفاة

من الضرائب. ويقول أرتين : "كان في نية الباشا خلق أرستقراطية زراعية وراثية "[١١].

ب- أراضي "الأوسية"، أو ١٠٠,٠٠٠ فدان منحت للملتزمين السابقين تعويضا لهم عن إلغاء الإلتزامات.

ج- أراضي "مسموح المشايخ" أو "مسموح المصطبة"، وهي الأراضي التي منحت لمشايخ البلاد. وبلغت مساحتها ١٥٤,٠٠٠ فدان.

د- أراضي "الرزقة" وهي الأراضي المعفاة من الضرائب التي منحت للموظفين الاجانب وبلغت مساحتها ٦٠٠٠فدان.

هـ- أراضي "العربان" الواقعة على حدود القرى والتي منحت للبدو[١٢]. ويعطي م.هـ. عليش وراشد البرأوى وصفا تحليليا يختلف بعض الشئ عن وصف إبراهيم عامر. فبالنسبة لهما، كانت الأرض في تلك الفترة موزعة كالتالي :

أ- أراضي "الخراجية" وأعطى حق استئجارها مدى الحياة للفلاحين بمساحات تتراوح الواحدة منها بين ثلاثة وخمسة أفدنة. إلا أن لائحة سنة ١٨٤٦ أعطت واضع اليد على الأرض الخراجية حق جعلها "غاروقة" أي حق نقل حقوقه إلى شخص ثالث.

ب- أراضي "الأواسي"، خاصة في مصر السفلى. وكان الملتزمون يعملون وسعهم، في الواقع، للاحتفاظ بها لذريتهم بواسطة "الوقف".

ج- أراضي "الرزقة" وهي معفاة من الضرائب ولكن لا يمكن تحويلها إلى "وقف".

د- أراضي "الأبعديات والجفالك" التي سمح محمد علي، سنة ١٨٤٢ بملكيتها الكاملة من أجل جعل كبار الملاك يهتمون بشكل مباشر بتقديم الزراعة.

و- أراضي "مسموح المشايخ" أو "مسموح المصطبة"، ومعفاة هي الأخرى من الضرائب[١٣].

الفرق الأساسي بين هذا النظام ونظام "الإقطاع الشرقي" في العهدين العربي والتركي هو التالي : قبل محمد علي كانت الدولة تحتكر الأرض تحت المظهر الثاني للملكية والاستغلال، بينما احتفظ محمد علي بمظهر

الملكية فقط، تاركا مهمة الاستغلال للأفراد تحت رقابته الشديدة والقاسية[١٤].
لذلك من الممكن قبول استنتاجات إبراهيم عامر، التى ترى "أن نظام الاستغلال الزراعى فى عهد محمد على كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الإقطاعية والرأسمالية "[١٥].

لم يتوقف الاتجاه نحو تركيز الملكية الفردية للأرض أبدا. فإلغاء الاحتكار الذى فرضته القوى الأوروبية على محمد على عام ١٨٤٠، أدى إلى قانون عام ١٨٤٦ الذى اعترف بشكل محدود من الملكية وسمح بالرهن والتنازل إلى جهة ثالثة. وفى ١٨٤٨ أصدر ابنه، سعيد باشا نظاما عاما يقر الملكية الخاصة : حق تأجير الأرض لمدة ثلاث سنوات، حق الرهن، وبيع حقوق الاستغلال إلى فريق ثالث وتوريث الأرض. وقد شهد عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) إدخال وتوسيع زراعة القطن بسرعة من أجل تموين المصانع الإنكليزية التى قطعت عنها إمدادات المواد الخام بسبب الحرب الأهلية الأميركية [١٦]. فى سنة ١٨٧١ سمح قانون بمنح ملكية الأرض مقابل دفع الضرائب لست سنوات، مسبقا ودفعة واحدة. وبعد الإحتلال البريطانى فى ١٨٨٢، جعلت الأراضى المعفاة من الضرائب قانونية (١٨٨٣)، كما جرى الأمر بالنسبة للأراضى المزروعة (١٨٩١)، وأخيرا ألغى نظام السخرة إلا فى حالات المنفعة العامة (١٨٩٣).

أعطت الملكية الفردية للأرض الحياة للبورجوازية المصرية التى تابعنا تطورها من وجهات نظر مختلفة فى عدة أماكن من هذا الكتاب.

ما هى صورة القوى الاجتماعية في الريف ؟ مم كان يتكون جناح ملاك الأراضى من البورجوازية المصرية الذى سيطر على حياة مصر، بالتعاون مع المحتل، من ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢ ؟

سوف تعطينا بعض الإحصاءات الأخيرة صورة عامة عن توزيع الملكية العقارية بين الاعوام ١٨٩٤ و ١٩٥٢ :

السنة	ملكية صغيرة (أقل من ٥ أفدنة) بالمئة الملاك	بالمئة الأراضى	ملكية متوسطة (بين ٥ إلى ٥٠ فدانا) بالمئة الملاك	بالمئة الأراضى	ملكية كبيرة (أكثر من ٥٠ فدانا) بالمئة للملاك	بالمئة الأراضى
١٨٩٤	٨٣,٣	٢١,٧	١٥,٤	٣٤,٣	١,٣	٤٤
١٩١٤	٩١,٣	٢٦,٧	٨,٥	٣٠,٤	٠,٨	٤٣,٩
١٩٣٠	٩٣,١	٣١,٦	٦,٣	٢٩,٧	٠,٦	٣٨,٧
١٩٥٢	٩٤,٣	٣٥,٤	٥,٢	٣٠,٤	٠,٥	٣٤,٢

لكن داخل المجموعة الأولى – صغار الملاك الذين يملكون أقل من ٥ أفدنة – يجب التمييز بين مجموعتين فرعيتين : مجموعة الفلاحين الذين يملكون أقل من فدانين أى الذين لا يمكنهم تأمين حاجاتهم المعيشية ومجموعة صغار الملاك الذين كانوا يملكون بين فدانين وخمسة أفدنة، والذين كان باستطاعتهم تأمين حاجات معيشتهم المادية. كانت المجموعة الأولى تضم ٢,٣٠٨,٩٠١ فلاح يقتسمون ١,٢٣٠,٠٦٢ فدانا : أى أن ٨٤ بالمئة من ملاك الأراضى (الملاك لا الفلاحين) كانوا يملكون ٢١ بالمئة من الأرض.

فى الطرف الثانى، فى مجموعة كبار الملاك، يجب تمييز المجموعة الفرعية للأرستقراطية الريفية بوضوح : ٢٨٠ مالكا كانوا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان : أى أن ٠,٠١ بالمئة من المالكين كانوا يملكون ١٠ بالمئة من الأراضى [١٧].

لنرجع إلى الجدول المقارن أعلاه : "بينما انخفضت نسبة كبار الملاك إلى ثلث ما كانت عليه قبل خمسين سنة، ظلت كمية الأرض التى يملكونها على ما هى عليه تقريبا، (وذلك بعد ملاحظة أن الأراضى الزراعية قد زادت من نحو ٤ ملايين فدان فى أواخر القرن التاسع عشر إلى نحو ٦ ملايين فدان فى سنة ١٩٥٢). وفى الوقت ذاته انخفضت نسبة الملاك المتوسطين إلى نحو الثلث دون أن تنخفض نسبة الأراضى التى يملكونها، بل وربما تكون قد زادت فى الواقع بحكم زيادة الأراضى الزراعية. واخيرا زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون أن تعادلها زيادة فى الأراضى التى يملكونها". ثم يعود إبراهيم عامر ليقول : "تلاحظ فيما يتعلق بصغار

الملاك أن نسبة ٧٠ فى المائة منهم كانوا فى الواقع يملكون ما هو أقل من نصف فدان، وعدد هؤلاء الملاك نحو مليونين. وهم بذلك يعتبرون فى حكم المعدمين. ويضاف إليهم نحو ثمانية ملايين آخرين لا يملكون شيئا على الإطلاق، وإنما يتكسبون عيشهم باستئجار مساحات صغيرة من الأراضى لزراعتها مقابل إيجار عينى، أو بالعمل الأجير فى المزارع، أو بالعمل فى تراحيل تطهير المصارف والترع وأمثالها"[١٨]. ولننظر إلى الوضع عن قرب أكثر.

كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة (أكثر من ٥٠ فدانا)، والتى يشار إليها عادة بشكل أدق باسم "الأرستقراطية الزراعية" أو يطلق عليها بشكل غير دقيق تسمية "الإقطاعيين"، تنقسم بدورها إلى فريقين تبعا لطريقة استغلال الممتلكات الكبيرة.

الفريق الأول - كبار المالكين - كان يتألف من الذين يستغلون املاكهم بإيجارها إلى فريق ثالث على غرار الكومبرادورين[١٩]. وكان مثل هذا الإيجار قبل ١٩٥٢، مكونا بطريقة من الطريقتين التاليتين : إيجار لشخص واحد، يؤجر هو بدوره قطعا من فدان إلى ٥ أفدنة إلى مشتغلين صغار، أو الايجار الذى يتم عبر عديد من الوسطاء من أجل فرض أفضل سعر ممكن. وقد عم هذا الاتجاه فى التأجير بعد الحرب العالمية الثانية وارتفع من ١,٧٣ بالمئة من الأراضى عام ١٩٣٩ إلى ٦٠,٩ بالمئة عام ١٩٤٩، ثم إلى ٧٥ بالمئة عام ١٩٥٢. والواقع إن معدل إنتاج الفدان بلغ ١٧ جنيها عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، بينما كان معدل سعر الايجار ٤٠ جنيها! نتج عن ذلك، بالطبع، ارتفاع سريع فى أسعار الايجارات - ٤٧٢ عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة لاساس ١٠٠ لعام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - وفى أسعار الأراضى إذا ارتفع سعر الفدان إلى ٨٠٠ جنيه، بالرغم من أن قيمته الحقيقية كانت حوالى ٢٠٠ جنيه. وتعددت الطرق الإضافية لاستغلال الفلاح : ضرائب ورسوم متعددة، ارتفاع الإيجارات بشكل مواز لارتفاع سعر القطن، وشراء المحصول مسبقا بأسعار تقل عن أسعار السوق، بيع السماد، إيجار الآلات، الدين بالفوائد للفلاحين[٢٠].

كانت النواة الأهم لهذا الفريق تتألف من فاروق والعائلة المالكة : ١٥٩,٠٠٠ فدان من أجود الأراضى لمجموع العائلة، ودخل سنوى يبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه من أملاك الملك.

ثمة عنصر هام آخر كان يدخل فى تأليف هذا الفريق وهو الدولة نفسها : وبشكل أخص، إدارة ممتلكات الدولة. فهذه الإدارة كانت تملك كل الأراضى غير المزروعة وكذلك مساحات شاسعة مؤجرة لأفراد. والحقيقة أن الدولة جمعت، تحت هذه الفئة، أرباحا بقيمة ٨٢٤,٢٦٤ جنيه عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠، بينما جرى توزيع الأراضى التى استصلحتها الحكومة - ١٨٢,٦٢٣ فدان بين عام ١٩٣٥ و ١٩٥٠ - لصالح كبار الملاك، الذين حصلوا على ٩٠,٧ بالمئة منها، وحصل الملاك المتوسطون على ٧,٦ بالمئة وصغار الملاك على ١,٧ بالمئة فقط. هكذا من السهل رؤية إلى أى حد كانت الدولة قبل ١٩٥٢، دولة الأرستقراطية الزراعية.

الفريق الثانى كان فريق المزارعين الأغنياء. وكان يشكل الأقلية من كبار الملاك الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم، إما لإنتاج مواد أولية لصناعات التحويل وخاصة القطن، واما لإنتاج سلع استهلاكية لكل من السوق الداخلى والاسواق الخارجية [٢١].

بعد أن شكلا العمود الفقرى لحزب الأمة (١٩٠٧ - ١٩١٤) الإسلامى الإصلاحى، ثم الحزب التحررى الدستورى منذ تأسيسه عام ١٩٢٣، عزز هذان الفريقان تمثيلهما وبالتأكيد سيطرتهما داخل الوفد وأعطياه شيئا فشيئا طابعا محافظا، خاصة تحت تأثير فؤاد سراج الدين.

أما الملاك المتوسطون (٥ - ٥٠ فدانا) فكانت تتألف من مالكين يملكون مساحة تكفى حاجاتهم، يزرعونها بأنفسهم بمساعدة عدد صغير من الفلاحين.

هنا أيضا يمكن التمييز بين فريقين. أولا، المستوى الأعلى (يملكون بين ٢٠ و ٥٠ فدانا) من المالكين الموسرين نسبيا الذين كان هدفهم العمل للوصول إلى طبقة الملاك الكبار، وكانوا لذلك مغرقين فى المحافظة (لقد زودوا الإخوان المسلمين بالكادرات، والمخابئ والمال). ثم كان هناك مستوى أدنى (٥ - ٢٠ فدانا) كان وضعها يسوء باستمرار. وكان مجموع هذا الفريق الفرعى جزءا لا يتجزأ من الطبقة الوسطى الوطنية، المتحررة

والديمقراطية، التي وجدت تعبيرها في الوفد. من داخل هذا الفريق ولد مثقفو مصر المستقلة - طه حسين، عباس العقاد، أحمد أمين، إبراهيم عبد القادر المازني، الدكتور محمد حسين هيكل، سلامة موسى، أحمد حسن الزيات، علي مصطفى مشرفة، حسين فوزي، توفيق الحكيم، وكثيرون غيرهم - وكذلك القادة السياسيون لحركة الوفد الذين تحول الكثير منهم إلى الاشتراكية[٢٢].

تحت هذه الطبقة كانت هناك الطبقة الوسطى للدنيا الريفية المؤلفة من صغار المالكين (١- ٥ فدان) والفلاحين الفقراء الذين يستغلون قطع الأرض التي يملكونها، ويستأجرون أحيانا قطعة أرض يستغلونها ليدعموا دخلهم الهزيل. وكانت المشكلة الرئيسية هنا هي أجرة الأرض التي أرادت هذه الطبقة - ذات العدد الكبير - أن تجعلها موازية للدخل من الأرض. وكانت أسعار المواد الزراعية تحكم حياة هؤلاء الرجال إذ أن ارتفاعها وحده يجعل بإمكانهم تأمين الحد الأدنى من معيشتهم.

تقليديا، كانت هذه الفئة تشكل الجناح اليساري للوفد في الريف وقد قدمت نقاط دعم كثيرة للشيوعيين. انضمت بعض عناصرها التي كان يخنقها البؤس وتطبعها الأيديولوجية الدينية إلى حركات أقصى اليمين (خاصة إلى الإخوان المسلمين، والى حزب أحمد حسين المتعدد الاسماء، وفيما بعد إلى الاتحاد القومي والإتحاد الاشتراكي العربي).

حتى هذا الحد، يجب ألا ننسى أننا كنا نبحث في موضوع المالكين. لكن غالبية الفلاحين المصريين كانت بدون أرض على الإطلاق. كم كان عدد هؤلاء ؟ ٨ ملايين حسب إحصاءات إبراهيم عامر و ١٠ إلى ١٤ مليونا حسب إحصاءات دراسات مجموعة IEDES [٢٣]. في سنة ١٩٤٧ تخطى عددهم حاجات قوة العمل الزراعية بنسبة ٤٧ بالمئة، ويبدو من المحتمل أن ثلثهم فقط كانوا يعملون في العمل الزراعي بأجرة ضئيلة لا تتجاوز ٨ إلى ١٥ قرشا يوميا. جماهير صامته، مستغلة، يحيط بها الجوع، والمرض والموت، ولكن أيضا، وخاصة بعد ١٩٤٥، جماهير يحركها مد وجزر، يومي عادة، وأسبوعي وموسمي دائما، أولئك الذين ذهبوا من بينها إلى المدن وأصبحوا طلابا أو عمال مصانع. جاءت أفكار جديدة من المدن. شعار، تعبير : "الأرض لمن يفلحها" ! الأرض تعني - من يدري ؟ - نهاية

الانتظار الطويل للموت. كان الفلاحون سينتفضون.... ولكن دعونا لا نسبق الأحداث.

لإكمال الصورة يجب ذكر الدور الذى لعبته المصارف فى المناطق الريفية. الواقع أن زراعة المحصول الواحد من القطن التى أدخلها إسماعيل، والتى أصبحت إحدى السمات الرئيسية للاستغلال الإنكليزى الاستعمارى لمصر في عهد كرومر، شجعت أنشاء نظام مصرفى ورهنى كان يمتص المحصول السنوى من المزارعين المصريين، يدا بيد مع مصلحة الضرائب.

تأسس "البنك العقارى المصرى" عام ١٨٨٠ برأسمال فرنسى. وفى ١٩٠٥ أنشاء الإنجليز "بنك مصر العقارى" الذى جاء ليساعد المصالح الإنجليزية المسيطرة فى البنك الزراعى المصرى الذى أسسه البنك الأهلى المصرى عام ١٩٠٢، والذى صفى عام ١٩٣٦. وعلى أثر الكارثة التى سببتها أزمة الكساد العالمية عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، قرر الوفد عام ١٩٣٠ أنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى من أجل مساعدة صغار ومتوسطى ملاك الأراضى، لكن الوفد اضطر للاستقالة تحت ضغط العائلات الكبيرة. وأصدر إسماعيل صدقى الذى خلفه فى الحكم قانون ١٩٣١ القائل بأنه لا يحق طلب القرض إلا لمن يملك ٢٠٠ فدان بدل ٥٠ فدانا كحد ادنى، مما حصر الفائدة بكبار المالكين وحدهم. وفى سنة ١٩٤٩ أصبح اسم البنك بنك التسليف والرهونات الزراعى المصرى، وحسنت شروط القروض.

خلال كل هذه الحقبة كانت سيطرة هذه المجموعات المصرفية، وأكثرها فى يد الممولين الفرنسيين والإنجليز، على أرض مصر هائلة. فى ١٩٠٧ مثلا، كانت قيمة الأراضى المزروعة ١٢٠ مليون جنيه بينما بلغت قيمة الدهونات ٦٠ مليون جنيه ! هكذا استغلت مساحات هامة من الأرض المصرية من قبل المصارف بدلا من أن تستغل من قبل المالكين [٢٤].

لم يجد كفاح الفلاح المصرى من أجل أرض مصر مؤرخه بعد. وقد كانت كثير من الاحكام المسبقة حول سلبية الفلاح - الطيب، الفقير، التعيس - مادة لدراسات مشفقة وغريبة. حل الفلكلور مكان السياسة، وأرخ ضمن نطاق الاقتصاد الاجتماعى. ومنذ ١٩٤٥ بذلت محاولات قليلة لإعادة بناء تاريخ الحركة الفلاحية، خاصة فى أعمال المدرسة التاريخية الماركسية

(صادق سعد، شهدى عطية الشافعى، فوزى جرجس، إبراهيم عامر بشكل خاص، وكذالك أحمد رشدى صالح [٢٥]. وهذه هى أبرز مراحلها :

طوال القرن التاسع عشر برزت ثلاثة اهداف : تكريس حق ملكية الأرض الخاصة ؛ النضال لتحرير الفلاح من السخرة ؛ وتطبيق النظام الأميرى بتعميمه. وعند نهاية القرن التاسع عشر تكونت يقظة للوعى الوطنى عند الفلاحين. وقد عبرت حركة الضباط المصريين بقيادة أحمد عرابى عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ بعمق عن سخط صغار المالكين ومتوسطيهم، إزاء السيطرة المالية للدول الأوروبية على الخديوى فشارك الفلاحون بحماسة وعفوية فى الثورة والمقاومة المسلحة ضد غزو القوات البريطانية عام ١٨٨٢، وخاصة فى منطقة شمال الدلتا [٢٦].

فى بداية القرن العشرين، أصبح محمد فريد، الذى خلف مصطفى كامل فى قيادة الحزب الوطنى عام ١٩٠٨، المتحدث باسم المالكين الأغنياء والمدافع عن تطلعاتهم بتشكيل القوة السياسية الرئيسية ضد البنوك الإنجليزية - الفرنسية، حتى فى نفس الوقت الذى ساند فيه رغبة صغار الملاك ومتوسطيهم بحمايتهم من الآثار الضارة لسياسية التسليف الزراعى. لذلك أتى برنامج الجزب الوطنى يطالب : بتخفيض الضرائب على الأراضى، إنشاء "نقابات زراعية" - قصد بها شركات وليس نقابات عمالية - لحماية المزارعين من الحكومة وكبار المالكين، وحماية المستأجرين من المرابين، وإنشاء تعاونيات زراعية (١٩١٢) تحت تأثير عمر لطفى.

بعد الحرب العالمية الأولى، عبرت ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة الوفد الذى كان يتزعمه سعد زغلول، عن ظاهرتين : الأزمة العميقة داخل طبقتى الفلاحين الوسطى والفقيرة بسبب زيادة الضرائب خلال الحرب من جهة، وتدعيم الطبقة الوسطى التجارية فى المدن لنفسها وطموحها للسيطرة على السوق والدولة الوطنية، من جهة ثانية. استمرت الثورة من ١٩١٩ إلى ١٩٢١، ومن ثم حتى ١٩٢٣ بشكل مشتت. وقد شارك الفلاحون فيها بقوة تحت قيادة زعمائهم فى معظم الأحيان : خربوا السكك الحديدية، قاموا بهجمات مسلحة على القوات البريطانية وقوات البوليس، دمروا مستودعات، وأيضا احتلوا أراضى وأعلنوا قيام جمهوريات مستقلة فى عدة مديريات فى مصر العليا ومصر السفلى. بعد ذلك بسنوات أصبح الفلاحون طليعة النضال

الشعبى ضد ديكتاتورية أحمد زيور (١٩٢٥) وإسماعيل صدقى خاصة (١٩٣٠ - ١٩٣٥).

كانت مطالب برنامج الوفد فى القطاع الزراعى : تنظيم الفلاحين الفقراء فى نقابات، وإنشاء علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات العمالية العالمية، والغاء نظام العزبة الشبيه بالاستغلال الإقطاعى إلى حد بعيد ؛ إعفاء الفلاحين الذين يملك كل منهم أقل من ثلاثين فدانا من الديون، والاعفاء التام من الضرائب للفلاحين الذين يملك كل منهم أقل من عشرة أفدنة، وفرض ضرائب خاصة للرى على الذين يملكون أكثر من مئة فدان، وأنشاء بنوك تعاونية لصغار الملاك. لكن لم يكن هناك أى ذكر للإصلاح الزراعى داخل الوفد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

أحدثت الحرب العالمية الثانية التغييرات التى نعرفها داخل الاقتصاد والمجتمع المصرى. وكانت عوامل الازدياد الكبير فى قوة الفريق الصناعى، والبورجوازية المصرية الكبيرة، وتأثير الثورة الصينية، وقبل كل شئ، نمو الحركة الشيوعية فى المدن وفى الريف بعد ١٩٤٥، كانت كلها عوامل وضعت المسألة الزراعية على رأس القضايا الداخلية التى كانت مرتبطة بالنضال من أجل الاستقلال والجلاء عن أرض الوطن.

منذ ١٩٤٤، اعترف مصطفى النحاس، رئيس الوزراء آنذاك، أمام مجلس النواب بأن "الخلل الكبير والخطأ المسئول عن فقر أغلبية شعبنا هو العدد المرتفع للملكيات الكبيرة". فى نفس السنة قدم النائب محمد خطاب لمجلس الشيوخ، تحت تأثير الدراسات الأولى التى وضعتها المجموعات الماركسية [٢٧]، أول مشروع لتحديد الملكية الزراعية. ورفعت لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس الحد الأعلى المقترح من ٥٠ فدان إلى ١٠٠ فدان الأمر الذى وافق عليه خطاب، لكن المجلس أسقط المشروع فى ١٦ يونيو ١٩٤٧.

فى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ أعطت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة الاصلاح الزراعى الأولوية فى الإصلاحات الداخلية وتبنت شعار "الأرض لمن يفلحها!" واعتبرت أن انتفاضة فلاحية هى الشرط الأول لنجاح الثورة الوطنية وحاولت توسيع نشاطها فى المناطق الريفية.

في ربيع ١٩٤٥ ظهر أول كتاب نظرى ماركسى "مشكلة الفلاح" لمهندس مختص هو صادق سعد. "ان مشاكل التموين وارتفاع الأسعار وصعوبات المعيشة التى خلقتها الحرب جعلت الناس يعون عيوب مجتمعنا ودفعت بهم إلى التفكير فى إصلاحه وذلك ليس عن طريق خطوة مصطنعة بل عن طريق إصلاحات جذرية". ودعا المؤلف إلى "إصدار قانون يمنع الافراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية فى المستقبل. وستتكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزع بالتساوى على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعين أى على ما يقرب من مليونين من الفلاحين الفقراء.... إن الفلاحين الفقراء لهم حق أكثر من أى إنسان آخر فى الأرض التى يعملون فيها بأيديهم"، لذلك من الضرورى مصادرة الأراضى التى تزيد عن ٥٠ فدانا دون تعويض وسيكون من المفيد فى نفس الوقت تشجيع إنشاء تعاونيات زراعية أو مزارع جماعية فى المناطق الريفية [٢٨].

فى الفترة نفسها، أعدت اللجنة العمالية للتحرير الوطنى، وهى منظمة سياسية نقابية للطبقة العاملة، برنامجا طالبت فيه بتحديد الملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان إذا لم يكن بالإمكان العمل على تخفيضها إلى ٥٠ فدانا، والغاء "الوقف" الخاص، وإنشاء تعاونيات زراعية، وتحسين مستوى معيشة الفلاح وثقافته. وتقدم كلا اتحادى النقابات اللذان ذكرا سابقا – مؤتمر نقابات عمال مصر واللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر – ببرامج مماثلة فى ١٩٤٥ و ١٩٤٦.

ولتبرير حملة القمع التى شنها فى ١١ يوليو ١٩٤٦، ذكر إسماعيل صدقى أمام مجلس الشيوخ مقاطع من الصحف التقدمية المصرية التى عطلها، وخاصة هذه الجملة : "إن التوزيع غير العادل للثروة الوطنية يفرض توزيعا جديدا للأرض : يجب إعطاؤها للفلاحين بشكل قطع صغيرة، ويجب أن يصاحب هذا الإجراء تشكيل تنظيم تعاونى" [٢٩].

وفى ١٩٤٥ وباسم "جماعة النهضة القومية" اقترح مريت بطرس غالى برنامج إصلاح زراعى خلال ٢٥ سنة : وقد دعا إلى منع كبار المالكين من شراء أراضى جديدة، وترك أمر تقسيم الأملاك الكبيرة للإرث، وضع حد ادنى لتجزئة اية قطعة مزروعة يبلغ ٣ فدادين، وأخيرا توزيع أملاك "الوقف" على الفلاحين الفقراء بواسطة إدارة العقارات ووكالاتها. وما

لفت الاهتمام أكثر من الاقتراحات المحددة فى البرنامج، كان تحذيره : "يمتد التململ الاجتماعى تدريجيا إلى القرى... وإذا أهملت هذه الحركة فانها مليئة بالاخطار... إن الإصلاح سوف يتحقق معهم (كبار المالكين) أو ضدهم ؛ ومن الأفضل للجميع أن يتم ذلك برضاهم وحتى بتعاونهم". ويتابع كاتب البرنامج قائلا : "فى الثورة يتركز الإصلاح على القضاء على الملكيات الكبيرة وعلى أصحابها فى بعض الأوقات. فى مصر، وفى الوضع الحالى يجب أن يكون الإصلاح الزراعى عمل حكومة حكيمة وبعيدة النظر نريد أن تستفيد من فترة الهدوء النسبى لتحقيق إصلاحا شاملا.... والرأى السياسى يتحول بتصميم نحو اليسار : الرغبة العامة فى التجديد، فى التقدم الاجتماعى تظهر أكثر فأكثر... لكن اتجاهها الغالب لم يرتسم بعد" [٣٠].

فى عام ١٩٤٩ أتم راشد البراوى، الذى كان أستاذ التاريخ الاقتصادى فى كلية التجارة بجامعة القاهرة آنذاك، مشروعا لتعديل نظام الملكية العقارية لتشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة. وفى هذه الفترة أيضا أنشأ الدكتور أحمد حسين "جمعية الفلاح" وجعل من نفسه بطل الخطط التى "قد تساعد على زيادة عدد الملكيات العائلية الصغيرة وتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين وتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين".

فى نفس السنة، خلال المعركة الانتخابية، تجمع ٧٢ مرشحا لانتخابات مجلس النواب حول أفكار محمد خطاب ومريت بطرس غالى، وجمعية الفلاح، وأيضا حول اتحاد الصناعات المصرية القوى، وأصدروا برنامجا موحدا يطالب بتحديد الملكية الزراعية، وزيادة الضرائب على الملكيات الكبيرة "لحمل كبار الملاك العقاريين على توجيه استثماراتهم نحو الصناعة".

وفى مجلس النواب الجديد الذى انعقد عام ١٩٥٠، طالب النائب الاشتراكى الوحيد إبراهيم شكرى بتحديد الملكية بـ ٥٠ فدانا بينما طالب على الشيشينى ومريت بطرس غالى بجعلها ١٠٠ فدان. وكان شكرى يريد أن يسمح أيضا للزوجة بتملك ٦٠ فدانا آخرى و ٣٠ فدانا لكل ولد على أن يطبق على المجموع الضريبة التصاعدية وتنظيم الإيجارات.

وباسم حزب أحمد حسين الاشتراكى، شنت مجلة "الاشتراكية" حملة ضد كبار رجال الإقطاع.

حتى عند الإخوان المسلمين أنفسهم، رأى سيد قطب، ممثل الراديكالية، بوضوح ضرورة استباق ثورة للفلاحين وكتب يقول : "إن محمد خطاب يفكر كرأسمالى واعى. فهو يدرك أن تركيب الملكيات العقارية يجب أن يتعدل من أجل ايقاف العواصف التى تتجمع فى الأفق...." [٣١].

ومن وراء البحار، كانت تأثيرات متناقصة تلتقى فى مصر.

فقد قدمت البلدان الاشتراكية، وخاصة الصين، مثال الإصلاح الجذرى للملكية العقارية. وأصبح الجميع يعرفون الآن إلى أى حد كانت القضايا التى طرحت فى مصر متشابهة لتلك التى كانت موجودة فى الصين حيث كانت الثورة الفلاحية قوية جدا.

وجاءت تأثيرات مناقضة من الولايات المتحدة. فمنذ نوفمبر ١٩٥٠، حدد غوردن غراى سياسة لأميركا الرئيسية فى الشرق الأوسط : "أنه من الواضح أن المشكلة الاقتصادية العاجلة فى الشرق الأوسط هى مشكلة الزراعة.... ولابد من تحسين وتوسيع وسائل الرى، وإصلاح الأراضى البور، وتحديث التقنية الزراعية، واتخاذ تدابير معقولة لإصلاح ملكية الأرض، ونظام الائتمان".

فى نفس السنة، وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة، نصحت هيئة الأمم المتحدة البلدان المتخلفة بالمبادرة إلى إجراء إصلاح زراعى كشرط أساسى لكل تصنيع، وكذلك لكل ارتفاع فى مستوى معيشة السكان.

وفى مارس ١٩٥١، قدمت لجنة استشارية عينها رئيس الولايات المتحدة التوصيات التالية : "يجب تشجيع الإصلاح الزراعى فى البلاد المتخلفة لتأمين ملكية الأرض. وفى بعض البلدان لا يمكن محاربة الجوع ومحاربة الاشتراكية إلا بالإصلاح الزراعى...".

أخيرا، فى فبراير ١٩٥٢ – عقب حريق القاهرة مباشرة (يجب الانتباه لذلك) – أصدرت وزارة الخارجية الأميركية كتيبا بعنوان "الإصلاح الزراعى تحدى عالمى" دعت فيه إلى تعديل نظام ملكية الأرض ونظام الإيجارات وشددت على أهمية هذه الإجراءات فى الصراع ضد الشيوعية[٣٢].

بعد ذلك بمدة، وفى الكتاب الضخم الذى خصصه لموضوع الإصلاح الزراعى يعترف سيد مرعى الذى أشرف على الإصلاح الزراعى لوقت

طويل كوزير، بقواعد الإصلاح الزراعى"[٣٣]. وبالطبع فهو لا يشير مباشرة إلى التأثير الأميركى، لكنه يظهر ارتباط الأرستقراطية الزراعية بالاستعمار ذاكرا كلمة اللنبى المشهورة : "يستطيع الإنجليز الجلاء عن مصر مرتاحى البال : فالواقع أنهم قد خلقوا طبقة من كبار المالكين تستطيع بريطانيا العظمى الاعتماد عليها لتنفيذ سياستها فى مصر".

علام اعتمد الخبراء الأميركيون فى النصح بالإصلاح الوقائى ؟ على وقائع واضحة، ولو لمرة : فى سنوات الحرب الأخيرة، انتشرت الجريمة فى الريف انتشارا كبيرا يعبر عن حقد الفلاحين على المالكين[٣٤]. وبين ١٩٤٩ و ١٩٥١ ازدادت انتفاضات الفلاحين، خاصة فى كفر نجم وبهوت. فقد هاجم الفلاحون الحراس الخاصين وحتى مراكز الشرطة بأسلحة حديثة، مشعلين النيران فى المكاتب ومطالبين بالأراضى التى يعملون فيها. وواحدا بعد الاخر - بدرلوى عاشور باشا، الأمير يوسف كمال، ولى العهد الأمير محمد على، فؤاد سراج الدين باشا، عبد اللطيف طلعت باشا، وكبير موظفى البلاط - شهدوا كلهم ممتلكاتهم وهى تصبح مسرحا لأعمال عصيان لجا فيها الفلاحون إلى السلاح أحيانا. وقد حدث ذلك حتى فى الأملاك الملكية. كانت هذه هى الفترة التى استطاع فيها اليسار، مستفيدا من دروس انتكاسات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - بتأثير من شهدى عطية الشافعى - أن يظهر عزمه على التغلغل فى المناطق الريفية وكسب الفلاحين. وفى الواقع أن الشبكات امتدت حول المراكز الصناعية الكبيرة - خاصة المحلة الكبرى، شبرا الخيمة، كفر الدوار، والشرقية، شرقى قناة السويس - ووجدت التأييد فى صفوف المعلمين، والعمال الموسميين، والموظفين الصغار. ونشأت علاقة متزايدة بين المصانع الحديثة، حيث كانت النقابات والمنظمات الشيوعية تمثل قوة ذات وزن، وكذلك المدن التى كانت تغطيها لجان الجبهة المتحدة من جهة، وبين عزب الباشوات ودوائر الأمراء وممتلكات الملك والشركات العقارية من جهة أخرى. وأصبحت "القطاعات الفلاحية" للمنظمات الماركسية فى سنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٨ مدعمة تماما بإطارات محترفة ولجان تجمع بين الطالب المحلى والمعلم الوطنى والفلاح والعامل الزراعى والفلاح الفقير الذى كانت الأرض بالنسبة له مسألة حياة أو موت.

من الطبيعى أن يكون انقلاب الضابط الأحرار وخلع الملك فاروق قد هز القلوب وأثار المخيلات. فى المناطق الريفية بدا الحديث عن الإصلاح الزراعى وانطلقت أصداء ثورية من المراكز العمالية الكبيرة. وبلغت البلبلة السياسية أوجها وذهب البعض إلى وقوع ثورة شعبية حقيقية [٣٥]. وفى كفر الدوار. حيث توجد مصانع شركة "صباغى البيضا" الإنجليزية – المصرية (كان معظم الرأسمال إنجليزيا وكان كله يدار بواسطة أحمد عبود) قررت النقابة الإضراب. وخطب زعيماها، مصطفى خميس ومحمد حسن البكرى فى الجموع التى اختلط فيها عمال وفلاحو المنطقة، وتحدثا عن مرحلة جديدة، عن نهاية الظلم والاضطهاد. كان ذلك فى ١٣ أغسطس. فى اليوم نفسه حاصر الجيش المصنع وفرق المتظاهرين وأقام محكمة عسكرية حاكمت القائدين العماليين فى الحال وأصدرت حكم الاعدام عليهما. وفى اليوم التالى شنقا عاليا [٣٦].

منذ البداية حطم عمل الجيش بالإرهاب أول محاولة للثورة الشعبية نابعة من قيادة شعبية وقادرة، رغم عدم وضوح أهدافها وضعف إطاراتها الأساسية، على التحول إلى انتفاضة فلاحية مسلحة.

كانت أيام كفر الدوار هذه هى التى فرضت الإسراع بالاهتمام بتحقيق خطوة متقنة. وظل الهدف الأساسى هو توجيه الرأسمالى نحو الصناعة، لكن ١٣ آب (أغسطس) أظهر اتجاه الخطر وحدد وسائله.

بعد حادث كفر الدوار بأقل من شهر صدر القانون رقم ١٧٨ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ القاضى بالإصلاح الزراعى. ورغم فذلكات قائد الجناح جمال سالم فقد كان الأعضاء اليساريون فى مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الأحرار، وخاصة الرائد خالد محى الدين والعقيد يوسف صديق، هم الذين حددوا فى النهاية مختلف بنوده، يساعدهم فى ذلك محام شاب موهوب صديق شخصى للرئيس جمال عبد الناصر، هو أحمد فؤاد.

حاول على ماهر، الذى كان لا يزال رئيسا للوزراء، معارضة لإصلاح مقترحا ٥٠٠ فدان كحد أعلى. وبرر كبار الملاك معارضتهم حجج دستورية ودينية. فقد قالوا إن الإصلاح يخرق دستور ١٩٢٣ الذى كان العمل لا يزال ساريا به، وبمسه لمبدأ الملكية الخاصة فان الإصلاح خرق تعاليم الإسلام. واقترحوا أن يستبدل القانون بأنشاء نظام الضريبة

التصاعدية. لكن مجلس قيادة الثورة رفض اتجاه هذا النقاش كله "لأن هذا النظام على العيوب السياسية التى تصاحب عادة تركز مساحات كبيرة من الأراضى فى أيد قليلة" [٣٧]. فلنتذكر هذا التعليل : المشكلة المطروحة هنا كانت مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، مشكلة سلطة الدولة التى تمارسها الأرستقراطية الزراعية والتى قرر الجيش الحد من امتيازتها لصالح الجناح الصناعى. استقال على ماهر فخلفه اللواء محمد نجيب.

ما هو محتوى إصلاح ١٩٥٢ الزراعى ؟ [٣٨]

أ- يجعل الحد الأعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للشخص الواحد. وفى الواقع سيحتفظ أغلب هؤلاء الملاك بـ ٣٠٠ فدان حيث أن القانون سمح لأب ولدين الاحتفاظ بـ ١٠٠ فدان أخرى.

ب- يمنح إعفاء من هذا الحد للشركات التى تملك أكثر من ٢٠٠ فدان على أساس أنها تستصلح الأراضى البور والأراضى القاحلة ؛ وللأفراد من نفس الفئة، وللشركات الصناعية التى كانت تحتاج إلى أكثر من ٢٠٠ فدان من الأراض لإنتاجها ؛ وللشركات العلمية والجمعيات الخيرية، وللملاك الدائنين فى أوضاع خاصة حددها القانون.

ج- يعوض على كل مالك يشمله القانون بسندات حكومية قابلة للتدأول مقابل الأرض المنزوعة منه. وحدد سعر الفدان بعشر مرات قيمة ايجاره التى كانت تساوى سبع مرات قيمة الضريبة على الأرض، وبالإضافة إلى ذلك يعوض المالك عن قيمة الأشجار والتجهيزات، الدائمة أو غير الدائمة، الموجودة على أرضه. وتحمل السندات المعطاة للمالكين فائدة سنوية قدرها ٣ بالمئة لمدة ثلاثين سنة، وتصلح لتسديد الضرائب وشراء الأراضى البور، الخ.

د- توزع الدولة الأراضى المنزوعة على الفلاحين خلال ٥ سنوات، مع أنه يسمح للمالكين ببيع أراضيهم إلى الفلاحين مباشرة إذا كانت هذه الأراضى لا تقع ضمن نطاق أحكام القانون. وجعل الحد الأعلى للأرض المباعة للفلاح ٥ فدادين يدفع ثمنها للدولة خلال ثلاثين سنة بفائدة ٣ بالمئة سنويا زيادة على رسم إضافى يبلغ ١٥ بالمئة من مجموع سعر الأرض لسد نفقات نزع وإعادة توزيع الملكية. وأخيرا، على كل مستفيد من الإصلاح أن يكون مصريا بالغا السن القانونى، لا حكم عليه بما يختص بقضايا الشرف ؛

وعليه أن يكون مزارعا، مستأجرا أو عاملا فى الأرض الموزعة أو ساكنا فى قرية موضوع البحث.

هـ- فى الوقت نفسه أخذ القانون على عاتقه تحديد العلاقات بين ملاك الأراضى و مستأجريها. فحددت قيمة إيجار الفدان بسبع أمثال الضريبة عليه أو بنصف محصوله اذا كان الإيجار قد جرى على نظام المشاركة في المحصول، وأعفيت الحدائق ومزارع الزهور من هذا النظام. وأخيرا لا يمكن لأحد أن يستأجر أرضا إلا إذا كان سيعمل فيها بنفسه، ولا يؤجر لمدة تقل عن ثلاث سنوات.

و- تعيين لجنة خاصة من قبل الوزير (٣ أعضاء من الملاك والمستأجرين، ٣ أعضاء عن العمال الزراعيين، وموظف كبير كرئيس) تكون مهمتها تحديد أجور العمال الزراعيين فى المناطق المختلفة كل سنة.

ز- إنشاء تعاونيات زراعية لصغار المالكين (حتى ٥ أفدنة). وتكون مهمتها تنظيم الحصول على قروض زراعية وأسمدة وتجهيزات ومواشى وبذور وآلات زراعية ووسائل مواصلات، وتنظيم دورة المحاصيل وتسويقها. وعلى هذه التعاونيات أن تتجمع بعد ذلك فى اتحادات تعاونية ونقابات تعاونية تخضع لإدارة وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

ح - يسمح للعمال الزراعيين بتشكيل نقابات لحماية مصالحهم المشتركة.

كيف كانت النتائج ؟

عام ١٩٦٢، صرحت الدولة أنها أعادت توزيع ٦٤٥،٦٤٢ فدانا، من مجموعة ٥,٩٦٤,٠٠٠ فدانا من الأراضى المزروعة فى ذلك التاريخ، على ٢٢٦,٠٠٠ عائلة - أى ١٠ بالمئة من الأراضى على ٢,٠٠٠,٠٠٠ فلاح - الأمر الذى يبرر ملاحظة بيير فرومون : "كان الإصلاح الزراعى إيماءة شفقة سياسية ؛ وقد قدرت بعمق، لكن يجب الاعتراف بأن أثرها العملى كان ضعيفا" [٣٩].

وكان الطابع المعتدل لهذا الإصلاح يلاحظ كذلك فى مسألة التعويضات لكبار المالكين. والحقيقة، وباعتراف المصادر الرسمية "كان هناك (قبل ١٩٥٢) تضخم فى أسعار الأراضى حتى وصل ثمن الفدان إلى ٨٠٠ جنيه، بينما قيمته الحقيقية لا تتعدى ٢٨٠ جنيها. نتيجة لذلك وصل

إيجار الفدان إلى ٦٠ جنيها، بينما قيمة الإيجار الحقيقي لا تتجاوز ٢٨ جنيها... وهكذا فإن المبالغ التي دفعت في الأراضي فوق قيمتها الحقيقية تقدر بنحو ٥٠٠ مليون جنيه في المدن من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢..."[٤٠]. وحسب تقديرات دوريان واريز Doren Warriner فإنه يجرى سداد أثمان أراضي غالبية المالكين الكبار خلال ١٤ عاما، وكانت تعويضاتهم، القائمة على هذه الشروط تمثل إشارة حقيقية لترضية سياسية من الدولة تجاه نافذى العهد الماضي، ورفضا صامتا لمبدأ انتزاع الملكية بشكل ثوري. لكن ما هو وضع المالك الصغير الجديد ؟ استطاع فريق من المحققين من جريدة "المساء" بقيادة الاقتصادي على الشلقاني، أن يثبت بعد سلسلة من الدراسات الميدانية، أن الفلاح كان مجبرا على دفع ٥٠ جنيه سنويا عن كل فدان حصل عليه من الدولة، موزعة كالتالي : ١٤,٤٥٠ جنيه لدفع القسط السنوي من القرض، ١٢,٠٦٥ جنيه كاشتراك في تجهيزات الري، الخ ١٠,٠٠ جنيه كمصاريف زراعية، ١٠ جنيه لدفع ديون سابقة في معظم الاحيان ودفع رسوم طفيفة أخرى[٤١]. وأدت حسابات مختلفة قامت بها جريدة "الجمهورية" شبه الرسمية في قرية بلتاج، إلى النتيجة بأن المدفوعات المختلفة للفلاح الذي يملك ٣ فدادين بلغت ١٢٥ جنيه سنويا بينما كان دخله ١١٥ جنيها فقط[٤٢].

في الوقت نفسه، وكان سبب ذلك تأكيد استمرارية التاريخ المصري، جنت الدولة كمالك لما سمي "بأراضي الإصلاح الزراعي" – أي المساحات التي لم تكن قد وزعت على الفلاحين بعد – ربحا منها بلغ ٢,٧٥٤,٨٠٠ جنيه عام ١٩٥٥، محتلة مكان كبار المالكين في استغلال الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين[٤٣]. وبسرعة وظفت الحكومة أموالا طائلة لتستطيع لعب دور المالك ومدير الأعمال. وبينما كانت الفكرة الأصلية هي التمويل الذاتي، طلبت إدارة الإصلاح الزراعي وحصلت على ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ديسمبر ١٩٥٢. وبموجب أحكام قانون رقم ١٣١ لعام ١٩٥٣ اكتسبت هيئة الإصلاح الزراعي (وزارة الإصلاح الزراعي فيما بعد) شخصية قانونية وتمويلا مستقلا، وأعطيت حق تشكيل جهاز اختصاصي ينتقي أعضاؤه بمعزل عن

مضايقات البيروقراطية الحكومية، كما وضع بتصرفها رأس مال قدره ٨٢ مليون جنيه، مما جعل منها عمليا أكبر مالك عقارى فى مصر[٤٤].

ولما كانت الفكرة الاصلية هى إعطاء الفلاح حصة فى الأرض، فقد كانت النتيجة النهائية ازدياد نسبة الملاك الصغار الذين يعيشون على شفير المجاعة ازديادا كبيرا : ازدادت نسبة الذين كانوا يملكون أقل من ٥ أفدنة من ٣٥,٥ بالمئة قبل الإصلاح الزراعى إلى ٤٩,٣ بالمئة بعده. وفى فبراير ١٩٥١ استشهد كتاب الدولة السنوى بآراء إدارة الزراعة الأميركية، موافقا عليها : "أن توفير قطعة صغيرة من الأرض وبعض الظروف الملائمة له تأثير على السلام العالمى أكثر مما تؤثر فيه جيوش كبيرة لتحقيق هذا السلام. أنه شئ ينمو فى كيان الإنسان الداخلى... إنه شئ يستعصى استقطاعه وانتزاعه"[٤٥]. مع هذا، كما رأينا، كان يوجد فى مصر تقليد قديم يجعل من المديرية وحدة الامتلاك والاستثمار الزراعى فى مصر حتى عهد محمد على. وبالتالى، لم يكن هناك حاجة لتقليد الصين، إذ كان يكفى العودة إلى التاريخ دون إغفال التجارب الجديدة الحديثة.

يجب إضافة أنه إذا كان قد أعيد توزيع الأراضى من أجل مصلحة الملاك والمستأجرين الصغار، فإن الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لم يحصلوا على شئ. فضلا عن ذلك بقى تحديد إيجارات الأراضى حبرا على ورق فى أغلب الحالات. وكان على الفلاح مواجهة ليس فقط تحايلات المالك الكبير الذى كان يجد دائما وسيلة للربح، ولكن مواجهة العقلية البيروقراطية ولامبالاة موظفى إدارة الإصلاح المهتمون فقط بتقدمهم فى المناصب وبالإثراء غير المشروع، أيضا. لقد أعد الإصلاح الزراعى ونفذ من فوق من أجل وقف أية مبادرة ثورية من جانب الفلاحين.

رغم هذا، فإن البنود المتعلقة بتحديد إيجارات الأراضى انقصت بالتدريج دخل الملاك حيث لم يبق الملاك الأغنياء، كما كانوا فى السابق، المقررين الوحيدين لمستوى السعر. وإلى حد ما، وقبل أوانه، كان ذلك نفس التقييد على نمو الرأسمال الذى كان سيضرب القطاع الصناعى والتجارى والمصرفى عام ١٩٦١. والمتمسكون بالأرض من بين كبار المالكين سيتولون بعد ذلك مشقة إدارتها بأنفسهم ويتخلون شيئا فشيئا عن الملكية المتغيبة. ولم يعد وزنهم الاجتماعى فى المناطق الريفية يسحق

مجموعة المالكين المتوسطين (٥ - ٥٠ فدانا)، - الملاك المصريون - الذين كانت الدولة مصرة على تقويتهم وعملت على إحاطتهم بطبقة أكبر من المالكين الصغار.

هنا يرد التساؤل عما إذا كان قد طرأ تحسن ما على مستوى عيش الفلاح. يصعب قول ذلك قبل ١٩٦١ - ١٩٦٣ عندما أنشئت "منظمة الزراعة" الأكثر تنظيما. وفى الواقع ارتفع الفائض فى عدد العمال الزراعيين من ٤٢ بالمئة عام ١٩٤٧ إلى ٤٧ بالمئة عام ١٩٥٤ الأمر الذى لابد أنه أدى إلى إنقاص دخلهم الفعلى. لقد انخفضت مساحات الأراضى التى يستغلها كبار الملاك، بينما لم يكن الملاك الجدد الذين ظهروا مع الإصلاح الزراعى، بحاجة إلى استئجار عمال إذ كانوا يقومون بالعمل كله بأنفسهم ويعتبرون أنفسهم سعداء جدا لو تمكنوا من تأمين قوتهم الضئيل.

يقدم الدكتور محمد دويدار تحليلا أكثر دقة لهذه الظاهرة : "فى سبيل القيام بزراعة الأرض مباشرة بدلا من تأجيرها لعائلات الفلاحين الفقرة، كان على كبار الملاك أن يتجهوا إلى العمال المؤجرين. وكان الشكل العائلى لوحدة الانتاج هو الذى جعل بالإمكان وجود فائض عمالى فى الخلية الإنتاجية. وبنسبة نمو هذا التغيير فى الشكل الاجتماعى لوحدة الإنتاج، كان الفائض العمالى يزداد بعمال يعرضون بيع خدماتهم فى السوق. كانت النتيجة زيادة عدد العمال الزراعيين المؤجرين. إلى هذا الحد فإن السؤال لم يعد حول البطالة المقنعة بل البطالة الواضحة". ثم يصل إلى استنتاجه الوثيق الصلة بالموضوع : "إن وجود قوة عمل رخيصة نسبيا فى السوق يفتح الطريق أمام زراعة مزارعين مؤجرين"[٤٦].

ورغم أن القانون سمح بأنشاء نقابات للعمال الزراعيين، فإن هذه النقابات لم تظهر إلى الوجود. وفى ديسمبر ١٩٥٦ أرجعت وزارة الشئون الاجتماعية المستوى المتدنى للوعى بالاتحاد فى المناطق الريفية إلى "للنفوذ الإقطاعى"[٤٧]، بينما لا يذكر الوزير السابق سيد مرعى شيئا عن ذلك فى كتابه عن الإصلاح الزراعى. بالتأكيد كان يوجد حتى عام ١٩٥٨، اتحاد لنقابات العمال الزراعيين فى القاهرة الذى ضم ٥ آلاف عضو، لكن لم يعرف عن نشاطه أى شئ. وجاء حل النقابات الصناعية واستبدالها بنقابة

واحدة فى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ اخيرا ليقضى على الأمال الضئيلة التى بعثها فى هذا المجال قانون ١٩٥٢.

أشارت الصحف إلى هذه الثغرات الواسعة، وخاصة صحيفة "المساء" خلال سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨، وأخذتها الحكومة بعين الاعتبار فأصدرت فى سبتمبر ١٩٥٨ قانونا يعدل قانون ١٩٥٢ كالتالى :

أ- يدفع ثمن الأرض الموزعة على المالكين الجدد خلال ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة.

ب- تخفض الفائدة السنوية من ٣ بالمئة على ٣٠ سنة إلى ١,٥ بالمئة على ٤٠ سنة.

جـ- تخفض رسوم نزع الملكية وإعادة توزيعها من ١٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة.

بشكل إجمالى قدرت هذه التخفيضات بـ ٥ جنيهات للفدان فى العام وفقا لحسابات على الشلقانى [٤٨]. ومن المسلم به أن ذلك لم يكن كثيرا.

فى يوليو ١٩٦١ أدخلت الحكومة تعديلا جديدا وهاما على قانون الإصلاح الزراعى وذلك فى إطار القوانين "الاشتراكية"، ونظرا لحاجات الاقتصاد الملحة ككل، ولضرورة القضاء على تأثير طبقة كبار الملاك القديمة التى بدأت بالتحرك مجددا بعد انهيار الوحدة المصرية - السورية.

وبنهاية خطة العشر سنوات للإنماء الاقتصادى الهادفة إلى مضاعفة الإنتاج القومى بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠، حدد للقطاع الزراعى برنامج يقضى بزيادة الأراضى المزروعة بنسبة الثلث أى ٢ مليون فدان (٨ مليون فدان عام ١٩٧٠ مقابل ٦ مليون فدان عام ١٩٦٠). وأدت عوامل مثل عدم الولاء العنيد لكبار المالكين السابقين الذين ابعدوا أكثر فأكثر عن الحياة العامة وغير الراغبين فى لعب دور ريادى، والحاجة الملحة لإدخال جماهير الفلاحين فى إطار النظام العسكرى، والاهتمام أيضا بتنظيم المالكين الصغار، مع زيادة عددهم، ضمن مخطط تعاونى فى المناطق الريفية، بالإضافة إلى ميل الحكم العام لاتخاذ موقف متصلب فى معركته ضد الطبقة الوسطى القديمة (قوانين صيف وخريف ١٩٦١)، ولإخضاع الحياة الاقتصادية بكاملها لتخطيط الدولة والهيئات العامة الكبيرة.... كل هذه العوامل كانت هى التى دفعت الحكومة لتصحيح القانون بواسطة قرار ٢٥ يوليو ١٩٦١. وهذه أهم بنوده :

أ- خفض الحد الأعلى للملكية الخاصة للأرض من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان (المادة الأولى).
ب- يشمل حد الـ ١٠٠ فدان الأراضي البورْ أو الأراضي الصحراوية وليس الأرض المزروعة فعلا (المادة الأولى).
جـ- لا يجوز للملاك أو أفراد عائلاتهم استثمار مساحة تزيد عن ٥٠ فدانا بطريق الإيجار أو وضع اليد، إلخ.... لكن هذه المساحة يجب حسمها من الأراضي المملوكة، ويحق للملاك الصغار وحدهم الاستئجار، وقد كان هذا أهم بند في التعديل (المادة السابقة).
د- تدفع قيمة التعويضات عن الأراضي المنتزعة للمالك السابق في صورة سندات على الدولة غير قابلة للتداول لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ بالمئة سنويا (المادة الخامسة) [٤٩].

بعد إعلان هذا القانون مباشرة، بلغت مساحة الأرض التي تملكها وزارة الإصلاح الزراعي ١,١٢٠,٦٤٨ فدانا، موزعة كالتالي : ٤٧٨,٠٠٠ فدانا من الأراضي الفائضة عن الحد التي انتزعت من كبار المالكين، و٥٠٠,٠٠٠ فدانا استولى عليها بعد تعديل القانون في سبتمبر ١٩٥٨، ١٠٤,٣١١ فدانا من "الوقف"، و١٠,٠٥٨ فدانا من الأراضي الغنية بالطمى، ١٣,٨٦٠ فدانا تملكها المؤسسة المصرية - الأميركية، و٦,٠٠٠ فدانا تملكها شركات، واخيرا ٤١٠٠ فدانا تملكها وزارة الزراعة. في هذا الوقت وزعت وزارة الإصلاح الزراعي ٤٣٠,٨٥٢ فدانا بالضبط على ١٦٢,٧٧٣ عائلة من صغار المالكين [٥٠]. وبسبب اتهامه بالفساد أقيل سيد مرعى [٥١] وحل مكانه الرائد عبد المحسن أبو النور كوزير للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي في ١٩ أكتوبر ١٩٦١. وبهذا التعيين أرادت الحكومة العسكرية أن تشير إلى نهاية السيطرة المدنية التي ميزت إدارة هذه المؤسسة التي ولدت مباشرة بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢. وفي نوفمبر ١٩٦١ اتخذ الوزير الجديد سلسلة من الإجراءات لتعديل القانون والهادفة إلى تخفيف أعباء الملاك الجدد بشكل كبير، خاصة بإعفائهم من رسم الـ ١٠ بالمئة التي نص القانون على جبايتها كمصاريف إدارية [٥٢].

فتح الإصلاح الزراعي مجالا واسعا أمام التعاونيات في مناطق مصر الريفية ومن المهم التشديد هنا على الدور الرئيسي الذي قامت به

التعاونيات على أراضى الإصلاح الزراعى والتى لعبت دور حقل التجارب قبل أن تمتد الحركة إلى المناطق التى يغلب صغار المالكين عليها.

فى نهاية ١٩٥٦ كانت هناك ٢٧٢ تعاونية جديدة أنشئت بعد قانون ١٩٥٢، بعضوية ٨٢,٣٢٦ فلاحا ورأسمال يبلغ ٧٧٧,٥٧٣ جنيها. بعدها بسنة ارتفع العدد إلى ٤٠٠ تعاونية تضم ٢٠٠,٠٠٠ فلاح يملكون ما مجموعه ٥٠٠,٠٠٠ فدان. لكن يبدوا أن هذه الأرقام مبالغ فيها. وقد أعطى محمود فوزى، مدير التعاونيات فى وزارة الإصلاح الزراعى، الأرقام التالية : سبتمبر ١٩٥٨ : ٢٧٢ تعاونية قدمت لأعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه وباعت ٣٠٨,٧٢٠ قنطارا من القطن[٥٣]. فى ١٩٦١ - ١٩٦٢ قسمت أراضى الإصلاح الزراعى إلى ٤٣ منطقة تدير أعمال ٣٦٤ جمعية تعاونية برأسمال يبلغ ٦٥٤,٥٦٣ جنيه. وقدمت هذه الجمعيات لأعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بمبيعات القطن[٥٤].

برغم عدم دقة الأرقام يبدو من المؤكد أنه حتى كارثة محصول ١٩٦١، كان سعر مبيع قنطار القطن أعلى بجنيهين من سعر السوق المحلى وذلك بسبب ما وفرته اقتصاديات تجميع المحصول الأمر الذى أعطى المزارعين، كما قيل، زيادة بلغت ٣٠٠,٠٠٠ جنيه. وحسب قول السلطات، ارتفع معدل دخل المزارع من ٩,٨ جنيه فى السنة عام ١٩٥٢ إلى ٣٢,٧ جنيه عام ١٩٥٤ حينما تجمع صغار الملاك فى تعاونيات. والمثال الذى يذكر عادة هو تعاونية زعفران النموذجية : يملك ١٩٧٣ عضوا ٤٩٤٨ فدانا ؛ قدمت خدمات بلغت قيمتها ١٦٥,٥٤٤ جنيها عام ١٩٥٤، منها ٢٨,٣٦٦ جنيها أرباح صافية، وارتفع معدل دخل الفدان من ٣٢ جنيها عام ١٩٥٣ إلى ٣٩,٥ جنيها عام ١٩٥٤ [٥٥].

يبدو أن تجربة الإصلاح الزراعى قد أعطت ثمار. لهذا فقد خططت الحكومة لتوزيع أراض مستصلحة على شكل قطع من عشرة فدادين[٥٦]؛ مع تخفيض رسم الفائدة إلى ١ بالمئة سنويا لمدة ٤٠ سنة. كان الميل العام، كما رأينا، يتجه نحو تجميع الملكيات الصغيرة التى بقيت بأيدى مالكيها الصغار، لكن تم ضم المجموع فى مناطق وتولت إدارة واحدة أمر البت فى دورة المحاصيل، واستخدام الآلات، والمبيعات، إلخ..[٥٧]

لكن يجب الملاحظة بوضوح أن "التعاون" المقصود هنا هو تعاون فى التسليف وفى الإتجار بالمنتجات الزراعية. ولا يوجد أى شكل، ولا نية، ولا مؤسسة، ولا سياسة من أجل التعاون فى ملكية الأرض. ويبقى هيكل وطبيعة الإنتاج الزراعى رأسماليا بشكل أساسى وكامل.

ما هى الدلالة العميقة لهذا الإصلاح الزراعى ؟ إلى أى حد استطاع تحقيق أهدافه ؟

كانت الأزمة العامة فى المجتمع المصرى بعد الحرب العالمية الثانية، كما تبين المصادر التى استشهدنا بها، تفرض تغييرا شاملا. لكن يجب فهم ما يعنيه ذلك : لم تكن القضية قضية التحول من رأسمالية ذات طراز استعمارى إلى الاشتراكية، ولكن الانتقال من هذه الرأسمالية المتأخرة ذات الطراز الاستعمارى، والتى تغلب عليها الزراعة، إلى رأسمالية صناعية حديثة، انتقالا لابد له أن يأخذ شكلا موجها من الدولة عندما يحصل فى بلد مستعمر وبالتالى متخلف.

يستحسن النظر إلى إصلاح ١٩٥٢ الزراعى ضمن هذا الإطار. وكانت هذه هى المحاولة الأولى للعمل بشكل شامل. ولكى يتم تحويل المجتمع المصرى إلى كيان حديث قادر على حل مشاكل التخلف المخيفة وعلى حل مشكلة زيادة عدد السكان، كان هناك شرط مسبق: إجبار البورجوازية الزراعية التى كانت تملك معظم ثروة البلاد على توجيه استثماراتها إلى القطاع الحديث أو الصناعى. وحيث أن المسالة كانت مسألة إجبار، كان من المهم أيضا نسف القواعد الاجتماعية الريفية لهذه الطبقة التى كانت أجهزتها السياسية تعتمد عليها، وتأمين لساس اجتماعى صلب للتنظيم السياسيى الجديد فى المناطق الريفية. وخلال هذه العملية، يجب الحذر الدقيق حتى لا يتحول هذا الانتقال من سيطرة الجناح الزراعى إلى سيطرة الجناح الصناعى، إلى ثورة اجتماعية خاصة، فى الوضع الذى كانت فيه مصر فى ذلك الوقت، وعلى ضوء حريق القاهرة، إلى ثورة من الطراز الاشتراكى.

لم تبد أجهزة الرأسمال الصناعى المصرى الكبير الموجهة والرأسمال المصرفى أى انزعاج. وقد حيا البنك الاهلى المصرى الإصلاح بهذه التعابير : "أن مصر تستطيع أن تهنئ نفسها على حقيقة أن الأمر قد قضى عن طريق حكومة شرعية وضمن نطاق القانون، بعد وعود كثيرة

كاذبة وكلمات فارغة، دون ترك المبادرة للجماهير مع المجازفة باحتمالات العنف والفوضى. إذا نظر إلى المسألة من هذه الزاوية فإن أى إصلاح مهما بلغ من الجذرية يبقى أفضل من فوضى حركة جماهيرية"(٥٨). أما اتحاد الصناعات فأنه – حسب تقديره فى تقرير عام ١٩٥٢ – قد هنأ نفسه على احتمالات المستقبل : "يمكن للإصلاح الزراعى أن يكون واحدا من أهم ضمانات المستقبل لصناعتنا حيث أن التوسع فى الأراضى المزروعة وازدهار اقتصاد الريف كفيلان بدفع التوسع الصناعى إلى الأمام.... على الإصلاح الزراعى أن يعطى انطلاقة لحركة رءوس اموال قوية قادرة على تقوية الاستثمارات فى الأرض وفى الزراعة لصالح المالكين العقاريين سواء القدماء أم الجدد" (٥٩). ولم يخف جفرسون كافرى، سفير الولايات المتحدة اغتباطه.

لكن غضب الأرستقراطية الزراعية كان كبيرا، وهى التى اعتادت على السيطرة بشكل كامل. وتحدث سيد مرعى عن عمليات تخريب عشرات من مضخات الرى وعن رفض بعض المالكين تزويد فلاحيهم بالاسمدة والبذور وتسليفهم تكاليف الزراعة. ولجأ العديد من المالكين إلى مجلس الدولة للمطالبة بنقض القانون لمخالفته الدستور (٦٠). وعندما لجأ ابن عائلة لملوم العريقة إلى القوة لمنع تنفيذ القانون، أوقفته الحكومة وقدمته إلى محاكمة صاحبتها ضجة كبيرة وحكمت عليه بالأشغال الشاقة. كان هذا كل شئ، للوقت الحالى على الأقل.

لكن الهزيمة الاقتصادية كانت واضحة. ففى سنة ١٩٥٥ مثلا، كان دخل الأرض ٤٥ مليون جنيه لم يستثمر منها سوى ٦ ملايين جنيه فى الصناعة. والباقى ؟ "إن انتشار نمو الأبنية الفخمة لا يمكن وقفه إلا بتشريع (قانون رقم ٣٤٤ لعام ١٩٥٦). فمنذ ١٩٤٩ بلغت الاستثمارات فى الأبنية ١٥ – ٢٠ مليون جنيه سنويا تجمعت كلها تقريبا فى القاهرة والإسكندرية. وفى سنة ١٩٥٦ بلغت الاستثمارات فى هذا القطاع ٤٧,٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات و ٧٥,٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصة" (٦١).

ما الذى حدث ؟

بعد زوال الخوف المباغت، أدرك كبار مـلاك الأراضـي طبيعـة الإصلاح الزراعي على حقيقتها، وخاصـة رغبتها فـي ان تحـول دون ثـورة فلاحية تحت الشعار الشيوعى "الأرض لمن يفلحها !" وتبين لهـم أن مجلس قيادة الثورة والدولـة التـي ولـدت فـي ٢٣ يوليـو يحيطـانهم بالحمايـة، وكانـا حريصين على دفع تعويضات هامة لهم وفقا للقانون نفسه. لقد رأوا الضبـاط الأحرار يأمرون بالأعدام السريع لخميس وبكرى بعد ثلاثة أسابيع من طـرد الملك. وتابعوا باهتمام العلاقات الوديـة المتينـة بيـن جفرسـون كـافرى وبيـن القـادة العسكريين مـن ١٩٥٢ إلـى ١٩٥٤، وفهمـوا الدلالـة الحقيقيـة لحملـة الاعتقالات والاضطهاد الموجهة ضد الشيوعيين والتقدميين منذ لحظة اسـتلام الحكم، والتى بلغت ذروتها فـى ١٩٥٤ – ١٩٥٦ ثم فـى ١٩٥٩ – ١٩٦٤. لقد فهموا أنه لن يسمح مطلقا بانتفاضـة فلاحيـة أو أى عمـل ثـورى مـن قبـل اليسار. وإذا اطمأنوا، حسبوا أنهم سيتمكنون من متابعة حياتهم السابقة بهـدوء وأمان – عمارات، سلع فاخرة، وتهريب رءوس أموال – ظنا منهـم أن عهـد العقارات الكبيرة الذهبى الماضى قد عاد...

لوحظت نتائج مشابهة فى حقـل الإنتـاج الزراعـى. فالحقيقـة أن عـدم ثقة الحكومة بالنسبة لأى عمل قد تقوم به الجماهير الفلاحيـة وإزاء أى عمـل شعبى فرض على السلطات المكلفة بتطبيق الإصلاح الزراعـى اتبـاع سياسـة تفتيت الأرض. وسـمحت هـذه السـلطات للملكيـات الصـغـيرة – أكثرهـا لا يتجاوز ثلاثة فدادين – بالتكاثر بالرغم من أنها بالكاد كانت مربحة اقتصاديا، وقد تم ذلك تحت التأثير الأميركى كى لا يتحقق شئ يمكن أن يشبه، من بعيد أو قريب، المناهج الاشتراكية فى الريف [٦٢]. ونتج عن ذلك انخفاض مؤقـت فى الإنتاج الزراعى وهبوط فى مستوى معيشة الفلاحين الفقـراء وأزمـة فـى الإصلاح الزراعى. وقد رأينا كيف تصرفت الحكومة : شجعت التعاونيات ثم شجعت تجميع الملكيات الصـغيرة علـى أسـاس الـدورة الزراعيـة للمحصـول والاسـتغلال. أى اتجـاه عـام ومتنـامى للتركـيز علـى الجوانـب التعاونيـة والاجتماعية من الزراعة مع الاحتفاظ بالصفة الخاصة للملكية العقارية.

فى الواقع لم يحدث لختلاف أساسى فى توزيـع الدخـل بيـن الطبقـات الاجتماعية المختلفة لمناطق الريف المصرى فى ١٩٥٨ على ما كـانت عليـه

عام ١٩٥٢. وهذه هى الصورة كما يعطيها الخبير "ى. دويريل" لعام ١٩٥٨:

١- الدخل من الأرض الذى يحصل عليه المالكون المتغيبون ودخل كبار المالكين الذين يستغلون أراضيهم بأنفسهم (بملايين الجنيهات)......٧٥

٢- دخل السكان فى الريف.......... ٣٢٥

وهو موزع كالتالى :

	السكان		مجموع الدخل	الدخل الفردى
	(بالألوف)	بالمئة	(بملايين الجنيهات)	(الجنيهات)
ا- فلاحون بدون أرض	١٤,٠٠٠	٧٣	٥٠	٣,٥
ب- فلاحون فقراء	١,٠٧٥	٦	٧	٦,١
٢- فلاحون متوسطون	٢,٨٥٠	١٥	٧٦	٢٦,٨
٣- الطبقة العليا				
أ- الفلاحون "الأغنياء"	٨٧٥	٥	٧٦	٨٧,٤
ب- الرأسماليون الريفيون	١٥٠	١	١١٦	٧٧٣,٣
المجموع	١٨,٩٥٠	١٠٠	٣٢٥	٨٩٧,١

يحلل دويريل كما يلى :

١- كثافة سكان الريف العالية ٧٣٠٠٠ بالمئة من الفلاحين بدون أرض.

٢- امتداد نظام الاستغلال المباشر[٦٢] الذى يعتمد على اليد العاملة بالأجرة امتدادا كبيراء وتقهقر نظام التأجير التقليدى للمساحات الصغيرة فى مقابل ذلك.

٣- التدنى المستمر للطبقات المتوسطة... التى كانت تشكل غالبية الفلاحين منذ قرن مضى والتى لا تمثل اليوم أكثر من ١٥ بالمئة من سكان الريف.

٤- استمرار استعمال نفس وسائل الإنتاج وعدم توظيف رأس المال إلا فى أضيق نطاق...

٥- تجمع الثروة الزراعية فى أيدى فئة واحدة... وقد احتفظت الطبقة الحاكمة القديمة التى انتزع منها العهد الجديد سيطرتها السياسية، بوضع اقتصادى مميز برغم الإصلاح الزراعى... [٦٤].

وحول هذه النقطة الأخيرة، يجب ملاحظة أن قانون ٢٥ يوليو ١٩٦١ أدى إلى تخفيض هام فى القوة الاقتصادية للأرستقراطية الزراعية السابقة.

أما الهدف السياسى المزدوج فيبدو أنه تحقق سنة ١٩٥٤.

لم تعد الأرستقراطية الزراعية تسيطر على الحياة السياسية : قيدت الأحزاب السياسية القديمة ثم جرى حلها.

لم يبق فى الساحة سوى الإخوان المسلمون، بعد أن اضطرت المنظمات الشيوعية للعمل فى الخفاء. ألغى دستور ١٩٢٣، وفشلت محاولة الطبقة الوسطى القديمة، يدعمها الإخوان المسلمون ويساندها الشيوعيون بتحفظ، لتجميع السلطة فى يد اللواء محمد نجيب وعزل جمال عبد الناصر فى ربيع ١٩٥٤.

وسجل تعزيز الديكتاتورية العسكرية ثم إعلان جمهورية مصر عام ١٩٥٤ وإعلان دستور ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية، سجل نهاية حكم الأرستقراطية الزراعية.

أما فيما يتعلق بالهدف السياسى الثانى - التخلص من خطر الثورة الشعبية - فيمكن القول أنه قد أقصى مؤقتا فى هذه المرحلة من دراستنا. وسيستأنف الصراع بأشكال غير متوقعة خلال المرحلتين القادمتين.

ازدادت حدة المشاكل الإنسانية فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين. كان ذلك بسبب أنه "من ١٩١٥ إلى ١٩٥٠، ازداد عدد السكان بنسبة ٦٤ بالمئة بينما لم تزد نسبة الإنتاج الزراعى إلا ٣٠ بالمئة فقط. ثم أن مساحة الأرض المزروعة بالنسبة للفرد الواحد هبطت من ٠,٥ اكر عام ١٩٠٧ إلى٠,٢٨ عام ١٩٥٣" [٦٥]. وكان من المتوقع أنه بعد إتمام بناء السد العالى فى أسوان، فإن "مجموع الدخل الزراعى عام ١٩٧٥ سيزداد أكثر قليلا من ٥٠ بالمئة فوق مستوى عام ١٩٥٣، بينما سيكون السكان قد ازدادوا بنسبة ٦١ بالمئة" [٦٦]. باختصار، كان من الضرورى منع أى تدهور

فى مستوى المعيشة الحالى للفلاح، وهو الأمر الذى لم يكن بد منه إذا لم يجر اتخاذ الإجراءات اللازمة.

أسرعت السلطات فى عملية استصلاح الأراضى، والبرنامج الذى كان قد حدد استصلاح ٣٧٥,٠٠٠ فدان لأربع سنوات فى يناير ١٩٦٠، ارتفع فى مارس من تلك السنة إلى ٤٨٥,٠٠٠ فدان لخمس سنوات. واستهدف برنامج السنوات العشر تأمين ٢ مليون فدان من الأراضى الجديدة للزراعة. وفى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه تنفيذ ٢ مليون فدان من الأراضى الجديدة للزراعة. وفى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه تنفيذ المرحلة الأولى من السد العالى بفضل المساعدة السوفياتية، كان الخبراء الألمان يدرسون مشروع استغلال منخفض القطارة. واقترح إبراهيم عامر تعديل الإصلاح الزراعى : تخفيض الحد الأعلى إلى خمسين فدانا، وتخفيضات كبيرة فى التكاليف التى يدفعها المالك الجديد، إلخ..

وأكد اقتصادى تقليدى، وهو غبريال صعب أن "الميكنة الكاملة للزراعة المصرية يمكن أن تصبح مفتاح مستقبل التنمية فى مصر، لأنها قد تفتح آفاقا واسعة تستطيع أن توصلها إلى حلول مختلفة لمشاكلها عن الحلول التى يمكن تطبيقها فى الصين أو الهند". كانت المشكلة، بالطبع هى إزالة شبح الجماعية. لكنه اضاف مباشرة بعد هذا يقول : "أن الميكنة تخلق طبقة جديدة فى النظام الاجتماعى : سائقوا التراكتورات الذين يستطيعون أن يصبحوا بعد تدريبهم وتعليمهم أكثر الوسائل المؤثرة فى التقدم الزراعى"[٦٧].

لكن الحقائق الأساسية فى المشكلة المصرية لا يمكن حصرها بهذه السهولة. فقد اشار إحصاء أكتوبر ١٩٦٠ إلى أن عدد السكان يبلغ ٢٦ مليون نسمة، وقبل عام ١٩٩٠ سيبلغ عددهم ٥٣ مليونا[٦٨]. وسيظل استصلاح الأراضى محدودا بالحزام الصحراوى الذى يغطى تسعة أعشار مساحة البلاد. من هنا كان من الضرورى تركيز جميع الجهود نحو التصنيع. وهكذا أصبحت مصر الأمس، المشلولة بأمراضها المزمنة، أصبحت "مصر الإقطاعية".

ما الذى كان يمكن قوله ؟

بالنسبة للبعض كانت المسألة مجرد خلط لفظى بين كلمة "إقطاع" التى تعنى مساحة كبيرة محددة وبالتالى عقارا كبيرا من ناحية، وبين "النظام الإقطاعى" من ناحية أخرى. غير أن وجود ملكيات زراعية كبيرة لا يكفى لكى تكون كذلك إذ أنه يمكنها أن تكون جزءا إما من اقتصاد المقايضة مع علاقات إنتاجية على النمط الإقطاعى، أو من اقتصاد السوق مع علاقات انتاجية رأسمالية (خاصة عمال الأجرة الزراعيين).

مع ذلك فقد أقرت بعض أطراف الحركة السياسية المصرية فى الفترة بين ١٩٤٠ و ١٩٥٢، وصفها الخاص لمصر كبلد "إقطاعى" دون أن تأخذ الحقائق الاقتصادية بعين الاعتبار. وقد كان هذا هو تصورقسم من اليسار : الحركة المصرية للتحرر الوطنى، التى أصبحت بعد تكتلها عام ١٩٤٧ القوة السياسية المهيمنة فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى حتى عام ١٩٤٨، وقد طورت مفاهيمها بشكل متقطع فى مجلة "الجماهير" الأسبوعية (١٩٤٧ - ١٩٤٨). وبالنسبة لبعض القادة، أدت هذه النظرية إلى خدمة تصور أنه كان على اليسار فى البلدان العربية أن يؤيد قيام دولة إسرائيل التى كانت رأسمالية وبورجوازية، أى متقدمة بمرحلة اجتماعية واحدة عن الدول العربية، التى كانت أكثرها تقدما توصف بأنها دولة "إقطاعية". لكن هذا الاتجاه أصبح وجهة نظر اقلية ضئيلة بسرعة، واختفى اليوم تماما – كنظرية – ليس فقط من برنامج الحركة الماركسية المصرية ولكن أيضا من الصحافة والدراسات التى أصدرها اليسار التقدمى من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ أى فى الثلاث سنوات المعروفة بفترة سياسة باندونج حيث استطاع اليسار المصرى خلالها أن يعبر عن نفسه ويجذب جمهورا واسعا نحو نظرياته منذ ١٩٥٥.

إن كلمة "إقطاع" تحفظ قيمة عاطفية معينة للتحريض وهى لا تزال تستعمل لهذا الغرض.

أما القسم الآخر والأكثر أهمية فقد كان مؤلفا من الصحف الكبرى، خاصة مجموعة "اخبار اليوم" الناطقة بلسان الحزب السعدى والمستقلون – أى الجناح الصناعى للرأسمال الكبير. وانضمت الصحافة الباقية إلى هذا القسم بعد قليل من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (ما عدا جريدة خالد محى الدين "المساء"

من اكتوبر - ١٩٥٦ إلى مارس - ١٩٥٩) بالإضافة إلـى الإذاعـة وناشـرى الكتب (ما عدا مؤلفات إبراهيم عامر وفوزى جرجس).

كانت المسألة بالنسبة للنظـام الجديد مسـألة الظهور علـى انـه خـالق مصر الحديثة الأمر الذى فعله بتجاهله لما حققته البورجوازية الزراعيـة منـذ محمـد علـى وخاصـة بورجوازيـة الوفد وبإخفائـه فـى نفس الوقت لطبيعتـه الطبقية الخاصة. وهكذا فان حركـة الجيش اتخـذت مظهـر التجديـد المطلـق، الخلق من العدم، حيث أنه لا يستطيع أى تحليل طبقى أن يمسها.

وها هى مصر - بكامل ماضيها - مصر "الإقطاعية" تتوارى، وتولد مصر أخرى بفضل "الحركة المباركة"، مصر "العصرية". ولم يكن هناك بين تـوارى الأولـى وميـلاد الثانيـة فترة رأسـمالية، أو اسـتغلال رأسـمالى فـى الحاضر. الاسـتغلال هـو الماضـى، ذلك المـاضـى "الإقطـاعـى" الـذى يكرهـه الجميع [٦٩].

هوامش الفصل الأول

١- أ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور. هذا الكتاب وغيره من كتب شهدى عطية الشافعى، فوزى جريس، وإبراهيم عامر، نشرها لطف الله سليمان. وقد كان هو الذى أدخل إلى مصر لأفكار ك. فيتفوغل، مؤلف الكتاب الشهير "الاستبداد الشرقى" عن المجتمع المائى. وهى أفكار تقابلنا ثانية فى صلب كتاب إبراهيم عامر الذى نناقشه.
٢- أ. عامر : "الأرض والفلاح.."، المرجع المذكور، ص ٥٣. كتب البارون جيشرو دى سان دنيس "تاريخ الامبراطورية العثمانية" : "يبدو من وثائق تركها لنا التاريخ، أنه منذ عهد الفراعنة، وملكية الأرض تلازم الحاكم وأن ملوك سلالة البطالسة والرومان قد حكموا البلاد على هذا الأساس، مع تغيير طفيف "
٣- محمد كامل مرسى :
"L'Evolution historique du droit de dropriete fonciere en Egypte , E.C (Le Caire 1935) P. 288
هو مقدمة أطروحته : "الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن" (القاهرة، ١٩٤٠).
٣- رستون كولبورن : "الإقطاع فى التاريخ" برنستلون، ١٩٥٦. وهناك تفسير أكثر تفصيلا فى كتاب هدمان ورانكه : "الحضارة المصرية" باريس ١٩٥٢.
أيضا فى كتاب فرانسوا دوما : "حضارة مصر الفرعونية"، باريس ١٩٥٦. ويبدو أن هذه هى الفترة التى ظهر فيها تشريع بوشريس، ملك من السلالة الخامسة والعشرين.
٥- المرجع السابق، ص ٢٩٣.
٦- أرتين : المرجع المذكور، ص ٦٩، ٧٧، ٧٨، ٨٤١.
٧- المرجع السابق، ص ٨٦.
٨- إبراهيم عامر : "الأرض والفلاح" المرجع المذكور، ص ٦٤.
٩- توجد نصوص هذه المراسلات فى كتاب : كارل ماركس - فردريك انجلز : "فى الاستعمار"، بالانجليزية، موسكو، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.
١٠- إ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور، ص ٦٩.
١١- أرتين :المرجع المذكور، ص ٩٥ - ٩٦.
١٢- إ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور، ص ٧٩ - ٩٧.
١٣- راشد البرأوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث"، الطبعة الرابعة (القاهرة، ١٩٤٩)، ص ٥٩ - ٦٥.
١٤- أعطى إحصاء عام ١٨٢١ الأرقام التالية : ٥,٥٣٢,٠٠٠ نسمة و٢,٢٣١,٩١٥ فدانا. ويعطى كل من عبد الرحمن الجبرتى، أمين سامى، يعقوب أرتين، والجريدة

الرسمية، الرواية المدهشة التي قدمها محمد صبيح في "قصة الأرض في إقليم مصر" (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٢٢ - ٤٥.

١٥- إ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور، ص ٨١ - ٨٢.

١٦- أتم إسماعيل توطيد الأرستقراطية الريفية. انظر إلى لائحة الهبات التي منحت لأعضاء الأسرة المالكة ولكبار رجال المملكة، "الأراضي التي سرى إيهابها وإحسانها بأمر فخامة الخديوي إسماعيل باشا" التي عثر عليها في محفوظات قصر عابدين. وهي منشورة في كتاب محمد صبيح، المرجع المذكور، ص ٥١ - ٥٨يراجع في تاريخ الاقتصاد - الاجتماعي، السياسي والثقافي، في بناء نهضة مصر، للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

١٧- اللجنة العليا للإصلاح الزراعي : "هذا الفلاح"، المرجع المذكور. ذكره إبراهيم عامر في "ثورة مصر"، المرجع المذكور، ص ٤١ - ٤٣.

١٨- عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور، ص ٩١ - ٩٢.

١٩- هذا التعبير الأسباني، المأخوذ عن الماركسيين الصينيين، أصبح ذائعا فيما بعد. وتعرفه دائرة المعارف لاروس كالتالي : "شخص من سكان المستعمرات كان صلة الوصل الضرورية للتجارة بين الشركات الإستعمارية والسكان الذين منعتهم حكوماتهم من التعامل مع الاجانب". وفي الإصطلاحات السياسية تعني الكلمة "طفيلي"، وتطلق على ذلك القسم من الطبقة الوسطى في البلدان المستعمرة، وخاصة التجار الذين يغتنون من التجارة مع القوى الإستعمارية. وقد أطلقنا عليهم "الرأسمالية السمسارية".

٢٠- هناك وصف جيد لهذا النوع من الاستغلال في كتاب سمير صفا : "الاستثمار الاقتصادي والزراعي في قرية مصرية"، وباريس ١٩٤٨. أطروحة حقوق. وأيضا في كتاب ج. الهوري : المعالم الرئيسية للاقتصاد الزراعي".

in EC, NO, 199 (1949), PP. 570 - 81

٢١- ب. فرومون : دروس في الاقتصاد القروي - التقدم الزراعي في القرن العشرين في فرنسا ومصر"، باريس ١٩٥٤، ص ٨٧.

٢٢- راجع، خاصة، محمد حسين : "الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر"، الجزء الثاني (القاهرة ١٩٥٦). شوقي ضيف "الأدب العربي المعاصر في مصر ١٨٥٠ - ١٩٥٠". (القاهرة، ١٩٥٧).

23-Pressiondemographique et Stratification Sociale dans les cam pagnes Egyptiennes, IEDES , Tiers - monde. I, NO. 2 (1960), PP. 319 - 20

٢٤- هناك دراسات جيدة عن تاريخ البنوك في مصر خاصة فؤاد مرسي : "النقود والبنوك في البلاد العربية - مصر والسودان" (القاهرة، ١٩٥٥). ثم "النقود والبنوك"

(القاهرة، ١٩٥٨). على الجريتلي : "تطور النظام المصرفي في مصر" (القاهرة، ١٩٦١). على عبد الرسول : "البنوك التجارية في مصر" (القاهرة، ١٩٦١).

٢٥- أحمد رشدي صالح، رئيس تحرير صحيفة "الفجر الجديد" في ١٩٤٥ - ٤٦، هو مؤلف كتاب هام جدا عن الأدب الشعبي، "الأدب الشعبي"، (القاهرة، ١٩٥٠ و ١٩٥٥). وتبعه "فنون الأدب الشعبي" في جزئين (القاهرة، ١٩٥٧). وكمدير لمركز الفنون الشعبية في وزارة الثقافة ترأس تحرير مجلتها "فولكلور". كل هذا يقدم حصادا وفيرا لمؤرخي الحركة الفلاحية مستقبلا.

٢٦- حول خيانة البدو ومحمد سلطان باشا يمكن الرجوع إلى تقارير معاصرة لاسيما شهادة جون نينه، والمحامي برودلي، وو. س. بلنت و "مذكرات" أحمد عرابي ومحمد عبده، ومؤلفات الرافعي.

٢٧- كان محمد خطاب يتردد في تلك الفترة على مجموعة "دار الأبحاث العلمية" في الوقت الذي نشر فيه المشرفان عليها آنذاك، شهدى عطية الشافعي، وعبد المعبود الجبيلي، كتابهما البرنامجي "أهدافنا الوطنية"، القاهرة، ١٩٤٥.

٢٨- صادق سعد : "مشكلة الفلاح" (القاهرة، ١٩٤٥)، ص ٧ - ٨، ٦١ - ٦٩.

٢٩- خطاب مجلس الشيوخ،" الأهرام" ١٦ يوليو ١٩٤٦.

٣٠- الترجمة الفرنسية للنص المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان

"UN Programme de reforme agraire pour L'Egypte" , EC, Vol. 38 (1947), pp. 1- 66.

٣١- سيد قطب : "معركة الإسلام والرأسمالية"، (القاهرة، ١٩٥١).

٣٢- شدد إبراهيم عامر على هذه النصوص في كتابه : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور ص ١٣٦ - ١٣٧.

٣٣-في كل من مقدمتي كتابي سيد مرعي : "الإصلاح الزراعي في مصر"، (القاهرة ١٩٥٧)، و "الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٩" ص ٤٤٢.

٣٤- عزيز خانكي : "حوادث الاغتيال في الريف"، "الأهرام" ٢٣ اكتوبر ١٩٤٤.

٣٥- كانت افتتاحية جريدة Actualite الموقعة باسم "ابن النيل" بعد عشرة أيام من الانقلاب هي الوحيدة التي وصفت ٢٣ يوليو على أنه "انقلاب وليس ثورة".

٣٦- أعطى اللواء محمد نجيب الرواية الرسمية للحادثة في كتاب: Egypt's Destin (London, 1955) ص ١٧٢- ١٧٤ : اتهم ٢٩ شخصا ينتمون إلى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني" بأنهم بدأوا الاضطراب الذي أدى إلى مقتل ٩ أشخاص (بينهم رجل بوليس واحد وجنديين) وجرح ٢٣ آخرين (بينهم ٧ رجال بوليس). وقد حكم على ١٣ من المتهمين بالسجن لمدد تتراوح من ٥ - ١٥ سنة، وبرئ اثنان من المتهمين وحكم على اثنين آخرين بالإعدام ونفذ فيهما الحكم.

٣٧- سيد مرعى، المرجع المذكور. وأيضا "الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٩". يقرر جلال كشك أن إصلاح ١٩٥٢ الزراعى "أكثر من أى شئ آخر، خلق قاعدة شعبية أحاطت الدولة الاشتراكية بالمؤيدين لها، الدولة التى أعطت الأرض للفلاحين...." (مستقبل الملكية الزراعية) روز اليوسف، عدد ١٧٦٩، ٧ مايو ١٩٦٢.

٣٨- حول قانون عام ١٩٥٢ انظر محمد على عرفة : "شرح قانون الإصلاح الزراعى"، (القاهرة، ١٩٥٩)

٣٩- فرومون، المرجع المذكور، ص ١٢٥. الأرقام المذكورة هى أرقام الوزير أ.م. نور فى مؤتمره الصحفى فى الذكرى العاشرة للاصلاح الزراعى : "الأهرام" ٩ سبتمبر ١٩٦٢.

٤٠- الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩، ص ٤٦٩ - ٤٧٠. ٤١- على الشلقانى : "مستقبل إيجارات الأراضى الزراعية وقانون الإصلاح" ثم "هل يدفع الفلاح أقساطا زيادة ؟" فى "المساء"، ٨ أغسطس و ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨.

٤٢- الجمهورية" ١٧ سبتمبر ١٩٥٨.

٤٣- إ. عامر : "الأرض والفلاح"، ص ١٥٣.

٤٤- أورد مراقب أميركى الأرقام التالية المقدمة من مسئول كبير فى هيئة الإصلاح الزراعى لشهر يناير ١٩٥٩ :

أراضى مصادرة	٢٤٠,٠٠٠ فدان
أراضى مصادرة من أسرة محمد على	١٨٠,٠٠٠ فدان
أراضى باعها أصحابها السابقون	١٤٥,٠٠٠ فدان
	٥٦٥,٠٠٠ فدان
أراضى احتفظت بها الهيئة	١٢٠,٢٤٧ فدان

Keith Wheelock; Nasser's New Egypt, (New York - London, 1960),

٤٥- الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٩ ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

46- L'Egypte entreprend Sa reforme agraire" , Croissance des Jeunes Ntions,NO. 23 (June - July 1963), P. 14

٤٧- إحصاء النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر" القاهرة، ١٩٥٦.

٤٨- على الشلقانى : "التعديل الأخير فى قانون الإصلاح الزراعى" و "من الأسس الاقتصادية لثورة الإصلاح الزراعى" فى "المساء" ٢٩ أغسطس و ٢ أكتوبر ١٩٥٨.

٤٩- انظر المذكرة التى توضح القانون أمام المجلس فى "الأهرام" ٢٦ يوليو ١٩٦١.

٥٠- تصريحات لوزير الإدارة المحلية، حسن بغدادى فى "الأهرام" ٣٠ يوليو ١٩٦١.

٥١- حول هذا الموضوع راجع محاكمة عزيز وافى ودفاع سيد مرعى فى "الكاتب" ١١,٩ يناير ١٩٦٢. فى القضية الأولى برأت ساحة المتهم واستقبل سيد مرعى من قبل رئيس الجمهورية (الأهرام ١١ و ١٦ ابريل ١٩٦٢). وبرأ الحكم النهائى كل الرسميين الكبار وأدان ٤ مدنيين (الأهرام : ١ يونيو ١٩٦٢).

٥٢- المراسيم للوزارية فى "الأهرام" ٢ نوفمبر ١٩٦١.

٥٣- المساء" ٩ سبتمبر ١٩٥٨. لكن "الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩"، يعطى رقم ٢٩,٧٦٠,٥٩٤ لعام ١٩٥٩ (ص ٥١١). ويقول غرزوزى أن عدد التعاونيات الزراعية ارتفع من ١٦٨٩ سنة ١٩٥٢ إلى ١٩١٧ سنة ١٩٥٥ (المرجع المذكور، ص ٤٣).

٥٤-الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢، ص ٢٧٠ - ٢٧٤، خطاب أبو النور : "الأهرام"، ٩ سبتمبر ١٩٦٢.

٥٥- كتاب الجمهورية العربية المتحدة السنوى لعام ١٩٥٩، ص ٤٥٧.

٥٦- تصريحات لسيد مرعى إلى "الأهرام"، ١٧ فبراير ١٩٦٠.

٥٧- الأهرام" ٢٣ يناير ١٩٦٠.

٥٨- "الإصلاح الزراعى فى مصر"

. in NBE Econ, Bull., V, NO. 3 (1952) , p. 167.

٥٩- الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية... ١٩٥٢" ص ٢٢.

٦٠- سيد مرعى : "الإصلاح الزراعى"

٦١- الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ (القاهرة، ١٩٥٧) ص ١٨.

٦٢-التغيب عن الأرض هو أكثر انتشارا بين للمالكين الصغار جدا الذين يملكون أقل من فدان واحد (فى عام ١٩٥٠ كان هناك ١,٩٨١,٠٠٠ مالكا لأقل من فدان واحد لكل منهم، لكن ٢١٤,٣٠٠ مالكا كانوا يعملون فى أراضيهم. وفى ١٩٥٦ ومن مجموع ٢,٩٨٥,٤٠٠ مالكا لاقل من فدان واحد عمل ٤٠٥,٢٠٠ مالكا فى اراضيهم)". غبرييل صعب "ميكنة للزراعة والتطور الزراعى فى الشرق الأدنى"، باريس ١٩٦، ص ٣٠٩.

٦٣- صرح سيد مرعى فى عام ١٩٥٧ : "أن نظام الملكية بموجب الإصلاح الزراعى هو نظام ملكية محدودة لكل فرد مع تنظيم الاستغلال الزراعى فى يد نظام تعاونى عام... إن أساس الزراعة فى نطاق الإصلاح هو الملكية الفردية. لكل رجل قطعته من الأرض التى يملكها شخص والجمعية التعاونية التابعة للإصلاح تسهل له وسائل هذا الاستغلال". أوردها صعب فى كتابه "ميكنة الزراعة"، ص ٣١٢.

٦٤- دويريل، المرجع المذكور، ص ٤٥ - ٤٦

65-Political and Economic Planning : World Population and Resources, (London, 1955), pp. 127 - 8.

66-UN, Economic Evolution, op. cit., p. 136.

٦٧- صعب : ميكنة الزراعة"، ص ٣١٧ - ٣٢٢.

٦٨- راجع تحليل النتائج الأولي لإحصاء ١٩٥٩ - ١٩٦٠ في "الأهرام" ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٠.

٦٩- يقدم الاقتصادى المصرى سمير أمين التحليل التالي فيIEDES :

"كيف يمكن وصف هذا النظام ؟ بالتاكيد على أنه نظام ما قبل الرأسمالي حيث أن الراسمالية يمكن أن تعرف بانها تركيز ملكية الرأسمالية (واستعماله المكثف)، وهذا يفترض أيضا الاستعمال المكثف للعمل المأجور. أما هنا، وعلى العكس من ذلك، فإن استعمال الرأسمال قليل التطور، فلا يوجد عمل مأجور ذلك أن كل عائلة مزارع من المستأجرين تساهم ليس بالعمل فقط ولكن بأدوات العمل البدائية والماشية الضرورية للزراعة. ما قبل الرأسمالي أيضا بمعنى أن الاقتصاد الريفي لملاك الأراضي والعقارات مقفل عمليا برغم أن جزءا من الإنتاج يسلم للعقار (ثم إلى كبار الملاك) وهو يؤمن الغذاء بهذه الطريقة للمدن. لكن وصف هذا النظام ما قبل الرأسمالي على أنه "إقطاعي" يبدو خطرا اذا كان المرء يبغى المحافظة على معنى محدد لفكرة "الإقطاعية". لا شئ يمكن ربحه باستعمال التعابير الغامضة، ويستطيع المرء أن يكون راضيا بحق عند تعريفه لعناصر هذا النظام قبل الرأسمالي على أنها فريدة"

(Tiers - Monde, op. cit., p. 334)

هناك فارقا بين "ما قبل الرأسمالي" كمفهوم يمكن تطبيقه بشكل صحيح على اقتصاديات أوروبا فى عصر النهضة وبين "الرأسمالية المتخلفة ذات الطراز الاستعمارى والزراعية بأغلبها" كمفهوم ولد مباشرة من تجربة المرحلة الاستعمارية. ظهر تفسير رسمى محدد للسياسة الزراعية المصرية فى

"The egyptian Economy during the fifties:IV. Agriculture, NBEEcon Bull., XV, NO. 1 (1962) ,pp 13 - 27.

الفصل الثانى
الجيش والثورة الصناعية

الآن، وقد أصبحوا على راس السلطة، كيف كان ينوى الضابط الأحرار التحرك ليحققوا مصر الحديثة التى تمنوا أن يكونوا خالقيها ؟

ثمة تاريخ كامل ينبغى كتابته، تاريخ الحوار بين الجيش والبورجوازية، للحوار الذى استمر لعدة مراحل بين النواة القائدة للضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة وبين مختلف فروع البورجوازية المصرية منذ حادثة كفر الدوار حتى تأميم بنك مصر، منذ دعوة رأس المال الأجنبى حتى وضع اليد على الممتلكات الاجنبية بعد حرب السويس، ومنذ الإصلاح الزراعى حتى القوانين "الاشتراكية" عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣.

حتى فى مرحلة مبكرة، رفض الجناح الزراعى للبورجوازية، كما رأينا، التحول إلى استثمار أمواله فى الصناعة لمنفعته الخاصة، ووجه عنايته نحو العمارات والحسابات المصرفية، وتهريب أمواله إلى الخارج، وظل يعيش عيشة الباشوات.

هذه المرحلة التى بدأت مع انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استمرت حتى أحداث أزمة السويس تقريبا، أى يوليو – اكتوبر ١٩٥٦. كانت تلك مرحلة بحث وتخبط، وكانت المشكلة الاقتصادية فى مقدمة كل شئ برغم إنها ارتدت قناعا سياسيا لأن الجلاء لم يكن قد تم بعد عن جزء من أرض الوطن.

بشكل عام، كانت المسألة مسألة تشجيع راس المال، المصرى والأجنبى، لإزالة العقبات التى وقفت فى الطريق إلى التصنيع، إلى التحديث، إلى القوة.

اتجهت الدولة، التى يحكمها العسكريون، صوب استشارة خبراء اتحاد الصناعات المصرية حيث كان حافظ عفيفى، رئيس مجلس إدارة بنك مصر سابقا وسكرتير الملك الخاص والأول، قد ترك منصبه للتو ليخلفه فى ٢٢ ايار (مايو) ١٩٥٣ عبد الرحمن حمادة، رئيس شركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى[١].

وكان اتحاد الصناعات قد دعا دائما وبالحاح إلى تشجيع توظيف رأس المال الاجنبى معبرا بذلك وبدقة عن موقف الطبقة البورجوازية الصناعية الكبيرة.

وجاء فى تقرير اللجنة الفرعية للصناعة (عينها اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٤٣ الذى كتبه أ. ج. دورا : "يجب توفير ظروف ملائمة، وبأنسب الشروط، لتجهيز الصناعة المصرية الناشئة بالآلات والوسائل المالية والخبرات البشرية التى ستشكل الأسس الأولية لتطورها وتقدمها.... وانطلاقا من وجهات نظر معينة فانه يتبين أن وسائل مصر وحدها، وإن كانت كافية غالبا، لن تكون متناسبة مع إمكانياتها دائما، وحتى لا يجرى التقليل من شأنها فإنه لا يجوز التردد فى طلب مساعدة الدول الصناعية الكبرى"[٢].

كانت تلك أحدى أول الخطوات التى اتخذتها الحكومة الجديدة. فبناء على نصيحة الدكتور عبد الجليل العمرى، وزير المالية، والدكتور أحمد حسين، السفير فى واشنطن، صدر مرسوم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ - بعد الانقلاب بأسبوع واحد - يقضى بتعديل قانون رقم ١٧٨ لعام ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة : خفضت نسبة المساهمة الإجبارية لرأس المال المصرى من ٥١ بالمئة إلى ٤٩ بالمئة وهذه النسبة الأخيرة أصبحت تشتمل "الأطراف المعنوية أى شركات عاملة فعلا يملك أناس أجانب قسما مهما - إذا لم يكن غالبا - من أسهمها. أما تلك القطاعات الاقتصادية التى لها علاقة بالمصلحة الوطنية - خاصة جهاز الأمن والقوات المسلحة - فتحفظ للشركات التى يملك المصريون نسبة أعلى من أسهمها [٣].

رحب اتحاد الصناعات بمبادرة العسكريين : "يبدو أن هذا القانون يهدف إلى وضع حد نهائى، كما نأمل، للخوف الذى لامبرر له تجاه رءوس الأموال الأجنبية ولعدم الثقة الذى أقلق سياستنا المالية كلها خلال السنوات الأخيرة وساهم بإعاقة نمونا الاقتصادى" [٤]. وقد عرض الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لوجهة النظر الرسمية فى الموضوع : "نحن بحاجة إلى دفعة كبيرة من الاستثمارات لملء الفراغ الذى عانينا منه فى السنوات الأخيرة فى هذا الحقل.

إن ادخارنا الذى لا يكفى عادة لتلبية حاجات البلد العادية، لا يقوى على القيام بالمهمتين فى آن واحد. لذلك طالبنا بتشجيع الاستثمارات الخاصة، الأجنبية المورد، ما أمكن ذلك. وقد اعترف المسؤولون أخيرا بصحة وجهة نظرنا [٥].

على العكس من ذلك، أثبتت الوقائع أن رأس المال الأجنبى، الذى لا يمكن أن يكون هدفه إنماء الاقتصاد الوطنى المصرى، إنما كان يسعى فى الحقيقة لجنى حصاد دائم منه، حيث أن مصر "مزرعة قطن لا أكثر" كانت حقلا خصبا للأرباح الكبيرة. وهناك إثباتات مفصلة حول هذه النقطة فبعد أن يشير الدكتور رياض غنيمى فى دراسة له إلى أن "الحكومة الثورية الحاكمة تبذل جهودا كبيرة لتجاوز الحقد المستمر على الاستثمارات الأجنبية" يشرح لنا لماذا كان : "الهدف الرئيسى لهذه المؤسسات المالية الأجنبية هو استنزاف المدخرات المصرية لتوظيفها فى الخارج بدلا من توظيفها فى مصر. وفضلا عن الرهن العقارى، اتجهت الاستثمارات الرئيسة للبنوك الأجنبية نحو قطاعات تدر مدخولات كبيرة دون الاستفادة من الموارد المعطلة مثل تشييد العمارات، والخدمات العامة مثل الطرق ومياه الشرب، والصناعة الخفيفة. وقد ذهب القسم الأكبر من الأرباح إلى الخارج" [٦].

إن هذا يجعل من الأسهل فهم كلا من الجهد المضنى الذى بذلته الحكومة فى هذا الميدان، والاستقبال الذى لقيته من الحكومات الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. فقد كانت الصدمة قاسية.

كتب توم ليتيل يقول : "تميزت الأشهر الأولى للنظام العسكرى باعتدال غريب فى مجال العلاقات الخارجية، وبذلت جهود عديدة لتعديل التشريعات التى تحد من تشجيع الشركات الأجنبية فى مصر. وهكذا عدل قانون الشركات المساهمة الذى اشترط أن يكون ٥١ بالمئة من رأس مال هذه الشركات مصريا، بشكل يسمح للأجانب بالاحتفاظ بسيطرتها عليها... وأعيد النظر بقانون المناجم بشكل يجعله مقبولا، إن لم يكن مرضيا عنه فى نظر الشركات البترولية...." [٧]

كانت الحكومة تأمل، باعتدالها، أن تستطيع الحصول على رأس المال الأجنبى اللازم لبرنامجها التصنيعى - ٥٠٠ مليون جنيه كما قيل.

وبناء على اقتراح أحمد فؤاد أنشئ "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" في ٣ أكتوبر ١٩٥٢ وأقنع الدكتور العمرى Emary بريطانيا العظمى بالإفراج عن أقسام ضئيلة من "ديون الإسترلينى" المجمدة. ولكن منذ تأميم شركة قناة السويس تراجع الرأسمال الأجنبى ولم يجذب رءوس الأموال الكبيرة سوى البحث عن البترول. ولم يكن هناك أى ظاهرة جديدة فى عدم ثقة الرأسمال الغربى بحكومة الكولونيلات.... وكانت الشركات الأجنبية تتذرع دائما باعتراضين لرفضها المجئ إلى مصر، أولهما قانون العمل لسنة ١٩٤٧ الذى يفرض على الشركات الأجنبية استخدام ٩٠ بالمئة من عمالها من المصريين الذين يقبضون ٨٠ بالمئة من الأجور. والاعتراض الثانى يتعلق بتدخل الحكومة فى شئون الشركات الخاصة..." [٨].

فى الوقت نفسه كان مجلس قيادة الثورة يقوم بنشاط على الصعيد السياسى. "إننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش... ورفع لواء الدستور"، كانت هذه هى الكلمات التى تحدث بها اللواء محمد نجيب، القائد الأعلى للجيش، فى ندائه الذى وجهه بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٢. لكن الإشاعات كانت فى كل مكان : الجيش يستعد لحل الأحزاب السياسية وفرض ديكتاتوريته على البلاد. على الفور وفى مساء نفس اليوم وجهت قيادة الاركان العامة بيانا إلى الأمة جاء فيه : "تعلن قيادة الأركان العامة أنها لن تسمح بوضع العراقيل فى طريق تحقيق نظام دستورى سليم. وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية إلى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها وأجهزتها، الشئ الذى يستلزمه كل نظام برلمانى صحيح يحكم فى نطاق الدستور..." [٩].

نعرف ما الذى تبع ذلك : كفر الدوار الذى دفع على ماهر إلى الاستقالة [١٠]. أصبح اللواء نجيب رئيسا للوزراء فى ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ولم تكن المفاوضات بين مجلس قيادة الثورة والوفد سوى مناورة لكسب الوقت. وفى الواقع، لم يكن الضباط الأحرار ينوون التخلى ولو عن جزء ضئيل من سلطتهم لمصطفى النحاس، الذى ظل موقفه العام قويا والذى دافعت جريدة "المصرى" عنه بعناد وخطوة بعد خطوة. وصدر قانون إعادة تنظيم الأحزاب فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ [١١]؛ وكان تمهيدا لحلها الذى لن يتأخر.

ووافق مصطفى النحاس على التخلى عن رئاسة الوفد التى كان يحتلها منذ وفاة سعد زغلول، فأصبح رئيسا فخريا. وأعلن خمسة عشر حزبا عن برامجهم وقوانينهم الداخلية وأسماء اعضاء لجانهم التنفيذية، كما اقتضى القانون الجديد. وهذه الأحزاب هى : الوفد، حزب الأحرار الدستوريين، حزب الكتلة، الحزب السعدى، الحزب الوطنى، الحزب الاشتراكى، حزب العمل، الإخوان المسلمون، حزب الفلاحين، الحزب الوطنى النسائى، بنات النيل، حزب الفلاح الاشتراكى، الحزب الديمقراطى الجديد، الحزب الاشتراكى الجديد، حزب النيل الديمقراطى (١٢).

فى العاشر من ديسمبر أعلنت الحكومة تعليق الدستور (١٣). وفى ١٣ من نفس الشهر عين مجلس قيادة الثورة محمد نجيب "قائدا للثورة". وأعيدت الرقابة على الصحف في ٢١ اكتوبر بعد أن كانت قد رفعت فى أغسطس من أجل منع أية حملة صحفية ضد إقامة الديكتاتورية العسكرية. وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ حلت الأحزاب السياسية وصودرت ممتلكاتها وفرضت الاقامة الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم إلى المحاكمة. وفى الشهر ذاته بدأ تطهير الجيش : تم تسريح ٤٥٠ ضابطا ؛ أعفى العقيد رشاد مهنا، عضو مجلس قيادة الثورة، من مهامه فى أكتوبر ثم ألقى القبض عليه فى ١٧ يناير، وفى ٢٠ من ذلك الشهر جرى اكتشاف مؤامرة عسكرية وأحيل مدبراها: العقيد محمد حسنى الدمنهورى وأخوه النقيب حسن رفعت الدمنهورى إلى المحكمة العسكرية وفى ٣٠ مارس حكم على مهنا بالسجن المؤبد (١٤).

فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ جرى تأسيس حزب سياسى واحد باسم "هيئة التحرير" وفى فبراير أصبح جمال عبد الناصر أمينه العام. بعد ذلك بأربعة أيام أعلن محمد نجيب عن فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يمارس الحكم خلالها بواسطة مجلس قيادة الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء اللذين يشكلان معا المجلس التنفيذى، وهو أعلى سلطة فى الدولة. وفى ١٦ يناير أذاعت هيئة التحرير برنامجها المؤلف من ١١ نقطة :

١- إجلاء القوات الأجنبية (البريطانية) عن وادى النيل دون قيد أو شرط.
٢- تمكين السودان من تقرير مصيره.
٣- تحقيق الأهداف والمصالح الأساسية للشعب، بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته.

٤- إقامة مجتمع على أساس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من أسباب التخلف والضعف.
٥- توجيه النظام الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية، وتشييد الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رءوس الأموال فيها.
٦- كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحتين السياسية والاجتماعية، فالمواطنون سواء أمام القانون، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية، ومن واجب الدولة إزاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.
٧- تبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والتضافر والعمل المنتج للنهوض بتبعات الإصلاح.
٨- دعم الصلات مع الشعوب العربية، لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين.
٩- تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية، ليكون إداة لخدمة شعوبها وبلوغ أمانيها المشتركة.
١٠- تأكيد استعدادنا للتفاهم مع أى شعب يظهر حسن نواياه نحونا.
١١- التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة للعمل بها فى خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها [١٥].

من الواضح أن هذه الدعوة ما زالت بعيدة عن "القومية العربية" و"الاشتراكية الديمقراطية" لسياسة باندونج.

فى ١٦ يونيو ١٩٥٣ دخل حكومة نجيب أربعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة : أصبح جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية، وعبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية، وصلاح سالم وزيرا للثقافة والإرشاد القومى ووزير الدولة لشؤون السودان، ورقى عبد الحكيم عامر إلى رتبة لواء وعين قائدا للقوات المسلحة. وبعد يومين، أى فى ١٨ يونيو ألغيت الملكية رسميا وأعلنت "جمهورية مصر".

هكذا سقط القناع الذى كان يحجب، حتى الان، النوايا الحقيقية لحركة الجيش أو بالأحرى نواتها الحاكمة الملتفة حول جمال عبد الناصر. لم يكن

ممكنا أن تؤدى أزمة المجتمع المصرى، على ضوء حريق القاهرة إلى عودة الزعماء التقليديين. والحديث عن الدستور والانتخابات كان يعنى إعادة الوفد إلى السلطة بغض النظر عما إذا كان ذلك هو المطلوب. لكن القوى التى كانت مستعدة، آنذاك، لدفع هذا الثمن للقضاء على الديكتاتورية العسكرية - وهو الثمن الذى كان يتوضح ويصبح أكثر تهديدا كل يوم - كانت متعددة، وبعضها يعادى الوفد. ويأتى فى طليعة هذه القوى اللواء نجيب نفسه الذى خدعه مجلس قيادة الثورة، ثم الضباط اليساريون وعلى رأسهم خالد محى الدين، وحتى العقيدان يوسف صديق وأحمد شوقى تؤيدهما الفرقة المدرعة وبينها جزء من حامية القاهرة. وكانت الصحافة الوفدية ملتفة حول جريدة "المصرى" ورئيس تحريرها أحمد أبو الفتح. أما اليسار فكان يملك صحافة مؤثرة بينها "الملايين"، لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، التى حيت الحكم الجديد كانتصار "للبورجوازية الوطنية" ؛ و"الكاتب" لسان حال حركة السلم ؛ واكتياليتهActualite ، وهى مجلة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية وذات انتشار واسع ؛ ومطبوعات دورية أخرى أقل انتظاما رافق تأثيرها فى الأوساط الجامعية والنقابية نمو انتشارها فى المناطق الريفية نتيجة للجو الذى خلقه الإصلاح الزراعى.

هذا فيما يتعلق بالجناح اليسارى للحركة الوطنية بشكل عام. أما فى اليمين فقد عيل صبر الإخوان المسلمين وأخذوا يطالبون بحصتهم فى السلطة. وكان عدد من القادة العسكريين - عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، أنور السادات، حسين الشافعى، وخاصة رشاد مهنا وعبد المنعم رؤوف[١٦] - أعضاء فى هذه الجماعة فجاء قرار حل الأحزاب دون أن يمسها. منذ ذلك الوقت بقى الإخوان المسلمون القوة السياسية المنظمة الوحيدة التى سمحت لها السلطة بالعمل، فأخذت تدرس الاحتمالات المفتوحة أمامها : بينما أبدى المرشد العام الجديد، القاضى حسن الهضيبى بعض الميل للتعاون مع مجلس قيادة الثورة، طالب الجناح المتصلب - صلاح عشماوى، الشيخ محمد الغزالى، حسن دوح، عبد الحكيم عابدين، العقيد أحمد عبد العزيز جلال - بحق مراقبة التشريعات الصادرة عن الحكومة. وأعطت ظروف الاتفاق البريطانى - المصرى حول السودان (فبراير ١٩٥٣) الذى سبقه وساطة محمد نجيب بين مختلف الأحزاب السودانية من أجل توحيدها،

ثم بدء المحادثات بين مصر وبريطانيا (يناير ١٩٥٤) بشأن جلاء القوات البريطانية، أعطت الإخوان المسلمين الفرصة لإظهار قوتهم.

وفى ١١ يناير ١٩٥٤ خطب حسن دوح، زعيم طلاب الإخوان المسلمين فى جمهور محتشد خلال اجتماع كبير عقد على أرض جامعة القاهرة فى الجيزة وكان إلى جانبه نواب صفوى، زعيم حركة "فدائيان إسلام" الإيرانية. وقام الإخوان المسلمون باستعمال الأسلحة النارية والسكاكين والعصى، وبشتم الجيش والشيوعيين فجرح عدد من رجال الشرطة والطلاب. وفى ١٤ يناير قرر مجلس الوزراء حل تلك الجمعية القوية، فانتقل زعماؤها فورا إلى تأييد اللواء محمد نجيب الذى غدا بذلك قطب كل القوى المعارضة.

حصلت المواجهة الحاسمة فى فبراير ومارس عام ١٩٥٤ حين كانت الجبهة المتحدة، التى تضم الوفديين والشيوعيين وحزب مصطفى كمال صدقى الديمقراطى بالإضافة إلى عناصر مختلفة من الجيش، تقوم بحملة متواصلة لإعادة الحريات الديمقراطية والعودة إلى الدستور. أما الإخوان المسلمون فكان كل ما يدعون إليه هو إنهاء الديكتاتورية العسكرية.

وبعد عدد من الاجتماعات العاصفة قدم اللواء محمد نجيب استقالته فى ٢٣ فبراير، لكن تدخل القوات المدرعة، يقودها خالد محى الدين، جعله يعود إلى الحكم.

راح جمال عبد الناصر يراوغ حتى تمكن من تجميد القوى المعادية له داخل الجيش. بعد ذلك نظم سلسلة من الإضرابات والمظاهرات الجماهيرية تحت اشراف هيئة التحرير فى ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ مارس، فى القاهرة والإسكندرية. وفى ٢٨ مارس أعلن مجلس قيادة الثورة أن انتخابات للجمعية التأسيسية التى كان موعد إجرائها قد حدد فى يونيو ١٩٥٤، قد ألغيت، ثم قام باعادة تشكيل الحكومة مبعدا اللواء نجيب عنها وعن مجلس قيادة الثورة. وفى ١٥ ابريل أعلن مجلس قيادة الثورة إسقاط كل الحقوق السياسية عن القادة السياسيين لأحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين الذين شغلوا مناصب وزارية بين الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٢. وفى ١٨ ابريل ١٩٥٤ أصبح جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء، مضيفا هذا المنصب إلى منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة.

وبين ديسمبر ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة، المنعقدة بشكل مستمر، قد أصدرت أحكامها بالسجن أو الأشغال الشاقة على عدد كبير من زعماء العهد البائد. وابتداء من إبريل ١٩٥٤، ألحقت الصحافة بالركب : في ٤ مايو عطلت الحكومة جريدة "المصرى" التى كان مديروها قد غادروا مصر، وبذلك تخلصت من أقوى الجرائد المصرية التى كانت الناطقة باسم كل الاتجاهات الديمقراطية [١٧]. وفرض على إحسان عبد القدوس، رئيس تحرير "روز اليوسف" أن يساير النظام بعد أن قضى بضعة ايام فى السجن.

فى ٢٦ اكتوبر، أطلق إرهابى ينتمى إلى التنظيم السرى للإخوان المسلمين ثمانى رصاصات من مسدسه على جمال عبد الناصر اثناء مهرجان شعبى فى الإسكندرية. وعلى الفور انقض جهاز البوليس بقيادة العقيد زكريا محى الدين على الإخوان المسلمين : جرى اعتقال عدة آلاف من أعضائه – أذيع الرقم على أنه ٧٠٠٠ معتقل فيما بعد – بواسطة البوليس السرى والبوليس الحربى، وحكمت المحاكم العسكرية على٨٦٧ منهم [١٨]. ومثل زعماؤهم، وقد حطمهم التعذيب، أمام محكمة الشعب التى تراسها جمال سالم وهم: عبد القادر عودة، يوسف طلعت، خميس حميدة، وحسن الهضيبى بشكل خاص. وأعدم ستة من السبعة الذين حكم عليهم بالإعدام فى ٨ ديسمبر ١٩٥٤ ولم ينج سوى " المرشد العام".

وأوقف اللواء نجيب، الذى كان قد أعفى قبلا من مهامه كرئيس للجمهورية، وفرضت عليه الإقامة الجبرية فى ١٤ نوفمبر.

شهدت هذه الفترة التى لوحقت خلالها كل محاولة ذات صبغة ديمقراطية، الحملة الثانية لاضطهاد اليسار بعد الحملة الأولى التى جاءت عقب أحداث كفر الدوار. وهذه العملية الجديدة كانت جزءا من خطة محمد نجيب وجمال عبد الناصر المشتركة. والحقيقة أن محمد نجيب قال فى مذكراته : "منذ اللحظة الأولى عملنا كل ما هو ضرورى لاستئصال الأسباب الرئيسية للشيوعية فى مصر، أى قضينا على الملكية الفاسدة، وعلى نظام الملكية العقارية غير العادل، وعلى الازدراء العام بحقوق العمال وعلى الاحتلال الأجنبى البغيض". وبعد وقوع القطيعة مع عبد الناصر، ختم اللواء نجيب مذكراته مشددا على "إيمانهما المشترك بالثورة المصرية التى كان أحد

أهدافها القضاء على أسباب الشيوعية" مع ملاحظة أن الخلافات بين وجهتى نظرهما نشأت "لأن أحدنا لم يكن فيلسوفا... وبسبب "تفسية" الثورة"[١٩].

تضاعفت محاكمات الشيوعيين، فحكمت المحاكم العسكرية على العشرات منهم بالسجن والأشغال الشاقة. ووصل الأمر فى ربيع ١٩٥٤ ؛ الذى شهد هزيمة محمد نجيب، إلى ذروته بإرسال ٢٥٤ مناضلا يساريا إلى معسكرات الاعتقال ؛ وتسريح ١٦ ضابطا من سلاح المدرعات وأجبر خالد محى الدين على السفر إلى المنفى فى سويسرا، لأكثر من سنة وعطلت أهم صحف اليسار[٢٠].

من الآن فصاعدا سيصبح جمال عبد الناصر رئيس مجلس قيادة الثورة القوى، المتصرف الوحيد بالسلطة السياسية فى مصر.

فى الوقت الذى كان قد تم فيه تعزيز السلطة ازدادت نشاطات العسكريين فى مجال السياسة الخارجية، خاصة باتجاه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وقد أهمل هذا الجانب من المسألة بعد أحداث السويس، وحرص العهد نفسه على إخفائه بهدوء. ولكن من المؤكد أنه التتمة الخارجية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة العسكرية خلال هذه المرحلة الأولى، بالرغم من أن الجهود التى بذلت - منسجمة مع الروح العامة للتغييرات الجارية - أخذت باعتبارها، إلى درجة كبيرة، الأفكار الأساسية المعادية للاستعمار التى كانت تسود الرأى العام المصرى.

منذ البداية، وجهت دعوات واضحة، كما ذكرنا، لرأس المال الأجنبى. وكان جفرسون كافرى، سفير الولايات المتحدة فى القاهرة، على علاقات ودية جدا مع المجموعة العسكرية ؛ وكان معاونوه وخاصة مساعد الملحق البحرى دافيد أفنز، ومستشاره الكولونيل ليكلاند الذى لعب دورا نشيطا فى العراق فيما بعد؛ يتمتعون بنفس النوع من العلاقات. وفى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ وعد دين اتشيسون، وزير الخارجية الأميركية وقتها، مصر "بصداقة الولايات المتحدة الفعالة". فتضاعفت منح فولبرايت، وازدادت قيمة التسليفات المختلفة من ٦ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار بين ١٩٥٢ و١٩٥٤. وداخل اطار الإصلاح الزراعى الذى كانت وزارة الخارجية الأميركية تنصح به دائما، أنشئ ما يسمى بـ المؤسسة المصرية الأميركية للتطوير الريفى" برأسمال مصرى قدره ٥,٤٥٠,٠٠٠ جنيه ورأسمال

أميركى قدره ٣,٤٦٩,٠٠٠ جنيه لاستصلاح وتوزيع مساحة نموذجية من ٣٧,٠٠٠ فدان [٢١].

كان هدف الولايات المتحدة واضحا وهو الحصول من النظام الجديد، الذى لم يخف عداءه للشيوعيين، على التزام بالانضمام، بشكل أو بآخر، إلى جهاز عسكرى للدفاع الجماعى فى الشرق الأوسط، وهو جهاز مرتبط مباشرة بحلف الاطلسى ويهدف إلى محاصرة الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتى وفقا لنظرة جون فوستر دالاس بإقامة قواعد عسكرية.

وكان، الذى خلف دين خلف دين اتشيسون، قد بدأ بسبر نوايا الحكومة المصرية فى مايو ١٩٥٣. وصباح وصوله إلى القاهرة، نشر أحمد أبو الفتح صاحب جريدة "المصرى" مقالا على ثمانية أعمدة بعنوان "نحن نكرهكم يا مستر دالاس ! وأضاف" قائلا فى المقال : "ظننتم أنكم تستطيعون شراءنا بنقطتكم الرابعة ؛ انتم الذين بحاجة إلى نقطة رابعة أخلاقية !". تحت هذه الظروف كان من الصعب على مجلس قيادة الثورة أن يأخذ خطوات أبعد.

غير أن المشكلة الأساسية كانت ما تزال مشكلة الاحتلال البريطانى. من المؤكد أن التفكير باستئناف حرب العصابات ضد قاعدة القناة لم يكن واردا. وبدأت المفاوضات حول السودان أولا، فأقنع اللواء نجيب الأحزاب الاتحادية بالتعاون معا فى وجه حزب الأمة الذى كان يدين بالولاء للأنكليز، ثم وعد الجناحين المتعارضين بأنه سيعترف بحق السودان فى تقرير المصير لأنه كان مقتنعا بأن السودانيين لابد وأن ينضموا إلى مصر. وفى ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت الاتفاقية الإنكليزية - المصرية حول السودان مع إسماعيل الأزهرى، زعيم الحزب الوطنى الاتحادى بوصفه رئيسا للحكومة السودانية. وأعلن الازهرى استقلال بلاده فى ١ يناير ١٩٥٦ مستبقا التاريخ الذى نصت عليه الاتفاقية معتمدا فى ذلك على دعم حزب الأمة له. واعترفت بريطانيا ومصر بهذا الاستقلال على الفور.

أما مفاوضات الجلاء فقد بدأت بين عبد الناصر والسفير البريطانى، سير رالف ستيفنسون فى ربيع ١٩٥٣. وبعد أشهر من جس النبض وقطع للمفاوضات فى ٦ مايو، وافق المفاوض المصرى على مبدأ "إعادة تشغيل" القاعدة فى حال هجوم على تركيا. وبين يناير ومايو ١٩٥٤، شنت سلسلة

من غارات العصابات ضد القاعدة لتذكير ونستون تشرتشل أن الامور يمكن أن تتجه نحو السوء. فى مايو توقفت الهجمات، وفى يونيو أفرجت بريطانيا عن ١٠ مليون جنيه استرلينى من الديون المصرية المجمدة المستحقة عليها. وفى يوليو تقدمت الحكومة البريطانية بعروض جديدة : جلاء القوات العسكرية عن القاعدة وبقاء الفنيين المدنيين فيها فقط من أجل صيانتها بمساعدة شركات اختصاصية.

فى ٢٧يوليو وقع الوفدان على نقاط الاتفاق الأساسية. وأخيرا فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤وقعت المعاهدة المصرية – البريطانية للجلاء عن قاعدة قناة السويس، وهى تنص على ألا يعاد استعمال القاعدة، بعد تسلمها من القوات البريطانية، إلا فى حالة وقوع عدوان على مصر أو أى بلد عربى آخر أو تركيا. "لقد طويت الصفحة السوداء من تاريخ العلاقات المصرية – الإنكليزية، وستكتب الآن صفحة جديدة. وبذلك توطدت سمعة بريطانيا ومركزها فى الشرق الأوسط". ثم أنهى جمال عبد الناصر كلامه قائلا : "والآن لم يبق بعد لبريطانيا ومصر أى مبرر يمنعهما من العمل سوية بطريقة بناءة" [٢٢].

هكذا كانت مصر تبدو فى آخر عام ١٩٥٤ : السلطة بيد مجلس قيادة الثورة الذى سحق أو جمد كل معارضة سياسية، والذى كان يتجه نحو الديكتاتورية. وتم الفوز بالجلاء أخيرا، وأصبحت العلاقات مع الإنكليز والاميركيين أكثر تحسنا. وبدا كل شئ مهيأ لدعوة الدول الغربية الكبرى، والرأسمال المصرى أيضا، للقيام بمسئولية التقدم الاقتصادى، مفتاح كل المشاكل.

لكن رأس المال المصرى الكبير، وخاصة جناحه الزراعى الذى مر عليه الإصلاح الزراعى منذ فترة قصيرة، رفض توظيف أمواله فى الصناعة كما رأينا.

بلغت الاستثمارات الجديدة، عام ١٩٥٢، ٨,٢ مليون جنيه (بما فيها ٢ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة)، ثلثها موظف فى الصناعة. لكن الرقم هبط إلى ٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٥٣ (بما فيه ١,٩ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة). "وعلى العكس بلغ مجموع المدخرات، فى نهاية ديسمبر ١٩٥٣، ٦٤ مليون جنيه مقابل ٥٨ مليون جنيه فى التاريخ نفسه من السنة

السابقة. وازدادت الودائع المصرفية إلى ٢٣٣ مليون جنيه مقابل ٢١٧ مليون جنيه وبلغ مجموع وسائل الدفع، ٤٢٦ مليون جنيه". لكن اتحاد الصناعات المصرية أشار بلهجة من القلق المتزايد إلى أن "مجموع استثمارات البنوك والتسليفات التى أعطتها للاقتصاد لم تتعد ١٣٧ مليون جنيه مقابل ١٣٨ مليون جنيه (فى العام الفائت). وتدل هذه الأرقام على مدى تراجع راس المال الخاص أمام الصعوبات المالية والاجتماعية والإدارية التى تواجهه دائما" [٢٣].

لم يكن النقص فى الوسائل، بل فى التصميم على استعمالها. ولم يطرأ على الصورة تغيير بين ١٩٥٢ و ١٩٥٧، فقد ازدادت إجمالا نسبة القروض التى أعطتها البنوك التجارية المصرية بالنسبة لحجم الودائع من ٧١,٨ بالمئة إلى ٧٦,٦ بالمئة بعد أن حققت رقم ٨١,٦ بالمئة القياسى عام ١٩٥٤ [٢٤]. وارتفع الإنتاج الصناعى ببطء شديد. فعلى أساس أنه كان بمستوى ١٠٠ عام ١٩٥٤، كان هذا الإنتاج بمستوى ٩٢,٩ عام ١٩٥٢ ووصل إلى ١٠٩ عام ١٩٥٥ والى ١٢٣,٣ عام ١٩٥٧ [٢٥]. كما أن مجموع الاستثمارات الجديدة فى الصناعة (المشاريع الجديدة والإضافات للمشاريع القديمة) الذى بلغ ٢٦,٢٠٨,٤٠٥ جنيه عام ١٩٥٦، عادت فهبطت فجأة إلى ١٢,٩٠٧,٤٣٢ عام ١٩٥٧ بعد الرعب الذى اجتاح الأغنياء بسبب أحداث السويس [٢٦]. والبنك الصناعى نفسه – برغم أنه تأسس عام ١٩٤٩ لتشجيع الصناعة المصرية – أظهر تحفظاته : فى نهاية ١٩٥٧ لم يمنح قروضا للصناعة سوى بمبلغ ٤,٥ مليون جنيه من رأسمال يبلغ حوالى ٩ مليون جنيه، أى ٥٠ بالمئة فقط. ولم يقم ذلك البنك بأى جهد لاستعمال حقه فى زيادة رأسماله من خلال إصدار أسهم جديدة بمبلغ ٧,٥ مليون جنيه. وقد كانت معظم قروضه (٧٦ بالمئة منها بالضبط) بمبالغ تقدر بأكثر من ٢٥,٠٠٠ جنيه – أى أنها قروض منحت للشركات الكبيرة – بينما لم تزد نسبة القروض الأقل من ٥٠٠٠ جنيه عن ٥,٦ بالمئة [٢٧].

ما الذى يمكن قوله سوى أن الأفراد كانوا مترددين فى تشكيل شركات صناعية، وأن المصارف كانت مترددة فى تقديم الرأسمال اللازم لبناء اقتصاد جديد، صناعى فى غالبيته ؟

لكن الدوائر المالية والتجارية ؛ المصرية والأجنبية، اعترفت أن استلام الضباط للسلطة قد غير نوعية الرجال الذين يقومون بالمسؤوليات الاقتصادية. فأثناء العهد السابق عندما كانت الأرستقراطية الزراعية هي المسيطرة، كان الوزراء والموظفون التنفيذيون والسياسيون، بشكل عام، ذوى خبرة فى الحقوق وذوى ميل ليبرالى واتجاه فرنسى غالبا .

بالإضافة إلى الوفد، الذى استطاع أن يعزله عن حياة الأمة، اصطدم جمال عبد الناصر بالكثير من هؤلاء الرجال خاصة عبد الرزاق السنهورى، رئيس مجلس الدولة الذى كان يعتبر أعظم محام فى مصر، ووحيد رفعت، الخبير فى الشؤون الخارجية . وشعر عبد الناصر حينذاك أنه فى وسط معاد أو محافظ على الأقل، وكان ذلك سبب تحوله إلى مجموعة مختلفة من الناس : الاقتصاديين والمهندسين أو الإداريين الذين درسوا فى بريطانيا أو أميركا ويحمل أكثرهم شهادات دكتوراة. كان كل منهم خبيرا فى ميدان معين بدلا من أن يكون سياسيا أو مفكرا، أى مثال ما تصبو إليه حكومة عسكرية كان قادتها مصممين على الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الفكر ولمور التقرير السياسى .

ينبغى التشديد على هذا التطور فى المستويات العليا للحكومة لأنه يجعل من الممكن رؤية أنه بينما كانت السياسة العامة للدولة، الداخلية والخارجية معا، تفضل التنمية الاقتصادية بالتعاون مع الغرب، فانها كانت تتوق أيضا لإعطاء البلاد إدارة أكثر عصرية، على أساس التطورات الأخيرة فى العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، وأكثر قدرة بالتالى على تحقيق رغبة الصناعيين فى التوسع . وقد إشار اتحاد الصناعات المصرية فى ١٩٥٢ – ١٩٥٣ إلى "أن مشكلة صناعتنا لا تنحصر فى تحسين أدواتها وتنظيم معاملها، بقدر ما تمكن فى خلق الجو التشريعي والإدارى الذى يسمح بنمو نشاطها. وذلك عن طريق التدريب المهنى والأسلوب الذى يجب أن يتحقق فيه، بالادخارات وطرق تشجيعها، بالاستثمارات وضماناتت حمايتها، بالتسليف وتطبيقه على ظروفنا الاقتصادية، فى هذه المجالات الواسعة التى تتطلب معالجة حكيمة من خلال المراجعة العقلانية للتشريعات الاقتصادية والمادية والاجتماعية[٢٨]".

عملت الحكومة العسكرية بين ١٩٥٢ و[١٩٥٦أ فـي هـذا الاتجـاه. فـى ١٩٥٣ صدر قانون أعفى الصناعات الجديدة من الضرائب لفترة خمس سنوات، أما الأربـاح التـى تعيد هـذه الصناعـات اسـتثمارها فـى التوسـع فانهـا تعفـى مـن الضرائب بنسبة ٥٠ بالمئة (قانون ٣٠ يونيو).

فى ٣ فبراير ١٩٥٤ منحت الحكومة امتيازا للتنقيب عن النفط فـى الصحراء الغربية لشركة "كورونادو أويـل". وفـى ١٠ فبراير أنشئت شركة الحديد والصلب المصرية بالاشتراك مع بنك مصر والبنك الصناعى وشـركة "ديماج" الألمانية (هامبورج) بشكل رئيسي. وفى ١٨ مارس كلف خبراء مـن شركة كهرباء فرنسا بوضع برنامج لكهربة البلاد خـلال عشـرين سنة. لكن القادة العسكريين ولـوا وجوههم شطر الولايـات المتحدة: فـى ٢٤ سبتمبر طلبت مصر مـن البنـك الدولـي للأنشـاء والتعمير قرضـا لتمويـل بنـاء السد العالى. وفى ٦ نوفمبر وقعت اتفاقية اقتصادية بيـن البلديـن قدمـت منحـة ٤٠ مليون دولار لتمويل بعض مشاريع الـرى وبنـاء الطـرق والسكك الحديديـة. وعدل مرة أخرى فى ٢١ سـبتمبر القـانون المتعلـق باستثمارات رأس المـال الأجنبى، وذلك لتشجيع رأس المال العالمى أكثر. وقد نـص التعديل علـى أن "الأرباح الناتجة عن استثمار رأس للمال الأجنبى يمكن تحويلها إلـى الخـارج بنفس عملة بلد المنشأ" وعلى أنه بالإمكان إعادة تحويل رأس المـال الأجنبـى إلى الخـارج، بعد خمـس سنوات مـن دخولـه، بنسـبة الخمـس سـنويا" (المـادة الثالثة). وقبل ذلك بقليل وصلت بعثة مصرفية فرنسية، برئاسـة مديـر البنـك الوطنـى للتسليف(comptoir Natioal d'Esompte de Paris) إلـى القـاهرة (فى يونيو) الدراسة إمكانية مشاركة فرنسا فى بناء السد العالى. وقـد قـررت أن هـذا المشـروع، علـى الرغـم مـن ضخامتـه، "يتفـق وإمكانيـات مصـر الاقتصـادية "[٢٩]، وبعثت ببعثة من المهندسين إلى مكان إقامة المشروع.

وأخيرا، فى ٢٧ نوفمبر، اتجهت للحكومة نحو رأس المال المصـرى : أصـدرت ثلاثـة قروض داخليـة بقيمـة ٢٥ مليـون جنيـه . وفـى ١٩٥٥ – ١٩٥٦ أصدرت للحكومة قرضين داخليين جديدين بقيمة ٥٤,٢ مليون و ٢٥ مليون جنيه .

كان عام ١٩٥٥ عام الأمانى الضائعة . فمن مهمة على صـبرى فـى "البنتـاجون" خـلال خريـف ١٩٥٢، إلـى المفاوضـات الأخـيرة مـع السـفير

الاميركى التى قام بها جمال عبد الناصر بنفسه فى سبتمبر ١٩٥٥، أمضى مجلس قيادة الثورة ثلاث سنوات فى طلب الأسلحة اللازمة لجعل الجيش المصرى موازيا للجيش الإسرائيلى من الولايات المتحدة، الدولة الصديقة الأولى، آنذاك . ولم يكن بالإمكان عمل شئ، فقد كان الرد يتلخص بأن الجانب الأميركى لا يستطيع الأقدام على ذلك ما دامت مصر ترفض الانضمام إلى حلف دفاعى مشترك . ولم تكن القاهرة تريد إعطاء وعد كهذا.

فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، وتحت ضغط الرأى العام والضباط المتزايد، أعلن عبد الناصر إبرام اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا تنص على أن تتعهد هذه الأخيرة بتزويد مصر بالسلاح "وفقا لحاجات الجيش المصرى، وعلى أسس تجارية بحتة" . وفى ٢١ و ٢٢ نوفمبر انعقد المؤتمر الأول للدول المنضمة إلى حلف بغداد : تركيا، العراق، إيران، باكستان، بريطانيا العظمى، بالإضافة إلى الولايات المتحدة كمراقب . ودخلت الحرب الباردة علنا إلى الشرق الأوسط، ووجدت المجموعة الجديدة من الدول قاعدتها الجنوبية فى إسرائيل، بينما يحمى الأسطولان الأنكليزى والأميركى البحر . ردت مصر على ذلك بعقد اتفاقيتين للتعاون المتبادل، واحدة مع سوريا (٢٠أكتوبر) والأخرى مع المملكة العربية السعودية (٢٧ أكتوبر) . لكنه كان من الواضح أن الرد الأمثل لا يمكن أن يكون سوى بناء جيش عصرى قوى. فى نوفمبر اصطدمت بعثة اقتصادية سافرت إلى الولايات المتحدة برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى ؛ بالشروط التى وضعها يوجين بلاك - رئيس البنك الدولى : أن يراقب البنك الدولى الميزانية المصرية، وأن تمتنع مصر عن اجراء أى قروض أخرى . وهذا يعنى أنه على مصر - فى سبيل تحديث نفسها - أن تعود إلى أيام المراقبة الفرنسية - الإنجليزية أثناء عهد إسماعيل الذى مهد الطريق للاحتلال عام ١٨٨٢ ! وتكلم بعض القادة باتجاه للموافقة على هذه الشروط ... ومن خلال سفيره دانيال سولود؛ دخل الاتحاد السوفياتى فى الصورة .

نعلم كيف انتهت المبارزة، كما نعرف الدور الرئيسى الذى لعبه الاتحاد السوفياتى فى بناء السد العالى . بالطبع كان التقدم الاقتصادى مستمرا فى الداخل : فرض ضريبة ٧ بالمئة على الاستيراد، ما عدا المنتجات

الضرورية للصناعة (١ سبتمبر) ؛ زيادة رأسمال الحديد والصلب من ٢,١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٦,٣٧٠,٠٠٠ جنيه تملك منه ٢٠ بالمئة شركة "ديماج" الألمانية (٢٧ نوفمبر)، مشاريع لإقامة مصنع لبناء السفن في الإسكندرية، مجموعة محطات لتوليد الطاقة الذرية، مصنع ضخم للأسمدة الكيماوية قرب السد العالي، ومصفاة نفط جديدة ذات طاقة كبيرة، إلخ ....

لم إذن، بعد كل هذا، هذه التحفظات وهذا التردد ؟ بل هذا الرفض الذي يميز سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ ؟

إن الشئ الوحيد الذي جعل زعماء الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية مترددين في توظيف أموالهم – رغم كل المكاسب – هو حقيقة أن الجيش كان مصمما على رسم سياساته بنفسه – أي إنه كان مصمما، من خلال احتكاره للسلطة، أن يسيطر على مصر كلها بما فيها البورجوازية نفسها التي ستوضع تحت وصايته وفي خدمته .

ها هي الديكتاتورية، وها هو "الرجل القوي" الذي كان يدعو إليه فريق "أخبار اليوم" في افتتاحياتها، وفكري أباظة في "المصور"، وحتى إحسان عبد القدوس أيام فضيحة شراء الأسلحة الفاسدة . وها هي السلطة القوية تسوي الخلافات مع لندن، بعيدا عن كل تدخل شعبي، وتحقق الإصلاح الزراعي بطريقة منظمة، دون أي انتزاع للملكية، وتفتح أبواب مصر أمام الرأسمال الأجنبي والأميركي بوجه خاص، وتشجع الصناعة بكل الوسائل التي اقترحها قادتها والتي تقع ضمن إمكانياتها، وتخلع الملك وجماعته الأرستقراطيين من الحكم، وتجمد وتعزل البورجوازية الزراعية حتى حين تدعوها للقيام بدور جديد في الصناعة، وتحطم الإخوان المسلمين الملتفتين نحو الماضي والداعين إلى كره الأجنبي وإلى التعصب الديني، وتفرق صفوف المنظمات الشيوعية التي كان يحركها المثال الصيني، وتقيم المؤسسات، وتجد الرجال القادرين على فهم حاجات التصنيع أفضل ما يكون، وتعزز الجيش وجهاز الدولة.

لا شك أن كل هذا دخل في حسابات أوساط الأعمال والأوساط الصناعية. لكن هذه السلطة لم تكن تقبل شريكا ولم تكن تهتم بإحاطة نفسها بمجلس منتخب حيث تستطيع القطاعات المختلفة للطبقة الوسطى المصرية أن تعبر عن رأيها وتدافع عن مصالحها مباشرة، أو حتى تراقب السلطة

التنفيذية . وكان لهذه الدوائر صوت ضعيف فى اختيار الوزراء التكنوقراطيين ورغم أن هولاء الوزراء ينتمون إلى طبقتهم، فإنهم لم يكونوا ممثليهم فى الحكم . لقد غدا المقياس الأول بالنسبة لهم، عند تسلمهم مراكزهم، هو الولاء "للثورة" هذا ما كان مجلس قيادة الثورة يطلق على أعماله بعد ١٩٥٣ فحتى ذلك الوقت كان يجرى الحديث عن "حركة الجيش" أو "الحركة المباركة" – ولقائدهم، المنتصر على كل الفئات .

ولئن رفض مجلس قيادة الثورة إدخال السياسيين السابقين المعادين للوفد – مثل إبراهيم عبد الهادى، على ماهر، حافظ عفيفى – إلى الحكم الذى كان يجرى تشكيله، فلأنه اعتقد أن ذلك سيسهل عليه اجتذاب أكفأ عناصر البورجوازية الصناعية ودمجها فى جهاز السلطة . لكن ثروة مصر الأساسية كانت لا تزال فى أيدى الأرستقراطية الزراعية التى تعارض الحكم بعنف وترفض بأكثريتها الساحقة المساعدة فى بناء مصر الجديدة .

هكذا ظهر أن التكتل الرئيسى للطبقة المصرية الوسطى، المصرفى والصناعى، المتمثل فى "مجموعة مصر"، قد ظل القوة الأقتصادية الأساسية فى الجناح العصرى . وفى نفس الوقت، ظلت شخصياته القيادية بشكل عام ؛ بعيدة عن الأحزاب القديمة وكانت بالتالى مهيأة لتسليم مهمات إدارية فى النظام الجديد، الذى كان يتناسب مع مطامعها فى الحكم .

ليس من الممكن إرجاع تاريخ الاتجاه الجديد الذى اتخذه الحكم العسكرى إلى مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥). فالواقع أن المفاوضات مع الغرب حول موضوع الأسلحة استمرت حتى أكتوبر، وحتى صيف ١٩٥٦ بشأن السد العالى . بالإضافة إلى ذلك فإن عبد الناصر أمر بتوقيف ثلاثين قياديا يساريا، فأحيلوا إلى معتقل أبى زعبل فى نفس الوقت الذى كان يستقل فيه الطائرة إلى إندونيسيا، ليلة ١٠ ابريل ١٩٥٥ . لكن الصحيح أن تجربة باندونج قلبت الموازين: ترك شو أن لاى انطباعا عميقا لدى الوفد المصرى، ثم جاءت اتفاقيات التسليح مع تشيكوسلوفاكيا، ثم العروض السوفياتية بالنسبة للسد العالى – حدثان كان لهما أهمية رئيسية .

بدأت المرحلة الثانية من بحث النظام العسكرى عن تمثيل اجتماعى – لشخصيته الاجتماعية – عام ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس واستمرت حتى

صيف ١٩٦١ . لكنه من الممكن تمييز حقيقتين ضمن هذه المرحلة (صيف ١٩٥٦ حتى ديسمبر ١٩٥٨، ثم يناير ١٩٥٩ حتى يوليو ١٩٦١) .

لا شك أن الصدمة التى أصابت القواد العسكريين أثر الرفض المزدوج لوزارة الخارجية الأميركية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، كانت نفسية أساسا . فقد كان خبراء حلف الأطلسى لا يزالون يعتقدون أن بإمكانهم حساب عبد الناصر وجهازه فى عداد مجموعات عملائهم وحلفائهم الثانويين الذين يتلقون الأوامر . ولكن الغرب سيفيق على صدمة عنيفة فيما بعد . غير أن القادة العسكريين كانوا على علم أنه لا البورجوازية المصرية - حيث بقيت الأرستقراطية الزراعية المالك الأكبر للثروة - ولا الرأسمال الأجنبى الكبير الموالى للإمبريالية، كان عندهما أية رغبة فى مساعدتهم فى مهمتهم، التى جعل منها تاريخ مصر وجغرافيتها مهمة صعبة .

من أجل تأمين معيشة سكان يتزايدون باستمرار بنسبة تتراوح بين ٢ بالمئة و ٢,٥ بالمئة سنويا، من أجل تثبيت مستوى معيشة الشعب، وأيضا تأمين بعض التحسينات، يجب إيجاد رأس المال واستثماره : ١٠٠ مليون جنيه سنويا ٦٠ بالمئة منها للصناعة حسب تقديرات الأستاذ حسين خلاف سنة ١٩٥٥[٣٠].

لكن فى ١٩٥٤، لم يتوفر رأسمال أكثر من ٦٥ مليون جنيه، ٦٠ بالمئة امتصتها عمليات البناء فى القطاعين العام والخاص[٣١]، تاركا ٢٦ مليون جنيه للصناعة والزراعة والمواصلات مجتمعه - فى الواقع كانت حصة الصناعة ٦,٩ مليون جنيه فقط .... وواحدا بعد الآخر، نشر البنك الزراعى المصرى فى تقرير مجلس إدارته لعام ١٩٥٥[٣٢]، ثم الدكتور زكى سعد، رئيس البنك الأهلى المصرى عام ١٩٥٦[٣٣] تصريحات رسمية برفض الاستثمار الأمر الذى وضع البورجوازية فى موقف معاد للرغبة فى التصنيع. وبرغم التشجيع والتحذير، ظهر الاتجاه نفسه عام ١٩٥٥ : ٢٨,٥ مليونا جنيه استثمرت فى البناء مقابل ٧,٧ مليون فى الصناعة [٣٤] .

وهكذا بدأ الجيش العمل على الجبهة الاقتصادية .

بعد أن نبههما الدكتور أحمد حسين، السفير المصرى فى واشنطن إلى أن القاهرة لا تزال تفضل تمويلا من الولايات المتحدة والبنك الدولى

على العروض السوفياتية[٣٥]، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا فى ١٧ ديسمبر مساهمتهما فى تمويل السد العالى على أن تدفع الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار، وبريطانيا ١٤ مليونا . وقد قوبل فوز الوفد المصرى المفاوض (الدكتور عبد المنعم القيسونى، العقيد سمير حلمى، الدكتور محمد أحمد سليم) فى الغرب بالابتهاج . ولكن فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ أبلغ جون فوستر دالاس السفير المصرى – بجفاء – القرار الأميركى بعدم الاشتراك فى السد العالى. وفى اليوم التالى قامت بريطانيا بخطوة مماثلة .

فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر، الذى كان قد أصبح رئيسا لجمهورية مصر قبل شهر فقط، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية خلال خطاب فى الإسكندرية[٣٦]. كان الهدف من هذا العمل اقتصاديا وسياسيا فى آن واحد . اذ كان يمكن إيجاد الرأسمال اللازم للاستثمارات فى واردات القناة (١٦ مليون جنيه سنويا) وفى نفس الوقت إعادة السيادة المصرية على قطاع هام من الاقتصاد والتراب الوطنى .

فى ٢٩ أكتوبر، وبعد ثلاثة أشهر من التحضير العسكرى والدبلوماسى اقتحم الجيش الإسرائيلى شبه جزيرة سيناء . وفى ٣١ منه ؛ بدأت فرق الغزو البريطانى – الفرنسى تعمل فى منطقة القناة . وفى ١٤ نوفمبر قال الرئيس ايزنهاور فى فيلادلفيا : "لا نستطيع أن نصفح عن العدوان المسلح ولن نصفح عنه " . ومارست واشنطن ضغطا هائلا على حلفائها لإيقاف العمليات العسكرية . وفى ٥ نوفمبر أرسل المارشال بولجانين، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتى، أنذارا إلى كل من بن جوريون وموليه وأيدن . وفى ٦ نوفمبر أوقفت القوات المسلحة للبلدان الثلاثة عملياتها العسكرية . وفى ٢٢ ديسمبر تم الجلاء عن بور سعيد . ومع نهاية الأوهام فقد الاستعمار كل موارده المتأصلة، ومنح النظام العسكرى موردا غير منتظر من الرأسمال الذى كان ينكره عليه الجميع[٣٧].

فى ١٥ يناير ١٩٥٧ صدرت القوانين رقم ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ فى القاهرة : من تاريخه على جميع المصارف التجارية وشركات التأمين والوكالات التجارية الأجنبية أن تتحول إلى شركات مصرية يملكها الرأسمال المصرى ويديرها مصريون .

ووضعت المصارف الأنجليزية والفرنسية والتركية تحت الحراسة وفى ١٨ ابريل تم بيعها إلى مصارف مصرية على النحو التالى : بنك باركليز إلى بنك الإسكندرية، البنك العثمانى والبنك الأيونى إلى بنك الجمهورية، الكريدى ليونيه والكونتوار ناسيونال دى اسكونت دو باريس إلى بنك القاهرة، بنك التسليف والرهونات الزراعى المصرى إلى بنك التسليف المالى، ذى أورينتال كريدت بنك إلى بنك الاتحاد التجارى . وكان اثنان من هذه المصارف – بنك الإسكندرية وهو متفرع عن الهيئة الاقتصادية، وبنك الاتحاد التجارى – قد انشئا خصيصا للمساهمة فى شراء البنوك الأجنبية . واخيرا، فى سبتمبر اشترت المؤسسة الاقتصادية البنك الزراعى المصرى الذى كان تحت إدارة فرنسية . وبين يناير ١٩٥٧ و ١٤ يناير ١٩٦٢ اشترت مصارف مصرية المصارف الأجنبية الباقية، كما نص القانون[٣٨].

أما فى مجال التأمين فقد كان هناك فى ذلك الوقت حوالى ٢٠٠ شركة منها ١٣ شركة مصرية بالاسم وواحدة فقط مصرية بالفعل هى شركة مصر للتأمين، لأن الشركات الأخرى لم تكن سوى فروع لشركات كانت مراكزها الرئيسية فى الخارج . ولم تكن هذه الشركات الثلاثة عشرة تحصل أكثر من ٤٠ بالمئة من مجموع أقساط التأمين . وكانت حصة الشركات الفرنسية تبلغ ٤٧ بالمئة من مجموع حصة الشركات الأجنبية . وقد أنشئت ثلاث شركات مصرية لشراء ممتلكات الشركات الإنكليزية والفرنسية : الشركة المتحدة للتأمين، شركة الجمهورية للتأمين، وشركة التأمين الأفريقية. كما أنشئت الشركة المصرية لإعادة التأمين فى ١ يناير ١٩٥٨ لدعم القطاع المصرى[٣٩].

هذان القطاعات كانا المجالين الرئيسيين للتمويل لأن الهيئات التجارية الأجنبية كانت، فى التحليل الأخير، تابعة لهما . وهنا أيضا نستطيع أن نرى ما يمكن تسميته بالظواهر "السلبية" – عدم الملكية والاقتلاع .

ولتكتمل الصورة يجب دراسة نوع التنظيم الذى كان النظام العسكرى قد وضعه . فقد احتوى هذا التنظيم على عنصرين ازدادت أهميتهما باستمرار منذ أنشائهما : اللجنة العليا للتخطيط القومى (أنشئت بمرسوم جمهورى بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٧)، والمؤسسة الاقتصادية (أنشئت بقانون رقم ٢٠ فى ذات التاريخ) .

لم تكن فكرة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالفكرة الجديدة فى مصر.

هنا أيضا، كان المفكرون الماركسيون هم الذين يعملون لبلورة هذه الفكرة خاصة بعد ١٩٤٥، فى الدراسات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة ومنها "مشكلة التموين" لصادق سعد، و"أهدافنا الوطنية" لشهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى، كذلك فى المجلتين الأسبوعيتين "الفجر الجديد" و"الجماهير" . وأصبح التخطيط خلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٢ أحد الأفكار المحركة للحركة الوطنية إلى جانب الإصلاح الزراعى الذى يجب تطبيقه بعد جلاء القوات البريطانية وإعادة الديمقراطية . وفى أعقاب الانقلاب مباشرة وجه أحمد فؤاد مجلس قيادة الثورة نحو التخطيط الاقتصادى . لكن القادة العسكريين مدينون بتحولهم إلى التخطيط الاقتصادى فى عام ١٩٥٤ للاقتصادى البولونى الكبير أوسكار لانج، الذى كان يزور القاهرة فى مهمة فى ذلك الوقت . أما الهيئات التى كلفت بالإشراف على التخطيط فقد تغيرت اسماؤها مرارا : المجلس الدائم لتطوير الإنتاج الوطنى تساعده الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق عام ١٩٥٢، وفى ١٩٥٣ أنشئت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشترك لأعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، وتبعها على الفور المجلس الدائم للخدمات العامة، وفى مارس ١٩٥٥ أنشئت لجنة التخطيط القومى التى ضمت - دون تغيير فى اسمها - هيئات التخطيط المذكورة كلها عام ١٩٥٧ . وقسمت هذه اللجنة بعد فترة قصيرة إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومى برئاسة رئيس الدولة، ولجنة التخطيط الوطنى التى كانت جهازها التنفيذى . وفى ١٧ أغسطس ١٩٦١ تم إنشاء وزارة جديدة للتخطيط يرأسها الوزير أحمد على فرج والدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن كنائب للوزير، وضمت هذه الوزارة كل خدمات التخطيط . وقد كانت دائما تحت توجيه المجلس الأعلى الذى كان بمثابة لجنة وزارية داخلية مشتركة، لكن عبد اللطيف البغدادى، نائب رئيس الجمهورية، هو الذى كان قد أصبح مسئولا عن الإنتاج إذ عين وزيرا للمالية والتخطيط فى ١٩ أكتوبر ١٩٦١ وعين أحمد على فرج وزير الدولة للتخطيط، ونقل الدكتور عبد الرحمن إلى إدارة معهد التخطيط . ثم عاد التعديل الوزارى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ ليضع التخطيط (والخزينة) فى يد الدكتور عبد المنعم القيسونى[٤٠].

لماذا التخطيط ؟ أجاب القادة ببساطة بأن سبب ذلك أن القطاع الخاص رفض التعاون . "فالهيكل الاقتصادى للبلاد قبل الثورة كان قد وضع فى خدمة القوة الاستعمارية والإقطاعيين ومحاسيبهم . وكان الإنتاج زراعيا بشكل رئيسي .... هذا الهيكل الاقتصادى القائم على إدارة حكومية فاسدة، وتحت رحمة الأزمات الحزبية والمصالح الخاصة للدوائر الحاكمة، كان بكل تأكيد غير قادر على إعطاء قوة اقتصادية دافعة" . وكذلك : "إن ضرورة خلق هيئات تخطيطية فرضت بشكل قوى بسبب حقيقة انه لم يكن موجودا فى أى من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة أية هيئات تستطيع أن تقترح وتنفذ بشكل شبه طبيعي، وخلال وقت معقول، المسائل الأساسية التى تتطلبها الزيادة فى الاستثمارات وفى الإنتاج"(٤١).

خلال الفترة الأولى من المرحلة الثانية (من صيف ١٩٥٦ إلى ديسمبر ١٩٥٨)، نظمت هيئات التخطيط وهيأت الجو للعمل . ويبدأ تاريخ الخطة الخمسية الأولى من ١٩٥٦ - ١٩٥٧، لكن العمل الفعلى لم يبدأ قبل المرحلة الثانية . ومن المهم أن نشير هنا إلى أن تدخل الدولة فى تنظيم الاقتصاد كان النتيجة المباشرة لفشل الطبقة الوسطى المصرية فى حل المشكلات التى خلقها الانتقال من رأسمالية استعمارية النمط، يغلب عليها الجانب الزراعى، إلى رأسمالية صناعة وتكنوقراطية . لقد كان للجيش أن يتسلم سلطة التوجيه والتقرير فى القضايا الاقتصادية لسد هذه الثغرة الأساسية . وبذلك أعاد الصلة، كما سنرى، بتقاليد مصر العريقة فى الحكم الموحد .

كانت الوسيلة الثانية لحضور الدولة فى المجال الاقتصادى هى المؤسسة الاقتصادية . فحسب الخطة الأساسية كان عليها أن تجمع، تحت إدارة واحدة، كل مهمات مختلف الوزراء، والإدارات فى الشركات المختلطة التى كانت قائمة فى ١٣ يناير ١٩٥٧ والتى بلغ رأسمالها ١٧ مليون جنيه(٤٢). وأدى تأميم البنوك الإنكليزية - الفرنسية وشركات التأمين والشركات المساهمة، ثم عملية التمصير العامة، إلى تضخيم رأسمال شركات المؤسسة الاقتصادية فبلغ ٥٨,٦٨٠,٠٠٠ جنيه فى نهاية ١٩٥٨ . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠، كانت الهيئة تشرف على رأسمال يبلغ ٨٠,٠٣٩,٠٠٠ جنيه، و٦٤ شركة (بما فيها ٥ بنوك و٦ شركات تأمين)، وعلى ٨٠,٠٠٠

عامل ومستخدم فى المصانع والمكاتب، كما كانت قد جنت أرباحا بلغت ٣,٣ مليون جنيه لعام ١٩٦٠[٤٣] . ومع تطور الأحداث لم تعد المهمة الوحيدة المؤسسة الاقتصادية، محصورة باستئناف عمل الكمية الكبيرة من الرأسمال الاجنبى الذى كان مستثمرا فى مصر قبل أحداث السويس . فقد أنشئت مشاريع جديدة ولعبت - عن طريق الاستثمارات - دورا متزايد الأهمية فى تحقيق الخطة كما سنرى بعد قليل .

من خلال دورها المزدوج كوريث ومبادر، ظهرت الهيئة الاقتصادية كممثل لرأسمالية الدولة فى الفترة التى ندرسها : فبدلا من الملاك والمديرين السابقين أصبحت المؤسسة هى التى تدير الشركات وتنشئ شركات جديدة تملكها ملكية كاملة، مستخدمة فى الحالتين يدا عاملة بنفس الشروط المعمول بها فى القطاع الخاص .

كيف كان موقف القطاع الخاص فى تلك الفترة (١٩٥٦ - ١٩٥٨) - أى موقف البورجوازية الصناعية والمصرفية المصرية الكبيرة ؟ وما هى طبيعة الروابط الحقيقية التى كانت تربطها بالزعامة العسكرية ؟

على الصعيد الاقتصادى، حقق القطاع الخاص عملا باهرا كما دل على ذلك ميزان البنك الأهلى المصرى .

فقد قدمت دراسة مبكرة لأوضاع ١٤٨ شركة مساهمة مصرية كانت موجوداتها مجتمعه تبلغ ٥٣ بالمئة (١١٢,٩ مليون جنيه) من مجموع رأسمال الشركات المساهمة المصرية، النتائج التالية لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ : "أن نسبة الدخل إلى الرأسمال الموظف، التى تعكس طاقة الربح فى أى مشروع، وصلت إلى ١٥,١ بالمئة لكل الشركات سوية وترلوحت بين حد أقصى يبلغ ٣٨,٨ بالمئة في الصناعات الغذائية والمشروبات، وحد أدنى يبلغ ٤,٩ بالمئة فى القطاع العقارى، بينما بلغت النسبة ٢٥,٥ بالمئة فى صناعة النسيج"[٤٤].

وازداد الازدهار فى السنة التالية : "ازداد مجموع أرباح ١٤٤ شركة خلال سنة الدراسة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ٣ ملايين جنيه أى بنسبة ٧ بالمئة عن السنة السابقة . ووصلت الأرباح إلى ٤٤,٢ مليون جنيه أى ما نسبته ٣٥ بالمئة من مجموع رءوس الأموال و ٢٣ بالمئة من الرأسمال الذى يملكه المساهمون مقابل ٣٤ بالمئة و ٢٢ بالمئة على التوالى خلال عام ١٩٥٧ -

١٩٥٨ .... بالإضافة إلى ذلك ارتفع الدخل الصافى للمساهمين من ١٠ بالمئة عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ إلى ١١ بالمئة عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ فى كل القطاعات ما عدا المواصلات والصناعات الغذائية ... وإذا وضعنا قطاعى البناء والشركات العقارية جانبا (حيث الأرباح أقل)، فإن المعدل الوسطى يبلغ ١٢,٥ بالمئة لسائر القطاعات بينما سجل قطاع الصناعات الكيماوية وحده نسبة أرباح قدرها ١٨,٨ بالمئة لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩"[٤٥].

كان "مجموع مصر" ينتصب كعملاق وسط القطاع الخاص بينما تتشعب فروعه فى كل مكان[٤٦]. وكان لا يزال يدير بنك مصر، دماغ هذه المجموعة، الثلاثى محمد رشدى، محمد العتال، وأحمد فؤاد الذين عينهم مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفع رأسماله الذى كان مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى مليونى جنيه عام ١٩٦٠، وارتفع الاحتياطى فيه من ٤,٢٢٥,٠٠٠ جنيه إلى ٧,٦١٤,٠٠٠ جنيه، وكذلك الودائع من ٥٤,٦٤٣,٠٠٠ جنيه إلى ٩٦,٠٠٨,٠٠٠ جنيه ؛ كما ارتفعت أرباحه الصافية من ٧٨٨,٠٠٠ جنيه إلى ١,١٣٥,٠٠٠ جنيه[٤٧]. وأنتجت مصانع نسيج "مجمع مصر" عام ١٩٥٨ أكثر من ربع مجموع الإنتاج المصرى من النسيج، وكان "المجمع" يملك ٢٠ بالمئة من أسهم الشركة المصرية الجديدة للحديد والصلب فى حلوان، ويشرف على شركة البترول التعاونية (رأسمالها ١٠ مليون جنيه) التى كانت تحتكر توزيع المنتجات النفطية فى كل البلاد، كما كان يساهم جزئيا فى ملكية عدة شركات فى "مجمع عبود" وخاصة تلك التى تصنع المنتجات الكيماوية والأسمدة . وفى الواقع، كان "مجمع مصر" مركزا حقيقيا للاحتكار الذى كان يوسع سيطرته باضطراد على الاقتصاد المصرى كله .

وتشكل المعركة التى خاضها طلعت حرب من أجل إنشاء صناعة نسيج مصرية، تحت اشراف بنك مصر ؛ تاريخا خاصا بها : مؤامرات دبلوماسية، ضغوط من القوى الكبرى، صعوبات فى الحصول على حماية جمركية فعالة، تدريب العمال الفنيين، تكوين بروليتاريا من أصل فلاحى، إلخ.

لقد أظهرنا، ونحن نرسم الخطوط العريضة لتاريخ الطبقة الوسطى المصرية، كيف أصبح "مجمع مصر" رويدا رويدا ؛ البيت المشترك لكل

قطاعات البورجوازية. ففى عدة مناسبات، هددت شركات أجنبية كبيرة بإنشاء صناعات منافسة فى مصر، وحينما كان يبرز شبح هذه الأمكانية كان على بنك مصر أن يقرر إنشاء شركات جديدة بالتعاون مع الشركات الأجنبية . وهذا ما حدث بشكل خاص لشركة مصر للتأمين التى أنشئت بالتعاون مع بنك "بورنغ أوف لندن"، و "الإسيكيرازيونى جنرال دى تريستا" ؛ بالإضافة إلى شركة الغزل والنسيج الرفيع فى كفر الدوار و "بيضا ديرز" اللتين كانتا حصيلة اتفاق مشترك مع "برادفورد ديرز أسوسييشن" وشركة "إنترمسغمنشافتن" الألمانية[٤٨] ؛ ثم مع شركة مصر للطيران .

وقد أكدت العلاقات الداخلية ضمن "المجمع" مدى تركزه البالغ : فى الواقع، كان بنك مصر هو الذى أمن أسس التمويل "لشركات مصر" وفقا للقانون الداخلى المتماثل فى كل هذه الشركات والذى نص على أنه يجب الاكتتاب بكل رأس المال على أن يدفع ٢٥ بالمئة منه عند الشراء . وبهذه الطريقة ضمن بنك مصر لنفسه توجيه جماعة ضئيلة من الممولين وكذلك الإشراف الكامل على عملية التأسيس، ثم على الإدارة كلها .

ولاحظ بعض الاقتصاديين مثل الدكتور على الجريتلى أن درجة التركز هنا، فاقت ما كانت عليه فى المصارف الكبرى[٤٩] . والواقع أن بنك مصر كان يناوب، كل سنة، رئاسات شركاته الجديدة بين أعضاء مجلس إدارته، حتى أن محمود شكرى باشا كان يرأس عام ١٩٢٧ أربعا من شركات مصر . بالإضافة إلى ذلك احتفظ بنك مصر، حتى عام ١٩٥٥، بمكتب إشراف مالى فى كل شركة بحيث أصبحت جميعها مجرد فروع "صناعية" للبنك .

شكلت الشركات الصناعية التسع والعشرون التى أنشأها بنك مصر، بين ١٩٢٢ و ١٩٥٧، مجمعا مهيبا يسيطر على الاقتصاد المصرى كله[٥٠]، لكنها شكلت أيضا "مشتلا" حقيقيا لتخريج المدراء والإداريين الكبار . إذ نه كان يركز على فعالية المؤسسة وعلى كل من التدريب النظرى والتطبيقى، بدلا من الصفات الخاصة لرجل الأعمال[٥١]. وقد عرف فيما بعد أن ٥٠ شخصا كانوا يملكون ٤٢ بالمئة من أسهم بنك مصر وأن ١٠ من بين هؤلاء

الخمسين كانوا يملكون ٢٠ بالمئة من الأسهم، بينما كان المليونير أحمد عبود وحده يملك ١٤ بالمئة من أسهم البنك ...[٥٢].

جنبا إلى جنب مع "مجمع مصر" كان هناك "مجمع عبود" . وكانتا لقمتين متساويتين من حيث الارتفاع لكن الشكل كان مختلفا . كان أحمد عبود، الرجل العصامى، مقداما من الطراز التقليدى . وكانت "إمبراطوريته"، كما يقال – ثمرة ١٥ سنة من العمل الدائب : البوستة الخديوية، شركة السكر و التقطير المصرية، شركة أسمدة كيماوية ضخمة، عدة مصانع نسيج ومصانع أخرى موزعة فى القطاعات المختلفة . وبسبب ارتباطه الوثيق بالقصر وبالمصالح الأميركية والإنكليزية لعب دورا هاما، بل رئيسيا فى بنك مصر واتحاد الصناعات المصرية وكان له صوت فى مجلس إدارة شركة قناة السويس القديمة . أما مجمع شركاته، التى كان استغلال العمال فيها غير مقيد بأية قيود، فلم تكن تملك الأطر الإدارية كتلك التى كونتها، خلال فترة طويلة، شركات "مجمع مصر" . هنا، كان الرجل الأول – أحمد عبود هو كل شئ . وكثيرا ما كان يخرق القانون العمالى المعمول به ولم تكن فرقة التأديبية الخاصة تنتظر تدخل الدولة لقمع الاضرابات وإسكات المتذمرين[٥٣].

لقد ازدهر عالم المال والصناعة والأعمال هذا، كما لم يفعل من قبل، فى ظل سلطة قوية مهتمة بالمحافظة على النظام والتقدم الاقتصادى . لكن هذين المجمعين اعتادا ممارسة السلطة . ففى وقت مضى كانا يحلان الوزارات، ويتفاوضان مع القوى الأجنبية، ويسيران الصحافة والأحزاب ومجلس النواب : كانا يمثلان ويستعملان سلطة الدولة . وكانت سلطتهما لا تزال على حالها لم تمس، واستثمارتهما فى تزايد، وأرباحهما ضخمة . كما أنه تم القضاء على هيمنة الأرستقراطية الزراعية، التى وقفت فى طريقهما أحيانا . بالطبع كانت هناك أحداث السويس، التى قطعت جسورهما مؤقتا مع الغرب، وأرغمتهما على عقد تحالف "أمر واقع" مع الدول الإشتراكية . ولكن مصر كانت، فى نهاية الأمر، قد وضعت يدها على الممتلكات الأجنبية السابقة التى ستساعد الآن فى عملية التصنيع، رغم أن هذا الرأسمال وضع بأغلبه فى يد المؤسسة الاقتصادية بدلا من أن يجد طريقه إلى الشركات والمصارف الخاصة .

وكان على الالتقاء بين الجهاز العسكرى والرأسمال الصناعى والمالى الكبير أن يتم على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

على الصعيد السياسى حددت أربع خطوات رئيسية ذلك الالتقاء خلال مرحلة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ : دستور ٢٥ يونيو ١٩٥٦، تأسيس الاتحاد القومى (٢٨ مايو ١٩٥٧)، انتخاب مجلس الأمة (يوليو ١٩٥٧)، وأخيرا وحدة مصر وسوريا فى الجمهورية العربية المتحدة فى ١ فبراير ١٩٥٨ .

من الواضح أن تجربة باندونج لم تذهب عبثا. لقد اطلع جمال عبد الناصر خلالها على ما وصلت إليه البلدان الناشئة الحديثة الاستقلال، وأدرك الأهمية الأساسية لتعبئة الشعب من اجل الدفاع والبناء، وبالتالى فى تبنى شكل معين من الديمقراطية الموجهة ؛ كما اكتشف عند ولادة التضامن الأسيوى - الأفريقى سندا، سيزداد أهمية، للمهمات التى كان ينوى إنجازها فى مصر . وعند عودته إلى القاهرة، دشن ما سمى فيما بعد "فترة باندونج" (١٩٥٦ - ١٩٥٨)، وأطلق تدريجيا سراح الشيوعيين والتقدميين واليساريين الليبراليين الذين كانوا مسجونين فى أبو زعبل . وفى هذا الجو، ودون أن يفقد الأمل بالمساعدة الأميركية، وبينما كان لا يزال يجهز جيشه بالأسلحة التشيكية، راح عبد الناصر يخطو خطوات ليبرالية محدودة من أجل دعم حكمه .

فى ١٦ يناير ١٩٥٦، أذاع مشروع دستور الجمهورية المصرية . ولأول مرة فى التاريخ، أعلنت مصر فيه نفسها عربية : "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وهى جمهورية ديمقراطية، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية" (المادة ١) . وتبع ذلك عدة مواد بشرت بالعودة إلى ديمقراطية ما : "التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى" (المادة ٤) ؛ "تكفل الدولة الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين" (المادة ٦)؛ "يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا" (المادة ٣٧)، "حرية الرأى والبحث العلمى مكفولة" (المادة ٤٤) ؛ "أنشاء النقابات حق مكفول" (المادة ٥٥) . وفى الحقل الاقتصادى أعلن الدستور التمسك بالتخطيط وبرأسمالية الدولة (المادة٧) . بينما أكد فى نفس الوقت أن "النشاط الاقتصادى الخاص حر" (المادة ٨) . واعترف الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) بالحق فى جميع الحريات ولكن "فى حدود القانون" دائما،

بينما كان دستور ١٩٢٣ قد أعطى صفة مطلقة لبعض الحريات، ولاسيما الحرية الشخصية .

أما السلطة التشريعية فقد حصرت بمجلس منتخب واحد يدعى مجلس الأمة (الباب الرابع، الفصل الثاني، المواد ٦٥ - ١١٨) . لكن رئيس الجمهورية هو الذى يعين أو يعفى الوزراء من مناصبهم (المادة ١٦٤) . ولا يسمح بالعمل لأى حزب سياسي ولكن "يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والإقتصادية" . هذا هو مفتاح النظام بأكمله بالرغم من أنه ورد فى الباب السادس الذى يبحث فى "أحكام انتقالية وختامية" مايلى : "يتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة" (المادة ١٩٢) .

فى ٢٣ يونيو جرى استفتاء مزدوج : انتخب جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر بنسبة ٩٩,٨٤ بالمئة من الأصوات، وأقر الدستور المقترح بنسبة ٩٩,٨ بالمئة من الأصوات . وبعد ذلك بشهر واحد جاء الهجوم على السويس .

فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ أسس "الاتحاد القومى" بمرسوم جمهورى وعينت لجنته التنفيذية وكلفت بانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية، وكانت اللجنة مكونة من عبد اللطيف البغدادى، وزكريا محى الدين وعبد الحكيم عامر بالإضافة إلى رئيسها جمال عبد الناصر . ومن أصل ٢٨٠٥ مرشحا تقدموا فى ٢٨٤ دائرة انتخابية، كان قد أعيد تقسيمها لمنع الوفد من النجاح فى مناطقه السابقة، وافقت اللجنة على ١١٨٨ مرشحا .

وأظهرت نتائج الانتخابات التى أعلنت فى ١٥ يوليو أن مجلس الأمة سيتسع لممثلين عن مختلف اتجاهات الطبقة الوسطى المصرية . وكان من بين المرشحين الفائزين ١٦ وزيرا، ٣ من مستشارى الدولة، ٤٦ محاميا، ٤٦ مزارعا، ٤٠ من عمدة القرى، ٣٣ ضابطا فى الجيش، ٢٠ طبيبا، ٢٠ موظفا كبيرا، ٤ رجال أعمال، مذيعان إذاعيان، شيخ واحد، ٩ صناعيين، ١٥ من ملاك الأراضى، ١٤ ضابطا فى البوليس، ١٢ مهندسا، ٩ أساتذة جامعيين، ١٠ تجار، ٨ قضاه، ٨ صحافيين، ٥ من "مشايخ البلد"، ٤ من مراقبى الحسابات، ٤ صيادلة، امرأتان، ٧ موظفين، و٤ عمال[٥٤]. وعقد

الاجتماع الأول للمجلس فى ٢٢ يوليو لانتخاب الرئيس ففاز عبد اللطيف البغدادى .

فى هذا الوقت كان العمل ناشطا لجعل "الاتحاد القومى" فعالا . وقد شمل المرسوم الذى صدر فى ٢ نوفمبر، تحديد دستور الاتحاد القومى والغايات منه وهى "تحقيق أهداف ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢، وبناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من كل استغلال سياسى واجتماعى واقتصادى" (المادة ١) . ويشرف على التنظيم لجنة تنفيذية عليا يعينها الرئيس[٥٥]. وفى ٩ نوفمبر أصبح العقيد أنور السادات أمينا عاما للاتحاد القومى .

لم يكن الحوار الذى قام فى الفترة الممتدة بين عودة مجلس الأمة فى خريف ١٩٥٧ وحله فى ١ فبراير ١٩٥٨ بسبب الوحدة بين مصر وسوريا، ليرضى القادة العسكريين . فالواقع أنه رغم كل الحواجز والضغوط، ورغم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباطى، لم يأت المجلس "خانعا" . وقد ضم عددا كبيرا من الأعضاء الموسرين بالإضافة إلى أن غالبية مندوبى الأقاليم كانوا يفضلون النظام القديم بوجهه الزراعى . أما اليسار فلم يكن باستطاعته أن يعتمد سوى على النواب العمال الأربعة وعلى نائبين تقدميين آخرين . لكن هؤلاء النواب الستة كانوا هم الوحيدين الذين فصلوا من المجلس، بواسطة الطعون[٥٦]، بينما تم السماح لجميع النواب الآخرين بالدخول إليه.وتجمعت المعارضة الديمقراطية التى كانت قد برزت فى ربيع ١٩٥٤ بشكل خفى فى البداية ثم لأخذت تعلن عن نفسها شيئا فشيئا . وأراد النواب أن يمارسوا السلطة التشريعية لانه لم يكن فى سلطتهم إقالة الحكومة (مجلس الوزراء) .

ما الذى حدث بالضبط ؟

كان هناك بالطبع البورجوازية الزراعية القديمة التى قضى على قسم منها، ولكن قطاعات كبيرة منها كانت لا تزال تتمتع بنفوذ واسع فى الريف . وهناك البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة التى كانت تنوى السيطرة على كل للتشريع الاقتصادى والمالى . وكان هناك أيضا ممثلوا المهن الحرة والفنيون والخبراء الذين كانوا يريدون الإسهام فى بناء المجتمع العصرى الذى كان يفترض أن يكون مفتوحا للجميع وبنوع خاص لرجال العلم

والفنيين . كما كان هناك أولئك الذين يحنون إلى الوفد وأولئك الذين لم ينسوا القضاء على الإخوان المسلمين . ولكن فوق كل هذا كان يهيمن، بشكل غامض، عزم النظام على بث الروح الديمقراطية والإصلاحية المرتبطة دائما بمطلب الاستقلال، داخل الحركة الوطنية المصرية . ففى مصر ١٩٥٦ - ١٩٥٨ الراضخة للجهاز العسكرى، كان هناك ثمة قوة واحدة قائمة بذاتها لها فلسفتها وعقيدتها وبرنامجها وتنظيمها المستقل . كانت تلك القوة هى اليسار : أى المنظمات الشيوعية التى ما زالت غير شرعية - "الطليعة العمالية"، الحزب الشيوعى المصرى الموحد"، "الحزب الشيوعى المصرى" - بالإضافة إلى القطاع التقدمى الواسع بين المثقفين وفى الحركة النقابية، وهو قطاع هام وإن لم يرتبط عضويا بالحركة الشيوعية، فإنه كان حليفها والمعبر الشرعى عنها غالبا .

ومن الإنصاف القول أن الماركسيين المصريين - رغم انقساماتهم، ووضعهم غير المرخص به، ورغم الملاحقات التى لم تتوقف منذ ١٩٤٦ والتى بلغت ذروة القسوة فى ظل النظام العسكرى - ظلوا مصممين على أن يبقوا عقل مصر السياسى . وكان خصومهم يعترفون بالمستوى الفكرى الرفيع الذى يميز قياداتهم وبالنضج السياسى الذى وصلت اليه حركتهم، وبالتجاوب الذى استطاعت الماركسية أن تلاقيه فى الأوساط الجماهيرية العامة منذ نشوء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

وفى معتقل أبو زعبل الذى أطلق عليه ضباط الاستخبارات إسم "مقبرة الأحياء"، راح قادة اليسار المصرى يعدون لتوحيد الحركة الشيوعية ويضعون خطة لبناء الجبهة الوطنية بالاتفاق مع العسكريين، لمواجهة مشاكل التطور السياسى والأيديولوجى والاجتماعى والثقافى فى مصر الجديدة . هذه الجبهة التى كان يؤذن بقيامها صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا والصداقة مع البلدان الاشتراكية وإقرار رأسمالية الدولة، وكذلك بوادر قضية السويس . ومن معتقل ابو زعبل أرسلت، ابتداء من نوفمبر ١٩٥٥، أولى عرائض التأييد إلى جمال عبد الناصر مع التشديد على ضرورة إعادة الحريات الديمقراطية والنظام الدستورى لتثبيت الوحدة الوطنية . وكانت "طليعة العمال" أول من قام بهذه الخطوة فتبعها الحزب الشيوعى المصرى الموحد، ثم الحزب الشيوعى المصرى، ثم اللجان المركزية خارج المعتقل .

كانت تجربة السويس حاسمة . فعندما قصفت القاهرة، نزلت المنظمات الشيوعية إلى الشوارع وبدأت تدريب الشباب على الرماية وتشكيل لجان المقاومة، بينما شرع الكتاب والصحفيون اليساريون يقومون بدعاية وطنية مكثفة فى مختلف أنحاء البلاد أنتجت بضعة قصائد رائعة . وهكذا فإن اليسار المصرى كان هو الذى قام بتدعيم الجبهة الداخلية فى ساعة المحنة الكبرى .

اقترن عطف الجماهير وأعجابها باليسار بموجة التقدير والتأييد العارمة نحو الاتحاد السوفياتى بعد الإنذار الذى وجهه المارشال بولجانين، فى ٥ نوفمبر، إلى ممثلى الدول المعتدية الثلاث قائلا : "إن الحكومة السوفياتية لن تتردد فى اللجوء إلى القوة لسحق المعتدين وإعادة السلام فى الشرق" . كان هذا الموقف معروفا لدى الجميع وكان لا بد لعبد الناصر أن يأخذه بعين الإعتبار .

فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦، أسس رئيس الجمهورية جريدة يومية مسائية "المساء" وعهد برئاسة تحريرها إلى خالد محى الدين . وكان الغرض منها إعطاء اليسار، واليسار غير الشيوعى إذا أمكن، منبرا شرعيا يدخل فى إطار السياسة العامة للدولة . وفى الفترة الممتدة من ٧ نوفمبر ١٩٥٦ إلى ١٢ مارس ١٩٥٩، كانت "المساء" مصنع التفكير الأيديولوجى لمصر الجديدة فقد كان يشترك فى تحريرها الشيوعيون والتقدميون والمثقفون الليبراليون . وأعادت "المساء" التقليد القديم لصحافة الرأى الذى ازدهر قبل الحرب، وخصصت أبوابا عديدة (٤ صفحات من أصل ٨ صفحات يوميا) لنشر أبحاث ودراسات جدية يحلل فيها الماركسيون المصريون المجتمع المصرى فى فترة الانتقال ويقدمون الحلول لمشاكله . وكان عبد الناصر يتابع ما يكتب فيها كل يوم، ويتصل بإدارتها هاتفيا على الدوام ليسأل : "الدكاتره بتوعكم بيقولوا إيه النهارده ؟"...

لقد كانت إسرة "المساء" هى التى وضعت التمييز بين القومية العربية التى تتبناها الدولة والمفهوم الديمقراطى للاتحاد الفيدرالى بين الدول العربية . كما انها اقترحت تعديل الإصلاح الزراعى، ووضعت مشاريع النهضة الثقافية التى تبنى معظمها الوزراء المختصون فيما بعد، ودرست سير رأسمالية الدولة، ونشرت أفضل أنتاج أدبى مصرى فى تلك الفترة، وأدخلت

الدراسة العلمية إلى صلب الاقتصاد وشددت على طابع مصر الخاص وسط المجموعة العربية.

كما تأسست عدة دور نشر فى نفس الفترة منها "دار النديم" و "الدار المصرية للكتب" بإدارة لطف الله سليمان، و "دار الفكر" بإدارة إبراهيم عبد الحليم، و "المؤسسة القومية للنشر والتوزيع" بإدارة حسين طلعت وريمون دويك، و "دار الديمقراطية الجديدة" وغيرها . ونشر عدد من القصاصين والباحثين والشعراء والفلاسفة مؤلفات دمغت بطابعها الحياة الثقافية العامة فى البلاد . وعلى الرغم من أن المثقفين الماركسيين كانوا قد طردوا من الجامعة عام ١٩٥٤، فإنهم انتجوا أفضل ما نشر فى المجلات الجديدة التى كانت بعضها رسمية . ونشط المثقفون الماركسيون فى ميدان المسرح وفى الإذاعة المدينة لهم "ببرنامجها الثانى" أى البرنامج الثقافى.

كان طبيعيا أن يفكر حكام مصر مليا بأمر هذه القوة المستقلة التى بدأت تتجمع وتؤثر فى الرأى العام . ففى مجلس الأمة قدم نائب الجيزة، أبو الفضل الجيزأوى، اعتراضا على سلطة وزير الداخلية المطلقة على المعسكرات الاعتقال، ومعاملة المعتقلين، وشرعية الاعتقال الأدارى، وتحولت الجلسة إلى جلسة صاخبة .

وقبلها بأيام قليلة – فى ١٠ ديسمبر بالضبط – كان على كمال الدين حسين، وزير التربية والتعليم والمسئول عن تطهير الحركة الطلابية، أن يستمع إلى أغلبية أعضاء مجلس الأمة وهى تأمره بفتح أبواب الجامعة لكل متخرج ثانوى يطلب الدخول إليها . وكان هذا جزءا من الحملة التى شاركت فيها الصحف ووقفت فيها إلى جانب النواب ضد إخضاع الجامعة لنظام عسكرى . وأمام موجة الاستنكار العامة، اضطر كمال الدين حسين إلى الاستقالة، لكنه عاد عنها بأمر من رئيس الجمهورية، وجرى حل مجلس الأمة .

وفى هذا الجو الذى أشاعه مؤتمر باندونج والإنذار السوفياتى وانتصارات اليسار، كان الطعن موجها إلى مبدأ الديكتاتورية العسكرية بالذات . وكان كل ما فى هذا الجو يدعو عبد الناصر إلى التقدم لفتح الطريق أمام القوى الشعبية الصاعدة، وتركيز نظامه على المزيد من الحريات من أجل تأمين ضمانات أفضل لمستقبله . كان رئيس الجمهورية يتمتع بشعبية

قوية فى تلك الفترة، لكن مساعديه، وجهازه العسكرى على الأخص، كانوا مكروهين ومحتقرين من الجميع . وكان يستطيع - لو شاء - أن يحكم البلاد مستندا إلى تأييد القوى الجديدة - الطبقة الصناعية المتوسطة، الملاك الصغار والمتوسطون، المهنيون، المثقفون اليساريون، النقابات - شرط أن يعترف بكياناتهم المستقلة، أى بحقهم فى تشكيل أحزاب سياسية . لم يكن أحد ينكر عليه السلطة، لكن أكثرية مؤيديه كانوا ينشدون الرجوع إلى الحياة الديمقراطية . كانت هناك إمكانية لقيام حركة شعبية تقدمية، شبيهة بتلك التى عرفتها البلاد فى ربيع ١٩٥٤، ولكنها أشد ساعدا منها، لأنها كانت ستأتى بعد باندونج وأحداث السويس .

فى هذا الوقت بالذات وبينما كان الفكر السياسى قد وصل إلى درجة بالغة العمق والغنى، برزت القضية الوحدوية السورية . فى البداية كان كل شئ يتجه نحو الأفضل ويجرى كما ينبغى : الأمة العربية توطد نفسها، وكان من الطبيعى أن تكون مصر وسوريا فى الطليعة، وقد ربطتهما منذ العصور القديمة تجارب كثيرة مشتركة . وبعد انهيار الوحدة وبعد النقد الذاتى المذهل الذى قدمه رئيس الجمهورية فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ كشف محمد حسنين هيكل، مستشار الرئيس عبد الناصر والناطق باسمه ورئيس تحرير "الأهرام"، عن الجانب الآخر من الوحدة[٥٧] . وقد كررت روايته الكثير مما كان يعلنه خالد بكداش وتنشره صحيفتا "الأخبار" و "النداء" كل أسبوع فى بيروت . فى ١ فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيسان جمال عبد الناصر وشكرى القوتلى ولادة الجمهورية العربية المتحدة . وفى ٥ فبراير وافق مجلسا النواب فى البلدين على الوحدة . وفى ٢١ فبراير جرى تأكيد ذلك بواسطة استفتاء شعبى فى البلدين وانتخب عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، بأكثرية ساحقة . وعلى الفور تم حل المجلسين النيابيين . وأعلن فى ٥ مارس دستور مؤقت جديد للجمهورية العربية المتحدة . وفى الثامن من ذلك الشهر وقعت اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن لأنشاء اتحاد الدول العربية . هكذا تمت الوحدة وسط تهليل عام رغم أن رجل الشارع فى مصر لم يخف بعض الدهشة للاتجاه العربى الذى طرأ على مصيره .

بذلك وجد العسكريون والبورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة مجالا جديدا للتحالف فيما بينهم . إذ أن ولاة الجمهورية العربية المتحدة لم

يكن ليسمح لهم بتجميد اليسار فحسب، بل سيكون اشارة لبدء حركة استثمار وفتح اسواق جديدة لتصريف المنتجات المصرية، وفتح مجالات لتوظيف الخريجين الجامعيين المصريين، أى باختصار جعل سوريا إقليما مصريا .

والواقع أن عامى ١٩٥٧ – ١٩٥٨ شهدا ازديادا ملموسا فى التبادل التجارى وخاصة فى التصدير، بالإضافة إلى توزيع جغرافى جديد لزبائن مصر .

فى ٢١ يناير ١٩٥٨ تمت الموافقة على مشروع الخمس سنوات للتصنيع الذى قدمه عزيز صدقى وزير الصناعة الجديدة وفى ١ يونيو أذيع المشروع وهو يقضى بتوظيف ٢٥٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات منها ١٦٤,٥ جنيه فى الصناعة ٢١,٥ مليون جنيه فى مصادر المعادن، و٣٥ مليون فى البترول . وكان مؤملا عند نهاية السنوات الخمس، أن يرتفع الدخل القومى بمقدار ٥، ٨٦ مليون جنيه والموارد الوطنية بمقدار ٢٢٥ مليون جنيه، وأن يزداد عدد العمال بنسبة ٥٠ بالمئة وتزداد أجورهم بمقدار ٥٥ مليون جنيه[٥٨] .

وفى ٥ ديسمبر أعلن عبد الناصر أن المشروع سينفذ خلال ثلاث سنوات، "عند ذلك سيرتفع الدخل القومى بمقدار ١٣٠ مليون جنيه . ستخلق الخطة فرص عمل لنصف مليون عامل . ستصبح حصة الصناعة فى الدخل القومى ٢٢ بالمئة ... علينا أن نعمل أسرع من الماضى بمرتين : مرة لإزالة تخلف الأعوام المائة الماضية، ومرة لتوفير العمل لـ ٣٥٠ الف نسمة تولد كل سنة ".

والملاحظ أن المساعدة السوفياتية، بموجب اتفاق ٢٩ يناير ١٩٥٨، كانت ضخمة بالفعل : ٧٠٠ مليون روبل بفائدة ٥، ٢ بالمئة تسدد على مدى ١٢ عاما، على أن يدفع القسط الأول بعد خمس سنوات . لقد تغير هيكل التجارة الخارجية المصرية بشكل أساسى : فى عام ١٩٥٧ جرى شحن ثلاثة أخماس صادرات القطن إلى البلدان الاشتراكية وعقدت سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع الجمهوريات الديمقراطية فى أوروبا ومع جمهورية الصين الشعبية، وقامت مفاوضات واتفاقيات مع بلدان أخرى عديدة، خاصة المانيا الغربية التى ستسبق فى وقت لاحق جميع منافسيها الغربيين وتزاحم الاتحاد السوفياتى بشكل مباشر . كما ستلعب اليابان وإيطاليا وإسبانيا دورا مهما فى

التبادل التجارى مع مصر . وفى ٢٧ مارس ١٩٥٨ أرسل الدكتور العمرى، رئيس البنك الأهلى المصرى حينذاك، مذكرة اعتراض تعبر عن رأى للمصالح المالية قال فيها أن سياسة مصر الاقتصادية تقودها إلى أزمة لأنها تسير باتجاه الاتحاد السوفياتى، ومصر لا تستطيع أن تستغنى عن الغرب حليفها التقليدى .

وهذا يعنى أن البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة لم تكن راضية عن الاتجاه الذى فرضته أحداث السويس على النظام العسكرى . صحيح أنه تم فتح أسواق جديدة، ولكن الحذر كان ضروريا، لتلافى أى شئ يمكن أن يعرض مصر للخطر الشيوعى داخليا وخارجيا. ولهذا فإن تلك البورجوازية شعرت بالارتياح العميق عند إعلان الوحدة مع سورية . وقد أرسل "مجمع مصر" وبنك القاهرة فريقا من الخبراء إلى سوريا وجرى فتح فروع لهما هناك، بعد بضعة أسابيع من الوحدة . وازداد هذا الاتجاه خلال سنوات ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١ .

ولكن لم يكن كل شئ يسير سيرا حسنا، على الجبهة الداخلية، بين الحليفين الكبيرين. فقد أعلنت الحكومة سلسلة من القوانين المتعلقة بالصناعة يختص أحدها (رقم ٢١ لعام ١٩٥٨) "بتنظيم وتشجيع الصناعة فى الإقليم المصرى" ويفرض عليها أن تسير حسب أهداف الخطة . وفى ٢٩ مايو أنشئت الهيئة العامة لدعم الصناعة فازداد تدخل الجهاز الحكومى فى شؤون القطاع الصناعى، لأن هذه الهيئة كانت تضم خمسة أعضاء يعينهم وزير الصناعة وخمسة ممثلين عن اتحاد الصناعات المصرية وخمسة اعضاء من كبار الموظفين . وفى نفس اليوم، ثم فى ٩ يونيو، صدر قراران بأنشاء "غرف الصناعة" التى بلغ عددها ٢٠ غرفة "على أن تعتبر مؤسسات عامة" . وأخيرا فى ٢٩ مايو، أعيد تنظيم اتحاد الصناعات المصرى الذى لم يكتف وزير الصناعة بتعيين رئيس مجلس ادارته فقط، بل عين ثلث أعضائه كذلك[٥٩] . وأصبح الدكتور محمد أحمد سليم، وهو مهندس كبير يؤيد النفوذ الأميركى، رئيسا للاتحاد، فى ٢٥ أبريل ١٩٦٠ [٦٠]. ثلاثة أحداث ميزت عام ١٩٥٨، العام الذى قام فيه الجهاز العسكرى، يعضده الاتحاد السوفياتى بقوة بعد السويس، ببدء محو نتائج تجربة السويس، وخاصة مقاطعة الدول الأوربية.

رأينا إلى أى حد كان نشاط اليسار فعالا، رغم أنقسام الشيوعيين، عند بدء عمل مجلس الأمة . والآن، شكلت المنظمات الشيوعية الثلاثة فى ربيع ١٩٥٧، لجنة تنسيق، تطورت فى الخريف لتصبح لجنة للوحدة . وفى نوفمبر اندمج الحزب الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى الموحد وأسسا الحزب الشيوعى المصرى المتحد، بينما غيرت "طليعة العمال" إسمها إلى الحزب الشيوعى المصرى للعمال والفلاحين . وأخيرا، اندمجت هاتان المنظمتان فى ٨ يناير ١٩٥٨ لتؤلفا الحزب الشيوعى المصرى، وكان ذلك قبل ثلاثة أسابيع من إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة . لقد كانت تلك فترة الاندماجات . وبالنسبة للشيوعيين المصريين، كانت هذه الخطوة نتيجة جهود مضنية بذلت منذ سنة ١٩٤٥ فى جو من الملاحقات المتصلة فى ذروة انتفاضات حصلت داخل المجتمع المصرى . ولم يخطئ الجهاز العسكرى فى تقييم ذلك : ما كان يثير السخط أصبح، أو يستطيع أن يصبح، خطرا[٦١].

والحدث الكبير الثانى الذى عجل بوقوع الأزمة هو مؤتمر الشعوب الأسيوية – الأفريقية الذى عقد فى القاهرة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى يناير ١٩٥٨ [٦٢]. نظم اليسار لهذه المناسبة، فى الصحافة والأذاعة والجامعات والنقابات، تظاهرة ضخمة ضد الاستعمار، مشددا على دور الحريات المدنية فى العمل الشعبى . ولفلت الأمر من أيدى الرجال الرسميين الذين يديرون المؤتمر، والمرتبطون بالسياسة الرسمية التى لا تزال تعتمد، فى كل الأحوال، مبادئ باندونج أساسا لها، واضطروا إلى ترك الأمور تأخذ مجراها . لكن الأمانة العامة للمؤتمر اتخذت القاهرة مقرا لها، ووضع على رأسها أرستقراطى سابق وضابط فرسان ومؤلف عشرات من الروايات والقصص، هو يوسف السباعى، وذلك فى محاولة لمراقبة تطورها الثورى بشكل أكثر فعالية.

وكانت الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨هى الحدث الثالث الحاسم . فقد شهدت أسابيعها الأولى ازدهارا مدهشا للديمقراطية فى العراق حيث كان الحزب الشيوعى أقوى الأحزاب ويمارس نفوذا فعالا فى مجال الدعاية والتنظيم . وقد شكل الحزب جبهة وطنية يتعاون فيها مع الحزب الوطنى الديمقراطى (كامل الجادرجى) ومنظمات أخرى أقل أهمية . وترك اللواء عبد الكريم قاسم لهذه المنظمات حرية العمل لتأمين قوة من شأنها أن توازن

قوة البعثيين، أنصار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وشجع الفكرة القائلة بأن عراق ١٩٥٨ يمثل أفقا مختلفا لكل الوطنيين العرب وهو البديل الديمقراطي والتحرري للقومية العربية بدل الطريق الديكتاتوري الذى يفترض أن جمال عبد الناصر يمثله .

منذ خريف ١٩٥٨، قام جهاز القمع والدعاية بتضييق الخناق على اليسار المتهم بتفرقة الصفوف، وفي الداخل والخارج . وأعيد توقيف قادة نقابيين كان قد افرج عنهم من معتقل أبو زعبل منذ أقل من سنة . واستأنفت المحاكم العسكرية النظر فى الدعاوى المقامة على الشيوعيين .

في سبتمبر، استدعى أنور السادات أحد قادة الحزب الشيوعى المصرى، وهو شخصية معروفة فى عالم الأدب، وحاول خلال سبع ساعات إقناعه بضم حزبه إلى الاتحاد القومى، وإلا فعلى الشيوعيين أن يفهموا أن مصيرهم سيكون كمصير الإخوان المسلمين، أى التحطيم بواسطة التعذيب . اصطدم السكرتير العام للاتحاد القومى برفض مهذب، ولكنه نهائى . وشنت حملة صحفية وإذاعية عنيفة جدا ضد الحكم فى العراق، عدو القومية العربية . وفى ١٢ أكتوبر أعلن جون فوستر دالاس، الذى كان قد أكد فى ٦ ابريل أن "الولايات المتحدة متفاهمة تماما مع الرئيس عبد الناصر"، أعلن استئناف المساعدة الأميركية لمصر، وبلغت الدفعة الأولى ١٣ مليون دولار .

اختار جمال عبد الناصر مدينة بور سعيد و ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨، ذكرى الانتصار على العدوان الثلاثى، لشن حملته ضد اليسار، وخاصة الحزب الشيوعى . وقال أن هؤلاء هم : "تجمعات ظهرت ضد الوحدة . وآسف أن أقول أن هذه العناصر التى ظهرت انما لم تكن قد استطاعت أن تواجه الشعب قبل الآن، ولكنها تريد أن تخدع الشعب، وتنشر بينه البلبلة، وتنشر بينة الإشاعات، حتى يكون مطية للاستعمار، أو لأعوان الاستعمار أو للصهيونية ... والحزب الشيوعى فى سوريا رفض أن تكون الأمة أمة واحدة تحارب أعداء القومية العربية وأعداء الوحدة العربية . بل ورفض أيضا القومية العربية وللوحدة العربية وأعلن بعض أفراده فى الأسبوع الماضى أنهم ينادون بالانفصال، وينادون بألا تكون هناك وحدة عربية أو قومية عربية . إن هذه هى الدعوة للصهيونية لكى تنفذ بين أرجاء القومية العربية وتستغل بلادنا [٦٣].

وفى ١ يناير ١٩٥٩، عند فجر رأس السنة وبينما كانت الاحتفالات لاتزال قائمة، جرى اعتقال ٢٨٠ من قادة ومسئولى الحزب الشيوعى المصرى . وقبلها بساعات قليلة كان عشرات الكتاب قد أرسلوا رسالة طويلة إلى الرئيس، يدافعون فيها عن شرف اليسار ويذكرونه بتأييدهم لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الحيادية والمناوئة للاستعمار، وهى السياسة التى جرى تشويه سمعتها فى بور سعيد . وأبلغت أسرة "المساء" التى تأثرت جزئيا بموجة القمع، الرئيس، أنها ستستمر فى تأييد السياسة العامة للجمهورية العربية المتحدة، ولكن دون ربط نفسها بالحملة التى تشنها الصحافة كلها ضد الشيوعيين العرب وضد العراق والاتحاد السوفياتى، فقررت السلطات الاحتفاظ "بالمساء" أملا باستخدامها مرة أخرى .

وفى نفس الفترة تقريبا، قام العقيد عبد الوهاب الشواف بانتفاضة فى الموصل بشمال العراق (مارس ١٩٥٩)، فأغرقها سلاح الطيران العراقى والميليشيا الشيوعية بالدم . وأظهر رد الفعل فى الجمهورية العربية المتحدة أن وقت المداراة قد ولى، وأنه ينبغى هذه المرة تدمير جهاز الأحزاب الشيوعية وكذلك إسكات التقدميين، وخاصة المثقفين والنقابيين . وفى ١٢ مارس أقيل خالد محى الدين، رئيس تحرير "المساء" من منصبه، وفى اليوم التالى جرى طرد ما تبقى من أسرة التحرير . وقامت مظاهرات ضخمة حول النعوش الرمزية لضحايا الموصل يقودها الاتحاد القومى، فى القاهرة والإسكندرية تهتف بالموت للشيوعيين . وفى ٢٠ مارس، شملت حملة الاعتقالات الثانية عدة مئات، بل عدة آلاف من الناس فى سوريا ومصر[٦٤].

هكذا اضمحلت "فترة باندونج" فى جو من الإرهاب .

ولكن، بعد مرور ثلاثة عشر شهرا على شن الحملة ضد اليسار، صدر قانونان (رقم ٣٩ و ٤٠ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٠) بتأميم بنك مصر والبنك الأهلى المصرى . ثم صدرت، فى يوليو ١٩٦١، سلسلة القوانين "الاشتراكية ".

ما الذى حدث فى القمة ؟

العامل الأساسى خلال هذه المرحلة الثانية (يناير ١٩٥٩ - يونيو ١٩٦١)،كان التزايد الكبير والمستمر لدور الدولة فى الحياة الاقتصادية، على حساب القطاع الخاص . وقد جرى ذلك عبر عدة طرق : توسيع عمل

المؤسسة الاقتصادية ومبادرات الدولة فى الحقل الاقتصادى،وإصدار شبكة من القوانين تؤمن إشراف الدولة على الصناعة وعلى الشركات المساهمة، وأخيرا، مشروع السنوات الخمس ١٩٦٠ - ١٩٦٥ (*).
ومن بين مشاريع الدولة المباشرة، استرعى اثنان انتباه القادة العسكريين : قناة السويس والمؤسسة الاقتصادية . فعند وفاة الدكتور حلمى بهجت بدوى، عين العقيد محمود يونس رئيسا لهيئة قناة السويس، وانتهت المفاوضات الصعبة بين الحكومة المصرية والبنك الدولى فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ وأسفرت عن حصول المؤسسة الاقتصادية على قرض بمقدار ٥٦,٥ مليون دولار من البنك الدولى، بالإضافة إلى ٥ مليون جنيه أخرى من فريق من البنوك الأميركية للقيام بأعمال ضرورية لتحسين الملاحة فى قناة السويس وذلك بفائدة ٦ بالمئة تسدد خلال ١٥ عاما[٦٥] وأثبتت الإدارة المصرية، بإشراف مهندسى الجيش، أنها أكثر حيوية وفعالية من الشركة العالمية القديمة : كان دخل القناة عام ١٩٥٥، ٣٦ مليون جنيه، فبلغ خلال ١٩٦٠ - ١٩٦١ حوالى ٥١,٥ مليون جنيه ؛ وخلال ١٩٥٥ عبرت القناة ١٤,٦٦٦ سفينة تبلغ حمولتها ١١٥ مليون طن، فارتفعت هذه الأرقام بنسبة ٦٠ بالمئة عام ١٩٦٠، أى إلى ١٨,٧٣٤ سفينة تبلغ حمولتها ١٨٥ مليون طن ؛ وارتفع عدد المرشدين، وكلهم يحملون شهادات ملاحية، من ٢٠٦ إلى ٢٢٦ مرشدا بينهم ١٤١ مصريا ؛ وأخيرا، خصصت الهيئة الجديدة ٢٥ بالمئة من وارداتها لأعمال تحسين القناة بدلا من الـ ٤ بالمئة التى كانت مخصصة قبل التأميم[٦٦]. واستنتج مجلس قيادة الثورة من ذلك أن الخبراء العسكريين

(*)ومجموعات:
فيما يلى عرض لخطط التنمية المختلفة : بدأ العمل فى الخطة الخمسية الأولى فى ١ يناير ١٩٥٨، ولكن فى ٥ ديسمبر من نفس السنة جرى استبدال تلك الخطة بخطة ثلاث سنوات . وفى ٢ أغسطس ١٩٦٠ أعلنت خطة العشر سنوات التى تهدف فى نهايتها إلى مضاعفة الدخل القومى، ولكن كان هناك ضمن هذه الخطة العامة خطتين محددتين تبلغ فترة كل منهما خمس سنوات . لذلك فإن أى أشارة إلى "الخطة الخمسية الأولى"يعنى خطة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . راجع: باتريك لوبريان "الثورة فى نظام مصر الاقتصادى"، لندن ١٩٦٦، ص ١٠٤ - ٣٠٠ .

قادرون على توفير إدارة أكثر فعالية للمشاريع الضخمة من زملائهم المدنيين، وخاصة أولئك الذين يعملون فى القطاع الخاص .

فيما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية لستبدال حسن إبراهيم الذى لم يكن كفوءا، بالدكتور القيسونى الذى أحاط به فريق من المساعدين يضم الخبراء المدنيين والضباط الكبار . وارتفع حجم الأعمال بدون توقف إذ انضم "مجمع مصر" أولا ثم "مجمع عبود" على الأقل جزئيا، إلى المؤسسة الاقتصادية . ففى "مجمع مصر" اتخذت شركة مصر للتجارة الخارجية وهى أهم شركة مصرية فى هذا الحقل، الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه ؛ وتبعتها شركة صباغى البيضا كبرى مصانع النسيج ثم شركة مصر للتأمين ومصر للطيران (شركة الطيران الوحيدة فى البلاد)، وأخيرا شركة مصر للملاحة البحرية قد تمت كل عمليات الانضمام الجزئية هذه إلى المؤسسة الاقتصادية خلال ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . وفى الوقت نفسه انضمت إلى المؤسسة الاقتصادية البوستة الخديوية ومصانع الأسمدة الكيماوية التى يمتلكها أحمد عبود . وقد كانت هذه شركات مزدهرة ازدهارا كبيرا وجاء انضمامها إلى المؤسسة الاقتصادية نتيجة لضغط الحكومة . والواقع أن "مجموع الأرباح التى وزعت خلال سنة ١٩٦٠ وصلت إلى ١٦ مليون جنيه مقابل ١٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٩ - أى بزيادة ١٨,٥ بالمئة "[٦٧] . ومثل عملية الضم هذه كان لابد أن تعتمد على التنظيم الذى لم يكن هناك مفر منه لإنجاح الخطة .

الواقع أن الخطة الخمسية الأولى، التى أصبحت خطة الثلاث سنوات فيما بعد، أعطت دفعة لعملية التصنيع ولكنها فعلت ذلك مسببة الأخلال بالميزانية الأمر الذى أشار إليه الخبراء على الفور وإلقوا مسؤوليته على الدكتور عزيز صدقى . وراح حسن عباس زكى، الذى أصبح فيما بعد وزير الخزانة فى مجلس الأمة، والدكتور كوستر، مدير قسم الأبحاث فى البنك الأهلى المصرى آنذاك، وآخرون، يؤكدون أهمية اتباع سياسة مالية سليمة، وتأمين الأسواق الضرورية [٦٨] . والحقيقة أن هذه الخطة لم تكن سوى ميدان تجربة، ولكن الفريق الجديد بإدارة الدكتور القيسونى والدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن، انكب على العمل . وفى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا مهما أمام مؤتمر التعاونيين، فتطرق بالتفصيل إلى فكرة التخطيط وتحدث عن موارد التمويل الخارجية : ٦٢ مليون جنيه من الاتحاد

السوفياتي، ٤٤ مليون جنيه من ألمانيا الغربية، ٣٠ مليون جنيه من اليابان، و٥ و٧ مليون جنيه من ألمانيا الشرقية[٦٩].

"في سبيل مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات ....." – هذه كانت مقدمة المرسوم رقم ١٣٢٧ الصادر في ٢ أغسطس ١٩٦٠ الذي وضع أهداف التخطيط وحدد "الأهداف العامة للخطة للسنوات الخمس الأولى (١٩٦٠ – ١٩٦٥)".

وقد قدر الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن أن الدخل القومي سيرتفع، خلال عشر سنوات، من ١٣٠٠ مليون جنيه إلى ٢٦٠٠ مليون جنيه في ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ؛ وسترتفع مصاريف الاستهلاك آنذاك إلى ٢٠٠٠ مليون جنيه بدلا من ١١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ ؛ وستبلغ المدخرات الوطنية ٦٠٠ مليون جنيه بدلا من ٢٠٠ مليون جنيه في ١٩٥٩ – ١٩٦٠ [٧٠]. وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٥) زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠ بالمئة، مع زيادة ٨١,٨ بالمئة في قطاعات الصناعة والكهرباء والبناء . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يجب أن يرتفع الإنتاج المحلي بنسبة ٤٢,٦ بالمئة حيث أن نسبة القطاعات المذكورة هي ١، ٦٠ بالمئة . ولكن يتم ذلك يجب توظيف ما مجموعه ١٦٩٧ مليون جنيه منها ٤٣٩ مليونا في الصناعة، و ٢٣٧ مليونا في المواصلات، و ١٤٠ مليونا في الكهرباء . كما سيرتفع عدد العمال غير الفنيين بنسبة ١٧ بالمئة، بينما تكون نسبة زيادتهم في قطاع "الصناعة والكهرباء والبناء" ٢٥,٤ بالمئة، وستزداد الأجور بنسبة الأجور بنسبة ٣٤ بالمئة، وسترتفع طاقة العامل على الإنتاج بمعدل ٢١,٨ بالمئة وبنسبة ٢٩,٤ بالمئة في قطاع العمال غير الفنيين . وسيرتفع الادخار المحلي بالنسبة للدخل القومي من ١١ بالمئة إلى ٢١ بالمئة مؤمنا بذلك تمويل ٦٥ بالمئة من خطة الاستثمارات على الأقل . أما الاستهلاك فيزداد بنسبة ٢٤ بالمئة[٧١].

أما الاعتبارات التي تبرر المشروع فهي الآتية : قبل كل شئ، عجز القطاع الخاص عن تنمية الدخل القومي بالنسب وخلال المدة التي يفرضها تزايد السكان ؛ ثانيا، ضرورة "نمو متوازن للاقتصاد الوطني"، وأخيرا، حجة سياسية : "إذا لم يتم أخضاع الاقتصاد الوطني للتخطيط، فإن الفجوة (في الثروة والدخل بين طرفي المجتمع) ستستمر في النمو وستؤدي إلى انقسام

مجتمعنا إلى طبقتين متميزتين : طبقة أقلية، يقل عددها باستمرار، وتملك مدخول الإنتاج، وطبقة أخرى يزداد عددها باستمرار، وهى الطبقة التى لن تتمتع إلا بقسط ضئيل من مدخول الإنتاج . وليس من الضرورى التشديد على النتائج الخطيرة التى يؤدى إليها مثل هذا الوضع فى المجال الاجتماعى "[٧٢]. بالفعل، وهنا أيضا أظهر القادة العسكريون تبصرا أكثر من الرأسمالى الكبير .

ورأس المال الكبير هذا كان مطلوبا منه بإلحاح أن يظهر بعضا من روح المبادرة فى ظل الدولة . وقد التقى ممثلو الفئتين الرئيسيتين فى الحكم حيث تبجح كل منهما بقوته، ولكن، ورغم ذلك، كان الجناح العسكرى – الضباط والخبراء – هو المنتصر مرة تلو الأخرى .

لم دعوة رأس المال الخاص هذه ؟ فسر عزيز صدقى ذلك بسذاجة لها دلالتها، فى تلك الظروف، إذ قال فى ديسمبر ١٩٥٩ : "بما أنه كان من الضرورى بالنسبة ألينا أن نحقق التنمية الاقتصادية بمعناها الواسع وبأسرع ما يمكن، فاننا وجدنا من الضرورى إعطاء رأس المال الخاص، بكل إمكانياته، فرصة المساهمة فى المشاريع الصناعية، إما منفردا، أو بالاشتراك مع رأس مال القطاع العام "[٧٣]. وأشار مفكر تكنوقراطى هو جمال العطيفى – صراحة إلى أنه "إذا كانت الحكومة تفضل نظرية الاقتصاد المختلط على التأميم فلأنها تفضل أن يساهم رأس المال الخاص (فى مشاريع التنمية) جنبا إلى جنب مع القطاع العام، بدلا من أن تتحمل وحدها كل عبء تمويل المشاريع واستغلالها[٧٤]" . بتعبير آخر، إذا وجه القادة العسكريون الدعوة للمبادرة الخاصة، رغم نجاح القطاع العام الذى لا ينكر، فإن ذلك لأنهم كانوا ينوون الانتفاع للنهاية من مواردها وإمكانياتها التى لم تستعمل بعد، وجعلها تساهم بذلك بطريقة ما، لأن الدولة لم تكن تملك، حتى هذه الفترة، كل الوسائل المالية أو التنظيم الضرورى لتأمين التقدم اللازم .

ما هى الأسس التى كان يعتمد عليها رأس المال المصرى الكبير، فى هذه الفترة فى اتخاذ قراراته ؟

فى مجال السياسة الداخلية، لم يعد مجلس الأمة، منذ إعلان الوحدة المصرية – السورية، المجلس الذى، برغم كل شئ، يستطيع فيه الصناعيون ورجال الأعمال والأوساط المالية والمهنية أن يسمعوا صوتهم ويفتحوا

الطريق أمام بعض الإجراءات، أو حتى أن يوقفوا بعضها الآخر (بطريقة غير مباشرة) الذى كان يبدو لهم متسرعا . ولكن خسارة هذه المؤسسة، التى لم تكن فى نهاية الأمر سوى مسرحا "لتنفيس" الآراء، جرى تعويضها من خلال نقطتين هامتين : تفكيك اليسار فى مصر نفسها، وفتح السوق السورى أمام طموحات الاحتكارات المصرية .

ولم تستطيع السجون التى حولت إلى معسكرات اعتقال – "المحاريق" فى واحة الخارجة، والسجون العسكرية فى "القلعة" وأبو زعبل – أن تمنع تسرب الانباء المتقطعة عن المعاملة السيئة والتعذيب اليومى . وهكذا وصل خبر وفاة كل من الموظف الحكومى، محمد عثمان، تحت التعذيب فى طنطا (٢ ابريل ١٩٥٩)، وطالب الاقتصاد مصطفى شوقى فى طنطا (١ يونيو ١٩٥٩)، والدكتور فريد حداد، وهو طبيب معروف فى القاهرة، فى السجن العسكرى فى الإسكندرية (٢٨ نوفمبر ١٩٥٩)، وسعد تركى، وهو موظف فى بلدية بنى سويف (٣١ ديسمبر ١٩٥٩) فى نفس السجن حيث شمل الضحايا على متولى الديب، أحد أعضاء نقابة عمال النسيج فى شبرا الخيمة (٣ يناير ١٩٦٠)، وشهدى عطية الشافعى، مفتش اللغة الإنجليزية فى وزارة التعليم سابقا، وكاتب ورئيس سابق لدار الأبحاث العلمية وللمجلة الأسبوعية "الجماهير" (١٥ يونيو ١٩٦٠)، والمهندس محمد رشدى خليل، منظم المقاومة الشعبية فى شبرا (٢٥ يوليو ١٩٦٠)، وسيد أمين، زعيم نقابة النسيج فى القاهرة (اكتوبر ١٩٦٠)[٧٥].

وفى ١١ ديسمبر ١٩٦٠، نشرت "الأخبار" الأسبوعية فى بيروت نص وثيقة اليمة عن التعذيب فى مصر، بتوقيع أبو سيف يوسف وإسماعيل المهدلوى وأحمد سالم . وفى ٢٣ منه، أوقف الثلاثة بالإضافة إلى فريق مؤلف من ٢٠٠ مناضل[٧٦]. ولابد أن آلام اليسار المصرى هذه، التى أحاط بها الصمت وجو حرب مقدسة ضد الماركسية، قد هدأت من تخوفات رأس المال الكبير الذى لم يجرؤ هو نفسه أن يذهب إلى هذا الحد الا فى ١٩٣٠ – ١٩٣٥ تحت الحكم الحديدى لأسماعيل صدقى .

فى نفس الوقت الذى كان يحطم فيه اليسار، كان النظام العسكرى يفتح أبواب سوريا أمام رءوس الأموال المصرية . وقد كان "مجمع مصر" وبنك القاهرة فى الطليعة بدون شك، وتبعتهما كل المصارف المهمة

والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة والهيئة الاقتصادية . وبينما زادت الواردات المصرية من سوريا بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ من ٥، ٣ مليون جنيه إلى ٧,٤ مليونا، ازدادت الصادرات المصرية إلى سوريا من ١,٤ إلى ٦,٢ مليونا . واحتلت الاحتكارات المصرية بسهولة، مكان الشركاء التجاريين التقليديين لسوريا – لاسيما العراق ولبنان وفرنسا – وذلك عن طريق تشريعات توجه المصارف والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي . وكخطوة أخيرة، كان على مشروع توحيد عملتي البلدين في دينار عربي واحد أن يؤدى إلى الربط الكامل للاقتصاد السوري .

وفي أكتوبر ١٩٥٩، جرت محاكمة دفعتين كبيرتين من الشيوعيين أمام محكمة أمن الدولة في الإسكندرية . دفعة أولى من ٦٤ قياديا في الحزب الشيوعي المصري تبعتها بعد فترة وجيزة دفعة ثانية مؤلفة من ٤٨ عضوا من المجموعة التي انشقت على الحزب وطالبت بانضمام اليسار إلى الاتحاد القومي، أي اتخاذ خطوة تؤدي في النهاية إلى التنازل أمام الجهاز العسكري . وقد صدرت أحكام قاسية بالأشغال الشاقة، ولكنها لم تنشر إلا بعد ذلك بوقت طويل . غير أنه كانت هناك بعض أحكام البراءة، لا سيما بصدد محمود أمين العالم، وهو فيلسوف ماركسي وناقد أدبي معروف، والدكتور عبد العظيم أنيس، عالم رياضيات ومحرر الشؤون الخارجية في "المساء" لكنهما أبقيا في السجن مع ذلك .

كذلك كانت عملية إخضاع الحركة النقابية في أوجها . في ١٩٥٦، مع فورة باندونج، أتاحت عدة قوانين توسيع إمكانية تأسيس نقابات جديدة . وقد كان هناك ١٢٤٩ نقابة تضم ٠٢٩، ٤٥٩ عضوا حيث كان النشاط الشيوعي ملموسا في أوساطهم، وحيث اندمج هذا النشاط في نطاق اتحاد النقابات العام، برئاسة أنور سلامة، القائد الناصري لنقابة عمال البترول . وشمل قانون رقم ٩١ بتاريخ ٥ ابريل ١٩٥٩، إصدار لائحة عمل جديدة عززت سيطرة الحكومة على النقابات (المادة ١٥٧ و ١٧٤)[٧٧]. وبعد ذلك بفترة قصيرة حلت جميع النقابات في الجمهورية العربية المتحدة، وتعددت حالات الطرد والاعتقال، ووضع مجلس قيادة الثورة عملاءه وأنصاره مكانهم . وفي ٥ مايو ١٩٦٠ سمح قانون جديد (رقم ١٣٢) بإنشاء ٦٤ نقابة على أساس نقابة واحدة لكل مهنة – أي نوع من تنظيم القرون الوسطى[٧٨].

باختصار، ومن زاوية المصالح المصرية المالية والصناعية الكبيرة، كان الوضع الداخلى "مشجعا ".

هل يمكن قول الشئ نفسه عن السياسة الخارجية ؟

كانت الأمور هنا أكثر تعقيدا .

على الرغم من حملة القمع التى شنت ضد الحزب الشيوعى المصرى واليسار ككل، وعلى الرغم من المشادة القاسية التى قامت بين نيكيتا خروشوف والرئيس عبد الناصر، والحرب التى شنتها إذاعة القاهرة ضد بكين وصوفيا بشكل خاص، على الرغم من كل ذلك كان على الحكومة المصرية أن تأخذ بعين الاعتبار عطف الرأى العام المصرى على الاتحاد السوفياتى وإعجابه بجمهورية الصين الشعبية التى كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجمهورية العربية المتحدة ضمن حركة التضامن الأفرو - أسيوية .

وكان عليها أن تدخل فى حسابها أيضا، حقيقة أنه بسبب خطأ الغرب نفسه، ونتيجة لأحداث السويس، كان الاقتصاد المصرى بمجمله (الاستثمارات من الخارج والتجارة الخارجية) متداخلا مع اقتصاد الكتلة الاشتراكية . ففى عام ١٩٦٠ اشترت الدول الاشتراكية ٣ و ٤٣ بالمئة من الصادرات المصرية (كان الاتحاد السوفياتى وحده مسؤولا عن ٤٣ بالمئة من مجموع مشتريات الدول الاشتراكية)، وأمنت ٢٤,٨ بالمئة من الواردات المصرية . أما التبادل التجارى مع الصين، الذى كان حصيلته ٣,٥ مليون جنيه لصالح مصر فى ١٩٥٩، فقد وصل إلى ٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠ لصالح الصادرات المصرية . على العكس من ذلك كان الميزان التجارى مع الولايات المتحدة يسجل عجزا كبيرا بلغ ٣٠ مليون جنيه، بينما بلغ العجز مع بريطانيا ٩ مليون جنيه[٧٩].

وسنجد أن الاتجاه نفسه قد ازداد إذا قارنا بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٦١ : كانت واردات مصر من بلدان أوروبا الغربية واميركا تمثل عام ١٩٥٢، ٦٦ بالمئة وصادراتها إليها ٥٧ بالمئة، فلم تعد تمثل عام ١٩٦١ سوى ٥٢ بالمئة و ٢٢ بالمئة على التوالى، بينما كانت حصة البلدان العربية والاشتراكية تنمو باستمرار[٨٠]. لقد كان أصدقاء الأيام الصعبة هم أفضل الزبائن أيضا . غير أن جهودا كبيرة كانت تبذل، من الناحيتين، لإعادة التوازن .

كانت مساهمة الولايات المتحدة كبيرة، حتى فى أيام جون فوستر دالاس، لكنها ارتفعت بسرعة خاصة بعد انتخاب الرئيس كنيدى، حيث بلغت مساهمتها عام ١٩٦٠ فى الخطة الخمسية الأولى ١٦٢ مليون دولار مقابل ١٧٣ مليون دولار للاتحاد السوفياتى . وازداد التبادل الدبلوماسى بين القاهرة وواشنطن كما ازداد تبادل الرسائل بين رئيسى البلدين . وراحت بعض الأوساط فى أميركا تشجع اتجاه ناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر الصهيونى العالمى، للوصول إلى تعايش مع البلدان العربية : هنا يكمن سر قضية لافون التى أحاط بها صمت مطبق يرمى إلى تضليل الرأى العام العالمى وإظهار بن جوريون كرائد كبير من رواد الديمقراطية فى الشرق . وعادت بريطانيا فأقامت علاقات دبلوماسية مع مصر بعد مفاوضات شاقة استمرت منذ ١٩٥٧.

أعلن السير هارولد بيلى، السفير البريطانى فى القاهرة، أنه لم يبق هناك أى خلاف بين البلدين، واتخذ سلسلة من الخطوات على المستويات الاقتصادية والتجارية والثقافية من أجل أن يستعيد لبريطانيا، بقدر الإمكان، المزايا التى كانت تمتلكها على ضفاف النيل[٨١]. وساهمت اليابان فى مشاريع الخطة الخمسية بنسبة ٣٣ بالمئة من مجموع المساعدة الأجنبية . وأعلنت أيطاليا، بوحى السياسة الجديدة التى انتهجها انريكو ماتيى (الذى قتل فى حادث طائرة فيما بعد)، ورئيس الوزراء امنتور فانفانى، أنها مستعدة أن تمنح مصر الأفضلية فى توظيف استثماراتها الخارجية . وظلت فرنسا إحدى أكبر مستوردى القطن المصرى . لكن ألمانيا الغربية أثبتت أنها أكثر الدول نشاطا، معتمدة بشكل أساسى على العاطفة القومية الاشتراكية التى كانت قوية عند الضباط المصريين منذ العلمين وهكذا أرسل خمسة الاف طالب مصرى إلى ألمانيا الغربية التى عرضت المساهمة بـ ٤٨,٤ بالمئة من المساهمة الأجنبية فى الخطة الخمسية الأولى وأنشئت شركات مصرية – ألمانية مشتركة، وأرسل خبراء اقتصاديون وإداريون بالإضافة إلى خبراء البوليس وغيرهم من الخبراء الألمان، إلى القاهرة .

وكما كان منتظرا، رافق عودة العلاقات مع الغرب، مصالحة مع خصوم مصر العرب، فحل محل المشادة المصرية – العراقية تعاون وثيق ضمن الجامعة العربية وذلك فى أعقاب حملة الملاحقة ضد الحزب الشيوعى

فى العراق عام ١٩٦٠ . ولا يجب أن ننسى أن عودة الحبيب بورقيبة إلى الجامعة العربية جاءت نزولا على إلحاح اللواء قاسم . وزار الرئيس عبد الناصر السودان وباكستان حيث استقبلته السلطات بمودة . وفتح تبادل الرسائل بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة والملك حسين الطريق أمام عودة المياه إلى مجاريها مع الأردن[٨٢].

والواقع أنه بدا وكأن النفوذ الأنجلو - أميركى، منذ وصول كيندى إلى الرئاسة، وبناء على نصائح أحد مستشاريه، هنرى كيسنجر، صاحب نظرية "الاحتواء"، يضغط بهدف إقامة حزام وقائى عربى بزعامة مصر على الحدود الجنوبية الغربية للكتلة الاشتراكية . وقد ظن الخبراء أن هذه العملية تسير سيرا حسنا إذ أن ممثلى الرأسمال المصرى الكبير وافقوا عليها . لكن التناقضات ظلت حادة بين الدول العربية المختلفة وبين الحكام "الواقعيين" والرأى العام، ناهيك عن قضية إسرائيل التى ازدادت حدة منذ العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ . حقا كان باستطاعة رأس المال المصرى الكبير - رغم بعض الظلال فى الصورة - أن يجيب "بنعم" على دعوة الدولة للتعاون معها ذلك أنه كان واثقا بعد ١٩٥٩ من قدرته على جنى نفس الأرباح الكبيرة التى لم يتوقف عن جنيها خلال السنوات الخمس الماضية[٨٣]. لهذا فقد ازداد نمو الاستثمارات عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ : يفيد البنك الأهلى أن "٣٦ شركة مساهمة قد أنشئت خلال عام ١٩٦٠ مقابل ١٩ شركة عام ١٩٥٩"، وقد شملت ٢٦ شركة صناعية، ٧ شركات تجارية، شركة مناجم واحدة، شركة مقاولات واحدة (فى الأشغال العامة) و ٣ شركات للنقل... وبلغت القيمة الإسمية لرأس مال هذه الشركات ٣٠,٧ مليون جنيه أى بزيادة ٢، ٢٥ مليون جنيه أو ٤٦٠ بالمئة بالنسبة للسنة الفائتة[٨٤].

لكن أوساط رءوس الأموال الكبيرة لاحظت بعض الأمور الشاذة عند الأساس، أى التمويل، وعند نقطة التحول، أى توزيع الأرباح . فالقانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ قد سن ليحد من سيطرة المصارف على القطاع الصناعى : "لا يستطيع اى مصرف أن يملك أكثر من ٢٥ بالمئة من رأس مال أى شركة مساهمة مهما كان ". وهذا يعنى أن مجلس قيادة الثورة أراد أن يتلافى بأى ثمن تشكيل مجموعة جديدة على غرار "مجمع مصر" الذى لم يكن العسكريون ينظرون بعين الرضى إلى نفوذه الضخم . واحتج الاقتصاديون

المقربون من الأوساط التجارية والمتأثرون بالتقاليد الفرنسية والألمانية على هذا القانون، ولا سيما الدكتور كمال الدين صدقى والدكتور على عبد الرسول الذى كرر ما قاله الدكتور جريتلى فى أطروحته[٨٥]. وسبب احتجاجهم أن المشاريع الخاصة لم تعد تستطيع الاعتماد على سند مصرفى كالذى كان يؤمنه بنك مصر لشركاته . وفى ١١ يناير ١٩٥٩، حظر قانون الشركات المساهمة أن يوزع على المساهمين أرباحا تزيد على ١٠ بالمئة من المدخول السنوى، بينما أجبر الشركات فى نفس الوقت على أن تقوم، قبل توزيع الأرباح، بتخصيص ٥ بالمئة من أرباحها لشراء *سندات حكومية . وقد أثار البند الأول سخطا واسعا فاضطرت الحكومة، بعد ثلاثة أيام، أن ترفع الحد الأعلى لتوزيع الأرباح إلى ٢٠ بالمئة[٨٦]. لكن هذه كانت إشارات خطر لن يجرى نسيانها .

ولم يفت على الصناعيين ملاحظة خلل آخر يتعلق هذه المرة بالبنك الصناعى الذى كان عمليا مؤسسة عامة فبينما كان مجموع القروض التى قدمتها كل البنوك للصناعة ٦٤ مليون جنيه فى نهاية ١٩٥٨ لم يشارك البنك الصناعى إلا بحصة ضئيلة من هذا المبلغ، أى ٣، ٥ مليون جنيه . وقد وزع هذا المبلغ التافه بطريقة غريبة جدا : ٥٥ قرضا يتجاوز الواحد منها ١٠,٠٠٠ جنيه شكلت ٩٠ بالمئة من المجموع، بينما قدمت ٧٧ بالمئة من القروض لمدة سنة واحدة فقط ...[٨٧]. وقد استغربت الأوساط الصناعية هذه الطريقة التى اتبعتها الدولة لدعم المبادرة الفردية .

لكن تأميم البنك الأهلى المصرى وبنك مصر –وهما جناحا القوة المالية الرئيسيين فى مصر، فى ١١ شباط ١٩٦٠ – كان نقطة التحول فى تطور التحالف بين البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكرى . وبموجب قوانين التأميم، جرى تحويل أسهم المصرفين إلى سندات حكومية تسدد بعد ١٢ سنة بسعر إغلاق بورصة ١٠ فبراير وبفائدة قدرها ٥ بالمئة . وجرى الاحتفاظ بمجلس إدارة كلا المصرفين . كما أبقى الرئيسان، د. العمرى فى البنك الأهلى المصرى، ومحمد رشدى فى بنك مصر .

كانت حجة الحكومة فيما يتعلق بالبنك الاهلى المصرى مقنعة : هذا المصرف، الذى ذكرنا كيف نشأ، أصبح مصرف الدولة المركزى منذ

١٩٥٧ . لذا كان من الطبيعى أن يكون تحت إدارة الدولة . كما أن الخلط بين مهام مصرف الإصدار ومهام المصرف التجارى – وهو الخلط الذى رافق تاريخه منذ إنشائه – كلف الدولة خسائر بلغت ٣٠ مليون جنيه، قيمة الأموال المجمدة . وأكثر من أى شئ آخر، سببت خطة البنك الأهلى الدائمة باستثمار أمواله فى السوق الإنكليزية، خسارة بلغت ١٥٠ مليون جنيه للخزينة المصرية بسبب تخفيض قيمة الجنيه الإسترلينى عام ١٩٤٩[٨٨].

ولكن ما هو التبرير الذى سيعطى لتأميم بنك مصر فى أوج مرحلة التصنيع ؟ منذ البداية، طرحت الدولة المشكلة على الصعيدين السياسى والاجتماعى، تاركة الأسباب الاقتصادية والمالية فى الظل[٨٩].

فى خطابه بجامعة عين شمس دافع الدكتور القيسونى عن موقف الدولة فقال" : إن بنك مصر كان يملك فى الحقيقة أكثر من ٢٥ بالمئة من أسهم شركاته، خارقا بذلك قانون عام ١٩٥٧، وكان من الصعب إجباره على بيع الفائض عن هذه النسبة دون أن تجتاح البورصة موجة من الذعر . وكان بنك مصر، الذى زادت ودائعه على ١٠٠ مليون جنيه، قد أصبح فى الواقع شركة احتكارية مثل تلك الشركات التى قضى عليها القانون المضاد للاحتكارات فى الولايات المتحدة" . بالإضافة إلى ذلك فإن "قوة البنك الضخمة هذه كانت تأتى من مجموع الحسابات الجارية، الكبيرة والصغيرة، والتى كانت ملكا لمئات الآلاف من أبناء الشعب" . وأخيرا، "من أجل تحقيق اهداف الخطة الخمسية (١٩٦٠) ضمن الفترة المحددة لها لابد أن يكون لدينا هيئات تنفيذية قادرة ومدربة وتستطيع تحمل المسؤوليات التى ستكلف بها "

فى نفس الوقت، كان موظفوا وزارة الاقتصاد ينشرون "الحقائق الكاملة للعلاقات بين الدولة وبنك مصر منذ ١٩٣٩"[٩٠] جرى التذكير أنه من خلال مساعدة حكومية مباشرة (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١)، استطاع البنك الحصول على مبلغ ٢،٧٥٧،٤٤٣ جنيه، وهو مقدار العجز الذى وقع فيه بسبب سياسته المسرفة فى إعطاء القروض إلى الشركات الداخلة ضمن مجموعته، وبأنه حتى عام ١٩٦٠، تملصت إدارة البنك من كل الحلول التى عرضتها محكمة الإدارة المالية من أجل التعويض على الدولة بينما كان الدين قد ازداد بشكل كبير بسبب تراكم الفوائد .

بالطبع، ضمت هذه الكلمة عددا من الحجج التى تستحق التقدير، والتى جرى تطويرها بواسطة الأستاذ القدير الذى قدمها . وقد بقيت حقيقة أن الخلافات المالية كانت مسائل يعود أمرها إلى المحاكم، بينما كان التأميم خطوة سياسية .

كذلك فسرت الحكومة موقفها بوضوح فى الصحافة التى تشرف عليها . فكتبت"الأهرام" تقول أنه لا شك فى أن بنك مصر كان قد بلغ – بواسطة شركاته – درجة احتكارية تجمعية ؛ تمكنه من فرض سيطرته على الحكم أيضا . وإذا كان صحيحا أن بنك مصر لم يحاول أبدا أن يتصرف كاحتكار، فإنه من الضرورى الإشارة إلى أن مصالح الاحتكار وخطر السيطرة كانا موجودين بشكل مستقل عن حقيقة ما إذا كانا قد استعملا أم لا . وبرغم أن بنك مصر لم يكن ينوى لتخاذ موقف احتكارى، كما كان الأمر فى السابق، بسبب النظرة الشخصية لمديريه، أو بسبب حزم الحكم القائم الذى يجعل مثل هذا العمل مستحيلا، فانه تبقى حقيقة أن هذه المسألة يجب أن لا تترك للتقدير الشخصى أو لدرجة قوة الحكم، وإنما يجب أن ترسى على قواعد وتبنى على مسلك يوضوح حدودها والفوارق فيما بينها ... ".

هل هناك خطر محتمل إذن ؟ بالتأكيد نعم . لقد قدم التفسير الرسمى أحد الأمثلة من ضمن أمثلة كثيرة، اذ قال "أن البنوك تبيع المال بربح فقط . أما إذا كان لهذه البنوك علاقات مع شركات ومصانع، فلا شك أن مثل هذا الوضع يؤثر على سياسة هذه البنوك فيما يتعلق ببيع المال . وهكذا، اذا كان لأحد هذه البنوك مثلا مصالح فى شركة للنسيج، فمن البديهى أن هذه الحقيقة ستقرر تصرفه فى حالة طلب هذه الشركة تحويل أنشاء وحدة للنسيج، إلخ... ".

كان جوهر المسألة إذن هو سلطة التقرير فى المجال الاقتصادى والاجتماعى . فمبدأ الملكية الفردية لم يكن موضع تساول هنا، وإنما مسألة معرفة أى من الفريقين سيكون له فى نهاية المطاف سلطة اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافه داخل البنية المصرية.

بالإضافة إلى ذلك جاء قانون التأميم، فى الوقت المناسب وكأنه ليؤكد هذا التعليل للأزمة، إذ إن التأميم لم يمس سوى بنك مصر، تاركا شركاته على وضعها السابق . واستوعبت المجموعة التى أطلق عليها اسم "مؤسسة

مصر" في إبريل ١٩٦١، بنك بلجيكا والعالم الذى أمم بعد قطع العلاقات مع بلجيكا مباشرة (٨ مارس ١٩٦١) وأطلق عليه اسم بنك أفريقيا .

وفى ١٩ مارس، ضمت المؤسسة الجديدة شركتين أكثر أهمية هما شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة القطن الشرقية . وبقى الثلاثى الذى يدير البنك فى مراكزه، ولكنه وضع تحت إشراف مجلس إدارة مؤسسة مصر، برئاسة الوزير أحمد عباس زكى فى بادئ الأمر، ثم برئاسة الدكتور حلمى السعيد، مدير المكتب الاقتصادى لرئيس الجمهورية (٢١ يونيو ١٩٦١) . وكان يساعده ثلاثى البنك والعديد من تكنوقراطيى الجهاز العسكرى وهم سمير حلمى، مجدى علي يونس، حسن مرعى، السيد عويس، أحمد توفيق البكرى، محمد على حسن [٩١] . فى هذا الوقت كانت فروع البنك فى سوريا، بالإضافة إلى فروع بنك القاهرة وبعض شركات التأمين المصرية، قد اندمجت فى الهيئة الاقتصادية التى حلت محل مجموعات التمويل المصرية فى استثمار "الإقليم الشمالى" [٩٢].

كيف كان رد فعل رأس المال الكبير ؟

إحتج الاقتصاديون الليبراليون برغم قبولهم بضرورة التخطيط واستقال د. العمرى، أحد كبار الخبراء المصريين، من رئاسة البنك الأهلى فى ٢٥ مارس واستبدل على الفور بالدكتور عبد الحكيم الرفاعى، وهو أستاذ سابق متقاعد . وفى ٢٠ نوفمبر عين الرفاعى رئيسا للبنك المركزى المصرى، وعين د. محمد أبو شادى رئيسا للبنك الأهلى الذى أصبح مصرفا تجاريا فقط [٩٣].

الحقيقة أن ردود الفعل لم تكن واضحة لقد انتشرت فى الأوساط التجارية إشاعات تنذر بالخطر، فحاولت الحكومة أغراقها فى خضم العديد من الأعمال البراقة، وراحت تؤكد أن هدفها هو أن تجعل مصر مصنع العالم العربى، وأكبر قاعدة صناعية فى أفريقيا، والقوة الاقتصادية الأولى فى الشرق الأوسط . ودعيت أوساط الأعمال والصناعة للمساهمة فى سياسة التوسع، تحت شعارات نظرية ارتدت ثوب "القومية العربية" . وكان التشديد موجها، بطبيعة الحال، نحو تصدير البضائع الاستهلاكية نظرا للهوة القائمة بين زيادة إنتاج المصانع الجديدة والزيادة الضئيلة فى القوة الشرائية . وقد

قال حسن عباس زكي – وزير الاقتصادافى ٢٧ ابريل ١٩٦١ : "من المهم أن ينسق عمل مؤسسة مصر والشركات المنضمة إليها، خصوصا فى البلدان الإفريقية، وذلك لاستغلال الإمكانيات الموجودة هنا بوفرة، ولدراسة أحدث وسائل الدعاية لتوفير العرض الملائم لمنتجاتنا"[٩٤]. وقد حاول عدد من الرسميين الصغار أن يطمئنوا الرأسمال الخاص، فقال الدكتور محمد فؤاد إبراهيم : "إن القطاع العام قد أشرف دائما على القطاع الخاص فى كل البلدان فى طريقها إلى التنمية الاقتصادية، ولكن بعد أن تسير مثل هذه الدولة قدما فى هذا الطريق ويرتفع متوسط الدخل لكل مواطن، يعود عدد كبير من الشركات إلى أيدى القطاع الخاص، بينما يرجع القطاع العام إلى مهمته السابقة[٩٥]" .

وأكد الدكتور عبد الرحمن البنا، الأمين العام المساعد فى وزارة الاقتصاد المركزية، أنه "حينما تنجح الخطة فإن الحكومة ستبيع الحصة التى تملكها[٩٦]" .

تم تأسيس قطاع الدولة القوى المولع بالتوسع، فى الداخل والخارج، بسرعة متزايدة. فاشترى البنك الأهلى المصرى البنك الإيطالى المصرى (٥مليون جنيه ودائع) فى ١٩ مارس واشترى فى اليوم التالى بنك ن. تيبغيوزى للتجارة وهو يونانى . وقبل أن ينتهى عام ١٩٦١ كانت مشاريع البنك الاهلى تشمل زيادة عدد فروعه من ٣٦ إلى ٤٥ فرعا، ومن ١١ إلى ٢٣ أهراء للحبوب والقطن فى أنحاء البلاد . وفى ١٥ نيسان ١٩٦١ أنشئ مجلس أعلى للمؤسسات العامة ووضع تحت رئاسة عبد الحكيم عامر الذى رقى إلى رتبة مشير بمناسبة الوحدة المصرية – السورية . وقد ضم المجلس الأعلى : المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة مصر، مؤسسة النصر (المولجة بشكل خاص بتنفيذ المشروعات الصناعية فى خطة ١٩٦٠ الخمسية)، المؤسسة التعاونية للإنتاج، المؤسسة الاقتصادية للاستهلاك، والمؤسسة التعاونية الزراعية [٩٧]. وقد سمح هذا التدبير بإعداد "دراسات هامة قامت بها البنوك لتأسيس شركة مساهمة مستقلة تتصرف إلى تحقيق مشاريع مصرفية فى مختلف بلاد أفريقيا وآسيا بالتعاون مع بعض الرأسماليين فى هذه البلدان"[٩٨] .

كانت الجبهة العربية، بالطبع، هى ميدان العمل الرئيسى الذى عرضه الحكم على رأس المال الكبير الذى أخذ يشرف عليه أكثر فأكثر القطاع العام الذى يديره العسكريون وخبراؤهم . وقام وفد ج . ع . م فى اجتماعات الجامعة العربية الاقتصادية بحملة مستمرة لإنشاء سوق عربية مشتركة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية خلال عشر سنوات، وأنشئ المجلس الاقتصادى العربى فى ١٣ مارس ١٩٦٠ برغم تحفظات لبنان ومقاطعة تونس . واتخذت عدة إجراءات : إلغاء قيود الجنسية للشركات المساهمة فى البلاد العربية، الوحدة الجمركية، تشكيل كتلة عربية ضمن البنك الدولى للإنشاء والتعمير ترأسها فيما بعد د. العمرى الذى أصبح نائب رئيس البنك عام ١٩٦٢، ووضع خطة لأنشاء مؤسسة تنمية عربية، رغم تخوف عدة دول . والهدف، كما يكشف عدد من التقارير الرسمية المصرية، هو تأمين حرية العمل لمصر فى العالم العربى "من المحيط الاطلسى إلى الخليج العربى"، الذى كان حكرا على الاحتكارات الاستعمارية فى السابق، وذلك بوصفها أكثر البلدان العربية تطورا من الناحية الاقتصادية، والبلد العربى الوحيد الذى تملك الدولة فيه سلطة قوية وفعالة . ولكن لبنان والعراق وتركيا عرقلوا هذا التوسع وأصبحت مؤسسة التنمية العربية مشروعا ميتا (إبريل - مايو ١٩٦١) .

والواقع أن جوهر المشكلة سواء على الصعيد العربى أم على الصعيد المصرى كان تمويل عملية التنمية الطويلة والصعبة . وكان الفريقان المتحالفان فى الحكم فى مصر ينظران إلى العالم العربى لا كسوق أساسى لبيع المنتجات الصناعية فحسب وإنما كمصدر ثروة نفطية وكمورد مالى محتمل . وكانت مصادر النفط العربى البعيدة - فى العراق، الكويت، البحرين، قطر، العربية السعودية - هى ما تطمح مصر بإدخالها ضمن الدائرة العربية التى تسيطر عليها، لأن موارد هذا النفط وحدها كانت تكفى لتمويل وتغذية المجهود الفخم الهادف إلى جعل مصر مصنع العالم العربى .

فى ١٩ مايو ١٩٦١، عرض محمد حسنين هيكل فى افتتاحية هامة فى "الأهرام" أفكار جمال عبد الناصر . وبالاعتماد على تقرير من "الفيرست ناشيونال سيتى بنك أوف نيويورك" حول النفط العربى، قدم هيكل الحجة التالية: مصر طليعة "القومية العربية ولانها تحمل مسؤولية مجموع الحركة،

خاضت معركة قاسية مع الاستعمار الغربي ؛ بعد ذلك، تحملت التضحيات اللازمة لتكوين أساس انطلاق التنمية الاقتصادية "دون أن تلقى نظرة واحدة على الثروات الطائلة التي تضيع في رمال الصحراء وهي تمسك وحيدة بزمام قدرها . وأضاف هيكل أن البلدان العربية المذكورة ترصد كل عام ١٢٥٠ مليون دولار لكل الأهداف ما عدا "تقوية القوة العربية الفعلية" وأنه لذلك لم يعد ممكنا تصور أنه ما زال عند الأمراء العرب بعض الرغبات التي لم تحقق – في الثروة والملذات والرفاهية، وحتى في التبذير – بعد هذه السنوات الطويلة من عدم المسؤولية، لقد حان الوقت "للتخلص من الملكية"، للبعث الروحي، لتكريس دخل البترول لتنمية الدول المنتجة "من أجل قوة عربية فعلية مع الجمهورية العربية المتحدة"[٩٩].

انعكس التوازن الجديد بين القوى التي تسيطر على حياة البلاد الاقتصادية، حتى على السلطة السياسية . ولا شك أن سنوات ١٩٥٩ – ١٩٦١ التي ندرسها هنا، كانت السنوات التي بذلت فيها المجموعة العسكرية معظم جهودها لإدخال سوريا في إطار النظام العسكري . لكن تضافر الوضعين – إعادة تنظيم القيادة الاقتصادية المصرية والوحدة السورية المصرية – جعل التغييرات أكثر صعوبة .

وقد لوحظ ذلك خاصة في تركيب وعمل مجلس الأمة الجديدة في ج . ع . م، وفي تطبيق اللامركزية أن في الإدارة المحلية أو السلطة التنفيذية في "إقليمي" ج . ع . م .

وفقا للمادة ١٣ من الدستور المؤقت لـ ج . ع . م الذي أعلن في ٥ مارس ١٩٥٨، عين جمال عبد الناصر بنفسه الأعضاء الـ ٦٠٠ في مجلس الأمة الجديد – ٤٠٠ عن مصر و ٢٠٠ عن سوريا – في ١٨ يوليو ١٩٦٠[١٠٠]. وبعد ذلك بثلاثة أيام ألقى الرئيس الخطاب الافتتاحي الذي حيا فيه "ظهور دولة عظيمة في هذا الشرق، دولة غير دخيلة وغير ظالمة" وانتخب أنور السادات رئيسا للمجلس، لكن مشادة عنيفة حصلت مع النائب السوري محمد القصار حول انتخابات نيابة الرئاسة التي فاز فيها محمد فؤاد جلال وراتب الحسيني[١٠١].

في الحقيقة أن نشاطات الدولة كانت تتوسع خارج إطار مجلس الأمة. إذ أن أهم إجرائين في مجال السياسة الداخلية عام ١٩٦٠، اتخذا حتى قبل اجتماع نواب المجلس وهما الميزانية الموحدة وميزانيتا الإقليمين للسنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ وذلك بواسطة مرسوم تشريعي في ١٤ تموز ١٩٦٠، كما حدث أيضا بالنسبة للقرار التاريخي في ٢٤ ايار ١٩٦٠ الخاص "بتنظيم الصحافة" الذى انتقلت بموجبه ملكية دور النشر الصحافية التابعة للأهرام أخبار اليوم، روز اليوسف، ودار الهلال - أى كل الصحافة المصرية ما عدا دار التحرير التى كانت تنشر الجريدتين شبه الرسميتين "الجمهورية" و "المساء" - بالإضافة إلى الجرائد التى تنشر باللغة الأجنبية التى كانت ملكا للشركة الشرقية للإعلان - انتقلت إلى "الاتحاد القومى" الذى حصر بأعضائه حق ممارسة الصحافة فى المستقبل . وقالت المذكرة التوضيحية بهذا الشأن أن القصد من هذا الإجراء هو "منع سيطرة رأس المال على وسائل الإعلام السياسى والاجتماعى[١٠٢]" .

لماذا حمل الحكم على الصحافة التى كانت أداة طيعة منذ تفكيك "المساء" فى آذار ١٩٥٩ ؟ هذا ما يجيب عنه جمال عبد الناصر بنفسه خلال مؤتمر صحفى فى ٢٩ أيار : "لقد بحثتم فى مشاكل مجتمعنا لكنكم لم تفسروا أبدا مفهوم المجتمع الذى تريدون أن تعيشوا فيه . لقد عدتم إلى الوراء عدة سنوات، عشرات السنوات .... لكن أحدا لم يحاول مجابهة مشاكلنا وأن يقترح حلولا ودراسات عميقة لها" . بالإضافة إلى ذلك انتقد عبد الناصر الجانب السطحى فى الصحف، وتنافسها المثير، بل المعيب، وعدم علاقتها بالواقع وبحياة الشعب اليومية[١٠٣] .

إن ما كانت السلطة تأخذه على الصحافيين هو بعدهم عن النظام، وعدم ثقتهم بالتصريحات التى ترافقها اجراءات الضغط المتزايدة . وإذا كان من الممكن السماح بحالة كهذه فى ظروف طبيعية، فإن الامور لا يمكن أن تبقى كذلك فى نفس الوقت الذى كانت تتأزم فيه المشاكل التى تطرحها الوحدة، وعندما كانت جلسات مجلس الأمة على وشك الانعقاد، بالرغم من أن المجلس كان مؤلفا من رجال جرى اختيارهم بدقة . إذ لا يجب أن يحدث تكرار للاضطراب الذى حدث عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ عندما وجدت المعارضة داخل مجلس الأمة بعض الحجج المؤيدة لها فى برنامج "المساء"

ومقالات "الدكاترة" الماركسيين الشباب. وربما لإثبات أن الموقف القديم لم يكن هو الذى يزعج الحكومة، قرر الاتحاد القومى تعيين رؤساء دور النشر الصحيفة بنفسه فكلف فكرى أباظة برئاسة تحرير "المصور - الهلال"، وهو أحد ألد أعداء الوفد فى العهد البائد، والناطق بلسان أحزاب الاقلية اليمينية والخبير فى الكلام السياسى الذى يحمل أكثر من معنى واحد، وأحد أعضاء عائلة "اباظة" القوية المرتبطة "بمجمع مصر" وأعطيت "أخبار اليوم" إلى محمد التابعى، أحد كبار رجال الصحافة المصرية المعروف بميوله الفاشية، وبقى إحسان عبد القدوس فى "رؤز اليوسف" بعد أن أثبت أنه غير خطر سياسيا، كما بقى صلاح سالم فى شركة النشر الصحافية الحكومية "دار التحرير" . لكن ما كان أهم من كل ذلك أن محمد حسنين هيكل، مستشار الرئيس عبد الناصر المقرب وأحد محررى "أخبار اليوم" سابقا، أصبح رئيس تحرير "الأهرام"، أهم جريدة يومية فى مصر والعالم العربى . من خريف ١٩٦٠ إلى يوليو ١٩٦١ انصرف مجلس الأمة، الذى أعيد حجمه المناسب، إلى الاهتمام بالإجراءات الخاصة ببرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والى إقرار تقارير وخطب المسؤولين بالرغم من أن النواب السورريين رفعوا، مرة أخرى، أصواتهم بالاحتجاج. ومن يناير إلى ابريل ١٩٦١ تشكلت بصعوبة لجنة من ٩٠ عضوا لإعداد مشروع دستور جديد . وضمت اللجنة ٢٧ محاميا، ٥ وزراء سابقين، موظفين كبيرين سابقين، ٨ ضباط سابقين، ٧ أطباء، صيدلى واحد، ٣ صحافيين، و٥ رجال دين، رجل أعمال واحد، ٧ مزارعين، ٤ مهندسين، ٩أساتذة، ٦ اقتصاديين، محاسبين اثنين، ٣ عمال، و ٣ نساء(١٠٤) .

وكثر الحديث عن للامركزية والحكومة المحلية . فقد نص قانون ٢٦ مارس على حق رئيس الجمهورية فى تعيين وأقالة حاكمى الاقليمين، الذى يعتبر كل منهما مسئولا مباشرة أمامه (المادة ٥)، كما أصبحت السلطة التنفيذية هى التى تختار من بين أعضاء الاتحاد القومى، اعضاء المجلسين الاقليميين والمجالس الجديدة للمدن، وكذلك محافظى المدن ومجالس القرى (القسم ٢، ٣، ٤)(١٠٥). وفى ٣٠ أغسطس ١٩٦١ عدل هذا القانون مرة

لخرى لتوسيع سلطة الحاكمين، وربطهما بشكل أوثق بشخص رئيس الدولة، حيث حدد انتهاء مدتهما فى الخدمة بانتهاء مدة الرئيس[١٠٦] .

هكذا أصبح هناك مجال أضيق فأضيق للممثلين المنتخبين لأية مجموعات ما عدا الاتحاد القومى الذى أصبح الصوت السياسى العام للقيادة العسكرية . وفيما عدا حاكمى الإقليمين، يلاحظ أن الرسميين المتوسطين والصغار كانوا شخصيات فى الحكم القديم جرى توظيفهم بعد التخلص من محمد نجيب : العمد ذاتهم، شيوخ البلد ذاتهم، شيوخ الحارة ذاتهم، للملاك الريفيين ذاتهم . أما فى المدن فقد جرى تشديد أكثر على الفئات التى لها علاقة بالاقتصاد الجديد (المهندسون، الاقتصاديون، التجار) بدلا من المحامين والمثقفين فى العهود القديمة[١٠٧] .

أخيرا، على صعيد السلطة التنفيذية – الحكومة المركزية لـ ج . ع . م . والمجلس التنفيذى للإقليمين – يلاحظ، دون الدخول فى التفاصيل، أن أبعاد "حزب البعث" وممثلى الاتجاهات السياسية السورية عن الحكم قد رافقه إحلال شبكة كاملة من الضباط – لا سيما السوريين منهم – محلهم، مع إعطاء المسؤولين عن الجهاز سلطات أوسع، وخاصة عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين . وعمل تعديل ٧ اكتوبر ١٩٥٨ وتعديل ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠، وكذلك موجة الاستقالات والترقيات والتغييرات التى لم تنته، على الوصول إلى هذه النهاية[١٠٨] .

هنا أيضا اختل التوازن لصالح الجهاز العسكرى ؛ ولم يعد للبورجوازية الكبيرة، التى استمرت فى الاشتراك بالسلطة، النفوذ السياسى الذى كانت تتمتع به خلال ١٩٥٥ – ١٩٥٨ .

هوامش الفصل الثانى

١- تقرير اتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢"، ص ٢١

٢- أ . ج . دورا : "الصناعة المصرية وإمكانيات تطورها"، فى
EC, XXXIV, NO. 214 (1943), P. 481.

٣- راشد البرأوى، المرجع المذكور،

٤- قانون توظيفات الرساميل الأجنبية" فى .EC (April 1953), p. 21 و"تعاون الرساميل الأجنبية" فى .El (May 1953) pp. 19-21

٥- مقدمة الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ فى "مصر الصناعة" (نوفمبر - ١٩٥٤)، ص ٢١ .

6- "The Investment Effects of the Land Reform in Egypt," EC, Vol. 45 NO.278 (1954), pp. 1 - 15.

٧- ليتل، المرجع المذكور، ص ٢١٩ - ٢٢٠

٨- لاكوتير، المرجع المذكور، ص ٣٤٨ .

٩- البراوى،The Military Coup ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

١٠- حول هذا الموضوع راجع رواية أحمد أبو الفتح فى كتابه "قضية ناصر" (باريس، ١٩٦٢)، ص ٥٣ - ٥٥ .

١١- النص فى Journal d'Egypte ١٠ سبتمبر ١٩٥٢، وكذالك فى البراوى . المرجع المذكور، ص ٢٥٢ - ٢٥٦ .

١٢- بـ . ج . فاتيكيوس : "الجيش المصرى والسياسة" ١٩٦١، ص ٢٨٣.

13- M. Naguib, op. cit., pp. 176 - 177.

١٤-المرجع السابق، ص ١٧٦ - ١٧٨.

١٥- أوردها المرجع السابق، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

١٦- فاتيكيوتيس (المرجع المذكور، ص ٤٨ - ٤٩) لكنه لا يذكر حسين الشافعى . حول العلاقات بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار . راجع بشكل خاص أنور السادات فى "قصة الثورة كاملة"، و أحمد أبو الفتح، المرجع المذكور، ص ١٧٤ - ١٧٩ .

١٧- هناك وصف جيد فى كتاب ابو الفتح، المرجع السابق، ص ١١٣ - ١٩٩ .

١٨- خطاب جمال عبد الناصر أمام المؤتمر التعاونى (١ يونيو، ١٩٥٦)، فى "ثورتنا الاجتماعية" ص ٥ - ٧٤ (القاهرة، ١٩٥٨).

19- Naguib, op., pp 209, 215, 236.

٢٠- المصادر المصرية غير موجودة حول هذا الموضوع حيث كانت الرقابة قد أزالتها فـي تلـك الفترة راجـع : لاكـور "الشيوعية"، المرجـع المذكـور، ص ٤٨ . الأرقـام مستقاة من وكالة أنباء الشرق الأوسط ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ .

٢١- ويكلول، المرجع المذكور، ص ٩٩ - ١٠٠ .

٢٢- مقدمة "تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣" في EL, XXX, NO 50

24- The Egyptian Economy during the Fifties: I , NB Econ. Bull., XIV, NO. 1 (1961), PP. 19, 40, 44 - 45.

25- Indices of Industrial Production in El, XXvI, No. 7 (1960), p.46

٢٦- الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٧ - ١٩٥٨، الجداول ص ٣١٣.

٢٧- رسول "البنوك" ص ٧٦ - ٨١ .

٢٨- مقدمة "تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣" فيEl

. 17.(Novemer 1953) p

٢٩- ١٠يونيو ١٩٥٤ HABourse Egyptienne

30- Financing Economic Development in Egypt (Cairo, 1955), P.28

31- NBE Econ. Bull., I, (1956), p. 20.

٣٢- المرجع السابق، ص ٣٠ .

٣٣- الدكتور زكى سعد، "الوضع فى مصر" نشـرة البنـك البلجيكـى والدولـى فـى مصـر، بالفرنسية، نيسان ١٩٥٦، ص ٩ .

34- NBE Econ. Bull., I, NO. 2 (1956), p. 109

٣٥- نيويورك تايمز، ١٤ تشرين الأول ١٩٥٥.

٣٦- حول مضمون السجلات الرسمية المصرية فى الموضوع راجع : الدكتور مصطفـى الحفناوى، "المشكلات المعاصرة التى تطرحها قناة السويس"، باريس ١٩٥١ .

إبراهيم عامر : "تأميم القناة" القاهرة ١٩٥٦ .

ح . مؤنس، ع . ق . حاتم، م . ابو نصير، إ . عامر، وآخرون :

The Suez Canal, Facts and Documents (Cairo, n.d., c. 1957);

الدكتـور بـ . بطـرس غـالى و ى . شـلالا : "قنـاة السـويس"، بالإنكليزيــة، القــاهرة ١٩٥٨ . لقد كتب الكثير عن هذه المسألة . لكـن الجميـع لا يشـيرون إلـى حقيقـة أن الحزب الشيوعى المصرى، وحده بين كل الأحزاب فى تلك الفترة، كـان قـد وضـع "تأميم قناة السويس" فى برنامجه :

The Egyptian Gazette, March 3, 1924.

٣٧- الكتاب الوحيد الذى لا يعطى كل الوقائع فحسب بل يحلل مسألة العلاقات المصرية مع العرب بروح موضوعية أيضا هو كتاب أ. تشايلدرز : "حرب السويس" (لندن ١٩٦٢) . وحول تنظيم المقاومة الداخلية راجع : أحمد رفاعى وعبد المنعم شتلة : "أيام النصر" (القاهرة، ١٩٥٧).

٣٨- عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٨٤ - ١٠٢

39- COC, XIV, NO. 35 (1957), P. 48

تصريحات على الشافعى، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية (الأهرام ١٨ مايو ١٩٦٠) . تقرير للدكتور القيسونى إلى اللجنة الاقتصادية المركزية لتمصير شركات التأمين الاجنبية (الأهرام ٥ مارس ١٩٦١).

٤٠- حول تاريخ التخطيط منذ ١٩٥٢ انظر "الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١" ص ٢٥٥ - ٢٨٢ . وهناك خلاصة له فى "الأهرام" ١٣ أكتوبر ١٩٦٢ .

41-UAR, "Resume - Le plan Quinquennal Pour le developpement economique et social 1960 - 1965", pp. 3 - 4, 7 (Cairo, n.d).

٤٢- يذكر أ. غرزوزى (المرجع المذكور، ص ٥٨)، أنه فى ميدان أنشاء الشركات الصناعية وحده خلال السنوات ١٩٥٤، ١٩٥٥، و١٩٥٦، كانت الدولة تملك ١١,٦ مليون جنيه من مجموع الاستثمارات التى بلغت ٢٦,٦ مليون جنيه أى ٤٥,١ بالمئة .

٤٣- راجع العدد الخاص حول المؤسسة الاقتصادية والبنوك : "الأهرام الاقتصادى"، العدد ١٤٠ (١٥ يونيو ١٩٦١) . وأيضا العدد ١٤٣ (أغسطس ١٩٦١) . تقارير الدكتور القيسونى فى "الأهرام" (٧ مايو و ١٣ يوليو ١٩٦١) . رسول : المرجع المذكور، ص ٩٠ - ٩٤ .

44- Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region, NBE Econ. Bull., XIII, NO. 3 - 4 (1960), pp. 264 - 86.

45- Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region, NBE Econ. Bull., XIII, NO. 3 - 4 (1960), pp. 264 - 86.

٤٦- هذه لائحة بأسماء ٢٧ شركة تشكل "مجمع مصر" مطبعة مصر تأسست عام ١٩٢٢، رأس المال الحالى ٥٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر لصنع الورق ١٩٢٤، صفيت عام ١٩٢٧ - شركة مصر لحلج القطن : ١٩٢٤، ٢٥٠,٠٠٠ جنيه -

شركة مصر للمواصلات والملاحة : ١٩٢٥، ١ مليون جنيه - شركة مصر للسينما والمسرح : ١٩٢٥، ١ مليون جنيه - شركة مصر لمصائد السمك : ١٩٢٧، ٧٥,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للكتان : ١٩٢٧، صفيت فى ١٩٥٦ - شركة مصر لحياكة الحرير فى حلوان : ١٩٢٧، ١ مليون جنيه - شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى : ١٩٢٧، ٤ مليون جنيه - شركة مصر لتصدير القطن : ١٩٢٩، ٤٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للطيران ١٩٣٢، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للتأمين : ١٩٣٤، ٥٠٠,٠٠٠جنيه - شركة مصر للملاحة : ١٩٣٤، ٧٥٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للسياحة : ١٩٣٤، ١٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للتبغ والسجائر : ١٩٣٦، صفيت فى ١٩٤٠ - شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع فى كفر الدوار : ١٩٣٧، ٢ مليون جنيه - شركة صباغى البيضا : ١٩٣٧، ١ مليون جنيه - شركة مصر للزيوت النباتية : ١٩٣٨، ٧٥,٠٠٠ - شركة مصر للدباغة : ١٩٣٨، صفيت عام ١٩٤٠ - شركة مصر للمناجم والمحاجر ١٩٣٩، ١٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر لبيع المصنوعات المصرية : ١٩٤٠، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للادوية : ١٩٤٠، ٣٠٠,٠٠٠جنيه - شركة مصر للحرير الصناعى : ١٩٤٦، ٣ مليون جنيه - شركة مصر للتجارة الخارجية : ١٩٥٣، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للتجارة الداخلية : ١٩٥٣، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للفنادق : ١٩٥٤، ٢ مليون جنيه - شركة مصر للمنتجات الغذائية والألبان : ١٩٥٤، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - وشركة مصر للمنتجات الكيمائية : ١٩٥٧، ٢ مليون جنيه - عن كتاب عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

٤٧- "الأهرام"، ٢٦ نوفمبر ١٩٦١ .

٤٨- حول هذه المسألة، وحول تاريخ الرأسمالية فى مصر راجع الأطروحة الممتازة للدكتور على الجريتلى : "بنية الصناعة الحديثة فى مصر" وكتاب حسين خلاف : "التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث" (القاهرة، ١٩٦٢) .

٤٩- الجريتلى "بنية ..."، المرجع المذكور، ص ٤٣٣ - ٤٤٥ .

٥٠- عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٣٥٢ - ٣٦٣ .

٥١- هاربسون وإبراهيم . المرجع المذكور، ص ٤٦ - ٥٣ .

٥٢- الجمهورية" ٢٠ فبراير ١٩٦٠ .

٥٣- هاربسون وإبراهيم، المرجع المذكور، ص ٤٠ - ٤٤ .

54- COC, XIV, NO. 35 (1957), P.50.

٥٥- الشعب ٢ نوفمبر ١٩٥٧

٥٦- الأهرام" ٢٩ يناير ١٩٥٨ .

٥٧- محمد حسنين هيكل : "ماذا جرى فى سوريا"، - القاهرة، ١٩٦٢ - .

٥٨- الأهرام 1 يونيو ١٩٥٧ : حتى ديسمبر ١٩٥٨ بلغ مجموع قيمة التسليفات ٤٣٠,٥ مليون جنيه منها ١٧٢ مليون جنيه (٢٨,٣ بالمئة) للصناعة، وحصلت التجارة على ٥٩,٨ بالمئة من المجموع.
(NBE, Credit and Banking Developmentsin 1958 (Cairo, 1958) p. 73).

٥٩- "ملحق اضافى حول التشريع الجديد لتنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى" فى EI (June 1958)

٦٠- "التركيب الجديد لمجالس إدارة اتحاد الصناعات والغرف الصناعية" فى
EI, XXVI, No. 5 (1960), pp. 5 - 8
ضم مجلس الإدارة الجديد الذى كان أعضاؤه كلهم مصريون (ومسلمون)، مزيجا من التكنوقراطيين والإثرياء القدماء لصالح الفئة الأولى.

٦١- راجع Jacoviello: Verso La Creazione in Egitto di un unico. A Partito comunista" , L'unita, May 14, 1957 الأحزاب المعينة وحدها تعرف كل التفاصيل .

٦٢- راجع : "مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية - الأسيوية : الخطب الافتتاحية والقرارات والخطب الختامية"، وقد نشرته الأمانة العامة الدائمة بالعربية وبالفرنسية وبالإنجليزية (القاهرة، ١٩٥٨).

٦٣- الأهرام" ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ .

٦٤- حول حملة الاضهاد يمكن مراجعة مجموعات "الأخبار" الأسبوعية و "النداء" اليومية اللتان تصدران فى بيروت (١٩٦٠ - ١٩٦١)، ومجموعة Solidarite الصادرة فى باريس من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠، ودراستين لنا باسم "عادل منتصر" فى الأزمنة الحديثة:
XVI (1960), PP. 418 - 41, and XVII (1961), PP. 184 - 192; World Marxist Review (London, 1960 and 1961)

٦٥- الأهرام، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ .

٦٦- المؤتمر الصحفى الذى عقده محمود يونس بمناسبة الذكرى الخامسة لانسحاب المرشدين الأجانب من قناة السويس : "الأهرم"، ١٥ سبتمبر ١٩٦١ .

67- "stock Exchange" , in NBE Econ Bull.,. XIV, NO. 1 (1961), P. 546

٦٨- ويلوك، المصدر المذكور، ص ١٤٩ - ١٥٦ .

٦٩- مما يلفت الإنتباه ملاحظة أن الحرص الذى يسيطر على أطروحة الدكتور القيسونى ينصب على تجنب أزمة جديدة، ولهذه الغاية فقد دعا إلى قيام الدولة بالتخطيط .

٧٠-إ . إبراهيم حلمي عبد الرحمن "التخطيط القومي"، ص ٣٠ (القاهرة، ١٩٦١). ما زالت الدراسة الأساسية هي اطروحة محمود أمين أنيس : "دراسة في دخل مصر القومي" في

- EC, NO.261 - 2 (1950), PP. 659 - 924 .

وكذلك

- EC, XLIX, NO. 271 (1953)

وهي تخبرنا أن الدخل القومي الذي كان يبلغ ١٧٠ مليون جنيه عام ١٩٣٩، وصل إلى ٨٥٥ مليون جنيه عام ١٩٥٠ (ص ٢٠)

٧١- "مشاريع الخطة الخمسية الأولى التي ستبدأ في عام ١٩٦٠" في

: El. XXVI, NO. 6 (1960), PP. 3 - 7

وكذلك "مشاريع الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٠ - ١٩٦٥" في :

Ibid, PP. 8 -17; COC, XVII, NO. 49 (1960), pp. 422 - 8

الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢، المرجع المذكور، ص ٧٨ - ٩٤ .

٧٢- راجع

UAR Resume, op. cit., pp. 9 - 10.

٧٣- مقابلة في "روزاليوسف"، عدد ١٦٤٤ (١٤ ديسمبر ١٩٥٩) .

٧٤- ليس هناك اتجاه عام للتأميم"، "الأهرام"، ٦ مارس ١٩٦٠ .

٧٥- ضحايا الإرهاب الدموي في مصر" في "الأخبار" (بيروت) ١٣ أغسطس ١٩٦١ . مات سجينان آخران في ربيع ١٩٦٢ بسبب فقدان العناية الطبية، أحدهما شعبان حافظ رباط، عضو قديم في الحزب الشيوعي منذ ١٩٢٤ . وقد نشرت الملف الكامل "رابطة التقدميين المصريين في الخارج" في يناير ١٩٦٢ تحت عنوان "الجريمة الكبرى ضد الشعب المصري" (نسخة مصورة، ص ١١٤) . وعلم فيما بعد أن شخصيتين مهمتين آخريين هما فتحي خليل، صحفي في "روزاليوسف"، ونبيل الهلالي، محام في القاهرة، يعانيان من حالة خطيرة جدا . راجع : "نداء من المعتقلين السياسيين المصريين في واحة الوادي الجديد "في Comment (٣١ أغسطس ١٩٦٣) ص ٥٥٤ - ٥٥٥ .

٧٦- أبو سيف يوسف، أستاذ فلسفة، مؤلف كتاب "حول الفلسفة الماركسية" (القاهرة ١٩٤٥)، ومترجم كتاب "المادية الديالكتيكية" لـ د. غيست (لندن، ١٩٤٥)، ومحرر في "الفجر الجديد" . إسماعيل المهدأوي، استاذ فلسفة، وناقد أدبي في المساء (١٩٥٧ - ١٩٥٨)، ومترجم كتاب ج . بولتيزر "مبادئ الفلسفة" (١٩٥٨) . أحمد سالم، نائب رئيس نقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة سابقا .

٧٧- يوجد النص في :

La Gazette Fiscale, Commerciale et industrielle (Avril 1959) .

٧٨- هناك معلومات ممتازة فى :

W . A. Beling; Pan - Arabism and Labor (Harvard, 1960)

بين مجموع ١٢٤٩ نقابة، عام ١٩٥٨، كانت ٧٠ نقابة تضم أكثر من ١٠٠٠ عضو لكل منها، و ٨ نقابات تضم الواحدة أكثر من ٥٠٠٠ عضو . وقد تغلب أنور سلامة على الصاغ طعيمة، الذى كان مكلفا بتنظيم الحركة النقابية وفق الخطوط التى وضعها انور السادات فى "تنظيم الحركة العمالية تحت إشراف الاتحاد القومى" فى "أخبار العمال" (٨ مايو ١٩٥٨) . وتألف مكتب الاتحاد العام للنقابات المصرية المنتخب فى ١ يناير ١٩٦١، من قبل ممثلى ٢٤ نقابة، من : أنور سلامة، رئيسا، أحمد فهيم وعبد الرحيم عز الدين، نائبى رئيس، فتحى فودة، أمينا للصندوق، وعبد المجيد شديد أمينا عاما . راجع "الأهرام" ٦ مايو و ١ يونيو ١٩٦٠، و٢ يناير ١٩٦١ .

79- Foreign trade 1960, NBE Econ. Bull., No. 1 (1961), PP. 61 - 64 .

٨٠- حسب الجدول المنشور فى "الأهرام"، ١٨ مارس ١٩٦٢ .

٨١- تصريحات السير هارولد بيلى (سفير بريطانيا فى القاهرة مرة ثانية فى ديسمبر ١٩٦٧) بعد تقديمه لأوراق اعتماده "الأهرام" ٣٠ مارس ١٩٦١) . لذيعت بعض التحفظات المصرية خاصة فى مقال محمد حسنين هيكل : "بين دخان العطر ودخان البارود" ("الأهرام" ١٧ مارس ١٩٦١)، ومقابلة مع سفير مصر فى لندن، محمد عوض القونى ("الأهرام" ١٢ فبراير ١٩٦٢) . لكن كان هناك مع ذلك ٧٠٠ طالب مصرى يدرسون فى بريطانيا، الأمر الذى أشار إلى التفاؤل الرسمى من الجهتين.

٨٢- الأهرام" ٣١ مارس و ١١ مايو ١٩٦١

٨٣- "من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩ ازدادت أرباح أصحاب الصناعات الغذائية بنسبة تفوق ٣٧ بالمئة، وزادت أرباح أصحاب صناعات النسيج بنسبة ١٤ بالمئة وصناعة البناء بأكثر من ٣٠ بالمئة، بينما لم ترتفع الأجور إلا بنسبة ٣ بالمئة فى نفس الفترة" . "روز اليوسف" عدد رقم ١٧٠٦، فبراير ١٩٦١ .

84- New Capital Issues, NBE Econ. Bull., XIV, NO. 1 (1961) , PP. 56 -7

٨٥- أطروحة م. صدقى : "دعم النظام المصرفى للنهوض بالصناعة" (جامعة القاهرة، يونيو، ١٩٥٨) . على عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٣٤١ - ٣٥١ . الجريتلى : "تطور..."، المرجع المذكور، ص ٤٥٠ .

٨٦- "الجمهورية" ١٢ و ١٤ يناير ١٩٥٩ .

٨٧- راجع

NBE, Credit and Banking, op. cit., pp. 17 - 18 .

٨٨- كلمة د. القيسونى فى المناقشة التى عقدت، فى ٥ مارس ١٩٦٠، فى كلية التجارة بجامعة عين شمس "الأهرام" ٦ مارس ١٩٦٠) .

٨٩- هذه هى عناوين "الأهرام فى ١٣ فبراير ١٩٦٠ على التوالى، وهى تحتل ثمانية أعمدة: "أسرار قرار التأميم - لماذا كان قرار تأميم البنك الأهلى وبنك مصر حتميا؟ - أولا، لأسباب سياسية واجتماعية، ثانيا، لأسباب اقتصادية ومالية".

٩٠- الأهرام" ١٣ فبراير ١٩٦٠ .

٩١- "الأهرام" ٢٠ و ٢٢ فبراير ١٩٦١

٩٢- "الأهرام"، ١٠ ابريل ١٩٦٠ .

٩٣- راجع تشكيلات مجالس الادارات فى "الأهرام"، ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ .

٩٤- الأهرام"، ٢٨ ابريل ١٩٦١ .

٩٥- الأهرلم الاقتصادى"، ١٥ يوليو ١٩٦٠ .

٩٦- الوحدة" - دمشق -، ٣٠ يوليو ١٩٦٠ .

٩٧- الأهرام" ١٦ و ١٩ ابريل ١٩٦١ .

٩٨- الأهرام"، ٢١ مايو ١٩٦١ .

٩٩- البترول العربى وإسرائيل" فى "الأهرام"، ١٠ مايو ١٩٦١.

١٠٠- راجع لائحة أعضاء المجلس فى "الأهرام" ١٩ يوليو ١٩٦٠ . بصدد قانون مجلس الأمة راجع "الكتاب السنوى لـ ج . ع . م لعام ١٩٦١"، ص ٨٦ - ١٢٠ .

١٠١- تبع الخطاب (الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٦١) عرض للمناقشات "حذف ١٢ سطر من قبل الرقابة" . لا توجد معلومات دقيقة عن تركيب مجلس الأمة الاجتماعى، لكن الباحث الأميركى ليونارد بيندر بدأ بحثا حول هذا الموضوع فى شباط ١٩٦١ (الأهرام ٩ مارس ١٩٦١) .

١٠٢- الترجمة الفرنسية للقرار فى

COC, XVII, NO. 43 (1960), P.P. 200 - 201

١٠٣-" الأهرام"، ٣٠ مايو ١٩٦٠ . أعطى التفسيرات محمد حسنين هيكل فى سلسلة مقالات حول "الصحافة" فى "الأهرام"، ٢٨ مايو و ١ و ٣ يونيو ١٩٦١، حول فكرة "لم تؤمم الصحافة بل أعيدت إلى الشعبية ".

١٠٤- الأهرام"، ٩ فبراير ١٩٦١ .

١٠٥- الأهرام"، ٢٧ مارس ١٩٦٠ .

١٠٦- الأهرام"، ٣١ أغسطس ١٩٦١

١٠٧- ظهر جدول المحافظين فى "الأهرام"، ١٢ سبتمبر ١٩٦٠ . راجع النقد الموجه من اليسار السورى فى "حول قانون الحكم المحلى فى العربية المتحدة"، مجلة "الأخبار" (بيروت) ١ مايو ١٩٦٠ .

١٠٨- الأهرام"، ٨ أكتوبر ١٩٥٨، ٢١ سبتمبر ١٩٦٠ .

الفصل الثالث
تفكيك البورجوازية القديمة

رافق بداية صيف ١٩٦١ شعور عام بأن الطريق مسدود، إذ أن مشاكل التنمية فى مصر ظلت قائمة مع مشكلة النمو السريع لعدد السكان[1]. ورغم العمل التنظيمى المكثف الذى تم خلال الفترة الثانية (١٩٥٥ – ١٩٦١)، ورغم التمصير ومشروع السنوات الخمس لعام ١٩٥٨ والتأميمات، ورغم المساعدات الأجنبية الضخمة التى وضعت مصر فى المرتبة الثانية للدول الآسيوية – الأفريقية (بعد الهند) فى هذا المجال، فقد ظلت موارد البلاد مستغلة بصورة جزئية بينما كان رأسمالها قليل الاستعمال أو مستعمل بشكل غير مترابط . وأهم من ذلك كله، كانت البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ما تزال متحفظة فى التعاون مع الحكم، وبقيت بمفكريها الاقتصاديين وبإطاراتها الإدارية الكبيرة والمتوسطة، وبرأسمالها الهائل، وعلاقاتها الممتدة إلى الأوساط السياسية وبنوع خاص فى مجلس الأمة، وبصحفها ودور النشر التابعة لها، وبسيطرتها على التعليم، بقيت قوة مستقلة . وأعطت الصعوبات المتزايدة مع سوريا – العسكريين السبب لكى يخشوا عرقلة المشاريع الاقتصادية، بل أن عملا تخريبيا شاملا يمكن أن يستغل سخط قطاعات عديدة هامة، وخاصة كره المثقفين للنظام . وكان من الممكن أن يفكر الجمهور الواسع بوسائل أقل مركزية لبناء مصر الحديثة .

مرة أخرى، بعد ربيع ١٩٥٤ وفى بداية مرحلة باندونج، كان باستطاعة مجلس قيادة الثورة أن يختار بين نوع من الليبرالية وبين تقوية السلطة العسكرية . لكن، هذه المرة ؛ بعد السويس، لم تكن المجموعة الحاكمة وحيدة فقد انشأت بالتدريج شبكة من المسؤولين – العسكريين والتكنوقراطيين – الذين برزوا حديثا فى ميدان الحياة العامة، وسيطروا ليس فقط على جهاز الدولة، بل وعلى إدارة السياسة الاقتصادية والمالية بواسطة "القطاع العام" . بذلك أصبح مجال الاختيار ضيقا . وفى الواقع، كانت القرارت الأساسية قد اتخذت تحت وطأة الأحداث، كما رأينا، وكانت تتطور وفقا لما بدا، أكثر فأكثر، وكأنه ضرورة داخلية يفرضها منطق النظام نفسه.

مرة أخرى انتزع جمال عبد الناصر زمام المبادرة، فقد كان ما يزال سيد الموقف . وفي يونيو، ثم في يوليو خاصة، وأثناء عطلة مجلس الأمة، صدرت مجموعة من المراسيم الاشتراعية والقرارات الجمهورية التي ستبدل بشكل أساسي توازن القوى الاجتماعية القائم .

لقد ميز البنك الأهلي المصري في تحليله للإجراءات الجديدة، ثلاثة انواع من القوانين : المتعلقة بإعادة توزيع الدخل القومي؛ القوانين التي تؤمن هيمنة القطاع العام على المشاريع الخاصة والمؤسسات الاحتكارية ؛ وتعديل الإصلاح الزراعي الذي قمنا بدراسته قبلا[٢]. لكن هذا التحليل كان من النوع الشكلي حيث أن الهدف الرئيسي من أنواع القوانين الثلاثة هذه كان الحد من الموارد والإمكانيات الاقتصادية والنفوذ السياسي للرأسمال المصري الكبير لمصلحة المجموعة العسكرية التي أصبحت سيدة القطاع العام الآن . لكن يجب أضافة أن هذه الإجراءات ككل كانت تهدف إلى دفع جميع الموارد المتوفرة في شريان التنمية الاقتصادية وتحقيق زيادة كبيرة ممكنة في المدخرات وفي الطاقة الشرائية للسوق الداخلية في نفس الوقت .

شملت المجموعة الأولى من القوانين القطاع التجاري، وبشكل خاص قطاع القطن : على كل التجار وأصحاب الوكالات التجارية أن يكونوا من مواطني الجمهورية العربية المتحدة (قانون رقم ٤٧ الصادر في ٦ يونيو ١٩٦١) ؛ تعليق بورصة العقود الإسكندرية، حصر حق شراء القطن لعام ١٩٦١ – ١٩٦٢ بالهيئة المصرية للقطن، وأيضا، بالإضافة إلى كل ذلك، إجبار مؤسسات تصدير القطن على التحول إلى شركات مساهمة مصرية برأسمال حده الأدنى ٢٠٠ ألف جنيه يملك ٥٠ بالمئة منه القطاع الخاص (قوانين رقم ٦٩، ٧٠، ٧١، ١٢٠ بتاريخ ٢٢ يونيو إلى ٢٠ يوليو) . وأعطيت الهيئة المصرية للقطن صفة هيئة عامة تابعة لوزارة الاقتصاد وذات كيان مستقل (قرار رقم ٩٧٢ بتاريخ ٣٠ يونيو)؛ سمح للبنك المركزي المصري بتحويل الودائع العامة لمؤسسات القطاع العام إلى حسابات تمويل مشاريع الخطة الخمسية (قانون رقم ١٠٢ بتاريخ ٥ يوليو) .

كانت المجموعة الثانية من القوانين موجهة ضد تفاوت الدخل : أصبح على الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة، بعد حسم الـ ٥ بالمئة المقررة من أرباحهم لشراء أسهم الدولة، أن توزع ٢٥ بالمئة من

أرباحها على الموظفين والعمال، على أن يدفع ١٠ بالمئة منها نقدا، و٥ بالمئة للسكن، و ١٠ بالمئة للضمان الاجتماعى (قانون رقم ١١١ بتاريخ ١٩ يوليو)[٣]. ووضع حد أعلى للتعويضات التى تدفع لمديرى الهيئات والشركات لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه سنويا (قانون رقم ١١٣ بتاريخ ١٩ يوليو)، حدد أعضاء مجالس الإدارات بسبعة أعضاء، بينهم ممثل عن الموظفين وآخر عن العمال (قانون رقم ١١٤ بتاريخ ١٩ يوليو)، أهم من ذلك، ارتفعت نسبة الضريبة التصاعدية إلى حد أعلى مقداره ٩٠ بالمئة على الدخول التى تتجاوز ١٠,٠٠٠ جنيه سنويا (قانون رقم ١١٥ بتاريخ ١٩ يوليو) . منع كل فرد من الاضطلاع بأكثر من منصب واحد، أن فى الإدارة الحكومية أم فى الهيئات الحكومية أو فى الشركات والمؤسسات الأخرى (قانون رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ يوليو)، وأخيرا زيادة ملحوظة فى ضريبة البناء التصاعدية وخاصة على الأبنية الفخمة (قانون رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٥ يوليو) .

لكن المجال الأساسى الذى وجهت إليه الحكومة ضرباتها القاسية كان مجال الملكية وإدارة المشاريع الأنتاجية الأمر الذى حول حليفها إلى تابع لها فى ممارسة السلطة .

هناك قانونان كانا مقدمة لهجوم ٢٠ يوليو، الأول :القانون القاضى بدمج شركة "البوستة الخديوية" التى كان يملكها عبود مع شركة الملاحة العامة (التى أصبحت فيما بعد ملكا للمؤسسة العامة للمواصلات والاتصالات بموجب قانون رقم ١٠٩ بتاريخ ٩ يوليو) . والقانون الثانى (رقم ١١٠ بتاريخ ٩ يوليو المعدل فيما بعد بموجب قانون رقم ١٢١بتاريخ ٢٠ يوليو) القاضى بتحويل ملكية شركات ضغط القطن الأربعة الكبرى إلى هيئة عامة جديدة، وتحويل أسهمها إلى سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة .

فى ٢٠ يوليو وجهت ثلاثة قوانين (رقم ١١٧، ١١٨، ١١٩) ضربات حاسمة أدى القانون الأول إلى التأميم الكامل لجميع المصارف وشركات التأمين بالإضافة إلى ٥٠ شركة أخرى وشركات الملاحة البحرية وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال الصناعات الثقيلة والأساسية . وتحولت أسهم هذه الشركات إلى سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة. ويتعلق القانون الثانى بـ ٨٣ شركة فى قطاعى الصناعة الخفيفة والأشغال العامة، ويقضى بأن يصبح ٥٠ بالمئة من رأسمالها ملكا لمؤسسة

عامة . أما القانون الثالث المتعلق بـ ١٤٧ شركة صناعية متوسطة (خاصة فى النسيج) تملكها مجموعات أو عائلات، فقد أرسى مشاركة الدولة فيها من خلال ملكيتها لكل الأسهم التى تزيد عما قيمته ١٠,٠٠٠ جنيه لكل مساهم(٤).

تبع ذلك على الفور عدة قوانين إضافية لسد أية ثغرات : أغلقت بورصتا القاهرة والإسكندرية لمدة شهرين (قانون رقم ١١٦ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ ألغيت الامتيازات الممنوحة لشركة غاز لوبون فى الإسكندرية ولشركة تراموای القاهرة ونقلت ملكيتها لهيئتين عامتين (القانونان رقم ١٢٢ و ١٢٣ بتاريخ ٢٠ يوليو) ؛ لم يعد مسموحا للقطاع الخاص القيام بالإشغال العامة التى تتعدى ٣٠,٠٠٠ جنيه - اى معظم المقاولات من هذا النوع - بل ينبغى أن تكلف بها شركات المقاولات العامة التى تشارك الدولة بنصف ملكيتها (مرسوم رقم ١٢٠٣ بتاريخ ٢٠ يوليو) ؛ حدد عدد ساعات العمل الأسبوعية بـ ٤٢ ساعة ومنعت ساعات العمل الإضافية (قانون رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٧ يوليو)، لم يعد يحق لأى وزارة أو هيئة عامة أو شركة خاصة أن تقوم بأية خطوات للحصول على تسليف من الخارج، بدون ترخيص مسبق من وزارتى الاقتصاد والخزانة (مرسوم رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٢٤ سبتمبر(٥)).

ماذا حل "بمجمع مصر" بعد كل هذا الاضطراب ؟ لم تؤمم من شركات هذه المجموعة سوى شركة مصر للتجارة الخارجية نظرا لطابعها الاحتكارى . ودخلت شركة مصر لحلج القطن فى الفئة الثانية التى تملك الدولة فيها ٥٠ بالمئة من الأسهم . ولكن القسم الأكبر من هذه الشركات - ومجموعها عشر شركات - فقد دخلت فى الفئة الثالثة المحمية نسبيا .

عرض العهد قضيته فاتحا ملف خلافاته مع الحليف الرأسمالى السابق. وشدد على صبرى، وزير شؤون رئاسة الجمهورية، على الدواعى الاقتصادية للتأميم قائلا "كان من الضرورى تعبئة الادخار الوطنى بطريقة واعية للوصول إلى الهدف الوطنى وهو التنمية . كذلك كان يجب أن تجرى هذه التعبئة الاقتصادية وفقا لمبادئنا الأساسية : يجب أن تحترم وجود الفرد وحقه فى الخلق والتجديد، وحقه فى الملكية ضمن حدود القانون .... انطلاقا من هذه المواقف استعملت كلمة "تأميم" . فالتأميم هو ملكية الأمة بالمعنى

الحرفى الصحيح للكلمة.... والقطاع العام، بالنسبة لنا، ليس الطريق الذى اخترناه لإلغاء الملكية وإنما الطريق الذى يجب أن يؤدى إلى توسيع قاعدتها...." [٦].

ظل كل هذا كلاما نظريا . وكان محمد حسنين هيكل، الذى توسع فى شرح خطابى الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٦١ فى الذكرى التاسعة للانقلاب، هو الذى أعطى المفتاح العملى للمسألة . فقد أوضح بأن خطوات التأميم الأولى بعد السويس جعلت من القطاع العام – أى الدولة – المقاول الأول والقوة المحركة الأساسية فى مجال التنمية الاقتصادية. فى الوقت نفسه أعادت إجراءات التمصير المشاريع الخاصة إلى أيدى رأسماليين مصريين كانوا يقومون أحيانا بدور الواجهة للأجانب الذين كانوا يحركون خيوط اللعبة . وخلال السنوات الخمس الأخيرة – من ١٩٥٦ إلى ١٩٦١ – زاد عدد مكاتب التمثيل التجارى التى أنشأتها شركات مصرية فى الخارج بنسبة أربعة أضعاف، ووجد بضعة آلاف شخص ممن ينتظرون فرصة للإثراء الوسيلة ليفعلوا ذلك أخيرا تحت راية القومية والثورة بسبب الدمج بين التأميم والتمصير . وبهذه الطريقة كانت "النفقات الاشتراكية العامة تساهم فى زيادة عدد أصحاب الملايين ".

كان ذلك عندما برز الخطر الحقيقى، الخطر الذى أثار السؤال حول من هى السلطة التى تقرر : الممولون والمقاولون والتجار والصناعيون اتحدوا لتحديد نسبة الربح التى سيجنونها من عميلهم الرئيسى، أى الدولة . وبقيت عدة مشاريع كبيرة كانت جزءا فى الخطة الخمسية، معلقة لأن مقالا خاصا لا يريد تحمل تكاليفها التى تدر عليه أرباحا أقل من أرباح العمليات العادية، ولوحظ أيضا غياب عجيب للمنافسة الحقيقية حول الأسعار وكان اتفاقا ضمنيا كان معمولا به لترك هذه العملية أو تلك لإحدى الشركات بالسعر الذى يحلو لها أن تحدده،كما انتشرت خطة تنفيع الأقرباء والمحاسيب، بل يمكن القول بأنها أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها . وعن طريق الاقتصاد، كانت البورجوازية المصرية الكبيرة تنوى استرداد حق السيطرة الذى انتزعه منها العسكريون فى مجلس الأمة.

وأصبح الموقف أكثر تعقيدا فى نهاية عام ١٩٥٩ . ففى ذلك الوقت اتضح لرأس المال الكبير أن القانون المتعلق بتحديد أرباح الشركات من

ناحية، والخطوط العريضة لخطة ١٩٦٠ الخمسية من ناحية أخرى، يفرضان عليه المساهمة الجدية فى هدف زيادة الدخل القومى بنسبة ١٠ بالمئة سنويا لمدة عشر سنوات، مما يستلزم توظيفات ضخمة تبلغ ٢٥ بالمئة من الدخل القومى حسب تقدير الخبراء "وهنا حاول رأس المال الاستغلالى الهرب أمام رياح الثورة التى كانت قد بدأت بالظهور فى الأفق الوطنى كما حاول حماية نفسه من القوانين الثورية التى كان عليه التحايل عليها من أجل بلوغ أهدافه الخاصة" . ولما كانت أرباح الشركات قد حددت بمعدل أرباح عام ١٩٥٨ بالإضافة إلى زيادة ١٠ بالمئة سنويا، أنشا رأس المال الكبير "مكاتب مبيع" تابعة له وعهدت إليها مجالس إدارة الشركات بتوزيع منتجاتها، ذلك أن التوزيع لم يكن يخضع لموجبات القانون منذ البداية . بهذه الطريقة كان صغار المساهمين هم الذين يخسرون، نظرا لكون الشركات، وهى تبحث عن أقصى نسبة من الأرباح، تبيع أنتاجها غالبا "لمؤسسات الشراء" بخسارة، مما يزيد فى الأرباح التى يكدسها كبار الرأسماليين . كذلك كانت هناك طريقة أكثر تقليدية ألا وهى الزيادة غير المبررة لأموال الاحتياط وتقدير استهلاك الآلات الجديدة على مدى أربع أو خمس سنوات بحيث تصبح قيمتها زهيدة جدا بينما كانت الألات لا تزال جديدة تقريبا . وبالطبع كان الفرق يذهب إلى كبار حاملى الأسهم الذين لم يكونوا بعيدين عن دفع الضرائب فقط ولكن عن استثمار لموالهم ايضا[٧] .

ويضيف هيكل أنه أصبح لا مفر من القيام "بسويس اجتماعية"[٨] إذا كانت هناك نية للحد من نفوذ البرجوازية المصرفية والصناعية الكبيرة المتزايدة فى المجال الاقتصادى التى كانت مصممة على وضع ثقلها فى توجيه السياسة العامة، وبالتالى المشاركة فى السلطة حتى ولو كانت الواجهة السياسية الخاصة للسلطة تمنعها من ذلك . لقد كان هذا هو المضمون الأساسى لخطابى الرئيس عبد الناصر فى الذكرى التاسعة للانقلاب، فى ٢٣، ٢٦ يوليو ١٩٦١[٩] .

والشئ الذى لابد من الإشارة إليه هو حقيقة أن الدولة تحت القيادة العسكرية والتى نابت عن الرأسماليين فى ملكية وإدارة قطاع ضخم من النشاط الاقتصادى كانت تنظر إلى تلك النيابة على أنها خطوة إصلاحية فى

إطار مبدأ احترام حق الملكية الخالصة، ليس فقط بالنسبة للبضائع الاستهلاكية. بل ووسائل الانتاج كذلك.

لذلك فان قوانين ٢٠ يوليو الثلاثة نصت، وفقا لإجراءات تختلف فى كل حالة، على التعويض على حملة الأسهم (أى ملاك الشركات التى شملتها القوانين) بسندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة وبقيمة اسمية تساوى سعر البورصة فى اليوم السابق لإذاعة القوانين . أما بالنسبة للإصلاح الزراعى فقد كانت المسألة هى مسألة الحفاظ على مبدأ الملكية الخاصة المقدس الذى فرضت عليه الدولة حدا أعلى بسبب ضرورات تمويل خطة التنمية .

وجهت الضربة الأساسية على الصعيد الاجتماعى – السياسى : شملت أضعاف النفوذ الاجتماعى، بالمعنى الواسع لهذا التعبير، للبورجوازية الزراعية القديمة وبورجوازية القطاع الصناعى والمصرفى المتحالفة مع الانقلاب العسكرى خلال المرحلتين الأولتيين للحكم، والمتحالفة بالتالى مع سلطة قرار تلك المجموعة الحاكمة وتصرفاتها السياسية .

ساد الرعب دوائر رأس المال الكبير فى القاهرة والإسكندرية، ولكن أيضا وخاصة أوساط تجار ووجهاء دمشق وحلب . فبالنسبة لهذه الأوساط ولا سيما جماعة الشركة الخماسية[١٠] التى كانت أقل تنظيما بكثير من الطبقة المتوسطة المصرية، كان الشئ الوحيد المتوقع هو التلاشى لصالح الزعامة المصرية . وفى ١٦ أغسطس، بعد قوانين يوليو بثلاثة أسابيع، عدلت الحكومة : لن يكون هناك بعد اليوم مجلسان أقليميان تنفيذيان يشرف عليهما مجلس وزراء مركزى، وإنما هيئة واحدة، مجلس الوزراء المركزى للـ ج . ع . م، يرأسه الرئيس عبد الناصر مباشرة يعاونه سبعة نواب لرئاسة الجمهورية (بينهم سوريان . نور الدين كحالة المسؤول عن شئون الإنتاج، والعقيد عبد الحميد السراج المسؤول عن الشئون الداخلية)[١١].

فجر ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ تحركت وحدات عسكرية سورية من حامية قطنة، قرب دمشق، إلى العاصمة . وتم توقيف المشير عبد الحكيم عامر بعد ان رفض انذارا مقدما من الضباط السوريين . ونشبت معركة بين ضباط حلب المتمسكين بالوحدة مع مصر، وتحالف الأحزاب السياسية والعسكريين فى دمشق المطالبين بإعادة استقلال سوريا. والبقية معروفة : عندها أصبح

واضحا أن سوريا خرجت من الجمهورية العربية المتحدة . تجنب عبد الناصر ورطة التدخل العسكرى واعترف بالأمر الواقع، وحاول حصر الخسائر[١٢]. كانت تلك هى المرحلة الأولى .

كانت المشكلة المطروحة الآن على الحكم العسكرى هى مشكلة الاتجاه العام للسياسة المصرية. انتشر النقاش فى طول البلاد وعرضها بصوت خافت، وحتى فى صفوف الجيش، هل على مصر أن تضحى بوقتها وبمواردها وبهيبتها على مذبح التوسع العربى ؟

بالنسبة للرأى العام، لم تكن الوحدة مع سوريا، رغم الدعاية الاستثنائية التى خصصت لها فيما بعد، لتدخل فى اطار التقاليد العميقة للحركة الوطنية، ولا حتى فى العاطفة المصرية ونظرتها إلى الأشياء . قامت الوحدة دون حماسة كبيرة، ولم تكبر روح التضحية فى نفس أى مصرى من أجل قضية الوحدة العربية . كانت هذه هى الخلفية التى انعكس عليها الانفصال السورى . لكن هذا الانفصال بقى بالنسبة لرجل الشارع، دون أن نقول شيئا عن البورجوازية التى كانت ترقص فرحا بسبب ذلك، أول هزيمة كبيرة للرئيس عبد الناصر، وربما أول إضعاف لقوته . ينبغى إذن أن يفهم الشعور العام فى مصر من هذه الزاوية وليس من زاوية الحزن الوطنى . فى الخارج اختلفت ردود الفعل : شددت البلدان الاشتراكية بما فيها يوغسلافيا وعدد من الدول الافرو – أسيوية، على النجاح الذى حققته القوى الإمبريالية والضعف النسبى الذى ألم بنفوذ أحد زعماء الحياد فى العالم، ولكن الأحزاب الشيوعية مع اعترافها بهذه الحقيقة، شددت على فشل الدكتاتورية المعادية للديمقراطية التى أقامها النظام العسكرى[١٣]. فى الغرب، بلغت الفرحة أوجها، وخيل للمراقبين أن ساعات "الطاغية" أصبحت معدودة . وتغلبت العاطفة وشهوة الانتقام فلم يدركوا أهم ما فى الأمر : العلاقة بين الحكم العسكرى وبين القوى الرئيسية للشعب المصرى .

فهم جمال عبد الناصر ذلك بشكل غريزى . وكان نقده الذاتى الشهير فى ١٦ أكتوبر يهدف لإظهار نفسه أمام الشعب المصرى كضحية لمصر الطيبة القلب التى– برغم الصعوبات– أسرعت لنجدة سوريا لإنقاذها من الفوضى . فى ١٦ اكتوبر حاول عبد الناصر أن يقف فى صف الاستياء المصرى . فقد تساءل، لأول مرة أمام الجماهير، عن أسباب الهزيمة التى

منى بها . فقد قال : "لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا إليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير . لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار، ولكنا وقعنا فى خطأ المصالحة مع الرجعية .... التى أثبتت أنها على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة. لقد غير الاستعمار طريقة تسلله إلى أرضنا فى حين أننا لم نغير طريقة مواجهتنا له" . وقد مثل وهم "تصور أمكان المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية" خطرا زاد عليه "عدم كفاية التنظيم الشعبى" . ماذا عن الاتحاد القومى ؟ "كان خطؤنا أننا فتحنا الطريق إلى الاتحاد القومى أمام قوى الرجعية، وكانت نتيجة هذا الخطأ أن الرجعية التى تسللت إلى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعلياته الثورية" . وكان السبب الثالث : "أننا لم نبذل الجهد الكافى فى توعية الجماهير الواسعة بحقوقها وتعريفها بقدراتها وطاقاتها الكامنة على حماية هذه الحقوق" . وأشارسببان آخران إلى جهاز الدولة نفسه : "إننا لم نستطع أن نطور جهاز الحكم إلى مستوى العمل الثورى" وكانت النتيجة أن "أصبحت مصالح الجماهير هى المسخرة لخدمة الجهاز الحكومى بكل ما فيه من خلل" ؛ وفى نفس الوقت – السبب الخامس للهزيمة . استطاعت عوامل كثيرة فى مجتمعنا أن تفتح ثغرات للانتهازية "[١٤] .

وراء البراعة هذه، يجب ملاحظة أن الخط العام للنقد الذاتى كان موجها، فى الواقع، ضد حليف الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١، ضد تلك البورجوازية التى رفضت التكيف، وكذلك ضد جميع الأشياء التى كانت ما تزال تطبع جهاز الدولة بطابع النظام القديم : العجز، العائلية، المحسوبية، الطغيان الهرمى، البيروقراطية المتخلفة، وكلها عوامل ساعدت قضية "الحليف"، أى أنها، بكلمة أخرى، عطلت الهيمنة العسكرية . ولم يكن الجهاز الحكومى وحده هو الذى يشكو من ذلك، وأنما حزب الدولة الوحيد أيضا الذى ثبت أنه كان مرتعا للذين يحنون للعهد البائد .

واذا كانت قوانين يوليو ١٩٦١ تستهدف الحد من نفوذه البورجوازية الكبيرة، فإن خطاب ١٦ أكتوبر يفصح عن التصميم على تفكيكها.

وهذه المرة لم يكن الشيوعيون هم الذين سيتهمون بالتعاون مع الاستعمار، كما كان الأمر فى زمن الوحدة .

من أكتوبر ١٩٦١ حتى فبراير ١٩٦٢ توسع الهجوم على البورجوازية القديمة على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . ولقيادة الهجوم، قام الحكم العسكرى الذى كان أعضاء مجلس قيادة الثورة ما يزالون ملتفين حول رئيسهم، بإعادة تنظيم مجلس الوزراء . وفى ١٨ أكتوبر، شكلت الوزارة الجديدة : ٢٥ وزيرا بينهم ٥ نواب لرئيس الجمهورية و ٣ نواب وزراء، ومن أصل هذا المجموع البالغ ٢٨ شخصا كان ١٣ منهم ينتمون إلى سلك الضباط حيث أن رئيس الجمهورية ونواب الرئيس الخمسة كانوا من العسكريين(١٥). وفى ٢٢ أكتوبر أعلن زكريا محى الدين، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية . توقيف ٤٠ شخصية معروفة . معظمهم من الوفديين، والحجر على أملاك ١٦٧ "راسمالى رجعى"، أى فى الواقع جميع العائلات الكبيرة لمصر التقليدية(١٦). واتسع هذا الإجراء الإخير بسرعة، فبلغ العدد ٦٠٠ شخصا فى أواسط نوفمبر، وعهد بإدارة أموالهم إلى عشرات من الموظفين الإداريين تحت إشراف عبد اللطيف عزت . ووضع ٨٠ مصرفا وشركة تامين وشركات أخرى تحت إشراف حافظ عبد الحميد الكاشف بعنوان "حجر مستعجل"(١٧). لماذا الاعتقالات ؟ حسب بعض الروايات(١٨)، وجه فريق من ثلاثين ضابطا كبيرا يرتبطون بمصالح البورجوازية القديمة، لقائدهم الأعلى المشير عبد الحكيم عامر، عريضة تطالب بوضع حد للدكتاتورية وبإعادة الحريات الديمقراطية والحياة البرلمانية . وكان من المفترض أن يكون هؤلاء الضباط قد اتصلوا بالزعماء الوفديين، مما يفسر الاعتقالات الوقائية من أجل عرقلة حركة المعارضة التى وجدت فى الانفصال السورى فرصة مناسبة للعمل . على كل، كانت هذه هى وجهة النظر التى عرضها زكريا محى الدين، دون الإشارة إلى قضية الضباط .

بعد مرور فترة الخطر مباشرة، أطلق سراح جميع الذين اعتقلوا فى ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٦٢(١٩). كما رفع الحجز عن بعض الأملاك المصادرة، وصدر ٣٤٨ أمرا بالإعفاء من "العزل" بالرغم من إحالة المليونير أحمد عبود على محكمة أمن الدولة بتهمة الاختلاس بعد أن دقق فى حساباته(٢٠)؛ وعلم أن مجموع ما أخذته الدولة من ممتلكاته، وأغلبها سندات على الدولة، بلغ ٣٣ مليون جنيه . وتناول التشهير لأثرياء آخرين امثال : عائلة سلطان،

التى ترجع ثروتها إلى خيانة جدها لثورة عرابى عام ١٨٨٢، مما دفع المحتل وقتئذ لمنحه ٣٣,٠٠٠ فدان من الأراضى الجيدة كهدية . كذلك فرانسوا تاجر، الذى كان من اثرياء الحرب، كما قيل، والذى بدأ عام ١٩٤٢ مساهما فى مصنع نسيج صغير برأسمال ١٠,٠٠٠ جنيه، ثم بعد أن أمن بمهارة بيع جزء من مخزون القطن الذى كانت تحتفظ به الحكومة، أصبح يملك ثروة تقدير بأكثر من ٣ ملايين جنيه فى نهاية الحرب، وتحول إلى صناعى كبير . وقد اتهم بتهريب ١٠ ملايين جنيه سنويا وبانتظام إلى لندن، بينما احتفظ بـ ٦ ملايين جنيه فى مصر، كودائع فى البنوك، له ولعائلته .

تساءل محمد حسنين هيكل "هل كان يمكن إقناع أصحاب الملايين بالحسنى أن يتنازلوا عن بعض ثرواتهم الخاصة لتجميع ثروة عامة توجه إلى التنمية ؟" ثم وجه نقده إلى مجلس الأمة : "أن مجلس الأمة، بطبيعة الظروف وبطبيعة تكوينه، كان يمثل مرحلة الثورة السياسية وكان يمثل المهادنة التى فرضتها ظروف الوحدة مع سوريا" . وأعطى مثالا ضمن أمثلة كثيرة : "أن مجلس الأمة – دونما رغبة فى الإساءة إليه – رفض قانون زيادة الضريبة على الأرض .... وحاولت الحكومة بشتى الطرق إقناعه – من أجل صالح الفلاح – أن تكون الزيادة فى الضريبة مثلا واحدا، ولكن المجلس أراد الزيادة بسبعة لمثالها لصالح المالك (النسبة التى قررها قانون الإصلاح الزراعى القديم) .... هكذا كان السبب الأساسى فى عدم قوانين يوليو الاشتراكية على مجلس الأمة، انها لم تكن ستحظى بموافقته، هذا رغم ضرورتها الحيوية لبدء الثورة الاجتماعية "[٢١].

وجاء عمل الهيئات المكلفة بإجراءات الحجز ليكشف عن الحركة الداخلية للمجتمع المصرى وليعطى أرضا خصبة للباحثين الاجتماعيين . وانفردت "الأهرام" بنشر النتائج، التى أشرف عليها البنك المركزى، فى الفترة بين ٢٠ أكتوبر و١ نوفمبر ١٩٦١ . ومع التذكير بحدود هذه الدراسة، فاننا نقدم تحليلا سريعا لها :

١– القائمة الأولى تتعلق بالثروات التى كان يملكها اشخاص ينتمون إلى الفئة الثالثة الذين انطبق عليهم قانون رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١. أى القانون الذى نص ملكية الدولة على ما يزيد على ملكية الفرد الواحد لما يساوى ١٠,٠٠٠ جنيه فى ١٤٧ شركة . والمقصود بهذا القانون،

كما سبق وقلنا، كان الصناعات الخفيفة . أما ممتلكات هؤلاء الأشخاص أنفسهم فى البنوك وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والأساسية فلا تظهر فى هذه القائمة . وقد وردت فيها اسماء ٥٩٥ شخصا (وعدد قليل من الشركات) ينتمون إلى الفئة المذكورة، ولا سيما للعائلات التالية : كوزيكا، مليبى، ماتوسيان، ضيف، كحيل، سلامة، كاتزفليس، حبشى، تاجر، ششينى، سراج الدين، بدراوى، دوس، مورو، عبد المقصود أحمد، قبانى، فرغلى، طاهرى، عاجورى، برهمش، عبد الهادى، فروخ، تقلا، قصاب، عواديا سالم، مشرقى، عبد الوهاب، حبرا، دياب، دبانه، غوغنيان، حموى شحاته، عبد الدايم، نقراشى، طويل، خورى، سرسق، جرلية، زناتى، ملوانى جندى، يوسف، حكيم، سترافيتش، سليم، سعد، سباعى، غالى، حبيب سويدان، محسب، جيانونى، وغيرهم . كما كان هناك بعض الأسماء الكبيرة فى مجال التمويل والأعمال، لكن القائمة الأولى هذه لا تعطى الأ رعوس الأموال الصغيرة إذ أن القسم الأكبر منها مستثمرا فى المصارف والشركات المؤممة بكاملها أو بنسبة ٥٠ بالمئة .

٢- القائمة الثانية التى تتضمن ٥٥٨ اسما، وتتعلق بالفئة نفسها . ويلاحظ هذه المرة بين العائلات الكبيرة المتأثرة بالإجراءات أسماء : عاشور، صبرى، بدوى، كغالجيان، سيناغليا، بابا دوبلو، سيليدس، أبو النجا، حمصى، عويس، دوش، حسين، طلعت حرب، نجيم، وهبة، صوليا، لوزى، خولى، صيدناوى إسماعيل، العبد، عوف، ممدوح مرسى، عماد، عمار، أباظة، قلينى سلوم، سماقية، مهيلمى، بركات، جراسى، عتال، شواربى، كحلا، حمادة مسقاوى، بوياديف، شامى، محمد حسن، كتانه، برسال، إلخ ..

٣- القائمة الثالثة كانت قائمة أصحاب أسهم أحدى أكبر شركات الأراضى الزراعية فى مصر وهى "شركة أبو قير الزراعية" التى جرى تأميمها بالكامل، والتى كانت تمتلك، قبل تموز، مساحات شاسعة تمتد من أبو قير، شرقى الإسكندرية، حتى الصحراء الغربية، مرورا بالإسكندرية . وتذكر القائمة عدد الأسهم التى يملكها عدة مئات من المساهمين، ولكن دون تحديد ثرواتهم بكاملها . وسيلاحظ ارتفاع نسبة الأسماء الأجنبية، والأسماء اليونانية والإيطالية والمشرقية بنغماتها المتوسطية التى تعطى صورة خلفية عن "رباعية" الكاتب البريطانى لورنس ديريل[٢٢].

٤- نجد نفس المزيج البشرى الكوزموبوليتى فى القائمة الرابعة المتعلقة بحملة أسهم شركة وادى كوم امبو التى يبلغ رأسمالها ١,٧٥٥,٠٠٠ جنيه . وكانت هذه الشركة أكبر الشركات العقارية المصرية، وكانت تمتلك أجود أراضى الصعيد بالاضافة إلى احتكار أكبر مزارع قصب السكر فى مصر، وكان يسيطر عليها الرأسماليون الأجانب أيضا .

٥- القائمة الخامسة تورد أسماء كبار المساهمين فى مجموعة شركات حلج الأقطان الأربعة الكبرى فى مصر : شركة الغربية للحلج، شركة الإسكندرية التجارية، شركة أقطان كفر الزيات، شركة الحلاجة الأهلية المصرية . كذلك جرى عرض لشركات أخرى أقل أهمية: كوستى يواكيموجلو وشركاه، هـ . كوبر وشركاه، الشركة المصرية لتصدير الأقطان. وهنا أيضا ترتفع نسبة حملة الأسهم الأجانب .

٦- القائمة السادسة تعطى تحليلا عن مجموعة من كبار الشركات فى قطاعات مختلفة: شركة المباحث والأعمال المصرية، الشركة الأهلية للصناعات المعدنية، شركة الدلتا التجارية، شركة الغزل والنسيج والتريكو، شركة مصانع الدلتا للصلب، الشركة المساهمة المصرية للمقاولات، شركة باسيلى باشا للأخشاب، الشركة المصرية للأخشاب والمهمات (سيم)، شركة المصنع المصرى للأغذية المحفوظة (قها) .

٧- القائمة السابعة تعطى صورة عن أصحاب "الشركة المصرية الجديدة" التى كانت تجمع، كما قيل لنا، بين عمليات استصلاح الأراضى والتنقيب فى المناجم فى عدة مناطق وبين قطاع عقارى واسع وأعمال الرى والصرف . وليس ثمة أشارة إلى عدد أسهم آلاف الأشخاص المذكورين، لذلك كان من المستحيل معرفة ما إذا كانوا مساهمين صغار أم أصحاب ملايين . كذلك من الصعب فهم أسباب أختيار هذه الشركة بالذات، بينما بقيت شركات أضخم منها بكثير فى الظل .

٨- القائمة الثامنة تعطى أسماء مجموعة من الشركات التى تنتمى إلى مختلف القطاعات . وهنا، كما قيل لنا، يوجد صورة للملكية " محصورة فى نطاقين : الأول، وحدها ... وبين النطاقين أفراد من الناس، وصلوا إلى ما وصلوا إليه بعملهم وبجهدهم، ومن حقهم أن يكون لهم كل خير يحصلون عليه" . والشركات هى : شركة الواردات والصادرات السودانية، شركة

المصرف المصرى للواردات والصادرات، الشركة المصرية للواردات، شركة التبادل التجارى، شركة البحر الأبيض المتوسط للتجارة العامة، شركة التجارة والتبادل للشرق الأوسط، شركة يونيتاس التجارة والمالية، شركة الائتمان التجارى، الشركة العالمية للتجارة والصناعة، شركة بنك زلخة، شركة أفريقيا للتأمين، شركة بنك القاهرة، شركة البنك المصرى لتوظيف الأموال، شركة بنك سوارس، شركة البنك التجارى المصرى، شركة بنك الاستيراد والتصدير المصرى، شركة بنك التجارة، شركة النيل للتأمينات، شركة الاقتصاد الشعبى، شركة الادخار، شركة التأمين الأهلية المصرية، شركة بنك يوسف نسيم موحيرى، شركة التأمينات المصرية، الإسكندرية للتأمين، بنك بور سعيد .

٩- القائمة التاسعة تعطى مرة أخرى نماذج عن شركات مصرية كبيرة فى قطاعات مختلفة مع صورة مفصلة لرأس المال الموظف من قبل كبار حملة الأسهم : شركة الأقطان والأعمال المالية، شركة حلج الوجه القبلى، شركة بيرج تاتليان وشركاه، شركة المصابغ الكبرى المتحدة، الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية، شركة النيل العربية للمقاولات، شركة النيل العامة للمقاولات، شركة النيل العامة لأعمال الخرسانة المسلحة (سبيكو)، شركة النيل العامة لأنشاء الطرق، شركة النيل العامة للأساسات الميكانيكية (فيبرو)، شركة النيل العامة للطرق، شركة النيل العامة للهندسة العمومية، الشركة العامة للمقالات والطرق، شركة سيارات الشمس، شركة الأهرام لسبك المعادن، شركة محلات جاتينيو، شركة شيفلد وشركاه، شركة داود روفيه، شركة محلات هانو الكبرى بالإسكندرية، شركة التجارة، شركة النيل الهندسية التجارية المتحدة (يونيل)، شركة شمال شرق أفريقيا .

١٠- القائمة العاشرة والإخيرة مؤلفة هى أيضا من مجموعة مختارة من مختلف القطاعات : شركة الإسكندرية لتجارة الأقطان، شركة تجارة الأقطان، شركة حلاجى الأقطان والتصدير المصرية، شركة النيل لأتوبيس الصعيد، شركة النيل العامة لأوتوبيس البحيرة، شركة النيل العامة لأوتوبيس المنوفية، شركة النيل العامة لأوتوبيس القنال وجنوب الدلتا، شركة صناعة الطحن بالإسكندرية، شركة الغربية العقارية، شركة النيل العامة لأوتوبيس الغربية وكفر الشيخ، شركة النيل العامة لنقل البضائع بالقاهرة، شركة حلاجة

الأقطان والتصدير المصرية، شركة كاسترو إخوان وشركاه، شركة مصانع الغزل المصرى، شركة نيللوس للتخزين، المصنع الإسكندرى لنسيج الحرير الطبيعى والصناعى، شركة البطاطين المصرية[٢٣].

واستمر برنامج التأميمات فى موجات متلاحقة : ادمجت ١٣٧ شركة للملاحة والتفريغ فى كيان واحد حيث أصبحت الدولة تملك ٥٠ بالمئة من الموجودات (٢٥ سبتمبر ١٩٦٢) ؛ نشر قانون بمنع أى أجنبى، ما عدا الفلسطينيين، بملكية الأراضى (١٣ يناير ١٩٦٣)، أدمجت ٥٥ شركة لحلج القطن مع ١٠١ مصنع فى للمؤسسة المصرية العامة (م . م . ع) للقطن (٧ابريل ١٩٦٣)، أدمجت ١٣ شركة لتصدير القطن فى مؤسسة واحدة (٣ابريل ١٩٦٣)،جرى تأميم ١٩ منتجا للمواد الصيدلية وأقفل ٥٠ مختبرا (١٦ يونيو ١٩٦٣)،تم تأميم ٨ شركات للنقل البحرى والنهرى وجرى دمج ١٦ شركة للنقل البرى فى ٧ شركات تابعة للقطاع العام (١٨ يونيو ١٩٦٣) وصودرت ٥ مصانع للزجاج فى الإسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٦٣) ؛ وضعت "دار المعارف"، أكبر دار نشر مصرية، تحت الحراسة وجرى دمجها بـ"الأهرام" (١٩ أغسطس ١٩٦٣)،جرى تأميم ١٧٧ شركة كانت الدولة تمتلك ٥٠ بالمئة من موجوداتها، تأميما كاملا (١١ نوفمبر ١٩٦٣) أقفلت وكالات ٤٠ شركة تأمين أجنبية بعد انقضاء مهلة التصفية التى أعطيت لهم عام ١٩٥٧ (١٢ نوفمبر ١٩٦٣)، أممت ٦ شركات زراعية تملك ١٣,٠٠٠ فدان (١٧ نوفمبر ١٩٦٣)،أدمجت كل البنوك المصرية فى ٥ بنوك كبيرة متصلة بالمؤسسة المصرية العامة للبنوك (١٠ أكتوبر ١٩٦٣)، ألغى البيع بالجملة وجرى استبدال الشركات التى كانت تعمل فى هذا القطاع بتعاونيات، وفى نفس الوقت تم توحيد بائعى التجزئة فى "وحدات اقتصادية" (١٠ نوفمبر ١٩٦٣).

هوامش الفصل الثالث

١- أظن من غير الصحيح القول أنه "بسبب مفاهيمه الاجتماعية المبسطة وأيضا لخوفه من إعطاء مادة للمفكرين الاستعماريين، رفض اليسار المصرى، الماركسى أو المتعاطف مع الماركسية يأخذ الظاهرة السكانية بعين الاعتبار
(La Societe Urbaine Egyptienne, par un groupe d'etudes de IEDES, Tiers - Monde, II, No. 6 (1961), pp. 189 - 190) .

ومن ناحيتها، شجعت الحكومة تحديد النسل - راجع أعمال المؤتمر العالمى لتنظيم العائلة فى القاهرة ("الأهرام"، ٢٤ - ٢٦ مايو ١٩٦٢)، وللتحقيق حول الإجهاض، "حرية الإجهاض" فى روز اليوسف، عدد ١٧٧٤ (١١ يونيو ١٩٦٢) . وأنشأت الحكومة عيادات لتحديد النسل فى كفر أبو جمعة وكوم اشفين بالقرب من القاهرة بينما أسس مركز هام فى الإسكندرية ("الأهرام"، ٩ و ١٢ يونيو ١٩٦٢) . وسمح ببيع حبوب منع الحمل منذ صيف ١٩٦٢ ("الأهرام"، ٢٣ أغسطس ١٩٦٢) .

٢- راجع:
ASocialist pattern of Society" , in NBE Econ Bull., XIV, No.3 (1961), p. 274.

٣- تعليق مثير للاهتمام لجمال العطيفى، "الاشتراكية فى توزيع أرباح الشركات" (الأهرام، ٦ يوليو ١٩٦١) . قررت الحكومة، فى ١٢ و ١٦ مايو ١٩٦٢، تعميم توزيع نسبة ١٠ بالمئة من الأرباح على العاملين فى ٥٠٠٠ منشأة، ثم تخصيص قسم من الـ ١٠ بالمئة المخصصة للتأمينات الاجتماعية لعمال الشركات التى لم تحقق ارباحا كافية (الأهرام، ١٧ مايو ١٩٦٢) .

٤- هذه الأرقام مع لائحة الشركات المعنية مأخوذة عن:
NBE Econ. Bull., XIV, No. 3 (1961), PP. 326 - 32.

لكن "الأهرام" التى نشرت لائحة أشمل تتعلق بإقليمى ج . ع . م، تعطى الأرقام التالية : ١٤٩ شركة أممت تماما، ٩١ شركة تملك الدولة ٥٠ بالمئة منها، ١٥٩ شركة فى المجموعة الثالثة (عدد ٢١ يوليو ١٩٦١)

٥- راجع
New Legislation in NBE ECON. Bull., Supra, p. 322 .

٦- مؤتمر صحفى فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ (الأهرام ٢١ يوليو ١٩٦١) .

٧- راجع الجدول الكامل لهذه المناورات كما يرويها زكريا محى الدين، نائب رئيس الجمهورية لمؤسسات الإنتاج، فى مقال عدلى جلال، فى "الأهرام" ٨ ديسمبر ١٩٦١ .

٨- محمد حسنين هيكل، للسويس الاجتماعية" و "السؤال السابع" فى (الأهرام) ٢٨ يوليو و ١٨ أغسطس ١٩٦١ .

٩- الأهرام" ٢٤ و ٢٧ يوليو ١٩٦١ .

١٠- الشركة الخماسية، ورأسمالها ٤ ملايين ليرة سورية، هى التجمع الرئيسى للطبقة المتمولة الوسطى السورية - اللبنانية وتربطها روابط وثيقة بمأمون الكزبرى، رئيس الوزراء السورى بعد الانفصال، من خلال عادل الخوجا .

١١- "الأهرام" ١٧ أغسطس ١٩٦١ .

١٢- يمكن تتبع تطور تكنيك رئيس الجمهورية العربية المتحدة من خلال دراسة خطبه فى "الأهرام" ٢٩ و ٢٠ سبتمبر، و٦ اكتوبر ١٩٦١ .

١٣- كان هذا هو موقف الحزب الشيوعى الإيطالى بشكل خاص .

١٤- "الأهرام" ١٧ أكتوبر ١٩٦١ . نقد ذاتى وسعه محمد حسنين هيكل فى مجموعة مقالات افتتاحية جمعت تحت عنوان "ماالذى جرى فى سوريا ؟". وهناك تحليل سورى هو تحليل الفريق عفيف البزرى، قائد أركان الجيش السورى سابقا، فى "الأخبار" - بيروت - ١٤ و ١٧ يونيو و ٨ و ١٣ يوليو ١٩٦٢ .

١٥- " الأهرام" ١٩ اكتوبر ١٩٦١ .

١٦- راجع نص تصريح زكريا محى الدين واللوائح التى قدمها فى "الأهرام" ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ .

١٧- مقال فتحى نوار عن مختلف انواع الحجز (الاحتياطى) المعجل التنفيذ، البلجيكى، الانكليزى، الفرنسى . حجز الرايخ الثالث، حجز حرب فلسطين) فى "الأهرام" ١٥ أكتوبر ١٩٦١ .

لكن م . ح . هيكل طمأن العائلات الغنية بقوله أن قرار الحجز ينص على تشكيل لجان تتولى دراسة كل حالة على حدة والتصرف فيها بما يكفل مصلحة الشعب وبما يكفل فوق ذلك كله أن يبقى الاندفاع الثورى بعيدا عن رغبة الانتقام المتعارضة مع الخصائص الدينية والأخلاقية والتاريخية الكامنة فى شعب الجمهورية العربية المتحدة . ولسوف تضع هذه اللجان فى اعتبارها عدة مسائل من ضمنها أن تتيح الفرصة لمن يريد العمل لنفسه ولأسرته فى نطاق المصلحة الوطنية وبغير امتيازات طبقية موروثة ومفروضة على المجتمع، ومن ضمنها أن لا يؤخذ الأبناء بجريرة الآباء وأن تتاح الفرصة للأبناء أن يتحرروا من منطق الاستغلال والاحتكار، وأن يشعروا بانتمائهم إلى الجماهير وأن يحسوا بعمق أن مصلحتهم لا يمكن أن تصاب إلا افى إطار المصلحة الشعبية العليا ".

("ما هو الميدان الحقيقى للثورة الاجتماعية ؟" "الأهرام" ٧ نوفمبر ١٩٦١) .

١٨- . حليم صعب : "مجلس الثورة يتسلم من جديد مقاليد السلطة فى مصر"، اللوموند ٢٥ تشرين الأول ١٩٦١ .

فى لندن جرى الحديث عن إعتقال ١٥٠ ضابطا بسبب معارضتهم للقوانين "الاشتراكية"، وفى عمان عن ١٥ أعدموا رميا بالرصاص
COC, XVIII, NO. 46 (1961), p. 402

١٩- "الأهرام" ١٢ فبراير ١٩٦٢.

٢٠- حول رفع أوامر الحجز راجع "الأخبار" ٩ يناير ١٩٦٢ . طوال شهر مارس، لاسيما فى عددى ١٨ و ٢٢ منه أشارات "الأهرام" إلى حالات الإعفاء من "العزل" التى لحقت بكبار شخصيات الطبقة الوسطى . حول محاكمة عبود، راجع "الأخبار" ٢٢ ديسمبر ١٩٦١ وأيضا جريدة "التايمس" اللندنية بتاريخ ٥ يناير ١٩٦٢ .

٢١- م . ح. هيكل : "الثورة الاجتماعية فى يد الشعب"، "الأهرام" ، ٦ نوفمبر ١٩٦١.

٢٢- هذا جدول بالأراضى التى كان يملكها الأجانب فى مصر، وخاصة فى منطقة البحيرة :

	١٩٥١		١٩٥٩	
عدد الفدادين	المساحة	عدد المالكين	المساحة	عدد المالكين
٠ - فدان	٤٤٦	١,١٩٨	٣٢٨	٧٧٧
١ - ١٠	٣,٢٨٤	٨٩٤	٢,٥٩٨	٦٧٥
١٠ - ٥٠	١٥,٠٧٦	٦٤٤	١٧,٤٥٨	٧٠١
٥٠ - ١٠٠	١٣,٨١٣	٢٠٤	١١,٧٤٤	١٦٦
+ ١٠٠	١٣٠,٤٩٩	٣٢٥	١٠٩,٠٢٣	٢٩٥
المجموع	١٦٣,١١٨	٣,٢٦٥٣,٢٦	١٤١,١٥١	٢,٦١٤

٥

الاستشهاد بديريل، استشهاد بوثيقة أدبية تعطى صورة عن هذه الأوساط المنحطة، حيث تظهر شخصيات الكومبرادور والعملاء، والتى يعرفها المؤلف تمام المعرفة . أما الإسكندرية وشعبها فبعيدون عن هذا المؤلف الموهوب الذى يقتنى خطى الجمالية الانحطاطية . وديريل معروف بمواقفه اليمينية ولكن فئات معينة من "اليسار" أمنت له نجاحا معينا .

٢٣- "صور من المجتمع المصرى على حقيقته" فى "الأهرام" ٢٣ - ٣١ أكتوبر و ١ نوفمبر ١٩٦١.

الفصل الرابع
تركيب الطبقة الجديدة

من يستطيع، ومن يجب أن يحل محل هذه الأطر السياسية والإدارية المالية التابعة لمجلس الأمة ولمجالس إدارات البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية ؟

إن الاختيار الذى تم أكد المضمون الاجتماعى للنظام العسكرى خلال وبعد هذه المرحلة الثالثة من تطوره. ومهما كانت الطرق المتبعة والتى ستتعدد وتتميز أثناء المراحل القادمة، فلن يمكن الرجوع إلى الوراء، بتفكيك القطاع العام مثلا، أو إعادة الاحتكارات إلى أصحابها القدماء، أو إعادة هيمنة البورجوازية القديمة، حليفة الاستعمار.

لنلقى نظرة أولا على البناء التحتى الاقتصادى والاجتماعى، الناتج عن خط التطور الذى ابتدأ مع أحداث السويس، ولا سيما مع إجراءاتصيف وخريف ١٩٦١.

إن قوانين يوليو ١٩٦١، كما رأينا، أعطت الأولوية "للقطاع العام"، الذى أصبح يملك الآن ملكية تامة المصارف، وشركات التأمين، والصناعات الثقيلة والأساسية، والمواصلات، والتجارة الخارجية، ويشارك بنسبة ٥٠ بالمئة فى ملكية عدد أكبر من الصناعات الخفيفة والشركات المتوسطة الحجم، ويملك حصصا مختلفة فى كل ما تبقى، بنسبة تختلف باختلاف الحصص التى تزيد عن ١٠,٠٠٠ جنيه التى يملكها المساهمون الكبار وكان المجموع موجها وفقا لاتجاه الخطة الخمسية، كما جرى التقليل من سلطة التقرير لممثلى رأس المال الخاص فى الفئتين الثانية والثالثة من الشركات.

فى هذا الوضع الذى كان يميل لمصلحة "القطاع العام" بشكل حاسم، إذا بإجراءات الحراسة فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٦١ تحرم الفئات الباقية من الرأسماليين، الكبار والمتوسطين، من امتيازاتهم الشرعية فى التقرير، وفى الإدارة، دون أى مساس فى نصيبيهم من الملكية. كيف ستعالج الدولة هذا الاقتصاد وهو فى طور التحول، وقد منحت نفسها حق وراثته ؟ كيف ستنظم هذه الهيئات المتعددة والمختلفة ؟

في ١٦ ديسمبر كشف مرسوم جمهوري عن القرار الذى اتخذ : إعادة توزيع جميع الشركات الموجودة وعددها ٣٦٧ شركة على ٣٨ مؤسسة عامة يديرها المجلس الأعلى للمؤسسات العامة، الذى سيرأسه رئيس الدولة.

وهذا هو الشكل الأولى لهذا التنظيم الذى سيطرأ عليه دون ريب، تعديلات لاحقة :

١- وزارة الصناعة :

١- المؤسسة المصرية العامة (م. م. ع) للمناجم (١٢ شركة).

٢ - م.م.ع للصناعات الغذائية (٣٥ شركة).

٣ - م.م.ع للمنسوجات (٣٨ شركة).

٤ - م.م.ع للصناعات الكيماوية (٣١ شركة).

٥ - م.م.ع لمواد البناء والطوب (٩ شركات).

٦ - م.م.ع للصناعات المعدنية (٨ شركات).

٧ - م.م.ع للصناعات الهندسية (٢٤ شركة).

٨ - م.م.ع للبترول (٨شركات).

٩- م.م.ع للإنتاج التعاونى والصناعات الصغيرة.

٢- وزارة الحربية :

١٠- م.م.ع للإنتاج الحربى (شركتان).

٣- وزارة الزراعة :

١١- م.م.ع للتعاونيات الزراعية (١٠ شركات).

٤- وزارة المواصلات :

١٢- م.م.ع للنقل الداخلى (١٨ شركة).

١٣-م.م.ع للنقل البحرى (شركة واحدة).

٥- وزارة الاسكان والخدمات العامة :

١٤- م.م.ع للإسكان التعاونى.

١٥ - م.م.ع للمقاولات والبناء (١٦ شركة).
١٦- م.م.ع للأبنية العامة.
١٧- م.م.ع للإسكان والبناء (٥ شركات).

٦- وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى:
١٨- م.م.ع لاستصلاح الصحراء.
١٩- م.م.ع لتطوير الأراضى (شركتان).
٢٠- م.م.ع لاستصلاح الأراضى (٥ شركات).

٧- وزارة العمل :
٢١- م.م.ع للتأمينات الاجتماعية.

٨- وزارة الدولة :
٢٢- م.م.ع للإذاعة والتلفزيون (شركة واحدة).
٢٣ - م.م.ع للسياحة والفنادق (٥ شركات).
٢٤- م.م.ع للإعلام والدعاية والتوزيع والطباعة.

٩- وزارة التموين :
٢٥- م.م.ع للاستهلاك (٣١ شركة).
٢٦- الهيئة التعاونية المصرية العامة للاستهلاك.
٢٧- م.م.ع للأهراءات والمستودعات (٣ شركات).
٢٨- م.م.ع لصيد الأسماك (شركتان).

١٠- وزارة الصحة :
٢٩- م.م.ع للمنتجات الصيدلية والكيمأوية والتجهيزات الطبية (٧ شركات).

١١- وزارة الاقتصاد :
٣٠- م.م.ع للتجارة (٣٧ شركة).
٣١- م.م.ع لتجارة القطن (١٩ شركة).

٣٢- م.م.ع للمصارف (٢٧ شركة).
٣٣- م.م.ع للتامينات (١٦ شركة).
٣٤- م.م.ع للتوفير (شركتان).

١٢- وزارة الثقافة والإرشاد القومى :
٣٥- م.م.ع لدعم صناعة السينما (شركة واحدة)
٣٦- م.م.ع للمسرح والموسيقى (شركة واحدة)
٣٧- م.م.ع للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (شركة وحدة).

١٣- وزارة الاشغال:
٣٨- م.م.ع للكهرباء[١].

واشار المرسوم إلى "جميع الشركات القائمة" أى سواء التابعة منها "للقطاع العام" أو التى كانت ما تزال فى أيدى رأسماليى القطاع الخاص. فالعلاقات بين القطاعين لم تكن محددة بشكل واضح، بل أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى للقوى الشعبية، الذى انعقد فى هذه الفترة، وضع هذين القطاعين تحت تسمية واحدة هى "الرأسمالية الوطنية" غير أنه كان من البديهى أن القطاع الخاص لم يكن مؤلفا ممن تبقى فى حوزة رأس المال الخاص من بعض الشركات ضمن الـ ٣٦٧ شركة التى تاثرت بهذا الإجراء. والواقع أنه كان هناك فى المدن - وفى المناطق الريفية - عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - مشاغل، محلات حرفية، محلات صغيرة، معامل صغيرة، الخ.. - التى لم يتغير هيكلها الاجتماعى. لا شك أن قوانين تموز "جعلت من القطاع العام القوة الأساسية التى تملك الإشراف التام على القسم الأكبر من النشاط الاقتصادى" كما اعترف البنك الأهلى المصرى، لكن "طبيعة العلاقات بين كل مؤسسة عامة والشركات التابعة لها من جهة، والعلاقة بين هذه المؤسسات والوزارات من جهة أخرى، لم تحدد بالتفصيل"[٢].

كانت هذه أسئلة يطرحها ممثلو "الرأسمالية الوطنية"، وخاصة ممثلوا القطاع الخاص، بإلحاح على أنفسهم وعلى السلطات العامة، خاصة خلال

المناقشات التى رافقت، فى فبراير ومارس ١٩٦٢، انتخاب مندوبى هذه الفئة للمؤتمر القومى للقوى الشعبية.

وأعطت الحلقة الدراسية التى أجرتها "الأهرام" حول الموضوع بعض النقاط التوضيحية. وقال زكى محمد لاشين وهو بقال فى روض الفرج بالقاهرة : "إن شركة الملح والصودا تنتج الصابون ومنتجات مماثلة، وهى تبيع ٧٠ بالمئة من إنتاجها إلى القطاع العام، والباقى إلى بائعى الجملة والقطاعى. ما هو أكثر من ذلك أن شركة الملح والصودا ليست الوحيدة، بل كل الشركات الكبيرة تفعل نفس الشئ". وقال بائع تجزئة آخر، وهو محمد أمين نافع : "أن وضع القطاع الخاص محاط بتناقضات كثيرة، والتمييز الذى يمارس بين القطاعين مربك فى تطبيقه بحيث يجعلنا نشعر بعدم الاطمئنان". وقال كمال رمضان : "ليس بالإمكان إيجاد أى أثر للاضطهاد اليوم عندما يساق التاجر الذى يخفى بضاعته، إلى المحكمة، وعندما تنشأ التعاونيات فى كل مكان بحيث يصبح من المستحيل على المشروعات التجارية أن ترفع أسعارها". وأضاف : "فلنتكلم بصراحة. فى الوقت الذى تكون فيه الإمكانيات المتاحة للقطاع العام فى مجالات الاستيراد والدعم المالى كثيرة، فاننا نرى أن القطاع الخاص عاجز عمليا عن التحرك والتقدم لأنه ممنوع من أية إمكانية للقيام بعمله".

وأبدى عبد المحسن شحاته أسفه لحقيقة أن "القسم الأكبر من أرباح القطاع الخاص تذهب إلى الحكومة بسبب قوانين الضرائب والحد الأعلى للدخل". وشدد ممثلان عن القطاع العام – جمال البرلسى ومحمد شديد – على أنه لا يمكن التفكير بأن القطاع الخاص يجب أن يعمل فى منافسة مع القطاع العام الذى كان يملك القوة الأساسية وتكلما عن "التكامل". وأعطيت عدة اقتراحات، لكنها انتهت إلى طريق مسدود. وبعد يوم من انتهاء الحلقة الدراسية جرى أعلامنا أن زكى لاشين لصر على إرسال نشرة إلى ألف تاجر صغير لكى يدونوا بالتفصيل ما الذى يريدونه تماما[٣].

وحيث أن الارتباك وعدم الوضوح حول النوايا كانا يميزان، بنظر معظم هؤلاء المسؤولين، الحياة الاقتصادية اليومية، فقد أصبح من الضرورى أن يعيد كل من الطرفين تحديد مفاهيمه. والسؤال الذى طرح،

بشكل علنى أحيانا برغم التصريحات المدوية بالثقة بالحكم كان التالى : رأسمالية دولة أم اشتراكية ؟

دون أن نخرج من مجال البناء الاقتصادى والاجتماعى التحتى، فلننظر إلى عناصر التقدير المتوفرة لدينا لأعطاء الحكم على هذه المرحلة من التطور.

كان هناك، أولا، القطاع العام الذى سيطر على الجزء الأساسى من قوة البلاد الاقتصادية وفقا للترتيبات المختلفة التى حددتها قوانين ٢٠ يوليو الثلاثة : ملكية تامة (بما يختص بالمصارف، شركات التأمين، الصناعات الثقيلة، فروع الاقتصاد الأساسية، المواصلات والتجارة الخارجية)، وملكية تامة أيضا للشركات الجديدة التى أسستها مؤسسات القطاع العام[٤]، ومساهمة بنسبة ٥٠ بالمئة (فى الشركات العاملة فى الصناعة والأعمال ذات الأهمية المتوسطة)، وملكية بنسب مختلفة (فى الصناعات الخفيفة والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات التوصية التى تملكها مجموعات من العائلات).

كانت الدولة توسع سيطرتها على مجمل النشاط الاقتصادى أن بواسطة الخطة الخمسية أو بواسطة تحويل أهم ٣٦٧ شركة إلى ٣٨ مؤسسة عامة (تحت اشراف الوزارات المختلفة) التى عددناها.

ولكن قبل الإقدام على تحليل "القطاع العام" يجب الأشارة إلى ظاهرة خاصة ضمن النطاق العام للتأميم الذى قامت به الدولة. وهى تتعلق بالطبيعة الأكثر تحديدا لنظام الملكية فى القطاع العام. فالواقع أن رأس مال المصارف، وشركات التأمين، والمشاريع الصناعية والتجارية - سواء أكانت شركات ذات مسؤولية محدودة أم شركات مساهمة - كان ينقسم إلى قسمين : قسم تحول إلى الملكية المباشرة للدولة (وكان هذا هو الحال بالنسبة للفئة الأولى من المصانع التى أممت بموجب قانون رقم ١١٧؛ وكذلك بالنسبة لملكية ٥٠ بالمئة من الشركات فى الفئة الثانية التى تحولت إلى القطاع العام بموجب قانون رقم ١١٨، وأيضا بالنسبة للحصص المختلفة التى كانت تفوق ١٠,٠٠٠ جنيه للمساهم الواحد فى الفئة الثالثة من الشركات بموجب قانون رقم ١١٩). أما القسم الثانى فقد ظل فى أيدى أفراد (٥٠ بالمئة من رأس مال

شركات الفئة الثانية، وكذلك جميع الحصص التى لا تتعدى ١٠,٠٠٠ جنيه للمساهم الواحد فى شركات الفئة الثالثة).

ومثلث السندات على الدولة التى لم تكن لتباع أو تشرى فى البورصة، تعويضا ماليا مقسطا عن خسارة الملكية التى لحقت بالمساهمين لصالح الدولة. وسمحت هذه الأخيرة لحاملى سندات الدولة إلى حد ٥٠٠٠ جنيه، كحد أعلى، ببيع جزء لا يزيد عن ١٠٠٠ جنيه منها للمصارف من أجل التخفيف من آثار خسائرهم والحصول على شئ من السيولة. كذلك أعلنت الحكومة أن حصص الأسهم ستقسم إلى وحدات بقيمة جنيه مصرى واحد لكل منها فى سبيل إعطاء صغار المدخرين فرصة لكى يصبحوا من حملة الأسهم[٥].

لكن الدولة بقيت بالتأكيد المالك الكامل والوحيد لشركات الفئة الأولى التى أضيفت إلى القطاعات العامة التى كانت قد أممت قبل يوليو ١٩٦١ ؛ وكانت تملك نصف الشركات فى الفئة الثانية، وتملك بنسب مختلفة (من ١٠ إلى ٥٠ بالمئة وأحيانا أكثر بكثير) شركات الفئة الثالثة. وفى كل من هذه الحالات دفعت الدولة تعويضا مقسطا، أى فى الواقع، نوع من الدخل السنوى المؤقت للمالكين السابقين الذين فرض عليهم التخلى عن ملكيتهم : وأخذ ذلك شكل سندات حكومية بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة، أى على غرار ما أعطى للملاك الزراعيين الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢. وكان ثمة حالة استثنائية واحدة : الشركات التى أنشئت ومولت من قبل مؤسسات القطاع العام، والتى تملكها هذه المؤسسات دون منازع حيث لم يدفع أى تعويض لأحد.

من الطبيعى أنه قد رافق نقل ملكية أهم وسائل الآنتاج إلى الدولة ؛ انقلاب كامل فى الطريقة التقليدية لإدارة الشركات المختلفة.

وبموجب القانون رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٦١ يجب أن يتألف كل مجلس إدارة من سبعة أشخاص كحد أعلى، بينهم ممثل عن المستخدمين و آخر عن العمال، ينتخبهما زملاؤهما. وفى أغسطس عدل القانون الجديد رقم ١٣٧ هذه البنود وخفض سلطة أصحاب العمل مرة أخرى : على ممثلى العمال والمستخدمين أن ينتخبا بشكل مشترك من العمال

والمستخدمين، ويجب أن يضم مجلس الإدارة من واحد إلى ثلاثة من مدراء أو رؤساء الأقسام فى الشركة [٦].

كيف أصبحت صورة "القطاع الخاص" بعد إجراءاتالتأميم الشديدة هذه ؟

إن حساب القوى الحقيقية التى كان يتألف منها لم يكن سهلا خاصة بالنسبة للكمية. فبين الشركات التى تأثرت بقوانين يوليو هناك أولا كل حاملى أسهم قيمة كل شركة متوسطة الحجم من الفئة الثانية، قسمت نصف حصصها إلى أسهم قيمة كل منها جنيه واحد، بينما عوض عن النصف الثانى بسندات على الدولة. وكان هناك أيضا حملة أسهم ١٤٥ شركة من الفئة الثالثة الذين يحق لهم الاحتفاظ بأسهم بقيمة ١٠,٠٠٠ جنيه كحد أقصى، على أن يحول ما يتجاوز هذا الحد إلى سندات على الدولة. ابتداء من شهر مارس، جرى تسعير أسهم شركات الفئة الثالثة فى البورصة، وأعلن الدكتور القيسونى أن حد الـ ١٠,٠٠٠ جنيه يطبق فقط حتى تاريخ إعلان القانون فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ وبعد هذا اليوم يستطيع أى فرد أن يشترى ما يشاء من الأسهم [٧]، من أجل تشجيع "الرأسمالية الوطنية". ولكن الـ ٣٦٧ شركة الموزعة على ٣٨ مؤسسة عامة منذ ديسمبر ١٩٦١ لم تكن تشكل كل الاقتصاد المصرى. إذ يبقى فى الواقع، عدة آلاف من المشاريع الصغيرة – مشاغل، أشغال حرفية، محلات، مصانع صغيرة، بنوك صغيرة، الخ.. – فى يد الأفراد، أو باختصار، فى حوزة ما كان يعرف بالطبقة المتوسطة بل، فى الحقيقة، الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى التى تعيش فى المدن [٨]. وفى ذلك الوقت لم تكن الأرقام الصحيحة متوافرة لكى يكون بالامكان القيام بتقييم دقيق لحصص هاتين الفئتين اللتين تؤلفان القطاع الخاص. لكن لا ريب فى أن هذا القطاع كان، بطريقة ما، مصدر إسهام وتقوية للقطاع العام، وأنه كان من الصعب، حتى نظريا، الحديث عن المساواة بينهما.

كان ثمة عنصر آخر وهو تشكيل الإطارات الإدارية الجديدة فى الاقتصاد. فالاطارات العليا كلها – الوزراء، رؤساء وأعضاء المؤسسات العامة، رؤساء الشركات – كان يعينها رئيس الجمهورية، أما المولجون القضائيون بإجراءاتالحراسة فكان يجرى تعيينهم بموجب قرار وزارى.

من أين تم انتقاؤهم ؟ منذ ١٩٥٢، وخاصة بعد وزارة عبد الناصر الأولى فى ١٩٥٤، كما نلاحظ، وقع اختيار مجلس قيادة الثورة على فنيين واقتصاديين ومهندسين ذوى ثقافة أنجلو - ساكسونية - خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى لندن، وهارفارد، ومعهد ماساتشوستس التكنولوجى MIT - لأن المجلس أدار ظهره بشكل حاسم للتقليد القديم فى اختيار وزراء ومديرين عامين متخرجين من كليات الحقوق ومتأثرين بالثقافة الفرنسية بشكل عميق. من هذا الصنف من الرجال - وخاصة الدكتور عبد المنعم القيسونى، د. عزيز صدقى، د. كمال رمزى استينو، أحمد عبده الشراباصى، د. مصطفى خليل، موسى عرفة، أحمد على فراج، د. محمد نجيب حشاد، د. محمد النبوى المهندس، عبد الوهاب البشرى - تشكل الفريق الوزارى المدنى عام ١٩٦١، وأثبتت التجربة كفاية أو عدم كفاية هذه الكفاءات وجاءت بشخصيات عديدة جديدة.

وكان هناك نفس هذا الاتجاه في المؤسسة الاقتصادية، وهى المؤسسة الوحيدة التى كان جسمها الإدارى عرضة للتحليل : بين مديرى الشركة الذين كانو يعملون فيها فى نهاية ديسمبر ١٩٦١ - أى قبل تاريخ تنفيذ التنظيم العام الجديد فى ٣٨ مؤسسة عامة الذى أنهى وجود المؤسسة الاقتصادية - ٤٢ مهندسا، ٣٨ متخرجا فى إدارة الأعمال، ٢٦ محاميا، ٤٣ متخرجا فى تخصصات أخرى، و ٢١ شخصا لا يحملون شهادة جامعية.[٩] ولكن يجب إلا يغيب عن البال أن المواد فى كليتى الهندسية والتجارة، وكذلك فى العلوم والطب، كانت تدرس، جزئيا بالإنكليزية وفقا لتقاليد الجامعات البريطانية وبنفس المصادر تقريبا، وظل هذا ساريا حتى ١٩٦٠. وقبل تنفيذ إجراءات التأميم كان مثل هؤلاء المدراء يعملون فى مصانع ومكاتب القطاع الخاص، وحاول بعضهم القيام بعمل لحسابه الشخصى، وكانت الأقلية ترضى بمعاشات الوظيفة العامة الزهيدة. لكن معظم الذين عملوا فى الشركات الخاصة كانوا يشغلون وظائف إدارية متوسطة، إذ حتى ١٩٦١ كان يحتفظ بالمناصب العليا - مجالس الإدارة والإدارة - للمساهمين الكبار أنفسهم أو لاتباعهم.

حولت قوانين التأميم هؤلاء الأشخاص إلى إطارات إدارية عليا، حيث ان العناصر القديمة صاحبة الامتيازات أبعدت فى الغالب. ولكنهم لم

يحصلوا وحدهم على هذه المراكز، بل شاركهم فيها عدة مئات من الموظفين الإداريين النشطين والمتطلعين بحسد إلى الامتيازات وفرص الترقى التى يتمتع بها زملاؤهم فى القطاع الخاص، والذين نقلوا إلى المؤسسات الاقتصادية، حاملين معهم تقاليدهم البيروقراطية وعطشهم إلى البروز. وافسحت الدولة المجال فى الجامعات، لكل من الخرجين والأساتذة، لتأمين الصفة العلمية للعمل الذى يجب أن تقوم به الهيئات الجامعية الجديدة.[١٠] وبدأ نقاش بين الأساتذة والإخصائيين والمديرين لتحديد التدريب الأفضل الذى يلائم هذه الإطارات الجديدة، وهو نقاش لم يلبث أن أدى إلى تكتل الاقتصاديين والعلميين والمهندسين ضد "الآخرين" أى زملائهم ذوى الدراسة فى مجال الحقوق والآداب[١١].

شيئا فشيئا أخذت أسماء المسئولين الجدد فى ميدان الاقتصاد الذين اختارتهم الحكومة، تنشر فى الصحف. وفيما يلى توزيع الأطر الإدارية فى ٣٧ (من ٣٨) مؤسسة عامة فى إبريل ومايو ١٩٦٢ : من ٣٠١ عضوا فى مجالس الإدارة (مديرى المؤسسات وليس الشركات التى تضمها) نجد ٥٧ مهندسا ورجل علم، ٥٧ حامل شهادة دكتوراة، ١٨٧ موظفا رسميا كبيرا بينهم عدد من الضباط ورجال الشركات الرسميين ومعظمهم يحمل شهادة الحقوق أو التجارة، وأحيانا شهادة الآداب أو الهندسة.[١٢] وفى إبريل فتح باب التعيين فى مجالس إدارة ٢٣٨ شركة تابعة لـ ١٤ مؤسسة عامة وتمثل قطاعات الأنتاج الرئيسية، وتبع ذلك انتخابات ممثلى العمال والمستخدمين. وفى هذه المجالس ظهرت النسب نفسها التى نجدها فى مجالس إدارة المؤسسات العامة : ١/٣ من المهندسين والعمليين حوإلى ربعهم يحملون درجة الدكتوراه، ويتألف القسم الباقى من رسميين كبار وخريجين فى التجارة والحقوق والآداب. وأشارت مذكرة توضيحية إلى أن عددا كبيرا من القضاة والمحامين الكبار، المتقاعدين أو فى الخدمة، وعددا من وكلاء الوزارات والمدراء ورؤساء الأقسام الحكومية والعديد من المحامين والأعضاء السابقين فى مجلس الأمة، والعديد من أساتذة الجامعات وعدد كبير من الرأسماليين السابقين، وخاصة فى شركات البناء، بقوا فى مناصبهم ولكن كرؤساء مجالس إدارة، هذه المرة.[١٣] أى بشكل عام كان عدد العسكريين قليلا. وفى

الوقت نفسه، كان هناك نية حقيقية فى تطوير المستوى الفكرى للضباط الشباب المعينون فى مناصب إدارية فى المجال الاقتصادى : أولئك الذين أعلنوا عن رغبتهم، وكانوا كثيرين، ارسلوا لمتابعة دروسهم فى الجامعات ولا سيما فى كليات الحقوق والعلوم السياسية والتجارة. وانتسب العديد من العسكريين المبتدئين إلى الكلية الفنية العسكرية التى افتتحت فى ١٠ سبتمبر ١٩٦١، والتى كان برنامجها يستمر لفترة ٧ سنوات ويرمى إلى تدريب أطر إدارية على العمل العسكرى بالإضافة إلى دراسة الهندسية المدنية.[١٤] وأخذ عدد "الدكاترة" يزداد بين الضباط حتى على المستوى الوزارى : لا يكفى ارتداء البزة العسكرية بعد اليوم للوصول إلى مركز ادارى فى الميدان الاقتصادى.

على مستوى الأطر الإدارية المتوسطة بذل مجهود ضخم : جرى قبول ٣٠,٠٠٠ طالب فى مدارس التعليم المهنى عام ١٩٦٠، منهم ١٦٠٠٠ طالب فى التعليم الثانوى، وبلغ المجموع عام ١٩٦١ ٣٧,٠٠٠ طالب منهم ١١,٣١٥ فى التعليم الثانوى و ١,٢٥٠ فى المعاهد الفنية. وعام ١٩٦٥ – حسب قول على شعيب، نائب سكرتير الدولة للتعليم المهنى، سوف يصبح هذا العدد ٢٢٠,٠٠٠ طالب مقابل ١٨,٠٠٠ طالب فقط عام ١٩٥٢. وقد مثل التعليم المهنى وحده ٣٤,٥ بالمئة من مجموع ميزانية التعليم خلال الخطة الخمسية الأولى لعام ١٩٦٠[١٥]. وانتظرت التقديرات الرسمية زيادة تبلغ ١,٠٣٧,٠٠٠ فى عدد العمال الفنيين بحلول ١٩٦٤ – ١٩٦٥ [١٦].

كان القصد بالتأكيد هو إنشاء طبقة اجتماعية جديدة "طبقة المديرين" استنادا إلى العناصر المتعددة والمبعثرة المتوافرة لدى النظام. ويستشهد واحد من أذكى هؤلاء المديرين، عبد المنعم التاملى، رئيس البنك العقارى المصرى، بالكاتب الأميركى جيمس بورنهام، لكنه يعترف على الفور بأن الوجود القوى للدولة يفرض حدودا على الفئة الجديدة [١٧].

وقد أصبح ذلك واضحا فى مسألة القانون الجديد المتعلق بتنظيم النقابات المهنية. فالمشروع الأساسى كان يمنع أعضاء هذه النقابات من التدخل فى السياسة ويعطى الحكومة حق اعتبار مقررات النقابات غير نافذة ؛ بل حتى يحق لرئيس الجمهورية أن يأمر بحلها. وثار المحامون والأطباء

علـى هـذا البند، وطـالب المهندسـون بـالاعتراف بمسـتويات الكفـاءة ومـدة الخدمـة، أى انهم رفضـوا أى تنظيـم يعـاملهم مثـل النقابـات العماليـة، وأصـر الصيادلة على اعتبارهم أعضاء فى مهنة تجارية [١٨].

فى سنة ١٩٥٤، كتب أحمد بهاء الدين : "أن املنا الأكبر فـى التقدم فـى هـذا الوقـت ممثـل فـى القـوة الثالثـة، أى الطبقـة المثقفـة"[١٩]، ولكـن رأى النظام لم يكن كذلك وهو يقوله صراحة بلسان هيكـل خـلال "أزمـة المثقفيـن" الشهيرة. فيتساءل هيكـل أيـن كـان المثقفون فـى تلـك الأيـام (قبـل ١٩٥٢) ؟ "وأين كان دورهم الطليعى فى قيادة الجماهير ؟" ويقول : "الواقع أنهم، فيمـا عدا ظواهر فردية، كانوا بعيدين عن المعركة : بعضهم بارتباطاتـه الطبقيـة، كان يقف فى الصـف المعـادى لمصـالحـه الجمـاهير. والبعض الآخر، بحكم إيثـار العافيـة علـى الأقل، كـان يقنـع بـالانزواء ويباشـر رعايتـه لمصالحـة الشـخصية، مـن غيـر تعـرض غير مـأمون العواقـب لمجـرى الحـوادث... عجزت الفئات المثقفة عن رؤية الصورة فى جلائها ووضوحهـا، وأكثـر مـن ذلك بدأت هواجس الضمير تؤرقها. ولقد كان بروز القيـادة الثوريـة مـن بيـن الطلائع الشابة التى تحركت فى صفوف الجيش، واتصالها الحى بالجمـاهير، ونجاحها فى التعبير عن مطالبها، تذكيرا دائما ومستمرا – لهذه الفئات المثقفة – بعجزها عن أداء دورها الطليعى.." [٢٠].

كان واضحـا أن آمـال المثقفيـن كـانت بعيـدة عن الاتفاق مـع نظـرة الضباط الأحرار إلى قيمة الأنتلجنسيا المصرية ودورها الممكن.

كانت الحقيقة أن الضابط أنكروا على كل الفئات الاجتماعيـة، وعلـى كل مجموعة وطنية – ما عدا الجيش – حق وواجب قيـادة بعث مصـر.* هـم وحدهم كـانوا يملكـون القـوة التـى لا غنـى عنهـا لبلـد مـا زال تحـت سيطرة الاستعمار العسكرية. لكن أنور السادات يعترف لنا : "كان البسطاء يحسـبون أن الجيش مجـرد وسـيلة للسـيطرة أو سـوط فـى يـد الملـك يسـتعمله للتحكـم بـالفقراء، يجـده متـى شـاء بمتنـاول يـده ليضربهم بـه إذا تجـرأوا وتحركـوا قليلا... كانوا يظنون أن الجيش هو حرس فاروق لا حارس الأمة.... كـانت المخـاوف قد تراكمت فـى عقـول الجمـاهير الجاهلـة.... لهذا فطالمـا كـانت

الجماهير غير واثقة من شعور الجيش نحوهـا، فإنها لم تفكر بالتحرر عن طريق العصيان، خوفا من أن يقضى على خطوتهم بالنار والدم..." [٢١]

إنما ينبغي التذكير أن الشعور الوطنـى عريق فـى صفوف الجيش فبين الـ ٣٢٧ موقعاً على بيان الحزب الوطنـى عام ١٨٧٩ كان هناك ٩٣ ضابطا. وكان الضابط الأحرار قد عزمـوا علـى أحياء هذا التقليد. ويقول. بيان غير موقع : "أن الجيش ليس ثكنات تفصلها عن الشعب أسوار عالية، بل هو – بالنسبه لكل طبقات الشعب – لأى جامعة بـالمعنى الحقيقى تعلمهم وتقوى لجسادهم وترفع معنوياتهم... أننا نعلن لجنودنا أنه لا يمكن جيش أن يكسب نصرا دون مساعدة رجال العلم أمام مجـاهرهم... ومساعدة كل فرد من أفراد أمتنا"[٢٢].

والذين أطلقوا هذه الشعارات – أعضاء منظمـة الضبـاط الأحـرار – أصبحوا قادة الجيش بعد ١٩٥٢، وأعلـى رجـال الدولـة الرسميين، ثم بعد تأميمات ١٩٥٧ المسؤولين عن الاقتصاد وخاصة فى القطاع العام الذى كـان ينمو باستمرار. وحسب تعبـير م. برجيـه[٢٣] "حكمـت النخبـة العسـكرية ومنظماتها الشعبية وحدها فى البدء، ثم وصلت بسرعة إلـى تحـالف ١٩٥٢ – ١٩٦١ مع الطبقة الوسطى الصناعية. وخلال تلك الفترة حصل الارتبـاط بين النخبـة العسـكرية والنخبــة التكنوقراطيـة ؛ وتـرك المفكـرون لفحـص ضمائرهم. كان هذا هو الثنائى الجديد الحاكم فى مصـر بعد صيف ١٩٦١. ولكن أين كانت قوى البلاد الاجتماعيـة عندمـا أطيح بـالحلف القديم بيـن الأثرياء وسادتهم المستعمرين ؟

لظهر نقد عبد النـاصر الذاتـى بوضـوح، فـى ١٦ أكتوبـر ١٩٦١ أن السلطة تدرك الخطر الـذى يمثلـه الفـراغ السياسـى. هل يستطيع الجيش أن يحكم وحده، بالنيابة عن الأمة ؟

كانت أجابة عبد الناصر بالنفى. لا شك أن الجيش ظل فـى قلب كل شئ، وسط الجهاز، وعلى قمة السلطة. لكـن كـانت هنـاك مشكلة مزدوجـة : أولا، مشكلة الهيكل التنظيمى، ثم مشكلة المجموعات القيادية والأطر الإدارية القادرة على تحمل مسؤولية دفع الاتجاه الاقتصادى والاجتمـاعى الجديـد إلـى الحركـة. لقد ظلت سـلطة التقريـر والبت، رغم الشـعارات والجمـل الملينـة بالوعود، فى يد النواة الحاكمة التى يرأسها عبد الناصر. أولا، مشكلة الهيكـل

التنظيمي أي الإطار القانوني الذى ستدخل ضمنه القيادات اللاحقة. وهنا برز، مرة أخرى، تصلب المجموعة العسكرية في تصميمها على القيام بالخطوة الأولى لانتزاع أية مبادرة سياسية نابعة من مختلف طبقات الأمة.

في ٤ نوفمبر ١٩٦١، أعلن الرئيس عبد الناصر ثلاثة إجراءات:

١- تشكيل هيئة تدعى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية لدرس طريقة اختيار مندوبين عن قطاعات الشعب المختلفة، الذين سيؤلفون المؤتمر الوطني للقوى الشعبية.

٢- انتخاب المؤتمر الوطني للقوى الشعبية : يعرض رئيس الجمهورية على المؤتمر مشروع ميثاق للعمل الوطني يكون ثمرة التجربة المتراكمة من ١٩٥٢ والتعريف بأغراض الثورة ؛ وتطرح هذه الوثيقة للمناقشة داخل المؤتمر وفي لجانه المختلفة، ثم ينبثق عن المؤتمر ككل الميثاق بصيغته النهائية.

٣- تجرى انتخابات "اللجان التأسيسية" للاتحاد القومي، على أساس هذا الميثاق، ووفقا للإجراءاتالتي يقررها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية. واللجان المنتخبة هذه تشكل قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومي الذى سيعتبر السلطة الشعبية العليا، وعلى هذا الأساس، يقوم بمهمة تحضير الدستور[٢٤].

وفي ٨ نوفمبر، عين مرسوم جمهوري ٢٥٠ عضوا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية، كالتالي : ٢٤ ممثلا عن الفلاحين (١٨ فلاحا تعاونيا، ٤ مهندسين زراعيين، ٢ مزارعين)، و٢٩ من العمال (١٣ رئيس نقابة، ١٥ عاملا، وعامل واحد ممثلا عن النشاط العمالي للاتحاد القومي)، و٣٧ ممثلا عن المهن بما فيهم أساتذة الجامعات (٧ رؤساء لنقابات مهنية، ٥ مهندسين، صيدليان، ٧ صحفيين وكتاب، ١١ محاميا، ٣ اطباء، ٣ معلمين) ؛ ٢١ ممثلا عن النشاط الاقتصادى (١٥ مدير شركة وهيئة ومؤسسة، و ٦ ممثلين عن الهيئات التعاونية) ؛ ٢٣ عضوا من مجلس الأمة السابق، ١٠ سيدات، ٥٩ مسئولا في جهاز الدولة (٥ نواب لرئيس الجمهورية، ٢٠ وزيرا، ٣ نواب للوزراء، ٢٤ محافظا، ٤ من وكلاء الوزارات) [٢٥]؛ بالإضافة إلى ٥٧ عضوا دون تصنيف.

كان المقصود هو إعطاء انطلاقة جديدة والوصول إلى أسس اجتماعية محددة أي وضع التمثيل الاجتماعي في مؤسسات - للنظام

العسكرى الذى فرضت عليه ضرورات النمو، أن فى حق التنمية أو على صعيد التاثيرات الخارجية، أن يتبع خطا من التطور لم يكن يفكر باتباعه عام ١٩٥٢.

وفى ٢٥ نوفمبر تكلم الرئيس عبد الناصر طوال أربع ساعات أمام أعضاء اللجنة التحضيرية : استعرض تاريخ العلاقات بين الجيش والبورجوازية، "البورجوازية الجبانة" كما وصفها، وكذلك العلاقات بين الدولة المصرية والاستعمار. وقد أظهر كيف توصل النظام إلى إعادة النظر فى عمله، وإلى وضع مذهب وهو يسير، وإلى إقرار ضرورة الاشتراكية. وفى الأيام القليلة التالية أجرى عبد الناصر مناقشة مع أعضاء اللجنة التحضيرية.

وفى اليوم الرابع، ٢٩ نوفمبر، بدأ النقاش الحقيقى، واستؤنف فى ٣ ديسمبر واتخذ رجل واحد على عاتقه المطالبة بإعادة الحريات العامة للجميع وعودة الديمقراطية. ثم دافع عن قضية اليسار الملاحق والذى يلاقى التعذيب فى نفس الوقت الذى يدعى فيه النظام بأنه "اشتراكى". كان يمكن سماع ورؤية خالد محمد خالد على شاشة التلفزيون فى كل بيت ومقهى فى مصر. لقد كان أحد أشهر الكتاب المصريين بعد الحرب الثانية، ومؤلف العديد من الكتب التى يتوافق فيها الإصلاح الإسلامى مع الدعوة المستمرة إلى الحرية، خلال العهد البائد وبعد ١٩٥٢.

رد عليه الرئيس قائلا : "أما نتكلم بقى على المفتوح، ليه ؟ هل حاكمنا الإخوان المسلمين افتراء والا لأن كان فيه جيش مسلح موجود علشان يستخدم للانقضاض على هذا الشعب؟" ولكن كان واضحا أن الماركسيين هم موضوع البحث، فأضاف عبد الناصر قائلا :"بالنسبة للمعتقلين الشيوعيين، إحنا مش ضد الماركسية، أبدا ولا ضد اليسار بأى حال من الأحوال، بس ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية... بيجوا الشيوعيين اللى فى الحزب الشيوعى المصرى اللى متصلين بيأخذوا تعليماتهم من صوفيا واللى رياستهم موجودة بصوفيا واللى قبل كده كانوا بيأخذوا تعليماتهم من روما، وقبل كده بياخدوا تعليماتهم من فرنسا، وأيام الحرب من أنجلترا. وأنا أعرف ناس كثير منهم... والله إذا كان فيه ناس ماركسيين ما بياخدوش تعليمات من بره، مش

ممكن حناخد ضدهم إجراءات... احنا بنقول أن اشتراكيتنا غير الشيوعية. لكن سايبين كتير شيوعيين في البلد، وفيه متشيعين كتير وفيه ماركسيين كتير. كل واحد بيتكلم على كيفه مفيش منه خطوره طالما ما بياخدش أوامر من بره، من دولة أجنبية..." تكلم عبد الناصر ثلاث مرات للرد على مناقشات خالد محمد خالد الذى كان يدعو إلى إنهاء الديكتاتورية قائلا : "أن أعداء دعوة محمد الذين لم يؤمنوا بالدين الجديد فقد اعترف بهم محمد أعضاء فى مجتمعه وضمن لهم حقوقهم... صدقونى أيها السادة ليس من صالح أحد، ليس من صالح أحد أبدا، أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة. أبدا يجب أن نسلحه بطبيعته. طبيعته الطيبة، وطبيعته اليقظة، وطبيعته الوفاء، والحب فلنسلحه بطبيعته هذه وهو شعب ذكى وقوى لا يهزم... لا يجد خصومك – سيادة الرئيس – وخصومنا سوى حجة واحدة : يقولون أين البرلمان ؟ أين الدستور ؟ أين المعارضة ؟ إنى أريد أن نجيبهم على هذه الحجة أولا وأريد أن نستكمل فى ظل رعايتك كمالنا السياسى..."[٢٦]

بهت أعضاء اللجنة دون أن يستطيعوا تجنب السؤال، وكان خالد محمد خالد قد تكلم يوم الافتتاح قائلا : "الآن وقد مضى على الثورة ١٠ سنوات رفع الله فيها لواءها، فإن واجبنا أن نرد إلى الأمة كل حرياتها فورا دون تباطؤ !"[٢٧] لكن المسألة اغرقت فى المناقشات الشكلية. وفى ٦ ديسمبر، طالب نقيب المحامين نفسه، مصطفى البرادعى "بتأسيس حزب للمعارضة بشرط أن تعمل الأحزاب لصالح الوطن والأمة"، وأضاف قائلا : "أن هذا هو معنى الحرية كما يعرفها كل عربى"[٢٨].

ولكن أعمال اللجنة الفرعية رقم ١ المكلفة بوضع الصيغ النهائية الانتخابات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، كانت هى الهدف الرئيسى لمناقشات اللجنة التحضيرية[٢٩]، حيث كان باستطاعة المراقب أن يطلع على سياسة الحكم الحقيقية فى موضوع التركيب السياسى[٣٠]. فأخذت ثمانى فئات من المواطنين بعين الاعتبار ؛ فئات تمثل "القوى الأساسية للشعب التى كانت مجتمعة فى منظمات خاصة بكل منها".

أن دراسة تفصيلية لهذه القوى وللتمثيل الذى أنيط بها تعطى تفسيرات مفيدة لمفهوم السلطة العسكرية عن الطبقة الإدارية التى كانت تنوى تقديمها إلى البلاد[٣١]. درست كل فئة من زوايا متعددة، أهمها "عدد الأعضاء المسجلين فى منظمات"، و"مدى مساهمة هذه القوى التابعة للمنظمات فى الدخل القومى" ؛ ثم جرت المقارنة بين هذين العاملين على ضوء الإحصاءات الهامة، مما يسمح بالحصول على نسبة متوازنة – صححت وفقا لمقاييس سياسية – لمندوبى المؤتمر القادم.

وكانت هذه هى العوامل التى أثرت فى الحسابات ونتائجها :

١- الفلاحون : ٠٠٠، ٢٠٠، ٣ بينهم ١٥٤،٣٣٢، ١ من المسجلين فى منظمات. والعلاقة بين هذين الرقمين أعطت "وزنا ديموغرافيا" بنسبة ٣، ٤٤ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة، ١٧٣ مليون جنيه كمساهمة فى الدخل القومى (يبلغ مجموعه ٦٥٠ مليون جنيه)، والنسبة بين هذين العاملين أعطت هذه المجموعة ٣٥,٤ بالمئة من القيمة الاجتماعية الإجمالية (المقدرة بـ ١٠٠). وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٥ بالمئة وحدد عدد المندوبين بـ ٣٧٥ بينهم ٨٠ عضوا من تعاونيات الإصلاح الزراعى، ٧ أعضاء من النقابات الزراعية، ١٥ عاملا زراعيا فى القطاع الحكومى، و ٨ أعضاء من جمعيات صيادى الأسماك.

٢- العمال : ٦٠٠,٠٠٠، ١ بينهم ٣٢٨، ٤٦٦ منظما (٩، ١٧ بالمئة)، ٢٠٠ مليون جنيه كمساهمة فى الدخل القومى (٣٠,٨ بالمئة)، وخفضت النسبة الفعلية من ٢٤,٤ بالمئة. أعطى العمال ٣٠٠ مندوبا بينهم ١٢٠ مندوبا بينهم ١٢٠ مندوبا عن القطاع الصناعى (٥١٨,٠٠٠ عامل)، و ٢٦ عن القطاع التجارى (١٢٥,٠٠٠ أجير)، و ٤٦ عن قطاع الخدمات (٣٢٥,٠٠٠ أجير)، و ٩٠ عن قطاع العمال الحكوميين (٣٢٩,٠٠٠ أجير).

٣- الرأسمالية الوطنية : ٦٠٠,٠٠٠ شخص، بينهم ٢٧٦,٨٢٤ منظما (١٠,٦ بالمئة)، ٥٦,٢ مليون جنيه (٨,٧ بالمئة) كمساهمة فى الدخل القومى، النسبة الفعلية ٩,٧ بالمئة لصبحت ١٠ بالمئة ومثلوا بـ ١٥٠ مندوبا كما يلى : ٧٥ ممثلا عن الصناعة و ٧٥ ممثلا عن التجارة.

٤- النقابات المهنية : ١٧٢,٩٥٧ شخصا جميعهم منظمون (٦,٦ بالمئة) ؛ ١٤٣,٢ مليون جنيه (٢٢ بالمئة) كمساهمة فى الدخل القومى ؛

النسبة الفعلية ١٤,٣ بالمئة رفعت إلى ١٥ بالمئة ؛ مثلت المهن الحرة بـ ٢٢٥ مندوبا لم يحدد توزيعهم.

٥- موظفون غير نقابيون : ٧٠٠,٠٠٠ بينهم ١٩٤,٠٠٠ منظما في النقابات (٧,٥ بالمئة) ؛ ٧١,٣ مليون جنيه (١٠,٩ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي، النسبة الفعلية ٩,٢ بالمئة خفضت إلى ٩ بالمئه. ومثل الموظفون بـ ١٣٥ منوبا بينهم ١٠٠ يمثلون غير النقابيين.

٦- سلك الجامعات التعليمي : ٧،٥٠٠ كلهم منظمون (٠،٤) ؛ ٦،٣ مليون جنيه (١ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ؛ النسبة الفعلية ٠,٧ بالمئة زيدت عشرة أضعاف إلى ٧ بالمئة. ومثل الأساتذة الجامعيون بـ ١٠٥ بينهم ١١ مندوبا عن هيئات البحث العلمي (بينهم ٤ من المركز القومي للبحث العلمي)، ٤ من الأزهر، ٢٧ من جامعة القاهرة، ١٨ من جامعة عين شمس، ١٧ من جامعة الأسكندرية، ٦ من جامعة أسيوط، و٢٢ من المعاهد العليا.

٧- الطلاب ٣٠٥،٠٠٠ جميعهم منظمون في اتحادات طلابية (١١،٧ بالمئة) ؛ لا يساهمون مطلقا في الدخل القومي. قدر وزنهم في المجتمع بـ ٧ بالمئة مما جعلهم يمثلون بـ ١٠٥ مندوبا : ٤ عن الأزهر، ٢٠ عن جامعة القاهرة، ١٥ عن جامعة عين شمس، ١٤ عن جامعة الأسكندرية، ٤ عن جامعة أسيوط، و١٣ عن المعاهد العليا.

٨- النساء : ٦،٥٠٠،٠٠٠ بينهن ٢٥،٤٥٧ منظمة (١ بالمئة)، ليس ثمة أرقام عن مساهمتهن في الدخل القومي حيث أن النساء العاملات كن قد أدخلن ضمن القطاعات المختلفة الأخرى (الفلاحون، العمال، الخ)، وقدر وزنهن الاجتماعي بـ ٧ بالمئة مما أعطاهن ١٠٥ مندوبات : ٦٣ عن المهن الحرة (بينهن ٣٤ عن التعليم)، ٥ فنانات، ١٠ عاملات، ٢١ ممثلة عن الحركة النسائية والتعاونيات، و٦ عن الجمعيات النسائية [٣٢].

لكن كان هناك نقطة خطيرة أخرى المعروفة "بالعزل" السياسي. وقد جرى تعريف هذه العقوبة على أنها "الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المعترف بالمجموع الشعب، والأبعاد عن كل مشاركة في راية منظمة سياسية سواء في قيادة التنظيم السياسي أو في قاعدته، أو في المنظمات الاشتراكية التابعة له، كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والروابط

المهنية". وقد ميزت اللجنة الفرعية بين مجموعتين : "العزل الذى يطال أعداء ثورة الشعب الاشتراكية، والعزل الذى يقضى بإبعاد كل شخص تتناقض مصالحه مع مصالح الشعب خلال المرحلة الحالية من البناء الاشتراكى". وكانت أهداف "العزل" بشكل خاص :الملاك الزراعيون الذين لحقهم الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ ؛ الأشخاص الذين شملتهم إجراءات التأميم عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١، الأشخاص المعادون للثورة الذين حجزوا أو سجنوا فى نهاية ١٩٦١ ؛ كل شخص أدين بتهمة محاولة استمالة الرأى العام لصالح الفساد السياسى، كل شخص أدين بتهمة استغلال وضعه فى المؤسسات العامة أو الخاصة فى سبيل تحقيق ربح خاص أو تهديم المبادىء التى قامت عليها هذه المؤسسات[٣٣].

وعبثا حاول خالد محمد خالد الوقوف أمام الناحية التعسفية من قرار العزل الذى سيستغل لضرب كثيرين من الأبرياء ؛ بل أنه لم ينجح فى إدخال فقرة إلى النص الرسمى، تقضى باعتبار مفعول هذا الإجراء ساريا بالنسبة لانتخابات المؤتمر فقط[٣٤].

وهكذا، فى ٢١ مايو ١٩٦٢، أمام ١٧٥٠ مندوبا للمؤتمر القومى للقوى الشعبية اجتمعوا فى القاعة الكبرى لجامعة القاهرة، تلا الرئيس جمال عبد الناصر خلال ست ساعات نص ميثاق العمل الوطنى.

هوامش الفصل الرابع

١- راجع

NBE Econ. Bull., XIV, No. 4 (1961), pp. 441 - 444.

٢- "تنظيم القطاع العام"

Ibid., pp. 387 - 388.

راجع أيضا رأى أربع رؤساء مؤسسات عامة - د. حسين خلاف (البنوك)، على شلبى (الادخار)، أحمد شوقى الحكيم (التأمين)، نور الدين قورة (التجارة) - حول للعلاقات بين مؤسساتهم والوزارات المولجة بتوجيهها فيما يتعلق بالسياسة العامة، فى "الأهرام" ١٧ يناير ١٩٦٢.

٣- ماذا يريد مماطلو الرأسمالية الوطنية من الميثاق الوطنى ؟" فى "الأهرام" ١١ مارس ١٩٦٢.

٤- بصدد تحديد تقسيم الفئات قبل إجراءات الحراسة، راجع جمال العطيفى "نظرة فى قانون للشركات على ضوء التشريعات الأخيرة" فى "الأهرام الاقتصادى" عدد ١٤٩ (١٩٦١) ص ١٠ - ١١.

٥- تقرير عن البورصات فى "الأهرام الاقتصادى" عدد ١٥٦ (١٥ فبراير ١٩٦٢)، ص ٢١٨ - ٢١٩ انظر نص تطبيق القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٦١ للخاص بشركات الفئة الثانية فى "الأهرام"، ٢٦ يوليو ١٩٦١. حول تشجيع حسابات الادخار الصغيرة، راجع تعليل نبيل صباغ فى "الأهرام الاقتصادى"، عدد ١٥٥ (١ فبراير ١٩٦٢). ص ٥٢.

٦- جمال العطيفى، "القوة الجديدة المتجانسة فى إدارة الشركات" فى "الأهرام" ٢٤ أغسطس ١٩٦١.

٧-البورصة فى نظامنا الاشتراكى" فى "الأهرام الاقتصادى" عدد ١٥٨ (١٥ مارس ١٩٦٢) ص ٤٠.

٨- يعطى الكاتب غير المعروف لدراسة IEDES حول "La Societe Urbaine Egyptienne"" المذكورة سابقا الجدول التالى للفئات الاجتماعية فى المدن

الفئات	العدد بالألوف	بالمئة	الدخل الكلى بملايين الجنيهات	المعدل المتوسط لدخل الفرد (بالجنيه)
- العاطلون المحصيون	٢٩٨٨	٣٧	-	-
- الخدم	٩٣٤	١٢	٢٠	٢١,٤
- البروليتاريا الرثة	١٨٦	٢	٥	٢٦,٨
- المأجورون العاديون	٤٠٠	٥	١٦	٤٠
- بروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠,٨
- مستخدمون صغار	١,١١٧	١٤	١١٨	١٠٥,٦

٦- مستخدمون منتظمون في أعمالهم الخاصة	٧٣٦	٩	٩٤	١٢٧,٧
٧- الإداريون المتوسطون	٦١٤	٨	٨٣	١٣٣,٥
٨- الطبقة الوسطى والأرستقراطية	٢٤٠	٣	٢٠٣	٨٤٥,٨
المجموع	٨,٠٠٠	١٠٠	٥٨٧	٧٣,٤

ويصيب المؤلف بملاحظته أن "الجماهير الشعبية" تتألف من الفئات صفر إلى ٣....

أما البروليتاريا، تحت هذه الظروف، فتشكل طبقة منفردة في مصر، تختلف في مواقفها السياسية والاجتماعية عن أكثر الطبقات حرمانا في المحيط السكاني في المدن. قد صنفت الفئات من ٥ إلى ٧ تحت التسمية العامة "البورجوازية الصغيرة الدنيا".Tiers Monde, PP. 186 - 7

٩- الأهرام الاقتصادي" عدد ١٥٢ (١٥ ديسمبر ١٩٦١) ص ١٨.

١٠- في كتاب : دورو برجر : "البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة"، برنستن ١٩٥٧، وصف جيد لسلك الموظفين الكبار في ١٩٥٤ - ١٩٥٥. راجع أيضا الحلقات اليومية في "الأهرام" بعنوان "لمحات شخصية" منذ يناير ١٩٦٢. وهذا تحليل للجسم الجامعي في صيف ١٩٦١ :

أ- عدد الطلاب في الجامعات الأربع (ما عدا الأزهر) : ٧٧,٠٠٠ طالب.

ب- حاملو البكالوريوس والإجازات العليا من مختلف الكليات منذ تأسيس جامعة القاهرة عام ١٩٠٨: الطب ٨,٠٠٠، الصيدلة ٢,٠٠٠، الهندسة ١٠,٠٠٠، الزراعة ٩,٠٠٠، العلوم ٥,٠٠٠، الآدب ١٨,٠٠٠، الحقوق ١٧,٠٠٠، التجارة ١٥,٠٠٠.

جـ- بين الأعوام ١٩٣١ و ١٩٦١منحت درجات الدكتوراه التالية : الأداب ١٦٨، الحقوق ١٠٤، التجارة ١١، العلوم ١٩٦، الطب ٢٠٢، الصيدلة ١٨، الهندسة ٢٧، الزراعة ٢٢، الطب البيطري ٣٠. وإلى هؤلاء يجب اضافة عدة مئات من درجات الدكتوراه التي تم الحصول عليها من الجامعات الأجنبية ("التعليم العالي" في "الأهرام" ٢٢ أغسطس ١٩٦١). وكان منتظرا في نهاية ١٩٦٢، ١٧٠ حامل دكتوراة جديد من الخارج يتبعهم ١٠٥٠ آخرين خلال السنوات الثلاث القادمة ("الأهرام" ١٨ مارس ١٩٦٢). وقد ازداد عدد الطلاب المصريين في الخارج من ١٦٥٦ علم ١٩٥٧ (بينهم ٢٨١ مبعوثا عبر منح جكومية) إلى ٥٦٧٠ (بينهم ٢,٣٩٥ مبعوثا عبر منح حكومية) عام ١٩٦٢ ("الأهرام" ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢).

١١- د. محمد سعيد عبد الفتاح : "هذه هي خطط إعداد الخبراء الإداريين" في "الأهرام" ٨ آذار ١٩٦٠. ندوة "من هم أجدر بإدارة الشركات" في "الأهرام الاقتصادي" عدد ١٥٢ (١٥ كانون الأول ١٩٦١). ص ١٨ - ٢٣. عين حلمي السعيد، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية، مديرا للمعهد القومي للإدارة العليا لتلافي كل مفاجأة ("الأهرام"، ٣٠ أيار ١٩٦٢).

١٢- وضع الجدول اعتمادا على معطيات العدد الخاص "دليل المؤسسات" في "الأهرام الاقتصادي" عدد ١٦٠ ١٥ إبريل ١٩٦٢). بالإضافة إلى معلومات جديدة في "الأهرام" ٢٥ مايو ١٩٦٢.
١٣- الأهرام" ١٨ و ٢١ إبريل ١٩٦٢.
١٤- راجع نظام هذه الكلية في "الأهرام" ١١ سبتمبر ١٩٦١ و ٣١ مايو ١٩٦٢.
١٥- الأهرام" ٩ أغسطس و ١٥ أكتوبر ١٩٦٠ و ١٣ يونيو ١٩٦١. حول التعليم الرسمي في العهد الجديد، راجع محمد خيرى والسيد محمد العزأوى:
Education in Egypt (UAR) in the Twentieth (Cairo, 1960)
١٦-الأهرام" ١٧ فبراير ١٩٦٢.
١٧-" نمو مجموعة المديرين الفنيين والتقدم الاقتصادي" في "الأهرام" ١ إبريل ١٩٦١.
١٨-" الأهرام" ٦ و ١٩ إبريل ١٩٦٠.
١٩-" الاقطاعيون والرأسماليون والمثقفون" في "روز اليوسف" عدد ١٣٥٣ (١٧ مايو ١٩٥٤).
٢٠-" أزمة المثقفين" في "الأهرام"، ٢ يونيو ١٩٦١.
٢١- السادات : "قصة الثورة"، ص ١٢٤ - ١٢٥.
٢٢- راجع
Republic of Egypt, Goals of the Egyptian Revolution (Cairo, n.d) , p.73.
٢٣- م. برجر "النخبة العسكرية والتغيير الاجتماعي - مصر منذ نابليون"، برنستن ١٩٦٠ تحليل جدير بالاهتمام لعدة مواضيع، لاسيما حقبة محمد علي، وللتكوين التاريخي لسلك الضباط. لكن المؤلف يتقبل فقدان الديمقراطية، ويرفض الاعتراف بالتمييز الديني لأحد القطاعات الأيديولوجية المتأثرة بالإخوان المسلمين.
٢٤- نص القرار الجمهوري في "الأهرام"، ٥ نوفمبر ١٩٦١.
٢٥- وفقا لنص القرار الذي نشر في "الأهرام"، ١٩ نوفمبر ١٩٦١. وقد نشر القانون الداخلي في عدد ٣٠ نوفمبر.
٢٦-" الأهرام"، ٣٠ نوفمبر ١٩٦١. النصوص الكاملة لأعمال اللجنة التحضيرية جمعت في كتاب "الطريق إلى الديمقراطية" "القاهرة، ١٩٦٢". والنقاش المذكور يقع في الصفحات ١٩١ - ٢١٥ و ٢٦٢ - ٢٨٠.

حاول فتحي غانم تصوير خالد محمد خالد بصورة متدين مثالي في "دفاع عن أحلام خالد ومعارضة في تطبيق الأحلام" في مجلة "صباح الخير" عدد ٣٠٩ (٧ نوفمبر ١٩٦١).
٢٧-" الأهرام" ٢٧ نوفمبر ١٩٦١،
٢٨- اللجنة التحضيرية، المرجع المذكور، ص ٣٦٢ - ٣٦٤.
٢٩- حول مفاهيم الحزب الشيوعي المختلفة حول العمال راجع أحمد بهاء الدين : "هذه الدنيا"، في "أخبار اليوم" ٢٣ ديسمبر ١٩٦١.

٣٠- هؤلاء هم أعضاء اللجنة الفرعية : د. أحمد السيد درويش، الشيخ أحمد الشرباصى، أحمد بهاء الدين، د. جابر جاد، د. جمال الدين سعيد، حسن همام، د. رفعت المحجوب، عبد المجيد عامر، كمال الحناوى، د. لطفى ابو النصر، فتحى فوده، د. لبيب شقير، محمد فؤاد جلال، السيدة مفيدة عبد الرحمن، يوسف مرقص حنا، السيدة كريمة السعيد، حسين محمود، عبد الرحيم عز الدين، محمد عزت قطب، حلمى السعيد ("الأهرام"، ٧ ديسمبر ١٩٦١). وانتخبت خمس لجان فرعية مختصة لمختلف الفئات الاجتماعية : الرأسمالية الوطنية (برئاسة د. جمال سعيد). العمال (خالد فوزى)، الفلاحون (د. عثمان خليل عثمان) خريجو الجامعات والطلبة د. محمد لبيب شقير، المهنيون وموظفوا الدولة والنساء (د.حسين خلاف). راجع "الأخبار" ٢٠ ديسمبر ١٩٦١.

٣١- بذل جهد كبير للبحث عن النماذج الأجنبية لهذا التركيب السياسى "القوى الشعبية". لنتذكر أنه خلال ١٩٤٥ - ١٩٤٧، كان جمال عبد الناصر يتردد على أصدقائه الماركسيين فى الجيش من المنظمتين الشيوعيتين "إيسكرا" و "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" (اللتين انصهرتا فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى عام ١٩٤٧). وفى تلك الفترة برزت فكرة "مصر الإقطاعية" الخاطئة المعروفة بنظرية "حزب القوى الوطنية والديمقراطية" الذى يقوم على أساس تحالف القطاعات المستقلة التى تمثل مختلف الفئات الاجتماعية. وقد أدت معركة مكافحة هذه الأفكار التى قادها "سليمان" و "سيف" و "عادل" إلى تمصير القيادة والانضمام التام إلى فكرة الحزب الشيوعى كحزب الطبقة العاملة. ويبدو محتملا أن يكون عبد الناصر قد تذكر هذه الخلافات، وأن يكون قد اختار الحل المؤدى إلى الحد من الصراع الطبقى لصالح الطبقة العامة.

٣٢- اعتمادا على الجداول والاحصاءات التى أعطيت فى اللجنة التحضيرية، المرجع السابق، ص ٥٩٢ و ٧٢٧ - ٧٣٠. وتعطى "الأهرام" النتائج النهائية على الشكل التالى : نقابات المهن الحرة والموظفون والنساء : ٤٦١. الفلاحون : ٣٧٩. العمال : ٣٠٠. الطلاب وخريجو الجامعات : ٢١٠. الرأسمالية الوطنية : ١٥٠ (عدد ٢٥ فبراير ١٩٦).

٣٣- النص الكامل لتقرير اللجنة الفرعية فى "اللجنة التحضيرية"، ص ٥٨٦ - ٥٨٩.

٣٤- يتضمن تقرير اللجنة كلمة الدكتورة عائشة عبد الرحمن أى "بنت الشاطئ" استاذة الادب العربى فى جامعة عين شمس، التى تطالب فيها بوضع الذين يشملهم قرار "العزل" فى "معسكرات الاعتقال" وتنتقد زكريا محى الدين، الوزير المسؤول لعدم تفكيره بذلك من قبل.

القسم الثالث

البحث عن أيديولوجية وطنية

"أن تكون طبقة ما أهلا للسيطرة، فهذا يعنى أنه من الممكن، انطلاقا من مصالحها الطبقية ومن وعيها الطبقى، تنظيم المجتمع كله وفقا لهذه المصالح. والمسألة التى تقرر، فى آخر الامر، مصير كل صراع طبقى، هى الآتية : ما هى الطبقة التى تملك، فى اللحظة المناسبة، هذه الطاقة وهذا الوعى الطبقى ؟

... مع الرأسمالية، ومع اندثار بنيان الدولة وقيام مجتمع على قواعد محض اقتصادية، يصل الوعى الطبقى إلى مرحلة يستطيع فيها أن يعى ذاته. اليوم، ينعكس الصراع الاجتماعى فى صراع أيديولوجى من أجل الوعى، من أجل كشف الصفة الطبقية للمجتمع أو حجبها. ولكن إمكانية هذا الصراع تؤذن بالتناقضات الجدلية وبالتفكك الداخلى للمجتمع الطبقى الخالص".

- جورج لوكاش (التاريخ والوعى الطبقى)

الفصل الخامس
أزمة المثقفين

"إن القول بتعاون المثقفين مع قوة الدفع الثورى بعد ٢٣ يوليو ليس هو غاية المنى. إنما هو نوع من الولاء السياسى. ولقد كان الدور الطبيعى الواجب للمثقفين، ليس مجرد أن "يتعاونوا" مع الثورة، وإنما ان "يتفاعلوا" مع الثورة، أن "يتبنوا" قضيتها، أن "يأخذوها"، أن "يعطوها" من فكرهم "نظريتها الوطنية"، أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم، عقيدتها الثورية أى طريقها إلى التغيير الأساسى والجذرى للمجتمع المصرى.

أن التعاون فى المشروعات جزء هام وأساسى من دور المثقفين فى خدمة التطوير الوطني. ولكن إعادة البناء الاجتماعي والمشاركة فيه بالعلم والتجربة والوعي الذي هو خلاصة لهما، هو العمل الثوري في المرحلة الحالية من النضال الشعبى تأهبا للثورة وتنفيذا لها... "

بمثل هذه التعابير، وبلسان محمد حسنين هيكل[1] إرادت السلطة إحراج الآنتلجنسيا المصرية، تسع سنوات بعد الآنقلاب. وهذا المازق هو الواقع اعتراف بالفشل : بعد تسع سنوات من سقوط الملكية وتحقيق الإصلاح الزراعى، وبعد ثلاث سنوات من معركة السويس واستعادة الاستقلال، ما تزال المهمات الأساسية بدون حل. صحيح أن المثقفين، وهم القوة الحية القادرة على الخلق والتجديد وبث الروح الوطنية منذ عام ١٨٨٢، أصبحوا يعملون فى المناصب الحكومية ويضعون الكتب التى لابد من نشرها، وحتى يحتلون مناصب عليا فى الهيئات العامة. إنما الشئ الذى رفضوا اعطاءه للسلطة هو قلبهم، وبالتالى أفكارهم. ولا شك فى أن شيئا لم يكن ممكنا بدون هذه الآنتلجنسيا التى لم تبخل بأية تضحية ولم تتردد فى اتخاذ أو دعم أية مبادرة بناءه، بدون هذه الفئة الجريحة التي حطمت السجون نواتها الخصبة وذاقت شتى أنواع التعذيب والإذلال، هذه الثروة التي تملكها مصر أكثر من أي بلد عربى أو شرقى آخر. ولم يكن العمل من أجل التنمية الذى اتخذت له

الحكومة العسكرية شعار "مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات" يستطيع أن يبرر كل ذلك.

يجب إذن التخلص من هذا الجمود في الولاء السياسي، وهذا الرفض للطاعة الأيديولوجية، وهذه الارادة في الابتعاد عن مخطط "فلسفة الثورة". هذا ما ستحاوله أسرة "الأهرام" المؤلفة من منظرين شباب ملتفين حول رائدهم، محمد حسنين هيكل، من ١٢ مارس إلى ١٤ يوليو ١٩٦١، خلال أضخم نقاش طرحه النظام منذ ١٩٥٢ (٢).

بدأت القضية بسلسلة من خمس مقالات كتبها لطفي الخولي. فبعد أن أعطى تعريفا خاطئا للمثقفين(٣) أنحى الخولي باللائمة على الاتجاه الخاطئ الذي يحاول سجن الثقافة العربية تحت عمامة الشريعة الإسلامية وأشار إلى دور الرواد بعد أن فرضت الحملة الفرنسية على عمر مكرم(*) ورفاقة فى الأزهر "الذهاب إلى الشعب"، ولظهر تعدد تيارات الآنتلجنسيا خلال فترة ما بين الحربين، ولاحظ أن التحليلات التي تناولت الثورة كانت متناقضة، ومتعثرة، هذه الثورة التى أقامت نظام حكم سياسى مستقل عن مصالح القوى والطبقات الاجتماعية. ولنتهى إلى القول أن الأزمة هى أولا أزمة "خلق" – والخلق لا يمكن أن يتم خارج حرية النقد والحق فى الخطأ – وهى ثانيا أزمة "تعمق"، أى استكشاف جذرى لتراث الوطن وواقعه، وهى ثالثا أزمة "منهج" لتوضيح النقاط الأساسية التالية : وحدة شعبنا العربى فى كفاحه القومى، رسم الطريق الذى ينبغى اتباعه لبناء اقتصاد وطنى على أساس اشتراكى، تعميق مفهوم الديمقراطية من ناحيتى الشكل والمضمون مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفنا الخاصة ؛ تحرير طاقة الأبداع الفكرى والفنى لاثراء التراث الوطنى والتراث الإنسانى. أما السؤال لمعرفة السبب الذى جعل الآنتلجنسيا المصرية، التى كانت فى الطليعة دوما على الصعيدين السياسى والعقائدى حتى عام ١٩٥٢، وأيضا بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨، تقف حذرة الآن وتخلق هذه الأزمة التى أقلقت النظام إلى هذه الدرجة، أما هذا السؤال فإن

(*) نقيب الإشراف خلال احتلال نابليون لمصر (١٧٩٨ – ١٨٠١) ثم قاد الحركة الوطنية خلال حكم محمد على . لكن محمد على ابعده عام ١٨١٠ بعد أن خاف من تعاظم شعبيته .

الكاتب، الذى كان محاميا ماركسى النزعة حتى دخوله السجن عام ١٩٥٩، ثم انضم إلى العهد وأصبح محرر الصفحة النظرية فى الأهرام ثم رئيس تحرير "الطليعة" (عام ١٩٦٥)، لم يجب عليه.

وقد أجاب عن السؤال آخرون بأشكال مختلفة لا تخلو غالبا من الدقة. أشار الدكتور عبد الرزاق حسن[٤] إلى تشعب الأنتلجنسيا المصرية عقب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التى حصلت من جراء الحربين العالميتين، وخاصة الحرب الثانية، حيث انضم فريق من المثقفين إلى الطبقة المتوسطة الجديدة الثرية، بينما رفض فريق آخر، ضئيل العدد، الأنصياع، لكن فريقا ثالثا بقى يتأرجح لا يرتاح إلى قرار. ولاحظ الكاتب "أن الأزمة التى يجتازها المثقفون العرب هى أزمة ثقة، ثقة بأنفسهم، وثقة بالمجتمع الذى يعيشون فيه" لماذا ؟ لا جواب على هذا السؤال.

ويذهب الدكتور عبد الملك عودة[٥] إلى أبعد من ذلك : "إن عدد المثقفين فى البلدان المتخلفة محدود بينما عدد الوظائف العامة كبير، بمعاش مرتفع ومركز اجتماعى مرموق"، وهذا يخلق "مناخا مهيمنا هو مزيج من الخوف وروح المغامرة، من الصراع واللامبالاة، من الشعور بالمسؤولية والانتهازية. هذا المناخ الذى يجمع المتناقضات، ويدفع إلى اليأس والهرب، يعبر عنه المثل الشعبى"ما فيش فايدة". وقد ازدادت عوامل الأزمة التى ميزها الدكتور عودة – "الانعزال" و "الانطواء على النفس"، و "التشتت" – بعد عام ١٩٤٥ حين "اشتدت الأنحرافات نحو أقصى اليمين وأقصى اليسار ؛ وأدى ظهور هذه القطاعات المنحرفة على صعيد الفكر والايمان والتنظيم إلى السماح لها بالسيطرة على الشباب المثقف الصاعد". فى تلك الحقبة كان انقسام الحلفاء إلى معسكرين عالميين، وتصدع الاستعمار فى آسيا الذى صحبه اشتداد حركة التحرر الوطنى فى العالم، وأخيرا حرب فلسطين وانكشاف تآكل البنيان العربى الرجعى، كانت هذه كلها عوامل أسهمت فى عملية خلق الأزمة. هنا أدخل عدد من "الكبار" أنفسهم فى المعركة، لكن طرحهم للمشكلة بدا متخلفا : قام عباس العقاد، عميد مفكرى التفكير التقليدى والإسلامى المحافظ باتهام "المثقف العصرى دائما بما يحسبه حقوقه، ونادرا بواجباته "[٦]؛ وأعرب الفيلسوف التطورى، إسماعيل مظهر، عن أسفه لكون

الأنتلجنسيا "قد ابتعدت عن القيم الروحية". وهاجم عالم المنطق والفيلسوف، زكى نجيب محمود "النداء الذى لطلق قبل أوانه، والذى لا يمكن أن يحمل سوى الخيبة بدل القوة". وكان حسين فوزى هو المفكر الوحيد الذى وضع أصبعه على جوهر المشكلة أى مفهوم الثقافة: "حتى الآن كانت المظاهر المادية للحضارة طاغية بأشواط بعيدة، على القيم الفكرية والروحية لوادى النيل... نحن عاجزون عن بذل الجهد المطلوب للاستفادة من قيم الحضارة المعاصرة، بينما يعجز الرجعيون عن الاستغناء عن الوسائل والأجهزة المادية التى تؤمنها لهم هذه الحضارة نفسها".

هل سيضيع النقاش فى مسالك الفلسفة الوعرة، وهى أماكن تقف فيها السلطة إذا استدرجت إليها، موقف المستضعف ؟ الحقيقة أن "أزمة المثقفين" أصابت عمل الحكومة السياسى فى الصميم. لذلك تدخل هيكل فى ٢ يونيو، ليعرض المشكلة فى أول مقال من سلسلة ست مقالات جمعت فى كتاب فيما بعد.

وقال هيكل أن هناك فى الواقع ثلاث أزمات : "قامت الأزمة الأولى حول المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته فى أعقاب تصديه لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو... ؛ وقامت الأزمة الثانية حول المطالبة بعودة الحياة النيابية وبعودة الأحزاب السياسية... ؛ وقامت الأزمة الثالثة حول ما اسموه فى ذلك الوقت بالمفاضلة بين "أهل الثقة" و "أهل الخبرة" وتركزت هذه الأزمة، فى الواقع، حول تعيين بعض العسكريين فى عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات، وفى وظائف يبدو أنها فنية بحتة لا تحتمل غير المتخصصين فى أعمالها". إذن كانت هذه الأزمات الثلاث، وجوه ثلاثة لازمة واحدة نتجت عن تطهير الأطر الاقتصادية والسياسية والثقافية من مختلف العناصر البورجوازية وعناصر اليسار، وذلك بغية وضع كل شئ فى يد الأطر التى يسيطر عليها الجهاز العسكرى مباشرة أو يستطيع أن يكون بقربها . واستنادا إلى تعليل عزلة المثقفين الذى ذكرناه، يخلص هيكل إلى القول بأن "أزمة" المثقفين هى تعبير عن فشلهم.

لم يكن هذا، بالطبع، رأى المثقفين، بل كان بعيدا كل البعد عنه.

أجتمعت ندوة أولى لمناقشة الموضوع فى ٨ يونيو. فبدأت بتحليل مفهوم "المثقف" تحليلا اتجه نحو قطاعات الثقافة الخلاقة، أى القطاع الذى يرفض الدخول ضمن المخططات الموضوعة. بالنسبة للدكتور لويس عوض[٧]، "المثقفون هم الفئة المتعلمة التى كانت تقوم بدور قيادى عن طريق الكتابة فى الجرائد أو التدريس فى الجامعة... إنما يجب توسيعها أيضا إلى كل من يستجيب سواء من القراء أو الطلاب أو من المواطنين العاديين من ذوى الاتجاهات الجادة". وأضاف مشيرا إلى وضع المثقف فى البلدان المتخلفة : "هناك عدد كبير منا الذين يلعبون دورا إيجابيا فى تثقيف الناس هنا، لا يستطيعون الادعاء بأن لهم قدرة كبيرة على الخلق فى هذه المرحلة. لذلك فانا مثلا أعتبر نفسى فى موضع مستقبل بالنسبة لواحد مثل جان بول سارتر أو راسل...".

وتعاقب على الكلام كل من كلوفيس مقصود[٨]. عبد الرازق حسن، وعبد الملك عودة، وكان أكثر المتناظرين وضوحا هو الدكتور مجدى وهبه[٩] الذى قال : "المثقف هو أولا المتعلم، وثانيا الشخص الذى يستعمل ثقافته أداة فى نشاطه وعلاقاته الاجتماعية. ثالثا، هو من يتقبل ثقافة الغير تقبلا واعيا". واستمرت المناقشة دون أن تتعدى النطاق الفلسفى، فعالج كلوفيس مقصود بدقة مختلف درجات "الازدواجية الثقافية"، بين "النزعة الإسلامية، نزعة أحياء الفكرة الإسلامية باعتبارها عنصرا مكونا للشخصية وبين العملية الأنتقائية للحضارات الغربية"، بين "ازدواجية اقتباسية من جهة، سواء من الفكر الاشتراكى الغربى الغابى أو الفكر الماركسى. ومن جهة ثانية، التركيز على رومانيكية الاتجاه باعتبار أن الوجود القومى هو مصدر كل شئ وكل فكر ومصدر كل اتجاه".

وتوسع لويس عوض، فى مقال ثان، فى شرح مفهوم الثقافة ؛ وذكر أن أزمة المثقفين هى فى الواقع لزمتان : أزمة طويلة الأمد تتعلق "بالفكرة الحضرية" وماهية الموضوعة. المصرى فى القرن العشرين تبعا لماضيه ولما يبتغيه فى المستقبل، وأزمة مباشرة "فى حول الاستجابة أو عدم الاستجابة بين المثقفين والثورة". ويعتبر الدكتور عوض أن الأزمة الأولى هى الأزمة الهامة لأنها تتضمن "المشكلة الحقيقية التى يتوجب على كل

مثقف فى بلادنا أن يواجهها". وكان طبيعيا أن يحاول لطفى الخولى، - تجنيب هذه الأفكار، متعللا بسرعة التطور وبالتكييف الآلى للفكر فى البيئة الاجتماعية، وذلك للحد من خطورة المنحدر الذى فتحه المناقشة بأسرع وقت ممكن(١٠).

وعالج مجدى وهبه أزمة الثقة فى ست نقاط : عدم اشتراك المثقفين فى حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الشعور بالفشل، الأنطواء على النفس، أى بكلمة أخرى "عودة المثقفين إلى ثكناتهم الثقافية"، خصائص الظاهرة المصرية نظرا لتقدمها النسبى على البلدان المستقلة حديثا، مما يثير خلافات بين مختلف قطاعات المجتمع المصرى ومختلف الفئات المثقفة، بينما يشكل المثقفون فى أفريقيا السوداء، مثلا، "طليعة جهاز الدولة الجديد" ؛ الفقر المادى للمثقفين المصريين الذين هم من أصل برجوازى صغير "يضطرهم للقيام بالدعاية لأنظمة الحكم بدلا من أن يكونوا نقادا بنائين لها" ؛ وأخيرا، "الحيرة الحضارية" وهذا بسبب تقليدنا لنماذج خارجية مختلفة حتى أنه لم يستطيع "لا الإخوان المسلمون ولا الوفديون ولا الشيوعيون أن يخرجوا للمجتمع بنظرية أو بفلسفة ثورية". وختم كلامه بالدفاع عن حرية الفكر : "إن المثقف يشعر أن عبد الناصر على وجه من الحق على وجه بعيد، ولكنه فى نفس الوقت يريد أن يوجه بعض النقد بحكم طبيعته. وهذا يخلق تناقضا داخليا فى نفسية المثقف العربى تجعله فى حالة تمزق داخلى وبالتالى غير منتج".

فى ١٢ و ١٣ يونيو، جرت مجابهة بين الآراء التى تنكر على المثقفين كل جهد فى دراسة مشاكل المجتمع والمصير المصرى قبل عام ١٩٦١، وهو الخط الذى تبناه محمد الخفيف بشكل خاص، وبين الآراء المدافعة التى تشدد على منجزات المثقفين حتى ذلك التاريخ، وهو دفاع تولاه عبد الرازق حسن ولويس عوض. وقد لاحظ لويس عوض بحق : "أن هذه الثورة كانت موجودة بكاملها من حيث الطاقة قبل ١٩٥٢، وإلا كان من المستحيل أن تحدث"؛ لكن هذا الرأى يحطم خرافة الخلق من العدم التى يتمسك بها العسكريون.

وفى ٢٤ يونيو دارت مناقشة ثانية. لكن قبل ذلك أسمعت الحكومة صوتها بوضوح فى مناسبتين. ففى ١٦ يونيو أطلق هيكل تحذيره، الذى يشكل جزء منه مطلع هذا الفصل، والذى يعلن فيه أن دور الآنتلجنسيا هو اعطاء الحكام العسكريين الأيديولوجية التى يحتاجون إليها. وفى ١٢ يونيو دخل الحلبة أيضا اللواء صلاح دسوقى، محافظ القاهرة ورئيس لجنة التربية الوطنية، ليعلن أنه "لا يوجد أزمة متقفين". وهاجم بعنف بالغ "متقفى هذه الطبقات (الإقطاعيين والحزبيين والرجعيين) الذين كانوا من أشد الناس تمسكا بمعارضتهم ومن أقساهم فى الهجوم على الرأى الذى يخالفونه..." واقترح ثلاث نقاط كبديل عن كل ما قيل حتى ذلك الوقت : "إن المتقفين ليسوا طائفة ولا طبقة بل كانت مواقفهم دائما ترتبط بمصالح الطوائف والطبقات التى ينتسبون اليها. ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو هى فى جوهرها ثورة متقفين ؛ المتقفون الذين وقفوا مع طبقاتهم فى صف الثورة أكثر عددا وأعظم قوة من الفلول التى وقفت مع الأعداء موقف المعاندة ؛.. الأزمة التى نشبت بين قوة الدفع الثورى لم تكن بينها وبين المتقفين، بل كانت بينها وبين مجموعة من محترفى الثقافة وهى تنقسم إلى المحترفين بحكم المهنة أو المحترفين بقصد إحداث تغيير يقوم على مبادئ مستوردة... "

وهكذا، بعد لن أكد أن الضباط هم المتقفون - كيف يمكن أن يكون هناك أى حديث عن أزمة بعد ذلك ؟ - شن محافظ القاهرة هجومه على الشيوعيين فى مقاله الثانى بتاريخ ٢٤ يونيو : "لقد كانت حركة الإخوان المسلمين ثمرة اجتهاد بعض المتعصبين، أما حركة الشيوعيين فكانت ثمرة نشاط بعض العملاء... فقد كان مروجو الشيوعية الأول فى القاهرة من اليهود الصهيونيين... وفيما بعد عاد الشيوعيون يسيرون مع الثورة وهم يفكرون فى اليوم الذى يستطيعون فيه أن يثبوا عليها فى غفلة منها... ولكن الأحداث كانت تكشفهم دائما عندما تصل إلى نقطة يواجهون فيها بضرورة الاختيار بين رغبة الشعب وبين المخططات الواردة من بعيد. كانوا دائما ينحازون إلى جانب مخططات موسكو ضاربين عرض الافق بمصالح الشعب العربى وارادته". هذا ما أكده محافظ القاهرة دون أن يورد أى مثل أو دليل.

الواقع أن الجو كان متأزما، عند انعقاد الندوة الثانيـة فـي ٢٤ يونيو، لدرجة كان يكفى معها وقوع حادث بسيط لإثارة ردود فعل تحركها الضغينة. ولم تـأت كلمـات الأسـاتذة "الاكـاديميين"، مثل حسين خـلاف، وأحمد زكـى صالح، ورشدى سعيد، بجديد. وبعد دفاع مجدى وهبه المعتـدل عن الحريـة، طـالب عبد الـرازق حسن "ألا يسـتعمل البعـض وجـود اتجاهـات خاصـة لمجموعة لإبعادهم عن المشاركة فى المسائل العامة، لأن هذه يخشى منها أن تؤدى إلى نتـائج غير مرضيـة بالنسبة للمجمـوع". وانتهز محمـد الخفيـف الفرصة ليعترف بفضل الأبحاث النظرية، جزئيا علـى الأقل، التـى قـام بهـا اليساريون، ثم طالب "بإيجاد نظام يسمح لكل إنسان بقول ما يفكر فيه بحيث لا يكون على الذى يريد التعبير عن رأيه أن يظل ساكتا خوفا مما قد يحصـل له، وبذلك ينتهى إلى السلبية".

وأخيرا، ولكى لا يفوته الركب اقترح لطفى الخولى أن تظل "مشـكلة حرية التعبير على جدول أعمال المجتمع المصرى، لأنها لم تحل حتى اليـوم بشكل واقعى ولصالح تطورنا".

إذن، كانت القضيـة التـى طرحـت مباشـرة وبشـكل دائـم للبحـث عن مفهوم للحضـارة يلائـم المصـرى المعـاصر، وهـى قضيـة الحريـات العامــة والديمقراطية. هذا ما انطوت عليه الجولات الفكرية الخجولة والمتعـددة التـى قام بها المثقفون الذين ذكرناهم، وأكثرهم أعضـاء بارزون فـى اليسـار القديـم (الشيوعى، الماركسى أو ذو الاتجاه الماركسـى) خـلال السنوات مـن ١٩٤٥ إلـى ١٩٥٩. ومـن مقـالى صـلاح دسوقى وسلسلة مقـالات هيكـل، صديـق الرئيس والنـاطق بلسـانه، فهـم أن العلاقـات بيـن القيـادة العسـكرية وبيـن الماركسيين تحتل مركز الصدارة فى النقـاش، وأن عطـاء الماركسيين كـان، حتى فى نظر أعدائهم أنفسهم، خصبا كل الخصب. وبتعبير آخـر، كـان مـن المحال أن تؤيد الآنتلجنسيا العهد قبـل أن تحل مشـكلة العلاقـات بيـن مجلس قيادة الثورة وبين اليسار الذى يعامل أقسى معاملة فى معسكرات الاعتقال.

ماذا قال هيكل ؟ "فى تلك اللحظـة كـانت حركـة قـوة الدفـع الثـورى، حركتين فى نفس الوقت : حركة إيجابية للبحـث عن طريق للتغيير الثورى، وحركة سلبية لتخليص نفسها من عوامل الشد والجـذب التـى تحـاول أبعادهـا

عن الوصول إليه. وضاعف من صعوبة الحركة فى نفس اللحظة نشاط بعض العناصر المطالبة بالتغيير، ولكنها لا تريده إلا على نمط معين ومنهم الشيوعيون على سبيل المثال ! "(١١).

ما الذى كان يقصد بكل ذلك ؟ كان الهدف أساسا، إنكار حق اليسار الماركسي وقدرته على أن يكون بشكل مستقل، أو حتى بالاتفاق مع النظام (كما حدث فى فترة ازدهار "المساء" من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨) بديلا عن النظام الذى قدمه الحكام العسكريون للمصريين علىأنه ضرورة حتمية : إمكانية بناء مصر حديثة، متيقظة بدون شك، ولكن منفتحة على العالم، تتفاعل بخصب مع التيارات الإيجابية للثقافة المعاصرة، وعلى أسس ديمقراطية تستطيع وحدها بناء الاشتراكية.

فى هذا الوقت بالذات، والنظام العسكرى يصرح بحاجته إلى أيديولوجية وأطر قيادية يدعو هذا اليسار، والحديد يكبله، للحياة من جديد، شرط أن يتخلى عن كل وجود مستقل، وكل شخصية فذة وكل إرادة فى أن يحقق نفسه.

هذا لا يعنى أن مصر ما قبل ١٩٥٢ كانت قد عاشت دون التطلع إلى بناء قاعدة فكرية تسمح لها لا بفهم الماضى وكل ما ينطوى عليه من مقومات حية فى أعماق الضمائر والحياة اليومية فقط، بل فهم الحاضر كذلك، الذى هو مصب لتراث الماضى وتحفز لمستقبل التطور الذى كانت ستبنيه بإرادتها ووعيها وبمثاليتها، إذا جاز التعبير. ولكن تجدر الإشارة إلى أن تطلع الحكم إلى تبنى أيديولوجية وطنية لم يتضح الا بعد ان تسلمت البورجوازية المصرية مقاليد السلطة، أثر قضائها على الأرستقراطية الزراعية، بالاتفاق مع الضباط الأحرار، خلال السنوات الأولى من النظام، حيث عملت على تغيير الأسس القانونية وأعطاء مصر وجها رأسماليا كاملا، متنبها للأشكال التقنية المتقدمة ولرأسمالية الدولة. فى هذه الفترة، وليس قبلها، برز تطلع الحكم نحو ذلك الاتجاه، إذ أن عمل اليسار، قبلا، كان قد وضع الأيديولوجية فى طلعية الاهتمامات المصرية. ولكن، هذه المرة، كانت الدولة والقوى الاقتصادية والسياسية السائدة هى المتجهة نحو الفكر والخرافات.

من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، كان الضباط الأحرار في الميدان. ما هي أيديولوجيتهم ؟ رسميا لا شئ سوى الشعار المثلث "الاتحاد، النظام، العمل". وقد كتب إحسان عبد القدوس في مارس ١٩٥٤ : "أن مبادئ الثورة كلها تنحصر في كلمة واحدة مجردة هي "الإصلاح"... اذا كان لقادة الثورة مثاليات أو أيديولوجيات فهي كلها تنحصر في مثالية واحدة : الجيش للشعب... وليس هناك مثاليات أخرى وليس هناك أيدلوجية أخرى "[١٢].

وفي الوقت نفسه كتب فتحي رضوان، أول وزير للثقافة والإرشاد القومي : "ما هي سياسة مصر أن هذا سؤال لم يحن بعد وقت الإجابة عليه... "[١٣]. هذان الرأيان، من بين عشرات الأراء المشابهة، يظهران بوضوح فقدان أي فلسفة، وحتى أي إرادة في تبني أيديولوجية قبل انشاء حلف بين الجهاز العسكري الحاكم والبورجوازية الكبيرة العصرية، عام ١٩٥٤.

منذ ذلك الحين، تعددت تلك المظاهر : صدور "فلسفة الثورة" في ابريل ١٩٥٤ بتوقيع جمال عبد الناصر، تأسيس المؤتمر الإسلامي (الذي عقد في مكة وترأسه انور السادات)، لتسلم مقدرات القضية الإسلامية وانتزاعها من ايدي الإخوان المسلمين ؛ الاشتراك في مؤتمر باندونج وإعلان الحياد الإيجابي (١٩٥٥)، نظرية القومية العربية (١٩٥٦ - ١٩٥٨)، التخطيط الاقتصادي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية (١٩٥٦ - ١٩٦٠)، ، محاولة حل لأزمة المثقفين وفرض احتكار الدولة في الميدان الثقافي (١٩٦١ - ١٩٦٢).

كان كل هذا من ناحية الدولة. أما "القطاع الخاص" للأنتلجنسيا فقد كان مزدهرا قبل أن يطغى عليه "التخطيط الثقافي" والتوجيه الرسمي.
لكن الأيديولوجية التي بدات بالتكون، منذ ١٩٥٦، كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون خلقا من العدم كما يظن مفكرو النظام. ويمكن القول أن أيديولوجية النظام العسكري إنما هي حصيلة أحد اتجاهات الفكر المصري المعاصر الأساسية، لم تطبعها الضرورة الاقتصادية والجغرافية التي بحثناها بطابعها فقط، بل طبعها كذلك الصراع العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية في فترة أفول الاستعمار.

ما هى العناصر التى كونت الإيديولوجية المصرية (أية أيديولوجية عسكرية مصرية) عند تسلم السلطة، عام ١٩٥٢ ؟

من أجل وضوح التحليل، يحسن التمييز بين العناصر المحلية والتاثيرات الأجنبية.

على الصعيد المحلى كانت حركة التجديد الثقافى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر – بتأثير النهضة التى حركتها حملة بونابرت وكذلك محاولات التحديث التى بدأها رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ – ١٨٧٣)[١٤] – قد جعلت من مصر (التى كانت تتمتع باستقلال نسبى داخل الامبراطورية العثمانية بفضل محمد على وحملات إبراهيم باشا وبسبب أهمية إمكانياتها الاقتصادية والثقافية وتراثها التاريخى الطويل) أكثر بلاد الشرق العربى تطورا وثقافة، والملجأ الذى يحتمى فيه المفكرون والصحفيون والكتاب العرب، السوريون واللبنانيون منهم بنوع خاص، مسيحيين كانوا أو مسلمين متحررين ومضطهدين بسبب معتقداتهم فى ولايات الشرق الأكثر ضعفا. وطوال القرن التاسع عشر، ورغم الاحتلال البريطانى وسياسة كرومر ودنلوب[*] الرامية لابقاء الجهل، فإن التأثير الفرنسى أخصب التجديد الثقافى المصرى. وكونت البعثات الجامعية إلى فرنسا اجيالا من المثقفين الذين قاموا بعملية البناء الثقافى التحتى المستقل، على هامش التعليم التقليدى وحنبلية الأزهر. وكانت الأسماء الكبيرة فى هذا المضمار عديدة وبعضها معروف نسبيا فى الخارج، أمثال على باشا مبارك، مؤسس نظام التعليم الرسمى، ومحمد قدرى باشا، أكبر قانونى فى عصره، والدكتور محمد الباقلى باشا، وهو طبيب ماهر، وعبد الله عبد السعود الذى أسس عام ١٨٦٠جريدة وادى النيل ، أول صحيفة مصرية (الأهرام للأخوين تقلا، تأسست عام ١٩٧٥).

ولكن فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وبتأثير من جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨ – ١٨٩٧) الذى أيقظ الإسلام السياسى المعاصر، تكونت

(*)اشرف دوغلاس دنلوب على سياسة التعليم المصرية طوال جيل كامل (حتى ١٩١٨)، وهو يتهم بشكل واسع بأنه خرب – عن عمد – أية محاولة لخلق نخبة حقيقية متعلمة.

حركة إصلاحية وانتشرت رويدا رويدا حتى بلغت أوجها فى ظل النظام العسكرى. وكان يصحب الأفغانى فى منفاه، فى باريس عام ١٨٨٤، ويعاونه فى إصدار مجلة "العروة الوثقى"، الناطقة بلسان تلك الحركة الهادفة إلى تحقيق الوحدة الإسلامية - تلميذه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥). وقد وجد الاتجاه الإسلامى للحركة الوطنية وللنهضة الثقافية المصرية والعربية فى الشيخ محمد عبده مفكره. والمسألة التى يجب التأكيد عليها فى هذا التفكير هو اصراره على تكييف إسلام القرون الوسطى مع الحضارة الحديثة ولكى يتم ذلك يتعين العودة إلى الينبوع الأساسى، أى إلى القرآن، لتطهير الإسلام من الادران القديمة التى يستهجنها وينفر منها العقل الحديث.

وبعد القيام بهذه الخطوة الأولية، يجب إعادة الإسلام الأصيل إلى مركزه الأساسى فى صدر الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للدول العربية والإسلامية. وإذن، ليس ثمة فصل ممكن بين الدين والدولة ؛ بل يجب الاخذ من الثقافة الشائعة، الأوربية الأصل، ضمن الحدود التى يفرضها الإسلام العصرى. هذه هى فكرة "الاصولية الإسلامية" - فكرة العودة إلى الينابيع والاستقلال الأيديولوجى. على الصعيد الفلسفى، الإسلام هو كلمة الفصل لانه يتفق والحس السليم ؛ ويمكن فتح نافذة لحوار الأراء، كما يمكن فتح المجال للنقاش، ولكن على العاقلين أن يحترموا المجال المحرم حيث يمارس الدين تعليمه وتشريعه، اللذين غالبا ما يؤثران على مشاكل المجتمع، بسيادة كاملة. أما من الناحية السياسية، فقد أسف محمد عبده لعوامل التفرقة التى تضعف الإسلام، وشارك على مضض فى ثورة عرابى عام ١٨٨٢، ولكنه سعى للتفاهم مع اللورد كرومر الذى آن يدعمه ضد الخديوى عباس الثانى حليف الوطنيين آنذاك : فلتأمين تقدم الأمة، يجب الاتكال على النخبة، كما ينبغى التخلص، أن على صعيد الفكر أو العمل - من إمكانية الآنفجار التى يمثلها اصطدام القوى المتباينة، فالدين يسيطر على تركيب المجتمع وينفخ فيه القوة والتلاحم.

كانت هذه هى بداية الافتراق بين جناحى النهضة المصرية. طبعت أفكار محمد عبده حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الوطنى، وكانت منطلق تجديد الأزهر فى ظل شيخيه مصطفى عبد الرازق والمراغى. ولكن هذه الأفكار أعطت البورجوازية التجارية الصغيرة، والحرفيين ومثقفى المدن

والريف التقليديين كلهم – بواسطة مذهب "الأصولية" عند رشيد رضا – تلميذ محمد عبده اللبناني الاصل الذى أسس في القاهرة مجلة "المنار" التى كانت، حتى الثلاثينيات، الأداة الرئيسية للجناح اليمينى للإسلام السياسى – اعطت هذه العناصر الأسس لتكوين أيديولوجية الإخوان المسلمين ابتداء من عام ١٩٢٧ وما بعدها. والأفكار مثل الاعتراف بالإسلام كمذهب عام حاسم فى القضايا اللاهوتية والفلسفية والثقافية ؛ للتجديد بواسطة الرجوع إلى ينابيع الإسلام الأولى، وضع الإسلام موضع الصدارة فى المجتمع، رفض كل استقلال أيديولوجى وثقافى ؛ مكافحة عناصر التفرقة والصراع الداخلى ضمن الأمة تقديم الإيمان على العقل والفكر الناقد، التشديد على التجدد الداخلى عن طريق استرجاع قوة الإسلام، واعتبار معركة التحرر الوطنى والديمقراطية السياسية مسألة ثانوية، بل لعبة خطرة يشتم منها التدخل الاجنبى ؛ توسيع مفهوم الأمة حتى يشمل العالم الإسلامى بأكمله – هذه كلها أفكار لا نجدها فقط عند أنصار حسن البنا، بل نجدها كذلك فى منظمات وحركات إسلامية تعددت فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة مع ظهور الفكرة العربية فى مصر فى نفس تلك الفترة.

أكثر من أى شئ آخر، أعطت تعاليم محمد عبده ضمانا وإثباتا واثباتا لذلك القسم من المجتمع المصرى – الذى أبعد طويلا عن عملية تحديث البلاد على الطراز الأوروبى، التى بدأتها بعثات محمد على وأصبحت امتيازا للأوساط الميسورة فى العاصمتين (القاهرة والإسكندرية) – ذلك القسم الذى كان يحاول أن يجد نفسه محاولا تثبيت أقدامه بالاعتماد على الينابيع السليمة والمحلية، إذا صح التعبير، والتى تستطيع خلق تجديد ينبثق من أعماق الكيان المصرى، تجديد أعطاه الصراع ضد أوربا بعدا إسلاميا خالصا.

مع ذلك، وبينما كانت "الأصولية الإسلامية"، الإصلاحية والقومية، ترتكز على القطاعات المتخلفة، إن فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى المصرى، فى الحقبة الممتدة من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢ (بورجوازية التجار والحرفيين الصغيرة، خاصة فى الريف، رجال الدين والمدارس الدينية، بعض فئات الأرستقراطية الزراعية) كانت القوى الأساسية للبورجوازية الصاعدة تلتحق، بطرق متعددة، بالاتجاه الكبير الثانى للفكر المصرى، أى التيار العصرى العقلانى والتحررى الديمقراطى بشكل عام.

انطلاقا من نظرة إلى التاريخ المصرى، وفلسفة أرسطو، ومصير الحركة الوطنية فى سنوات الاحتلال الأولى التى طبعتها شخصية عبد الله النديم القوية بطابعها، وجدت طبقة الوجهاء، أى الأرستقراطية الزراعية، فى أحمد لطفى السيد - "معلم الجيل" كما سيلقب فيما بعد - المفكر المدافع عن الكيان المصرى فى وجه الإسلام الكوزموبوليتى، ونصير الليبرالية المعتدلة فى وجه الحماس الوطنى الملون بصبغة الوحدة الإسلامية، وحامل لواء الواقعية والعقلانية اللتين تفرضهما ممارسة السلطة مهما كانت محدودة، آنذاك. وكان فريق مفكرى "الجريدة" (مجلة اسبوعية واسعة النفوذ أسسها لطفى السيد) يضم أيضا عددا من الإصلاحيين اللادينيين والعصريين أمثال قاسم أمين، بطل المناداة بتحرير المرأة، أحمد فتحى زغلول، استاذ الترجمة، ولاسيما سعد زغلول، مؤسس الوفد عام ١٩١٩ وصانع مصر المستقلة.

أن سيطرة البورجوازية الزراعية وتجار المدن وممثلى الأنتلجنسيا، الذين كان الوفد تعبيرهم الأنتخابى، ستؤدى إلى ازدهار ثقافى رائع : أدخل طه حسين المنهج التاريخى فى دراسة الدين والأدب، نادى على عبد الرازق بالفصل بين الدين والدولة، جعلت تطورية الدكتور الشميل وولادة القصة مع فرح أنطون، وتأثير "الجمعية الفابية"، جعلت من سلامة موسى الناطق بلسان الفكر الاشتراكى، ازدهرت الرواية مع محمد حسين هيكل، مفكر الرجوع إلى مصر الفرعونية، وعباس محمود العقاد الذى أصبح فيما بعد مفكر اليمين "النيتشوى"، وتوفيق الحكيم مؤسس المسرح المصرى الحديث، ووضع سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصبرى أبو العلم وعزيز فهمى ومحمد مندور باسم الوفد (وهذان الأخيران بتأثير اليسار الماركسى" وضعوا مذهبا سياسيا تحرريا وديمقراطيا، وضعت المدرسة القانونية، المتأثرة بالمدرسة الفرنسية، أصول القانون المصرى، بعد نهاية "الامتيازات"(*)، وذلك بفضل مجهود عبد الرازق السنهورى وعلى بدوى

(*) نظم للامتيازات اثناء الحكم العثمانى أعطى المقيمين الأوربيين (المسيحيين) حصانة ضد القوانيين العثمانية . وكان معنى ذلك فى مصر أنه لا يمكن محاكمة الأوربيين إلا أمام محاكم خاصة بهم ، إلى أن نشأ الخديوى إسماعيل المحاكم المختلطة عام ١٨٦٧ . وقد

وحيد رأفت، مع آخرين كثر، عرفت الجامعة قمة مجدها فى عهد طه حسين وعلى إبراهيم وعلى مصطفى مشرفة وعبد الوهاب مورو تألفت الفنون التشكيلية من خلال ممثلها الكبير محمود مختار ومحمود سعيد الإسكندرانى، ومثل الموسيقى سيد درويش، ازدهرت العلوم الإنسانية والصحافة والإذاعة، تعددت الجامعات بينما ازداد التعليم الإجبارى والخاص، كل ذلك باسم الليبرالية والثقافية الحديثة والديمقراطية.

وأخيرا، فى الأربعينات، بدأت المدرسة الماركسية بالبروز وأصبحت فى عامى ١٩٤٥- ١٩٤٦ العنصر الفعال فى التطور الثقافى، فى الوقت الذى انطوى فيه ١٩٤٥ - ١٩٤٦ العنصر الفعال فى التطور الثقافى، فى الوقت الذى انطوى فيه الوفد مكتفيا بماضيه، مقتنعا بأمجاد الحكم. وبفضل عمل المدرسة الماركسية وتأثيرها، تحول الاتجاه الليبرالى نحو الاشتراكية. وتمكن هذا الاتجاه من خلق أدب وجمالية واقعية يمثلها محمود العالم وعبد الرحمن الشرقاوى وعبد الرحمن الخميسى ويوسف إدريس ومحمد صدقى وكمال عبد الحليم. وقامت مدرسة فلسفية ناشئة تتابع وتجلو الطابع الوطنى والتحررى للفكر المصرى مع أبو سيف يوسف ومحمود العالم وإسماعيل المهداوى بصورة خاصة. وراح مؤرخون ومفكرون سياسيون ينشرون مؤلفات قيمة أتينا على ذكرها مرارا فى هذا الكتاب، ولكن نضيف إليها أسماء عبد الرازق حسن وفؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله. وبدأ تأثرها العطاء المخصب والمتفاعل فى مدرسة التصوير والنحت المصرية (جمال الحسينى، أ . هـ. الجزار و حامد عبد الله، محمد عويس، جاذبية صدقى، جمال كامل، الخ...) وكذلك فى روايات نجيب محفوظ ومحمد البدوى خاصة. وعند حسن فتحى فى فن البناء. وشرع فوزى بتكوين نظريته العامة فى الشخصية المصرية واضعا مفهوم الحضارة فى موضع الصدارة. ونشر كامل حسين وعبد الرحمن بدوى ويوسف مراد ومصطفى شريف وسواهم مؤلفات فلسفية مهمة تمثل مختلف الاتجاهات المعاصرة.

الغى هذا النظام فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فى مصر عام ١٩٣٧ بموجب معاهدة مونترو .

انعكس صعود جناح البورجوازية المصرية الصناعى فى الثلاثينيات، بالتحالف مع كل من الأرستقراطية الزراعية والتمويل البريطانى، بالرغم من انطلاقه من مصادر مصرية بحتة، انعكس هذا الصعود فى مؤلفات أساسية، لاسيما مؤلفات صبحى وحيدة، مفكر التاريخ المصرى، كما انعكس فى غليان الأفكار التى تعبر عن تحفز هذه القوى الجديدة، وقد عيل صبرها، أمام عجز كبار ملاك الأراضى ولامبالاتهم. ولا شك ان الأفكار البطولية ذات النفحة "النيتشوية" عند عبد الرحمن بدوى، تتبع من هنا، وتصب فى الاشتراكية القومية مع أحمد حسين وفتحى رضوان وفريق "أخبار اليوم" (بقيادة مصطفى أمين ومحمد حسنين هيكل)، أى فريق المنادين المدنيين "بالحكم القوى" الذين سيلتقى العديد منهم مع حسن البنا وعبد القادر عودة وسيد قطب، قادة الإخوان المسلمين ومفكريهم [١٥].

كانت هذه هى المعطيات الأساسية للمشكلة الأيديولوجية فى مصر كما اطلع عليها الضابط الشاب جمال عبد الناصر حسين، وهو طالب فى السنة الأولى فى الكلية الحربية فى العباسية (القاهرة) التى قبل فيها فى ١٧ مارس ١٩٣٧، بناء على تدخل مباشر من إبراهيم خيرى باشا معاون وزير الحربية. وكانت لجنة القبول قد رفضته قبل سنة بسبب اشتراكه فى مظاهرات عام ١٩٣٥ الوطنية، بالرغم من أن السبب لحقيقى هو انتماؤه إلى إحدى عائلات صغار الموظفين إذ أن سلك الضباط كان تابعا للقصر مباشرة، وتحت سيطرة البعثة البريطانية، ومقتصرا على أبناء العائلات المرموقة.

وكان هذا الشباب هو من الفئات المتوسطة التى أعطاها الوفد فرصة الدخول فى أجهزة الدولة، لاسيما الجيش والتعليم العالى والدبلوماسية. وفتحت معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ أبواب الكلية العسكرية، لأول مرة، لشباب متحدرين من طبقات متوسطة وفقيرة وكان كل هؤلاء الشباب وطنيين بصورة بديهية، ومخلصين للوفد ولوزير حربيته الكبير، حمدى سيف النصر باشا ؛ وكلهم متعطش لتحرير وطنه من الاحتلال العسكرى، ولاسترجاع عزته وكرامته. وللتأكد من ذلك، تكفى قراءة الرسالة التى إرسالها الشاب جمال، رئيس اللجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية،

والتى نشرت مرارا، إلى زميله حسن النشار، فى ٢ سبتمبر ١٩٣٥، قبل شهرين من مظاهرة كان فيها على رأس زملائه من مدرسة "النهضة" فى الفجالة (القاهرة)، يتحدى رصاص "لى انفليد وهراوات الشرطة، وقبل ثلاثة أشهر من ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ عندما أرغم الملك فؤاد على إعادة الدستور تمهيدا لعودة الوفد.

فى المدرسة الثانوية، قرأ جمال سيرة حياة مصطفى كامل وكتاب "حماة الإسلام" الذى كتب هذا الأخير مقدمته، كما قرأ كتب عبد الرحمن الكواكبى، أكبر ناقد للأتوقراطية باسم المبادئ الديمقراطية، وكتب أحمد أمين عن الأفغانى وعبده، ومجموعة مقالات صحيفتى الحزب الوطنى" اللواء"و "الأخبار"، وحياة فولتير وروسو (كان عنوان أول مقال لجمال عبد الناصر هو : "فولتير رجل الحرية")، والترجمة العربية لقصة "البؤساء" و "قصة مدينتين" لديكنز، وقصائد "أمير الشعراء" أحمد شوقى، وقصائد حافظ إبراهيم، وكتب لعلى الغاياتى حول القومية الإسلامية، وقبل كل ذلك كتاب "عودة الروح" لتوفيق الحكيم. وقد اعتنق ما جاء فى كتاب الحكيم على لسان مسيو فوكيه : "نعم، ينقصه (الشعب المصرى) ذلك الرجل منه، الذى تتمثل فيه كل عواطفه وأمانيه، ويكون له رمز الغاية... عند ذاك، لا تعجب لهذا الشعب المتماسك المتجانس المستعذب والمستعد للتضحية، إذا أتى بمعجزة أخرى غير الأهرام! "

ماذا قرأ الضابط الشاب خلال الأشهر الثمانية عشر التى قضاها فى الكلية العسكرية، بانتظار نجمة ملازم ثانى، التى حملها فى ١ يوليو ١٩٣٨؟ المجموعة الأولى من الكتب أكثرها يتعلق بسير رجال مشهورين : بونابرت (٤ كتب)، مصطفى كمال اتاتورك، الإسكندر، بسمارك فوش، غاريبالدى، هندنبرغ، لورنس، مالبوروغ، ونستون تشرتشل، غوردن (كتابان)، وغيرهم. المجموعة الثانية كانت تتعلق بالتاريخ والسياسة المصرية والعربية (١٢ كتابا، منها كتب عبد الرحمن الرافعى الثلاثة الأولى عن تاريخ الحركة الوطنية) ؛ العديد من الأبحاث العسكرية، المجلات الدورية بما فيها العدد الأسبوعى من مجلة "التايمس" (لندن) و "المجلة الجغرافية" (الأميراكية)، وخمس مجلات أخرى باللغة الإنجليزية. فى تلك الفترة كان نابليون موضع

اهتمام جمال عبد الناصر الأساسى.مع تاريخ المانيا، مناقسة القوة البريطانية المحتلة، إذ أنه يمكن إيجاد ثلاثة كتب عن ألمانيا على لائحة قراءاته. وكان على نفس اللائحة أيضا ثلاثة كتب من تأليف ليدل هارت وثلاثة كتب لونستون تشرتشل.

فى عام ١٩٤٣، وبعد أن حصل على رتبة نقيب أركان حرب، عاد جمال عبد الناصر إلى الكلية الحربية بصفة أستاذ، فراح يطالع بنهم. وكانت أكثر مطالعاته، هذه المرة تتعلق بمصر فى إطارها المتوسطى (٢٥ كتابا)، واجتذبته المعجزة اليابانية (٣ كتب)، والمانيا الهتلرية (كتابان). وأصبح مطلعا على مؤلفات كلاوفيتز وأعاد قراءة توفيق للحكيم بالاضافة إلى تزويد نفسه بثقافة عسكرية نظرية عميقة (كلاوفيتز، فولر، ليدل هارت، ليندسل، واهم لنشرات الرسمية البريطانية). ولأول مرة يلتفت عبد الناصر للمعطيات الاقتصادية (كتاب بونيه Bonne عن الشرق الاوسط)، ويهتم بحرب البوير، ويقرا كتب اندرية سيغفريد وشارل رو وأرنولد ويلسون حول السويس وبنما[١٦]. ولاشك أن تجربة معركة العلمين أغنت هذه القراءات وأعطت لمحاضرات النقيب عبد الناصر، أستاذ التاريخ فى كلية الأركان عام ١٩٤٣، قيمة خاصة فى نظر الضباط الشباب الذين بدأ عبد الناصر يختار من بينهم من سيشكلون – فيما بعد – منظمة الضباط الأحرار. كان العقيد أنور السادات الوحيد، من بين المسؤلون العسكريين، الذى نشر، عام ١٩٥٧، مجموعة من الوثائق التى تشكل فى نظر جمال عبد الناصر نفسه، "خلاصة الأسباب الخفية والدوافع النفسية لثورتنا السلمية"[١٧]. وكان أنور السادات، حتى عام ١٩٥٢، أحد زعيمى للضباط الأحرار، والمسؤول عن "الشعبة المدنية" التى جهزت النظام بخبرائه الأولين وإطاراته المدربة لمساعدة النواة العسكرية الآتية من "الشعبة العسكرية".

وعدا الكتب الثلاثة القريبة من السير الشخصية، أى "فلسفة الثورة"، وكتابى أنور السادات، بالإضافة إلى "مصير مصر" للواء نجيب (١٩٥٥) –حيث يظهر هذا الأخير بمظهر الإصلاحى المعتدل والمتأثر بالليبرالية الوفدية والإصلاحية الإسلامية –فإننا لانملك المعلومات الكافية التى يحق للمرء أن ينتظرها من المسؤولين الآخرين على رأس حركة الجيش. وكل ما

نملكه لايتعدى بضع مقالات لصلاح سالم، مبعثرة فى "التحرير" و"الشعب"، ودراسة مختصرة للعقيد ثروت عكاشة[١٨]. وكذلك مجموعة مهمة من مقالات خالد محى الدين فى "المساء" التى أشرف عليها من سبتمبر ١٩٥٦ حتى مارس ١٩٥٩. ولكن القضايا الأساسية بقيت فى الظل وبقى معها أهم زعماء الحركة. ولايبدو أن الذين ساهموا فى الأحداث وكانوا أقرب شهودها، مستعدون للكلام فى الظروف الحالية.

وقد نشر أستاذ شاب من أنديانا، ب.ج.فاتيكيوتس، جدولا دقيقا بالعناصر الثقافية التى دخلت فى تكوين عشرين ضابطا، جميعهم أعضاء فى النواة القائدة للضباط الأحرار.

وهذه هى أهم المعلومات التى يتضمنها الجدول حول موضوع التكوين الأيديولوجى :

١- جمال عبد الناصر :بكباشى(عقيد) أركان حرب فى سلاح المشاة.٥ أشهر فى كلية الحقوق. أستاذ فى مدرسة المشاة وفى مدرسة الإدارة وكلية الأركان. علاقات مع الوفد ومع الإخوان المسلمين، وأخيرا مع المنظمات الماركسية.

٢- عبد الحكيم عامر: صاغ أركان حرب فى المقر العام. عضو فى منظمة الإخوان المسلمين.

٣- عبد اللطيف البغدادى: بكباشى أركان حرب فى السلاح الجوى. يحمل شهادتى الكليتين الحربيتين من الدرجة الأولى (البروالجو). مهمة فى اليمن (١٩٤٨). ملحق فى شركة مصر للطيران عامى ١٩٤٧و١٩٤٨ (مما جعله يكسب ثقة "مجموعة مصر" فيما بعد)، ثم قائد مطار غرب القاهرة (١٩٤٨). شارك فى عمليات السويس ضد البريطانيين (١٩٤٠-١٩٤٢).

٤- كمال الدين حسين: صاغ أركان حرب فى سلاح المدفعية.أستاذ فى كلية الأركان.عضو منظمة الإخوان المسلمين.أشرف على تدريب الفدائيين فى ١٩٤٧و١٩٤٨.

٥- حسن إبراهيم: صاغ فى السلاح الجوى. عضو فى حزب "مصر الفتاة"مهمات فى الخارج بعد ١٩٤٥.

٦- خالد محى الدين : صاغ أركان حرب فى سلاح المدرعات. بكارلوريوس فى العلوم الاقتصادية والتجارية من جامعة القاهرة (١٩٥١). عضو فى المنظمات الماركسية
٧- زكريا محى الدين : بكباشى أركان حرب فى سلاح المشاة.
٨- محمد نجيب لواء أركان حرب ليسانس فى الحقوق من جامعة القاهرة (١٩٢٧). قائد سلاح المشاة (١٩٥٠-١٩٥١). مرشح الضباط الأحرار لرئاسة نادى الضباط.
٩- أنور السادات: بكباشى فى سلاح المشاة. عضو حزب "مصر الفتاة"، ثم منظمة الإخوان المسلمين.نظم عمليات التخريب ضد البريطانيين فى ١٩٤١-١٩٤٢.
١٠- جمال سالم: بكباشى فى السلاح الجوى.عضو الحزب الإشتراكى المصرى (مصر الفتاة سابقا).
١١- صلاح سالم: صاغ أركان حرب فى المقر العام. أستاذ التكتيك فى كلية الأركان.
١٢- حسين الشافعى: بكباشى أركان حرب فى سلاح المدرعات.عضو سابق فى منظمة الإخوان المسلمين.
١٣- ثروت عكاشة: بكباشى أركان حرب.حائز على دبلوم معهد الصحافة فى جامعة القاهرة (١٩٤٤)، ثم على شهادة الدكتوراه فى الأدب(السوربون١٩٦٤).ملحق عسكرى.
١٤-كمال رفعت: بكباشى فى سلاح المشاة.عضو فى منظمات ماركسية ١٩٤٧-١٩٥١). نشاط معاد للبريطانيين (١٩٥١-١٩٥٢).
١٥- توفيق عبد الفتاح: بكباشى أركان حرب فى سلاح المشاة.
١٦- محمد محمود ناصر: لواء فى السلك الطبى.خريج كلية الطب فى جامعة القاهرة(١٩٣٦(.
١٧- عباس رضوان: بكباشى أركان حرب فى سلاح المشاة.أستاذ فى مدرسة المشاة.
١٨- فتحى رزق: لواء فى سلك المواصلات.

١٩- حسين ذو الفقار صبرى: بكباشى في سلاح الجوى. خريج الكليتين الحربيتين (البر والجو).نشاط معاد للبريطانيين بالتعاون مع المارشال رومل عام ١٩٤١[١٩].

ينبغى إضافة سير أخرى، لاسيما سير للبكباشى يوسف صديق- عضو الحركة الديمقراطية الشيوعية سابقا- والبكباشى رشاد مهنا، المرتبط بالإخوان المسلمين، والبكباشى على صبرى من سلاح الطيران، والصاغ عبد القادر حاتم.وينتمى على حسن ذو الفقار صبرى وثروت عكاشة إلى الطبقة الأرستقراطية الحاكمة سابقا، ولكن المعلومات عن ضباط اللوادر العسكرية المتوسطة ما تزال مفقودة فيما يتعلق بمحيطهم الاجتماعى وأيديولوجيتهم في فترة وقوع الانقلاب. ويبدو أن نسبة مرتفعة من الضباط كانت تنتمى، بطريقة أو بأخرى، إلى المنظمات الوفدية أو إلى الجمهور الوفدى، حتى سقوط الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما كان على الملك فاروق أن يخضع للطلبات البريطانية بعدما حاصر الجنود والدبابات قصره. ألم يكن جمال عبد الناصر نفسه، عام ١٩٣٥، رئيسا للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية التى كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والنظام الدستورى ؟ بين هؤلاء الضباط القياديين الثلاثة والعشرين، ثلاثة فقط (على صبرى وحسين ذوالفقار صبرى وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة أوروبية، نظرا لبيئتهم الاجتماعية ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا. أما الآخرون، أى عشرين من ثلاثة وعشرين، فينتمون إلى بورجوازية المدن والريف الصغيرة، وهى الطبقة التى أظهرنا ارتباطاتها بالقومية الإسلامية أو بالجماعات المؤيدة للفاشية.وهكذا، وخاصة بعد ٤فبراير، يجب النظر إلى الغالبية الساحقة لقيادة الضباط الأحرار على أنها تنتمى إلى الفريقيين المعارضين لليبرالية العقلانية والديمقراطية التى كان يمثلها، عام ١٩٥٢، الوفديون والماركسيون، أى منظمات الجبهة الوطنية. ويمكن الافتراض أن النسبة نفسها كانت موجودة فى صفوف رتب القوات المسلحة المختلفة، عند الانقلاب، أو على الأقل بعد التطهيرات المتتابعة التى عقبت تسلم السلطة، وبنوع خاص بعد طرد اللواء نجيب.

الآن وقد حددنا الإطار التاريخى، يصبح من الممكن تعيين الاتجاه العام لأيديولوجية النظام العسكرى بشكل عقلانى.

أن النظام العسكرى، ككل كائن يطالب بوجود مستقل حر، يؤكد ذاته بمعارضته للآخرين. وقد قاوم طوال الحقبة الأولى، فى كل المجالات وبصورة عنيدة، جناحى الاتجاه العقلانى والليبرالى الديمقراطى فى الفكر المصرى. ولا شك أن أشكال هذه المقاومة اختلفت كما اختلف عنفها. ولم تكن هذه مسألة مبادىء فقط، بل مسألة تكتيك أيضا. لكن المعارضة ظلت تحدد صورة النظام واتجاه أيديولوجيته.

على أثر أحداث السويس رفض النظام مجموع الحضارة والقيم الغربية، بتهمة الاستعمار. وأصبح كل ما قدمه الفرنسيون والإنكليز – وهو جوهر العلاقات بين أوروبا ومصر منذ بونابرت ومحمد على – مشبوها ومتهما. والواقع أن العدوان الثلاثى أعطى الحكام العسكريين الفرصة لتصفية حساباتهم مع تلك الأنتلجنسيا ذات الثقافة الفرنسية -الإنكليزية، والتى أعطت، حتى ١٩٥٦ أو حتى ١٩٥٨، القسم الأكبر من المعلمين والصحافيين والكتاب والمفكرين والفنانين والحقوقيين والدبلوماسيين المصريين. لم ينحصر العدوان فى المجالين العسكرى والسياسى، فقد أدرك الحاكمون أن احتكار السلاح يواجهه احتكار آخر،أشد خطرا فى الأمد البعيد وهو احتكار الثقافة. وكان يوبيل جامعة القاهرة الذهبى مجالا أتاح لجمال عبد الناصر، فى٢١ديسمبر ١٩٥٨، فرصة تحديد نظرته إلى الثقافة :"لقد فات شعبنا العربى تطوران هامان من أكبر التطورات التى أثرت فى الجنس البشرى كله، وأقصد بهما، تطور البخار وتطور الكهرباء.وحينما كان العالم يدخل عصر البخار، كنا نحن لانزال نعيش تحت سيطرة أوهام القرون الوسطى. وحينما جاء عصر الكهرباء كنا بالكاد نكاد نخطو الخطوات الأولى بعيدا عن هذه الأوهام... إن مواجهة عصر الذرة وعصر الفضاء، ليس مجرد سعى وراء البحث العلمى، وإنما هذا العصر يحتاج إلى إعداد فكرى ومعنوى وروحى... ولقد كان يمكن أن يوجد الجمل والسيارة فى وقت واحد، ولكن الجمل لايمكن اطلاقا ان يكون له وجود فى عصر الصواريخ... إن المعرفة ستكون فى العصر القادم هى القوة الحقيقية، هى الحرية الحقيقية. أنتم تعرفون أننا من الناحية السياسية نقاوم احتكار المعرفة... كذلك هناك مسألة أحب أن أحدثكم عنها فى إيجاز، ولكن فى صراحة. لقد عشنا حتى الآن فى نهضتنا الحديثة عالة على أفكار ومخترعات صنعها غيرنا فيما خلا جهودا

فردية متناثرة، ولم يعد يكفينا فى العالم المتحضر أن نفخر بأننا فى هذا الإقليم قد رفعنا مشعل الحضارة لأول مرة، ومن الإسكندرية، فتسلمته أثينا. كذلك لم يعد يكفينا كعرب أن نباهى بأننا حفظنا علوم الحضارة وأفكارها بينما كانت أوروبا غارقة فى ظلام القرون الوسطى، ثم سلمنا التراث إليها فى مطلع عصر النهضة، وذهبنا نغط فى نوم عميق... علينا أن نتحول إلى قوة خلاقة...وأن نعد أنفسنا فى هذا السبيل لرحلة طويلة لانهاية لها، فإن العلم والفكر يسيران إلى الأزل من غير حد أو نهاية..." (٢٠).

وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٩، عاد عبد الناصر فأكد فكرته، وهو يتكلم أمام أساتذة جامعة الأسكندرية :"أن الصراع فى عالم اليوم لم يعد صراع السلاح، بل أصبح صراع العلم. ولهذا أصبح العلم أسرارا ممنوعة ولسرارا محفوظة. وعلينا اليوم، إذا أردنا أن نبنى بلادنا ونطورها، أن نعمل على استخراج العلم بأيدينا، واستخراج الأفكار بعقولنا.فى إمكاننا اليوم أن نستعين بالدول الأخرى ضمن حدود مواردهم، ولكن علينا أن نحصل بمجهودنا الذاتى على ما يمنع عنا..."(٢١)

هذان النداءان، وخاصة نداء ١٩٥٨، صدرا فى سكرة "مرحلة باندونج"،أربع سنوات فقط بعد التطهير الواسع الذى أصاب ٧٠ أستاذا ومساعدا فى جامعات مصر. وكان كل الذين لحقهم التطهير –وبينهم أساتذة كبار– ينتمون إلى الجناح الليبرالى، وقديين كانوا أم ماركسيين، مفكرين متحررين أم مجرد أنصار للنظام الدستورى، ولم يعد لأحد منهم إلى منصبه. ورافق حملة ١٩٥٦ تعيين الصاغ كمال الدين حسين المعروف بولائه أكثر مما هو معروف بثقافته(٢٢) وزيرا للتعليم، وذلك بغية استعادة السيطرة على الجامعات وتطهير الحركة الطلابية من العناصر المعارضة الخطرة، وتغيير هيكل وموظفى هيئة التعليم على مختلف المستويات. وهكذا أبعد الجهاز الذى يتمتع بخلفية ليبرالية –من المديرين العامين إلى المديرين المعاونين إلى المدراء إلى المفتشين العامين والمفتشين – ووضع الجهاز فى يد محمد سعيد العريان، أحد دعاة القومية الإسلامية المتعصبين وعدو الثقافة الغربية اللدود فانتقم باستبعاد الأساتذة الذين عينوا أو تتلمذوا على أحمد لطفى السيد وطه حسين ونجيب الهلالى.

الشيء الوحيد الذى صمم النظام على اقتباسه وادخاله فى تراث مصر العربية هو علوم وتقنية أوروبا وأميركا. ورئيس الجمهورية كان يشدد على هذه الناحية كلما تحرك فى الميدان الثقافى. من هنا كان هذا التنوع الغريب فى البعثات إلى الخارج بعد السويس. صحيح أن عدة آلاف من الطلاب أرسلوا إلى الاتحاد السوفياتى وتشيكوسلوفاكيا وعدد من البلدان الاشتراكية، لكن الرقم القياسى كان لألمانيا الغربية التى بلغ عدد الطلاب المصريين الذين أرسلوا اليها خمسة آلاف، ثم تليها الولايات المتحدة. وحيث أن فرنسا وبريطانيا استبعدتا فى تلك الفترة،فقد وجهت البعثات نحو دول محايدة نسبيا، كالنمسا وبلجيكا وسويسرا وخاصة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨.

كان من المنطقى إلايبلغ رفض الثقافة الغربية التقليدية، بالنسبة لمصر، خلال فترة ١٩٥٦-١٩٥٨، فى أى وقت من الأوقات حدة الحملة الصليبية الحاقدة التى شنت على الماركسية،لاسيما فى سنتى ١٩٥٩-١٩٦٠.إذ أن الخصم، هذه المرة،لم يكن فقط يمثل الجناح المقاتل باسم الثقافة الأوروبية،وإنما يمثل أيضا أيديولوجية عالمية ملحدة، لايسع القومية العربية القبول بها. وسوف نعالج هذه النقطة فيما بعد. ونكتفى الآن بتسجيل الفروق فى ردود فعل العسكريين تجاه جناحى الثقافة الأوروبية. ماذا بقى فى الميدان، بعد هذا الرفض المزدوج ؟

الإسلام، أولا، كما علمه محمد عبده ومدرسته، والذى وصلت أفكاره إلى قسم كبير من الضباط الأحرار بواسطة الإخوان المسلمين.

ثم يأتى ثانيا مساهمة الجناح المرتبط بالبورجوازية الصناعية الكبيرة (مجموعة بنك مصر)."أخبار اليوم" الخ ويتكون من عناصر أيديولوجيا أوتوقراطية الفاشية، تغلب عليها الصبغة الألمانية أكثر من الصبغة الإيطالية. وهنا قام حزب أحمد حسين ذو التسميات المتعددة، "والحزب الوطنى الجديد" لفتحى رضوان، بمهمة الوساطة بين هذه الأيديولوجية وقطاع مهم من الجهاز العسكرى.

وكان هذان التياران يلتقيان فى اطار خلفية تسيطر على المجموع :اطار القومية المتصلبة، تحركها الإرادة فى بعث عزة مصر المهانة. سيكون

الإسلام والقومية الاشتراكية، ولاشىء أكثر، وسيلتين لبلوغ الهدف، هذا على الأقل فى نظر جمال عبد الناصر خلال سنوات البحث.

فى خنادق حرب فلسطين، فى "عراق المنشية"، حيث سلك سلوك القائد والبطل،رجع جمال عبد الناصر إلى نفسه : "كنا نحارب فى فلسطين، ولكن أحلامنا كلها كانت فى مصر..." هذا ما كتبه بعد ست سنوات فى "فلسفة الثورة". واستشهد بكلمات العقيد أحمد عبد العزيز، الذى قتل فى المعركة، بينما كانت قيادة الأركان العامة وحاشية الملك تعقد صفقات الأسلحة الفاسدة:"أن ميدان الجهاد الأكبر هو فى مصر... "

فى مصر، حيث يجب خوض معركة فى سبيل الأفكار والعواطف. مع أى قوى ؟ طرحت المشكلة بشكل حاد عام ١٩٥٩، فى فترة الهجوم الكبير على الماركسيين المصريين وقبل ذلك كانت الأنتلجنسيا ذات الثقافة الأوروبية الليبرالية قد بدأت تتراجع،على أثر تنحية اللواء محمد نجيب. وبعد أحداث السويس،أصبح افراد الأنتلجنسيا أناسا مشبوهين. وأخيرا دب الرعب فى صفوفهم عندما ألقى القبض على فريق كبير من الشيوعيين والتقدميين.

إذن، كان عام ١٩٥٩ عام إعادة البناء الأيديولوجى. صحيح أن الجهاز الإدارى أصبح يملك وزارة الثقافة والإرشاد القومى،حيث حل ثروت عكاشة محل صلاح سالم وفتحى رضوان.ولكن كان يجب إخضاع الفكر للأيديولوجية على المستوى النظرى وتكوين العناصر الأولية لمذهب جديد. ولم يكن أحد يستطيع القيام بهذه المهمة إلا المفكرين. لذلك كان من الضرورى تجميع أولئك الذين أبدوا استعدادا للعمل لملء مراكز النخبة التى أبعدت بالقوة. خلال خريف ١٩٥٨، فكر الرئيس عبدالناصر بمشروع مدرسة كوادر كان ينوى أن يعهد بها إلى خالد محى الدين. وبعد أشهر قليلة استؤنف الاضطهاد، فأهمل المشروع.

وشهد عام ١٩٦٠-١٩٦١ تكوين الرابطة الاشتراكية العربية برئاسة كمال رفعت وتضم المهدى بن بركة من المغرب، كلوفيس مقصود وجبران مجدلانى من لبنان، فؤاد الركابى من العراق، ومحمد عودة وأحمد بهاء الدين وكامل زهيرى ولطفى الخولى من مصر، بالإضافة إلى آخرين.

وترأس الدكتور عبد القادر حاتم، وزير الدولة المسؤول عن قضايا الصحافة والإذاعة، مجلس إدارة الرابطة المصرية للعلوم السياسية التى ضمت أسماء الدكتور يحى عويس، العقيد كمال الدين عبد الرحمن، سيد إبراهيم، محمد صادق عقل، سعد جلال، عبد السلام أبوالسعود، كمال عبد العزيز، وسيد البدوى(٢٣). وفى عام ١٩٥٩، أسس الصاغ أمين شاكر، السكرتير الخاص السابق لرئيس الجمهورية، رابطة الوعى الوطنى، يساعده فى ذلك عدد من الأساتذة بينهم محمود الجوهرى، محمد متولى (حاكم المنوفية فى ذلك الوقت)، رشاد رشدى -يضاف اليهم أحمد محمود عبد النبى. وبين الأعضاء نلاحظ أسماء عدلى أندراوس، محمد شاكر، أبو كرم، محمد عزت عبد الوهاب، صلاح عامر، الدكتور أحمد أبو زكرى، الدكتور محمد النبوى، محمود المهندس (وزير الصحة فى ذلك الوقت) ومحسن ادريس[٢٤].

وأسس فريق من الأساتذة والإخصائيين، برئاسة الأستاذ محمود يوسف الشواربى، رابطة البحوث والتوجيه القومى التى ضمت فى مجلس إدارتها كلا من محمود حسب الله، محمدعبد المنعم لبيب، إسماعيل سرى، الأستاذ عثمان أمين، الأستاذ إبراهيم أنيس، عبدالفتاح نجيب، محمود حسنين، عبد الحى حجازى، أحمد حسنى محمود، ضياء الدين الريس، عباس الاتربى، واللواء نجيب عفيفى[٢٥].

وعام ١٩٥٩، تأسست هيئة باسم لجنة التربية القومية بدت وكأنها مكلفة بمسئولية خاصة ويرأسها صلاح الدسوقى (محافظ القاهرة فيما بعد) مع ١٥ عضوا: مراد غالب، سفير فى موسكو، الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن وكيل وزارة التخطيط، الدكتور عبد الله العريان، أستاذ القانون الدولى العام فى جامعة القاهرة، كمال رفعت، رفعت المحجوب، أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعة القاهرة. سمير فهمى، مهندس، أحمد مختار قطب، رئيس المحكمة المكلفة بقضايا الصحافة (السياسية)، الدكتور سعيد النجار، أحمد عبده الشرباصى، سعيد العريان، الدكتور نظمى لوقا، الدكتور مصطفى كمال حلمى، حسن الساعاتى، عالم الاجتماع، محمود كامل، الدكتور حسن عبد الفتاح، الدكتور عبدالله العربى. وكان هدف هذه الهيئة تدريب قيادات الشباب وصياغة مذهب قومى. ومن بين الأعضاء المرموقين

تجدر الإشارة إلى وزير الدولة كمال رفعت، الذى كان قد شرع يبرز أكثر فأكثر كمفكر المجموعة الوزارية.

وأسست تلك المجموعة كذلك فى إبريل –مايو ١٩٦٠، رابطة كان هدفها المحدد دراسة الاشتراكية المعاصرة على الصعيد النظرى. ومن بين أعضائها: مراد غالب، صلاح دسوقى، إبراهيم حلمى عبد الرحمن، أحمد مختار قطب، وبعض الصحفيين أمثال أحمد بهاء الدين أساتذة جامعة واقتصاديين ورجال أعمال [٢٦].

وأنشىء أيضا المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية برئاسة الروائى العقيد يوسف السباعى من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١، إلى أن تخلى عن منصبه لوزير الثقافة والإرشاد القومى، ثروت عكاشه، وأنشأ مركزا للدراسات السياسية العربية والافريقية والأسيوية بادارة اللجنة القانونية والسياسية [٢٧]. وكانت هذه لجنة من الخبراء تجمع عددا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية الجديدة التى أنشئت عام ١٩٦١ فى جامعة القاهرة حيث كان التدريس فى أيدى مجموعة من الأساتذة الشبان، أبرزهم العميد محمد زكى الشافعى، بطرس بطرس غالى، عبد الملك عودة، حلمى مراد، سعيد النجار، وهيب مسيحة، محمد البدرى، سويلم العمرى، وآخرون يعملون فى هيئة تحرير المجلة نصف الشهرية (الأهرام الاقتصادى)، التى يديرها بمهارة بطرس بطرس غالى [٢٨]. وأخيرا، وأعيد تنظيم المجموعات الصحافية، مرة أخرى، فى إبريل ١٩٦٢. فأصبح مجلس إدارة "دار التحرير" الآن برئاسة كمال الحناوى وعضوية مصطفى بهجت بدوى (مدير إدارة)، كمال الشناوى، مصطفى المستكاوى، حلمى سلام، ناصر الدين النشاشيبى، موسى صبرى، أمين أبوالعينين، بالإضافة إلى ممثل عن المستخدمين وأخر عن العمال. وأصبحت مجموعة "أخبار اليوم" برئاسة مصطفى أمين تضم سيد ابو النجا كمدير إدارة ؛ وتألف مجلس الادارة من: أحمد بهاء الدين، حسين فهمى، قاسم فرحات، بالإضافة إلى مندوبين عن العمال والمستخدمين. ورأس "دار الهلال" على أمين، يساعده عبد الرؤوف نافع كمدير إدارة، وتألف مجلس الإدارة من: أمينة السعيد، صالح جودت، أنيس ملكى، فكرى أباظة (مستشار التحرير العام)، مع مندوبى العمال

والمستخدمين. أما هيئة "روز اليوسف" فقد ترأسها إحسان عبد القدوس (الذى كان مدير الإدارة فى نفس الوقت) يساعده يوسف السباعى(مدير ادارة ثان)، وعضوية عبد الغنى عبد الفتاح، ومندوبا العمال والمستخدمين. وكان قد أعيد تنظيم هيئة "الأهرام" فيلا برئاسة محمد حسنين هيكل، ونعوم بحرى كمدير إدارة، ومجلس إدارة مؤلف من توفيق الحكيم، بشارة تقلا، محمد فؤاد إبراهيم، جمال العطيفى، ومندوبا العمال والمستخدمين[٢٩]. كان هذا هو الجناح "العصرى".

أما الاتجاه الإسلامى الذى وصفنا نشاطه وأهميته فى بناء ايديولوجية الضباط الأحرار، فإنه جهز هو الآخر بوسائل جديدة للعمل.

تأتى جامعة الأزهر، التى يعود تاريخ تأسيسها إلى ألف عام، فى طليعة هذا الاتجاه.فى ٢٢ يونيو ١٩٦١، وافق مجلس الأمة على مشروع قانون يقضى بإعادة تنظيم هذه الجامعة. وقد استوحى المشروع أهم أفكار الشيخ محمد عبده فى أوائل القرن الحالى. وأخذ الأزهر يصبح جامعة إسلامية حقيقية يستطيع حملة شهادات التعليم الابتدائى والثانوى الانتساب إلى كلياتها الأربع الجديدة: الشريعة الإسلامية، أصول الدين، الدراسات العربية، العلاقات العامة والإدارة، بإشراف رئيسها الدكتور محمد البهائى(٣٠). وبالتالى فصلت السلطة الدينية عن المهام التربوية، وأسندت إلى شيخ الأزهر محمود شلتوت. وأشرف على جميع هذه المهمات وزيران، كمال الدين حسين وكمال رفعت، وعين الدكتور البهى وزيرا فى سبتمبر ١٩٦٢.

أما المركز الرئيسى الآخر فكان وزارة الأوقاف.وقد عهد بها إلى الأمين العام السابق لهيئة التحرير،الصاغ أحمد عبد الله طعيمة فى ١٦ أغسطس ١٩٦١. ولكن فى ١٩ أكتوبر، أصبح المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الهيئة المكلفة بالمهمات النظرية والعملية، من دون الإدارية، للوزارة. وأنشئت سبع لجان مختصة يراسها الشيخ محمد أبو زهرة، الدكتور حسين عارف، المستشار على على منصور، عبد الحليم الجندى، عبد العزيز العالى المتوه، الأستاذ عثمان خليل، والسيد على السيد [٣١]. وأخذ الأستاذ عبدالله العربى يدير معهد الإسلامية الذى يدرب أخصائيين فى الشئون الافريقية والأسيوية [٣٢]. وشكلت وزارتا الأوقاف والأزهر مجلسا للإرشاد الخلقى[٣٣]. وبحثت أيضا فكرة انشاء جبهة إسلامية لمواجهة الالحاد والفساد

فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية[٣٤]، وكذلك إنشاء مجلس أعلى للشئون الإسلامية فى وزارة الأوقاف[٣٥]. وبدأ مشروع إنشاء مركز للدراسات الإسلامية أكثر جدية. فقد جرى اقتراحه كمركز مصرى للدراسة والبحث فى الشئون الإسلامية، على أن يجهز بوسائل ضخمة وبمجموعة من الأساتذة الأكفاء، وذلك لانتزاع المبادرة فى مجال الدراسات الإسلامية والاستشراق[٣٦]. وقد ظهر وكأنه يتبع نفس الطريق الذى سار فيه المعهد المركزى للدراسات الإسلامية الذى تأسس عام ١٩٥٥ بإدارة الأستاذ يحى الخشاب.

قبل ذلك، فى سبتمبر ١٩٥٤، كان العقيد أنور السادات قد أخذ يدير المؤتمر الإسلامى الذى كان أمينه العام سابقا. وكان من بين أهداف المؤتمر، الذى كانت غايته ملء الفراغ الذى يتركه تحطيم منظمة الإخوان المسلمين والعمل لمد جسر بين القاهرة ومجموع العالم الإسلامى فى آسيا وافريقيا والقارات الأخرى، من بين تلك الأهداف النقاط التالية:

١- نشر الثقافة الإسلامية بدون حواجز، وتهيئة الشعوب الإسلامية التى تتمسك بقوة بتعاليم الإسلام ومبادئه الخلقية لرفع مستواها التربوى والاجتماعى.

٢- تنسيق سياسة الدول الإسلامية الاقتصادية للسماح لها بالعمل المشترك فى سبيل استغلال موارد البلدان الإسلامية الاقتصادية.

٣- التعاون فى تزويد كل أمة مسلمة بأفضل نظام ادارى ومالى..." وقد فهم ان "المؤتمر(الإسلامى) والجامعة العربية سيتعاونان لتحقيق هذه الأهداف. وتتشكل كل من اللجان الثلاث -الثقافية،الاقتصادية، الإدارية والمالية- من "خبراء مسلمين" [٣٧]. وبذل المؤتمر نشاطا ملموسا فى البحث وفى الاتصال مع الشعوب الإسلامية ولاسيما فى أفريقيا السوداء. وأصبح كمال الدين حسين، الذى كان بمثابة رئيس الوزراء التنفيذى"للإقليم المصرى" والمسؤول عن "الاتحاد القومى"، رئيسا للمؤتمر محل أنور السادات فى ٢٦ يناير ١٩٦١، يعاونه إبراهيم الطحاوى، كأمين عام، ومحمد سعيد العريان كأمين عام مساعد[٣٨]. وهكذا تم تركيز الجهاز الأيديولوجى بجناحيه.

هوامش الفصل الخامس

١-" أزمة المثقفين - ٢-"، "الأهرام"، ١٦ يونيو ١٩٦١.

٢- جمعت كل هذه المقالات والوثائق فى كتاب لهيكل بعنوان "أزمة المثقفين" (القاهرة، ١٩٦١) ويقول هيكل أنه تلقى ٥٠ ألف رسالة من القراء حول المناقشة (الأهرام ٢١ يوليو ١٩٦١).

٣- يقول لطفى الخولى إن طبيعتهم مزدوجة : من جهة يشكلون وحدة لعملهم الفكرى المشترك، ومن جهة ثانية، وبنفس الوقت، يتنافسون فعليا لاختلاف وضعهم الاجتماعى (الأهرام ١٢ مارس ١٩٦١). ولكن هذا ينطبق على الرأسماليين والقادة السياسيين، إلخ... وليس جوهر القضية هنا. وقد ميزت فى دراستى "المثقفون والثقافة" عام ١٩٥٨ التى نشرتها "المساء" بين "المثقفين" الذين يعطون الثقافة و"المثقفين" الذين يستهلكونها وفقا لوجهة نظر غرامشى. "درسات فى الثقافة الوطنية"، ص ٢٠٠ - ٢٠٥، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧).

٤- رئيس قسم الابحاث فى البنك الصناعى حاليا، ومؤلف عدة كتب أبرزها "أزمتنا الاقتصادية" (القاهرة، ١٩٥٦) وكان يساهم فى تحرير "المساء".

٥- استاذ مساعد فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الجديدة ومؤلف عدة كتب هامة.

٦- وردت فى "الأهرام"، ٣١ مايو ١٩٦١.

٧- أستاذ الادب الإنكليزى فى جامعة القاهرة حتى عام ١٩٥٤، ملحق بهيئة الأمم المتحدة، وأحد كبار المثقفين فى مصر المعاصرة، مؤلف عدة دراسات أدبية وفلسفية.

منها : "بلوتولاند وقصائد أخرى" (١٩٤٧). "فى الأدب الأنكليزى الحديث" (١٩٥٠). "المسرح المصرى" (١٩٥٣). "دراسات فى أدبنا الحديث" (١٩٦١). "المؤثرات الأجنبية فى الادب العربى الحديث" جزءان (١٩٦٢ - ١٩٦٣). "الراهب" (١٩٦٢). بعد حملة الاضطهاد عام ١٩٥٩ أسهم فى تحرير "الجمهورية" ثم "الأهرام" وأصبح مديرا مشاركا فى مشروع الموسوعة العربية. فى آخر كتاب له "العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح" (بيروت، ١٩٦٦) يشن المؤلف هجوما شديدا على الشيوعية المصرية فى مقدمة للنظرية وفى سياق القصة نفسها.

٨- أحد منظرى حزب البعث للقومية العربية، مؤلف عدة كتب، لاسيما "نحو اشتراكية عربية" (بيروت. ١٩٥٧)، و "أزمة اليسار العربى" (بيروت، ١٩٦٠). مثل الجامعة العربية فى الهند حتى عام ١٩٦٦.

٩- أستاذ مساعد للأدب الإنكليزى فى جامعة القاهرة، مؤلف عدة كتب باللغة الإنكليزية، يساهم فى "الأهرام" و "الأهرام الاقتصادى".

١٠-" الأهرام"، ١٠ يونيو ١٩٦١.
١١- "أزمة المثقفين - ٤- "، "الأهرام"، ٣٠ يونيو ١٩٦١.
١٢-" روز اليوسف"، عدد ١٣٤٤، ١٥ مارس ١٩٥٤.
١٣-" الحياد حركة وجهاد"، عدد ١٣٢٤ (٥ يناير ١٩٥٤). وما هو أكثر من ذلك أن الرئيس عبد الناصر لم يتردد في الاعتراف بأنه : "منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة، ولكن كانت هناك ستة مبادئ اساسية، منها القضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع والقضاء على استغلال رأس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولقد وضعنا هذه المبادئ الستة امامنا دائما ورحنا، يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، على ضوء التجربة الوطنية، نتخذ من القرارات ما يفتح الطريق لتنفيذ هذه المبادئ . (مقابلة مع شبكة اذاعة كولومبيا نقلت في الأهرام ، ٢٦ اغسطس ١٩٦١).
١٤- كتاب جمال الدين شيال، "رفاعة رافع الطهطاوى"، (القاهرة، ١٩٥٨) يشكل بداية دراسة منظمة لهذا الرجل الذى طبع بطابعه الحياة الثقافية المصرية كلها من محمد على حتى يومنا هذا.
١٥- راجع أطروحتنا الثانية للدكتوراة فى علم الاجتماع بالفرنسية : "الفكر الاجتماعى فى نهضة مصر القومية" وهى تعطى تحليلا منظما فى هذا المجال المجهول تقريبا وقد نشرت باللغات الفرنسية، والإيطالية، والإنجليزية.
١٦- ج. فوشه : "جمال عبد الناصر وفريقه"، باريس ١٩٥٩، ص ٧١ - ٧٣، ٩٤-١٠٤
١٧- مراجع وردت قبلا: كتب جمال عبد الناصر مقدمة كتاب"أسرار الثورة" فى أغسطس عام ١٩٥٧. نشرت دار الهلال عددا خاصا "المصور يقدم جمال عبد الناصر"، حيث توجد بوفرة الوثائق التاريخية والصور عن حياة الرئيس وتاريخ العلاقات بين اليسار والضباط الأحرار، منذ عام ١٩٤٢، حسب رواية خالد محى الدين (ص ٦٢-٦٥).

حول هذا الموضوع. كما يرى من الخارج، هناك : تحقيق روجيه فايان: "أشياء رأيتها فى مصر"، باريس ١٩٥٢. سيرة هامة بقلم ر. سان جون :"الزعيم"، نيويورك ١٩٦٠. دراسة سطحية بقلم ج. جوستين :"ناصر:الصعود إلى السلطة"، لندن ١٩٦٠. أحاديث عبد الناصر مع د. ولين-مورغان فى "الساندأى تايمز" حزيران وتموز ١٩٦٢. وهذه الأحاديث تعطى عدة تفاصيل :" خلال السنتين اللتين تبعتا مظاهرة الأسكندرية (١٩٣٥)، كنت عضوا فى مصر الفتاة(حزب أحمد حسين).كان انقلاب ٢٣يوليو حركة" ٩٠ ضابطا" منذ ١٩٤٨، أخذ عبد الناصر يقرأ بتمعن لاسكى ونهرو وحتى بيفن. فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، يوم حريق القاهرة،"بدأ النهار بمظاهرة عنيفة لمصر الفتاة".

١٨-" ماذا جرى ليلة ٢٣ يوليو ؟" فى الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٦٠. يلاحظ أن الكاتب يحدد تشكيل الضباط الأحرار رسميا فى الفترة بين نهاية حرب فلسطين وعام ١٩٥٠، بينما يلمح أنور السادات أنها تعود إلى ١٩٣٨، تاريخ أول لقاء، فى حامية منقباد، بين جمال عبد الناصر ورفاقه. أما راشد البراوى فيشير إلى علم ١٩٤٥.

١٩- فاتيكيوتيس، المصدر المذكور، ص٤٤-٦٨.العلاقة بين جمال عبد الناصر وكمال رفعت ليست مذكورة فيه.

٢٠- خطب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨، ص٣٣٦-٣٣٨. راجع مقالنا : " جامعة القاهرة فى عيدها الخمسينى" فى "المساء" (٢١ ديسمبر ١٩٥٨).

٢١-" خطب الرئيس جمال عبد الناصر فى احتفالات العيد السابع للثورة" (٢٣ يوليو ١٩٥٩)، ص١٠٧ -١١٣ القاهرة، ١٩٥٩).

٢٢- جوابا على سؤال حول قراءاته المفضلة مقال "الأخبار والقومية العربية" ("الأهرام")، ٩مارس ١٩٦٠).

٢٣- "الأهرام"، ٢١ يناير ١٩٦٠.

٢٤-" الأهرام"، ٢٧ فبراير ١٩٦٠.

٢٥- "الأهرام" ٢٣ابريل ١٩٦١.

٢٦- "الأهرام"، ٧و١٥ إبريل ١٩٦١."روز اليوسف"، عدد ١٩٥٨، ٢١مارس ١٩٦١.

٢٧- "الأهرام "، ٧ يونيو ١٩٦٠.

٢٨- "الأهرام"، ٢٩ إبريل و١ يوليو ١٩٦٠.

٢٩-" الأهرام" ١٨و١٩ إبريل ١٩٦٢، ٨ أغسطس ١٩٦١، ٢٦ يونيو ١٩٦٢.

٣٠- النصوص فى "الأهرام"، ٢٣يونيو، ١١ سبتمبر، ٧ أكتوبر ١٩٦١.

٣١-" الأهرام"، ١٦ يناير ١٩٦١.

٣٢-" الأهرام"، ١٠ و٢٢ نوفمبر ١٩٦١.

٣٣- "الأهرام"، ١ يناير ١٩٦٠.

٣٤-" الأهرام"، ١ مارس ١٩٦٠.

٣٥-" الأهرام"، ٢٤ يناير ١٩٦٠.

٣٦- الأهرام"، ٢٣ نوفمبر ١٩٦١.

وهناك ملخص جيد فى :

37- 16, 1954. coc, xi. 30 (1954), p. 146-147.

٣٨-" الأهرام"، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٠ و٢٧ يناير ١٩٦١.هذه هى أعداد الطلاب المبعوثين: ١١٤مبعوثا من الأزهر إلى آسيا، ٦٣ إلى أفريقيا، ١إلى أوروبا، ٦الى أميركا الشمالية.كان هناك ٣٠٠٠ طالب أجنبى، من ٦٠ بلدا، فى الأزهر. أعطيت ١٨٧٩منحة دراسية للطلبة الأجانب عام ١٩٦٢ من قبل الأزهر، و٢٤٠٠ منحة من قبل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ("الأهرام"، ٢٠يونيو ١٩٦٢) هذه الأرقام بازدياد مستمر.

:

الفصل السادس
مراحل الحياد

لم يأت فتحي رضوان وإحسان عبد القدوس بجديد عندما شددا على افتقار القيادة العسكرية لسياسة عامة ولأيديولوجية حتى عام ١٩٥٤. فلنلقى نظرة على كتاب "فلسفة الثورة" الصادر فى السنة نفسها ليس ثمة أشارة إلى الحياد الإيجابى أو حتى الحياد، ليس ثمة تعريف مبدئى بالنسبة للعلاقات مع القوى التى تتنازع العالم[١]. رغم ذلك فإن "الحياد الإيجابى" بدأ منذ ١٩٥٥-١٩٥٦ يمد جذوره فى أرض مصر. وإذا كان هذا الحياد أول العناصر الثلاثة الأساسية التى تكون أيديولوجية النظام العسكرى، مع القومية كخلفية عامة، فإنه مدين بهذه الأولوية لطبيعة المتطلبات المصرية نفسها. فأى حكومة مصرية لاتستطيع أن تعطى مكان الصدارة، بين مهامها الوطنية، للبحث عن فلسفة سياسية واجتماعية ما دامت القضية الأساسية أى قضية جلاء القوات البريطانية دون حل. والجهود السياسية والدبلوماسية التى بذلتها الحكومة لحل هذه المسألة، خاصة بعد أزمة ربيع عام ١٩٥٤، أثارت مجمل قضايا العلاقات مع الدول الغربية بشكل مباشر (على صعيد ما دعى "الدفاع" عن الشرق لأوسط، وبالتالى العلاقات المباشرة بين مصر والولايات المتحدة) وبشكل غير مباشر (طبيعة الخطر الاسرائيلى قبل السويس).

وكان من الممكن فيما بعد فقط، أى بعد أن تكون مصر قد استعادت استقلالها التام أن يصبح بالإمكان والضرورى بدء العمل فى البناء الأيديولوجي.

ولنعد إلى الذاكرة، ولو اقتضاب، العوامل السياسية التى أسهمت فى هذا التوجه نحو الحياد[٢]. وهذه العوامل تنقسم إلى نوعين : عوامل سلبية ناتجة عن موقف السياسة الغربية من الحكومة العسكرية، وعوامل إيجابية، وهى للتأثيرات الأيديولوجية والسياسية للبلدان الأجنبية.

وقد لعبت العوامل السلبية دورات رئيسيا فى إرغام عبد الناصر على العدول عن التوجه التقليدى نحو أوروبا. و فى غمار المفاوضات الإنكليزية – المصرية أطق عبد الناصر هذه الملاحظة : "إن الحديث عن الحياد عديم الجدوى، ذلك لأن هذا التعبير خال من المعنى، وخاصة فى زمن الحريق، إلا إذا كان البلد المؤمن بسياسة الحياد من القوة بمكان يجعله قادرا على حماية حياده"[٣]. وقال صلاح سالم، وزيره للثقافة والإرشاد القومى : "تستطيعون نعت سياستنا الجديدة بالحياد أو أى تسمية أخرى إذا شئتم. وقد يكون للبعض مفهوم آخر للحياد، أما ما نعنيه نحن فهو أننا نقف موقفا معاديا نرفض التعاون مع كل من لا يحترم كرامتنا وحريتنا، بينما نتعاون بصدق مع كل من يساعدنا ويساندنا" [٤]. وباختصار فإن هذه المواقف هى أقرب ما تكون إلى مواقف الدكتور محمد صلاح الدين، وزير خارجية الوفد بين ١٩٥٠ و ١٩٥١.

وثمة دلائل عديدة تشير إلى أن الصفقات التجارية الكبرى الأولى التى عقدت مع البلدن لاشتراكية، لم يكن الهدف منها فى أذهان الحكام المصريين، سوى الضغط على الغرب، لا كثر ولا أقل. وقد أتاحت المعاهدة – المصرية، عام ١٩٥٤، الفرصة لعبد الناصر لكى يعزز قواه بكثير من الارتياح. كان التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة، عن طريق برنامج النقطة الرابعة، ينتشر ببطء. وفى السادس من اكتوبر ١٩٥٤ رصدت الحكومة الأميريكية ٤٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر فى الوقت الذى وصل فيه الجنرال الألمانى فهد مباخ إلى القاهرة على رأس بعثة عهد إليها بناء الجيش المصرى الجديد. لم تكن هذه التصرفات سوى مناورات جانبية، فسرعان ما هيأ الغرب خطة جديدة للعمل. ففى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وقع الحلف التركى – العراقى فى بغداد، وبعد انقضاء شهر على توقيعه انضمت بريطانيا إلى الحلف برز كأداة مهيأة لأن تحل محل القاعدة البريطانية فى السويس وأن تضمن أستمرار النفوذ البريطانية فى السويس وأن تضمن استمرار النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط. وفى ٢٦ فبراير،

أى بعد ستة أيام بالتحديد من تسلم بن غوريون مهام وزارة الدفاع الإسرائيلية شن الجيش الاسرائيلى هجوما عنيفا على المواقع المصرية فى منطقة غزة مما أدى إلى سقوط ٣٨ قتيلا و ٣١ جريحا [٥].

لم يعد بوسع عبد الناصر تجنب ما ليس منه بد. لقد بدأ فى أول الأمر بالتحرك على الصعيد السياسى، ونجح فى مارس ١٩٥٥ فى تشكيل قيادة عسكرية عربية ثلاثية (مصر، سوريا، اليمن) طوقت حلف بغداد فى الجنوب. وكان من الضرورى أن يجهز الجيش بالأسلحة المطلوبة لجعله قوة فعالة فى وجه التهديدات التى أخذت بالبروز. وبسبب هذه النقطة بدأ حلف الأطلسى بتضييق الخناق حول مصر : انتهت بعثة على صبرى، إلى الولايات المتحدة، بالفشل بعد عدة أشهر زمن المفاوضات (خرف ١٩٥٢)، ولكن الولايات المتحدة أرسلت بعض المعدات للبوليس المصرى. وفى نفس الوقت، ضغطت على أسبانيا لإقناعها بإلغاء شحنة سلاح إلى مصر قيمتها ٣ ملايين دولار. أما بريطانيا، التى أصرتت على دفع ثمن السلاح مسبقا فقد لجأت إلى أساليب لتاخير التسليم وحددت مواعيد للتسليم نمتد إلى عدة سنوات. وأبلغ عبد الناصر واشنطن ولندن، أنه سيضطر للجوء إلى الاتحاد السوفيأتى إذا استمر الغرب فى رفض تسليحه. وفى يوليو ١٩٥٥ باعت بريطانيا مدمرتين لمصر بعد أن كانت قد باعت مدمرتين لإسرائيل. وخلال عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لمدت فرنسا مصر بكميات قليلة من السلاح. وفى ٣٠ يونيو أعلنت الولايات المتحدة عزمها على بيع مصر قيمته ٢٧ مليون دولار من الأسلحة، لكن المحادثات تخبطت حتى ٢٧ سبتمبر [٦].

لماذا هذه المحاولة للتملص ؟ "لقد طلب عبد الناصر مساعدة عسكرية دون قيد أو شرط، بينما كانت لنا شروطنا"، هذا ما شهد به السفير الأميركى جيفر سون كافرى أمام لجان. وأضاف الاميرال أرثر. و. رادفورد، القائد لعام للأركان المشتركة بدوره قائلا : ماذا لم تخنى الذاكرة، ما أراد المصريون شراءه من الأسحلة هو ذلك النوع الذى لم نكن نريد أن يحصلوا عليه..."

في ٢ سبتمبر ١٩٥٥، أعلن عبد الناصر عن عقد صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا. ويقول الخبراء أن الصفقة، كانت هذه المرة، حول سلاح من الدرجة الأولى (مدفعية ثقيلة، أحدث أنواع الدبابات، الخ..) قيمتها ٨٠ مليون دولار، تدفع قطنا.

واتبعت السياسة ذاتها في مجال التنمية الاقتصادية. وأراد جون فوستر أن يقبض ثمن مشاركة مصر في تمويل مشروع سد أسوان العالى، تبعية مصر للغرب. وعندما فشل في ذلك، رفض مساعدة مصر بعنف، مسببا - كما نعلم - أزمة السويس التي أدت ليس إلى تأميم شركة قناة السويس وحسب، بل إلى تأميم المصارف والشركات البريطانية والفرنسية الكبرى التي تعتبر القوى الأساسية للنفوذ الأجنبي في مصر.

ورافق عملية تضييق الخناق هذه، تفتيش مصر عن بديل، ولكن أين توجد القوة والأفكار؟

كان هناك، أولا، العمل على صعيد البلدان العربية حيث التطور الأيديولوجي والعمل السياسي ضمن هذه "الدائرة الأساسية" يبعثان جوهر القومة العربية. وكان هناك، ثانيا، البلدان الاشتراكية التي لم تكن مصر تعرفها جيدا، والتي لم تثق بها الطبقات الحاكمة ولذلك كانت مصر متوغلة في حوارها مع أوروبا الغربية فقط. وبدأت مصر، على أشلاء جسدها "الرسمي"، تكتشف شيئا فشيئا "أوروبا الثانية" التي لم يدنسها الاستعمار. وهناك أفريقيا الجديدة التي تتمخض والتي بمقدورها أن تكون دعما وحلفا، غير أنها ليست مورد قوة أو أيديولوجية.

وبقى الجسم الأساسي من العالم المستعمر قديما وهو آسيا الشاسعة القوية التي لا تعرف السايسة المصرية عنها سوى القليل، باستثناء الهند. ففي هذا العالم يعيش السواد الأعظم من المسلمين ويشكل العالم العربي، بشكل أو بالآخر، نواته ودماغه. وهنا في آسيا، أدت ثورات التحرير الوطني العظيمية، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نشوء دول قوية نسبيا، شاركت في مسيرة الكفاح من أجل حياة أفضل وتأكيدها هويتها الأصيلة بجميع

الطرق: طريق الشيوعية فى جمهورية الصين الشعبية، وطريق الرأسمالية المرفقة بالتخطيط الاقتصادى وتدخل الدولة فى الهند وأندونسيا، وطريق بورما وفيتنام وافغانستان التى فتحت آفاقا واسعة فى سياسة الحياد.

فى أكتوبر ١٩٥٢، بدلت الحكومة المصرية دراسة اقتراح باكستانى حول قيام كتلة أفرو – أسيوية من العالم الثالث(٧). وبعد ذلك بشهر أصدر عبد المغنى سعيد، أحد كبار الخبراء العماليين فى وزارة الشؤون الاجتماعية، كتابا دعا فيه إلى تشكيل كتلة حيادية بالاشتراك مع الهند وغيرها من البلدان المسالمة(٨). وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢، وبدعوة من الحكومة المصرية، عقد الاجتماع الأول لممثلى ١٢ بلدا أفريقيا وأسيويا، وصدرت توصيات تتعهد بدعم المطالب العربية فى فلسطين وتشجب السياسة الفرنسة فى شمال أفريقيا(٩). وفى مناسبتين خلال ١٩٥٢ - ١٩٥٣ زار جواهر لال نهرو القادة المصريين للتشاور. وعند انتهاء الزيارة الثانية أشار ناطق مصرى إلى أنه "من المكن أن تنضم مصر إلى كتلة الدول الأسيوية المحايدة لكى تحاول وضع حد لاحتلال بريطانا الاستعمارى لمنطقة قناة السويس"(١٠). وأسفرت رحلة ثالثة قام بها رئيس الوزراء الهندى إلى القاهرة عن صدور بيان رسمى بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٥ يعلن عن "وجود اتفاق كامل فى وجهات النظر حول المسائل العالمية الكبرى" بين البلدين. وفى ٦ إبريل، وقعت فى القاهرة، معاهدة صداقة بين الهند ومصر وأعترفت مصر بمبادئ خمسة : احترام حقوق السلامة الإقليمية والسيادة للدول، عدم الاعتداء، عدم التدخل المتبادل فى الشئون الداخلية، المساواة والمنفعة المشتركة، والتعايش السلمى.

وعقد فى ١٧ إلى ٢٤ إبريل ١٩٩٥ مؤتمر ضم ثلاثين بلدا أسيويا وأفريقيا، بناء على اقتراح الأعضاء الأسيويين فى "مجموعة كولومبو" وهم الهند، باكستان وسيلان واستثنى الأعضاء الآخرون (استراليا، نيوزيلنده، وبريطانيا).

وقد أثنى للرئيس عبد الناصر، الذى ترأس الوفد المصرى وانتخب رئيسا للجنة المكلفة باختيار وصياغة توصيات المؤتمر، على القوى التى

رأها فى تحرك دائب. وأعجب بالمرونة الفائقة التى أظهرها الدبلوماسيون الصينيون الذين قيدوا أنفسهم، عن عمد، بمنزلة ثانوية. وأثار حيفظته الموقف الحقير للمجموعة الصغيرة من الدول التابعة للغرب (الفلبين، باكستان، تايلاند، وغيرها) مما حمله على مساندة المجموعة الرئيسية المحاية التى شكلت الأكثرية. وفى طريق عودته، توقف فى كراتشى ونيودهى وكابول. وصرح فيما بعد قائلا : "إن زيارتى للهند كانت نقطة التحول فى فهمى السياسى. لقد تعلمت وأدركت أن السياسة الوحيدة الحكيمة بالنسبة لنا هى فى تبنى الحياد الإيجابى وعم الآنحياز. وبعد عودتى إلى الوطن، أقنعنى الترحيب الذى استقبلت به هذه السياسة، انها السياسة الوحيدة الممكنة التى يمكنها أن تستقطب أوسع دعم من الشعب العربى"(١١).

وأصبحت المبادئ الخمسة التى تبناها نهرو وشوآن لأى فى إبريل ١٩٥٤ معروفة فى مصر، حيث لاقت بالفعل موافقة جماعية من الجماهير.

هذه المساهمة "الأسيوية" تسرب إليها من "أوروبا الأخرى" دم جديد اتخذ لنفسه لونا يوغسلافيا. فقد تتابعت البعثات اليوغسلافية إلى القاهرة، ولا سيما البعثة العسكرية فى سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٥٥. وتم اللقاء بين المارشال جوزيف بروز تيتو والرئيس عبد الناصر، فى ٥ سبتمبر ١٩٥٥، على ظهر "الغالب" فى ميناء السويس. وقام رئيس الدولة اليوغسلافية بأول زيارة رسمية للقاهرة امتدت من ٢٨ ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٦ يناير ١٩٥٦. وتوطدت الصداقة بين الرئيسين على أساس مبادئ باندونج، وأعلن الرئيسان اتفاقهما التام فى وجهات حول القضايا العالمية الكبرى، وأكدا عزمهما على اتباع سياسة إيجابية فعالة وبناءة تعتبر الوسيلة الوحيدة لتمهيد السبيل أمام المصالحة بين الكتلتين العالميتن المتصارعتين. وقد تأكد التفاهم المصرى - اليوغسلافى خلال اجتماع بريونى (يوليو ١٩٥٦)، الذى جعل من الممكن تحديدا الاتجاه الجديد للسياسة الرسمية التى توجهها "مبادئ محبة السلام والتعايش المتين وعدم الآنحياز لأى من الكتلتين" والتى تتيح الفرصة "لتخفيف التوتر فى العالم، بفضل الجهود العامة والمتصاعدة لتوسيع التعاون

الدولى وتعزيز الثقة بين الشعوب عن طريق اللجوء إلى المفاوضات كوسيلة ناجحة لحل القضايا المتنازع عليها" وقد دشن البلدان تعاونا وثيقا متزايدا فى كل المجالات لا يزال ينمو، باطراد، اليوم. وبعد انضمام نهرو إلى الرئيسين المصرى واليوغسلافى وضع القادة الثلاثة الأسس الرئيسية للحياد الإيجابى : "إن الآنقسام الحالى للعالم إلى كتل قوية من شأنه أن يبقى على المخاوف. ولذلك ينبغى بذل الجهود لتحقيق السلام، لا عن طريق الآنقسام، بل من خلال الأمن الجماعى المبنى على أسس عالمية واسعة ومن خلال توسيع مجال الحرية، وإنهاء تسلط بلد على آخر. ومن الضرورى الاتجاه نحو نزع السلاح للحد من مخاوف نشوب النزاع... إن متابعة الجهود للإسراع بإنماء البلدان المتخلفة هى المهمات الأساسية فى اقامة سلام دائم وثابت بين الأمم(١٢).

ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ ارتفع لواء الحياد الإيجابى خفاقا فى أرجاء العالم العربى بقيادة الزخم المصرى. أما من جهة الغرب، فقد ظهر، بلا مواربة، موقفه الاستعمارى فى "تقرير فشلتر" الشهير الذى يستند إلى مقال معروف كان قد نشره المقدم تاليريكو، بعنوان "بحر البقر"، فى مجلة المعهد البحرى الأميركى وجاء فيه : "على ضوء الوضع العالمى المهدد باستمرار، فان قيام اتحاد وثيق بين الدول العربية، يفرض وزنا عظيما فى كل القرارات التى تتعلق باختيار مسرح العمليات لصد أى عمل عدوانى يقوم به المعتدى الأوروبى – الأسيوى... إن قوة الولايات سترتكز على سيطرتها الواضحة على شئون البحر الأبيض المتوسط عن طريق المتوسط، وبمساعدة الشعوب العربية ووجود قواعد متقدمة فى الدول العربية يمكننا أن ندحر، بشكل حاسم، المعتدى الأوروبى – الأسيوى وأيدولوجياته..."(١٣). وكان أن أدى تدهور وضع الغرب فى الأقطار العربية – لاسما فى مصر – إلى فشل الهجوم على القناة عام ١٩٥٦، وبروز الجانب الفعال من الحياد الإيجابى. ولم ير البعض فى هذا كله سوى التعبير النظرى عن مزايدة بين كتلتين. أما البعض الآخر، ولاسيما جون مارلو، فقد ميز بوضوح الأسس الاجتماعية

لهذه الأيديولوجية : إن الأكثرية من المثقفين العرب كانت حيادية العواطف فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب. من جهة، كان التقليد القومى بأكمله، خلال السنوات الخمس والعشرين السابقة، معارضا لفكرة قيام تحالف جديد مع الغرب... ومن جهة ثانية. فإن هذا التقليد المحايد ذاته لم يسمح لنفسه أن تسرب إليه أوهام التحول إلى جرم دائر فى الفلك السوفيأتى، ولم تكن تحدوه رغبة فى استبدال سيادة مستمرة بأخرى... كانت مشاعر التأييد للاتحاد السوفيأتى فى الشرق الأوسط مقتصرة على السياسيين اليساريين[١٤].

انصرف عبد الناصر لإعطاء شكل وسمة لهذه القوى والتعبير عن أهدافها. وكانت لهجة تصريحاته الأولى، قبل باندونج، مهانة وتشدد على المظهر المسالم والأخلاقى للحياد. لكن الهجوم الغربى عجل فى التحول نحو كتلة البلدان الإشتراكية، التى وجدت مصر فيها كل المعدات التى تحتاج إليها لقهر التخلف وبلوغ العصرية والقوة : قروض، بشروط لا مثيل لها، لتمويل مشاريع الخطة الخمسية الموضوعية عام ١٩٥٨، وتمول للسد العالى وإشراف كامل على تنفيذ، وإمدادت أسلحة ومعدات عسكرية من أحداث طراز وبكميات وافرة، أضافة إلى بناء مصانع مصرية للأسلحة وتصريف محصول القطن، وتدريب الفنيين والإخصائيين والدعم فى المجال الدولى، لاسيما فى الأمم المتحدة، للقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية.

فى الواقع، كان الحياد المصرى فى السنوات الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ يضم ثلاثة قطاعات :

قطاع يمينى يتألف من البرجوازية الكبرى الصناعية والمالية، المعادية تقليدا للشيوعة ولكها تعى أنها مرغمة على مناهضة الغرب، ومصممة على جنى الأرباح من خلال أساليب المساومة. وقطاع يسارى استوحى مبادئه من مجموعة جريدة "المساء" وجعل الكفاح ضد الأمبريالية محور المعركة من أجل السلام والتعايش، ناظرا إلى ذلك من خلال منظار البلدان التى كانت خاضعة للاستعمار أو التى لا تزال تحت سيطرته[١٥]. وفى

الوسط بين هذين القطاعين كيان الجهاز العسكرى الذى سعى إلى إقامة توزان بين هذن الاتجاهن المتنافرين.

فى الفترة الأولى، كما فى فترة باندونج، شعر عبد الناصر أنه مرغم على اختيار التحالف مع الوسط واليسار. وكان النشاط المعادى للاستعمار تزايد فى القارة الأفريقية إذ تكتشف الدعاية الإسلامية عن طريق المؤتمر الإسلامى الذى رأسه أنور السادات، وتدفق الاف الطلبة الأفريقيين إلى المدراس والجامعات المصرية لتحصيل العلم، وأرسلت بعثات تعليمية إلى الخارج[١٦]، واستحدثت برامج إذاعية خاصة عام ١٩٥٧، باسم صوت إفريقيا الحرة وأخذت تبث بسبع لغات فى ١٩٦٠ - ١٩٦١[١٧].

وأصبحت القاهرة مقرا لمكاتب الحركات الشعبية المعادية للإمبريالية (أبرزها بقيادة صالح بن يوسف من تونس وفيليكس مومنيه من الكاميرون، وقد اغتيل الاثنان عام ١٩٦١، ثم حركات من الصومال وكينيا والكونغو، وفيما بعد من أنغولا وبلدان أخرى). ولم تذع الصحف سرا عندما كانت تعلن أن مصر، القوة الأفريقية الكبرى، أخذت تكتشف قارتها.

وقد شرحت نشرة مغفلة أصدرتها هيئة الاستعلامات الخصائص الرئيسية للحياد الإيجابى منذ نشاته كما يلى :

١- الحفاظ، أولا، وحتى النهاية، على الاستقلال الوطنى فى وجه العدوان الاستعمارى، فى ظروف دولية تسمح بقيام حكم وطنى وبرفض اتنازل عن الاستقلال. وبعبارة أخرى، هذه معركة فعلية ضد الإمبريالية للقضاء عليها، فى كل أنحاء العالم، وتحرير الاقتصاد الوطنى من جميع المؤثرات الأجنبية، ورفض الأحلاف الأجنبية وفضح الإمبريالية من الداخل والخارج، ودعم الحركات الوطنية فى البلدان التى لم تنل استقلالها بعد، أو التى لا يزال استقلالها مهددا.

٢-... التضامن... يتحتم على الدول التى تنادى بالحياد الإيجابى أن تبحث عن حلفاء لإحباط المخططات العدوانية الاستعمارية من الخارج، وللمؤامرات من الداخل، وإقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وللحصول على

المساعدات لتصنع بلدانها وتنمية اقتصادياتها، ليتنسى لها تمتين استقلالها الوطني. وتمثل هؤلاء الحلفاء بالبلدان الأخرى فى آسيا وأفريقيا التى تمن بالحياد الإيجابى والتى تبدى استعدادها لمساعدة بعضها البعض فى مواجهة الإمبريالية وجرائمها. كما يتمثل هؤلاء الحلفاء أيضا بالبلدان الاشتراكية كأطراف تهتم اهتماما بالغا بالمحافظة على السلام كشرط أساسى لتثبيت وتطوير اقتصادياتها. إن هذا الالتقاء فى المصالح المشتركة بين الدول الاشتراكية والدول ذات الأنظمة الوطنية فى آسيا وأفريقيا يوفر للبلدان الوطنية إمكانيات الحصول على مساعدات اقتصادة من البلدان الاشتراكية دون شروط سياسية...

٣-... موقف مستقل من المشاكل الدولية... وهذا لا يعنى بالضرورة موقفا ثالثا، كما أنه ليس موقفا سلبيا... إن موقفنا نابع من مصالح بلادنا الوطنة ورغبتها فى السلام.

٤- إذا سلمنا بفكرة الإجابية، يصبح جليا بالنسبة لنا أن لا حياد فى الصراع القائم بين الإمبرالية والشعوب المكافحة فى سبيل الحفاظ على استقلالها، ضمن الصراع العالمى من أجل السلام...

٥- إن الحياد الإيجابى لا يخلط بين الأصدقاء والأعداء، ولا يضعها على قدم المساواة فى تقييمه لهما وتعامله معهما.

كانت سنة ١٩٥٨ سنة الأنتقال من الحياد الإيجابى إلى عدم الأنحياز. فلماذا سنة ١٩٥٨ بالذات ؟

ثمة سلسلتان من الأحداث :

أولا، مؤتمر الشعوب الأفريقية - الأسيوية (من ٢٦ ديمسبر ١٩٥٧ إلى ١ يناير ١٩٥٨) الذى اقترحته الأحزاب اليسارية الأسيوية، لا سيما الحزب الشيوعى الهندى، ووافق عليه عبد الناصر بعد تردد طول ليبرهن على إن "دالاس عاجز عن عزل مصر"، والذى رأى فيه الحكام العسكريون، من خلال إنشاء أمانة عامة دائمة له فى القاهرة، هيئة تؤهلهم لتوسيع رقعة نفوذهم بين الحركات السياسية الوطنية فى القارة الأفريقية. وقد جاءت إلى

القاهرة، لحضور هذا المؤتمر، وفود ضخمة من ٤٦ بلدا أفريقيا وأسيويا (لوحظ غياب إيران، الفلبين، باكستان، تركيا، السعودية، وليبريا) شددت على الكفاح ضد التخلف وجميع أشكال الاستعمار الجديد في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ورغم الرقابة ونوعية تركيب الوفد المصرى، نجح اليسار فى تحديد مسار المؤتمر بموازرة قوة من العناصر الثورية ضمن مختلف الوفود. أثار ذلك ذعر الحكومة المصرية وعبرت عن ذلك من خلال أنور السادات الذى نجح فى إيصال العقيد يوسف السباعى إلى مركز السكرتير العام الدائم للمؤتمر، وتعيين مرسى سعد الدين، رئيسا لجهاز الأمانة العامة . وكان الهدف من ذلك تجميد النفوذ الشيوعى المتزايد، وخاصة نفوذ الصين الشعبية، وللحول دون انتشار المد الوطنى والماركسى فى بعض البلدان الأفريقية.

وتوسعت هذه الجبهة الأولى، التى أخذ الحياد الإيجابى يبدو فيها شديد الخطر بالنسبة لمخترعيه، نتيجة لسلسلة ثانية من العوامل سبق وأن ذكرناها كعوامل حاسمة فى الهجوم ضد اليسار من يناير إلى مارس ١٩٥٩، وهى : توحيد الحركة الشيوعية، الخلافات مع الحزب الشيوعى السورى حول صيغة الوحدة العربية، وتوجه الثورة العراقية صوب اليسار.

وبرز حدث ثالث أضاف، بشكل غير متوقع، تأثيرا جديدا على مجرى تفكير الحكومة المصرية السياسى، ألا وهو زيارة رئيس ج.ع.م إلى الاتحاد السوفيأتى، من ٢٩ إبريل إلى ١٦ مايو ١٩٥٨. وقد أكد عبد الناصر، بوضوح وصراحة، خلال إقامته هناك، على استقلاله العقائدى والسياسى، وأعلن عن رغبته فى الحصول على مساندة غير مشروطة فاعترف بأنه "لم يكن هناك أى تدخل سوفيأتى بأى شكل من الأشكال" وان الاتحاد السوفيأتى "بالإضافة إلى وقوفه بجانبنا أيام العدوان، فأنه وضع تحت تصرفنا كل المعونة الممكنة، ليساعدنا فى فك الحصار الذى فرضه علينا الاستعمار، كما ساعدنا فى تصنيع بلدنا". وقد حملت جميع خطبه كلمات الشكر والامتنان للاتحاد السوفيأتى وكررت ان السياسة المصرية

مرتكزة على مبادئ باندونج[١٨]. ولكن عرض القوة العسكرية السوفياتية، خاصة فى قاعدة ليننغراد البحرية، لم يكن ليطمئن عبد الناصر. وقد أسر عبد الناصر بمخاوفة إلى الحميمين من رجاله، وقال أنه ينبغى التحفظ فى العلاقة مع هذا الحليف وعدم التخلى عن الحذر واليقظة، لأنه حليف يمتلك قوة هائلة. وهو علاوة على ذلك، قدم المساعدات الكثيرة على جميع المستويات دون قيد أو شرط. ولو فعل الاتحاد السوفياتى نقيض ذلك لأكد اعتراضات تيتو، وأصبح مكشوفا أمام الأفريقيين والأسيويين كقوة إمبرالية.

وما أن عاد عبد الناصر إلى القاهرة حتى أعرب عن تحفظه إزاء موسكو. وقد خاطب الجماهير المحتشدة التى جاءت لاستقباله قائلا : "قبل أن أقوم بهذه الرحلة، أبلغت أن الولايات المتحدة قد تبنت سياسية جديدة تجاه ج.ع.م. تقوم من الآن فصاعدا على احترام حيادنا واستقلالنا... قد أجبت باسمكم أننا نريد الصداقة، وأعربت عن الأمل بأن تكون هذه النوايا صادقة"[١٩]. وفى اوائل الصيف، أعطيت تعليمات لمراقبى الصحف بالامتناع عن أى هجوم مباشر على وزير الخارجية فوستر دالاس وعلى السياسة الأميركية بشكل عام. ولكن الحرب الأهلية فى لبنان، فى رأى القادة المصريين، قدمت الدليل على أن "السياسة الأمريكية لا تزال موجهة نحو تسديد ضربة قاصمة للقومة العربية"[٢٠]. ورغم كل شيئ استمرت عملية إعادة النظر. وقد دشن الخطاب المعادى للشيوعية فى ٢٣ ديمسبر، فى بورسعد، الذى كان مقدمة للهجوم على اليسار، دشن مرحلة ثانية فى مجال الحياد هى مرحلة "عدم الانحياز".

أخذ العديد من كتاب المقالات (صحافيون، أساتذة، سياسيون) على عاتقهم مهمة التنظير للمنعطف الجديد. وتجدر الأشارة إلى واحد منهم وهو الأستاذ بطرس بطرس غالى الذى كتب قائلا : "يقوم "الحياد الإيجابى" على سياستين، واحدة سلبية، وأخرى ايجابية. المظهر السلبى مستمد مباشرة من الحياد القانونى، أى من عدم المشاركة فى الحرب الباردة الدائرة الآن، بين

الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية. وهذا يفترض بالبلد الذى يلتزم الحياد الامتناع عن الاشتراك فى الأحلاف العسكرية التى تتنافس الكتلتان على إقامتها".

ثم، تحول الاتجاه، فجأة، نحو إقامة بين الكتلتن. وكان هذا التوازن هو جوهر فكرة عدم الأنحياز، إذ أن الحياد الإيجابى فعل فعله فى مقاومة الأكراه الاستعمارى (الاحتلال، الحروب الاستعمارية، القواعد النووية، والمعاهدات العسكرية، الخ....) : "على هذه البلدان أن تعامل كلا من الكتلتين على قدم المساواة فى الاقتصاد والثقافة والقضايا الاجتماعية. ومعنى ذلك ان تعامل هذه البلدان كلا من الكتلتين على قدم المساواة فى مسألة الالتزامات الدولية فلا تميز كتلة عن أخرى فى الحقوق والواجبات. وبكلمة موجزة فان الحياد الإيجابى يرتب على هذه البلدان العمل باتجاه هدف الوصول ألى التوازن... الذى يضمن سلامتها ويمنع أى اعتداء من اى من الكتلتين على هذه السلامة. وهذه عى النتيجة المتوخاة من الحياد الإيجابى".

تستند أسس هذه السياسة التى تميز بين الكتلتين إلى ميثاق الأمم المتحدة[٢١]. ففى حال حرب عالمية "تصبح الدول غير المنحازة فى وضع يؤهلها تقييم الحالة وفقا لمصالحها الخاصة". ويتساءل الأستاذ غالى : "لماذا اخترنا أن نركز اهتمامنا ودعايتنا على الحياد الإيجابى أكثر من التعايش السلمى؟" ويجيب قائلا : "أخترنا ذلك لأن الدول التى تعتنق مبدأ الحياد الإيجابى لا تعنيها الخلافات المبدئية والاقتصادية والسياسية بين الكتلتين المتناوئتين... بخلاف الدول التى تنادى بالتعايش السلمى... لأنه قد يكون لهذه الدول أهداف غير معلنة تعتزم تحقيقها من خلال الدعوة إلى التعايش السلمى أو من ورائها... والدول غير المنحازة لا تمتلك أسلحة حديثة (نووية). وبينما يركز التعايش السلمى على تنظيم العلاقات بين معسكرين مسلحين (نوويا)، يحرص الحياد الإيجابى على تنظيم العلاقات بين فريق مسلح (نوويا) من الدول وفرق غير مسلح. وبينما تدعو دول التعايش السلمى بعضها البعض إلى نزع الأسلحة النووية التى تمتلكها، تكافح دول الحياد

الإيجابى لنزع السلاح من جميع الدول. إن الفلسفة الكامنة فى التعايش السلمى هى الخوف المتبادل من الأسلحة الفتاكة، أو بالأحرى الرجوع إلى سياسة توازن القوى... أما الفلسفة الكامنة فى الحياد الإيجابى فهى المثالية المبينة على قيم أخلاقية. وفى حين تمثل دول التعايش السلمى البلدان الصناعية، الغنية والمتقدمة، نرى أن دول الحياد الإيجابى تمثل البلدان الزراعية المتطورة [٢٢].

بتعبير آخر، لقد ولى زمن التحالف الكبير بين الكتلة الاشتراكية من جهة، والبلدان الحديثة الاستقلال وحركات التحرر الوطنى فى البلدان المستعمرة من جهة أخرى، تحت ستار الحياد الإيجابى. إن هذه المقولة اللينة التى توطت خلال فترة باندونج، يمكن أن تصح، موضوعيا، كما كانت بعد عام ١٩٤٥، لكن القادة العكسريين اعتقدوا أن لا حاجة للقيام بأية خطوة لتبرير هذه المقولة أو لدعمها ذاتيا. فهذا قد يعنى، من الناحية الموضوعية، إعطاء إفادة جديدة للاتحاد السوفيأتى، بينما المطلوب هو الإفادة منه إلى أقصى حد ممكن.

أثارت إعادة النظر فى "الحياد الإيجابى" العديد من التساؤلات : هل أعداء الداخل للشوعية هم نقيض الأحلاف ؟ لقد تحرك عبد الناصر فى هذا المجال، بحذر فائق رغم الآنفتاح الأمريكى، الذى بدأ يشكل قوة ضاغطة. فهذا الربان الوحيد للسفينة المصرية، عرف عمق مشاعر الصداقة والامتنان التى يكنها الشعب المصرى للبلدان الاشتراكية وللاتحاد السوفياتى بشكل خاص، وذلك منذ إحداث السويس. وهو يعلم أهمية مساعدة الكتلة الاشتراكية لبناء الاقتصاد المصرى الجديد. وقد صرح عبد الناصر لمجموعة من الصحفيين الأميريكين قائلا : "إن الولايات المتحدة كانت تضغط علينا لاتباع سياسة تناسبها، حتى لو لم تناسبنا... بينما، من جهة أخرى، كان الاتحاد السوفيأتى يزيد من دعمه الكامل لنا" [٢٣].

كيف إذن نحد هذه الحيادية المراوغة ؟ يقول عبد الناصر : "إن دعوتنا للحياد شئ وحقنا فى الدفاع عن أنفسنا ضد العدوان شئ آخر. فهذا

حق مقدس. والغرب هو الذى يوجه دعايته ضدنا، كما يوجه حملاته السياسية والاقتصادية وحملات الحرب البادرة... وفى نفس الوقت بجند الغرب عملاءه فى المنطقة ضدنا"[٢٤].

فى عام ١٩٥٩، إذن، اختارت الجمهورية العربية المتحدة الحياد وأصبح على الاتجاه الجديد فى الحياد المحارب الذى شهدته فترة باندونج، أن يعانى امتحانا قاسيا.

وفى ٧ مايو، هاجم خروشوف علنا، الدور الجديد لـ ج.ع.م. المعادى للشيوعية. وطوال ثلاثة أشهر استعرضت الحملات المصرية ضد الشيوعية، بينما بذل الدبلوماسيون ما فى وسعهم للحول دون تردى العلاقات بين البلدين. ومن سبتمبر حتى ديمسبر ١٩٥٩، تدهور العلاقات مع الصين، لأن بكين اعتبرت أن حملة العداء المصرية للشيوعية لا تتفق والعمل المتكاتف فى السكرتارية العامة لمؤتمر التضامن الأفريقى الأسيوى. وفى أوائل ١٩٦٠ أثيرت مساجلات عنيفة فى الصحافة والاذاعة، بين مصر وبلغاريا. وازداد عنف هذه المساجلات لأن خالد بكداش، الأمين العام للحزب الشيوعى السورى، كان مقيما فى صوفيا. وظهرت أمارات الأنفراج فى صيف ١٩٦٠. فعندما كان الرئيس عبد الناصر يدشن مصنعا نموذجيا للنسيج بناه الاتحاد السوفياتى فى دماط، توجه بالتحية والشكر إلى حليف ١٩٥٦ العظيم، على "التضحيات التى بذلها فى سبيلنا". وفى ٢١يونيو، تكلم خروشوف فى بوخارست واضعا الأمور فى نصبها، قائلا " إن الفضل فى عدم سحق مصر عام ١٩٥٦ يعود إلى الاتحاد السوفياتى". وقد أبرزت الصحافة المصرية تحليل رئيس الوزراء السوفياتى. ومن ثم امضى وفد برلمانى مصرى برئاسة أنور السادات، أسبوعين فى الاتحاد السوفياتى (إبريل ومايو ١٩٦١). وكانت الزيارة ومناسبة لجدال ودى لم يكشف للرأى العام المصرى لا بعد فترة طويلة.

ولكن بعد ذلك مباشرة، أثارت أنباء موت فرج الله الحلو، سكرتير الحزب الشيوعى اللبنانى، تحت العذيب فى سجن المزة فى دمشق، غضب

البلدان الاشتراكة والرأى العام العالمي. وهذه المرة شنت الحملة الإعلامية على الاتحاد السوفيأتي مباشرة فتحدث كمال الدين حسين عن "عدوان جديد فى ١٩٥٩، عندما حاولوا (السوفيات) التدخل فى شؤوننا والدفاع عن احزاب عملة للأجنبى"[٢٥]. وجب فكرى أباظة، حامل مشعل "رجل القدر" فى عهد فاروق، شجب فى "المصور" الخضوع للاتحاد السوفيأتي قائلا ان العرب قد دفعوا غاليا ثمن المساعدة التى تلقوها فى ١٩٥٦، وينبغى عليهم الآن التحرر من أى "عقدة" تاه المحسنين اليهم. واستشهدت "الأهرام" بالتجربة التيتوية "التى درسها الرأى العام العربى مليا، ورأى أنها تمثل التحرر من السيطرة السوفياتية والتبعية لها"[٢٦]. وبذلت الحكومة المصرية ما فى وسعها لعز ممثلى جمهوريات آسيا السوفياتية داخل الهيئات الأفريقة – الأسيوية (الأمانة العامة الدائمة، المؤتمر الاقتصادى، المؤتمر الثالث للكتاب العرب، إلخ..) بحجة أنهم جزء من قوة منحازة عظمى.

انصبت الجهود، أنئذ، على ايجاد صيغة جديدة للحياد غير المنحاز. ولعب المارشال تيتو، هنا مع ارئيس عبد الناصر دورا قياديا فى هذا المجال، بينما لم يشارك نهرور فى هذا التحرك. والحقيقة أن مرحلة باندونج، من وجهة نظر القادة المصرين، كانت قد ولت. لقد لحق الرمز بالسياسية التى تمثله والتى كانت قد توغلت كثيرا وأصبح باستطاعة الشيوعين أستغلالها استراتيجيا : كتب هيكل يقول : "أن باندونج كانت مرحلة، صفحة من الذكريات، من الحظات الغالية التى عشناها..." لكن الصحفة طويت. ويفسر مستشار عبد الناصر تطور أديولوجية الحياد عبر مراحل ثلاثة : مرحلة "عدم الألتزام"، قبل ١٩٥٥، عندما كانت بلدان العالم الثالث تستشعر أنها ضعيفة وعاجزة عن الفعل ؛ ومرحلة "الحياد الإيجابى"، بعد باندونج والسويس، عندما أرغم الهجوم الاستعمارى والمضاد الدول الحديثة العهد بالاستقلال على التخالف مع الشيطان ؛ وأخيرا، مرحلة "عدم الآنحياز" فى الفترة الراهنة من التوازن النووى بين الكتلتين[٢٧]. وكانت هذه هى الأفكار التى رددها الرئيس عبد الناصر فى خطابه الهام الذى القاه فى بلغراد، بتاريخ

أول سبتمبر ١٩٦١، والتى ندها أكثر تبلورا وتطوير فى قرارات المؤتمر الذى شاركت فيه ٢٥ دولة من الدول غير المنحازة[٢٩].

بين باندونج وبلغراد برز إلى النور تباعد حاد فى العالم الأفريقى - الأسيوى. فالحياد الذى بزغ فجره فى آسيا بعد الحرب العالمية الثانية وجد، الآن، طريقه الرئيسى فى أفريقيا، ومها اتجه إلى أميركا اللاتينية. والقارة الأفريقية تدين لمصر بهذا اللالتقاء مع باندونج. وحرصت بلدان أخرى، وعلى الأخص، غانا وغينيا، على أعادة ترتيب صفوف البلدان الأفريقية المناهضة للاستعمار وهى : ج.م.ع، غانا، غينيا، مالى، مراكش (وهى ٥ دول من أصل ٦ دول اشتركت فى مؤتمر الدار البيضاء فى ينار ١٩٦١). وفى قلب القارة كرس سيكوتورى، رئس غينيا، وكوامى نكروما، رئيس جمهورية غانا، وموديبو كيتا، رئيس جمهورية مالى، أنفسهم لايجاد بديل حيادى للدول الأفريقية "المتفرنجة" (التابعة لحلف مالاغاسى). وتم الاتصال مع اميركا اللاتينية عن طرق كوبا. ولوحظ، فى مؤتمر بلغراد، وجود مراقبين من البرازل بوليفيا والأكوادور. واستقطب محور بلغراد - القاهرة تكتل الدول الجديدة، والذى رمز إلى رغبتها فى الاتصال بشكل معين من أشكال الواقع الاشتراكى.

ولنشر، بالمناسبة، إلى ان أعضاء مؤتمر بلغراد لعدم الأنحياز، رفضوا كوبا إلى المؤتمر وتبنى قرار يدعو إلى توحيد ألمانيا.

وبعد اجتياز محنة ١٩٥٦، نجحت الحكومة العسكرية فى التحرر من التزاماتها القدية، إذ انها لم تسمح لتحالف الأيام السوداء بان يتحول إلى صيغة ثابتة داخل هيكل الاستراتيجية العامة. وما أن تأكد القادة العسكريون المصريون من تأييد الكتلة الاشتراكية لهم، حتى أرادوا ان يبقى هذا التأييد فى النطاق التكتيكى، دون أن يحولوا تكت لغراد إلى ذلك الجدار الأسيوى الأفريقى الشاسع من "اللاملتزمين"، الذى كان بعض الخبراء الأميركيين من أصحاب "النظرة الجديدة" يريدونه ان يقف سا فى وجه التقدم الشيوعى فى الحزب.

يظهر الوجه "غير المنحاز" للحياد المصرى، اوضح ما يظهر فى سياسة مصر الأفريقية خلال سنوات ١٩٦١ - ١٩٦٢[٣٠].

وكانت قضية الكونغو الشاغل فى النصف الثانى من عام ١٩٦٠ ومنذ اللحظة التى أرسلت فيها أول فرقة من فرق "الخوذ الزرقاء" إلى الكونغو، أتضح ان حكومة باتريس لومومبا التى تشكلت وفقا للاتفاق الدستورى بين بلجيكا والكونغو، والتى أعترفت بها الأمم المتحدة وعدد كبير من الدول، لا تستطيع الاعتماد الأصلى كتبة المظليين المصرية التى قودها العقيد سعد الدين الشاذلى. فاللواء كتانى، قائد لافرقة المغربية، وقائد الكتيبة الحبشية تهربا ورفضا الاشتراك فى القتال. وأدركت القاهرة، على الفور، أن الكونغو أصبح الميدان الرئيسى للحرب البادرة فى أفريقيا فى ذلك الوقت. ولاشك أنه كان لا يزال ممكنا، من الوهة النظرية، مساندة الرئيس لومومبا مساندة فعالة لاتاحة الفرصة أمامه توحيد الكونغو طبقا لبنود الاتفاقات التى نصبته على رأس أول حكومة كونغولية مستقلة. لكن ذلك كان يعنى أن تجازف القاهرة بدعم الموقف السوفياتى فى وجه الولايات المتحدة، التى قررت، حينذاك، وضع جوزيف كازافوبر وسيريل أدولا فى السلطة وعزل مويس تشومبى، مؤقتا من كاتنفا. وبدلا من أن تقاوم القاهرة احتلال جنود الأمم المتحدة لمطار ليبولدفل ومحطة الإذاعة، فأنها أمرت بإنهاء مهمة جنودها فى الكونغو، وشجبت المؤامرة الاستعمارية، وقررت سحب كتيبتها فى ١٢ سبتمبر. وبعد أن ترك لومومبا وحيدا فى الساة واجه المرتزقة والمؤامرات، اعتقل فى ٣ دسمبر، ثم اغتيل بأمر من تشومبى[٣١]. هل كان موقف القاهرة نتيجة حذر تكتيكى ؟ قد يكون ذلك، بالإضافة إلى الرغبة فى تجنب أى عمل "ايجابى" قد يؤدى إلى اختلال سياسة التوازن بين المعسكرين...

انصب الجهد الرئيسى على توحيد القوى الفعالة فى القارة، أن باتجاه الكفاح المتواصل ضد الامبريالية والاستعمار الجديد أم باتجاه رفض الألتزام بسياسة أى من المعسكرين. وأعتقد عبد الناصر أن الخطوة التى

خطاها ستسمح له أن يكون الناطق باسم افريقيا، وستؤهله من اكتشاف عناصر تحالف سياسى اصبح ضروريا، فى القارة السوداء، أكثر فأكثر نتيجة التغلغل الاسرائيلى هناك[٣٢].

جمع المؤتمر الثانى الأفريقية (تونس، يناير ١٩٦٠) ٢٩ بلدا. وقد كرس المؤتمر جهده فى سبيل صياغة ميثاق واسع لحركات التحرر الوطنى. ومع المؤتمر الاقتصادى الأفريقى الأسيوى (القاهرة، إبريل - مايو ١٩٦٠) ٣٣ بلدا فقط كأعضاء عاملين، إذ رفض اطلاق هذه الصفة على الاتحاد السوفياتى والجمهوريات السوفياتة الثمانية المسلمة. غير أن المؤتمر كان هدرا للوقت، وخرج بتوصيات مبهمة. وفى المجال الأفريقى، وطد مؤتمر أكرا للعمل الإيجابى (إبريل ١٩٦٠) ثم المؤتمر الثانى للتضامن بين الشعوب الأفريقية الأسيوية فى كوناكرى فى نفس الشهر، وطد المؤتمران اتجاه مصر الحيادى. وخلال هذه الاجتماع الآخر، شجب العالم الثالث اسرائيل لمرة الأولى، لأنها "تعتمد سياسة توسعية استعمارية، وتشارك فى تحقيق استعمار جديد يقوم على التغلل الاقتصادى فى البلدان المستقلة". ومهد مؤتمر التضامن الأفريقى الاسيوى فى ستاليناباد (أكتوبر ١٩٦٠) الطريق إلى اجتماع ٢٧ بلدا عضوا فى "اللجنة التنفيذية" الأفريقية الأسيودية (فى نوفمبر) فى بيرون، الذى "تبنى مقررات مؤتمر كوناكرى حول وضوع دولة اسرائيل"، واستمر التشهير باسرائيل فى مؤتمر العمل الأفريقى فى لاغوس (ديسمبر ١٩٦٠)[٣٣] وشارك رؤساء خمس دول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرة من متر الدار البيضاء (يناير ١٩٦١)، وكانت القضية الفلسطينية، المسألة الثانية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، بعد المسألة الجزائرة. وقد أدان المؤتمرون "التواطؤ بين فرنسا اسرائيل فى المجال النووى"، واستنكروا وقوف اسرائيل المتواصل بجانب المستعمرين كلما حان وقت اتخاذ قرار هام حول القضايا الحيوية، التى تهم البلدان المجتمعة فى المؤتمر، وخاصة فيما يتعلق بالقضة الجزائرية، والكونغو، والتجارب النووية. ولهذا أدان المؤتمر اسرائيل لكونها "أداة فى خدمة الأمبريالية

والاستعمار الجديد، ليس فى الشرق الأوسط فحسب، بل فى افريقيا وآسيا أيضا"[٣٤]. وقد تكررت هذه الأفكار وتبلورت فى المؤتمر الاقتصادى لافريقيا الذى عقد فى أديس أبابا (فبراير ١٩٦١)[٣٥]. وجمع مؤتمر الشعوب كل افريقيا، الذى عقد فى القاهرة، الحكومات الست التى التقت فى الدار البيضاء.

فى أغسطس وجه الرئيسان تيتو وعبد الناصر نداءهما لعقد مؤتمر يضم "رؤساءجميع اللدول غر الملتزمة فى أوروبا ولفريقيا وآسيا واميركا". وأسفر ذلك عن عقد مؤتمر بلغراد (من ٥ إلى ٣١ أغسطسس، ١٩٦١). ومنذ اليوم الأول للمؤتمر انبثق تعريف ونظرى للحياد الجديد، من الممكن تسميته باسم "الحياد غير المحاز". ويمكن اطلاق هذا التعريف على البلدان التى تتوافر فيها الشروط التالية :

١- انتهاج سيسة مستقلة، مبينة على مبدأ التعايش السلمى وتبنى سياسة عدم الآنحياز أو أية سياسة ترمى إلى هذه الغاية.

٢- مساندة حركات التحرر الوطنى فى مع الظروف.

٣- عدم الآنضمام إلى أى حلف عسسكرى يمكن أن يورط البلد فى الخلافات الراهنة بين الشرق والغرب.

٤- عدم الآنتساب إلى أية معاهدة ثنائية أو معاهدة دفاع مشترك قد تؤدى إلى النتيجة نفسها.

٥- عدم السماح بوجود قواعد عسكرية لأى من الكتلتين فوق أرض لوطن.

وعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات أفريقية أخرى خلال عام ١٩٦١: الاتحاد النقابى الأفريقى (الدار البيضاء، مايو) ؛ القيادة الأفريقية العليا (القاهرة، يوليو)، اللجنة الثقافية الأفريقية (طنجة، أغسطس) ؛ اللجنة السياسية لمجموعة الدار البيضاء (القاهرة، اغسطس).

وفى ١٩٦٢ ستعت الحركة إلى آفاق جديد فتحتها أممها الزائر المستقلة.

وأتاح اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا(مايو ١٩٦٣) المجال لعبد الناصر، لإقامة صدقات جديدة، خاصة مع الدول المعادية لفرنسا، عن طريق التركيز على مشكلة اسرائيل، وحمل الرئيس الجزائرى احمد بن بيللا مشعل العداء الحاد للاستعمار ورسخ حركة التحرر العربى فى قلب أفريقيا.

على العموم كان حصاد هذه السنوات من التأرجح بين "الإيجابية" وعدم الأنحياز مثيرا للاهتمام. فقد احتلت مصر المرتبة الثالثة، مباشرة بعد اندونسيا والهند، فى تلقى المساعدات الاقتصادية من البلدان الاشتراكية. ويعود الفضل للاتحاد السوفيأتى وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر فى انجاز أه المشاريع الصناعية الثقيلة والأساسية وبناء السد العالى. ومثل المعسكر الاشتراكى ثلث تجارة مصر الخارجية (ارتفعت من ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٥٣٠٣ عم ١٩٥٨، ثم هبطت إلى ١مليونا عام ١٩٦٠). وكان التبادل التجارى مع الكتلة الشرقية ينمو بصورة مطردة، فيما عدا الصين، وبقى الميزان التجارى فى صالح مصر. ومنحت الاتفاقيات الاقتصادة واالتجارية الطويلة الأجل، مصر تسهيلات بقيمة ٢٣٠مليون جنيه. وعقدت ثلاثة قروض كبيرة بلغ مجموعها ١٨٦ مليون[٣٦]. وجعلت مواعيد استحقاق الدين للبعيدة الأجل، ومعدل للفائدة المنخفض (٢ أو ٥، ٢ بالمئة على ١٥ سنة)، والقروض المخصصة للمشاريع الأسسية فى خطة ١٩٦٠ للسنوات الخمس، وتسديد الديون بالقطن المصرى، وتدريب وعليم مهندسين وفنيين مصريين بأفضل الشروط، والمواعيد لقريبة لتسليم القروض، كل هذه الأشاء مجتمعة، جعلت من مساعدة البلدان الاشتراكية لمصر أعظم حليف للحكام العسكريين فى تحقيق الأهداف الوطنية، على الرغم من اضطهاد الحزب الشيوعى وقمع اليسار. وقد توجه المشير عبد الحكم عامر بالتحية "للقرار السوفيأتى بامدادنا بالسلاح، وهو القرار الذى كسر احتكار السلاح الذى فرضه الاستعمار لتدعيم مركزه فى الشرق الأوسط[٣٧].

ماذا كان يجرى من ناحية الغرب ؟ استلمت مصر التى "تعتمد إلى حد بعيد"[٣٨] على الولايات المتحدة، كما تقول "التايمز"، خلال السنوات السبع الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ قروضا ومساعدات بقمة ٥٠٠ مليون دولار، يشكل الفائض الزراعى القسم الأكبر منها[٣٩]. وادت بعثة القيسونى إلى الولايات المتحدة (إبريل ومايو ١٩٦٢) إلى استئناف العلاقات على نطاق واسع مع الدول الغربية، وبدعم من إدارة كنيدى. ووقعت البعثة اتفاقتين مع البنك الدولى والحكومة الأميركية، رغم ومحاولات الملك سعود لعرقلتها، فحصلت مصر على ٤٢ مليون دولار كسلفة من البنك المذكور، وعلى مساهمة شركة وستنغهاوس فى بناء محطة لتولد الطاقة الكهربائية فى القاهرة (٣٢ مليون دولار تسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة ٢ بالمئة)، ووقعت شركة جنرال موتور عقدا لتقديم محركات ديزل (١٠ مليون دولار). وجرى التوقيع على أتفاق ثان تقدم بموجبه الولايات المتحدة مواد غذائة بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات، و٢٧,٥ مليون دولار لبناء شبكة ممن الخطوط الحديدية. وجرت مفاوضات مع لولايات المتحدة واليابان وبريطانيا المانيا الغربية وإيطاليا للمساهمة المشتركة مشاريع الخطة الخمسية[٤٠].

وبالرغم من صفقات الأسلحة التى سلمتها لمانيا الغربية لاسرئيل كتعويضات، والتى كان ثمنها أضخم بكثير من حجم تجارتها مع مصر[٤١]، فان التغلغل الاقتصادى والثقافى الالمانى الغربى جعل منها الدولة اغربية الأولى على ضفاف النيل. وكان الاتفاق الاقتصادى الذى عقد فى ٢٦ يونيو ١٩٦١ (١٠٥ ملايين ومن الجنيهات كقروض)، ويظل، حتى يمن هذا، أكبر اتفاق وقعته مصر مع دولة أطلسية إذ انه كن مخصصا بكامله للبناء الاقتصادى على النحو التالى : ٥٠٠ مليون مارك لسد الفرات فى سوريا، ١٥٠ مليون مارك للمواصلات والنقل، ٤٠٠ مليون مارك للصناعة[٤٢]. وجاءت ايطاليا، بدفع من مموعة فنفانى – مأتى، مباشرة بعد ألمانيا الغربية[٤٣]، ثم تليه اليابان. وتحسنت العلاقات مع بريطانيا بشكل أكيد، وأن

كان أقل ظهورا للعيان. ولكن سياسة بريطانيا فى سوريا ولبنان وفى الأردن بكل خاص خلال ربيع ١٩٦٢، ثارت ردود فعل مريرة فى القاهرة(٤٤). وحددت اتفاقية ايفيان(*) التى تبعها اطلاق سراح الدبلوماسيين الفرنسيين للذين اعتقلو، فى القاهرة، عام ١٩٦٢، بتهمة التجسس، التعاون لفرنسى المصرى، أو بالأحرى الصدقة بين البلدين ولتى تعود إلى أكثر من نصف قرن(٤٥).

إذا تحرين الأرقام بدقة يمكننا تكوين فكرة أفضل عما يجرى فى المجال الاقتصادى : تسلمت مصر، حتى يوليو ١٩٦٢، من القروض والمساعدات، ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه ولم ينفق منها سوى ٢٧ مليون نيها حتى نهاية ١٩٦١. ويظهر لن الميزان التجارى الخارجى أن الدول الاشتراكية كانت فى طليعة المستوردين زمن مصر، بينما كانت الدول الغربية فى طليعة المصدرين إليها. وعلى العموم فان الميزان التجارى كان لصالح مصر فى الحالة الأولى وفى غير صالحها فى الحالة الثانية.

بعد هذا التحليل المقتضب، يجوز القول ان الأسس الرئيسية للحياد المصرى ظلت كما هى، خلال المرحلتين. فقد كان الهدف تحريك أقصى الوسائل الفعالة للأستفادة من القوتين الرئيسيتين اللتين تقتسمان العالم، للمساهمة فى المعركة الوطنية ضد التخلف. ولكى يتسنى لمصر بلوغ هذا الهدف، فأنها تحررت، فى فترة مبكرة، من قيود الولاء للمعسكر الغربى التى فرضتها السيطرة الاستعمارية عليها. من هنما فهم التشدد على ايجابية الحياد يومذالك، أى على الجانب المافح، الحاد، الموجه ضد أسياد البارحة. ولم يصبح البحث عن التوازن بين المعسكرين ممكنا الا خلال المرحلة الثانية،

(*)اتفاقية وقف اطلاق النار بين فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة . وقد ادت الاتفاقية إلى إنهاء القتال فى الجزائر وعودة العلاقات إلى شكلها الطبيعى الحسن بين العرب وفرنسا ، وخاصة فى المجالات الثقافية . وقد كان لمصر علاقة مباشرة بتلك القضية .

بعد أن توطدن دائم الدولة الوطنية المستقلة فى أعقاب حرب السويس، وأصبح باتطاعة القاهرة أن تجدد علاقاتها مع اللغرب دون التعرض للخطر، إذ أنها كانت قد حصلت من الكتلة الاشتراكية على المساعدة الضخمة التى يحتثاها من قبل. ومنذ ذلك الحين لم تعد اللهجة المصرة لهجة النضال، وإنما لهة التوازن بين المعسكرين. وكيفت سياسية كنيدى الجدد نفسها ببراعة مع هذا التكتيك المصرى الجديد. فطالما انه لم يعد من الممكن استعادة المواقع العسكرية التى خسرها الغرب فقد اعتزمت الولايات المتحدة أقامة نوع من المناطق العالمية المحايدة، من الناحة الاقتصادية بشكل خاص، تقف فى وجه الأغراءات الشيوعية. انطلاقا من هذه القناعة، اعتبرت الولايات المتحدة عبد الناصر أكثر المناهضين لليوعية فعالية فى العالم العربى والشرق الأوسط. فهو وحده، من دون سائر الحكام فى المنطقة، يقدم حلا قوميا واشتراكيا، فى آن واحد، حلا يحد من الإجراءات الثورية ويدعمه جهاز صلب يملك خبراء فنيين باعداد وفيرة وبنوعية لا بأس بها(٤٦).

لقد فهم الحياد المصرى، أولا، فى نطاق العلاقات بين مصر والغرب، ثم توسع تدريجيا ليشمل العالم الأفريقى - الأسيوى باسره، مكتسبا شرعته داخل القارة الأفريقية، ثم انتر على نطاق عالمى، باتجاه أميريكا بقيادة يوغسلافا، كبدل للحرب الباردة بين المعسكرين النووين الجبارين المتخاصمين. وقد كل هذا الحياد، الذى ولد فى آسيا، البنية العامة لأيديولوجية الحكام العسكريين واحد العناصر الرئيسية المكونة لهذه الأيديولوجية.

ولئن كان الحياد أول فكرة ظهرت عند النظام الناصرى، فذلك لا يعنى انه كان مرد مساومة. فقد وصفه عبد الناصر فى ٢٧ يناير ١٩٥٨، بانه يعرب عن "عزتنا الوطنية وثقتنا بأنفسنا".

وأدى رفض مصر للتبعية للسياسية إلى استعادتها لشخصيتها الذاتية المستقلة، فوق المسرح العالمى(*).

ولكن إلى أى مدى، يستطيع هذا الالتقاء مع السياسية الأميريكية الجديدة، والتعاون الوثيق المتزايد مع الدول الغربية التى لم يدنسها "الاستعمار القديم" (الولايات المتحدة والمانيا الغربية بشكل خاص)، أن يظهر مقدرته على التأثر فى الحياد المصرى، أو بالحقيقة على تكبيله ؟ هذا هو السؤال الذى طرح بعد المصالحة العلنية فى ١٩٦١ ١٩٦٢. وتبقى حقيقة لا مفر منها، وهى أن الرأى العام العالمى من جهة، وضغط الرأى العام المصرى من وجهة أخرى، لم يخفقا فى تقييم الأهداف الغربية المتجسدة ببروز على صبرى، كرجل مصر الثانى، صبيحة الذكرى العاشرة للانقلاب.

(*) راجع دراسته :

"مدخل إلى الفكر العربى المعاصر" فى "مختارات من الأدب العربى المعاصر" ، باريس ١٩٦٥، ص٩ – ٢٣ . وقد صدرت عدة طبقات لهذه الدراسة بالعربية منذ ١٩٦٧

هوامش الفصل السادس

١- كتب عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٤ : "من المستحيل بالنسبة لمصر أن تبقى بدون موقف يناسب حاجاتها وغضبتها ضد المعتدين عليها وعلى العرب.هذا الموقف يقوم على رفض التعاون مع المعتدين والتعاون مع الذين يتفقون معها... وهو موقف إيجابي... يقوم على الإخلاص لمن يحلو لها ومعاداة من يحلولها .(الحياد التام ، روزاليوسف) عدد ١٢٣٤(١١ يناير ١٩٥٤).

٢- عرض منفصل وواضح لتطور العلاقات بين مصر والدول العربية قبل السويس في ويلوك (المرجع المذكور، ص ٢٠٦-٢٧٦) كذلك في كتب لاكوتير وليتل. وأيضا أ. جاكوفيللو : "التعايش الصعب"، ميلانو ١٩٦١، ص ٧٥ - ٨٩.

٣-"نيويورك تايمز" ٢٠ إبريل ١٩٥٤.

٤- وكالة أنباء الشرق الأوسط (١٤ فبراير ١٩٥٤). أوردها ويلوك. المرجع المذكور، ص ٢١٦.

٥- فشلت شهادة هنري بايرود، السفير الأميركي في القاهرة آنذاك، وتاريخ صحيفة النيويورك تايمس للأحداث في الشهر السابق، وتقارير لجنة الهدنة المشتركة التابعة للأمم المتحدة، فشلت جميعها في دعم الإدعاءات الإسرائيلية القائلة بأن أعمال الفدائيين هي التي فرضت ضرورة الاعتداء.

٦- المرجع السابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩

٧- وكالة أ.ش.أ (١١ اكتوبر ١٩٥٢).

٨- وكالة أ.ش.أ (٨ نوفمبر ١٩٥٢).

٩- ويلوك، المرجع السابق، ص ٢١٥

١٠-"نيويورك تايمز" ٢٥ حزيران ١٩٥٣.

١١- ر.ك. كرانيا "فجر العرب"، بومباي ١٩٥٨، ص١٨٧.

١٢- وكالة أنباء تانيوغ، ١٩ تموز ١٩٥٦.

١٣- حول النقطة الأولى راجع دراستي : "من باندونج إلى أكرا" في مجلةhorizons ، باريس، العدد ٧، سنة ١٩٥٨، ص ١٤ ١٨.

١٤- ج. مارلو "القومة العربية والإمبرالية البريطانية"، لندن ١٩٦١، ص٨٥. أما تقدير لاكوتير بأن "الحياد الإيجابي ما هو ألا تغطية للعداء للغرب" ففيه خلط بين "الغريب" والاستعمار. راجع : "عشر سنوات من الناصرية"، مجلةEsfrip ، شباط ١٩٦٢، ص ٢٩٧.

١٥- ثمة بحث ممتاز فى تقدير خالد محى الدين للمؤتمر الأسيوى الأفريقى فى القاهرة، لخص فى مجلة "آفاق"، العدد ٧ - ١٩٥٨ - ص ٥٢ - ٥٦. لاسما قوله : "ليس هناك ترابط بين مياسة الحياد الإيجابى ونظام شيوعى داخلى، فنحن موضوعيا فى مرحلة تاريخية يتوجب فيها دعم الرأسمال الوطنى... ولس هناك قاعدة موضوعة (فى مصر وسوريا) لبناء الاشتراكية أو الشيوعية. الحياد الإيجابى هو السياسة التى تتبعها الدول الحديثة العهد بالاستقلال، والتى تبغى العمل على تطوير اقتصاديا".

ولابد من التنويه بالدراسات والمقاولات التى كتبها عزيز فهمى وعبد العظيم أنيس وطاهر عبد الحكيم، الخ... وكذلك دراستنا، عام ١٩٥٨، عن حركة السلم ككوننها حملة مناهضة للاستعمار فى البلدان الأسيوية الأفريقية.

١٦- فى ١٩٦٠ - ١٩٦١ انتدبت الحكومة المصرية ٧٨٢ استاذا للتدريس فى ٦ بلدان أفريقية، لرسل ٦٣١ منهم إلى السودان (الكتاب السنوى لـ ج.ع.م عام ١٩٦١، المرجع المذكور، ص ٥٨٤).

وفى ١٩٦٢ كان ٥٠٠ طالب أفريقى ينتمون إلى ١٧ دولة يدرسون فى مصر ("أخبار اليوم"، ١٠ مارس ١٩٦٢) من مجموع ١٥,٦٨٣ طالب أجنبى بينهم ٢,٨٦٨ طالبا حائزين على منح (الكتاب السنوى لـ ج.ع.م، عام ١٩٦٢، صـ١٧٨ - ١٧٩).

١٧- المرجع السابق... ١٩٦١، ص١٠٠٤ - ١٠٠٥، "حلم افريقيا الذى يعيش فى القاهرة" ("الأهرام" ٢٤ فبراير ١٩٦٠). "شرف الكلمة" (الأهرام، ١ يوليو ١٩٦١). مقررات المؤتمر الأفريقى الأول للراديو والتلفزيون ("الأهرام"، ٢٨ أبرل ١٩٦١). الدكتور حسن احمد محمود "أزمة الدراسات الأفريقية" ("الأهرام"، ٢ مايو ١٩٦٢). وينبغى مراجعة الشهرية "نهضة أفريقيا" أيضا.

١٨- خطب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨، ص ١٥٢ - ١٨٦.

١٩- خطاب فى ١٦ مايو ١٩٥٨، المرجع السابق، ص ١٨٧ - ١٩٩

شرح ويلتون واين، مراسل الاسوشيتدبرش، لفترة طويلة، فى القاهرة الموقف الأميركى : "ما هو البديل لعدم الاتفاق مع عبد الناصر ؟... إن الدواء التقليدى هو المساعدة الاقتصادية" عن كتاب : "ناصر مصر، البحث عن الكرامة"، كامبردج ١٩٥٩، ص ٢٠٨.

٢٠- الكلام الحرفى لمحمد حسنين هيكل فى "الأهرام" (١٥ يونيو ١٩٥٨).

٢١- حول نظرة مصر للأمم المتحدة فى هذه افترة، راع : "مصر والأم المتحدة" لفريق من الباحثين من جمعية القانون الدولى (نيويورك ١٩٥٧) وجاء فيها:

"فى نظر رجل الشارع تعتبر الأمم الممتحدة مؤسسة أميركية تعمل لصالح الديلوماسية الأميريكة. وهناك خلط كبير بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة.... "

٢٢- بطرس غالى "راسات فى السياسة الدوللية" (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٣-٣٨.
٢٣- مقابلة فى ٢٧ ينار ١٩٥٨ مع رؤساء التحرير والصحفيين الأميريكيين، فى "خطب جمال عبد الناصر، ١٩٥٨، ص ٣٦١ - ٣٧٧.
٢٤- مقابلة مع الإذاعة الكندية فى ٧ إبريل ١٩٥٨. (المرجع السابق، ص ٣٧٨ - ٣٨٨).
٢٥- تقارير مرفوعة للمؤتمر الأقليمى للأتحاد القومى فى أسيوط، "الأهرام"، ٧ يونو ١٩٦١. راجع نص القرار الاتهامى وجهه المدعى العام السورى ضد قتلة فرج الله الحلو، "الأخبار" (بيروت) ١٩ اغسطس ١٩٦٢
٢٦-" الأهرام" ٦ يونيو ١٩٦١. على أثر مقال نشره فى "المصور" يدعو فيه للصلح مع إسرائيل، أعفى فكرى أباظة من مهامه كرئيس لدار الهلال ("الأهرام"، ١٨ أغسطس، ١٩٦١). وبعد نقد ذاتى مضحك ("الأهرام"، ٢٥سبتمبر)، أعيد له أعتباره.
٢٧-" اجتماع رؤساء الدول غير المنحازة"، ("الأهرام"، ٢٦ مايو ١٩٦١).
٢٩- هذه الدول هى : أفغانستان، الجزائر، بورما، كمبوديا، سيلان، الكونغو، كوبا. قبرص - الحبشة - غانا - غينيا - الهند - أندونسيا - العراق - لبنان - مالى - مراكش - نيبال - السعودية - الصومال - السودان - تونس - ج.ع.م - يوغسلافيا - اليمن. راجع المقررات فى "الأهرام ٧ سبتمبر ١٩٦١.
٣٠-" أننا لن نستيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين. لا نستطع لسبب هام وبديهى، هو اننا فى أفريقيا. ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله. ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن ممسؤوليتنا فى المعاونة بك ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء.

ويبقى بعد ذلك سبب هام، هو ان النيل ران الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة. ويبقى أيضا أن السودان - الشقيق الحبيب - تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها..." (جمال عبد الناصر، "فلسفة الثورة"، القاهرة).
٣١- سوف يتذكر الرأى العام الأفريقى طويلا افتتاحه الـ "موندا" يوم اعتقال الرئيس الكونغولى : "كان أول رد فعل عى اعتقال لومومبا، من قبل خصومه، الشعور بالارتياح" (٤ ديسمبر، ١٩٦٠). حول سياسة ج.ع.م فى الكونغو راجع "الأهرام"، (١٣ ديسمبر ١٩٦٠ و١٥ يناير ١٤ و١٦ فبراير ١٩٦١). والتبرير المرتبك الذى كتبه هيكل

الأهرام ١٧ فبراير، قرار سحب الكتيبة - ١٣سبتمبر ١٩٦٠). برقية عبد الناصر إلى تشومبى (١٢ أغسطس ١٩٦٠).

٣٢- راجع : "حقيقة التسلل الاسرائيلى فى افريقي" ("الأهرام"، ٢ نوفمبر ١٩٦٠). يوسف الشريف "التسلل الصهيونى داخل افريقيا"، (روز اليوسف عدد ١٧٦٨ تاريخ ٣٠ابريل ١٩٦٢). ذكرت اسرائيل، فى الأمم المتحدة، أنها أرسلت ٦٠٠ خبيرا إلى الخارج واستقبلت ١٦٠٠ طالبا، معظمهم من الأفريقيين ("الموند" ١١ أكتوبر ١٩٦٢). "اسرائيليات وما بعد العدوان"، أحمد بهاء الدين (القاهرة، ١٩٦٧).

٣٣-" الأهرام"، ١٠ ديسمبر ١٩٦٠.

٣٤- راجع النص الكامل للقرارات فى "الأهرام" ، ٨ يناير ١٩٦١. أو ملخص له بالفرنسية فى:

COC, XVIII, NO. 45 (1960), PP. 1-2.

٣٥-" الأهرام" ١٦ يناير و٤، ١٩، ٢٥ فبراير ١٩٦١.

٣٦- محمود المراغى "طريق الشمال والدائرة الساخنة"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٨ (٣٠ ابر ١٩٦٢).

كذبت الوقائع الرأى الغربى التقليدى لقائل : "أن عبد الناصر، بقيعته مع الغرب الذى يستطع وحده اعطاء هبات وقروض طويلة الأجل، قد وضع عراقيل كبيرة امام ومستقبل الاقتصاد المصرية"، راجع ج. روسو "سياسة البكباى ناصر والاقتصاد المصرى"، فى مجلة oriewk العدد ١، ١٩٥٧، ص ١٧ - ٣٥.

٣٧- خطاب فى موسكو، "الأهرلم"، (٢ ديسمبر ١٩٦٠). حول النظرية السوفياتية فى مساعدة ابلاد العربية. راجع س. سكاتاكوف : "المساعدة السوفياتة النزيهة لبلدان آسيا وافريقيا". نشر النص بالعربية فى "لتحاد الشباب"، بغدد (٥ ابرل ١٩٦٠).

38- "Inside Egypt (II) : Egypt in Blinkers", January 10, 1962.

كنت هذه استمرار لسياسة "مركز تموين الشرق الأوسط". وراجع اطروحة الماجستر فى الاقتصاد غير المنشورة : س. أرغوف "اسايسة الأمركية فى الشرق الأدنى ١٩٤١ - ١٩٤٥، لندن ١٩٥٤، ص ١٠٥ - ١٤٥.

٣٩- محمود المراغى، "الحياد يقف على رجليه"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٥٩ (٢٦ فبراير ١٩٦٢).

٤٠- "الأهرام" ٣٠ إبريل و٥ و٦ مايو، ١٩٦٢. "الموند" ١٤ و٢٣ مايو ١٩٦٢ : "صبحت مصر معتمدة اعتمادا وثيقا على المساعدات الأميركية التى تتمثل خاصة بفائض القمح الذى تصل قيمته إلى حدود ٦٠ ملون جنيه استرلينى فى العلوم. وإذ كان الجيش

المصرى على الأسلحة السوفياتية، فأن الشعب المصرى، اليوم، لا يقل اعتمادا على منتجات الولايات المتحدة الغذائية".

"اشتراكية على للنيل"، الأيكونومست، العدد ٦١٩٣، ٥ يار ١٩٦٢، ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

واستنادا إلى السناتور وليم فولبرايت، رئيس لجنة الشؤون لخارجية فى مجلس اليوخ الأميريكى، تقدم الولايات المتحدة مساعدات لاسرائيل تفوق بعشرة أضعاف أو عشرين ضعفا أكبر مساعدة تقدمها الولات المتحدة لأى بلد عربى ("الأهرام"، نقلا عن الأسوشيتدبرس، ٤ مايو ١٩٦٢). وصرح د. جاكوبسون، رئيس بعثة البنك الدولى إلى لقاهرة : على العالم بأجمعه أن يدرس ميثاق العمل الوطنى بانتباه بالغ (الأهرام ، ٢٥ مايو ١٩٦٢).

٤١- الدكتور عبد الرازق حسن، "العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا الغربية" فى "الأهرام" (٢٢ مايو ١٩٦١).

٤٢- "الأهرام"، ٢٩ يونيو و٧ يوليو ١٩٦١. وهناك كتاب غريب :

Prelude to the world-Behind the Egyptian Sphinx Greenberg. Sedr nd H.world Wr III? by I .(Phpladelphia, 1960)

ويعج هذ الكتاب بمعلومات حول مؤامرة هتلرية بوعة مزعومة لبناء قوة عربية تستطيع الايقع بالغرب خلال حرب عالمية مقبلة. ولكن للأسف، لا يسنند عرض اسماء والأحداث إلى مراجع.

حول اعلاقت المصرية الالمانية، راجع مقالنا "ألمانيا الغربية والشرق الأوسط" فى "المساء" (٢٤ يناير ١٩٥٩). ولكن راجع بشكل خاص ندوة ليبويغ التى أدارها الاستاذ و. ماركوف: "مشكلة الاستعمار الجديد"، لا يبزغ ١٩٦١. وكذك كتاب ج. جومتن "الألمان والبكباشى ناصر" هرتمفيل ١٩٥٩

وهو كتاب يحتوى على مطومات اقتصادية قيمة، ويذكر من بين النازيين اللاجئين إلى مصر، د. هان يزل ود. جوهانس فون ليزر وهيرمن زند (ص7 -16).
.notes er Etude socumentaires

٤٣-" علاقات ايطاليا الاقتصادية ولتجارية بالقارة الأفريقية" فى عدد أذار ١٩٦٢. كذلك : "ايطاليا والبترول العربى"،(الأهرلم الاقتصادى)، عدد ١٦٧، (١٣ غسطس ١٩٦٢).

٤٤-" لماذا امضى فيرنا فى لندن ثلاثة هور فى القاهرة؟" "والعرش السعودى والمخابرات البريطنية"، ("روز اليوسف"، عدد ١٧٦٨، ٣٠ إبريل ١٩٦٢). حول كيف

كانت السيطرة البريطانية قبل ١٩٥٢، ومن كان يملك زمام اتخاذ القرارت راجع لبيب جاد : "البنية الاقتصادية فى مصر والعلاقات النقدية الأنكلو - مصرية منذ ١٩٣١"، بالفرنسية، القاهرة ١٩٥٢.

٤٥- فى مايو، أبرزت الصحافة المصرية نباء اللعروض التى تقدمت بها الشركات الفرنسية وخاصة شركة "كوفرداى"، والتى تصل إلى ٦٥ مليون جنه ("الأهرام" ٤٠ مايو ١٩٦٢). وأعلنت الصحافة المصرية عن توقف محطة "مصر الحرة" عن البث ("الأهرام"، ٢٥ مايو ١٩٦٢). وهذا هو وضع العلاقات الاقتصادية بين والغرب فى ربيع ١٩٦٢ : شكل الغرب ٤٣ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية المصرية. تزود الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية، مصر بـ ٤٠ بالمئة من واردتها. تمثل الولات المتحدة ١٤ بالمئة من التجارة المصرية، لكنها لا تساهم فى مشاريع الخطة الخمسية. وكان العجز فى الميزان التجارى المصرى عام ١٩٦١، بلغ ٧٦ مليون جنيه، ومعظمه يعود إلى التسهيلات المصرفية التى تسمح لمصر بتغطية حاجاتها من المنتجات الغذائية (محمود المراغى : "الغاضبون فى الشمال"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٩، ٧ مايو ١٩٦٢).

٤٦- يقدم أوجين بلاك، مدير البنك الدولى، بنفسه هذه النظرية فى كتابه : "دبلوماسية التنمية الاقتصادية" هارفارد ١٩٦٠. وقد قدم له كريستيان هيرتز، ناظر الخارجية الأميريكية السابق : "فى وجه ثورة الامال المتعاطفة يجب أن نفيهم ان حكومات هذه البلدان هى العوامل الرئيسية للتغيير فى متمعات يحارب فيه أناس كثيرون من سعون إلى التغيير... المسألة، إذن، لست مسألة أيديولوجية بمقدار ما هى مسألة حاجة، أن السياسيين وابيروقراطيين فى هذه البلدان هم بالفعل القادة والحكام فى الوقت ذاته" (ص ٦، ١٢). ويعود إلى الغرب أون يقترح "طريقا بديلا (للشيوعية) يؤدى إلى تحقيق معدل نمو يوازى معدلات النمو فى الأنظمة الشيوعية، دون أن ندفع ثمنا فادحا، بالمعنى الإنسانى، كما تدفعه الأنظمة الشيوعية . ويشير إلى أن البلدان المتخلفة لا ترى الحل... (ص١٥ - ١٦).

الفصل السابع
المشاكل المصرية للقومية العربية

نأتى الآن إلى مجال نواجه فيه تحاملا وتعصبا ليس لهما أساس ثابت. والواقع أنه من المفيد أن نلحظ مدى الجهل الكبير والنظرة المتجنية فى الغرب بالنسبة لرغبة البلاد العربية فى تصور قوميتها فى إطار من الوحدة. إن الشكوك التى ألقتها الفترة الاستعمارية، والعادات ذات المنطلق الأوروبى، خلال قرون عديدة، تشوه المعلومات الناقصة التى تتوفر للمهتمين بهذا الأمر. ثم إن حدة المناقشات التى تحتدم حول القومية العربية فى الشرق الأوسط لا يقصد بها تشجيع البحث العلمى.

إن مصر التى نتناولها هنا بالدراسة، أو الأمة التى تصنع الآن، وتحيا أمام اعيننا، تعتبر نفسها بلدا عربيا، لا مجرد جزء من العالم العربى وحسب، كما أن الرئيس جمال عبد الناصر أضفى على القومية العربية حقيقة عملية ظل المنظرون يحلمون بها بلا انقطاع خلال ما يزيد عن قرن[1].

ومن أجل الأهداف التحليلية، يمكن النظر إلى المشاكل المصرية الخاصة للقومية العربية، من حيث المفهوم النظرى ووسائل التطبيق، كعامل أساسى كامن فى أيديولوجية الحكومة العسكرية فى ثلاث مراحل : بين ١٩٥٢ و١٩٥٨، ثم بين ١٩٥٨ و١٩٦١، أى ما يتوافق زمنيا مع قيام الوحدة السورية المصرية باسم الجمهورية العربية المتحدة، ثم الفترة التى تلت انفصال سورية، وأدت إلى صراع متوتر فى الغالب، بين الجناح العسكرى القومى فى الحكومة، والجناح الماركسى فى الحركة القومية. لقد كان نقاشا محبوكا حبكا قويا كان لابد له أن يؤدى حتما إلى إلقاء النور على أصل "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" التى تشكل العنصر الثالث فى الأيديولوجية التى نتناولها بالبحث.

كثيرا ما كان جمال عبد الناصر، وهو يتناول أصول القومية العربية، يذكر سنة ١٩٥٣ على أنها نقطة الانطلاق، وأنها السنة التى وضع فيها "فلسفة الثورة"[٢]. أن ما جاء فيها معروف جيدا لكنه لابد من تتبع التطورات:

كتب عبد الناصر : "وأنا أذكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية لأخرج مع زملائى فى إضراب عام فى الثانى من شهر ديسمبر كل سنة احتجاجا على وعد بلفور الذى منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطنا قوميا فى فلسطين أغتصبته ظلما من اصحابه الشرعيين"[٣].

وردا عى السؤال : لماذا هذا الاحتجاج "كاد ألا يكون لدى عبد الناصر ما يقوله سوى العاطفة. ولم يدرس "تاريخ حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط" بالتفصيل إلا بعد دخول الكلية العسكرية فى وقت لاحق، وقد ظهرت لـه حرب فلسطين عام ١٩٤٨ "واجبا يحتمه الدفاع عن النفس". وأثناء الحرب كان اليوزباشى عبد الناصر، وهو آنذاك ضابط فى فرقة المشاة السادسة، يتأمل أسباب انهيار القوات المسلحة العربية، وهى المؤامرات الاستعمارية مع السلالات الحاكمة والضعف العسكرى، وعلى رأسها المنازعات والخلافات : "ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك فى فلسطين وعدت إلى الوطن، كانت المنطقة كلها فى تصورى قد أصبحت كلا واحدا... منطقة واحدة، ونفس الظروف، ونفس العوامل بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعا ! وكان واضحا أن الاستعمار هو أبرز هذه القوى".

وأفضت تأملات ١٩٤٨ – ١٩٤٩ إلى تساؤلات ١٩٥٣ : "ذهبت الأيام التى كانت فيها خطوط الاسلاك الشائكة، التى تخطط حدود الدول، تفصل وتعزل... ولم يبق مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه، وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الإيجابى فى هذا العالم المضطرب... أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا

بمصالحها... حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام ؟.... أيمكن ان نتجاهل أن هناك عالما إسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تسندها حقائق التاريخ(٤).

وبعد قليل يقول مرة أخرى إن العاملين اللذين يجعلان من "الدائرة العربية - بدون أى شك - أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا" هما عاملا التاريخ والدين.

ومع أن عبد الناصر لا يذكر شيئا عن المطالعات التى كونت عقليته فى تلك الأيام، والتى ذكرناها، فإنه يأتى بذكر "ستة أبطال يبحثون عن مؤلف" للشاعر المسرحى الإيطالى بيراندلو : "لست أدرى لماذا يخيل إلى دائما أن فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به. ثم لست أدرى لماذا يخيل إلى أن هذا الدور الذى أرهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة من كل مكان حولنا، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك، وأن ننهض بالدور ونرتدى ملابسه، فإن أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به. وأبادر هنا فأقول إن الدور ليس دور زعامة، إنما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة فى كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة فى هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور إيجابى فى بناء مستقبل البشر".

ومما يسترعى الآنتباه فى هذه المقتطفات حقيقة أن الكاتب وضع نفسه، بطريقة ما، ضمن إطار النظرة المصرية للعالم الخارجى، نحو الوسط العربى الذى هو تاريخيا وعاطفيا الأكثر قربا من مصر والأكثر ارتباطا بها، من غير أن يؤدى ذلك، على أية حال، إلى الذوبان فيه كليا. ومن المهم أن نتذكر هذا الموقف بالذات من قضية "القومية العربية" قبل صياغة التسمية، فهذا من أنه شأنه أن يسهل فهم التطور الذى أعقب انفصال سوريا.

نحن هنا بعيدون عن الإلحاح على الوحدة، عن دعوة للاندماج القومى على غرار فخته، وهى الدعوة التى ظلت تردد عالية طوال قرن كامل فى

سوريا، مركز الثقل فى قلب البلاد العربية. إن قومية الجامعة الإسلامية عند جمال الدين الأفغانى، والدعوة الإصلاحية (التجديدية عند الطهطاوى، أو الدينية عند محمد عبده)، وتطوير أيديولوجية الحركة القومية المصرية (سواء زفعت اللواء الإسلامى كما عند عبد الله النديم، أو اللواء التركى كما عند مصطفى كامل ومحمد فريد، أو ادعت تفرد مصر كما عند أحمد لطفى السيد ومؤيديه لاسيما سعد زغلول)، ثم شددت على هذا التفرد بين الحربين من خلال دعوة الوفد والمفكرين ذوى الميول الليبرالية (أمثال: طه حسين والدكتور محمد حسين هيكل وسلامة موسى بشكل خاص) - كل هذه كانت خطوات أبقت الوعى القومى المصرى بعيدا عن تيارات العروبة المجاورة، على الرغم أنه لم يكن باستطاعة أية حكومة مصرية تجاهل تلك التيارات بعد وفاة زغلول ويعود ذلك إلى أن مد القومية الإسلامية كان خلال هذه الفترة قد اتسع وقوى، ولا سيما بين "الإخوان المسلمين" والمجموعة التى نشأت حول "المنار" لرشيد رضا، بينما كان الجناح الليبرالى للبرجوازية ينتظر الفرصة ليحقق نفوذا وتأييدا فى العالم العربى. فى هذا الوقت بالذات اعلن مكرم عبيد : "المصريون عرب"(٥).

وقد تميزت المرحلة الأولى من العروبة فى فترة ما بين الحربين، وهى تقترب من نهايتها، بتدابير عديدة ومنها: تسوية النزاع بين العراق والعربية السعودية، ومعاهدة الصداقة (١٧ إبريل ١٩٣١)، ومعاهدة الصداقة بين العراق واليمن (١١ مايو ١٩٣١)، والمعاهدة بين العربية السعودية واليمن (٢٠ مايو ١٩٣٤) ومعاهدة التحالف والإخاء العربى بين العراق والعربية السعودية (إبريل ١٩٣٦)، ثم انضمام اليمن إليها (٢٩ إبريل ١٩٣٧) والمعاهدة بين مصر والعربية السعودية لتصفية نزاع قديم بينهما (٤ مايو ١٩٣٦)، والمحادثات التى جرت بين الحكومات المختلفة بشأن فلسطين (١٩٣٧ و١٩٣٨). ثم جاءت مرحلة ثانية كانت مقدمة للتضامن العربى عام ١٩٤٥ : اشتراك مصر والعراق وشرقى الأردن والعربية السعودية واليمن فى مؤتمر الطاولة المستديرة حول فلسطين بدعوة من الحكومة البريطانية

(لندن ١٩٣٩)، وبدء الوحدة الاقتصادية فى مركز التموين للشرق الأوسط (١٩٤١) وإنشاء "الاتحاد العربى" فى القاهرة (٢٥ مايو ١٩٤٢). ثم إن ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق تأييدا للمحور، جوبهت على الفور بتصريح قال فيه أيدن : "أجد من الطبيعى ومن المناسب أن تتعزز الصلات الثقافية والاقتصادية بين الدول العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضا" (٢٩ مايو ١٩٤١). وفى القاهرة قرر مصطفى النحاس أن يأخذ المبادرة، وفى ٣٠ مارس ١٩٤٣، أعلن أمام المجلس النيابى أنه سيقوم بدراسة الإمكانيات المتعلقة بالوحدة العربية على مستوى الحكومات. وبين يوليو ١٩٤٣، وفبراير ١٩٤٤ قام رئيس الحكومة المصرية بمحادثات ثنائية مع الدول الست العربية الأخرى. وفى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ نشرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية بروتوكول الأسكندرية وعينت لجنة فرعية وصفت المشروع الأول للمعاهدة فى ٣ مارس ١٩٤٥. وفى ٢٢ مارس وافقت اللجنة التحضيرية على النص النهائى للاتفاق بعد تعديله لتحقيق لا مركزية أوسع، خاصة فى شؤون السياسة الخارجية. (وكان أبرز ما شطبته الفقرة التى تبدأ هكذا : "لا يجوز فى أية حال كانت انتهاج سياسة خارجية يمكن أن تسئ إلى سياسة الجامعة أو إلى سياسة أية دولة عضو فيها...." وهكذا تم انشاء جامعة الدول العربية[٦]. وأدت الهزيمة فى فلسطين إلى توقيع ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية (يونيو ١٩٥٠) [٧].

وهذا التضامن التدريجى الذى اتخذ - كما رأينا - شكل تعاون وطيد بين الدول، لا شكل العملية الوحدوية، رافقه اتجاهان فى ميدان الفلسفة السياسية.

فى مصر منذ عهد الوفد (١٩٣٩ - ١٩٤٥) إلى "فلسفة الثورة" كانت الحركة العربية تبدو ضرورة تاريخية وثقافية وكأداة للواقع السياسى والاقتصادى، وبوجه الاجمال، كتتمة لنمو مصر الخاص. هكذا، على الأقل كانت وجهة نظر الدولة. وقد كتب عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام الأول للجامعة العربية يقول : "فى الواقع نحن فى أشد الحاجة إلى البلاد

العربية... وأنا كمصرى أقول إن مستقبلنا نحن مرتبط بحاجتنا إلى البلاد العربية أكثر من حاجة البلاد العربية إلى مصر... فنحن ننتج سنويا أربعمائة ألف مخلوق تلدهم مصر، أعنى أن مصر فى عشر سنين تلد مثل عدد سكان العراق أو سوريا، بينما نحن نعيش فى واد ضيق. وصدقونى إن كل ما تسمعونه عن خرافة الاستيلاء (استصلاح) على الصحارى ستثبت الأيام أنه خيال. ولكن حياتنا الآتية هى أن نكون شعبا صناعيا. ولا يمكن دوام مصر المستقبلية كدولة عسكرية تدافع عن نفسها عسكريا، ولا كدولة تستطيع أن تعول سكانها، إلا إذا تطورنا تطورا صناعيا كبيرا، هذا التطور الصناعى يستلزم أن يكون لنا ساحة حيوية، وهذه الساحة الحيوية هى إخواننا الذين يفهموننا ويميزوننا عن غيرنا. فنحن - اقتصاديا - فى حاجة إلى البلاد العربية التى ثبت أنها أغنى بلاد العالم فى المواد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلة، كما أنها السوق الوحيدة لحياتنا المستقبلة... نحن لا تستطيع أن نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها، لأن الاستراتيجية الطبيعة لنا تقتضى أن تعيش سوريا في ساحتنا الحيوية..."

كذلك التفت طلعت حرب، مؤسس "مجمع مصر" ورئيسه، إلى البلدان العربية واكتشف الشرق منذ عام ١٩٢٥ كما تدل تقاريره. وبعكس اتجاه سعد زغول، فقد رسم المخطط الأول لما ستكون عليه القومية العربية فيما بعد : "نحن المصريين نستمر على أداء واجبنا فى خدمة الثقافة العربية المشتركة. ولعل جهود البلاد الأخرى (العربية) تنتظم لتنضم إلى جهودنا المتجاورة فيتكون عنها مجموع معلومات ومبادئ عرفان يتغذى بها عقل الشرق[٨]".

هكذا كانت أيضا أمنية الحركة الوطنية المتمثلة بشعارى "الجلاء" و"وحدة وادى النيل" اللذين تبناهما الوفد. أما اليسار الماركسى، وهو المعارض مباشرة لأيديولوجية "الإخوان المسلمين" ولأجهزتهم فى الجامعات والنقابات، فقد شغل نفسه في بحث المشاكل العربية فى برنامجه وفى تحاليله النظرية. ثم شدد فيما بعد على وحدة نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار

والرجعية المحلية، وقلل من أهمية الضرورة الإلزامية للفصل بين الدين والسياسة.[9]

وفى اطار أهداف الحركة العربية للتحرر الوطنى وحاجاتها، توصل جمال عبد الناصر إلى فكرة الوحدة العربية عام ١٩٥٣. ومنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨ عملت الحكومة العسكرية على تعزيز قاعدة حركة الوحدة العربية وتقوية الجانب العروبى فى إعلامها : الاتفاقية المصرية السعودية للدفاع المشترك (٢٧ اكتوبر ١٩٥٥) التى انضمت إليها اليمن (إبريل ١٩٥٦)، ومعاهدة التضامن الجماعى بين مصر وسوريا والأردن والعربية السعودية (١٩ ديسمبر ١٩٥٧)، والمؤتمران الثقافيان العربيان الثالث والرابع (١٩٥٧ و١٩٥٩) والمقررات الأولى التى وضعتها اللجنة الفرعية التابعة للجنة السياسية فى جامعة الدول العربية حول موضوع الوحدة الاقتصادية (أغسطس ١٩٥٦) والاتفاقية السورية الأردنية للوحدة الاقتصادية (٥ أغسطس ١٩٥٦) وتطوير مشروع الوحدة الاقتصادية العربية، بناء على اقتراح مصر، بعد وحدة سوريا ومصر[10].

وفى الناحية الأخرى من هذه الألوان الأيديولوجية كانت الأحزاب السورية المتعددة، باستثناء الحزب الشيوعى، بالإضافة إلى بعض الأحزاب اللبنانية. أما الأحزاب العراقية فقد اتخذت مواقف شبيهة بالموقف المصرى، ففى دمشق وضع حزب البعث العربى الاشتراكى بقيادة ميشيل عفلق وأكرم حورانى – النظرية التى تبناها جمال عبد الناصر تدريجيا بعد ١٩٥٦، ثم بشكل حاسم عام ١٩٥٨ : "الوطن العربى وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ.. ولا يمكن لأى قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلا عن الآخر... الأمة العربية وحدة ثقافية وروحية، وجميع الفوارق القائمة بين أعضائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربى... الوطن العربى هو الأرض التى تسكنها الأمة العربية، وتمتد من الخليج العربى إلى المحيط الأطلسى. والعربى هو من كانت لغته العربية، ويعيش على الأرض العربية أو يرغب بالعيش عليها ويؤمن بانتمائه للأمة العربية[11].

وفى دستور الجمهورية المصرية الموضوع فى ١٦ يناير ١٩٥٦، أصداء هذه الاقتراحات : "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية" (المادة الأولى)، "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية" (المادة الثالثة). لكنه كان واضحا أن وجود مصر لم يكن يتوقف كليا ولا بالضرورة على الأمة العربية، وإنما هى تتحالف معها على أساس وحدة الثقافة والدين واللغة والروابط التاريخية. كان الشعب المصرى يريد أن يكون عربيا لكنه لم يكن على استعداد للتخلى عن شخصيته التى مضى عليها سبعون قرنا فى سبيل ذلك.

كيف يمكن إذن تفسير التغير الأيديولوجى الذى حصل عام ١٩٥٨؟ هنالك ثلاث مجموعات من الحقائق جعلت ذلك ممكنا :

أو لهذه المجموعات: تضامن الرأى العام فى البلدان العربية مع مصر عند الهجوم على قناة السويس، والاضرابات العامة فى العراق والباكستان وسوريا والأردن ولبنان والسودان وليبيا وتونس ومراكش والبحرين وقطر والكويت وعدن، ثم مظاهرات الطلاب والعمال وتجنيد المتطوعين للدفاع عن القناة، والتخريب الفعال لانبوب النفط على الحدود السورية العراقية وفى حمص فى عملية ثأرية. إن موجة التضامن التى امتدت من طنجة حتى الخليج العربى أبرزت قيادة جديدة تبين أنها أكثر فعالية من قيادة الساسة التقليديين – هى نقابات العمال العربية، ولا سيما فى صناعة النفط. إن العمل الذى رافق قضية السويس أدى إلى نشأة اتحادين عماليين عربيين هما الاتحاد الدولى للنقابات العربية، والاتحاد العربى لعمال الصناعات النفطية والكيميائية. أما الاتحاد الأول الذى أعلن فى دمشق فى مارس ١٩٥٦ من قبل ستة اتحادات قومية (مصر وسوريا ولبنان ولبنان الشمالى والأردن وليبيا) فقد اتخذ شكله النهائى فى المؤتمر الثانى من القاهرة فى ٢٧ إبريل ١٩٥٩، حين عين محمد أسعد راجح، من الاتحاد المصرى لعمال الصناعات النفطية والكيميائية – مثل أنور سلامة الذى صار فيما بعد وزيرا للعمل – فى منصب رئيسى هو منصب الأمين العام، بينما عين

منصور عبد المنعم، الليبى، مراقبا إداريا. ثم تأسست ثلاثة اتحادات جديدة أيضا هى: اتحادات النقابات العمالية فى العراق وفى عدن وفى السودان، حيث سجن رئيسها الشفيع أحمد الشيخ، وأكثرية الهيئة القيادية من قبل حكومة إبراهيم عبود عام ١٩٥٩، لكن الأردن كان متغيبا فى هذه المناسبة. وهنا أعلن اتحاد العمال المراكشى أنه سيحافظ على علاقات جيدة مع الاتحاد الدولى لنقابات العمال العربية، بينما بقى اتحاد العمال التونسيين على الحياد. أما حركة العمال الجزائرية فقد كانت بالطبع مضطرة لانتظار قيام الدولة الجزائرية المستقلة قبل ان تعتمد سياسة ما. وتاريخ قيام الاتحاد العربى لعمال الصناعات النفطية والكيميائية ذو دلالة هامة جدا؛ فقد كان مؤتمر المنظمات الدولية السابق فى الولايات المتحدة هو الذى دعا إلى فكرة الاتحاد الدولى لعمال النفط، وقد عقد مؤتمره التنظيمى فى باريس عام ١٩٥٤. وكان أنور سلامة عضوا فى مجلس القيادة قبل انتخابه نائبا ثانيا للرئيس فى المؤتمر الثانى فى روما فى يوليو ١٩٥٧. وعندما قرر الاتحاد الدولى لعمال النفط أن ينشئ له مركزا فى الشرق الأوسط فى القاهرة، انسحبت النقابات العربية على الفور ولسست اتحادها الخاص، أى الاتحاد العربى لعمال الصناعات النفطية والكميائية فى القاهرة فى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٥٨[١٢] ثم تطرق البحث إلى فكرة إنشاء اتحاد ثالث أثناء النزاع المصرى الأميركى بشأن حق المرور فى القناة ١٩٥٧ – ١٩٥٨، هو اتحاد نقابات عمال الموانئ العرب.

كانت نقطة الأنطلاق لا تزال الصراع القومى ضد الإمبريالية، وكان مركزها فى مصر التى ركز الغرب جهوده كلها ضدها. وعلى كل حال وبرغم التعميمات الحكومية فإن الاتحادات العمالية كانت تتعاون مع الاتحاد العالمى للنقابات أكثر مما تتعاون مع الاتحاد الدولى للنقابات الحرة، ولا سيما حول القضية الجزائرية[١٣] ولبدت هذه الحركة قوة، حتى أن الملك حسين، عاهل الأردن، كان مضطرا لوضع فرقته العربية ذات التدريب البريطانى تحت إمرة قيادة عربية موحدة يرأسها مصرى قدير بدرجة استثنائية هو

اللواء محمود حافظ إسماعيل، مستبدلا به غلوب باشا الذى عاد إلى كتابة مذكراته. وبسبب الهجوم على قناة السويس وضع الغرب قوة كبيرة وفاعلة، تحت تصرف الرئيس عبد الناصر ليتصرف بها باسم التضامن العربى، وبدلا من تحطيم الحكومة المصرية العسكرية، فإن غزو قناة السويس وطدها بصفتها قائدة بلا منازع للحركة العربية القومية(١٤).

وهنالك أيضا سلسلتان أخريان من الأحداث أسرعتا بالعملية.

وقد بحثنا من قبل الدوافع والعوامل التى أدت إلى توحيد سوريا ومصر فى الجمهورية العربية المتحدة. وكانت القوة المحركة من الجانب السورى هى حزب البعث العربى حقا. واستجابة لدعوات متزايدة القوة، لم يكن باستطاعة الرئيس جمال عبد الناصر أن يتجنب قبول مبادئها، من حيث جوهرها على الأقل. وبالنسبة له، وللرأى العام المصرى، كان ذلك يمثل تصلبا جديدا للعروبة التى كانت بمثابة إطار عام ثم تحولت إلى عامل جوهرى حدد طابع الحكومة والمجتمع بصورة عامة والالتزامات الملقاة عليهما معا.

وهنالك سلسلة ثالثة من التأثيرات نشأت من الدعم التدريجى للقطاعين العظيمين اللذين تقاسما السلطة الاقتصادية وتعاونا على مستوى قاعدة القوة السياسية المصرية بعد غزو قناة السويس، وهما رأسمالية الدولة بإدارة الجيش، والبرجوازية الصناعية والمالية الكبيرة، ولا سيما شبكة مجمع مصر. إن الصعوبات التى واجهت التوسع القصير المدى للسوق المحلية، بدون الإجراءاتالفعالة، أجبرت هذا الائتلاف على التطلع إلى أسواق خارجية، وكانت "الدائرة الأقرب" أو الشرق العربى، فيما يبدو، هى المنفذ المطلوب.

وكان إعلان الجمهورية العربية المتحدة فى أول فبراير ١٩٥٨، من قبل الرئيسين جمال عبد الناصر وشكرى القوتلى من شرفة قصر عابدين القديم بداية المرحلة الثانية من تطور عقيدة القومية العربية وممارستها.

بعد حرب السويس، وبالأخص بعد الوحدة السورية المصرية، أخذت القومية العربية تبدو فى رأى القادة العسكريين أضمن سبيل لتحقيق التلاحم بين الدوائر الثلاث : العربية والأفريقية والإسلامية. وانطلاقا من نموذج أقوى دولة عربية موحدة، استطاع نجم عبد الناصر ان يلمع فى العالم الإسلامى، وأن يجد آذانا صاغية فى الدول الجديدة فى أفريقيا السوداء بالإضافة إلى بقية بلدان العالم العربى.

والحقيقة أن عبد الناصر كان – وهو فى ذروة قوته وشهرته – يدرك بدقة ووضوح، أن الرأى العام المصرى متردد فى السير قلبا وقالبا فى هذا الاتجاه. من المؤكد أن هذا الرأى العام كان يحس بوزن مصر فى المجال العربى، كما كان ينظر إلى جيرانه بعطف اصيل مصحوب فى الوقت نفسه بجهل رهيب – إلى حد ما – بالمشاكل الخاصة، وببعض الآنعزالية التى كانت هى ذاتها نتيجة لتاريخ مصر الطويل كوحدة مميزة[١٥].

كان عبد الناصر، كيفما تلفت، يرى القليل جدا من جذور العروبة العميقة فى الشعور القومى فى مصر التى كانت – بكل موضوعية وفى كل حال – نتيجة للموقع الجغرافى وللثقافة وللوزن السياسى والاقتصادى، مركز العالم العربى حقا. ومن المؤكد أنه كان من الممكن الاعتماد على نصوص منظرى القومية العربية من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين. وهكذا فإن مجموعة من الكتاب المصريين الشباب الموهوبين فى "روز اليوسف" و"صباح الخير"، متأثرين بصورة ملحوظة بإحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وفتحى غانم وصلاح عبد الصبور ورجاء النقاش، بالإضافة إلى مجموعة أكثر تنوعا من محررى "الجمهورية" أيضا، كمحمد عودة وعميد الإمام، بدأوا بدراسة الكتابات العربية التى كانت حتى ذلك الوقت معروفة فى مصر بدرجة محدودة فقط. وأخذ ساطع الحصرى – عميد معهد الدراسات العربية العليا فى القاهرة ينشر آراءه بين فئات واسعة من المثقفين. ثم إن آخرين أيضا، أقل شهرة، كرسوا أنفسهم لدراسات متخصصة، ذلك كان شأن رئيف خورى ونقولا زيادة وشكيب أرسلان ويوسف هيكل ونبيه فارس وعبد

الله العلايلى وعبد الرحمن شهبندر وحازم نسيبه وقسطنطين زريق. ومن أسرة مجلة "الآداب" البيروتية، ينبغى ذكر سعدون حمادى وفريد أبو عيطة وعبد الله عبد الدايم[١٦]. ووضعت دراسات تحليلية لسياسات الدول الكبرى لاسيما بريطانيا، بالنسبة للقضايا العربية، ولثورة فيصل العربية الأولى مقرونة بالعمل الذى قام بـه الكولونيل ت.أ. لورنس خلال الحرب العالمية الأولى. يضاف إلى هذا أن تكوين الجامعة العربية وتاريخها، وخبرات الدول العربية فى أفريقيا الشمالية، وعلاقات مصر بالعالم منذ عهد جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، والمحاولات التى قامت بها حركات متعددة باتجاه العروبة، كل ذلك كان بين القضايا التى شغلت المنظرين القوميين الشباب فى القاهرة إلى أبعد حد، بينما كان زملاؤهم الماركسيين يحصرون أنفسهم بالدرجة الأولى بتأثيرات الحياد الإيجابى على تطور المجتمع المصرى. وفى عام ١٩٥٦ وطد المنظرون القوميون علاقاتهم بحزب البعث. وكان لأفكار الفيلسوف ميشيل عفلق، وآراء كلوفيس مقصود - تأثير عميق فى هذه الأوساط بفضل قدرتهما المغرية على الإقناع، وتسلحهما بالفلسفة النظرية فى النقاش والجدل[١٧].

إن الفكرة الأساسية التى تضمنتها الاتفاقات العربية الثقافية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ هى : "بناء جيل عربى واع ومتفتح، مؤمن بالله، مخلص للوطن العربى، مدرك لمهمته القومية والإنسانية، يؤمن بنفسه وبأمته، ويضع نصب عينيه مثلا عليا لسلوكه الشخصى والاجتماعى، يملك التصميم على النضال المشترك، ووسائل القوة والعمل الإيجابى، ويتسلح بالعلم والعزم، ليعزز مكانة الأمة العربية المجيدة، ويمكنها من أن تنال حقها فى الحرية والطمأنينة والحياة الكريمة"[١٨].

وإلى جانب ذلك كانت تظهر فى داخل المعسكر الرسمى بالذات فوراق خفية دقيقة بين القوميين فى مصر وسوريا؛ لأن المصريين - وإن كانوا شديدى الحماس (مبدئيا أو تكتيكيا)، لم يستطيعوا أن ينسوا سبعة آلاف سنة من تاريخهم القومى المستقل، وكانت القضية بالنسبة لهم دمج هذا الكيان

الضخم بالدائرة العربية جنبا إلى جنب، مع القوى المتجهة إلى الخارج من ذوى النزعة القومية العربية من السوريين والفلسطينيين المتطلعين إلى مركزية جاذبة، وفى ميدان واسع وغنى جدا بالفروقات المحلية ذات الطابع التاريخى. أما بالنسبة للمجموعة العسكرية السورية، من ناحية أخرى، فإن القومية العربية كانت دائما للوسيلة الوحيدة للاستمرار كوحدة قومية مستقلة. كان ضعف التماسك الداخلى وشبح الإمبريالية، وتعدد الأقليات العنصرية والدينية يزعزع باستمرار أسس أى وجود قومى فى "سوريا الكبرى" التى كان العراق يعتبرها "الهلال الخصيب "[١٩]. وخلال عام ١٩٥٨ جهد الرئيس جمال عبد الناصر بدون انقطاع فى إقامة الصلات بين مصر والدائرة العربية، وكان عليه أن يقنع الرأى العام المصرى ويزيل أى لبس أو غموض : "لقد حاول الاستعمار، بكل وسيلة من الوسائل، أن يفرق بين قلوب العرب، ولن يقسمهم إلى بلاد وأقطار، وشيع وأحزاب، وان يثير بينهم الاحقاد والضغائن، وفى الوقت نفسه حاول الاستعمار أن يقضى على القومية العربية ليقيم فى هذه المنطقة من العالم القومية الصهيونية (٩ مارس ١٩٥٨).

"وقالوا إنها حركة مصطنعة، ولم تكن أبدا حركة مصطنعة، فما خلق من يستطيع أن يصطنع مثل هذه الحركة بين أرجاء العالم العربى، ولكنها حركة قديمة راسخة فى القلوب، راسخة الجذور فى رجال البلاد العربية، وفى حياة البلاد العربية ؛ ولهذا فقد تشبع بها كل فرد من أبناء القومية العربية. وحينما قامت ثورة العراق، انتصرت القومية العربية فى العراق... إن قوتنا تنبع من التضامن الذى يتمثل فى القومية العربية. أن القومية العربية هى السلاح القوى الذى افتقدناه مدة طويلة، وشعرنا به الآن، وأحسسنا به" (٣ سبتمبر).

"أن القومية العربية كما نادينا بها عام ١٩٥٢ هى أن يتحرر الوطن العربى، ويرفع عن أكتافه ذل الاحتلال، وذل الاستعمار. هى أن يقاتل الوطن العربى ليتقدم ويرفع مستواه الاجتماعى. هى أن يقاتل الوطن العربى ليحقق لنفسه النهضة التى حرم منها والتى سبقتنا اليها بلاد أخرى فى جميع أنحاء

العالم... إننا نعنى بالقومية العربية أن نكون مستقلين وأن يكون هذا الاستقلال نابعا من ضمير أبنائنا. لا نكون ذنبا لبلد، أو ذنبا للاستعمار، أو نكون داخل مناطق النفوذ. هذه هى القومية العربية. القومية العربية وحدة. القومية العربية اتحاد. القومية العربية تضامن. ولكن يجب أن يكون كل ذلك مبنيا على الحق ومبنيا على مصلحة العرب، لا على مصلحة الاستعمار، ولا على مصلحة مناطق النفوذ... هذا هو الذى دعانا لنعلن من أول يوم من أيام هذه الثورة، أننا نرى فى القومية العربية الأمان الوحيد لكل بلد عربى.. ونادينا من أول يوم من أيام هذه الثورة أن الدفاع عن الأمة العربية يجب أن ينبثق من بين أرجاء هذه الأمة لا من الأحلاف التى تسيطر عليها دولة كبرى..." (١٣ نوفمبر).

"كانت سنة ١٩٥٧ سنة حاسمة بالنسبة للقومية العربية... إن القومية العربية ليست حكمة تقال، وليست شعارا ينادى به، ولكنها هدف كبير، ومثل أعلى. إننا اليوم، ونحن نشعر بالحرية، ونشعر بالعزة ونشعر بالاستقلال، يشعر بها أيضا اخوة لكم فى كل بلد عربى وفى كل وطن عربى. إننا اليوم نشعر بأن لنا حقا أن نعيش بين أرجاء هذا الوطن، فلا حياة مع الاستعمار ولا حياة مع الذل، ولا حياة مع السيطرة، ولا حياة مع الاحتلال. إنكم أيها الإخوة فى بور سعيد، ضربتم المثل الأعلى فى سبيل الدفاع عن الحرية، وفى سبيل الدفاع عن الاستقلال ضد الدول الكبرى، وضد الأساطيل وانتصرتم. إننا خلقنا لكى نحيا بين أرجاء وطننا ونحن نتمتع بالحرية الحقيقية، أو نموت ولا نعيش، فلا خير فى أن نعيش أذلاء، ولا خير فى لن نعيش عبيدا. هذه هى، أيها الإخوة، المبادئ التى حاربنا بها، وهذه أيها الإخوة الأهداف التى حاربنا من اجلها : حرية حقيقية، واستقلال حقيقى، قوة حقيقية تنبع من ضميرنا، وتنبع من أنفسنا، ومن أجل مصلحتنا. وفى نفس الوقت قومية عربية، وتضامن عربى، وإخوة عربية، ووحدة عربية..." (٢٣ ديسمبر).

"المؤكد أننا لا نستطيع بتاتا أن نعزل أنفسنا عن أية أزمة تقع فى منطقتنا. كذلك لا يمكن لنا إطلاقا أن نتردد فى إعلان تأييدنا بكل الوسائل لأى انتفاضة للحرية من حولنا، ولكن ذلك لم يكن أبدا من أننا كنا، ولا نزال، نرغب مخلصين فى استقرار كامل يسود المنطقة، حتى نستطيع أن نتفرغ بجهدنا كاملا مكرسا للبناء الداخلى ورفع مستوى المعيشة. وتؤكد الدلائل أن الاستعمار لا يريد ذلك ؛ ولهذا فانه لا يكل أبدا عن محاولات تهديد الاستقرار فى المنطقة واصطناع الأزمات واختلاق المشاكل..." (حديث فى ٢٨ سبتمبر إلى ر. ك. كارانجيا)[٢٠].

وفى عام ١٩٥٨ عززت الوحدة العضوية بين مصر وسوريا. ثم تكررت القضايا ذاتها عام ١٩٥٩، لكن التأكيد كان على التطور الاقتصادى والاجتماعى الموازى للتغيرات التى حدثت فى البناء التحتى. وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر هذه النقطة فى خطابه فى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ إذ قال : "إن وطننا، الجمهورية العربية المتحدة، يعيش الآن ثلاث ثورات فى وقت معا : ثورة سياسية عبرت عن نفسها بمقاومة الاستعمار فى جميع مراحله، وثورة اجتماعية عبرت عن نفسها بمقاومة الإقطاع والاحتكار وبالعمل المتفانى من أجل زيادة الأنتاج، رفعا لمستوى المعيشة وتمكينا لتكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيقا للعدل الاجتماعى، ثم ثورة عربية عبرت عن نفسها بمقاومة الفرقة المصطنعة والحواجز المادية والمعنوية التى وضعها الذين أرادوا أن يحكموا وطننا بالفكرة الميكيافلية المشهورة : فرق تسد. وإننا لنعلن أننا نؤمن بأمة عربية واحدة. لقد كانت للامة العربية دائما وحدة اللغة، ووحدة اللغة هى وحدة الفكر، وكانت للأمة العربية دائما وحدة التاريخ، ووحدة التاريخ هى وحدة الضمير. ولسنا نرى أساسا قوميا أمكن من هذا الأساس ولا أثبت، وليس مجرد صدفة أن جميع الدول العربية التى حصلت على استقلالها لم تلبث أن نصت فى دساتيرها بعد الاستقلال، على أن شعوبها إنما هى جزء من الأمة العربية. كذلك ليس مجرد عاطفة أن الشعوب العربية تؤمن مخلصة بان كل

عدوان على شعب منها هو عدوان عليها كلها... على أننا نقول أمامكم أيضا أننا نؤمن بأن التطور الواعى القائم على الدعوة السلمية والمستند إلى ضرب المثل عن طريق العمل الإيجابى الخلاق هو طريقنا إلى هذه الوحدة التى نؤمن بها..." (٢١)

وبينما كانت العروبة أمرا مفروغا منه فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة (سوريا)، فإنه لذو دلالة أن نلحظ الجهود التى بذلتها الحكومة لحشد المثقفين المصريين حول مبدأ القومية العربية. وفى التحليل النهائى كانت القضية هى قضية إقناع الرأى العام المصرى بطابع مصر العربى فى الأساس. وقبل ذلك، وفى عام ١٩٥٦، كان أحمد بهاء الدين قد وجد فى إنتاج المؤرخ المصرى الأثرى محمود كمال، أمين المتحف المصرى فى القاهرة، عن "آثار حضارة الفراعنة فى مصر اليوم" – مؤلفا مزعجا يهدد بتوفير أساس علمى لأولئك الذين يعارضون تذويب الشخصية المصرية فى العروبة (٢٢). وفى ٢٣ فبراير ١٩٦٠ اختفى اسم "مصر" نفسه عن طوابع البريد. وقرر المجلس الأعلى للجامعات إدخال موضوع جديد إلزامى هو "المجتمع العربى" فى جميع الفروع، ابتداء من ٢٧ فبراير (٢٣). وباشرت وزارة الثقافة مشروعا لبرنامج ممتع جدا لإعادة نشر المؤلفات الرئيسية فى الادب والفكر العربيين عبر الأجيال، أو لجعلها اوسع انتشارا. وعين مصطفى السحرتى، مؤلف أول كتاب مصرى عن الأيديولوجية العربية الجديدة (٢٤) مديرا للمشروع ١٩٦١، وضاعف الأساتذة جهودهم، ونشط وضع الدراسات الجماعية والبيانات والابحاث عن "القومية العربية" وعن "المجتمع العربى"، وكان بعضها لا يخلو من فائدة خاصة فى الميادين التاريخية والدينية والأدبية (٢٥). وإلى جانب ذلك عمدت الهيئات السياسية والثقافية إلى رد أعتبار الشخصيات العظيمة فى الحركة الوطنية، ولاسيما عمر مكرم فى صراعه مع نابليون ومحمد على، والطهطاوى، وعرابى ورفاقه، ومحمد عبده وعبد الله النديم ومصطفى كامل، ومحمد فريد. كما أن برامج المدارس الابتدائية والثانوية قامت بوحى من محمد سعيد العريان

وخبراته بمهمة مماثلة بالنسبة لمصر فى الفترة السابقة للإسلام، متجاهلة كليا ستة قرون من العهد القبطى[٢٦] ومتناولة بلباقة تاريخ مصر فى عهد الفراعنة[٢٧] وبالطريقة ذاتها أزيلت من الوجود فترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ وهى الفترة التى تميزت بالاتجاه الليبرالى الإنسانى فى حزب الوفد[٢٨]. وكان مؤتمر المهاجرين العرب، وخاصة اولئك الذين هاجروا إلى أميركا اللاتينية، المنعقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٠، مقدمة لأحداث مواطنية عربية خاصة بهم[٢٩].

وسرعان ما اندمج تيار القومية العربية المصرية بالتيار الإسلامى. وفى الواقع أن الجهود التاريخية السياسية ذات الميل القومى أثارت تجاوبا ضئيلا بين المثقفين[٣٠]. بينما ظل جمهور الشعب مشغولا بقضاياه الدائمة التى لم تباشر معالجتها إلا قبل وقت قصير. ويقابل ذلك أن العامل الثقافى، أو العامل الدينى بصورة خاصة، كان لا يزال قويا فى مصر، وبالتالى قادرا على توفير أساس نظرى وعاطفى للقومية العربية. يضاف إلى ذلك كما قلنا، أن الاتجاه الإسلامى أو الإسلامى الوحدوى بالذات اتخذ صفة قانون رسخ رسوخا شديدا فى البلاد برغم تصفية "الإخوان المسلمين".

وقد قال الشيخ حسن الباقورى، وهو زعيم سابق للإخوان المسلمين ووزير الاوقاف آنذاك، فى شرح له "اذا قلنا إن العرب هم خير أمة أخرجت للناس، فلأن تلك حقيقة جاءت فى القرآن، وواقع تؤكده آياته"[٣١].

وفى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ عادت جمعية الإخوان المسلمين إلى الوجود بصورة حذرة، بعد أن تفكك جهازها، واغتيل زعماؤها ورجالها أو عذبوا، والتحق بقية أعضائها بصورة فردية بالاتحاد القومى. إلا أن عددا من المنظرين اجتمعوا فى مؤسسة للنشر تدعى "دار العروبة" التى أخذت تنشر مؤلفات سيد قطب ومحمد الغزالى، وقانون الجرائم الإسلامى لعبد القادر عودة، إحدى أقوى الشخصيات فى جمعية الإخوان المسلمين، وقد أعدم شنقا عام ١٩٥٤. وتدفقت منشورات عديدة لاسيما فى ميادين الفلسفة والتاريخ والفقه والسياسة والأدب، لاحياء مواضيع التجدد الإسلامى، متخذة اتجاها

عنيفا اشبه باتجاه جمال الدين الافغانى لا باتجاه حسن البناء ثم هناك أيضا محمد البهى وأحمد حسن الزيات فى جامعة الأزهر، وإسماعيل ادهم ومصطفى السباعى (مندوب الإخوان المسلمين فى دمشق) ومحمد يوسف موسى والفيلسوف الجزائرى مالك بن نبى فى ميادين الفلسفة والشرع، ورسائل عديدة، وفيض من النشرات، وكتب كثيرة من وحى الأيدلوجية الإسلامية السياسية المتجددة. كما أن عباس العقاد وزع وقته بين فرع مؤسسة فرانكلين الأمريكية للنشر والأوساط الإسلامية. والمراقبة الدقيقة للإعلانات المنشورة كل صباح فى الصحف تعطى تقديرا تقريبيا يزيد عن ثلث مجموع الكتب المصرية المنشورة فى السنوات الأخيرة حول الموضوعات الإسلامية.

ولابد فى كل حال من التنويه بعدة مؤلفات قيمة لما أدته فى مجال تطوير بعث الثقافة العربية الأدبية والرياضية والعلمية، وفى مجال التقليد الدينى الحى بدءا بالمعتزلة [٣٢] وقد ذكرنا من قبل الدور الخطير الذى لعبته الدوائر المختلفة فى وزارة الثقافة. وقام الفيلسوف عبد الرحمن البدوى بدور هام فى هذا المجال. كما أن كل دار نشر خصصت قسما بارزا من نشاطاتها لتطوير هذا الإحياء. ومع ذلك فإن الاتجاه الأساسى لم يعجز عن إثارة حملة مقلقة من التمييز ضد الأقباط ولاسيما بالنسبة للوظائف العامة، وحتى دخول الشركات الخاصة أيضا، والمدارس الرسمية التى كادت تصبح علمانية فى ظل الوفد، عادت فكسبت صفة دينية عميقة، وانتشرت العدوى، وفى عام ١٩٥٨ لم يكن ظهور النشرة الأسبوعية المستقلة "وطنى" التى تحررها شخصيات بارزة من طبقة الأقباط الوسطى ومثقفيهم، هو العلاج الذى كان يتطلع إليه الكثيرون.

وفى مناسبات عديدة أعلنت الحكومة عن عزمها بأن لا تنزلق فى تيار التعصب الإسلامى الذى تمكن الوفد من وقف مده أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين. تلك كانت خلاصة خطاب جمال عبد الناصر فى لاهور:

"إن اجتماعنا يحيي الإسلام بالعمل والعلم والتحرر والتعاون البعيد عن الظلام والتعصب "[٣٣].

وهاجم الصحفى فتحى غانم الدعاية الإمبريالية التى زعمت "بأن العامل الرئيسى للتضامن العربى هو الدين"، هادفة من وراء ذلك كما قال "إلى عزل العرب المسيحيين والجماعات العربية غير المسلمة، بشكل عام، عن العرب المسلمين وتحويل العرب عن التفكير فى رفع مستوى معيشتهم عن طريق الاشتراكية، عدوة الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية... لا يمكننا أن نظهر الجانب الدينى للتضامن العربى ونهمل الجانبين الاقتصادى والاجتماعى". واستخف الشاعر صلاح عبد الصبور بهذه النظرة إلى الأمور : "جميع الثورات العربية السابقة كانت تفكر فى الجانب الوطنى فحسب، كانت تفكر في الاستقلال أو الوحدة أو طرد الاستعمار أو القضاء على الخونة... ولكنها لم تكن تفكر فى اقتصاد العرب وثروات العرب ورفاهية العرب. وكان هذا سببا رئيسيا من أسباب عدم لاستمرارها". نحن هنا بعيدون جدا عن الغموض القومى الصوفى أو حتى عن التحليل الموزون عند كلوفيس مقصود : "العربى هو من ينتمى مصيره بحكم الواقع أو الإرادة إلى الوطن العربى ككل "[٣٤].

هكذا يمكن القول أن نوعية القوى السياسية والاقتصادية المتصارعة (نتيجة ازدياد البطالة أمام تزايد السكان المتسارع)، وأيديولوجية معظم الضباط المتأثرة بالإسلام، وعزم السلطة على رفض الليبرالية والماركسية فى آن واحد، كل ذلك حتم الرجوع إلى الجذور الدينية التى كان جمال عبد الناصر رائدها. هكذا - بشكل ما - كان اللون المصرى للقومية العربية : القاهرة مقر الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة، هى أيضا مقر جامعة الأزهر والمؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية.

خلال "مرحلة باندونغ" بين ١٩٥٦ - ١٩٥٨ لم يكن جمال عبد الناصر وحيدا فى جعل صوته مسموعا. فقد كانت الماركسية المصرية توطد نفسها فى ميادين التنظير والدعاية والعمل. وقادها الخط العام للتطور

المصرى إلـى إنجاز نظرية تجمع بين التفسير الماركسـى التقليدى الـذى اعتنقته بين ١٩٣٩ - ١٩٤٥، والافكار الجديدة للقومية العربية.

تمت هذه العملية على مرحلتين مع أن التمهل والتأخير كانـا أكثر بروزا داخل المجموعة العسكرية.

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ كان للفكر الماركسى حول القضايا العربيـة صـوت ضعيف؛ لأنـه كان رازحا تحت وطـأة اللاشـرعية؛ ولأن الوضـع السياسى الداخلى كان شديد التعقيد أيضا. هنالك ثلاثة كتب هامة تلقـى بعض الضوء على هذا الموضوع. إن مجموعة مـن مقـالات نقديـة ذات طـابع فنـى وأدبى وثقافى فى وقت واحد لمحمود أمين العالم والدكتور عبد العظيم انيـس، "فى الثقافة المصرية" (بيروت ١٩٥٥) عرضت القضايا الرئيسية فـى مجـال نظرية الثقافة المصرية، رابطة إياها بصورة وثيقة بمهمـات الحركـة القوميـة والتقدمية. ولـم يخـف كـاتب المقدمـة اللبنـانى، حسين مـروه، خيبتـه بالطـابع المصرى الخاص للكتاب إذ أنه كان هـو والكثيرون من القـراء يفضلـون أن يكون هذا الطابع "عربيا". ولم يذكر إبراهيم عامر فى "ثورة مصر القوميـة" (القاهرة ١٩٥٧) شيئا عن العالم العربى. وخصص شهدى عطية الشافعى فى مؤلفه الذى كثيرا ما يستشهد به حول صفحتين "للجبهة العربية"، فقد قال "إن سياسـة الجبهـة العربيـة جـزء لا يتجـزأ مـن السياسـة المصريـة اليوم، وهـى سياسة سلام واستقلال وطنى". وبعد أن ذكـر الروابـط التاريخيـة بيـن مصـر والعرب منذ أقدم العصور، أكد أنه "لم يكن هنـاك حركـة كفـاح شـعبى واحـد فـى مصـر إلا وكـان لهـا صداهـا فـى السـودان وسـوريا وفلسـطين ولبنـان والعـراق". واستشـهد بالجامعـة العربيـة والحـرب الفلسـطينية، وأشـاد بـالدور الحاسـم الـذى لعبـه عبـد النـاصر[٣٥]. وتؤكـد جميـع وثـائق هـذه الفـترة علـى المحتـوى العدائـى للاسـتعمار فـى التضـامن العربـى فـى الميـدان الخـارجى، وعلى محتواه الديمقراطى والتقدمى فى الميدان الداخلـى. كـان هنـالك تمييز دائم بين نوعين من التضامن النضالى لأنه كان يقوم إلى جانب ما يتصـوره اليسار المـاركسى ويطبقه، نوع آخـر مـن التضـامن أبطالـه آنذاك هم نـورى

السعيد والعائلة الهاشمية والجماعات العربية الرجعية الحاكمة، وقد كان هؤلاء معنيين بسحق اليسار تحت ستار "الوحدة".

وسار التطور النظرى فى اتجاهين: أحدهما الاتجاه التقدمى، اتجاه الماركسيين المسموح لهم بالعمل قانونا فى "المساء" وفى الكتب التى صدرت بين ١٩٥٦ - ١٩٥٨ من جهة، ثم الاتجاه الرسمى للحزب الشيوعى المصرى، ولاسيما بعد الوحدة عام ١٩٥٨.

وكان المنظر الرئيسى للقومية العربية فى هيئة تحرير "المساء" هو رئيس دائرة الشؤون الخارجية، عبد العظيم أنيس، عالم الرياضيات الذى عمل زمنا محاضرا فى كلية العلوم الإمبراطورية (لندن) ثم فى كلية العلوم فى الأسكندرية، وقد كان مديرا سابقا لدار الابحاث العلمية فى الأسكندرية، ونشر بين ١٩٥٧ - ١٩٥٨ عددا من الدراسات شرح فيها أن المحتوى العدائى للاستعمار فى هذا المبدأ هو الوجه العربى للماركسية فى ميدان السياسة الخارجية، وقام عدد من معاونيه بتطوير هذه النظرة[٣٦] لكن آخرين عمدوا إلى التأكيد على الناحية الشعبية للقومية العربية رافضين ضمنا مفاهيمها حول محو الشخصية المصرية.

وأصدرت دار الفكر، وهى مؤسسة للنشر، سلسلة عن "قضايا القومية العربية" فى عام ١٩٥٧. وسارت مجلة "الغد" الثقافية التى كانت تظهر بشكل متباعد وغير منتظم على يدى حسن فؤاد، وهو من المجموعة نفسها، بحسب التوجيه الرسمى[٣٧]. ووقع الاصطدام بين الأيديولوجيتين الرسميتين للقومية العربية، ومفسريها الماركسيين، فى المؤتمرين الثالث والرابع للكتاب العرب. لم يكن المؤتمر الأول (فى دمشق ٩ - ١١ سبتمبر ١٩٥٤) قد أثار قضية القومية العربية[٣٨]، لكن المؤتمر الثانى (فى بلودان، سوريا، ٢٠ - ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦) وجه نداء إلى كتاب العالم طالبا تأييدهم ضد الخطر الاستعمارى، واتخذ مقررات أولها: "مهمة الأديب العربى القومية فى توعية الروح العربية، وحماية التراث العربى، وفى خلق مجتمع واع يمكن الإنسان العربى من تحقيق ذاته ويجعله قادرا على جميع التضحيات ليبنى وحدة أمته وعزتها وكرامتها "[٣٩].

كانت هذه بوجه عام هى القضايا الماركسية اللون للوحدة الثقافية العربية التى كانت تحظى بتأييد جماعى حتى ذلك الوقت.

وتغير الوضع بشكل ملحوظ أثناء المؤتمر الثالث (فى القاهرة ٩ - ١٦ ديسمبر ١٩٥٧) الذى انعقد حين كانت القومية العربية تقوى وتشتد، ثم إن الموضوع العام فى المؤتمر كان "الأدب والقومية العربية". وكان لجميع الوفود لون حكومى قوى، ولاسيما الوفد المصرى حين ظهر سعيد العريان لأول مرة بينما استثنى محمود أمين العالم. أما الكتاب الماركسيون المنقطعون عن العلاقات الرسمية فإنهم وسعوا نشاطاتهم واكتسبوا جمهورا متحمسا. وتناولت المقررات فى الأقسام الخمسة الأولى، من الأقسام الستة، بصورة خاصة، الاسس التى كانت المقدمة للوحدة السورية المصرية التى أعلنت بعد أسابيع قليلة، ولاسيما : "أن القومية العربية حقيقة تنبع من أعماق الوجدان العربى، ومن أعماق فكر كل عربى وشعوره، حيثما كان، وهى تعبر عن شخصية الأمة العربية وآمالها وحاجاتها ومصالحها والروابط القائمة بين أبناء العروبة فى مجالات التاريخ والأرض والتراث الثقافى واللغة الواحدة والمصير المشترك. وهى تعبر كذلك عن إرادة الأمة العربية فى الكفاح من أجل الحرية والوحدة، لتستطيع المساهمة الفعالة فى بناء عالم متحرر من أضرار الاستعمار، وجرائم العدوان، وأطماع السيطرة، وفى حماية الحضارة الإنسانية وتطورها"[٤٠].

ووقع الأنشقاق أثناء المؤتمر الرابع (فى الكويت، يناير ١٩٥٩). هنا أعلن وفد الجمهورية العربية المتحدة، وبعد قمع المثقفين اليساريين نتيجة الإرهاب القائم ضدهم فى الوقت ذاته - حملة حقيقية على الوفد العراقى برئاسة الشاعر الكبير مهدى الجواهرى. وسبب ذلك أن العراقيين الذين كانوا يمثلون جبهة قومية من شيوعيين وديمقراطيين ليبراليين... إلخ تعكس صورة العراق أثناء المرحلة الأولى بعد سقوط نورى السعيد[٤١] - لم يكونوا ينوون الموافقة على مقترحات اعتبروها قومية عربية إلحاقية تبعية[٤٢]. وبعد ذلك لم يعقد الكتاب العرب أية مؤتمرات.

أما فيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعى المصرى، فإن هنالك، لحسن الحظ، مجموعة من الوثائق لفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨، أى فترة الوحدة، تمكن من إكمال الصورة من الجانب الرسمى للحزب.

هنالك أولا التصريح الذى أعطته لجنة التنسيق للمنظمات الشيوعية الثلاث إلى مراسل "الاونيتا" الإيطالية فى ١٤ مايو ١٩٥٧. والنص الإيطالى يعرض "الخطوط العريضة لبرنامج الحزب فى المستقبل" فى خمس نقاط. وتدعو النقطة الثانية إلى "خلق وحدة فيدرالية بين البلدان العربية التى نجحت فى تحرير نفسها من السيطرة الاستعمارية" لكن النص الفرنسى الذى نشر فى وقت لاحق يعطى النص التالى: "تدعيم وحدة البلاد العربية المتحررة من السيطرة الاستعمارية".

وبعد الوحدة فورا نشر الحزب الشيوعى المصرى بيانا عنوانه "مفهوم القومية العربية" وقعه "عباس" "وخالد" وكلاهما عضو فى اللجنة المركزية. هل توجد أمة عربية واحدة ؟ بحث الكاتبان الواقع العربى على أساس التحديد الستالينى الكلاسيكى للأمة : "١- القومية العربية هى حصيلة تاريخ مشترك لجماعة من الناس عاشوا وتآلفوا وناضلوا معا مئات السنين. ٢- القومية العربية لها لغتها الواحدة التى تحمل تراثها وخلاصة خبرتها التاريخية. ٣- القومية العربية تشترك فى رقعة واحدة من الأرض مهما اختلفت وتعددت مظاهرها الجغرافية. ٤- القومية العربية لا تشترك فى حياة اقتصادية واحدة، ولكن هذه المشكلة ليست عائقا أمام وجود القومية العربية؛ لأنه من الواضح أن دولا استعمارية مختلفة لا تزال تسيطر على مقدرات وإمكانيات وثروات أجزاء من الوطن العربى، وهى بالتالى تربط هذه الأجزاء بالاقتصاد الاستعمارى نفسه. ولقد كانت السوق العربية المشتركة قائمة فى الماضى، قبل الاحتلال الغربى، بشكل أو بآخر، وعمل الاستعمار على تحطيم هذه السوق، والقضاء على تكامل الأنتاج فى الوطن العربى. ومع ذلك فإن أسس التكامل فى الآنتاج لا تزال قائمة، وإن كانت مبعثرة تفصلها الحدود المفتعلة. ٥- التكوين النفسى المشترك (أو "الطابع القومى") للأمة العربية" .

وعلى أساس هذه العناصر، "أن القومية العربية ليست شعارا سياسيا تكتيكيا، ولا هى عصبية دينية. أن القومية العربية ليست تطلع طبقة اجتماعية صاعدة نحو أسواق جديدة بهدف تكوين امبرلطورية جديدة تخدم أغراضها التوسعية. أن القومية العربية ظاهرة تكوين أمة عربية واحدة، لها كافة المقومات الأساسية للأمة الواحدة، وتناضل جميع فئاتها الوطنية الشعبية لتجميع شتاتها المبعثر، وتكامل اقتصادها الممزق وتطويره، وخلق سوقها المشترك واستعادة ثرواتها وأراضيها التى سلبها الاستعمار، والقضاء على كل القوى الرجعية والاستعمارية المعرقلة لنموها، ورفع مستوى معيشة أبنائها وتطوير حياتها وتنمية ثقافتها، والمساهمة مع كافة الشعوب والدول الوطنية والاشتراكية فى النضال للقضاء على الحروب وصيانة السلم العالمى."

ومن هنا كان التلاقى بين ما أراده الماركسيون بصدد التضامن والنضال العربى المشترك، وما كانت عليه القومية العربية فى الفترة بين معركة السويس وقيام الجمهورية العربية المتحدة : "إن القومية العربية فى جوهرها حركة شعبية نضالية معادية للاستعمار، فالاستعمار هو الذى أقام الحدود والحواجز فى وجه هذه القومية، فمزق وحدتها وسعى لطمس معالمها وعرقلة نموها، ولهذا كانت معركة التوحيد فى جوهرها معادية للاستعمار. إنها بالضرورة حركة تقدمية من الناحية الاجتماعية. ففى نضالها ضد الاستعمار تناضل كذلك ضد عملائه وحلفائه من الإقطاعيين والاحتكاريين، وهى تحرر ثروات أرضها وطاقات شعوبها من الاستغلال والاستعباد، وتحقق التكامل بين اقتصادها الممزق، وتبنى اقتصادها الوطنى وتطوره، وتنمى ثقافتها الوطنية والشعبية. وهى بهذا تتيح لأبنائها ارتفاعا فى مستوى المعيشة،، كما توفر لهم حريات ديمقراطية متعاظمة "[٤٣].

استقبل الشيوعيون الوحدة بين سوريا ومصر بحماس. وفى فبراير ١٩٥٨، قبيل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، صدر بيان للحزب الشيوعى المصرى حول الوحدة، استعرض فيه المصاعب والتحفظات التى كانت لدى القطاعات المتنوعة النافذة فى الرأى العام المصرى : "لم تقف قوى الاستعمار والرجعية عند حد التفريق بين الشيوعيين العرب وبقية الوطنيين

العرب، بل إنها بدأت تثير الذعر بين الطبقة الرأسمالية الوطنية فى مصر وبين مثيلتها فى سوريا. من هنا راحوا يشيعون فى مصر أن الوحدة ستصيب بالخراب صغار التجار ومتوسطيهم، وبأن التجار المصريين سيكونون تحت رحمة التجار السوريين. وأشاعوا أن الرأسمالية المصرية - وهى الرأسمالية الأقوى - ستزحف إلى سوريا لتستعمر وتستنزف دماء الشعب العربى فى سوريا، وأنها تمهد لذلك بالقضاء على الحريات الديمقراطية وتشديد الكبت ضد الحزب الشيوعى السورى، متعاونة فى ذلك مع الرجعية السورية".

وكان هناك اعتراض ثان يمس آمال اليسار فى الصميم : "... ولكن هل تعنى معارضتنا فى حل الأحزاب أن مستقبل الديمقراطية مظلم فى الجمهورية العربية المتحدة ؟ كلا. لانه لا يجب أن ننظر إلى مستقبل التطور الديمقراطى من زاوية وجود الأحزاب وحدها، وإنما يجب ان ننظر إلى المسألة من زاوية :١- أن القومية الشعبية والوطنية ستلتقى فى الدولة الواحدة وتتجمع وتناضل بكيفية فعالة من أجل توسيع الحريات الديمقراطية وتدعيمها. ٢- ان السياسة الوطنية التحررية السائدة فى الجمهورية العربية المتحدة موجهة لإضعاف النفوذ الاستعماري وتصفيته. وهذا يخلق الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية كما تخلقها السياسة التقدمية التى ترمى إلى تصفية الإقطاع وتصنيع البلاد وتطوير الزراعة فيها... ويجب علينا، فى الوقت نفسه، أن نحذر من أن ننحرف بقضية الوحدة وتدعيمها إلى وضع مسألة الأحزاب فى مركز الاحداث ؛ فان المهمة الرئيسية هى الدفاع عن الوحدة الوليدة وحمايتها، والتوعية لاهميتها العظمى ورفع الشعارات التى تؤدى إلى تطويرها لمصلحة الشعب "(٤٤).

وفى العاشر من فبراير، رد مكتب العمل الجماهيرى فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصرى، فى مذكرة داخلية، على العديد من الأعضاء الذين اتهموا القيادة "باتجاه يمينى" وذكر سلبية عدد كبير من الأعضاء : "القضية الكبرى هى أن تنجح الوحدة السورية المصرية وتنشأ قوة سلام فى منطقة الشرق الاوسط". وتضيف المذكرة : أنه بدلا من توجيه الآنتقاد إلى حل الأحزاب، يحسن "أن تستفيد من المد الثورى الذى أحدثته

الوحدة وأقترن بها وأعقبها... وأن نحرك أوسع الجماهير من أجل حماية الوحدة وإنجاحها... افضحوا جميع المناورات التي تريد إظهار الشيوعيين بمظهر معاد للوحدة سواء في مصر أو في سوريا [٤٥]. والأهم من أي شيء آخر هو وجوب منع "عزل الحزب عن الجماهير الشعبية".

وفي ٢٧ فبراير أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بيانا إلى الشعب بصدد موضوع الوحدة بين سوريا ومصر مرحبا بها بأحر العبارات، لإنها "تعبير عن إرادة الملايين من شعوب بلادنا العربية جميعا، وهي ثمرة لنضالها، وتدعيم للانتصارات والمكاسب التي ساهمت جميعا في تحقيقها، وهي كذلك نقطة انطلاق نحو التحرر الكامل والوحدة الشاملة لقوميتنا العربية".

وفي نهاية هذه الوثيقة الطويلة جدا، نداء : "أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري يهيب بكم جميعا أن تبذلوا لقضية الوحدة المصرية - السورية ما تستحقه من عناية وجهد. أن هذه الوحدة هي جوهر صراعكم مع الاستعمار، إنها جوهر معركتكم من أجل تدعيم استقلالكم وتطويره، إنها جوهر نضالكم من اجل رفع مستوى معيشتكم، وحماية سلام العالم..." [٤٦].

وصدر بيان آخر وزع في ١٣ مارس ١٩٥٨ كان أكثر حماسا:

"وعيد الجمهورية العربية المتحدة هو في الوقت ذاته عيد البشرية التقدمية كلها، وثمرة من ثمرات كفاحها. وهو عيد للشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد تجار الحروب، لأن دولة قوية ومستقلة قد ولدت وقامت في الشرق الأوسط، في آسيا وأفريقيا، لتعزز كفاح الشعوب ضد الاستعمار، لتجمع الأمة العربية وتلهمها الكفاح من أجل السلام والاستقلال والوحدة العربية... إن جمهوريتنا العربية المتحدة تقوم لتجمع القوى الوطنية والديمقراطية وتنظم الموارد البشرية والاقتصادية في مصر وسوريا، ولتبني مجتمعا يتحقق فيه الرخاء والديمقراطية للشعب العربي ووضع العدد الأول من نشرة الحزب المركزية جدولا بالاهداف التي حققتها الوحدة المصرية السورية :

١-" أنها توحد جهود شعبين متحررين من النفوذ الاستعمارى ضد الأخطار المحتملة.
٢- أنها تفشل الخطة الأمريكية التى ترمى إلى تفتيت الصف العربى وعزل كل دولة والانفراد بها لتحطيمها.
٣- أنها تقيم دولة كبرى ضد التوسع الصهيونى.
٤- ستكون الجمهورية العربية المتحدة مركزا قويا لكافة القوى الوطنية التى تكافح من أجل الاستقلال والحياد والوحدة العربية.
٥- لن كفاح حكومتى مصر وسوريا لتحرير الاقتصاد القومى من النفوذ الأجنبى ولتصنيع البلاد، والنجاحات التى تحققت فى مصر وسوريا بعقد اتفاقيات التصنيع مع الاتحاد السوفيأتى، وتجمع طاقات البلدين - كل هذا - يعجل فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، وهو الشرط الأساسى لضيانة الاستقلال السياسى "(٤٨).

وسرعان ما أخذ الضغط من أكثرية الأعضاء والملاكات الحزبية يؤثر فى اللجنة المركزية التى كانت تقف عاجزة أمام القضاء على الديمقراطية السورية. وأخذ الحزب الشيوعى المصرى يلفت الآنتباه إلى نواح معينة مؤسفة، ولا سيما عزل خالد العظم من الوزارة المركزية ومن المجلس التنفيذى السورى (٤٩). وانتقد القانون الذى ينظم ترشيح العمال إلى الاتحاد القومى فى وقت "تلاحظ فيه تدهورا مستمرا لمستوى معيشة الطبقات والفئات الشعبية، بينما ترتفع الأرباح التى تجنيها الشركات والمؤسسات الرأسمالية "(٥٠).

وفى ٢٠ يوليو ١٩٥٨ هاجم خالد بكداش ما أسماه بسياسة الاختناق المتبعة فى سوريا، وقدم برنامج الحزب الشيوعى السورى من ١٣ بندا. وفى ٣ سبتمبر أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى دعوتها إلى اتحاد فيدرالى (٥١). وفى صيف ١٩٥٨ وخريفه اعتقل عدد من الشيوعيين فى مصر، كما أن الاتصالات التى قام بها أنور السادات لم تبعث أى أمل بتوسيع الحريات الديمقراطية.

وفى ١٥ سبتمبر أصدر الحزب الشيوعى المصرى بيانا جديدا بتوقيع المكتب السياسى. وبعد التنبيه إلى أن "العدوان يمكن أن ينفذ من ثغرة فى

الجبهة الداخلية" أعاد المكتب السياسى النظر فى موقفه السابق باتجاه مطالبة أقوى بالنسبة لمضمون الاتحاد بالذات : " فى ظل قومية كالقومية العربية ممتدة فى بلاد مترامية الأرجاء تسودها ظروف إقليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية متفاوتة، يصبح من الضرورى أن نضع فى الاعتبار دائما حقيقتين أساسيتين هما : الخصائص الاقليمية، والظروف الاقتصادية "(٥٢).

فى سبتمبر ١٩٥٨ جاء إنذار السادات للحزب الشيوعى بأن ينضم إلى "الاتحاد القومى"، وتعديل الخط السياسى للجنة المركزية. هنا قامت أقلية صغيرة العدد لكنها ناشطة متحركة، ومتركزة فى مؤسسة "دار الفكر للنشر"، وناشئة عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" تدعوا إلى الآندماج فى "الاتحاد القومى" لتجنب الآنقسام الداخلى ولمنع الاضطهاد. وادى رفض الأكثرية الساحقة فى الحزب، على صعيد القاعدة والقيادة، إلى انشقاق لم يكن في الحسبان بعد الوحدة التى تحققت إثر عشرين سنة من النزاع التناحرى(٥٣).

وفى أول يناير ١٩٥٩ أنفجرت الأزمة.

أوجب انهيار الوحدة السورية المصرية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ على الحكومة العسكرية ان تعيد النظر فى مفهومها للقومية العربية. ويقتضى علينا أن ننظر فى الفكرة والوسيلة معا.

فى أغسطس ١٩٦١، فى مقابلة للتليفزيون الألمانى الشمالى (هامبورغ) تناول الرئيس عبد الناصر قضية الوحدة العربية بمرونة جديدة فقال : "إن الوحدة العربية كما تفهمها الجماهير العربية تمتد على جبهة طويلة تبدأ من التضامن العربى وتصل إلى الوحدة الدستورية... إن الأمة العربية وحدها، على ضوء احتياجاتها، هى القادرة على تطوير الوحدة العربية من التضامن إلى التحالف إلى الاتحاد إلى الوحدة الدستورية الكاملة "(٥٤). وبعد مرور عشرة أيام على الآنقلاب العسكرى فى سوريا قام هيكل بتحليل أولى للأسباب التى أدت إليه : "لقد كنت فى كثير من الأحيان، أشعر بالخطر الذى لابد أن تواجهه تجربة الوحدة التى قامت سنة ١٩٥٨، من جراء ارتكازها على شخصية "البطل".

وأعترف أن "الأساس الصلب المتين" للوحدة يقوم "على حركة الجماهير نحو آمالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية". وهذا أن الوحدة مع سوريا فرضت على مصر فرضا، وأنها لم تكن منسجمة مع الواقع الموضوعى[٥٥]. وفى ١٣ أكتوبر باشر هيكل تحليلا مفصلا انتقائيا واصله حتى أول ديسمبر. أدخل المبضع إلى قلب التجربة : نقص فى الظروف التاريخية لخلق وحدة عضوية فى مارس ١٩٥٨، ضعف موقع القومية العربية التى انقلبت فجأة من حملة حرب عصابات ضد الاستعمار إلى هرب مواقع، كانت الجمهورية العربية المتحدة هدفها المفضل، حقيقة "أن الشعب العربى فى مصر لم يكن بعد قد وصل إلى مرحلة الاستعداد الكاملة للوحدة العربية"، التباين فى التطور الاقتصادى والاجتماعى بين مصر وسوريا ؛ النقص فى نقل المعلومات من دمشق إلى القاهرة، الانقسام الجغرافى إلى منطقتين منفصلتين غير متصلتين إلا عبر البحر، مبالغة القادة المصريين فى عدم فرض حكم قوى على السوريين، "رئيس واحد، وعلم واحد، ونشيد واحد، ولكن فيما عدا ذلك كل شيء كان يختلف بين الإقليمين..."، واعتبرت الرجعية العربية الممثلة بالملك سعود وبالملك حسين، وغيرة اللواء قاسم عاملين مساعدين فى تسبيب الأزمة، مع أنهما لم تكونا سببا لها. وأخيرا تناول هيكل استبداد عبد الحميد للسراج وأساليب الشيوعيين المعوقة، ولا سيما اللواء عفيف البزرى، رئيس الأركان العامة، أثناء الوحدة[٥٦].

وعلى أثر الانقلاب العسكرى فى دمشق اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر موقف ضحية المناصرين السوريين للوحدة بأى ثمن، "يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات، قلت لهم إن احنا يجب أن ننتظر خمس سنوات، ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية "

وقال إنه نزل عند توسلاتهم "لإنقاذ سوريا". أما بعد ذلك رد فى الثلاث سنين اللى فاتوا، ثلاث سنين ونصف، قابلنا مشاق كثيرة. فى الطريق قابلنا متاعب لا أول لها ولا آخر. يعنى يمكن ثلاثة أرباع وقتى كان يضيع فى محاولة حل هذه المشاكل".

واعترف جمال عبد الناصر، وهو يقف وجها لوجه أمام الشعب المصرى الذى ينظر ويصغى إليه، أن الأحداث فى سوريا أثارت "شعوراً عميقا بالمرارة" ثم ناشد الأمة "أن ترتفع فوق جراحها" : "يجب على هذه الأمة أن تتغلب على مصابها وألمها... هذه الجمهورية جمهوريتكم، يجب أن تبقى دائما سندا للحرية العربية، ودعامة للتطور العربى نحو الكفاية والعدل..."(٥٧).

لم يكن هناك أفضل من هذه الكلمات تعبيرا عن الشعور الوطنى العميق للشعب المصرى. لكن فشل المغامرة العربية أثار حقدا ومرارة نحو أولئك الذين قاموا بها، أى الحكام العسكريين. وللسيطرة من جديد على الرأى العام الذى عجزت سخريته الحادة عن إخفاء سروره برؤية الأوتوقراطية العسكرية ذليلة مهانة، كان لابد للنظام من بدء عهد جديد.

هذا ما سيعبر عنه خطاب ١٦ أكتوبر، وهو كثيرا ما يرجع إليه منذ ذلك الحين. والنقد الذاتى الذى يذكر جيدا، جاء فى الواقع فى نهاية عرض مسهب للمرحلة الجديدة التى أطلق عليها اسم "الثورة الاجتماعية". هنا شنت الحرب الحقيقية من أجل السلطة. هنا بوشر بناء شكل المستقبل. كان ذلك تراجعا لا يختلف عن التراجع من سيناء عام ١٩٥٦، أمام التفوق الساحق للدول الثلاث. كان ذلك قضية إنقاذ الساحة الأساسية وتحصينها : مصر، المعقل الأول وقاعدة الأنطلاق.

واكتسب الاتجاه الجديد صلابته بالتدريج. وكانت الذكرى السنوية الخامسة لمعركة بورسعيد هى المناسبة التى توفرت لجمال عبد الناصر لكى يشن هجوما "شعبياً" قاسياً على الملوك العرب(٥٨). وكلف هيكل مرة أخرى بتطوير وجهة النظر الرسمية.

من الآن فصاعدا سيصبح التحويل الاجتماعى القائم فى مصر عذرا لرفض أية مغامرة عربية جديدة :"إن المرحلة الثورية التى تجتازها الأمة العربية الآن، حقيقية وأصيلة، ولو لم تكن كذلك، لكان التفاهم سهلا واللقاء ميسورا بين المصالح المتناقضة... والخطر الحقيقى لا يكمن فى خلاف عبد الناصر وسعود إنما الخطر الحقيقى يكمن فى مصالحتهما؛ لأن ذلك يكون دليلا على أن الثورة الاجتماعية لم تكن حقيقية وأصيلة. وإذن فالصراع

العميق هو طبيعة المرحلة الثورية... والقيم الاجتماعية الجديدة لا تستطيع أن تؤكد نفسها وتحقق أهدافها الإنسانية إلا بأن تخوض معركة لا هوادة فيها ضد الاستغلال وضد احتكار الفرصة والثروة... إن وحدة الأمة العربية حقيقية وأصيلة... وإذن لا تفزعنا هذه الخلافات البادية بين بعض العواصم العربية. إنها طبيعة الأمور، فى أمة تتحرك فيها الثورة وكذلك العقبات التى تعترضها... أريد أن أقول إننا الآن لسنا فى حاجة إلى التضامن العربى، وإنما نحن فى حاجة إلى انشقاق كامل، كانشقاق النهار من الليل، حتى يبرز المستقبل العربى واضحا محدداً من قلب الظلام والغموض "[٥٩].

لذلك أبدت القاهرة مثل ذلك التحفظ بالنسبة للأتصال بالأوساط المؤيدة لعبد الناصر فى الجيش السورى بعد الأنفصال. فهل كان "هجوم الربيع الذى نجح فى الخريف"، على حد قول هيكل، درسا مفيدا[٦٠] ؟

بالنسبة للحكام العسكريين بدت سوريا وكأنها فخ ؛ لذلك شددوا، بتعابير عسكرية، على أخطار التحرك، وقلة استعداد القوى الوحدوية، وضراوة العدو واللامساوة وانعدام التناسب بين جزئى الاتحاد. بالإضافة إلى أن الشعب المصرى يحمل عبء عدم الاستعداد للوحدة، كما قيل، وعبء "عدم التزامه" بذلك البحث المتواصل عن هويته الذاتية الذى كان لب القومية العربية فى سوريا. لكن الرئيس جمال عبد الناصر والمجموعة الحاكمة لم يعترفوا – فى أى وقت – بالسبب الحقيقى الذى أضعف الوحدة فى أعين الجماهير السورية التى كانت قد سعت إليها. وهذا السبب هو الطابع الديكتاتورى للحكم، وكرهه للديمقراطية بجميع صورها، وخنقه للحريات المدنية، وحل الأحزاب السياسية، وسيطرة الجهاز السياسى – العسكرى وقواه البوليسية.

هل كان يعنى أن القاهرة توقفت عن مشاريعها للتوسع العربى؟ هنالك وثيقة رسمية "ردا على جميع الذين يطالبون بالوحدة مع دمشق" تبين بوضوح أن الهدف كان لا يزال هو نفسه ولو أن الزمن يقتضى شيئا من الحذر التكتيكى. وفيما يلى الشروط التى وضعها الحكام العسكريون تمهيدا لأية وحدة جديدة، وحدة "ستكون صورة تختلف بالضرورة عن الصورة السابقة ":

"أنـه لابـد أن تبقـى الكيانـات الوطنيـة محـددة وواضحـة داخـل إطـار الوحدة. إن كل إطار وطني يجب أن تكون له حكومته المحلية المسؤولة امـام السلطة الشعبية المنتخبة فيه. إن الوحدة يجب أن تكون شاملة فى الدفاع وفـى السياسـة الخارجيـة وفـى منهـاج العمـل الاجتمـاعى القـائم الاشـتراكى والديمقراطية. كذلك تمتد الوحدة إلـى برامـج التعليم والثقافـة. يكـون للدولـة المتحدة برلمـان مركزى واحدة تمثل فيـه الكيانـات الوطنيـة بطريقـة عادلـة وتكون الحكومـة المركزيـة للدولـة المتحـدة مسؤولة أمامـه. إن المضـى فـى تحقيق الاشتراكية والديمقراطية والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات فى المجتمع العربى الجديد، سوف يساعد تدريجيا، وبـإرادة الشـعوب، علـى دفـع الوعـى الوحـدوى، بـل هـو فـى الوقت نفسـه يحـل بالمسـاواة الحـرة مشـاكل الأقليات والمشاكل الطائفية فى بعض أجزاء الوطن العربى "(٦١).

والواقـع أن الشـيء الجديد الوحيد فـى هـذه الوثيقـة هـو الاعـتراف الشكلى بوجود "كيانات وطنيـة ". وقد تكـرر التـأكيد بوضـوح علـى وجـوب وجود المركزية وإخضـاع الفـوارق الإقليميـة إلـى قيـادة سياسـية واجتماعيـة وأيديولوجية موحدة، مع أن الوثيقـة ككل تميزت برغبـة أكبر فـى الواقعيـة والمرونة.

وبعد بضعة أيام جاء دور جناح البعث المنشق بقيـادة أكـرم حورانـى ليقرر موقفه. وقد فعل ذلك على شكل نقد ذاتى : "١- لقد كان مفهوم الحزب للوحدة العربية مشحونا بالعاطفة... لم تكن لدينـا نظريـة حـول كيفيـة تحقيـق الوحدة... ٢- وافق الحـزب بـدون تـردد علـى الأنتقـال السـريع مـن الاتحـاد الفيدرالى الذى كان مطروحا إلى الوحدة الكاملـة التـى أرادهـا عبد النـاصر دون أن يدرك نتائج ذلك... ٣- أغفل الحزب حقيقـة هامـة وهـي أن الوحـدة عملية ثورية، ولا ثورة بدون حركة ثورية... ٤- لـم يتبـع الحـزب فـى هـذا الموضوع الأسلوب الديمقراطى الذى يفترض عرض المشروع على الأجهزة المسؤولة (الفروع والشعب) لمناقشته... ". وهكذا بعد أن غسـل الحورانيـون أيديهم من كل مسؤولية فى عملية فبراير ١٩٥٨، والتـى لعبـوا دورا حامسـا فى الدعوة إليها - كما هو معروف جيدا - عادوا إلى ترديد الأنتقادات التـى كان قد عبر عنها الحزب الشيوعى السورى واللواء عفيف البرزى منذ فترة

طويلة [٦٢]. وكانت النتيجة انقسام الحزب إلى جناحين : الجناح القومي الذى استمر بسياسته الوحدوية بقيادة ميشيل عفلق وصلاح بيطار، والجناح "القطرى" بقيادة أكرم حوراني.

بعد ذلك كان النقاش الذى احتدم بين اليسار السورى والقاهرة يتعلق بفلسطين. فقد اتهم عبد الناصر بعقد اتفاق سرى مع وزارة الخارجية الأمريكية لتسوية مبنية على "الأمر الواقع" الناتج عن نزاع ١٩٤٨، وبغض النظر عن مشروع جونسون لاستغلال مياه نهر الأردن، وبالرضى بوجود دولة إسرائيل وتوطيد كيانها. ونشر أكرم حوراني وقائع اجتماعات الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة، حيث احتاط فيها عبد الناصر – على ما يبدو – بأن لا يفعل شيئا على المستوى العسكرى ما دام غير واثق من قدرته على سحق العدو. ووفرت ذكرى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ الفرصة لهيكل لشرح نوايا الحكام العسكريين، فقال إن الغاية الأساسية تقوم على "دعم القاعدة الرئيسية التى لا غنى عنها لشق طريق العودة إلى فلسطين، أى القوة العربية الذاتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا". وهنا يمكن القيام بتجربة القوة الأولى عام ١٩٦٣ – ٦٤ حين تجد إسرائيل نفسها مضطرة لدخول المنطقة المجردة من السلاح، لإنجاز مشروع تحويل نهر الاردن، وبالتالى، تجد نفسها وجها لوجه أمام مقررات هيئة الأمم المتحدة الرسمية. والكسب المعنوى الذى تحققه البلدان العربية من ذلك سيقدم دعما أضافيا كبيرا لإمكاناتها العسكرية والاجتماعية والاقتصادية التى ستكون فى ذروة نموها[٦٣]. وفى ٢٦ يونيو عاد عبد الناصر فى خطابه إلى أعضاء المجلس التشريعى فى قطاع غزة إلى هذه الأفكار، وشرحها وأوضحها[٦٤].

وأخيرا شرح عبد الناصر موقفه أمام الرأى العام الآنكلو ساكسونى للمرة الثالثة فقال : "لا أحد يستطيع أن يشترى بيت إنسان آخر، أو روحه وحقوقه الإنسانية الأساسية. لابد من تسوية الحساب بكامله تسوية حقيقية ذات يوم. ولكى يتحقق ذلك أعتقد انه علينا أن نبنى اقتصاد العالم العربى ونرفع مستوى حياة الشعب إلى أن يجىء وقت نصل فيه إلى مرحلة من التطور تخول لنا بذل ضغط على الإسرائيليين يجعلهم يفهمون العدالة التامة لموقفنا "[٦٥]. ومعنى هذا الكلام، إذا حلت مبهماته، أنه لا غارات عسكرية

ثارية في الوقت الحاضر، وإنما انتهاج استراتيجية تقوية الذات بحيث يجبر عدو ١٩٤٨ و ١٩٥٦ على أن يكون عادلا مع شعب فلسطين العربى وعلى عدم تخطى حدوده. وواضح أن هذا بعيد جدا عن القضاء على دولة إسرائيل. وفى مؤتمر شتورا، فى لبنان، هوجمت الجمهورية العربية المتحدة من قبل الوفد السورى بتهمتى التوسع والتواطؤ مع الصهيونية الأمريكية. وفى ٢٨ أغسطس ١٩٦٢ أدى انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من الجامعة العربية إلى أضعاف هذه المنظمة[٦٦].

على نقيض هذا الموقف تماما، كان المحتوى الديمقراطى للقومية العربية هو ما شدد عليه الشيوعيون المصريون بلا انقطاع، لاسيما بعد بدء الاضطهاد.

ومن معسكرات الاعتقال، ولاسيما من معسكرات أبى زعبل الشهير خرجت دعوات ومقررات تطالب كلها الحكم بإعادة الديمقراطية إلى البلاد، وهى الشرط الأساسى السليم لسياسة خارجية مستقلة محايدة، وللتطور نحو الاشتراكية.

وبعد الأنقلاب العسكرى السورى نشرت الأوساط الشيوعية تفسيرها الخاص للحدث فقالت : "كان الشيوعيون المصريون قد شددوا مرارا - ولاسيما منذ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ - بأن كل اعتداء على الديمقراطية سوف يؤدى بالضرورة، فى التحليل النهائى، إلى عودة الرجعية،، وأن هذا بدوره سوف يفتح للاستعمار طريق استرداد المواقع التى خسرها فى وطننا" وهذا ما حدث بالفعل : "فالانفصال هو أول نصر أحرزته القوى الرجعية من خلال تواطؤها مع التركيبات الاستعمارية فى الشرق العربى منذ سقوط الأردن فى إبريل ١٩٥٧". وبعد الأشارة إلى ان عبد الناصر "اتبع سياسة كانت تهدف إلى الحد من تأثير البلدان الاشتراكية على الحركة الوطنية فى الشرق العربي والعالم اجمع، والى الاستفادة من التناقضات بين الشرق والغرب، سياسة بلغت ذروتها مع مؤتمرات دول عدم الآنحياز الاخيرة، ومع تدفق رؤوس الأموال والقروض الاستعمارية".

وعمدت الوثيقة إلى إعطاء صورة موجزة للعوامل التى أدت إلى الآنفصال : "الوحدة العضوية بدل الاتحاد الفيدرالى، معاداة للديمقراطية

واحتقار الخصائص المحلية وتقاليد النضال فى مصر وسوريا، النظام الديكتاتورى الذى لاحق دون تمييز الوطنيين والديمقراطيين والنقابيين والشيوعيين، وعمل على خنق الحياة السياسية وتفكيك الجبهة الوطنية فى سوريا لصالح الاتحاد القومى، وهو تنظيم رجعى مائع سيطرت عليه البورجوازية السورية دون أن تعترضها أية مقاومة، تحكم البورجوازية المصرية بمقدرات الاقتصاد السورى على حساب البورجوازية السورية التى هى أقل تطورا منها، الإجراءاتالاقتصادية والاجتماعية التى أعلنت فى يوليو ١٩٦١، والتى وإن ضربت الرجعية المؤلفة من الإقطاعيين والاحتكاريين وكبار الرأسماليين، فإنها ضربت أيضا عددا من الرأسماليين الوطنيين...".
هذا الفشل الأول سبب "تراجعا مؤقتا لحركة التحرر الوطنى فى العالم العربى كله، وتقوية القوى الرجعية العزبية، وتشجيع الاستعمار". واليوم، "أصبحت القضية القومية، أكثر من أى وقت مضى، قضية الطبقة العاملة العربية". "لقد ظهر بشكل واضح أن الوحدة العربية لا يمكن ان تقوم الا بين أقطار متحررة من الاستعمار، ولا يمكن أن تتحقق إلا على أسس ديمقراطية"[٦٧]. ولم يستطع الحكم أن يبقى بعيدا تماما عن التأثر بالهجوم. وكما رأينا، فإن مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية جرت وراء خلفية جديدة، خلفية المشاكل الديمقراطية التى أعطى الأنفصال السورى صورة فظة عنها.

واختار الرئيس عبد الناصر ورجاله خطا جديدا هو خط الثورة الاجتماعية التى أطلق على أيديولوجيتها اسم " الاشتراكية الديمقراطية التعاونية".

كان الأنقلاب على قاسم الذى جرى فى بغداد فى ٨ فبراير ١٩٦٣ ردة قاسية ضد معارضى مشاريع الوحدة العربية. تسلمت الحكم وزارة عراقية جديدة مؤلفة من وزراء بعثيين، وقوميين مناصرين لعبد الناصر، وضباط مستقلين.

وبعد شهر، فى ٨-٩ مارس، أدى انقلاب عسكرى إلى تسليم السلطة فى دمشق إلى مجموعة بعثية من العسكريين والمدنيين، وإلى تحييد مؤيدى عبد الناصر والشيوعيين.

وبهزيمة مناهضى الوحدة فى سوريا والعراق، عزمت قيادة البعث القومية برئاسة ميشيل عفلق على أن تشن هجوما غايته تحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق. واستهدف النشاط الكثيف خلال الأسبوع الثانى من مارس تشكيل جبهة بعثية عراقية - سورية موحدة لمجابهة القادة المصريين.

بدأت المحادثات الثلاثية فى القاهرة فى ١٤ مارس ١٩٦٣. وخصصت ثلاث دورات ١٤ - ١٦ مارس، و١٩ - ٣٠ مارس، و٦ - ١٤ إبريل؛ لتصفية العداء الناجم عن انهيار الأندماج السورى المصرى وللمباشرة بمشروع للوحدة الثلاثية. وفى الواقع اصطدمت الدورتان الأوليان بالخلافات السورية - المصرية. لكنه تقرر فى ٢٢ مارس أن تضع كل حكومة مشروعا للوحدة ثم تجرى مناقشة المشاريع الثلاثة فى الدورة الثالثة. وفى ٣١ مارس بدأ محمد حسنين هيكل بنشر سلسلة من المقالات عنوانها "إنى أتهم" فى "الأهرام"، مصورا حزب البعث على أنه عازم على نزع الثقة من عبد الناصر، وعرقلة الوحدة، وشن حملة لاستفزاز ضد الجمهورية العربية المتحدة، ووضع مسؤولية نكسة ١٩٦١ كلها على حكومة القاهرة. ثم انفجرت الاضطربات بين البعثيين والفئات المؤيدة للناصريين فى دمشق مما أدى إلى إعلان حظر التجول.

فى هذا الجو العاصف طلب الوفد المصرى فى الدورة الثالثة حل الأحزاب السياسية فى البلدان الثلاثة تدريجيا لمصلحة الاتحاد الاشتراكى العربى.

وأخيرا فى ١٧ إبريل ١٩٦٣ أذيع البيان الرسمى عن اتفاقيات الاتحاد الفيدرالى.

وقد أكد "أن وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادىء تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية فى كل قطر من أقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية... تعمل هذه القوى على توحيد جهودها فى تنظيم سياسى واحد مرتبط بميثاق العمل القومى ملتزمة بما تقرره هذه الجبهة بالأغلبية"، وتلتزم بذلك أيضا القيادة الاتحادية. لكن الحل الفورى للمنظمات السياسية لم يشترط إذ أن التأكيد كان على الإعداد لقيام المنظمة السياسية الموحدة.

أما رئيس الجمهورية (للدولة الموحدة الجديدة) فينتخب لمدة أربع سنوات بأكثرية ثلثى اصوات الجمعية الاتحادية على الأقل، وهويعين الوزراء وكبار الموظفين، ويكون القائد الأعلى للقوات المسلحة. ثم إن المجلس الرئاسي يتألف من عدد متساو من ممثلى الأقاليم الثلاثة، وهو يختار نواب رئيس الجمهورية، ورؤساء الأقاليم الثلاثة. وأعضاء مجلس الدفاع، ووظيفته الأساسية هى تطوير السياسة العامة ومراقبة الجهاز الحكومى. وتكون الوزارة مسؤولة امام الأمة المؤلف من مجلس للنواب منتخب بالاقتراع العام. ومن مجلس اتحادى مكون من تمثيل متساو لكل إقليم، على أن يكون ٥٠ بالمئة من الممثلين المنتخبين من العمال والفلاحين. وأخيرا يكون لكل إقليم مجلسه المنتخب ووزارته ورئيس وزرائه.

من الضرورى سيطرة الشعب على كل أدوات الآنتاج وعلى، توجيه فائضها طبقا لخطة محددة.

واحتفظ مبدنيا بالملكية الخاصة وبحق الإرث. وإلى جانب القطاع العام يقوم قطاع خاص يسهم فى تطوير الاقتصاد بدون استغلال العمال. ثم إن الدستور الفيدرالى يخضع لاستفتاء عام فى البلدان الثلاثة قبل ١٥ سبتمبر ١٩٦٣.

وفى هذه الفترة كان الصراع بين العناصر المؤيدة للناصرية والبعثيين يزداد حدة. كما أن نشر "وقائع" دورات المؤتمر الثلاث حول الوحدة بالتفصيل فى القاهرة كان يهيء الرأى العام للاصطدام بالبعث. وأمام التضامن العراقى – السورى اعلنت الحكومة المصرية انها مضطرة لإيقاف مشاريع الوحدة الثلاثية.

وأخيرا انقلب الموقف رأسا على عقب بسبب الآنشقاق فى حزب البعث فى العراق وتدخل الجيش العراقى، إذا أن المشير عبد السلام عارف استولى على السلطة وركزها خلال الأسبوع الواقع بين ١٢ و١٩ نوفمبر، بينما أخرج البعثيون من الحكم كليا. وعلى الفور أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تأييدها السياسى والعسكرى الكامل للحكومة، ووجدت سوريا نفسها محرومة من حليفها القوى.

وهكذا قبل نهاية عام ١٩٦٣ توقفت الجهود لإيجاد مركز متماسك القوة السياسية التى تستطيع أن تتحدى قيادة مصر الناصرية العربية بتأييد

مزدوج من منظمة سياسية ذات أيديولوجية مستقلة (البعث)، ومن موارد النفط العراقي. ومرة أخرى فشلت محاولة التغلب على الحكم المصرى ولو بمجابهته على أرضه هذه المرة.

فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ استولى الزعيم عبد الله السلال على السلطة فى اليمن نتيجة انقلاب عسكرى، وأخراج الإمام سيف الإسلام بدر من العاصمة. وبذلك فتحت جبهة جديدة أمام سياسة مصر العربية. وفى ٣ أكتوبر عقدت معاهدة دفاع مشترك وتعاون بين البلدين. وفى اليوم التالى وصلت فرقة مصرية من جنود الصاعقة إلى ميناء الحديدة على البحر الأحمر. وبعد سنة ونصف السنة كان عدد هؤلاء الجنود يقدر بأربعين ألف رجل مجهزين بأحدث الأسلحة، معززين بالطائرات، ومدعومين بالسفن الحربية وبخطوط التموين البحرى الفعالة.

لماذا هذا الالتزام الضخم فى اليمن ؟ الأفضل أن نطرح هذا السؤال على الشكل التالى: كيف يمكن تجنب الالتزام فى اليمن حين دعا قائد تلك الثورة للوطنية - وهو نفسه جندى حتى الصميم - الحكومة فى القاهرة لنجدته ضد السلالة الحاكمة ليخرج بالبلاد من نظام قاس قائم على الاسترقاق؟ كيف يمكن رفض الالتزام حين تحالفت بريطانيا العظمى المعلنة بعدن وبإمارات الجنوب العربى، مع السعودية العربية ضد حكومة اليمن الجمهورية ؟ هذه هى النغمة الخفية التى كانت تنطوى عليها نشرات الأخبار والافتتاحيات فى الصحافة والاذاعة فى مصر فى مواجهة القلق المتزايد عند الرأى العام بسبب المشقات فى تأمين المؤن، وبسبب الخسائر فى اليمن.

لم تكن حكومة القاهرة تتجاهل معارضة الرأى العام تلك. وقد وضعت مخططات متعددة لتمهيد السبيل أمام بعثة "رالف بانش" بصفته مندوبا عن يوثانت إلى اليمن فى مارس ١٩٦٣ كمقدم لمشروع من نقاط خمس للانسحاب (لا لوقف إطلاق النار) قدمه الأمين العام للأمم المتحدة فى ١٣ مارس إلى حكومات الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية واليمن. وتم الاتفاق بإشراف الدبلوماسى الأميركى كارل بنكر، فوضع اللواء كارل فان هورن خمسين مراقبا من الأمم المتحدة مكلفين بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

والواقع، أن الولايات المتحدة بدت غير متعجلة للضغط على بريطانيا العظمى والسعودية لإنهاء القتال. وقد بدا وكأن موقف الحكومة المصرية يثير الدبلوماسية الأميركية لجعل النزيف اليمنى يزداد سوءا كوسيلة للضغط على الجمهورية العربية المتحدة.

ومع ذلك فقد كان لابد من نهاية للقتال الفعلى. وقد كان هذا أحد أهداف مؤتمر رؤساء الدول العربية المنعقد فى القاهرة بين ١٣ و ١٦ يناير ١٩٦٤ بناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر. وتناولت المقررات الأساسية القضية الفلسطينية : إنشاء قيادة عربية موحدة بقيادة اللواء المصرى على على عامر، تأسيس هيئة خاصة من مندوبى رؤساء الدول ومن أحمد الشقيرى مندوبا عن فلسطين لمراقبة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة. تركيز الجهود لإخراج "الكيان الفلسطينى" إلى النور، ودراسة الفوائد الممكنة من مياه نهر الأردن والقيام بحملة سياسية عامة مركزة. لكن جميع المراقبين اتفقوا على أنه جرى أيضا بحث فى تنفيذ مصر والسعودية للاتفاقية بشأن اليمن. وعلى كل حال فان الحرب استمرت متقطعة. وفى خريف ١٩٦٤ كان الزعماء الجهوريون أسياد البلاد الفعليين.

إن سبب التصميم المصرى على البحث عن طرق وأساليب للوحدة العربية مع جميع الدول العربية، أيا كانت أشكال حكوماتها، ينبغى ان يبحث عنه فى وجهة أخرى، فى إطار الاقتصاد والسكان.

والواقع ان المصادر الرسمية لم تحاول إخفاء الحقائق. وقد قدمت لوفود الدول العربية الثلاث عشرة، فى اليوم الأول من اجتماع القمة فى يناير ١٩٦٤، نسخا من " الموارد الاقتصادية للأمة العربية"، وهى دراسة جماعية أعدها أربعة شباب دكاترة فى الاقتصاد السياسى وهم: صبحى عبد الحكيم، ويوسف خليل يوسف، وحليم إبراهيم جرجس، وجلال السباعى. وكان الهدف هو الازدهار، لا الاشتراكية، وهو يتوقف على ثلاثة شروط هى: سوق متطورة، وموارد قابلة للاستثمار، ورساميل لتمويل المشاريع الكبيرة.

ماهى المعطيات التى قدمها تقنوقراطيونا الشباب ؟ تسعون مليون عربى مندفعون نحو التطور يعيشون فى مساحة ٤،٢٥ مليون ميل مربع. لننظر فى إنتاج الحبوب : ١٧ مليون طن سنويا أو ما يعادل ٤٢٠ رطلا

إنكليزيا للشخص الواحد، ٧ ملايين طن من القمح أو ٣٥ بالمئة من الأنتاج العالمى، ومع ذلك فإن المغرب (أى الجزائر وتونس ومراكش) يصدر من القمح أكثر مما تستورد مصر وليبيا والأردن؛ لأن صادراته لا تستهدف البلاد العربية. يضاف إلى ذلك أن البلدان العربية تنتج ٩ بالمئة من إنتاج العالم من الحمضيات و٨٥ بالمئة من التمور و٨ بالمئة من العنب. ماذا بشأن الثروة الحيوانية ؟ ٥٦ مليون رأس غنم و ٢٧ مليون رأس ماعز و ١٧ مليونا من الماشية و ٣٠٥ مليون جمل. والمغرب وحده يصدر ١٢ بالمئة من التجارة العالمية من الحديد الخام، وتصدر البلاد العربية الفوسفات والمنجنيز والرصاص، وتنتج ٧ بالمئة من القطن العالمى، ومصر تنتج ٨٥ بالمئة من القطن الطويل التيلة وتصنع بليون ياردة من النسيج، أى ما يكفى بصعوبة لسد حاجات النسيج المحلية ويستهلك فقط ٢٠ بالمئة من موسم القطن. ومناجم تندوف فى الجزائر تستطيع إنتاج خمسة ملايين طن سنويا، وهو رقم خيالى، وتسيطر الدول العربية على ٩٠ بالمئة من موارد العالم النفطية ويمكنها ان تستمر بتأمين النفط لمئة سنة بالمعدل السنوى الحالى. وبلغ دخل تسعة اعشار النفط المصدر عام ١٩٦٠ بليون ونصف بليون دولار.

ومع ذلك فإن ١٠ بالمئة فقط من الصادرات المصرية تذهب إلى البلاد العربية التى تؤمن بدورها ٥ بالمئة من وارداتها. وبلغ هذان المعدلان بالنسبة للعراق ٢٩ بالمئة و ٣،٥ بالمئة على التوالى. ثم إنه لا وجود لمواصلات حديدية وبحرية أو جوية منظمة بين البلاد العربية، كذلك لا وجود لرسوم جمركية قائمة على مبدأ الأفضلية، ولا وجود أيضا حتى لما يشبه بداية سوق عربية مشتركة.

ومع هذا فإن الاستغلال المركز لهذه الموارد الضخمة المعرضة حاليا للنهب والضياع. يمكنها من أن تؤمن للتعاونية العربية الأسس الاقتصادية التى تستطيع وحدها أن تدعم مشيئتها للوحدة، وتمكنها من التغلب على التخلف.

بعد ذلك تشق الطريق نحو الوحدة خطوة خطوة، بدون إسراع.

ذاك كان فحوى اتفاقية "التنسيق السياسى" التى عقدت بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق فى ٢٨ مايو ١٩٦٤، لتعقبها بسرعة اتفاقية مماثلة مع اليمن.

والمفاوضات التى كانت جارية مع الجزائر حققت تقدما ملموسا خاصة بشأن تحديد المبادىء والأهداف لجبهة التحرر الوطنى والاتحاد الاشتراكى العربى، بحيث كان الموضوع الرئيسى للبلاغ الصادر فى ٢٦ يونيو ١٩٦٤ كما يلى : لما كانت الاشتراكية تعنى أصلا إنهاء استثمار الإنسان للإنسان، وملكية الشعب لجميع وسائل الأنتاج، والتوزيع العادل للثروة الطبيعية والتطوير الحر للفرد، فإن الوفدين يعلنان أن هنالك اشتراكية واحدة، أما وسائل تطبيقها فهى خاصة بكل مجتمع".

هوامش الفصل السابع

١- أن ضيق المجال يحول دون تقديم عرض تاريخي للقضية، ولكنه يمكن الحصول على جدولين مفصلين بالمصادر والمراجع (حتى عام ١٩٥٩) تحت عنوانين : "كفاح العرب في سبيل الحرية والوحدة"، و"القومية العربية". (المكتبة الوطنية، القاهرة، ١٩٥٩).

٢- الحقيقة أن مسودة هذا الكتاب وضعها محمد حسنين هيكل.

٣- وعد بلفور للصهاينة عام ١٩١٧.

٤- لسعد زغلول ملاحظة شهيرة تنقل عنه كثيرا وهى أن الدول العربية لن تكون إذا أتحدت أكثر من صفر. أنظر صلاح عبد الصبور "إنها ثورة العرب جمعاء" "روز اليوسف"، عدد ١٦٢٥، بتاريخ ٣ غسطس ١٩٥٩، وعن نشأة القومية العربية أنظر حازم نسيبة "المثل العليا للقومية العربية"، كورنيل ١٩٥٦، وفايز صايغ : "الوحدة العربية"، نيويورك ١٩٥٦، ومحمد عزة دروزة "الوحدة العربية" بيروت ١٩٥٧. وبخصوص وجهة النظر المصرية انظر أنيس صايغ : "الفكرة العربية فى مصر"، بيروت ١٩٥٩.

٥- الهلال"، (إبريل ١٩٣٩)، عدد خاص عن "العرب والإسلام فى العصر الحديث".

٦- فيما يتعلق بتاريخ الجامعة انظر سلسلة من المقالات عنوانها "مفهومان للتضامن العربى" فى "اتحاد الشعب" (بغداد) ٢٠-٢٤ أغسطس ١٩٦٠، وفيها معلومات غزيرة غير موجودة فى مكان آخر. وانظر بطرس بطرس غالى : "ببيليوغرافيا الجامعة العربية"، بالانكليزية، القاهرة ١٩٥٥.

٧- توجد كتابات وفيرة حول النواحي العملية للوحدة أود ان أذكر منها : محمد عزة دروزة "حول الحركة العربية الحديثة"، (صيدا، ١٩٥٠). وأ. ناصيف "معاهدات واتفاقات إخاء بين البلدان Revue Egyptienne de Droit Internationale، (القاهرة ١٩٤٩). ومحمود كامل : "الدولة العربية الكبرى"، (القاهرة ١٩٥٨). وم. أنيس وهـ.أ. محمود : "يقظة العرب الحديثة وكفاحهم" فى سعيد عاشور (الناشر) : "دراسات فى المجتمع العربى" (القاهرة، ١٩٦١). وفتحى الطبجى "حركة الوحدة فى الوطن العربى" (القاهرة ١٩٦٢). و م.أ.ج. يحى "الحركة العربية فى النظرية والممارسة"، بالانكليزية، رسالة غير منشورة لدرجة الدكتوراه، (لندن ١٩٥٠). والمجلد الموضوع بالتعاون بين عبد القادر حاتم وى. عويس، وم.م. عطا، و جاماتى وآخرون، وقدم له جمال عبد الناصر، "القومية العربية والاستعمار" (القاهرة ١٩٥٦).

و"محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس - إبريل ١٩٦٣" فى سلسلة "كتب قومية" (بالقاهرة، ١٩٦٣).

٨- كلام عزام نقلا عن ساطع الحصرى، "العروبة أولا"، ص ١٢١. وكلام طلعت حرب عن "خطب طلعت حرب"، مجلد١، (بيروت، ص ١٤٠).

٩- نظر الشافعي والجبيلي : "أهدافنا"، ومجلدات "الفجر الجديد" ١٩٤٥ - ١٩٥٦، و"الجماهير" ١٩٤٧ - ١٩٤٨. "والملايين" ١٩٥١.

١٠- نقد عنيف جدا وجهه اليسار السورى اللبنانى المتطرف فى مقال ليوسف خطار الحلو بعنوان "الوحدة الاقتصادية العربية فى ضوء الواقع والتجربة"، "الأخبار"، بيروت، (٢٧ مايو ١٩٦٢).

١١- كامل، المرجع السابق، ص ٥٨ - ٦٠

١٢- بيلنغ، مرجع سابق، ص ١٣-٢١ و٩٩-١١٢. وج. لنشوفسكى "النفط والدولة فى الشرق الأوسط"، نيويورك ١٩٦٠، ص ٢٨١-٢٩٣ و٣١٩-٣٥٠. كذلك و.أ. ليمان "ثمن نفط الشرق الأوسط"، كورنيل، ١٩٦١.

١٣- يلحظ بيلنغ فى المصدر السابق أن العلاقات بين الحركة النقابية العربية والاتحاد العالمى للنقابات تحسنت، بينما اتسعت شقة الخلاف مع الاتحاد الدولى للنقابات الحرة. وينقل عن فتحى كامل : أن رفاقنا الشرقيين يؤيدوننا كل التأييد فى أهدافنا..." ص ٨١-٨٤ و١٢٤.

١٤- إن القومية العربية هى فى رأى كينغسلى مارتن "أكثر شبها بالدعوة الوحدوية الألمانية فى القرن التاسع عشر حين كانت الشعوب الناطقة باللغة الألمانية منزعجة من مطامح بروسيا ومنجذبة بها فى وقت واحد... ويمكن القول أن بروسيا والنمسا كانت بالنسبة لأعضاء الاتحاد الألمانى فى نفس الموقف الذى نجد فيه مصر والعراق اليوم بالنسبة لبقية أعضاء الجامعة العربية". "القومية العربية" فى "نيو ستيتسمان"، عدد ١٦١٥، ٢٣ فبراير ١٩٦٢.

١٥- لإحسان عبد القدوس افتتاحية توضح ذلك أيضاحا جيداء جاء فيها : "اتجه انتباهنا (قبل ١٩٥٢) كله إلى المشاكل الداخلية : فساد الحكم، جلاء الأنكليز، تعبئة الرأى العام حول الثورة... إلخ ليست القضية العربية قضية تخصص، وإنما قضية معرفة إلى أى حد من الممكن إثارة اهتمام القارئ. فالقارئ العادى، فى الواقع، يستطيع الاحتفاظ بكل حماسته وفهمه لمجموع المشاكل العربية ككل لا يتجزأ، يحركه شريان علم واحد. ولكن من الصعب عليه أن يهتم بالتفاصيل الخاصة بكل مشكة لوحدها... والكفاح من أجل تحديد المصير يجب ان يبقى دائما فى إطار شعب المنطقة نفسها. كل ما يستطيع الرأى العام العربى (المصرى) أن يفعله هو حماية المنطقة ضد الاعتداءات الأجنبية ومحاولات المستعمرين فى الداخل... نحن والقضايا العربية فى روز اليوسف عدد ١٦٣٠، ٧ سبتمبر ١٩٥٩.

١٦- بخصوص التطور النظرى خلال فترة ١٩٥٦ - ٥٨ انظر ن. رضوان : (القومية العربية تبحث عن أيديولوجية) فى و.ز. لاكير، جامعthe Middle East ، مصدر مذكور سابقا، ص ١٤٥-١٦٥، وت.ج. غاسيك : "دراسات فى الأدب العربى القومى الحديث" وهى رسالة غير منشورة لدرجة الدكتوراه (لندن ١٩٦٠) ص ٢٤٦ - ٣١٢

١٧- انظر ميشال عفلق فى مؤلفه "معركة المصير الواحد"، (بيروت ١٩٥٨). أما كلوفيس مقصود فله بالإضافة إلى كتاباته المبدئية كتابات ممتعة فى الفترة الأخيرة، لاسيما فى "الأهرام" و "روز اليوسف".

١٨- نوقش هذا الموضوع فى المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الثقافية العربية بين مصر وسوريا والاردن (١٩٥٧)، وفى ميثاق الوحدة الثقافية العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق (١٩٥٨)، لم تكرر ذلك فى المؤتمر الثقافى العربى الرابع (١٩٥٩).

١٩- "إن الوحدة العربية هى قبل كل شئ قضية سوريا فى الأونة الحاضرة. أما فى الغد، فقد تصبح قضية شبه الجزيرة العربية. هنالك يقوم الوضع ذاته : شعور عربى لا بديل له فى القومية الإقليمية مما أدى بالتالى إلى وجود الهيئات السياسية المصطنعة بكل ما للعبارة من معنى".البرت حورانى فى "الشرق الأوسط

Antony's papers, Middle Eastern Affairs .st عدد ١، أكسفورد. ١٩٥٨، ص ٣٧. وانظر أيضا س. ارنست دون "نشوء العروبة فى سوريا" فىThe Middle East Journal، مجلد ١٦، عدد ٢، ١٩٦٢، ص ١٤٥ - ١٦٨. وانظر ألبرت حورانى فى مؤلفه "الفكر العربى فى عصر النهضة" ١٧٨٩ - ١٩٣٩، (أوكسفورد ١٩٦٢، ص ٢٦٠ - ٣٢٣)، وجاء أنذاك تأريخا ادبيا جيدا بعيدا عن الإطار الاجتماعى - السياسى الحاسم فى نهاية الأمر.

٢٠- نصوص خطابات الرئيس عبد الناصر ١٩٥٨.

٢١- "الأهرام" ٢٨ سبتمبر ١٩٦٠. وعلى كل حال فإن رئيس الجمهورية العربية المتحدة لم يغفل أية فرصة ليخطب فى الجماهير بتلك اللهجة العامية المصرية وهى أبعد وقعا وأعمق تأثيرا من اللغة المكتوبة.

٢٢- محمود كمال "آثار حضارة الفراعنة فى مصر اليوم"، (القاهرة، ١٩٥٦).

٢٣- الدكتور على أحمد عيسى : "مادة جديدة تدخل رؤوس الشعب" فى الأهرام ٢٤ أغسطس ١٩٦٠.

٢٤- نحو أيديولوجية عربية جديدة (القاهرة، ١٩٥٧).

٢٥- نذكر منها دراستين إحداهما نشرها أ. ف عاشور : "دراسات فى المجتمع العربى" وقد سبق ذكره. وثانيهما وضعها ب. بطرس غالى و م. ك. إسماعيل و أ. م. عودة عن "المجتمع العربى" (القاهرة ١٩٦٠). وهناك أيضا مؤلفات على الخربوطلى، ومحمد عبد الله العربى، ومحمد م. عطا وغيرهم ثم مؤلف عبد الله الريماوى الأردنى وقد نشر فى القاهرة (١٩٦١ - ١٩٦٢). وهنالك أيضا تحقيق طريف قام به أحمدى. عونى أستاذ أمراض الدم فى جامعة عين شمس، مبتدئا بدم أهل النوبة، "يثبت أن العرب ينتمون إلى أصل مشترك ويكونون شعبا واحدا منتشرا فى الشرق الاوسط."("الأهرام ، ٣٠ إبريل ١٩٦٠).

٢٦- وهو المعروف فى الغرب بالعهد الرومانى. والمسيحية القبطية (وقبط كلمة مشتقة من ايجبتيوس اليونانية التى تعنى مصر) قائمة على تعاليم القديس مرقص، برئاسة بابا الأسكندرية الذى لتسعت صلاحياته لتشمل منابع النيل والحبشة. وكانت الكنيسة القبطية قومية متشددة عبر تاريخها، وقد رفضت بالتتابع سيادة روما وبيزنطة، وفتحت مصر أمام الجيش العربى بقيادة عمرو ابن العاص عام ٦٤١. وفى مصر الآن ٤ أو ٥ ملايين قبطى من أصل ٣٠ مليون مصرى.

٢٧- بالنسبة للتخريب الذى أحدثته هذه الجماعة لنظر حسنى لبيب "واقع التعليم فى مصر" فى "الأخبار" البيروتية، ٢٤ سبتمبر و ١٣ أكتوبر ١٩٦١.

٢٨- أمس كانت الذكرى الرابعة والعشرون لوفاة سعد زغلول". هذا كل ما ذكرته "الأهرام" فى ٢٤ أغسطس ١٩٦١، فى الصفحة ١٢ فى العمود المخصص للأخبار التافهة. كذلك ذكرت "الأهرام" فى ١٠ مارس ١٩٦٢ : "امس مرت ٤٣ سنة على ثورة ١٩١٩".

٢٩- الأهرام"، ٢٩ يوليو و ٥ أغسطس ١٩٦٠.

٣٠- يلاحظ فاروق خورشيد الناقد الشاب والداعية المتحمس للقومية العربية الإسلامية :

"أن الحقل العربى فى دراستنا ما زال مهملا... نريد أن نعرف إذا كنا نملك ما اصطلح على تسميته بالتراث القومى، إذا كان أدبنا وثقافتنا تشكل وحدة ثقافية تستطيع دعم تأكيدنا الحيوى اليوم، تأكيدنا المتعلق بالوجود العربى والقومية العربية" ("الثورة الفكرية" الأهرام (١٤ يوليو ١٩٦١). ويحاول الوزير حسن عباس زكى أن يصل إلى ذلك فى "مقومات البقاء فى المجتمع العربى" فى "الأهرام" (٥ يناير ١٩٦٠).

٣١- عروبة ودين"، ص ٦٣، (القاهرة، ١٩٥٩).
٣٢- وهم أصحاب أول اتجاه عقلانى ناقد فى الفلسفة الإسلامية كان له تأثيرات بعيدة على الفكر العربى والمصرى المعاصر.
٣٣- خطاب جمال عبد الناصر فى جمعية حماية الإسلام فى لاهور، فى "الأهرام" (١٦ إبريل ١٩٦٠).
٣٤- فتحى غانم : "ماذا نريد من التضامن العربى" فى "روزاليوسف" عدد ١٦٣٧، (٢٨ سبتمبر ١٩٥٩). صلاح عبد الصبور فى مقالة أشير إليها سابقا. كلوفيس مقصود : "من هو العربى ؟"فى "روز اليوسف" عدد ١٦٤٣، (٧ ديسمبر ١٩٥٩). م. أرقش "تاريخ العرب وطبيعة بلادهم"، فى "الأهرام" (٤ إبريل ١٩٦٠)،... إلخ
٣٥- تطور الحركة الوطنية" مرجع سابق ص ١٦٢ - ١٦٣. ولاحظ أ. ج شزنه أن الرأى العام المصرى لم يتشرب العروبة إلا فى ظل الحكومة الجديدة فى (مواقف مصرية من الوحدة العربية) فى The middle East Journal (مجلد ١١، عدد ٣، ١٩٥٧ ص ٢٥٣ - ٢٦٨).
٣٦- انظر مجموعات "المساء" المجلدة لعامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨. وقد قام أحد كتابها جميل عبد الشفيع بجعل سلامة موسى، على رغم كونه داعية عنيفا لمصر الفرعونية "مصريا عربيا منذ يوم مولده إلى يوم مماته..." ("المساء" ٨ أغسطس ١٩٥٨).
٣٧- فيما يتعلق بدور النشر اليسارية فى هذه الفترة، انظر "المعركة وحركة النشر فى مصر" فى "الثقافة الوطنية" بيروت، مجلد ٦ عدد ١، ١٩٥٧، ص ٦٠ - ٦١.
٣٨- المرجع السابق، عدد خاص، رقم ٦٤، ١٩٥٤، لاسيما ص ٤٤ - ٥٠.
٣٩-" الآداب"، بيروت، عدد خاص، مجلد ٤، عدد ١٠، ١٩٥٦، لاسيما ص ٩٧ - ١٠٠.

٤٠- بالنسبة للدور الذى لعبه يوسف السباعى فى أبعاد الكتاب اليساريين قبل المؤتمر، انظر "لا إرهاب فى الثقافة" فى "الثقافة الوطنية" مجلد ٥، رقم ٩، ١٩٥٦، ص ٥٦. وبالنسبة للمؤتمر الثالث انظر العدد الخاص من "الأداب"، مجلد ٤، عدد ١، ١٩٥٨، ومقالتى "خطوة جديدة فى تاريخ نهضتنا الثقافية" فى "الثقافة الوطنية"، مجلد ٧، عدد ٢، ١٩٥٨، ص ٧ - ١٠.

٤١- عراقى بارز مؤيد لبريطانيا فى ظل النظام السابق. تسلم رئاسة الوزارة عدة مرات وأعدم بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨.

٤٢- فيما يتعلق بالمؤتمر الرابع ونص احتجاج الوفد العراقى، راجع المرجع السابق، مجلد ٨، عدد ٢، ١٩٥٩، ص ٦٩ - ٧١

٤٣- عن الحكم دروزة فى "الشيوعية المحلية فى معركة العرب القومية" ص ١٥٧-١٥٩ (بيروت، ١٩٦١).

٤٤- "بيان من الحزب الشيوعى المصرى عن الوحدة السورية المصرية" نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٧، ١٨٩.

٤٥- "تقدموا الصفوف الوطنية فى معركة الوحدة العربية"، نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٩٠.

٤٦- "بيان إلى الشعب عن الوحدة المصرية السورية"، نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٣، ٤.

٤٧- "عاشت الجمهورية العربية المتحدة"، نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٤، ٥.

٤٨- نقلا عن "اتحاد الشعب"، القاهرة، عدد ١، فبراير ١٩٥٨ ص ٥. والمرجع السابق، ص ١٨٦.

٤٩- نقلا عن "اتحاد الشعب" عدد ٣، ١٥ مارس ١٩٥٨، والمرجع السابق ص ١٩٩.

٥٠- نقلا عن "اتحاد الشعب" عدد ٩، إبريل ١٩٥٨ والمرجع السابق ص ٢٠٠، ويشير بيلنغ فى المصدر المذكور له سابقا ص ١٠٦ إلى "أن الخوف الجنوبى من التغلغل الشيوعى فى حركة الطبقة العاملة كان أحد العوامل الرئيسية وراء موقف الحكومة الرجعى".

٥١- حول الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن" فى المرجع المذكور سابقا للحكم دروزة ص ٢٠٦-٢١٤. وفيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعى السورى راجع "النداء" و"الأخبار" البيروتيتين للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٢.

٥٢- "بعد التطورات الأخيرة فى الشرق العربى"، فى المرجع السابق للحكم دروزة. ص ٢١٧-٨.

٥٣- من الممتع أن نلحظ أن هذه المجموعة لمتنعت برغم كل شيء عن اتخاذ المواقف المتطرفة التى اتخذتها أوساط يسارية سورية ولبنانية معينة. وبعد نشر "قضية الجزائر والتضامن العربى" عام ١٩٥٧، هوجم أحمد الرفاعى، أحد قادة هذه الأقلية المصرية، فى "الثقافة الوطنية" لأنه تكلم عن أمة جزائرية : نحن نعارض الفكرة التى تقول بأمة جزائرية لأننا نؤمن بأن الشعب الجزائرى هو جزء من الأمة العربية مجلد ٦، عدد ١١، ١٩٥٧، ص ٦٣-٦٤).

٥٤- الأهرام"، ١٤ أغسطس ١٩٦١.

٥٥- هجوم الربيع الذى نجح فى الخريف" "الأهرام"، ٦ أكتوبر ١٩٦١.

٥٦- هيكل : "ماذا جرى"، مرجع مذكور سابقا.

٥٧- الأهرام"، ٣٠ سبتمبر ١٩٦١.

٥٨- الأهرام"، ٢٤ ديسمبر ١٩٦١.

٥٩- محمد حسنين هيكل : "لا نريد ان نتضامن". "الأهرام"، ٩ مارس ١٩٦٢.

٦٠- راجع النص الذى يعطيه هيكل حول الاتصالات بين ضباط سوريين كبار وجمال عبد الناصر بعد الأنفصال. "الأهرام"، ٢٠، ٢٧ إبريل ١٩٦٢.

٦١- هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة ؟" "الأهرام"، ١١ يوليو ١٩٦٢. وقبل أسابيع قليلة كان ج. كشك قد وجه هجوما عنيفا على "الشباب العربى" فى مجلة "الحرية" اللبنانية برغم أنها موالية للناصرية؛ لأنها نشرت كتابا يزعم أن الوحدة، فى جوهرها، لا تلغى إمكانية تبنى أساليب مختلفة. هنالك طريق واحد ممكن فقط، وقد قال جمال عبد الناصر : "وحدة الأسلوب هى وحدة الهدف". "روز اليوسف" عدد ١٧٧٠، ١٤ مايو ١٩٦٢.

٦٢- لا وحدة بدون ديمقراطية". "الأخبار" البيروتية، ٢٤ يونيو ١٩٦٢.

٦٣- محمد حسنين هيكل : "فى ذكرى ١٥ مايو ١٩٤٨"، "الأهرام"، ١٨ مايو ١٩٦٢.

٦٤- الأهرام"، ٢٧ يوليو، ١٩٦٢.

٦٥- عبد الناصر : حياتى الثورية، المرجع السابق. "أهدافى لمصر الجديدة" فى "الصنداى تايمس " اللندنية، أول يوليو ١٩٦٢.

للمنشور فى "الاحيان" البيروتية

٦٦- أشار النص الكامل للبيان السورى المنشور فى "الأخبار" البيروتية إلى وثيقة صادرة عن "الدائرة الفنية والإدارية فى وزارة الخارجية" فى القاهرة، عدد ٢٧، ١٩٦١،

بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٦١. وفيها نصح وزير الخارجية اللواء محمد حافظ إسماعيل، رؤساء البعثات الدبلوماسية الا يثيروا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقدر الإمكان ؛ وذلك لتسهيل المفاضات الجارية حاليا بهدوء وبالطرق الدبلوماسية بين حكومتنا والحكومة الأميركية "الأخبار" ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، واتخذ الرد المصرى، بشكل خاص، صورة نشر المراسلات بين عبد الناصر وكنيدى. ١١ مايو -١٨ أغسطس ١٩٦٨ فى "الأهرام" ٢١ سبتمبر ١٩٦٢. ونشر نصوص خطابات الوفد المصرى (المكون من وزراء سوريين سابقين) فى "الأهرام"، ٢٧، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢.

٦٧- الأنقلاب السورى "، القاهرة ٨ أكتوبر ١٩٦١. هذه الوثيقة غير الموقعة تنطلق باسم "الشيوعيين المصريين" وينبغى أن يشار هنا إلى أن الحزب الشيوعى السورى كان منذ ١٩٥٩ يتكلم عن استعمار فرعونى" بينما تمت الوحدة فى الواقع باسم العروبة، وإن كانت عروبة ملونه بالإسلامية، وبينما كان دعاة الشخصية المصرية الماركسيون يضطهدون لنظرتهم المعارضة للوحدة... وهنالك نص هام جداً لعبد الناصر هو مقدمته لكتاب "مصر ورسالتها" للدكتور حسين مؤنس (القاهرة، ١٩٥٦) على وجه التقريب يتكلم عن مصر بالعبارات التالية : مصر التى فرضت شخصيتها منذ أن كان التاريخ مبهما غامضا... مصر التى كانت لها شخصيتها المستقلة وطابعها الفذ وكيانها المتحرر فى كل عصورها التاريخية, وهى مصر الغد التى ينبثق منها استقلال فى الخطة، وتفرد فى السياسة، وتميز فى الطابع. وهى الأمة العظيمة التى لم يجرفها تيار الاستعمار فى أوج تدفقه وذروة قوته فظل لها طابعها، وظلت لها شخصياتها، وظل لها كيانها". ينبغى مقابلة هذا النص بنص سابق للرئيس القديم للحزب الليبرالى الدستورى محمد حسنين هيكل. وهو جزء من مقدمته للمجلد الأول من "السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط " للدكتور حسين ف. النجار (القاهرة ١٩٥٣). "من المدهش ان نلاحظ ان مصر، بين كل الشعوب الافريقية، تدخل وحدها فى إطار الشرق الأوسط، وحدها بين كل دول افريقيا... ومصر وحدها، بين دول الجامعة العربية، دولة أفريقية... كان مصير مصر أكثر ارتباطا بمصر وسوريا والعراق منه بمصير السودان وليبيا... "

الفصل الثامن
ماهى "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" ؟

"اشتراكية عربية"، "اشتراكية ديمقراطية تعاونية" - هذه هى أوصاف المذهب الاجتماعى للذى يريد النظام أن يواجه بـه الماركسية خلال سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨.
وهو مذهب كان فى أساس إجراءاتيوليو - ديسمبر ١٩٦١ الاقتصادية، واستعمل كأداة لضم الجماهير إلى أيديولوجية الدولة بعد الآنفصال السورى.

لكن أيا من النصوص الرسمية لا تتبنى هذه الأوصاف ولا تكرسها مذهبا للدولة. فالدستور الذى نشر فى يناير ١٩٥٦ يعرف الدولة المصرية بأنها "جمهورية ديمقراطية" (المادة الأولى)، ويعلن أن "التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى" (المادة الرابعة)، ويؤكد تنظيم "الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية"، وأنه " إذا كان "النشاط الاقتصادى الخاص حرا "فينبغى" ألا يضر بمصلحة المجتمع"، وأن "يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى" (المواد السابعة والثامنه والتاسعة). ثم إن دستور ج.ع.م المؤقت (٥ مارس ١٩٥٨) يردد. هذه الأفكار ذاتها بالألفاظ نفسها تقريبا (المادة الأولى إلى المادة السادسة).

وكان الاتحاد القومى أول من كلف بتشكيل جبهة اشتراكية : "يعمل الاتحاد القومي على تحقيق أهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وخلق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من كل استغلال سياسى واجتماعى واقتصادى". وخلال صيف ١٩٦٠، عقد الاتحاد القومى عدة مؤتمرات منها مؤتمرين اقليمين فى مصر وسوريا فى يونيو، ثم عقد من ٩ إلى ١٦ يوليو المؤتمر القومى العام لكل الجمهورية العربية المتحدة. وتشكل القرارات المتعلقة بالمسائل المبدئية، بالإضافة إلى المقررات النهائية وعددها ٢٧٥ قرارا - ميثاقا حقيقيا للعمل الحكومى. وحدد المذهب الجديد بعبارات رسمية، ومن زاوية تختلف بشكل ملحوظ عن الزاوية التى حددها عبد الناصر فى خطابه الافتتاحى.

شدد رئيس ج.ع.م فى ذلك الوقت على الجانب الاقتصادى، ولا سيما الناحية التى تفرض مضاعفة الأنتاج القومى فى عشر سنوات. وقال أن الهدف الأعلى هو تحقيق "العدالة الاجتماعية"، فتبدو الاشتراكية على أنها "تحرير كل فرد من الاستغلال"، والديمقراطية الملازمة لها على أنها "اشترك كل فرد فى التوجيه". ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية "إذا كان الإقطاع يباشر تحكمه، وإذا كان رأس المال يسيطر، وإذا كان مصير أى فرد يحدده وضعه الموروث. وليس هناك اشتراكية "إذا تحكمت الأقلية التى ورثت الفرصة، وإذا أبعدت الأغلبية عن حق تقرير الأمور، ووضع السياسات ورسم الخطط "[1].

من هذه الأفكار العامة حول "دولة الرفاهية"، استخلص المؤتمر شبه مذهب : "أن الديمقراطية التى يؤمن بها الشعب العربى، ويتخذها منهجا فى السياسة، ونظاما فى الاقتصاد، وعلاقة بين أفراد المجتمع، هى الديمقراطية المستمدة من مبادئنا ومثلنا وتقاليدنا وحاجات مجتمعنا، والتى تستهدف تأمين حرية الفرد من غير بغي ولا استعلاء. وتحقيق التحرر الاقتصادى والسياسى للجماعة ضد كل استغلال أو سيطرة، وتضمن حق الشعب فى أن يمارس الحكم ويفرض سيادته، وترتفع بمستوى الأخوة الشعبية فوق الطائفية والحزبية فى كل صورها، وتعمل على توثيق الصلة بين أفراد المجتمع ليعملوا جميعا قلبا ويدا فى سبيل مستقبل أفضل للوطن كله... إن اشتراكيتنا تتبع من ضمير أمتنا، وتطور وعيها الاجتماعى الذى جنبها الصراع الطبقى. فصارت هذه الاشتراكية تطبيقا عمليا لمضمون التكافل الاجتماعى، وقام بناؤها على اساس الإعطاء والتمليك، وعدالة التوزيع، اعترافا بحق كل فرد من الشعب فى ثمرات الدخل العام وتحقيقا للعدل الاجتماعى بين كل الأفراد... إن التعاون هو تكتل الجهود للعمل والبناء ومضاعفة الأنتاج لصالح الفرد والمجتمع، وهو تجميع الإمكانيات المحددة لتكون قوة عظمى وطاقة منتجة، وهو سبيل الأفراد لتحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينهم، وعنوان الإخوة فى كل شعب متكافل. وهو بكل ذلك صورة من صور ديمقراطيتنا ووسيلة من وسائلها لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق أهدافه وحمايته من الاستغلال والاحتكار[2].

واسهم الهجوم على الماركسية، بعد اضطهاد ١٩٥٩ -١٩٦٢ الذى أسكت أنصار هذه الفلسفة، بالإضافة إلى المشادة العلنية مع الاتحاد السوفياتى والبلدان الاشتراكية، أسهم فى تحديد ملامح المذهب الجديد. وتلاشت الاصطدامات المتكررة بين المسؤولين العسكريين وبعض العواصم الشيوعية، وبالأخص موسكو وبكين وصوفيا، خلال سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١، بسبب روابط التعاون الوثيق بين الدول، ولاسيما فى مجال البناء الاقتصادى، وبنسبة أقل، فى مجال العلاقات العامة بين البلدان المحايدة والكتلة الاشتراكية. وقد عبر "توم ليتل"، الذى أشرف خلال عشر سنوات، حتى عام ١٩٥٦، على مكتب القاهرة لوكالة الأنباء العربية، بأصدق تعبيرعن تفكير المسؤولين العسكريين : "لم يكن للسياسة السوفياتية ما تخسره، بل كان لها كل مكسب. كل خسارة للغرب هى مكسب لها. وإذا قاوم الغرب القومية العربية كان المكسب مزدوجا... إن الذرائعية (البراغماتية) السوفياتية لم تغير نية السياسة المصرية التى استمرت فى مقاومة السيطرة الأجنبية والأيديولوجية الشيوعية الملحدة، لكن إصرارها تغير بسبب اعتماد مصر المتناقض على الارتباطات الاقتصادية الغربية، والاعتماد المتزايد على روسيا، ثم إن مبدأ أيزنهاور أسىء تصوره لأن الحكومة السوفياتية كانت أكثر اهتماما بزيادة نفوذها لدى الحكومات العربية، سواء كانت بورجوازية أم لم تكن، منها بتطوير الفرص أمام الأحزاب الشيوعية فهذه الحكومات العربية ذاتها كانت تضطهد الشيوعيين المحليين [٣].

ولم يكن صيف ١٩٦١ صيف القوانين الاقتصادية والاجتماعية. وصيف الأزمة المصرية - السورية، وموسم القطن الأسوأ خلال عشرات السنين [٤]، والتوقف المؤقت لبرنامج التعذيب والبؤس اللذين إنزلا بالشيوعيين والتقدميين فى سجون مصر فحسب، بل كان - إلى جانب ذلك كله - فترة مجابهة أرادها الطرفان أو الدولتان (الاتحاد السوفياتي و ج.ع.م) أن تكون خالية من العداء، إن لم تكن من الحقد.

وفى أول مايو قام وفد من مجلس الأمة، برئاسة أنور السادات بزيارة الاتحاد السوفياتي. وفي ٣ مايو، أثناء حفل استقبال فى الكرملين، تحدث خروشوف إلى زائريه قائلا: "نحن نريد الشيوعية... وأنتم تقولون

انكم تريدون القومية العربية وتبغون أيضا الاشتراكية. نحن وأياكم ننظر لكثير من المسائل نظرة مختلفة، لكن هذا لا يجب ان يكون حائلا بيننا وبينكم... فالتاريخ هو الذى سيحكم بيننا... فاذا كان شعبنا يعيش تحت لواء الشيوعية أحسن منكم فكيف تعلنون أنكم ضد الشيوعية ؟ ان الشيوعية هى افكار، والأفكار لا يمكن أن تدفن فى السجون. يمكن أن يودع الإنسان فى السجن لكنه سيظل شيوعيا... تقولون أنكم تبغون الاشتراكية ولكن لا تفهمون كثيرا ما هى الاشتراكية التى تؤدى إلى الشيوعية. انتم كالإنسان الذى يدرس الحروف الأبجدية.. أنتم تدرسون الحرف ألف، الاشتراكية هى الحرف الأول لأبجدية تنظم المجتمع الإنسانى، أما "ب" فهى بداية الشيوعية.. وأحذركم أننى أجرى حديثى بكل شرف.. لأن الشيوعية مقدسة".

وأضاف رئيس تحرير "الأهرام" الذى نقل هذه الملاحظات: "ينبغى ترك الباب مفتوحا أمام موسكو حتى لاترتبط أو تلزم نفسها فى احتمال تعاون مع العالم العربى يكون بواسطة فئات وضعت نفسها خارج إطار الإجماع الوطنى، وحكم عليها الشعب العربى فى كل أقطاره بالخيانة والانحراف"(٥).

وجندت الأجهزة الإعلامية فى القاهرة ودمشق الأساتذة والصحفيين لكتابة نشرات عنيفة معادية للشيوعية كان أبرزها كتابى: "حقيقة الشيوعية" و"هذه هى الشيوعية". ونشر إسماعيل مظهر، أحد كبار المفكرين التطوريين فى فترة مابين الحربين العالميتين، كتابين نظريين، كان ثانيهما قبل موته بقليل، وهما : "الإسلام لا الشيوعية" و"التضامن الاشتراكى لا الشيوعية". وكتب هيكل مقالا هاما، "نحن والشيوعية"، قام فيه بمقارنة من سبع نقاط عكست بكل تفكير جمال عبد الناصر. وهذا أهم ما ورد فيها:

١- أول الفوارق بين الاشتراكية العربية وبين الشيوعية هو نظرة كل منهما إلى الطبقات. إن وجود الطبقات وتناقض المصالح بينهما أمر مسلم به، لكن الحل الذى تقدمه الشيوعية للمشكلة هو "دكتاتورية البروليتاريا" أى "أن تقضى طبقة واحدة على باقى الطبقات قضاء مبرما ونهائيا"، بينما تقدم الاشتراكية العربية حلاً آخر هو "أن تجرى عملية إزالة المتناقضات الطبقية داخل إطار من الوحدة الوطنية يتم فيه التفاعل الثورى،

وبتحول المجتمع إلى طبقة واحدة تتفادى فيها مراكز الأفراد طبقا لعملهم دون حواجز طبقية تصد تقدم أى منهم وتقفل الطريق أمامه".

٢- ينتج عن هذا على الفور فارق ثان هو اختلاف النظرة إلى الملكية الفردية : "الشيوعية تعتبر ان كل مالك هو فى نفس الوقت مستغل"، أما الاشتراكية العربية فتفرق بين نوعين من الملكية : "الملكية التى تمثل العمل، والتى تكون ضمن الإطار الذى لا يسمح للفرد باستغلال غيره، وهى على هذا الأساس حق ينبغى توسيع الباب إليه ليدخل منه أكبر عدد من المعدمين. ثم هناك ملكية المالك المستغل وهذا الأخير لاتقتلوه بل انزعوا منه الأسلحة التى تمكنه من الاستغلال، ثم اسمحوا له بالدخول إلى المجتمع الجديد".

٣-" الشيوعية تقول بالمصادره، والاشتراكية العربية تقول بالتعويض. إن الملكية الخاصة حق. بل هى هدف، على اساس أن يتم فى النطاق الذى لا يسمح بالاستغلال". ونكر هيكل، على سبيل المثال، إجراءاتصيف وخريف ١٩٦١، مشددا على القطاع الاقتصادى الواسع الذى ظل فى أيدى الأفراد.

٤- ثم يجىء مفهوم دور الفرد فى المجتمع : "الدولة فى المجتمع الشيوعى هى مالكة كل شىء، والفرد أداة عاملة يتقاضى ما يسد احتياجاته الضرورية. الفرد الشيوعى هو مجرد نتيجة للتاريخ". أما الاشتراكية العربية فتعتبر الفرد أساس البناء الاجتماعى. فهى تقول بأن الإنسان "نتيجة التاريخ ولكنه فى نفس الوقت سبب من أسباب التاريخ".

٥-" الشيوعية خصوصا فى الفترة التى تولى فيها ستالين تطبيق التجربة، قامت على اساس التضحية بأجيال من البشر فى سبيل الوصول إلى مرحلة الآنتاج الوفر. والاشتراكية العربية تقول : بل يهمنا الحاضر... إذا فقد الحاضر روح الحياة فلن يستطيع المستقبل أن يخلقها من العدم". لذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة لا تنسى الضرورة الفورية لتوفير الخدمات والمساكن والمستشفيات، بينما لم يحصل مثل ذلك فى أوائل الثورة الروسية...

٦- ويذكر الكاتب تجربة تيتو، مهاجما التحجر : "إن الشيوعى فى التزامه بأسس التحليل الماركسى لا يستطيع أن يبتعد عن الخطوط المرسومة والمسالك المحددة، والا أعتبر منحرفا كما حدث لتيتو". أما الاشتراكى العربى فإنه "يشعر بأن الثروة الفكرية العالمية كلها مفتوحة له، يستفيد منها ويرتاد آفاقها، ولكنه أولا وأخيرا يشعر أنه قادر على أن يضيف إليها وان يشارك فى تنميتها، يضيف إليها تجربته الوطنية، وينميها بتراثه التاريخى".

٧- الفارق الأخير يتعلق بوسيلة الثورة : "للشيوعية ترى ان تنظيم العمل السياسى يجب أن يكون فى يد الحزب الشيوعى وحده... ولا يمكن للثورة، لية ثورة، أن تصبح شرعية، إلا إذا كان الحزب الشيوعى سيدها ومحركها... والاشتراكية العربية ترى أن تنظيم العمل السياسى يجب أن يشمل الأمة كلها، وأن يكون بناؤه فى إطار الوحدة الوطنية حتى يتم الوصول إلى مرحلة الانطلاق..."[٦].

وتعرض صيغة نظرية أخرى أكثر حداثة لإحسان عبد القدوس، فى إطار نقاشة مع كينغزالي مارتن[٧]، الأيضاحات التالية : ان اشتراكيتنا تؤمن بالله، وتؤمن بالتفسير المادى والمعنوى للتاريخ وللمستقبل ولحقيقة الإنسان. أنها تؤمن بالملكية الفردية إلى جانب الملكية العامة، على ان يجمعهما الاثنين تخطيط واحد. وتؤمن بالدافع الفردى كقوة للتطور، إلى جانب الدافع العام، على أن يسير الدافعان نحو هدف واحد. أنها تؤمن أيضا بوجود مستويات متعددة - لا طبقات - داخل المجتمع الواحد. والفرق بين المستوى والطبقية أن المستوى لا يورث، والطبقية تورث. والمستوى يعتمد فى تحديده على كفاءة الفرد، والطبقة تعتمد فى تحديدها على الاصل والأنساب والملكية. والصراع قائم دائما بين المستويات المختلفة، ولكنه صراع يختلف عن الصراع فى الدول الرأسمالية ؛ لأنه لا يمثل تكتلات طبقية تحاول أن تفرض سيطرتها، ولكنه يمثل المجهود والدافع الفردى. إن اشتراكيتنا لا تقوم على الديكتاتورية ولا البيروقراطية. والديكتاتورية ليست نظاما، ولكنها عقلية قد تتغلغل إلى أصغر مستويات الموظفين والمديرين. وفى الوقت الذى تلجأ فيه كثير من الدول الاشتراكية إلى وضع تنظيمات تنتهى بتحكم الفرد، وديكتاتورية الفرد، تسعى اشتراكيتنا إلى تطبيق نظم المركزية وإلى تمكين

الرقابة الاجتماعيــة فى مجتمـع المجـالات، وإشـراك الموظفين والعمـال فـى مجالس الإدارة هونوع من الرقابة الاجتماعية.
كما تسعى إلى تحقيق رقابة للبرلمان على الحكومة، ورقابة الاتحـاد القومـى على الاتجاه الاشتراكى".

وقام الوزير كمـال رفعت بتحليل "خصـائص الاشتراكية العربيـة". فالاشتراكية العربية ليست "حلا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية، أو محاولـة لتحسين الأوضـاع الاجتماعيـة فى مجتمعنـا"، وإنمـا هـى مذهب مكتمل لـه جذوره فى "تراثنا الفكرى والروحى، وفى تاريخنا القومى وحضارتنا، وفـى طبيعة الشعب العربى الذى يتميز بعدة خصائص أهمها: الكرم والنبـل وحب الخير". ثم يلخص مضمون الاشتراكية العربية فى النقاط التالية :

١- "الفكرة الإنسانية"، أى الفكرة "الرامية" إلى خدمة جميع الفئـات الاجتماعية، لا فئة واحدة أو مؤسسة واحدة كالدولة مثلا". إن مبادرات الحكم وتقلباته وأخطائه لا تمس جوهر العمل الاشتراكى.

٢- هذه الاشتراكية "لم تولد من مجتمع قاس" كالاشتراكية الأوروبية التـى نتجت عـن الرأسـمالية، ولكنهـا "تنبـع مـن الوعـى الاجتمـاعى لحركـة القومية العربية".

٣-" ونحن مع إعترافنا بتأثير المادة والعوامل الاقتصادية فى تطـور التـاريخ والمجتمعـات الإنسـانية، إلا أننـا نؤمـن كذلـك بتـأثير العـامل الفكـرى والروحى".

٤-" تؤمن اشتراكيتنا بالفرد، وهى تعتمد عليه وتحرر شخصيته".

٥- الاشتراكية العربية "الناتجة عن واقـع حاجـات مجتمعنـا... هـى اشتراكية قومية"، ولكن هذا لا يمنعهـا مـن "التفـاعل مـع نظريـات لاشتراكية أخرى".

٦- ان شخصية الدولة الاشتراكية هى شخصية مجموع الشعب " من العمال والفلاحين والمستخدمين والمثقفين، وكل من يعمل بأجر ويشـارك فـى البناء الاجتماعى".

كذلك فإن التأميمات وهى "الخطوة الأولى فى بناء الاشتراكية" يجب أن تميز عن تلك الموجودة فى النظام الرأسمالى والتى لا تخدم سوى الملاك.

٧- لم تعد القيمة الزائدة بعد اليوم للرأسماليين وحدهم، أو للدولة ؛ لذلك دعت الاشتراكية العربية إلى "ضرورة إعطاء العمال، أى المنتجين الفعليين، قسما من الأرباح، مقابل مساهمتهم فى الآنتاج.

٨-" تخطيط مركزى وتنفيذ لامركزى... بحيث تصبح الدولة نوعا من الضابط الاشتراكى".

٩- "الاشتراكية الديمقراطية"، مع رفضها "للديمقراطية بمعناها الغربى"، "تفرض النقد الاجتماعى، ما عدا النقد الموجه ضد نظريتنا الخاصة إلى الاشتراكية".

١٠- لا التعدد فى الأحزاب ولا الحزب الواحد : "على جماهير الشعب، لا على الحزب، أن تلعب الدور الموجه". ويجب أن تكون هناك "طليعة واعية" التى يجب "ألا تمارس أى نوع من التأثير أو السيطرة لصالحها".

١١-" حق الملكية الفردية" لا يجوز أن يصبح وسيلة "لاستغلال المجتمع، وبعث النظام الرأسمالى".

١٢-" حق الارث" اساسى.

١٣- أعطى الحل التالى لجدلية الفرد والمجتمع : " تنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل لا يكون فيه حقوق فردية بدون واجبات" ؛ ومن الممكن القبول بقدر من اللامساواة الضرورية بين الافراد حتى يكون هناك تنافس لتحقيق مصلحة المجتمع الاشتراكى.." (٨).

ومن جهة ثانية كانت الأبحاث التى تقوم بها " مجلة العلوم السياسية المصرية"، بادارة عبد القادر حاتم، تؤدى أحيانا إلى نتائج معقولة، كالأفكار الآتية لعبد الله ربيع : "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية مذهب سياسي سعى لبث روح أخوة منظمة تهدف إلى اذابة الفوارق بين الطبقات؛ بغية إنهاء الصراع السياسى بين القوى الشعبية مع اتخاذ موقف ايجابي فى الصراع العالمى، معبرا بذلك عن حيوية الهدف الأعلى الذى يسير مجتمعنا المعاصر بين الوحدات المستقلة المحيطة به، والتى تربطنا بها روابط الوحدة العرقية والمصالح المحلية (٩).

والحديث عن الاشتراكية يدور منذ ١٩٥٠ - ١٩٥٦، على كل المستويات. ولكن النصوص التى أوردناها تغطى النطاق الواسع الذى يشير إليه الكتاب المذكورون، والذى نجده بالتفصيل فى سبيل المنشورات المتنوعة التى تعالج الاشتراكية الجديدة[١٠]. ولم يكن يمضى يوم دون أن تنشر الصحف مقالات نظرية عن الأيديولوجية، ملوحة بها وجه الشيوعية غالباً، وباحثة عن جذورها فى التراث الثقافى الإسلامى أو العربى.

ويصدف أن تجد فى بعض السطور نغماً غريباً وسط هذا السيل المكتفى بذاته فى رفض كل استعارة أو انتساب. فالأستاذ عبد المالك عودة الذى يأسف للخلط النظرى بين "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" و "الاشتراكية العربية"، يلح على ضرورة تحديد موقف بالنسبة للتجارب الاشتراكية غير الماركسية الجارية فى غينيا ومالى ويوغوسلافيا والهند، وتوضيح العلاقات مع الماركسية، وتعريف السياسة التى ينبغى اتباعها فى مجال الروابط بين الاشتراكية العربية والدين[١١]. ويرد على ذلك حلمى السيد، المستشار الاقتصادى لرئيس الجمهورية، ورئيس "مؤسسة مصر"، بتبرير ملىء بالبراغمايتة الذرائعية مما جاء غير جدير به..[١٢]

لقد وضعت النقاط على الحروف من حيث العلاقة بين "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" والماركسة، ولفت كلوفيس مقصود أنظار زملائه المصريين إلى ضرورة الوضوح المذهبى فى الصراع الأيديولوجى الكبير مع الشيوعية الماركسية[١٣]. إذ أن جوهر المشكلة الأيديولوجية هو هنا بالذات. ولكن رغم الاعتدال المؤقت فى الكلام، فإن المسؤولين العسكريين استمروا فى اضطهاد اليسار الماركسى وتصفيته. نحن الآن بعيدون كل البعد عن فيديل كاسترو الذى كان يثير الإعجاب قبل ١٩٦١[١٤]. ولكن من المحال أن تبنى الاشتراكية دون الاشتراكيين، كما ينوى عبد الناصر.

ويلاحظ فتحى غانم أن هناك عقبة ثانية "وهى إيجاد دعاة حقيقيين للاشتراكية الديمقراطية التعاونية"، ومما يزيد الأمر صعوبة أن هؤلاء، إذا وجدوا - سيصطدمون بعدم اقتناع الفلاحين وتشككهم، وهم الذين تعودوا منذ آلاف السنين على أكاذيب الدولة[١٥]. أما الاتحاد القومى فإنه يجمع الوجهاء القدامى، ولاسيما على مستوى القرية والريف. وقد اعترف عبد الناصر نفسه

أكثر من مرة بفشل هذا الاتحاد، بل بطابعه الرجعى، مما يفسر فكرة المؤتمر القومى للقوى الشعبية، نهاية عام ١٩٦١[١٦]. ولكن كيف السبيل إلى بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين ؟ وكيف السبيل إلى بناء مجتمع جديد، بناء ثقافته وأيديولوجيته، بدون مساعدة الآنتلجنسيا ؟

المشاكل كثيرة وأولها مشكلة الروابط بين الدولة والطبقات الاجتماعية.

وفى أعوام ١٩٥٢ - ٥٤،تجاهل المذهب الرسمى المسألة، وبين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ كانت الأفواه تسبح بالوحدة الوطنية، والكلمات المفضلة، يومذاك، من طراز "الأمة العربية"، "ثورة الشعب"، "وحدة الشعب والجيش"، "جيش الشعب"... إلخ

وكان التشديد على المحتوى الوطنى لحركة الجيش. بيد أن أزمة السويس و"مرحلة باندونج"، والأحداث الأخرى أبرزت صحة طائفة من الأفكار المستوحاة من الماركسية. ولم يعد من الممكن تجنب مشكلة التباين بين الطبقات فى فترة التأميمات الأولى ورأسمالية الدولة، ولكن الرسميين تابعوا استعمال لغة قومية ترمى إلى تعزيز الطابع الشعبى للوحدة (لا سيما فى دستوري ١٩٥٦ و ١٩٥٨). وتأرجحت التحليلات الماركسية بين تحديد النظام العسكرى كممثل للبورجوازية الوطنية (هذه هى حال الحركة الديمقراطية والجناح اليمينى للحزب الشيوعى المصرى الموحد)، وبين تحديده كوسيلة فى يد البورجوازية الاحتكارية الكبيرة (وهو تحليل منظمة الحزب الشيوعى المصرى قبل الوحدة)، وفى الوسط اليسارى، مالت أكثرية الحزب الشيوعى المصرى (بتأثير طليعة العمال التى أصبحت الحزب الشيوعى المصرى للعمال والفلاحين، قبل الوحدة) لتحيل أكثر اعتدالا يفسح المجال لفكرة تحالف بين قطاعات بورجوازية مختلفة، بزعامة رأس المال المصرفى والاحتكارى (نحن فى عامي ١٩٥٨ - ٥٩)، مع مراعاة الطابع المصرى[١٧]. ويمكن القول أن الملاحقات قد حصدت اليسار الماركسى إبان انطلاقته، فى الفترة التى كان يعمل فيها على إعداد تحليل نظرى مركز للمجتمع المصرى، بعد الخطوط الأولى التى رسمها إبراهيم عامر وشهدى عطية الشافعى وفوزى جرجس.

وسمحت المناقشة حول "أزمة المثقفين" للبعض، ولاسيما لطفى الخولى، بطرح فكرة الدولة - الحكم : "بما أن ثورة الجيش لم تكن فى حقيقتها ثورة طبقية بالمعنى التقليدى، بل تعبيرا عن إرادة الضباط الأحرار، بقيادة جمال عبد الناصر، وعملا مستقلا عن القوى السياسية والاجتماعية المتفسخة آنذاك، فقد ولدت دولة مستقلة فى ذاتها عن تلك القوى.." وبعد أن اعتقد المثقفون طويلا "أن الطريق الوحيد الممكن لتغيير الوضع هو طريق الثورة الشعبية التقليدية"، أخذتهم الحيرة أمام انقلاب عام ١٩٥٢، "وهكذا لم تدرس ثورة ١٩٥٢ كما هي، في ضوء الظروف المادية الموضوعية ونسبة القوى فى المجتمع، بوصفها ثورة تقيم سلطة جديدة لدولة جديدة مستقلة إلى حد كبير عن الطبقات الاجتماعية وتستهدف إنماء حركة التصنيع وتحطيم التبعية الاستعمارية.." سلطة قوية للدولة تعبر عن نفسها بأنها لا تخضع سياسيا لطبقة معينة من الطبقات الاجتماعية، سواء أكانت ملاك الأراضى أو البورجوازيين أو العمال.. إلخ، وإنما هى حكم بين جميع هذه الطبقات". وبحكم "الظروف الموضوعية عالمياً ومحليا للثورة وقيادتها فقد تولد نظام استثنائى من حكم التاريخ هو نظام الدولة المستقلة بشكل عام عن مصالح جميع الطبقات سياسيا واجتماعيا[١٨].

وهكذا تم وصف الحكم العسكرى كنظام فريد من نوعه، يعلو على التاريخ العام وعلى تطور الحركة الوطنية والمجتمع المصرى، ويحلق فوق الطبقات والمصالح السياسية المعقدة التى تتداخل وتتلاحم فى مجال الحياة الحقيقية ؛ أى أنه نظام "منزل".

ما الذى يجعل من هذا النظام نظاما اشتراكيا ؟ هذا هو موضوع الندوة الجديدة التى نظمتها "الأهرام" حول التخطيط، فى مايو ١٩٦٢. ومرة أخرى، بعد الدوران العادى حول الكلمات - تخطيط، مشاركة، تأميم.. إلخ - طرح جوهر المشكلة، فأشار أحمد شكرى سالم إلى عدد من الحقائق : "هناك مستويات مختلفة من التخطيط، قد تستطيع الرأسمالية أن تفيد منها. فألمانيا النازية مثلا عندما أطلقت شعار المدفع قبل الزبدة، ماذا فعلت ؟ بدأ الحزب النازى المسيطر على الحكومة بعملية تخطيط فعلية من أجل التسلح الذى هو هدف عدوانى. وهناك أيضا المجتمع الهندى الذى لا يمكن وصفه

بأنه مجتمع اشتراكى، ومع ذلك فإنه يعتمد التخطيط. وفى تخطيطه الأول، كان القطاع العام يمثل ٤٦ بالمئة وارتفع إلى ٥٤ بالمئة ؛ ورغم ذلك فهو ليس تخطيطا اشتراكيا، وإن كان متجها لمصلحة فئات واسعة من الشعب".

ولاحظ الدكتور عبد الرازق حسن بدوره : "من حيث العدالة نجد أن النظام الرأسمالى يقول نفس الكلام الذى تقول به الاشتراكية، ولكن المهم هو التنفيذ". إن التخطيط الشامل مرتبط، فى النظام الرأسمالى، بالدرجة التى وصلت إليه الملكية العامة كأساس النظام الاقتصادى. فالتخطيط بحد ذاته ليس الاشتراكية : "التخطيط الاشتراكى هو تلبية الحاجات المادية والحضارية المتزايدة لكل فرد من أفراد المجتمع، وذلك عن طريق التوسع فى الآنتاج كما وكيفا، باستخدام أحدث الوسائل التقنية.. "[١٩].

فى الوضع المصرى الراهن، هل التخطيط رأسمالى، أم اشتراكى، أم وسطى ؟ رأينا أنه ينبغى اعتباره كحل وسط. ونفهم أن يكون هناك إحجام، فى نظر قسم من الرأى العام والإطارات، عن الاعتراف بصفته "الاشتراكية". لذلك قال أحد الصحفيين : "نحن فى حاجة إلى تطوير ما نسميه بالوعى الوطنى، فى العمل، إلى وعى اشتراكى "[٢٠]. والتخطيط الذى نتج عن حاجات الاقتصاد الملحة، وعن التدخل الاستعمارى، لا يبدو لكثير من المراقبين كتعبير عن إرادة اشتراكية.

المشكلة الثانية : مشكلة "مستقبل الملكية الخاصة"، موضوع الندوة التى نظمتها "روز اليوسف"، فى مايو ١٩٦٢. هنا أيضا برز اتجاهان واضحان، تماما، من جهة، دعاة الاشتراكية، وأخصهم بالذكر كمال الحناوى، كامل زهيري وأحمد فهيم. كان الأول بليغا وهو ضابط نافذ من الضباط الأحرار : "أثبتت التجربة أن توزيع أراضى الإصلاح الزراعى بشكل ملكية على الفلاحين، وتوزيع المساكن على عدد من أعضاء الجمعيات التعاونية، قد أبعدهم عن الروح الاشتراكية.." وعندما أصبح الفلاح يملك فدانا أو فدانين انحاز إلى كبار الملاك فى طريقة تفكيره، بينما اتجه ملاك منازل السكن إلى الاستغلال" ؛ "إن منطق التطور الصناعى والتجارى يفرض على المؤسسات الصغيرة أن تتحد فى شركة كبيرة، فتضطر الدولة إلى التدخل لكى تمنع الاحتكار"..

ولكن المناقشات أوضحت أن المفكرين الليبراليين يهدفون، تحت ستار "الاشتراكية"، إلى بناء الاقتصاد الوطني. ويرى راشد البراوي أن "صناعة النسيج في مصر تعادل الصناعات الثقيلة في إنكلترا". وصرح رفعت المحجوب بقوله : "نحن نجعل من الذين لا يملكون شيئا ملاكا، ومن المستخدمين ملاكا، مما يناقض التعليم الماركسي". ولاحظ جلال كشك أن "اشتراكيتنا هى اشتراكية بلد متخلف"، وعين "زيادة الأنتاج" [٢١] هدفا لها.

لم نكن بعيدين، إجمالا، عن "طريق التنمية الياباني" الذى درسه المفكر الغربى باران، والذى يهدف إلى "خلق دولة رأسمالية حديثة "[٢٢]، مع الفوارق في الوضع الداخلى والوضع العالمى التى أشرنا إليها، والتى سببت ظهور أشكال اقتصادية واجتماعية تحتل موقع الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية.

بذلك طرحت مسألة انتساب "الاشتراكية" المصرية. هنا نعود فنلتقى هنا بالعاملين الأساسيين اللذين يدخلان فى تكوين أيديولوجية النظام : نزعة إلى التجدد الإسلامى، ونزعة قومية تستند إلى التقنية.

وثمة عامل آخر تجدر الأشارة إليه وهو تأثير الرئيس نهرو الحاسم فى هذا البحث عن "الأيديولوجية القومية" ذات الاتجاه الاشتراكى، والتى انتهت إلى "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية".

فى عام ١٩٥٨، نشرت الوثيقتان الرئيسيتان فى حقل الأيديولوجية السياسية لحزب المؤتمر الهندى، "أيديولوجية وبرنامج المؤتمر"، للفيلسوف سمبورنا ناند، وخاصة "التحليل الأساسى" لنهرو. تعترف الوثيقتان – والثانية بشكل خاص – بقيمة التجربة الشيوعية، ولكنهما ترفضان أساليبها وعنفها الثورى. وكتب نهرو يقول : "يردد البعض أن هناك شعورا بالحزن والخيبة فى الهند، وأن القوة الروحية االسالفة تلاشت، فى الوقت الذى نحن فيه بأمس الحاجة للحماسة والعمل الجاد.. ويعتبر زميل من زملائى، قديم ومحترم (د. سمبورنا ناند) أن ذلك يرجع إلى افتقارنا لفلسفة فى الحياة.. أن الجهد الذى بذلناه لتأمين ازدهار البلاد المادى، لم يعط العنصر الروحى فى الطبيعة الإنسانية الأهمية الكافية. ولكى نثير فى الفرد وفى الأمة الشعور

بهدف ينبغي بلوغه، وبأن ثمة شيئا يستحق الحياة، ويستحق عند اللزوم أن نموت من أجله، علينا أن نبعث فلسفة جديدة للحياة.."

ماذا سيكون محتوى الديمقراطية والاشتراكية ؟ "إن شريعة الحياة ينبغي أن تقوم لا على التنافس والتملك، بل على التعاون بحيث يكون ملك كل فرد لخير المجموع. في مثل هذا المجتمع، يشدد على الواجبات، لا على الحقوق، فالحقوق تتبع إتمام الواجبات". ثم إن البحث عن رفع مستوى المعيشة لا يشكل، في حد ذاته، علامة مميزة للطابع الاشتراكي للمجتمع، إذ أن "كل بلد، سواء أكان رأسماليا أم اشتراكيا أم شيوعيا، يتبنى بشكل من الاشكال فكرة الدولة العاملة على رفع مستوى المعيشة. ويمكن القول بشكل عام أنه إذا كانت قوى المجتمع الرأسمالية تعمل كما تشاء لتجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً"، فينبغي تنظيمها. "والتخطيط شيء أساسي، وبدونه نهدر مواردنا المحددة جدا. قد يكون من الجائز ان تسعى الهند اليوم لتشجيع المبادرة الشخصية في عدة قطاعات، ولكن على المبادرات الشخصية أن تدخل في إطار التخطيط الوطني، وتخضع للإشراف الضروري". ويتناول نهرو، من الإصلاح الزراعي، هدفه الرئيسي وهو "تحطيم البناء الطبقي القديم للمجتمع الجامد". وأخيراً، "رغم أن الاقتصاد السياسي الماركسي قد اجتاز الزمن في عدة حقول، إلا أنه يلقي ضوءاً كشافا على سير تطور الاقتصاد".

كانت هذه هي بالضبط الأفكار الرئيسية لاشتراكية جمال عبد الناصر "العربية". وإذا قارنا بين ما كتبه الهندي الأول وبين ما أبرزه كبار المسؤولين والمفكرين المصريين في نظرتهم الاشتراكية، فلا نجد عند هؤلاء أية مساهمة جديدة.

لننظر الآن إلى العوامل المصرية الخاصة.

بالنسبة للإسلام الذي "لا يسمح لكل فرد بأن يسهم في توجيه الحكم"، كما قال الشيخ حسين الباقوري[٢٣] بوضوح، فإن القضية كانت كيف نثبت في آن واحد أن "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" إنما تنحدر منه، وكذلك التحصن ضد النقد العنيف الذي يهب من بعض البلاطات العربية القائلة بأن النظام العسكري يناقض روح القرآن[٢٤]. والمنهج هو منهج محمد عبده، أي

الرجوع إلى الأصول. إن إسلام النبى والخلفاء الراشدين ينطوى على بذور مبادىء اشتراكية، قبل التسمية، ولا سيما عند أبى بكر وعمر. هذا كان موضوع خطب الجمعة فى المساجد، وتصريحات شيخ الأزهر والمفتى الأكبر، وموضوع الكتب العديدة حول التقاء الإسلام بـ"الاشتراكية العربية"[٢٥].

لا يمكن للإسلام المصرى فى القرن العشرين أن ينحصر فى القوالب التقليدية التى عرفها فى القرون الوسطى. وقد أوضح ذلك مكسيم رودنسون فى محاولة جديدة حيث يلاحظ أن الإسلام كان يتصف بصفة الإطلاق إلى أقصى حد فى القرون الأولى للهجرة، فكان يوجه، فى الواقع، مبدئيا جميع أعمال وأفكار الحكام.. ولكن الإسلام أخذ ينزع هذا الطابع.. والدليل على ذلك هو طرح مسألة "التوافق" ؛ فى الواقع "هناك أيديولوجية ضمنية للعالم الإسلامى الحالى"، "من المهم جداً الأشارة إلى أن المجتمع الإسلامى، قبل أن تتخذ موقفا تجاه الشيوعية، كان قد تأثر – بالعقلانية العلمية أو بالطوباوية الليبرالية – الإنسانية التى هيأت الطريق لتقبل الشيوعية". وكثيرا ما جرت إعادة تفسير للأفكار. والرموز الإسلامية بواسطة مسلمين، على أنها معادلة للأفكار والمواضيع الشيوعية العادية. وغالبا ما كان يقوم بالعملية شيوعيون يبغون الوصول إلى التحالف مع الاوساط الدينية "[٢٦].

وهذا إثبات ممتاز للتوفيق لما بين الإسلام والشيوعية من ناحية، والإصلاحية القومية ذات الاتجاه الاشتراكى من ناحية ثانية، السائدة فى مصر منذ ١٩٤٥. والملاحظ أن كمال رفعت، المسؤول عمليا عن صياغة الأيديولوجية بين أعضاء الفئة الحاكمة، خاصة فى مجال "الاشتراكية العربية"، هو الذى كلف بإعادة النظر فى جامعة الأزهر، بعد أن تسلم مهام وزارة العمل. وبذل وزير المالية السابق، حسن عباس زكى، جهداً للتوفيق النظرى بين الإسلام و"الاشتراكية العربية "[٢٧]. وقام غيرة من المسؤولين بمثل هذه المحاولة. ويمكن سرد أمثلة عديدة على ذلك على مستوى القيادة السياسية.

ومهما يكن من أمر فإن التكنوقراطية ذات النزعة القومية كانت هى التى تملى اختيار المراجع[٢٨] فازداد عدد الكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (ولا سيما السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ) بصورة ملحوظة منذ

عام ١٩٦٠، وذلك بمقدار ازدياد الحاجات الأيديلوجية. وتمت العملية فى مجال الأيديولوجية الاجتماعية، على صعيدين: صعيد علم الاجتماع المستوحى من المدرسة الأميركية، وصعيد الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية الأوروبية.

عام ١٩٥٨ كتب الأستاذ ليوفيل أر مسترونغ، من الجامعة الأميركية فى بيروت، يقول : "البحث الاجتماعى الكمى الذى يظهر حاليا فى الشرق الأوسط يسيطر عليه الأميركيون، والعرب الذين كونتهم الطريقة الأميركية فى التربية، وبنسبة أقل الطريقة الآنجليزية والفرنسية"، وذكر بين علماء الاجتماع المصريين عباس عمار وحسن الساعاتى، وسخر من خريجى السوربون. ولاحظ أنه من مجموع ١١١٥ كتاب ومقالة نشرت فى الشرق الأوسط، فى علم الاجتماع، بين ١٩٤٧ و١٩٥٧ هناك ٣٧٥ فقط استوفت شروط الجدية العلمية، ويدهش المؤلف لنسب مختلف القطاعات : ٦٣,٨ بالمئة فى الأيكولوجيا وعلم السكان، ٥٤ بالمئة فى علم النفس الاجتماعى، ٧,٥ بالمئة فى المشاكل الاجتماعية، ٣٠٨ بالمئه فى الدراسات حول اللاجئين، الأمر الذى "يثير الدهشة" لأنه يدل على أن العرب يرفضون الأمر الواقع[٢٩].

فى حقل الثقافة، تملك الولايات المتحدة وسائل استثنائية. فالجامعة الأميركية فى القاهرة هى المعهد الأجنبى الوحيد للتدريس الجامعى المرخص له فى مصر، منذ السويس، مقابل تعيين رئيس مصرى مشترك. ومن ناحية ثانية كانت "دار فرنكلين" للطباعة والنشر تغرق السوق المصرية والعربية بسيل من المنشورات والمراجع المطبوعة طبعاً متقناً تؤمن للكتاب الأميركيين مكان الصدارة بين قراءات الجامعيين والانتلجنسيا التى تلم بالثقافات الأوروبية التقليدية وبالماركسية، إلماما سطحياً. ومن سارتون إلى بيرل باك، نمر بدايل كارنيجى ومفكرى الحرب الباردة والاسلوب الامريكي فى الحياة، ومن الميتافيزيقيا إلى وسائل التجميل، لكل نوع مكانه وجمهوره. ومن السهل أن نتصور أى نوع من "الاشتراكية" يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات، التى تصل منشوراتها إلى جمهور غفير ونشيط نسبياً.

ولسد العجز فى مجال المراجع الاشتراكية، عمد المفكرون الشباب الملتفون حول كمال رفعت، إلى تنسيق منشورات دار النشر الحكومية فى مجال الاشتراكية.

فضمت اللائحة كتباً مترجمة لها رولدلاسكى وجول موك وبرنارد شو وأندرية فيليب وغيتسكل وبيفان وكارديل، ودوغلاس جابي، بجوار ممثلين ليبراليين للثقافات الآنكليزية والفرنسية والألمانية : ك. برجيه، ج. ستراشى، بابرلماديه، أ. فالك، إ. برلين، هـ. كليغ، و. فريدمان، م. ديفريجيه.. أما ماركس وإنجلز، ولينين وغرامشى، وماوتسى تونغ، والمسؤولون والمفكرون الماركسيون، فلا يظهرون أبدا فى لوائح الكتب الاشتراكية، ولا نلاحظ سوى كتاب لينين "الاستعمار، أعلى مراحل الرأسمالية" الذى ترجمه راشد البراوى، وأعيد طبعه.

وشدد النظام على ضرورة دراسة التجارب الراهنة التى تنتسب إلى الاشتراكية، ولا سيما كوبا (قبل اعتناق فيديل) كاسترو للماركسية اللينينية)، غينيا، مالي، حتى الهند وخاصة يوغوسلافيا. وجرى تجاهل بلدان الكتلة الاشتراكية بما فيها الصين وفيتنام وكوريا، رغم أنها دول اسيوية. وكلف ١٢ استاذاً بمهمة إعداد برنامج لثلاث مواد جديدة : الاشتراكية، ثورة ٢٣ يوليو، القومية العربية، لكى تدرس إجباريا فى جميع الكليات ؛ ولم يشر إلى إستاذ اشتراكى واحد، دون الحديث عن الماركسيين، بينما نلاحظ لأسماء معروفة بأفكارها اليمينية أو جهلها التام لهذا النوع من المشاكل[٣٠].

وقد أوضح أحد الخبراء المرموقين، عبد المغنى سعيد، أن "اشتراكيتنا العربية لا تنظر إلى الملكية العامة كهدف شأن الاشتراكية الغربية، ولكنها تنظر إليها كمجرد وسيلة تتخذها على أى نطاق ويقتضية صالح المجتمع"[٣١]. وبعكس فيديل كاسترو، كان المسؤولون المصريون يرفضون الاعتراف بأنه "من أصعب الأشياء بناء الثورة الاشتراكية بدون الاشتراكيين".

والواضح ان البحث عن أيديولوجية "اشتراكية" قومية كان يعبر عن ضرورة الوصول إلى معالجة إيجابية للمسائل المعقدة والملحة التى يطرحها زخم الأندفاع المصرى.

ومن المفيد أن نلاحظ، بهذا الصدد، نتائج بحث اجتماعى أجرى حديثا حول شعارات المرشحين للانتخابات فى فترة الحياد الإيجابى والقومية العربية (١٩٥٧). فعلى مجموع ٢٩٦ شعاراً للمرشحين، نجد ٤٦,٩ بالمئه تتعلق بالمسائل السياسية الداخلية؛ ٣٢,٩ بالمئة تشير إلى صفات المرشح الشخصية والمهنية، ٢٠,٢ بالمئة فقط تهتم بالسياسة الخارجة. وتحولت النسب إلى ٤٨,٦ بالمئة، ٢٩,٢ بالمئة، ٢٢,٢ بالمئة على التوالى بالنسبة للمرشحين الذين انتخبوا فعلا. وبين شعارات السياسة الداخلية ميز الباحث بين نوعين : الشعارات المتعلقة بالسياسة الداخلية العامة، والشعارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛ وشمل النوع الأول ٧٩ شعارا للمرشحين و١٢ شعارا للذين انتخبوا، بينما شمل النوع الثانى ٦٠ شعارا للمرشحين و٢٣ شعارا للذين انتخبوا[٣٢].

وهذا يعنى أن بين القسم الأكبر من المرشحين المتهمين بالسياسة الداخلية، انتخب الشعب فى الواقع المرشحين الذين يولون عنايتهم للمسائل الاقتصادية والاجتماعية : العدالة الاجتماعية، تحسين أوضاع العمال، رفع الدخل القومى. ولا يمكن إعطاء شرح أفضل من هذا للواقع.

وإذن، فالهم الأساسى كان إحداث "تغيير اقتصادى واجتماعى واسع يقوي المجتمع ويمكنه من تحمل عبء الدولة الحديثة، وهذا شرط ضرورى لتأسيس ديمقراطية صحيحة فى الشرق الأوسط"، كما يقول ش. عيسوى[٣٣].

لقد ولدت الدولة الحديثة، فى مصر مع انتصار حركة التحرير الوطنى وبروز كتلة البلاد الاشتراكية واشتداد ساعدها فى العالم. ويقوم هذا البناء باسم تأكيد قومى معاد للاستعمار-لم لا ؟- وتحت شعار "اشتراكى" يلف الجماهير الشعبية ويزين تدخل الدولة المتعاظم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لامكان للشيوعية فى هذا الإطار، بل إنها قد تهدد العمل القائم وتفضح مواقع القوى الراهنة، وذلك لصالح غد بعيد كل البعد عن "ترتيبات" العسكريين. وفى ١٩٥٦، عندما كانت "مرحلة باندونج" قد بلغت الذروة، صرح جمال عبد الناصر للصحفيج. سباروبقوله:"تصبح الشيوعية خطرة عندما تستطيع استغلال الشعور القومى عند الجماهير. هناك ٥٠٠٠ شيوعى

فى مصر، ولكننا انتزعنا منهم قيادة الحركة القومية". وأجاب نفس الأجابة على سؤال ادوار سابليه عام ١٩٦٢:"أن صراع الطبقات هو الذى يفتح الطريق للشيوعية. وفى ج.م.ع. أسسنا مجتمعنا على العدالة الاجتماعية، وأممنا المصارف وشركات التأمين و ٩٠ بالمئة من الصناعة، وحددنا الملكية العقارية، ووزعنا الأراضى على الفلاحين، وخصصنا للعمال جزءا من أرباح المؤسسات التى يعملون فيها، ونحن مصممون على محو استغلال أى طبقة لطبقة أخرى. لذلك لا خطر على مصر من الشيوعية "[٣٤].

المقصود إذن هو، بالضبط كما كان يردد شهدى عطية الشافعى فى ١٩٥٦ – ٥٧ "حرق شعارات الديمقراطيةالشعبية تحت أرجلنا.." ويكثر الحديث عن "الطريق العربى" للاشتراكية. وأثار ذلك القلق عند البعض، مثل كامل زهيري الذى تساءل عما "إذا كان مشروعا أن نعتبر هناك اشتراكيات مختلفة ما دمنا نسلم بأن هناك طرقا مختلفة للوصول إلى الاشتراكية". وأجاب زهيري على سؤاله بلا[٣٥] ؛ ولكن مع ربيع ١٩٦٢، ستظهر طرق أخرى وآمال أخرى.

كان هذا هو الوضع باختصار، على الجبهة الأيديولوجية، عشية إعلان الميثاق الوطنى.

هوامش الفصل الثامن

١- "الأهرام"، ١٠ يوليو ١٩٦٠.

٢- "الأهرام"، ١٧ يوليو ١٩٦٠، و"الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١" ص ٥١ -٨٠. وقد كان على صبرى هو رئيس اللجنة.

٣- توم ليتل، - "مصر الحديثة" - (بيروت، ١٩٦٧) ص ٢١٨ -٢٢٠. وقد كان اسم الكتاب "مصر" - (مرجع مذكور سابقا).

٤- راجع تقرير البنك المركزى المصرى لعام ١٩٦١ فى "الأهرام"، ١٤ إبريل، ١٩٦٢.

٥- رواية أعطاها م.ح. هيكل، "الأهرام" ٩ يونيو ١٩٦١. وقد كانت صيغة خطاب خروشوف موضع شك من قبل الصحيفتين الشيوعيتين (النداء والأخبار).

٦- "نحن والشيوعية". "الأهرام"، ٤ أغسطس ١٩٦١.

٧- كان هذا الأخير قد كتب أن "المؤسسات الأساسية للاشتراكية غير موجودة، والبروليتاريا فى مصر صغيرة جدا، والطبقة الوسطى ليست كبيرة بالدرجة الكافية، ولا هى معروفة بوضوح، ولا هى تملك الخبرة أو الاستقامة الضروريتين. أما الطبقة الفلاحية فأمية فى غالبيتها"، فى روز اليوسف ، عدد ١٧٦٠، ٥١ مارس ١٩٦٢"

٨-" خصائص الاشتراكية العربية "، مجلة "الكتاب" (مارس، ١٩٦٢). كذلك راجع مقالته "الديمقراطية" فى "روز اليوسف"، عدد ١٦٥٨، (٢١ فبراير، ١٩٦٠. ومقدمته لكتاب مصطفى المستكاوى، " معالم الطريق فى التطبيق الاشتراكى" (القاهرة، ١٩٦٢).

٩- الفلسفة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية فى محيط المذاهب السياسية المعاصرة". Egyptian Political Science Review.عدد ١٢ (١٩٦٢) ص ٥٧ - ٧٨

١٠- كتب م.ك. العبد، ع. أ. خلف الله، ع.م. شميس، كمال رفعت. "التطبيق العملى للاشتراكية الديمقراطية التعاونية" لعلى صبرى، "روز اليوسف"، عدد ١٦٨٠ - ٢، ٢٢ و ٢٩ أغسطس، ٥ سبتمبر ١٩٦٠.ع.ر. نصير إلخ. كل أسبوع، يصدر كتاب عن "الاشتراكية العربية". انظر مجلة "بناء الوطن"، وخاصة "مجلة المصرية للعلوم السياسية"، بالإضافة إلى المجلات والجرائد المذكورة. وسعد عفرة، "التعاون فى مجتمعنا الاشتراكى"، (القاهرة، ١٩٥٩)، وهذا الكتاب يهاجم بعنف "ماركس" اليهودى

الأصل ويحاول إقناع "الذين يحسبون أن ماركس هو مؤسس الاشتراكية " بعدم صحة هذا الرأى (ص٩). العدد الخاص من "الكاتب"، مارس ١٩٦٢، "الاشتراكية العربية، تجربة رائدة للأمم الناشئة "، عدد خاص من مجلة :

Scribe IV,1962, No. 5.

M. H. Kerr : The emergence of a socialistideology in Egypt, M.E.J. XVI 1962,No. 2, P. 127 – 44.

على أنه لابد من مقارنة هذا كله بالكتابات النظرية الجدية التى وضعتها الجماعات الماركسية فى "الطليعة" منذ ديسمبر ١٩٦٥، وفى "الكاتب"، والمجلد الموضوع بصورة جماعية بعنوان "الطريق المصرى إلى الاشتراكية " (القاهرة، ١٩٦٧).

١١- " مناقشات مبادىء الميثاق" فى "الأهرام". ٢٢ إبريل ١٩٦٢.

١٢- " روز اليوسف"، عدد ١٧٦٧، ٢٣ إبريل ١٩٦٢.

١٣- " نرحب بالحوار ونستنكر التهجم"، "الأهرام"، ٨ يونيو ١٩٦١.

١٤- منذ ذلك التاريخ، أعطى كاسترو رأيه : "رأيى بمناضلى الحزب الشيوعى ؟ انهم يستحقون الاحترام. وأظن أنهم إذا كانوا مجهولين، خلال وقت طويل، وإذا كانوا قد هوجموا، وطردوا، وتركوا على الهامش كما لو كانوا حشرات فضولية، لو كانت الجرائد ترفض إدراج بيان لهم، فعلينا الاعتراف لهم بشجاعتهم، بشجاعتهم الكبيرة لكونهم شيوعيين".

فيديل كاسترو

(Partisans, No. 4,1962,P.14).""Je suis M arxiste – Leniniste,

١٥- " ديمقراطية الاشتراكية"، "روز اليوسف"، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩.

١٦- حول البعد عن الحكم، راجع نتائج الاستفتاء، "أين يقف الرأى العام" ؟ " روز اليوسف"، عدد ١٧٧٠، ١٤ مايو ١٩٦٢ : "أكثر من نصف الشعب يقف موقفا حذرا من التجربة السياسية الجديدة... "

١٧- نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، ربيع ١٩٥٩، دراسة هامة تقع فى ٦٠ صفحة، تتضمن تحليلا للمجتمع المصرى، بتوقيع "عباس"، قبل ذلك بقليل، تقول الدراسة بعنوان "الأيديولوجيا الاجتماعية للثورة المصرية" وبجدية تامة: "ليس هناك طبقات، بالمعنى التام، فى مصر، فكيف يوجد صراع طبقات.."

(F. Berthier, in Orient, II, 1958, N. 6, P. 56,N.16)

يبدو أن المناقشات داخل معسكرات الاعتقال قد غيرت ميزان القوى ودفعت المتطرفين للتصلب، بينما اتجهت الغالبية لتحديد قسوة للنظام، دافعت أقلية واسعة عن فكرة ذوبان الحزب الشيوعى المصرى فى الاتحاد الاشتراكى العربى. أما الاتجاه

الوسطى (فؤاد مرسى، محمود العالم، إسماعيل صبرى عبد الله.. إلخ). فكان يعمل لترسيخ وحدة الحزب ويعطى تحليلا معتدلا.

١٨-" الأهرام"، ١٢ مارس، ١٣ يونيو، ٢، ٣١ يوليو ١٩٦١.

١٩-" التخطيط فى واقعنا "، "الأهرام"، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤ مايو ١٩٦٢. ع. سالم كان مدرسا فى كلية العلوم بالقاهرة، ومديراً لدار الأبحاث العلمية، ثم مديراً للجامعة الشعبية، اضطهد بوحشية فى عهد فاروق، دكتور فى العلوم، أحد كبار المثقفين التقدميين حاليا أحد الخبراء المسؤولين فى مديرية التخطيط.

٢٠- فتحى غانم " الدعوة إلى ضمير اشتراكى". "روز اليوسف"، ١٩ أكتوبر ١٩٥٩.

٢١-" مستقبل الملكية الفردية"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٩. ٧ مايو ١٩٦٢. محمد عودة وأحمد بهاء الدين يعرضان نفس آراء الجناح الاشتراكى فى ندوة مجلة "الكاتب". أمتار جلال الكشك بعدائه للشيوعية فى سلسلة المقالات التى نشرها فى "روز اليوسف"، فى إبريل ومايو ويونيو ١٩٦٢ : "أن اشتراكيتنا هى تحد فلسفى وسياسى للماركسية. ونجاح تجربتنا وتحويلها إلى قوة عالمية موجهة تضىء طريق شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية يعنى نهاية عصر الماركسية اللينينية، هذا هو المعنى الحقيقى والمباشر لشعار اشتراكيتنا تنبع من واقعنا نفسه.. ، الأرض للفلاح ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٥، ١٨ يونيو، ١٩٦٢.

٢٢- ب. أ. باران : "الاقتصاد السياسى للنمو"، لندن ١٩٥٧. حول "الطريق اليابانى" راجع : ج. ك آلن "تاريخ اقتصادى موجز لليابان الحديثة"، لندن ١٩٦٢.

٢٣-" روز اليوسف" عدد ١٣٤٥، ٢٢ مارس ١٩٥٤. بعد عودته من الصين كان وزير الاوقاف السابق قد كتب : "شاهدت الإسلام فى الصين...".

٢٤-" كان الإسلام الثورة الأولى التى أقرت المبادىء الاشتراكية فى العدالة والمساواة" (جمال عبد الناصر)، خطاب فى ذكرى الوحدة السورية - المصرية، "الأهرام"، ٢٣ فبراير ١٩٦٢. كذلك خطاب المشير عامر فى حفلة تخريج دفعة الضباط الطيارين، "الأهرام"، ٢٤ إبريل ١٩٦٢.

٢٥-" اشتراكية الإسلام"، لمصطفى السباعى، (القاهرة، ١٩٦١). وقد بلغ مبيع هذا الكتاب ١٢٠,٠٠٠ نسخة خلال الأشهر الأربعة الأولى. وينبغى ذكر : ع. فرج، "الإسلام دين الاشتراكية". عبد الرحمن الشرقاوى، "محمد، رسول الحرية" (القاهرة، ١٩٦٢). وكتب أ. مظر، م.ع. العربى، ح.عبد ربه، م. الغزالى، س. قطب، أ. م. البداوى.. الخ واستمر هذا السبيل من الكتب بالتدفق. لكن ينبغى الوقوف عند "الاشتراكية والإسلام"

للشيخ محمود شلتوت، فى جريدة "الجمهورية" ٢٢ ديسمبر ١٩٦٠. ثمة أطروحة ترسم الإطار العام : محمد شوقى زكى ؛ "الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى"، (القاهرة، ١٩٥٤).

٢٦- مكسيم رودنسون "وأشكالية دراسة العلاقات بين الإسلام والشيوعية" فى أعمال ندوة حول "علم الاجتماع الإسلامى"، بروكسل ١٩٦١، ص ١٠ - ٢١.

وهو يلاحظ بحق أن "غالبا ما يجهل الكتاب، الذين يعالجون هذه المسألة، الإسلام أو يجهلون الشيوعية، وعادة يجهلون الإسلام والشيوعية معا..." .

٢٧- ح.ع. زكى : "الصراع الفكرى"، "الأهرام"، ١٣ ديسمبر ١٩٥٩، و(مقومات...) الذى ذكرناه سابقاً.

٢٨- كانت تشرف على مطبوعات الدولة مؤسستان : "المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر" ومديرها الاستاذ مهدى علام، يساعده إبراهيم. خورشيد، وعبد الرازق حسن، وصلاح عبد الصبور وغيرهم، و "الهيئة المصرية العامة للإعلام والنشر والتوزيع والطباعة" وكان يديرها وزير الدولة عبد القادر حاتم، يساعده مدير الإذاعة والإعلام. الواقع أن عبد القادر حاتم هو الذى كان يدير، منذ أكتوبر ١٩٦٢، مجموع دوائر الإعلام والثقافة، وكان الوزير الوحيد، فى الوزارة الجديدة، الذى يشرف على وزارتين.

٢٩- ل. أرمسترونغ : "علم الاجتماع الأميركى فى الشرق الأوسط" فى
Sociology and Social Research, XLII (1956), No. 3, P. 176 - 84.

٣٠- "الأخبار"، ١٩ فبراير ١٩٦٢.

٣١-" الملكية العامة وسيلة لا هدف". "الأهرام"، ١٦ أغسطس ١٩٦١. لكن عبد المغنى سعيد أعتقل فيما بعد، خلال خريف ١٩٦١.

٣٢- محمد ف. الخطيب:

" Appeals to the voters in Egypt's general elections", Rev. of Econ., Pol. and
Business Studies , Le Caire, V (1957), No. 2, P. 57 – 73.

33- Economic and Social Fonations of Democracy in the Middle East"
,Int. Aff. XXXII, (1956),no. 1, P. 40 – 1.

٣٤- ج. سبارو "أبو الهول يستيقظ"، لندن١٩٥٦، ص٦٠. وكذلك أ. سابلييه : "محادثتى مع ناصر" فى (كانديه Canolide)، ١٢ أيار ١٩٦٢، ص٢٤ - ٣١.

وشيئا فشيئا بدأ التمييز بين "وجود الطبقات" و "صراع الطبقات". كما ظهر فى مقال إحسان عبد القدوس فى "طبقات بلا صراع"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٧٤، ١١ يونيو ١٩٦٢.

٣٥- تيارات اشتراكية"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٧، ٢٤ إبريل ١٩٦٢، كذلك لطفى الخولى : "حديث صريح فى الاشتراكية"، "الأهرام"، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠ مايو عام ١٩٦٢.

الفصل التاسع
كـتـــابـــــان

من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩، بينما كان النقاش محتدما، وبينما كان وجه مصر الجديد يتضح شيئا فشيئا، كان هنالك رجل يبحث ويتأمل فى سبعة آلاف سنة من التاريخ.

"لنحاول أن نكون صادقين مع أنفسنا، ونسأل هذا السؤال :متى شعرت، وأنا أطالع التاريخ المصرى، بأننى أعيش بين عشيرتى وبنى وطنى من أهل القرون الغابرة ؟ حدث هذا وأنا أطالع التاريخ المملوكى... وإنما أنا معبر عن نفسى كقاهرى مسلم، من أسرة قاهرية حتى القرن السابع عشر على الأقل، ولدت فى أحياء القاهرة التى نسميها المعزية نسبة إلى من أشار ببنائها... والحياة التى تجيش بها صفحات الشيخ تقى الدين وأبى المحاسن والسيوطى وابن أياس هى حياتى".

انه حسين فوزى، الطبيب والأستاذ لعلم المحيطات فى كلية العلوم فى جامعة الأسكندرية، ثم عميد تلك الكلية ومدير الجامعة فيما بعد، ثم مدير عام وزارة الثقافة أثناء فترة باندونج، ومؤلف عدة مجلدات من المقالات والأبحاث فى التاريخ، والباحث فى فن الموسيقى، هو أحد أصدق ممثلى التجديد، وهو فى الوقت ذاته مصرى، ومتوسطى، وعقلانى فى مصر التى تمثل جيلنا. إن هذا المسلم القاهرى يقدم لنا ملحمة الشعب المصرى ، وبوصفه مصريا أصيلا فهو يعى مركزية الحكم الألفية القاهرة وعمق الشعور الدينى(كمسلم). وكتابه الذى نشر عام ١٩٦١ يحمل عنوانا طريفا هو "سندباد مصرى". وفيه عرض مفهوما للثقافة المصرية حين كانت العقول تجند فى سبيل المغامرات الروحية التى تحدثنا عنها. وجاء كتابه دراسة تاريخية بارزة وعملا فنيا موضوعا بأسلوب مشرق زاه، وفعل إيمان، فقوبل "سندباد مصرى" بحماس من قبل النخبة المثقفة والجمهور على السواء. واذا كان استعمال صيغة التفضيل لم يبطل بعد، جاز لنا أن نقول بحق أنه أفضل كتاب صدرفى المعاصرة.

وبدلا من أن يكون الكتاب تاريخا منهجيا للشخصية المصرية –مع أن المؤلف كرس نحو ثلاثين سنة للتحقيق الشخصي فى مجموعة ضخمة من المراجع والمصادر – فإنه جاء دراسة عميقة لمراحل ومشاكل نموذجية عديدة، ومنها مثلا : "الجمعة الحزينة"، وهي التعبير الرمزى، فى العهد القبطى، عن يوم الحزن، فى عام ١٥١٧ حين غزا السلطان سليم العثمانى مصر، ووضع حدا لألف سنة من الاستقلال الذاتى بقتل طومان باى، قائد المماليك، ودمر بصورة منتظمة ثروة مصر فى العهود الوسطى وفنونها وصناعاتها وثقافتها. "ولاأحسب مصر فى تاريخها الطويل عرفت عهدا أظلم من تلك القرون الثلاثة، بل الأربعة التى مرت على مصر بعد موقعة مرج دابق بالشام، وموقعة سبيل علان بمشارف القاهرة".

ومع أن أبناء القاهرة لم يقاوموا الإسكندر ويوليوس قيصر وأغوسطوس، وهولاكو حفيد جنكيز خان، والصليبيين، والفاطميين، والعثمانيين، فإنهم بدأوا عام ١٧٧٧يحتجون على مظالم المماليك، ثم نهضوا فيما بعد لسد الطريق أمام قوات بونابرت المسيحية. واستمرت الحركة برغم أن العنف كان ينقصها. وكان القرن التاسع عشر بكامله – إلى جانب ثورة عرابى التى لم يكن لدى الكاتب شىء يقوله بصددها – بمثابة استعداد للفترة الحديثة:"سوف يشرق فجر القومية المصرية فى سنة ١٩١٩. وحركة الشعب المصرى فى مارس من ذلك العام وما تلاه، جديرة بعناية المؤرخين، لأنها تميزت بكل صفات القومية الكاملة،لاأثر فيها للدين ولااللملة"، ولازيغ فيها نحو خلافة الباب العالى، أو نحو المحتل. ومع أنها كانت حركة تحرير من الربقة الأجنبية، فقد حرصت على مقومات الحضارة الغربية ولم تنبذها. فالكل مصريون قبل كل شىء، يقاومون الغاصب، ويطلبون لبلادهم الاستقلال السياسى والتحرر الاقتصادى والفكرى. أى أنهم يهاجمون الرجعية فى كل صورها". كانت ثورة قطرية نمونجية، خالية من القومية الواعية للوحدة الإسلامية ومن الآنتهازية التى سبقت عهد الوفد، كما كانت خالية من دعوة القومية العربية فى الجيل اللاحق.

"حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢– أو ما أسميه حركة انتحار الشعب المغلوب على أمره، وقد فقد كل أمله فى ممثليه" – كانت تمهيدا لحركة

الجيش : "من كان يظن أن الشعب المصرى الذى بدأ حركاته القومية بالنبابيت والمساوق وقراءة البخارى، يتولى أمر تحريره فى النهاية أبناؤه الأصالى من حملة السلاح، رجال المدافع والدبابات والطيارات والطرادات؟"[1].

واستطاع المماليك، أسياد مصر قبل الاتراك، أن يستعيدوا ما فقدوه شيئا فشيئا. إننا نراهم ينهبون ويقتلون ثانية، لكن حسين فوزى يود أيضا أن يسجل عنايتهم بالثقافة، وازدهار الفنون والصناعات والأبحاث الطبية. ويؤمن له ابن إياس وعبد الرحمن الجبرتى [2] الأساس لهذا التحليل. يقول حسين فوزى :"افتح التراجم عند أية صفحة: العلم والدراسة والمتون والصلاح والفتاوى والاقراء تلازم المصريين، والحرب والضرب والغدر والقتل والنهب والعودة بالرؤوس المقطوعة والجلود المحشوة بو، تجدها دائما فى تراجم المماليك والعثمانيين[3]. وقد دون الكابتن ثورمان معاون نابليون العسكرى، ما شاهده، وتتفق روايته مع ما رواه الرواة المعاصرون.

ومع ذلك فإن المدنية الغربية لم تكن تظهر، منذ محمد على إلى اللورد كرومر، الافى ناحيتها المادية :"مصر لم تتطور عقليا ولافكريا فى محاذاة تلك الأنقلابات العمرانية التى حققتها حضارة أوروبا"لأننا لم نكن نعلم "أن إدراك عنصر واحد من حضارة غريبة عنا، يجب أن يستدرج عناصرها الأخرى، إذا أريد لتلك الحضارة الأجنبية أن تؤتى ثمارها الثقافية"، وجدنا أنفسنا فى وضع "اختلطت علينا سبل الإصلاح الروحى، وتاهت منا المقومات الحقيقية للنهضة... فلانحن مستطيعون أن نخطو خطوات التطور الطبيعى للانتفاع الكامل بتلك الحضارة، ولا الرجعيون قادرون على الاستغناء عن أدواتها وأجهزتها المادية... كان الشباب يتخرج موزعا بين تقاليد ورواسب وغيبيات راسخة، وبين علم وفن وحضارة لازمة لرقيه ماديا وروحيا".

عرفت مصر فى تاريخها ثلاث حقبات عظيمة هى: الفرعونية، فالقبطية (المسيحية)، فالإسلامية. أما الآن فهنالك هوة، أو انقطاع، فى شعورنا القومى، وهذا ناجم عن أمرين معا هما: امتداد التاريخ المصرى الذى هو أطول تاريخ فى العالم، وتنوع الأساليب واللغات اللازمة لدراسته.

والمصريون، إذا نظرنا إليهم من زاوية تاريخية، نوعان"المسلمون، ويبدأون تاريخهم الحضارى بالفتح الإسلامى، وغير المسلمين، ويبدأون تاريخهم الحضارى بكرازة مرقس الرسول، ثم يشاركون مواطنيهم المسلمين فى ثقافتهم العربية". ومن الغزو للفارسى (٥٢٥ق.م) إلى نهاية العهد البيزنطى (١٤٥٣ب.م) نلحظ "كبت القومية المصرية".

لذلك نجد حسين فوزى "المسلم القاهرى" يعمد بقوة إلى إعادة بناء الحقبة القبطية ويبرز تمسكها بمبدأ الطبيعة الالهية الواحدة "كانت روح مقاومة وطنية أذكت أوارها المسيحية، وهى نفس الروح التى أملت على المصريين ترجمة الأناجيل إلى اللغة القبطية وحافظت على لغة الأبناء والأجداد، وهى اللغة المصرية مكتوبة بحروف يونانية، مدى ألف عام بعد غزو الأسكندر، وألف عام بعد الفتح الإسلامى ". ثم يمتدح رجالات المقاومة العظماء، ولاسيما البابا أثناسيوس، وساويروس الأنطاكى، والبابا سيريل الأول -مؤسس النظام الرهبانى- وبولس، وأنطونيوس، وأمونيوس، ومكاريوس، ثم شنودا وباخوم. ويمتدح أيضا الأنتفاضات الشعبية القبطية بقيادة سان، وخربتا، وبسطا، وستهور، وأخميم، وكثيرين غيرهم.

ويتلو ذلك وصف لثلاث نساء :- ثلاث ملكات -شجرة الدر، وكليوباتره، وأعظمهن جميعا حتشبسوت. ثم بحث مفصل طويل فى حضارة الفراعنة، ورأى المؤرخين الأقباط فى الفترات السابقة وتحطيم الأنصبة، وملحمة اكتشاف شامبوليون لحجر رشيد، ومولد المدرسة المصرية لدراسة تاريخ مصر القديم، ودوام العصر الحجرى الحديث فترة غير عادية استمرت، إلى جانب العصر النحاسى، حتى بدء عصر الحديد فى عهد البطالسة، والأصول المصرية للثالوث المسيحى، وانعدام وجود المصادر فى ميدان الأدب المصرى الفرعونى.

إن الاستنتاجات النظرية هى التى تستدعى توقفنا، وهى بوجه الإجمال كما يلى :

١-" يمتد التاريخ المصرى إلى سبعين قرنا، وبأقل تعديل إلى خمسين قرنا: تمتعت باستقلال تام مدى ٣٥٠٠ سنة، منها حوالى ٢٥٠٠ سنة حكمتها أسر مصرية، ونحو ألف سنة حكمتها أسر أجنبية"[٤].

٢- هذه فى الحقيقة هى "أقدم وحدة تمت لأمة ظهرت على وجه البسيطة، وأقواها ". وهذه الوحدة "سواها النيل وطميه، وأحيتها الشمس المشرقة.فالشعب المتحضر، الشعب الذى يفلح الأرض، اضطر إلى ترتيب معاشه حسب ارتفاع النيل وانخفاضه، ونظم تقويمه على حركات الشمس والفصول، وضم شمله ليستطيع أن يحقق أعظم النفع من طمى النيل وشمس مصر، وليدفع عنه غوائل الفيضان، أو خطر القحط والأوبئة إذا ما أصيب بفيضان منخفض".

وبعودته إلى حكاية العجوز مريم والخليفة المأمون، وجد حسين فوزى ذات الاستنتاجات التى استنتجتها فيتفوغل "السلطة الخيرة هى التى تحمى المصريين من الفيضان المرتفع ومن انخفاض مستوى النيل..." إن سيد البلاد هو نفسه سيد المياه وممثل الآلهة.

٣- كيف نحدد الشخصية المصرية ؟ "إن الحضارة المصرية بأشكالها المتعاقبة ترسم لنا صورة شعب متماسك فى أصله ومعينه وروحه، شعب، وإن قل عدده، ينبىء عن قوته بما تبتدعه عبقريته من تنظيم رائع وفن متين وترتيب عقلى وإيمان بالبعث بعد الموت، وبمبادىء العدالة".

ويكمن البعد الأول لوحدة الشخصية المصرية فى روابط الفلاح "فيما له علاقة بالأرض والرى والزراعة "، وفى نظرته إلى العمدة وشيخ البلد نظرته إلى صاحب السلطان". والبعد الثانى الذى هو نتاج التاريخ السياسى، يقوم فى "وحدة الشقاء الناشىء عن الاستغلال".

أما البعد الثالث فيتألف من "احتفاظ المصريين بتقاليدهم الاجتماعية ونظام الحكم. وما هو أهم من ذلك، معتقداتهم... ولم يكن باستطاعة الفن أن يستمر خلال ثلاثة آلاف سنة لو لم يكن المصرى متعلقا بماضيه" .

والبعد الرابع هو: "أن الروحانية المصرية لم تكن من النوع الهندوكى المستغلق التائه فى بوادى الأسرار الفلسفية، إنما هى روحانية الواقف بباب المجهول يحاول اقتحامه، أو تفسيره عن طريق تصورات مادية".

والبعد الخامس هو الحضور الدائم للنكتة الهادفة عند المصرى، والتمسك الشديد بالأمل عند الضيق:"يفتح الله" ومعناها : السعر الذى

تعرضه غير مقبول و"صل عالنبى"، أى فلنبدأ فى الفصال و"على الطلاق"، أى لاتصدق كلمة مما سأقول ! ويا "فتاح يا عليم"، أى أول القصيدة كفر، وبعدها وياك، وربنا يكفينا شرك، و"باسم الله" أى تفضل وشاركنى لقمتى التى لاتكاد تكفينى ؛ ثم يتشجع عندما ترفض دعوته، فيقول "حلفت عليك"، ومعناها: أيها الأريب لقد فهمتنى و"أتوكل على الله" يعنى أغرب عن وجهى من غير مطرود ؛ و"دستور إيه ياعم ؟ الله يخليك"، يعنى شبعنا من هذا الكلام وأمثاله".

اردت لهذا الكتاب أن يكون ملحمة للشعب المصرى، فإذا هو فى أكثر من موضع مرثية طويلة لما عاناه على مدى الأزمان، وإذا بى، وأنا أؤكد قوة هذا الشعب على المقاومة والصراع والبقاء، وأشير إلى ما أداه من خدمات للحضارة، اتوكأ على آلامه وهزائمه. أترى فى هذا من المعانى المتأصلة فى النفس المصرية، وهل كنت معبرا عن ذلك الروح الحزين، روح المصرى يضحك بملء فيه وحنجرته، ثم يقول فجأة "اللهم اجعله خير" ؟... وأن أعمق الكلمات التى سمعتها تتردد على لسان الناس فى أحياء القاهرة القديمة هى كلمة "الفرج"..."

٤- أن الشعب المصرى بمواجهته البؤس والشقاء وبمحاربتهما "اهتم دائما بصناعته الوحيدة – صناعة الحضارة"، ليس فقط "الحضارة التى وهبها للدنيا"، بل"الحضارة التى فرضها على حكامه" أيضا. وإلا "فإننى أطلب تفسيرا لهذه الظاهرة الثابتة فى التاريخ المصرى: بناء المصاطب والأهرام والبرابى، واقامة التماثيل والمدافن، وإنشاء الكنائس والأديرة، فالمدارس والجوامع والقصور والأضرحة، وحفر الترع وإقامة الخزانات. ووصل البحرين سواء عن طريق النيل، أو مباشرة بين القلزم والفرما. ثم من كان يصنع الأثواب...؟ ومن قام بزينة المساجد ومنابرها، والكنائس وهياكلها ؟ ومن رسم الصور الشعبية على الخشب، ووضعها فى توابيت الفيوم والبهنسا ؟ ومن قام على مدرسة الكهنوت فى هليوبوليس، ومن فتح مدرسة اللاهوت المسيحى"الديدسفلية" فى مواجهة مدرسة الأسكندرية الوثنية؟ ومن أنشأ الجامعة الأزهرية ؟"

إن الذى فعل ذلك هو الشعب المصرى الذى كانت الحضارة صناعته الوحيدة.

٥- وفى صناعة الحضارة هذه، يحتل الفن مكانا بارزا، إذا لم يكن يحتل المكان الأول -ثلاثة آلاف سنة من الفن المصرى، ثم استمرار المميزات المشتركة بعد الفتح العربى: "أن مصر الإسلامية لم تتميز بأدب مصرى عظيم ولابرعت براعة خاصة فى الفلسفة ولكنها -كما كان شأنها من قديم - حذقت فنون العمارة والزخرف، وصناعاتها المشهورة، وظهر فيها العلماء والأطباء، وعنيت بالدراسات الدينية عناية كبرى، وبالعلوم العربية كوسيلة فعالة، لاثانى لها، لفهم الدين فهما صحيحا" .

٦- أن هذه العوامل الثابتة اقتضت تركيزا على الماضى أثر تأثيرا كبيرا على التطور المقبل:"توقف نمو الشخصية الفردية وجمد فى مستوى الحلول التى لم تتغير طوال القرون الثلاثين التى عاشتها هذه الحضارة، وظهر عدم الكفاءة فى مجال الفكر الفلسفى والمغامرات الفكرية التى تميز الحضارتين اليونانية والهندية.فلم تكن التغييرات لتتعدى الحدود التى رسمتها الأفكار المغروسة فى الروح" والمغامرة الروحية الكبرى فى مصر كانت مغامرة "الإنسان الباحث عن خالقه، يحاول تعريف الروابط التى تربطه بما وراء الكون والحياة الأرضية". وينبغى الاعتراف بأن"الفراعنة اكتشفوا مبدأالسلطة الملكية المستمدة من الحق الإلهى، ومبدأ التعاون الاجتماعى".

٧- وفى ختام هذا البحث يبدو أن مصر برغم الآنقطاع العميق فى تاريخها، بقيت كما كانت من غير أن تتغير فى العمق.لكن المصريين ينظرون إلى حاضرهم وماضيهم ضمن اطار اللغة العربية وفى قالب الثقافة العربية الإسلامية. وعلى مصر، وهى قلب العالم العربى الإسلامى بفضل كيانها التاريخى القديم وتقاليد الحضارة ووحدتها القديمة المتواصلة ومواردها- أن" تعيد تلك الحضارة إلى النفوس... إن الشعب الحى يجب أن يعيش دائما على اتصال وجدانى بتاريخه".

على الطلاب أن يدرسوا عن أهم السلالات فى الممالك الثلاث، ثم عن مصر القبطية. وبعد الفتح العربى لابد أن تتجه الدراسة اتجاها توسعيا، لما لتاريخ مصر الإسلامية من صلة بحياتنا الحاضرة، وبمركزنا فى العالم

العربى. ويراعى فى تدريس كل تلك العهود أن يشاهد الطالب أمثلة من الفن المصرى كله".

"أما اللغة العربية فهى دعامة صرحنا الثقافى بكامله... وعنايتنا القويمة بالحضارة العربية لاتعفينا من أن نبعث فى النفوس تاريخ حضارتنا السالفة، فى قالب عربى بليغ.إذ يجب أن يتكون المصرى عقلا وشعورا بما يوحى به تاريخه الحضارى كله ويتمثل حضارته جميعها فى إطار لغته العربية. يجب أن يدعم قوامه الفكرى والخلقى بكل ما هو مصرى، حتى تكون له شخصية مصرية واضحة، تعمل فى الآداب والفنون والعلوم". لاشك أنه كان هنالك تراث شعبى هام، ولكن الخيط الهادى إنما هو "التاريخ الحضارى كله – وما الفلكلور الأقطعه منه – فهمه، وتمثيله، هو مستودع الخيوط الأخرى. الأصعب منالا. وبمجموع هذه الخيوط، يهتدى المصرى إلى أركان شخصيته وأغوارها، فيتمكن من أن يقدم للإنسانية شيئا جديدا".

أخيرا بعض الملاحظات المنهجية:" فى تنقيبى عن الشخصية المصرية اكتشفت حقيقة أولية وهى ان الثورات والاضطرابات لاتصور وحدها يقظة الوطنية المصرية، لأن المصريين أول من حذقوا ما يعرف بالمقاومة السلبية " ؛ ولتتبع منعرجات الشخصية المصرية، ينبغى دراسة "فترات الحكام الذين نصبتهم الدول الغازية الأجنبية"، " فمصر لم تفن فى غزاتها، بل ان غزاتها هم الذين يفنون فيها" ؛ ليس ثمة "معجزات" فى تاريخ الحضارة (المعجزة اليونانية)، وإنما تكوين تاريخى متلاحم للحضارات تجد فيه مصر أوليتها الزمنية ومكانها الأساسى.

"الشخصية المصرية التى ضاعت، أين نستطيع أن نجدها ؟ إن قرونا طويلة من الاحتلال قد حفرت هاوية عميقة بين عقولنا وعواطفنا ". هذا ما كتبه أحد الصحفيين عام ١٩٥٤[٥]. ويمكن الجواب اليوم أنه بين الموظفين الكثر الذين كرسوا أنفسهم من أجل أن يصوغوا من لاشىء مجموعة من الأفكار والمبادىء والأهداف، وضمن هذه الفوضى كلها، يقف هذا الكتاب الرائع الذى وضعه حسين فوزى لينطق القلب والمعرفة باسم مصر.

أما ملحمة سعيد مهران فقد كانت مختلفة كثيرا، من قريته التى يسيطر عليها هرم الباشوات الإقطاعيين، وظلم كل البيروقراطيات، وثقل

المحتل.يتذكر سعيد صديقه، الذى يذهب إلى المدرسة، رؤوف علوان. وقال له رؤوف :"سعيد، لم يحتاج شاب فى وطننا ؟" وقبل أن يستطيع سعيد الأجابة رد رؤوف:" المسدس لمعالجة الماضى، والكتاب لتهيئة المستقبل.تدرب واقرأ !"[٦] كم من آلاف وملايين المراهقين يقولون مثل هذا الكلام فى مصر المحمومة بعد الحرب العالمية.

وهكذا تعلم سعيد القراءة، ثم أصبح حاجبا فى بيت الطلبة الجامعيين فى القاهرة وبدأ يسرق أولاد الأغنياء، ورؤوف، الذى كان يدرس الحقوق، وافق على ذلك.ذلك أن سعيد لم يكن يستطيع أن ينسى اليوم الذى دقت فيه أمه، وقد أصيبت بنزيف، على باب مستشفى فخم، فلم يفتح لها أحد، فرجعت لتموت فى عيادة بائسة. وهكذا حمل سعيد على عاتقه وحده مهمة ملاحقة الظلم والاقتصاص من الأغنياء، وشيئا فشيئا، اجتذبت سمعته كقاطع طريق جماعة من المغامرين الشباب. وجمعته الحياة بنبوية، الفتاة الجميلة كالشمس الطالعة، وولدت من زواجهما سناء. وحكم على سعيد بالسجن فمات ألف ميتة، إذ طلقته نبوية لتتزوج عليش سدرة، أحد أفراد عصابته الذى كان قد وشى به إلى الشرطة.

انقضت أربع سنوات، وعاد سعيد إلى الحياة الحرة. رفضت ابنته أن تكون لها أية علاقة معه، وبقيت نبوية متوارية عن الأنظار، بينما الخائن يعيش محاطا بالثروة والرجال وتحميه الشرطة، أما رؤوف نفسه، صديقه القديم، فقد أصبح صحفيا معروفا، وفير الثروة، متنكرا لنفسه ولماضيه.

استأنف سعيد حربه، إذ "ينبغى اقتلاع الشر من جذوره حتى تعود الحياة صافية"، فحاول أن يقتل عليش، لكنه اخطأه فى ظلام الليل، وقتل عاملا مسكينا، ولاحقته الشرطة، فاخطأ مرة ثانية وصرع سائق رؤوف برصاصه، بينما نجا سيده من الموت.

حاصرت الشرطة حى العباسية، حيث كان سعيد يقوم بعملياته، وبعد أن تخلى عنه الجميع، حماه إنسان واحد واحتضنه - أنه المومس نور التى ظلت تحبه، وحماه شيخ غائب فى صلواته لليلة واحدة. وبالقرب من نور، اكتشف اللص الشاب الذى لاقى قلبه العاشق الشبيه بقلب طفل عذابا شديدا، العطف والحنان، لكن الأوان كان قد فات، وقادت دلائل عديدة البوليس إلى

تلك الشقة المنعزلة التى لجأ إليها، حيث كان يستطيع أن يطل على المقابر فى ضوء القمر، وضرع سعيد بين تلك القبور مصابا بطلقات البوليس التى كانت تنهمر عليه فى الليل.

وفى إحدى الليالى، قبل يومين من مصرعه، ذهب سعيد، وقد ضاق بالوحدة، ليلتقى أصدقاءه فى أحد المقاهى مستغلا فرصة الظلام. وكان أولئك الرجال القساة يتحدثون عن السلام، سلام النفس :

– المأساة الحقيقية هى أن عدونا هو صديقنا فى الوقت نفسه.

– أبدا، المأساة الحقيقية هى أن صديقنا هو عدونا.

– بل إننا جبناء ! لم لانعترف بهذا ؟

– ربما. ولكن كيف تأتينا الشجاعة فى هذا العصر ؟

الشجاعة هى الشجاعة..

والموت هو الموت..

والظلام والصحراء هما هذا كلها!

هكذا تمضى رواية "اللص والكلاب" التى كتبها نجيب محفوظ.أبرز روائيى مصر حاليا. وما أن ظهرت فى ربيع ١٩٦٢ حتى أثارت الدهشة، لم هذه النظرة السوداء إلى الوجود ؟ لم هذا الموضوع الغريب فى روايات المعلم ؟ ما هو مصدر هذا اليأس الذى يطوق البطل، والذى يصوره نجيب محفوظ بهذا الشكل المثير : انتصار الظلم، اللاعقلانية، وعالم الكلاب حيث يأخذ الأمل وجه مومس ؟ شعر النقاد بالحرج مع أنهم رحبوا بالرواية – وقد عرضناها عرضا موجزا جدا – على أنها نقطة تحول فى نتاج محفوظ الذى لم يكن أحد ينازعه القدرة القصصية الهائلة[٧].

كتابان.

لماذا هذان الكتابان بالذات ؟

أولهما: ثمرة جهد فى البحث وتفكير نظرى عميق، يعطينا مفاتيح الشخصية المصرية، والآخر رواية قصيرة، قاسية كالحقيقة.

لقد حظى كل من الكتابين بنجاح كبير، وأثار كل منهما كثير من النقاش، وبرغم اختلافهما فى الطابع والمستوى، فإن لكل منهما مغزى هاما.

وهذا يعود إلى أن أهم عمل نظرى فى مصر المعاصرة اثبت، بالتاريخ والعلم الدقيق، "مصرية" مصر، فى الوقت الذى كانت تتأكد فيه

إرادة عروبية. فهو قد أعطى لدخول مصر فى العالم العربى بعده الحقيقى ووضع الأساس لتدرج الرغبة المصرية للوصول إلى الحقيقة والعدالة.

أما الرواية فقد وجهت، من ناحية ثانية، ضربة قاسية للصحافة فى ازدهارها الآنى ولإعلاناتها اليومية عن الانتصارات بعناوين حمراء مشرقة. وصورت حياة الإنسان الذى لا يزال مسحوقا. ورفضت الاطمئنان والهدوء، وعبرت، من خلال قصة لص، عن الإيمان بروح الشعب وحده، وعن احتقاره للانتهازيين "الكلاب" المندسين فى جهاز الحكومة الخانق. إن الرواية التى لاقت نجاحا كبيرا لأكبر قصاص مصرى معاصر تنتهى بأزمة وفاجعة، لا بنهاية سارة.

هذه هى طريق الروح المصرية فى أعماقها.

هوامش الفصل التاسع

١- إن محمد بن إسماعيل البخارى(٨١٠-٨٧٠) تجول فى العالم الاسلامى يجمع "الأحاديث"، ومن مجموع ٦٠٠,٠٠٠حديث اختار ٧٢٧٥حديثا جمعها في"الصحيح" وهو مجموعة كانت أساس الشرع الإسلامى، وثانية بعد القرآن من حيث أهميتها الشرعية وأثرها فى العقل الإسلامى.

٢- أول مؤرخ مصرى فى العصور الحديثة(١٧٥٦-١٨٢٥) وقد وضع تاريخا اجتماعيا رائعا للبلاد في ظل بونابرت ومحمد علي.

٣- الفتوى قرار تتخذه سلطة دينية ذات مكانة وطنية ولها قوة القانون خلال العهد الإسلامى.

٤- المؤرخ البلجيكى العظيم هـ بيرينH . pirenneطالما تمسك بهذه النظرية مبينا مثلا أن الأهرام كانت حصيلة اندفاع إجماعى لاحصيلة رق. وهناك أشارات مماثلة عديدة عند أ. ارمان وأ. غارديتر الخ.. إن حسين فوزى بإحياته التاريخ الثقافى للشعب المصرى يستحق الشكر على إثبات خطأ خرافة "سبعة آلاف عام من الرق".

٥- إحسان عبد القدوس في"روز اليوسف"، عدد ١٣٥٠، ٢٦ إبريل ١٩٥٤.

٦- هذا هو رأى المؤلف "بثوريى" ماقبل ١٩٥٢. لكن لم تكن هناك أية حركة يسارية تعتمد هذه الرموز بصورة خاصة.

٧- في عام ١٩٦٢ نشر محفوظ رواية أخرى هى "السمان والخريف". وهنا كان حريق القاهرة إطارا لرواية عن سياسى شاب فى حزب الوفد شعر بعد سقوط النظام القديم أنه حكم علية بالعزلة فى عالم يرفض أن يراه وأن يفهمه. وقاد التأمل بالحياة الأخرى - أو "الحياة الأفضل" كما دعاها شيكوف - البطل إلى اصطدام مروع فى الفصل الأخير مع "ثرثار شاب" يتابع طريقه بشجاعة رغم السجون والمعسكرات والاضطهادات الملاحقة... وصورة الأمل هنا هى بالفعل صورة البطل المطلوب.

الفصل العاشر
ميثاق العمل القومى وملحقاته

إن ميثاق العمل القومى الذى تقدم به الرئيس عبد الناصر إلى أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، البالغ عددهم ١٧٥٠ عضوا، يوم الاثنين، ٢١ مايو ١٩٦٢ (وهو يوم العمل الأول لهذه الجمعية) يمثل، من جميع نواحيه، وثيقة مبدئية، وبرنامجا بالغ الأهمية. إن الخبرة العملية التى حللنا مراحلها، والدراسات النظرية لهذا العقد الأول بكامله، بلغت النضج فيها. وهذه الوثيقة تمثل نقطة تحول، إنها تمثل الرصيد الناجم عن العمل والجهد المبذولين، وتحدد "العمل القومى" الذى ينبغى للأمة برمتها ان تعمل من أجله.

وأبواب الميثاق عشرة ؛ تناول البابان الأخيران منها فقط قضايا"الوحدة العربية" و"السياسة الخارجية"، بينما انحصرت الأقسام الثمانية الأخرى بالشؤون الداخلية وبمشاكلها. مؤكدة بذلك أولوية النواحى الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والسياسية الملازمة للمجتمع المصرى فى الآونة الحاضرة.

تقدير للشعب المصرى :

فى الباب الأول الذى يشكل "نظرة عامة" وجه عبد الناصر تقديرا إلى "الشعب المصرى" : "إن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة، كذلك فإن هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى ". فى ١٩٥٢، لم تكن قيادة الحركة تملك غير مبادىء ستة : "القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، أقامة عدالة اجتماعية ؛ أقامة جيش وطنى قوى : اقامة حياة ديمقراطية سليمة".

لم تكن القيادة العسكرية بل "هذا الشعب العظيم، هذا المعلم الأكبر" هو الذى علم القيادة الثورية وراح "يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة

والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي تأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية". ثم راح، ثانيا، يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله".

وليست النظرية الوهمية القائمة على "وحدة جميع الطبقات" هى التى بنى عليها الشعب المصرى كفاحه الثورى ضد الاستعمار. العكس هو الصحيح إذ أنه "حرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال... ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته إليها، بسبب ضرورات التطوير، ماسة وشديدة".

إن الرئيس عبد الناصر سيعود إلى هذه النقطة فيما بعد، لكنه من المفيد الأشارة إلى هذا التأكيد الأول على التغير فى الموقف من الحليف الرأسمالى قبل صيف ١٩٦١.

إذن الطريق الآن مفتوحة أمام ثورة عامة لم تعد تقتصر على تحرير الأرض وحسب. والنجاح الذى تحقق حتى الآن هو نتيجة عوامل متعددة :

١ – ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها.

٢ – طليعة ثورية مكنتها أرادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة إلى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى، وهى مصالح الجماهير.

٣– وعى عميق بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر من ناحية، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الإنسان بدوره على التأثير فى التاريخ.

٤ – فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية. يأخذ منها ويعطيها، لا يبعدها عنه بالتعصب، ولا يصد نفسه عنها بالعقد.

٥ – أيمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى إلى الإنسان فى كل زمان ومكان".

" فى ضرورة الثورة"، كان هذا هو عنوان الباب الثانى. "لقد أثبتت التجربة وهى ما زالت تؤكد كل يوم، أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع

النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل". لماذا ؟ لأن "التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال" خطير جدا ؛ ولأن الثورة هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى" الذى وجهته البلدان المتقدمة للبلدان المتخلفة، إذ أن الفوارق بين الطرفين لايمكن إلا أن تتسع.

ولكى تحقق أهدافها الثلاثة وهى: "الحرية والاشتراكية والوحدة" على التوالى، كان على الأمة العربية أن تسلح نفسها بثلاث "قدرات":

١ - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الإرهاب.
٢ - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية.
٣ - الوضوح فى رؤية الأهداف، ومتابعتها باستمرار، وتجنب الآنسياق الآنفعالى إلى الدروب الفرعية التىتبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه، وتهدر جزء كبيرا من طاقته.

وأعلن الرئيس عبد الناصر ما لن يكل عن تكراره باستمرار فى الميثاق وهو : "أن التجربة الثورية العربية لاتسطيع إن تنقل ما توصل إليه غيرها". لكنه سرعان ما بادر إلى أيضاح أن هذا التفرد يعود إلى عوامل مشتركة ناشئة عن تغييرات فى العالم بعد ١٩٤٥، شرحها كما يلى :

١ - تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا ولفريقيا وأميركا اللاتينية، حتى لقد استطاعت هذه الحركات ان تقود معارك عديدة ومنتصرة ضد القوى الاستعمارية، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال.
٢ - ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى.
٣ - التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الآنتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير.

٤ – نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية، وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم، كالامم المتحدة، والدول غير المنحازة، وقوة الرأى العام العالمى.

وفى نفس الوقت أضطر الاستعمار، تحت هذه الظروف، إلى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ؛ وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محاولة تشكيك الامم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الإسهام الإيجابى المتكافىء فى خدمة المجتمع الإنسانى".

إن مجموع هذه العوامل "يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية تختلف تماما عن الظروف السابقة". كذلك فإن "تجربة" الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الإيطالية"[1] لا يمكن أن تكون نموذجا للوحدة العربية. وسيعود عبد الناصر إلى هذه النقطة، ثم إلى الاشتراكية بتفصيل أوسع فى مكان آخر.

ولخيرا الاعتراف بالتاريخ : تناول الباب الثالث جذور النضال المصرى ". وهذا القسم يكرر بوضوح تفكير "سندباد مصرى" الذى سيطلب منه، عند نقطة معينة،" التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والإنسانية الأولى"، "ظلام الغزو العثمانى، المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية التى أغنت التفكير والخيال المصريين بعلمائها وبإدخال العلوم، ومحمد على الذى – برغم عظمته – "لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له الطريق لحكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه". إلا أن عبد الناصر لم يقل كلمة واحدة عن مصر القبطية؛ بينما أعطى الفترة اليونانية الرومانية حقها الكامل قبل الأنتقال إلى مصر الإسلامية.

وهنا وهناك كانت تبرز بعض آراء صبحى وحيدة ولاسيما حول "عقد" النمو.

وكان من سوء حظ مصر ان فترة انحطاطها فى ظل الأتراك تصادفت مع عصر قيام الاستعمار الذى كان أبرز ما حققه هو حفر قناة السويس وتحويل مصر إلى زراعة القطن. وفى ذروة الأزمة، وبرغم

الكارثة الوطنية كان لإيفاد البعثات المصرية العلمية إلى أوروبا نتائج مثمرة. وسرعان ما أصبحت مصر ملاذا للأحرار العرب، ثم تلت ذلك نهضة ثقافية كانت اطارا لثورة أحمد عرابى. وأشاد عبد الناصر بمصطفى كامل ومحمد عبده وقاسم أمين، ثم – وهذا شيء جديد – بسعد زغلول الذى "ركب قمة الموجة الثورية الجديدة" عام ١٩١٩. ولاول مرة قال بالحرف الواحد "إن ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة". ثم قدم بنفسة ثلاثة أسباب لتفسير فشلها :

١- أن القيادات الثورية أغلقت إغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى ؛ على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للاحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة.

٢ - أن القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطيع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية.

٣ - إن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب التى انتقلت من السيف إلى الخديعة. وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى. وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط.."

ان بعض المؤرخين يعلنون أن "الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لايثور إلا فى حالة الرخاء" وهذه فكرة خاطئة لا تميز بين رخاء أقلية وبؤس الجماهير. وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر تمثل الحد الأقصى لجميع نقاط الضعف.

حول هزيمة الطبقة الوسطى :

وعلى أساس هذا التحليل، قام عبد الناصر بمراجعة "مرحلة الأزمة الكبرى" من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ لكى يستخلص "درس النكسة" موضوع

الباب الرابع. هذا الدرس ركز على نقطة أساسية هى تزوير الديمقراطية - "ديمقراطية مضللة" - من قبل الحكومة التى كانت آنذاك فى أيدى الملك وكبار الملاك العقاريين بالتحالف والاتفاق مع الاستعمار. "ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم، وأن يسيطر عليهم ويملى إرادته. إن حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الآنتخابات".

ومن تلك السنوات القاتمة أعاد عبد الناصر إلى الذاكرة المأساة التى مثلتها حرب فلسطين بالنسبة للوعى العربى القومى. كان إنشاء إسرائيل مقصود من قبل الاستعمار "لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى إذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة، وأن يخرج من الأزمة الطاحنة. كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب. ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الإيجابى"[٢]. وبعد ذلك "إن الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب، وإنما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها".

ومن قبل كان "الشعب المصرى قد عبر عن نفسه برفضه العنيد بأن يشترك فى الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) التى لم تكن فى نظره إلا صراعا على المستعمرات والأسواق ". وبعد هزيمة فلسطين "سحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من أصداء طلقات الرصاص، وتجاوبت أصداء انفجارات القنابل، وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها ؛ ثم أن ثورات الفلاحين ضد استبداد الإقطاع وصلت إلى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين فيها . وبعد ذلك اشتعلت الشرارة من أجل حريق القاهرة الذى مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين، كان يمكن إطفاؤه، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا".

واعترف عبد الناصر بأن "الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو"، لكنه أكد أن "الطريق إليها قد فتح على مصراعيه فى تلك الليلة العظيمة". وماذا عن الثورة ؟ "كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الأساس، صلبا شامخا" لبناء الدولة القومية. ولكن بأية وسائل ؟ بواسطة "المبادىء الستة"

بكل تأكيد. وعاد عبد الناصر، مرة أخرى، إلى الإشادة "بالشعب المصرى، صانع الحضارة".

كان من المنطقى أن يؤدى نقد "للديمقراطية الرجعية" إلى إعطاء تعريف "للديمقراطية السليمة" فى الباب الخامس من الميثاق. وقال عبد الناصر إن "العمل الثورى الصادق "لايمكن أن يكمل بغير سيمتين لساسيتين : "شعبيته" "وتقدميته".والصدق يولد الأصالة : "إن الحرية السياسية، أى الديمقراطية، ليست نقل واجهات دستورية شكلية.لذلك فإن الحريه الاجتماعيه، أى الاشتراكيه،ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية ". وبما أن "النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه"، وبسبب أنه "قد كانت القوة الاقتصادية فى مصر، قبل الثورة، فى يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل " فإن النتيجة الطبيعية لذلك كانت تزوير الديمقراطية بشكل فاضح – شراء الأصوات، لمية الفلاحين، فرض تأمينات مالية لمصلحة المرشحين الأغنياء.. إلخ – ثم تشويه حقيقى للرأى العام : "إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها...إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته... وكان الهدف من التعليم كله لا يزيد عن إخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب".أما الضغط المشترك من الطبقات الحاكمة على المثقفين فقد أجبرهم على الاختيار بين احتمالين لا مفر من أحدهما: "إما أن تستسلم لإغراء ما يلقيه إليها من فتات الامتيازات الطبقية، واما أن تذهب إلى الآنزواء والنسيان".

ما هى خصائص "ديمقراطية الشعب ؟" وليس "الديمقراطية الشعبية". عدد الرئيس عبد الناصر ستا منها هى :

١ – الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية.أن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الآنتخابات إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاثة : أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره ؛ أن تكون

له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية، أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته..

- أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات... والصراع الحتمي والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وإنما ينبغى أن يكون حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات... ولا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك، ديمقراطيا، للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية. إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية.
- أن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى... ويتحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة إلى عدة ضمانات لازمة... : أ – يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها، بـ – أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية، ج – أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة، د – ان جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه فى مرحلة الأنطلاق الثورى.
- أن التنظيمات الشعبية، وخصوصا التنظيمات التعاونية النقابية، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة... لقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين.
- أن النقد والنقد الذاتى هما من أهم الضمانات للحرية... إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها، قد تخلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة.
- أن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن، وفى مقدمتها، التعليم

والقوانين واللوائح الإدارية... إن العمل الديمقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة، عميقة فى إحساسها بالإنسان، صادقة فى تعبيرها عنه، قادرة بعد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه...".

الاشتراكية، "محتومة".. : والباب السادس – "حول حتمية الحل الاشتراكى" – يقودنا إلى جوهر القضية [٣].

نبدأ بالفقرة التى تقول إن "الحرية الاقتصادية" – وشرطها الأساسى "توسيع قاعدة الثروة الوطنية"– لا يمكن تحقيقها فى الإطار الرأسمالى. وسبب ذلك فى الحقيقة أن "التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار" واستعملت موارد المستعمرات لخدمة مصالح الاقتصاد المتقدم، يضاف إلى ذلك، أنه حتى لو كان الطريق الرأسمالى ممكنا نظريا فإنه "لا يمكن من الناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها". والطريق الشيوعى ؟ لم يسميه عبد الناصر باسمه، ولكنه قال "هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله، إما لصالح رأس المال، أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة".

وبالنسبة لبلد متخلف مثل مصر، "أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم". ذلك أن "نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة إلى التقدم":

أولهما – انها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء اسوار الحمايات الجمركية العالمية التى تدفعها الجماهير.

وثانيهما – أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى اثرها، وتتحول إلى ذيل لها، وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة". ومواجهة التحدى لايمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط :

١– "تجميع المدخرات الوطنية" .

٢-" وضع كل خيرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات".

٣- "وضع تخطيط شامل لعملية الآنتاج".

وعلى "التخطيط الاشتراكى الفعال" أن يهيأ لمواجهة شبكة فى منتهى التعقيد من التحديدات : "كيف يمكن أن نزيد الآنتاج ؟ وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة ؟" إن مشاكل التخلف هذه مجهولة من قبل الدول المتطورة وهى المشاكل اليومية لثلثى العالم. وأظهر جمال عبد الناصر كيف أن منطق الصراع الأساسى ضد الاستعمار أثناء معركة السويس هو الذى أوجب التوسع الكبير للقطاع العام، كما أوضحنا سابقا.

ولم يقدم الرئيس عبد الناصر أية تفصيلات عن "الاشتراكية العلمية" المطروحة. لكنه من جهة أخرى، قدم صورة شديدة التفصيل للقطاع العام كما كان عليه بعد صدور قوانين صيف وخريف ١٩٦١. وطلب من القطاع الخاص أن "يجدد نفسه" لأنه " لم يعد ممكنا ان يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب وبوسع هذا القطاع ان يقوم بنشاطات فى المجالات التالية : جزء صغير من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والمعدنية ؛ الصناعة الخفيفة. ربع التجارة الخارجية، ثلاثة أرباع التجارة الداخلية، الأرض (ضمن إطار القانون الجديد للإصلاح الزراعى، وبناء المساكن. وطبيعى أن تمتد رقابة القطاع العام إلى هذه المجالات جميعها، ولاسيما الصناعة والتجارة الخارجية والداخلية.

ومن المؤكد أن إصلاحات ١٩٦١ الاجتماعية كانت تمثل "عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الإقطاع وللرجعية والتحكم... لكن الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية" ما قد يدفعها للعمل معتمدة على "الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار" .

ولم يكن هنالك - فى ذلك الوقت - من حل لبناء الاقتصاد الوطنى للدولة المستقلة، انطلاقا من التخلف - سوى توسيع القطاع العام الموجه من قبل الدولة.

كان عنوان الباب السابع "حول الأنتاج والمجتمع". "إن الإنسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة، وفى المصانع الضخمة، ومن فوق السدود العالية، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة". ولمواجهة تزايد السكان - "إحدى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الأنتاج" - ينبغى اللجوء إلى "محاولات تنظيم الأسرة" (أى، ببساطة، تحديد النسل)، وإلى زيادة الأنتاج، قبل أى شيء آخر. على الصناعة أن تتحمل القسط الأوفر من الجهد : "يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا". وفى مجال الصناعة هذا "ينبغى أن يكون اتجاهنا إلى آخر ما وصل إليه العلم. إن حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة، وإنما هو أيضا تعويضا عن التخلف". وبالطبع "فإن الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثانية الثابتة للكيان الصناعى الشامخ". لكن ذلك "لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية، إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة وإغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل".

وبين الميادين المتعددة للصناعة علق الرئيس عبد الناصر أهمية خاصة على الصناعات المعدنية والتعدينية والصناعات البحرية[٤] والمواصلات والصناعات الغذائية.

وكان قبل ذلك قد تناول الزراعة. ومن المدهش أن نلاحظ مقدار ما خلط بين مركزية الدولة والاشتراكية : "منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف، وهما فى مصر الآن، ومنذ زمان طويل، فى إطار الخدمات العامة...".

وهكذا فإن "مجتمع الرى" الذى كان أساس الاستبداد الشرقى، وصف بأنه اشتراكية صحيحة. وهذا مثل تام على هذا النوع من التفكير. لكنه لا مجال للملكية العامة للأرض : "أن المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك".

التطور المشترك للتعاونيات، واستصلاح الأراضي البور، وتحسين الاساليب التقنية فى الزراعة، والتصنيع فى الأرياف، كل ذلك يجب أن يؤمن للفلاح ازدهار، وأن يسهم فى مشروع السنوات العشر.

وعاد الرئيس عبد الناصر إلى وظيفة الرأسمال الخاص، فقال أن القوانين الصادرة فى يوليو ١٩٦١ لها هدفان : "الهدف الأول : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين للمواطنين يحقق العدل المشروع... والهدف الثانى: زيادة كفاءة القطاع العام الذى يملكه الشعب... إن تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص"، يجعله حليفا وأداة له.

عند ذلك انتقل المتحدث إلى مسألة "الرأسمال الأجنبى"، الذى ميز فيه بين ثلاثة عناصر: "المعونات الأجنبية غير المشروطة" هى ذات الافضلية الأولى. "القروض غير المشروطة" تأتى فى الدرجة الثانية. أما تلك التى تأتى فى الدرجة الثالثة فهى "أشتراك رأس المال الاجنبى فى أوجه النشاط الوطنى ، وهذا يتضمن الاشتراك الأجنبى فى إدارة هذه الشؤون وتحويل جزء من الأرباح إلى الخارج. إن شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى أن الدولة ذات الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة إلى النمو بعضا مما نزحته من ثرواتها الوطنية".

وبعد استعراض مفاهيم الحكومة فى ميادين "تكافؤ الفرص" – الحماية الطبية، والتعليم، والعمل، والضمان الصحى، والضمان فى حالة الشيخوخة، والعناية بالطفل، وتحسين حالة المرأة التى (لابد أن تتساوى بالرجل)، والعائلة كأساس للمجتمع، والمثل الجديدة، والثقافة الوطنية، "وحرية الإيمان الدينى" – شرح جمال عبد الناصر مفهومة للحرية الفردية أكبر حافز للنضال . إن الغاء الفوارق الطبقية يمكن من تخفيف الصراع الطبقى والقضاء عليه. "إن حرية الكلمة" التى تتمثل بصورة خاصة فى حرية الصحافة و "سيادة القانون" هما العنصران اللذان يؤلفان الحرية الفردية.

وفى ختام تناول القوات المسلحة ودورها "هو ان تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية، كما يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق

كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول إلى آماله الكبرى".

وانه لذو مغزى خاص إن نلحظ تناول الجيش الجديد فى القسم المتعلق بالإنتاج وكون وظيفته هى حماية النشاط الاقتصادى، وكونه قوة الدولة الأساسية فى الداخل والخارج معا. وهكذا تتعزز مرة أخرى استمرارية التاريخ المصرى.

"مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله" أى الباب الثامن، تظهر أبرز المشاكل التى كانت الحكومة العسكرية تواجهها فى تلك المرحلة.

فى مجال القيم، مثلا، جاء : "إن العمل الإنسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق أهدافه، العمل شرف، والعمل حق، والعمل واجب، والعمل حياة... إن العمل الوطنى المنظم، القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد".

وللتغلب على المقاومة والتحفظات والجهل عند الجمهور العام، ولاسيما فى المناطق الريفية، يجب وضع أساس نظرى. "وانه لمن ألزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل... من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين عند التنفيذ".

وهكذا فإن الديمقراطية أصبحت القضية الأكثر إلحاحا فى التطور. ومن هنا كانت أهمية "المجالس الشعبية المنتخبة" التى ستحدد مهامها فيما بعد. إذ أن :

"ممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختيارا لأهداف النضال".

ولم تكن هذه قضية مبدئية أبدا، لكنها كانت نتيجة الرفض من قبل نسبة كبيرة جدا من المتعلمين، ولاسيما المثقفين التعاون – مع النظام. وهكذا فإن توسيع الحرية ظهر وكأنه نتيجة صراع بين الجهاز العسكرى والمثقفين، المؤيدين من قبل الرأى العام.

ماذا يمكن ان يقال عن "القيادات الجديدة" التى أبرزها "هذا الوطن - صانع الحضارة؟". حذر عبد الناصر من أخطار البيروقراطية لأنها : "قادرة - لو تركت لخطأ وهمها، أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى، وتجمد وصول نتائجه إلى الجماهير التى تحتاج إليه". "والقيادات الجديدة لابد لها أن تدرك دورها الاجتماعى، وأن أخطر ما يمكن ان تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف، متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت إليها امتيازاتها".

وأعطيت الجامعات مهمة أن تكون "طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة". "أننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة. لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء. ولقد كلفنا هذا التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا- كثيرا وما زال يكلفنا كثيرا. لكننا مطالبون، الآن وعصر الذرة يشرف فجره على الدنيا، أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه".

ويتناول الباب التالى قضية "الوحدة العربية" على ضوء التجربة السورية، إذ، من قبل، فى "مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار" كان يكفى "التقاء حكام الأمة العربية". ولكن "مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة".

ثم اكد عبد الناصر أن "مجرد وجود هذه الخلافات (بين الدولة العربية) هو فى حد ذاته دليل على قيام الوحدة. إن هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى". "وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها، لكن الوحدة العربية طريق قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل". لذلك "فإن أى وحدة جزئية فى العالم العربى، هى خطوة وحدوية متقدمة".

ولابد من تأمين ضمانات تحول دون تكرار الفشل، وأولها "أن الدعوة السليمة هى المقدمة"، لكن، قبل كل شىء، "أن تطور العمل الوحدوى يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية"

ومثل هذا التحليل مبرر للابتعاد عن دول ذات مجتمعات متأخرة، نصف اقطاعية، ويجنب الانجراف الأحمق فيما بدا فى ذلك الوقت للمجموعة العسكرية على أنه "فخ" باسم "القومية العربية".

"إن جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه إلى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى". وبعبارة أخرى، لا وحدة عربية قبل أن تقضى أيديولوجية القومية العربية على كل ما عداها.

والجمهورية العربية المتحدة "وهى تؤمن أنها جزء من الأمة العربية، لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى. ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شؤون غيرها... ولذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر بأن واجبها المؤكد يحتم مساندة كل حركة شعبية وطنية، فإن هذه المساندة يجب أن تظل فى إطار المبادىء الأساسية، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية".

والجامعة العربية لا تستطيع إذن أن تحقق المستحيل. فهى "بحكم كونها جامعة للحكومات... تستطيع ان تحقق خطوة فى طريق المطلوب الشامل... ولكن لا يجوز، تحت أى ستار ان تتخذ أى ستار، أن تتخذ كوسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به".

وكان الباب العاشر والأخير من الميثاق مخصصا "للسياسة الخارجية". استعرض الرئيس عبد الناصر الآراء المشهورة عن الحياد الإيجابى واللاانحياز وذكر باندونغ وبلغراد. ويجب الانتباه بصورة خاصة إلى وصفه للخطوط الثلاثة فى سياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية : "الحرب ضد الاستعمار والسيطرة"، "العمل من أجل السلام"، و "التعاون الدولى من أجل الرخاء".

وكانت هذه الناحية الأخيرة، المتصلة مباشرة بحاجات مصر الملحة، هى التى اعتبرها رئيس الجمهورية العربية المتحدة مطابقة بشكل خاص للمرحلة الحالية. "إن السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا. إن السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة

التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلف. إن الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى، بعد الخطر الأول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة". أما التعاون الدولى بغية التطوير فيقتضى التدابير التالية : "فتح الأسرار العلمية للجميع، واستخدام "الذرة للسلام"، وإعادة توجيه المبالغ الطائلة التى تستعمل حتى الآن لصنع الأسلحة الذرية نحو أهداف سلمية "لتخدم الحياة"، "مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم".

وفى الختام عرض عبد الناصر مبادىء مصر فى مجال السياسة الخارجية فقال :

"إن شعبنا شعب عربى، ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية. أن شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة، وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى. إن شعبنا ينتمى إلى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى، وهو أبرز سمات القرن العشرين.

إن شعبنا يعتقد بالسلام كمبدأ ويعتقد به كضرورة حيوية، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد. إن شعبنا يعتقد برسالة الاديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء ؛ لأن شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الإنسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة. إن فقرات كثيرة فى هذا الميثاق كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب".

وهكذا فإن "الدوائر الثلاث" (خاصة الدائرة "الإسلامية") أعيد رسمها من جديد، كما أنها وسعت إلى حد بعيد من خلال تجربة السنوات العشر الأخير.

منذ اليوم التالى لإعلان الميثاق بدأت المناقشات، ليس فقط تحت القبة الرسمية وإنما فى طول البلاد وعرضها. دعت الدولة مختلف الفئات والمهن إلى عقد لجتماعات متتالية، ونظمت مناظرات وندوات فى الصحافة، وعبأت الإذاعة والتليفزيون. ولكن، من ٢٦ مايو حتى ٤ يوليو، سارت الأمور

بصورة غير متوقعة، فقد كانت هناك قوى كثيرة تغلى، أو تكاد لا تنام. لننظر عن قرب:

بعد أن لوحق بالأسئلة، أجاب الرئيس أن الغاية الجوهرية من الميثاق هى تأمين عدالة اجتماعية على نطاق أوسع. "لم أقل إنه يجب إذابة الفوارق بين الأفراد، أنا قلت تذويب الفوارق بين الطبقات". وهاجم الصغار الذين يحلمون بتسلق السلم ويحلمون بأن يصبحوا ملاكا كبار، هؤلاء الذين يشكلون "متسلقى الطبقة" الجدد. وشدد على خطر الرجعية [٥].

وبدأ النقاش الأساسى فى اليوم التالى، أمام الجميع. وفى بدء الجلسة رفض عبد الناصر بحدة كل اقتراح يتجه ليجعل منه رئيسا مدى الحياة : "بننتخب أى واحد لان احنا بنتوسم فيه أنه حايسير فى الطريق السليم، إذا انحرف لازم نشيله... يجب ان يكون الشعب قادر على تعيين رئيس الجمهورية وقادر على عزل رئيس الجمهورية". وقام أزهرى معروف، الشيخ محمد الغزالى[٦] ينتقد الطابع العلمانى للميثاق : "الحرية لن تستكمل حقيقتها إلا إذا تحرر مجتمعنا من آثار الاستعمار الثقافى والاجتماعى الذى ترك كثيرا من العقد. فيجب ان يستتبع تحرير الوطن تحرير القوانين والشرائع.. ومن العجيب أن نجد روسيا تحكم بقوانين تتواءم مع النظام الشيوعى، ونجد أميركا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الرأسمالى ثم نجد بلادنا فى المنطقة العربية تحكم بقوانين دخيلة من فرنسا أوغيرها"[٧]. وانتقد أخلاق النساء المصريات واللباس الأوروبى. وفى ٢٨، عاد الشيخ الغزالى إلى نفس المشكلة، مفتشا عن انتصار رخيص وهو يعرض كرهه للمرأة. وسانده الشيخ أحمد الشرباصى الذى قال : "وأنا اقترح فى هذا الموضوع أن يضاف إلى ضمان حرية العقيدة ضمان صيانة العقيدة".

رد الرئيس عبد الناصر على ذلك بعنف : "ولكن بعد كده كثير من الدول الإسلامية فيها مواثيق وإنحازت إلى الغرب... وبدأنا نشعر بأن هناك محاولات لاستغلال الدين الإسلامى من أجل سياسة الآنحياز التى تتنافى مع سياستنا ". وعرف "المراهقة الفكرية" بانها "السطحية أو التعصب أو الإرهاب أو عدم القلب المفتوح [٨].

عند ذاك، قام صلاح جاهين، الرسام الكاريكاتورى فى "الأهرام"، ونظم زجل موهوب، وسط حماسة النقاش العام، بهجاء الغزالى فى سلسلة طويلة من الرسوم والأغنيات. وفى ٢٩ و٣٠ و ٣١ مايو، وفى أول يونيو، ثم تبعه رسامون آخرون. وفى ٣١ مايو، من على منصة المؤتمر، شن الغزالى هجوما عنيفا على الصحافة "التى تخصصت بنشر قذارات ضد رجال الدين". وعبثا حاول أنور السادات تهدئة العاصفة. فنشرت هيئة تحرير "الأهرام" ايضاحين، فى ٢ و٣ يونيو، كانا فى الواقع اعتذارين"[٩].

وكانت الفرصة سانحة لكى يعمل اليمين تحت ستار الدين الذى لا يمس.

ونهض فى المؤتمر خطباء عديدون يشددون على ضرورة تعديل الميثاق لجعل الإسلام "دين الاغلبية، دين الدولة". هذا ما نادت به بصورة خاصة، سهير القلماوى، أستاذة الأدب العربى فى جامعة القاهرة التى كانت معروفة بآرائها التحررية [١٠].

وخارج المؤتمر، دق علماء الأزهر الطبول، فتقاطر إلى الجامعة العريقة ٥٠٠٠ مندوب من الريف ليسمعوا رسالة شيخ الأزهر الذى ناشد بحرارة الجمهورية العربية المتحدة أن يكون دستورها - المنبثق عن ميثاقها - على أسس الإسلام ومبادئه، معلنا فى صراحة بأن دينها الرسمى هو الإسلام..

ووافق العلماء بالإجماع على خمسة مقررات، مطالبين بالنص على ان يكون الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، يشع فى قوانينها وفى مناهج التعليم وفى سلوك المجتمع وفى حياته وفى توجية وسائل الإعلام، وأن يضاف إلى الفقرة التى جاءت فى الميثاق عن مساواة المرأة بالرجل، عبارة "أن يكون ذلك فى حدود الشريعة الإسلامية " [١١].

وجرت مناقشات عاصفة فى لجنة صياغة الميثاق، حيث تذرع الرجعيون بثورة العلماء وبحجج أخرى متعددة [١٢].

من كان وراء هذا الضغط ؟ إنهم الأغنياء السابقون الذين رجعو شيئا فشيئا إلى ممارسة حقوقهم السياسية كاملة بعد أن أنتقلت إلى يد الدولة أهم موارد السلطة الاقتصادية. ألم تقل اللجنة التحضيرية، بعد حملة خالد محمد خالد الجريئة لمصلحة اليسار والمتحررين، بضرورة تخفيف إجراءات"العزل

السياسى" ؟ ونتيجة لذلك، قررت الحكومة، فى الفترة الفاصلة بين دورة اللجنة التحضيرية والمؤتمر، أن ترفع العزل عن ١٦٢٢ شخصا، بينهم سبعة فقط ينتمون إلى اليسار (غير الشيوعى) ؛ أما الباقون فينتمون إلى البورجوازية القديمة..

هؤلاء الأثرياء السابقون أعادوا اتصالاتهم بحلقات الضباط الذين عارضوا المصادرات الأخيرة، وأخصهم بالذكر : لطفى واكد، وحيد رمضان، داوود عويس (مدير مكتب قائد الجيش، المشير عامر) حامد السقا، عبد الغنى الشناوى (مدير مكتب استخبارات الرئيس)..إلخ طالبوا بإبعاد محمد حسنين هيكل، "العلمانى " لليمينى، وبتخفيف وطأة الجهاز البوليسى. كذلك كانت تلك الفئات العسكرية مستاءة من صعود التكنوقراط وإنقاص أهمية القوات المسلحة (ولاسيما فئة العقيد عبد القادر عيد، رئيس مكتب "العمليات" فى مقر الأركان).

صحيح ان عدد هؤلاء الضباط كان ضئيلا - إذ قدر بخمسين - ولكنهم شرعوا يتكاثرون منذ خريف ١٩٦١، وهم يبحثون عن عقيدة لهم (لو بعبارة أصح عن درع) عند القيمين على الإسلام من إطارات الإخوان المسلمين القدامى الذين عادوا إلى الحياة الحرة، ولهم ممثلون فى المؤتمر وعضوان فى مجلس الدولة : سبكى وعمر مرعى. وبدت الأيديولوجية الدينية وكأنها وحدها الكفيلة بجمع كلمة رجال جاءوا من مختلف جهات الافق السياسى المصرى القديم. فى هذا الإطار ينبغى فهم قرار لجنة التنسيق القائل : "أن الحرص الذى جعل دستور ١٩٥٦ ينص على أن دين الدولة الرسمى هوالإسلام، ولأن لغتها هى اللغة العربية، هو الحرص نفسه الذى قدر للدين كل أهميته وقيمته فى الميثاق. وهذا الحرص يوجب أن ينص فى الدستور القادم على أن يكون دين الدولة الرسمى هو الإسلام [١٣].

وفى الوقت نفسه، حاول اليمين فتح ثغرة ثانية للحفاظ على مراكز البوجوازية القديمة، مراكز تهددها نسبة الـ٥٠ بالمئة الخاصة بالعمال والفلاحين فى كل المجالس المنتخبة. ووقف الأستاذ جابر جاد عبد الرحمن يطالب بالغاء كل أشارة إلى الـ ٥٠ بالمئة، متذرعا بأن طبيعة الاشتراكية "الديناميكة" تشكل ضمانة كافية للعمال.

وفى ٣٠ مايو، رد عبد الناصر، قائلا : "إن مجتمعنا فيه طبقات، لكن هذه الطبقات ليست متصادمة، ولكن متناقضة. ويمكن لنا أن نحل هذا التناقض فى إطار من الوحدة للوطنية. أما التصادم مع الرجعية خليناه لغاية دلوقت بوسائل سلمية سواء بالعزل أو بالحراسة.. إلى آخر هذه النقط. أن الرجعية إذا صممت أنها تستمر فى هذا التصادم، يمكن الوسائل السلمية مش حتكون أبدا الوسائل الكفيلة بحل هذا الموضوع، وقد تصل الأمور إلى العنف...

وأكرر، وأكرر، وأكرر إن احنا كنا فى حكم الطبقة لمئات السنين، وآلاف السنين، وعايزين نطلع إلى حكم الشعب، وإلى ديمقراطية كل الشعب، بدل دكتاتورية الرجعية".

عاد الرئيس فشرح الخلافات مع الشيوعية الماركسية – اللينينية، ومما قاله : "هناك نوعين من الفوارق بين الطبقات، يجب تذويبهما : الفوارق الاقتصادية والمادية من جهة، والفوارق فى الوعى النفسى من جهة ثانية". واعتبر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ان قرون العبودية جعلت الشعب غير قادر على التحرر من عادات اكتسبها، وأن على الدولة أن تحرره، من فوق، وبالوسائل التى تعتبرها ملائمة.

عند ذلك، وكإنما بأشارة، هاجم أنور سلامة، رئيس النقابات، النزعة "الأبوية"، وشدد على ضرورة تعديل السياسة التى تنتهجها بعض الدوائر الإدارية فتطبق الأنظمة والقرارات دون أخذ راى العمال، "يجب أن تزول هذه السياسة، لتحل محلها العقود الجماعية؛ لأن بعض الأنظمة والقرارات تشكل أحيانا وسائل ضغط ضد العمال".

بعد فشل هجومه المباشر، حاول اليمين أن يضرب مفهوم "العامل" و "الفلاح"، بإدخال الصناعيين وكبار الملاك الزراعيين فيه، فنتج عن ذلك نقاش طويل حول معنى الكلمات.. وتلقت الامانة العامة للمؤتمر أكثر من ٥٠٠٠ اقتراح ورأى، منها ١٥٠٠ وردت من النقابات العمالية ومعظمها يتعلق بتعريف كلمتى "عامل" و "فلاح"، بينما جاءت مسائل التنظيم النقابى فى المرتبة الثانية (١٤).

واقترحت اللجنة الفرعية التى ناقشت موضوع الديمقراطية اعتبار كل شخص يتقاضى أجرا كعامل، شرط ألا يتجاوز مرتبه ٥٠٠ جنيه سنويا، ولا يجوز تسمية من يملك أكثر من ٢٥ فدانا، فلاحا. فى الحالة الأخيرة . الفلاحون هم العمال الزراعيون، الذين لا يملكون أرضا البتة، وصغار الملاك العقاريين، بل حتى متوسطيهم[١٥].

واضطر الباقون - أى الذين ليسوا عمالا ولا فلاحين وعليهم أن يقتسموا الـ ٥٠ بالمئة فى مجالس المستقبل المنتخبة - أن يدافعوا بضراوة عن نسبة تمثيلهم، وكان أكثرهم تصلبا، ولا شك، ممثلو الهيئات التى تشرف على المهن الحرة، ولا سيما هيئة الأطباء برئاسة الدكتور رشوان فهمى، فحاولوا تجنب الامتزاج بالنقابات العمالية للحفاظ على امتيازاتهم، وهم يعلمون أن عددهم الضئيل سوف يضيع فى خضم الجماهير العمالية.

وخلال المناقشات، أثار فريق من المؤتمرين أسئلة بقيت بدون أجوبة، فأشار رئيس نقابة الصحفيين السابق، حسين فهمى، إلى أن الصحافة، "بعد أن تحررت من سيطرة رأس المال الخاص، وقعت تحت نير المؤسسات الإدارية وخطر البيروقراطية ' وهذه المؤسسات تستطيع أن تشرف على الإعلانات، أى أن تمنحها لمن تشاء أو أن تمنعها عن أى جريدة، وبذلك نتسلط على فكر ورأى هذه الجرائد"[١٦].

فى اليوم التالى نقلت النجمة السينمائية ماجدة إلى المؤتمر رسالة من وفد معلمين، نساء ورجال، يشتكون من أن "راتبهم الشهرى لا يتعدى الثلاثة جنيهات.. "[١٧].

واقترح كمال الدين حسين، نائب رئيس المؤتمر، قفل باب المناقشة فى ٦ يونيو، وتعيين لجنة خاصة من مائة عضو، من الأمانة العامة للمؤتمر، لإعداد مشاريع مقررات تتعلق بتعديل الميثاق. وترأس اللجنة التى تألفت فى ٦ يونيو رئيس جامعة أسيوط، الدكتور سليمان حزين، وتألفت ست لجان فرعية (القضايا العامة : ١٦ عضوا، مقررها الدكتور لطفى أبو النصر، الديمقراطية : ١٦ عضوا، مقررها الدكتور طعيمة الجرف، الأنتاج : ٢٠ عضوا، مقررها الدكتور محمد لبيب شقير، الاشتراكية : ١٨ عضوا،

مقررها الدكتور خلف الله أحمد، السياسة الخاجية : ٩ أعضاء، مقررها محمد كامل صديق).

عند ذلك برزت المشكلة الحقيقية، مشكلة القيادة السياسية. فى ٥ يونيو، تحدث كمال الدين حسين عن هيئة أسماها "الجهاز السياسى"، وقال إن مهمتها ستكون شبيهة "بالدينامو" لنشر للوعى السياسى والدعاية السياسية. وافترق المؤتمرون حتى ٣١ يونيو، لكى يستطيع المندوبون النقاش مع منتخبيهم، ولكى يستطيع الحكم تهيئة حل يتناسب مع القوى الضاغطة علية(١٨).

وعنداستئناف الاجتماعات، لوحظ أن أعمال لجنة تنسيق اللجان الفرعية الست لم يكن المطلوب منها تعديل النص الأصلى لميثاق العمل القومى للذى عرض فى البداية "كمشروع". فقد تقدم ٥٥٠ عضوا باقتراح للمؤتمر يقضى بالموافقة على الميثاق فورا، فتم ذلك بالإجماع. وتلا الدكتور حزين تقرير اللجنة فى عشر نقاط (ضرورة الميثاق، طبيعته، ودلالته، الدين والمجتمع، الديمقراطية، الاشتراكية، الأنتاج، العلم والثورة الثقافية، المرأة، العائلة والشباب، الوحدة العربية، السياسة الخارجية، إعلان الميثاق). وقرر المؤتمر ضم هذه الوثيقة إلى الميثاق وطبعهما معا. بذلك، أرغم الرئيس جمال عبد الناصر على صرف النظر عن تدبير كان هو نفسه قد اقترحه، لأن العنوان الثانى – "الدين والمجتمع" – يشير إلى التصميم على إعادة الصدارة السياسية للإسلام، ولا بد من الملاحظة أن هذا التراجع الأول كان لمصلحة اليمين (١٩).

بعد ذلك عالج المؤتمر النقطة الثانية من جدول أعماله، أى مشروع التنظيم السياسى. وعرض جمال عبد الناصر وجهة نظره فى خطاب ٢ يونيو، وذكر أن إنشاء التنظيم الشعبى الجديد أمر ضرورى لعدة أسباب : كانت أحزاب ما قبل الثورة تعكس "مصالح طبقية وتعمتد على تحالف الإقطاعية ورأس المال المستغل، وليس على الجماهير"، ولأن "المنظمات السياسية التى لم تكن تمثل مصالح الطبقة الحاكمة لم يكن لها إلا تأثير محدود، بل سلبى... وكانت تحركها اعتبارات عاطفية أو قوى بعيدة عن

الأرض الوطنية، وعلى كل حال لم تكن لها جذور كافية لتواجه التغيير الاجتماعي الحتمي".

وتابع قائلا: إن الرجعية أجتاحت "الاتحاد القومـي" لذلك أصبح من الضروري تأسيس "الاتحاد الاشتراكي العربي" بخصائصه التالية :

أولا : أن الاتحاد الاشتراكي العربي يجب أن يكون الإطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة.

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل، ونتيجة لإرادة شعبية حرة.

ثالثا : بناء جماهيري كامل تقيمه الجماهير الثورية، ديمقراطيا، ليكون أداتها في قيادة العمل الوطني.

رابعا :الاتحاد الاشتراكي هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات، وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

خامسا : أن الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية. وضرورة توفر مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي الالحاح في نقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا، وكلما كان ذلك ممكنا"[٢٠]

وفي اليوم التالي، أجاب عبد الناصر على مجمل الأسئلة، وتبلغ العشرات، حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي العربي. وقال إن جميع أعضاء المؤتمر[٢١] هم أعضاء في الاتحاد، وسوف يكون للاتحاد لجنة تنفيذية مؤقتة، ولن يعقد المؤتمر قبل الخريف، وسوف تكون مهمته تهيئة الجو لانتخاب مجلس أمة سيكون مدعوا لإعطاء دستور للبلاد.أما "الهيئة السياسية" دماغ الاتحاد، فتبقى سرية، ينتقى أعضاؤها وفقا لشروط يطلع عليها المسؤولون وحدهم. وسوف تكون هذه الهيئة دماغ السلطة وعينها. وتابع عبد الناصر قائلا إنه أرجأ تنفيذ العملية "حتى نكون قد بنينا الاتحاد، عند ذلك سيكون هناك مسئولون ضمن الاتحاد، فنرى كيف تثقفوا ومن هم الأشخاصالذين حققوا عملا أساسيا"[٢٢]. (كان رئيس ج.ع.م. قد وجه قبلا، نداء يدعو فيه القادة الجزائريين إلى توحيد صفوفهم) [٢٣]. ولكن ثمة أمرا كان يقلق المسؤولين

وهو ابتعاد المثقفين عن المؤتمر، وقد كتب إحسان عبد القدوس "أن هناك ظاهرة مدهشة فى المؤتمر وهى أن نفوذ الطبقة التى اعتدنا على تسميتها بالانتلجنتسيا، هو أقل مما كنا نتصور. والمثقفون لم يبرزوا فى المؤتمر. وهم يظهرون كمهنيين، كمهندسين وأطباء وأساتذة ومعلمين أكثر مما يظهرون كمثقفين مسئولين بشكل عام عن المجتمع كله.. ولاشك أن الرئيس كان يتمنى أن يظهر المؤتمر تفهما أعمق لمضمون الميثاق، وأن يقف هذا العضو أوذاك يدحض هذه الفقرة أو تلك..."

ولكن أحدا من المثقفين أعضاء المؤتمر لم يفعل ذلك، رغم أن هناك عددا من المشاكل النظرية التى تتطلب الحل : الفرق بين ملكية الدولة وملكية الشعب، بين الاشتراكية العربية والأشكال الاشتراكية الأخرى، بين القطاع الخاص والقطاع العام. ورسم عبد القدوس جدولا بكامله للمشاكل المشار اليها [٢٤].

وكما كان منتظرا، أعطى م. ح. هيكل تحليلا كاملا للميثاق كما يفهمه عبد الناصر. فهاجم مزايدة المغالين فى الديمقراطية والمبالغين فى الاشتراكية، وأشار إلى سكوت الملاك العقاريين، وإلى خبث ممثلى "الرأسمالية الوطنية" الذين يحاولون تغيير لونهم لترضى السلطة عنهم. وأكد ضرورة تأمين نصف التمثيل الوطنى للعمال والفلاحين، فى هذه المرحلة من التطور الاجتماعى، وقال إن "التناقض بين الشعب والسلطة قد تلاشى بشكل طبيعى"، وأن عددا كبيرا من المنتقدين لا يعرفون الميثاق، حتى أنه "لابد لنا فى هذه المرحلة من إعادة التفكير فى أحكام كثيرة أصدرناها قبل مرحلة الوضوح الفكرى التى يبلورها الميثاق". وأشار إلى ضرورة الحذر فى استعمال كلمة "الحرية" التى استعملت فى شتى أنواع الشعارات القديمة، وميز بين نوعين من اليسار : "اليسار الفكرى واليسار الطبيعى" (واليسار الثانى هو الأفضل)، وحذر العمال من إغراءات دكتاتورية البروليتاريا، كما حذر الرأى العام من الديماغوجية [٢٥].

ووراء ابتعاد المثقفين الذى يزداد ويبلغ فئات الرسميين، نجد انعدام الثقة والخوف، والظاهرة الأولى نتيجة الخمول العام يضاف إليه حذر عريق، والظاهرة الثانية يزيد من حدتها النظام البوليسى.

ماذا عن الجيش ؟

شهدت الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة العيد العاشر للنظام، من ٢٢ يوليو حتى ٢٧ منه عام ١٩٦٢، الصاروخ المصرى الأول، "القاهرة"، يرتفع إلى ٣٧٥ ميلاً فى السماء، وإعلان مجانية التعليم فى مختلف المستويات[٢٦]. وقام نقاش مهذب مع الصحافة السوفياتية ومع الحزب الشيوعى الإيطالى - إذ كانت إيطاليا تميل أكثر فأكثر نحو العالم العربى - اللذين كانا ينتقدان ادعاءات النظام فى الاشتراكية مع اضطهاده لليسار[٢٧]. وكانت الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش، رسميا، فى المجتمع الجديد. وكان عبد الناصر، خلال المؤتمر، قد رد على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش إلى الثكنات. ومرة أخرى كان م. ح. هيكل هو الذى شرح النظرة الرسمية التى قال أنها "نظرية اجتماعية سياسية جديدة". ويمكن تلخيص مقاله بما يلى : "فى ظروف النضال الطبقى فى البلاد المتخلفة وتحت إحساس الجماهير الوطنية بأن القيادات الحاكمة لا تمثل إلا مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية إلا أن تعتمد على الجيوش الوطنية لتفتح الطريق إلى الثورة". وفى نظر العسكريين الذين يميلون إلى الاستئثار بالسلطة، على الجيش ان يبقى القوة الأساسية فى الدولة. ولكن جمال عبد الناصر عدل عن هذا التفكير، لحفظ التوازن : "لا نريد سياسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية" [٢٨].

قبل ذلك بأيام أعرب المشير عامر عن عرفان الجيش "للشعب الذى صنعه ومكن له دائما من شرف القدرة على أداء واجبه فى ظروف بالغة الصعوبة،... وتجدد العهد بأن تكون درعا للشعب وأهدافه، تأتمر بأمره، وتضحى بالروح والدم دفاعا عن عزة الوطن وكرامته"[٢٩].

بذلك تحددت مرحلة جديدة ظهر فيها الجيش كإحدى القوى الرئيسية فى مصر، وليس القوة الرئيسية الوحيدة. ولكن الجهاز الحاكم، وهو جهاز يغلب عليه الطابع العسكرى، كان يوجه السلطة نحو الغرب وخاصة نحو الولايات المتحدة.

كان هذا هو معنى تعديلات سبتمبر الحكومية ١٩٦٢. ضم "مجلس الرئاسة" الجديد ١٢ عضوا بينهم ١٠ ضابط (أضيف على صبرى وكمال رفعت إلى ضابط مجلس الثورة الثمانية القدماء)، ومدنيان (الدكتور نور الدين طراف وأحمد عبده الشرباصى)، وأصبح على صبرى، وهو رجل الحوار مع واشنطن، وإدارى ممتاز وسياسى ناضج، رئيسا "للمجلس التنفيذى" الجديد المؤلف من ٢٥ عضوا. هل كان هذا مجرد تبديل شكلى ؟ كلا ! فالواجهة، هنا تحاذى بالضبط الاتجاه السياسى. وكان التعبير الأول هو وقف الهجوم على الولايات المتحدة الأميركية بالرغم من أن واشنطن كانت قد جهزت لتوها جيش إسرائيل بالصواريخ..[٣٠].

كما رأينا، تميز عام ١٩٦٣ بموجات جديدة من التأميمات، وبتزايد الالتزامات العسكرية فى اليمن.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنه لم يكن هناك علاقة بين هاتين المسألتين، لكن الأمر لم يكن كذلك، ذلك أن إنشاء جهاز بيروقراطى ضخم تتوجه التكنوقراطية والقيادة العسكرية على رأس المهمات فى القطاع العام، كانت عملية باهظة التكاليف فرضت عبئا ثقيلا على الاستثمارات المخططة لخطة التنمية العشرية. كانت التقديرات الرسمية عام ١٩٦٠ قد رسمت صورة مزعجة للاستخدام فى مصر. فى ذلك الوقت كان ٧٧ بالمئة من السكان يشكلون القوى العاملة الممكنة، بينما كان ٣٢,٦ بالمئة فقط فى القوى العاملة الفعلية. وكانت هذه المجموعة، باستثناء العاملين فى الزراعة، مركزة فى القطاع الثالث : ٥٤,٣ بالمئة فى الزراعة، ٢١,٧ بالمئة الهيكل التحتى والخدمات العامة، ١٠,٦ بالمئة فى التجارة، ١٠,٦ بالمئة فى الصناعة، ٢,٨ بالمئة فى البناء[٣١]. وتوصل مراقبان دقيقان للاقتصاد المصرى فى تحليلهما لأرقام الخطة والخزانة إلى النتيجة ذاتها. وعند الأستاذ شارل ب. عيسوى، فى جامعة كولومبيا، "أن زيادة دخل الفرد فى مصر منذ ١٩٥٢ كانت أدنى من المستوى العالمى"[٣٢]. لكن على المرء أن يقرأ التحليل الرائع للاقتصادى الماركسى المصرى، سمير أمين فى "مصر الناصرية" الذى ينتهى بالحكم التالى : "كان يبدو أنه بالمساعدة الأجنبية التى نالتها، كان يمكن للحكومة تحقيق استثمارات تقارب ٢٠٠مليون جنيه مصرى سنويا(نحو ١٧بالمئة

و١٨بالمئة من الأنتاج القومي الكلى) الأمر الذى كان يمكنه أن يؤمن، إذا اعتبرنا الرأسمال الكلي ذو قيمة تتضاعف بنسبة ٤,٥أو٥ أمثال،زيادة فى الدخل قيمتها ٣,٥بالمئة إلى ٤بالمئة سنويا[٣٤]. ولكن لما كان تزايد السكان يبلغ ٢,٥ بالمئة سنويا فإن ذلك يتيح رفع الدخل الفردى من ٥٠بالمئة إلى ٧٠بالمئة. وهذا بعيد عن الهدف الرسمي فى المشروع الحالي للخطة:مضاعفة الدخل القومي فى عشر سنوات، أى مضاعفة الدخل الفردى فى خمس عشرة سنة"[٣٥]. وهنالك دراسة رائعة مفصلة حديثة للدكتور باتريك أوبريان (patrick o'Brien)من جامعة لندن "الثورة فى نظام مصر الاقتصادى" تعطى دليلا دقيقا فى كل ميدان عن الجهود الكبيرة للتطوير والتقدم، وعن الصعوبات التى تواجه -ولاسيما بسبب ثقل البيروقراطية، التى لايسميها باسمها- "الطبقة الجديدة". ويجب أن يشار إلى أنه لم تصدر أية دراسة اقتصادية ناقدة عن أى مصدر رسمي تنكر هذه النتائج. العكس هو الصحيح،اذ أن مؤشرات عديدة تشير إلى صورة ما يجب أن يسمى بدولة الإصلاح الهادفة للاستهلاك.ومثل هذا التحقيق قامت به صحيفة "الأهرام" التى أشارت إلى أن الاستهلاك كان يزداد بما قيمته ٥٠ مليون جنيه سنويا، أى من ٨٧٦ مليون جنيه مصرى عام ١٩٥٩ إلى ١,٠٥ مليار جنيه عام ١٩٦٢[٣٦]. وفى إطار حملته الخاصة فى روز اليوسف ، أضاف إحسان عبد القدوس: هناك أشخاص يفكرون بالاشتراكية على الطريقة التالية:لماذا لانبيع المصانع ونشترى جهاز تلفزيون وثلاجة لكل عامل بدلا عنها ؟ أن مثل هؤلاء الناس خطرون ومدمرون ! [٣٧] وهذا يعنى أن الوضع كان معروفا فى الدوائر العليا. لذلك كانت الحملة المتواصلة على البيروقراطية التى هى بالذات المجتمع النموذجي الذى كان يقيمه النظام العسكرى. ومن هنا أيضا كانت الضرورة، للقضاء عليها، لإنشاء حزب سياسى سليم حول منظمة ذات تكوين اشتراكى قادرة على تحريك الجماهير - اي استعادة الاتجاه نحو النشاط السياسى.

وواضح أيضا إلى أى حد اثبتت حملة اليمين أنها مسببه للخسائر بحيث أصبحت مكروهة فى مصر. ومع ذلك، ومن أجل الاستمرار فيها، كان يجب

الاتكال أكثر من قبل علـى المسـاعدات الخارجيـة، وزيـادة العبء العـام، أى الأنحدار أعمق فأعمق.

من هنا يصبح فهم الهجوم المضاد، الذى شن عامى ١٩٦٣ - ١٩٦٤ للانفتاح على فرنسا والصين والاتحاد السوفياتى، أكثر سهولة، فقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا فى إبريل ١٩٦٣. وأعد كل شىء من جانب مصر لكسب تأييد الدبلوماسية الديجولية ولإثارة أهتمام الاوساط التجارية. ومن ١٤ إلى ٢١ ديسمبر كان شو أن لاي، رئيس وزراء الصين فى مصر حيث استقبل بحرارة.

إلا أنه كا يبدو أن إقناع مصر بتأييد المفاهيم الصينية، ولو فى المجال الاسيوى - الأفريقى فقط، كان غير وارد.

لكن لم يقع شىء من ذلك أثناء زيارة نيكيتا خروشوف إلى مصر بين ٩ و٢٥ مايو ١٩٦٤. كانت تلك الزيارة انتصارا شعبيا حقا ؛ فلم يحدث من قبل أن رحب شعب مصر بزائر أجنبى بمثل تلك الحرارة والحماس. هذا زائر كان الشعب المصرى يرى فيه حامل لواء الاشتراكية، وممثل الدولة التى أوقفت المعتدى عند السويس وبذلت كل شىء لتأمين نجاح سد أسوان العالى. وإلى جانب ذلك فإن النقاش العلنى الذى وقع بين رئيس الحكومة السوفياتية والرئيس عبد الناصر حول موضوع العنصر الشعبى فى حركة الوحدة العربية - أثار اهتمام الناس[٣٨]. وأشار البلاغ الذى صدر عند انتهاء الزيارة إلى أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أسهم فى مشروع السنوات الخمس الثانى على جميع الأصعدة وفى جميع الميادين، وأنه سيعطى الجمهورية العربية المتحدة قرضا إضافيا يبلغ ٢٥٠مليون روبل.

فى ٢٤مارس ١٩٦٤، صدر إعلان دستورى بضم ١٦٩ مادة. "الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية" (المادة الأولى)، "الملكية تكون على الأشكال التالية : ١- ملكية الدولة : أي ملكية الشعب، وذلك بخلق قطاع عام، قوى وقادر، يقود التقدم فى جميع المجالات، ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية. بـ - ملكية تعاونية : أى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية. جـ - ملكية خاصة : قطاع خاص يشترك

فى التنمية، فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال. على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة، مسيطرة عليها كلها" (المادة ١٣).

ورافق هذا الإعلان إنشاء مؤسسات جديدة : لجان الاتحاد الاشتراكى العربى (٧٠٠٠ لجنة تضم ٤,٣١٠,٨٥١ عضوا بينهم أكثرية ٥٧ بالمئة من العمال والفلاحين انتخبوا فى مراكز المسؤولية فى ديسمبر ١٩٦٢)، وإلغاء المجلس الرئاسى، وتعيين مجلس وزارى إضافى جديد، وتسمية ستة نواب لرئيس الجمهورية[٣٩]. وأخيراً، انتخاب مجلس الأمة بأكثر من ممثلى العمال والفلاحين (٢١ مارس).

وصحب ذلك أيضا إطلاق سراح جميع السياسيين الشيوعيين المعتقلين فى معسكرات الاعتقال (مارس وإبريل ١٩٦٤). وعشية وصول خروشوف أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين الشيوعيين الذين كانوا يقضون مدد أحكامهم فى السجن. لكن فى ٢٤ مارس، فى اليوم التالى لإلغاء الأحكام العرفية، نشر قانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤، يعطى رئيس الجمهورية حق إصدار الأمر باعتقال أى شخص ورد اسمه فى أى أمر بالسجن أو المصادرة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤، وتقديمه للمحاكمة أمام محكمة استثنائية. وهكذا، بضربة واحدة، طعنت التدابير الليبرالية فى الظهر: مددت حالة الطوارئ بصورة قانونية، وبنفس الصورة الخطرة، بسبب الثقل الخالق لجهاز الشرطة.

هوامش الفصل العاشر

١ - قبل ذلك بأيام كان حمدي حافظ قد استشهد بالوحدة الألمانية في كتابه "توحيد ألمانيا" الذي أصدرته دار النشر الحكومية.

٢- اعتقل ٥١ جاسوسا إسرائيليا وحوكموا في الأراضي المصرية بين ١٩٥٢ و١٩٦١ ("الأهرام"، ٢٠ فبراير ١٩٦٢). وبعد ذلك جرت محاكمتان أخريان.

٣- قبل يومين، يوم السبت في ١٩ مايو، ألقى خروتشيف خطابا هاما في صوفيا قال فيه : "هنالك العديد من قيادة البلدان التي حققت استقلالها الوطني يحاولون تنفيذ سياسة غامضة، سياسة متوسطة، يصفونها بأنها "خارج الطبقات". إنهم هكذا يتجاهلون الصراع الطبقي والتركيب الاجتماعي القائم في بلدانهم . إن الصراع الطبقي وحده هو الذي يستطيع أن يحقق النصر للأشتراكية. إن بلدانا كثيرة في أفريقيا وآسيا تقول الآن انها تتبنى الاشتراكية. لكن عن أية اشتركية يتحدثون ؟ ما معنى هذه الكلمة ؟ إن أولئك القادة المهتمين حقا بمصالح الشعب سيفهمون، عاجلا أو آجلا، أنهم بالاعتماد على الطبقة العاملة فقط - أكثر الطبقات ثباتا- بالاتحاد مع الفلاحين،وبدعم من جميع القوى التقدمية، يتمكنون من كسب النصر والوصول إلى حل عادل للمشاكل الاجتماعية الأساسية". "لوموند"، (٢٢ مايو، ١٩٦٢).

٤- أي سطول المصري التجاري الذي كان آنذاك مؤلفا من ٢٤ سفينة تجارية و٧ ناقلات بترول و٤ سفن ركاب، سرعان ما زيد عليه ٣٨ سفينة تجارية جديدة و١٢ ناقلة بترول و١٨ سفينة." الأهرام"، ١٧ فبراير، ١٩٦٢)

٥- الأهرام، ٢٧ مايو ١٩٦٢.

٦- أحد أخصب الكتاب المجددين المسلمين. ارتبط ارتباطا وثيقا بالإخوان المسلمين. أهم مؤلفاته : "الإسلام والأوضاع الاقتصادية"، خلق المسلم"، "الإسلام والمناهج الاشتراكية"، "الإسلام المفترى عليه"، "عقيدة المسلم"، "في موكب الدعوة" (فترة الإخوان المسلمين)، "الإسلام والطاقات المعطلة". "كيف نفهم الإسلام ؟" نظرات في القرآن".. إلخ

٧- الأهرام، ٢٨ مايو ١٩٦٢.

٨- الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٦٢.

٩- الأهرام، ٢٩ مايو - ٣ يونيو ١٩٦٢.

١٠- الأهرام، ٧ يونيو ١٩٦٢.

١١- الأهرام، ١٤ يونيو ١٩٦٢.

١٢- اللوائح الكاملة بأسماء الأعضاء المنتخبين فى "الأهرام" ٧، ١٢ - ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٥ فبراير ١٩٦٢).

١٣-" الأهرام"، ٢٧ - ٢٨ يونيو ١٩٦٢.

١٤- الأهرام، ٣١ مايو ١٩٦٢.

١٥- الأهرام، ٢٠ يونيو ١٩٦٢.

١٦- حول المناقشات فى النقابات العمالية، راجع "الأهرام، ١٤ مارس، ١١، ١٤، و١٦ يونيو ١٩٦٢. حول الفلاحين، راجع ندوة أصحاب الجلاليب، "روز اليوسف"، عدد ١٧٧٢، ٢٨ مايو ١٩٦٢.

١٧-" الأهرام، ١٠ مارس ٢٩ مايو، ٢ و ٧ يونيو ١٩٦٢. بين مناقشات المؤتمر ينبغى الأشارة إلى مناقشة د. أبولوس بولس : "٥٠ بالمئة من الأطفال المصريين يموتون قبل من الخامسة عشرة"، بينما يصيب سرطان الأمعاء، الناتج عن البلهارسيا الجرب، ٢٥٠، ٢ شخص. كما ينبغى الأشارة إلى نقيب المحامين مصطفى البرادعى الذى قبلت اللجنة مشروعه القاضى بتشكيل "محكمة دستورية" للحد من الاستبداد. والشيخ سيد سابك الذى فضح ممارسة العلاقات السرية، "المحكمة الإدارية المسلطة، كسيف ديمقليس، فوق روس الموظفين إلخ. (الأهرام ، ٣١ مايو، ٢٥ يونيو، ١٢ مارس ١٩٦٢).

١٨-" الأهرام، ١١ مارس ١٩٦٢. قام الثانى كمال الدين حسين - حزين، وأنظاره معلقة بالماضى، بإعداد مقررات رفض عبد الناصر أكثرها فيما بعد. راجع اللائحة الكاملة للأعضاء المنتخبين فى مؤتمر، فى "الأهرام"، ٧،١٢،١٣،١٤،١٥،١٧،١٨ و ٢٠ و٢١ و٢٥ وفبراير ١٩٦٢.

١٩-" الأهرام"، ١٣ مارس ١٩٦٢.

٢٠- الأهرام، ١٢ مارس ١٩٦٢.

٢١- الأهرام، ٢ يونيو ١٩٦٢.

٢٢- الأهرام، ٤يونيو ١٩٦٢.

٢٣- الأهرام، ٧،١١ يونيو ١٩٦٢.

٢٤- إحسان عبد القدوس، "مقاعد فى المؤتمر"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٧٣، يونيو ١٩٦٢.

٢٥- م. ح. هيكل، "هل يتمكن الفلاحون والعمال من تحمل مسئوليتهم الجديدة ؟"، "حديث عن الأخطاء والحرية". "نجاح الميثاق يرتبط بشئ واحد : ممارسة الحرية"، (الأهرام) ١، ٨، ٢٩ يونيو ١٩٦٢. "دراسة هامة للميثاق" بقلم لطفى الخولى، من وجهة

نظر اليسار الرسمى. "أبعاد الصورة التى يرسمها الميثاق"، الأهرام، ١١، ١٢، ١٤، ٢٠ يونيو ١٩٦٢. عاد فوسعها فى كتابه : "الميثاق الوطنى" (القاهرة، ١٩٦١).

٢٦-م.ح. هيكل، "الجيش والثورة" ٣ "الأهرام"، ٢٧ يوليو ١٩٦٢.

٢٧-البرافدا نقلته الأهرام فى ٢٠ يونيو ١٩٦٢، النص الكامل فى الأخبار، (بيروت ٥٠ اغسطس ١٩٦٢). حديثا ب. ساتياكوف وأ. ادجوباى ، "الأهرام" ٣٠ يوليو ١٩٦٢،...الخ

٢٨-الأهرام، ٢٣ - ٢٧ يوليو ١٩٦٢.

٢٩-الأهرام، ٢٤ يوليو ١٩٦٢. مع العيد العاشر نشرت عدة دراسات، من بينها العدد الخاص من "الأهرام الاقتصادى"، العدد ١٦٦، ١٥ يوليو ١٩٦٢. والعدد الخاص من:

The Egyptian Review of polit. Science, (July, 1962)

الكتاب الرسمى شبه الجماعى. "عشر سنوات مجيدة"، د. ج. أ. رمادى. "من ثمرات الثورة فى عشر سنوات"، أ. م. شميس. "عشر سنوات فى مشرق الشمس"، عدد "المجلة" الخاص، السنة السادسة، (١٩٦٢)، عدد ٦٦،..إلخ.

٣٠-" الأهرام"، ٢٥ و ٢٧ سبتمبر، ١ ديسمبر ١٩٦٢. وتذكر صحيفة "التايمز"، ٢٨ ايلول ١٩٦٢، أن "مجلس الرئاسة" يتألف من ٥ نواب للرئيس، وهم بالتسلسل : عبد اللطيف البغدادى، زكريا محى الدين، حسين الشافعى، كمال الدين حسين، عبد الحكيم عامر . وبين ٢٥ وزيرا، احتفظ عشرة فقط بوزاراتهم. بين التعيينات المعبرة تنبغى الأشارة إلى : عبد المنعم القيسونى للخزانة والخطة، عبد القادر حاتم لوزارتى الثقافة والإرشاد القومى، والإعلام (أبعد ثروت عكاشة عن الشئون الثقافية)، اللواء عبد العظيم فهمى مدير البوليس السياسى سابقا لوزارة الداخلية، صدقى سليمان المسؤول الجديد عن السد العالى، أنور سلامة أول عامل يدخل الوزارة كوزير للعمل، وامرأة تشغل منصب استاذة، د. حكمت أبو زيد، وزيرة للشئون الاجتماعية.

وشكل "مجلس دفاع" برئاسة عبد الناصر، ويتالف من ٢٠ عضوا بينهم ١٥ من الوزراء و ٤ قادة من الأركان، وتشرف على المجلس "لجنة الدفاع الدائمة" وتتكون من: عبد الحكيم عامر، عبد اللطيف البغدادى، زكريا محى الدين، وكمال الدين حسين. حول الصواريخ الأميركية، راجع : حجة قديمة مكشوفة ، الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢.

٣١- "السكان وقوة الإنسان" فى

NBE Econ. Bull., XVI, NO. 1-2 (1963), PP 5 - 16.

٣٢- شارل عيسوى : "مصر فى ثورة : تحليل اقتصادى" أوكسفورد، ١٩٦٣ ص ٤٧.

٣٤- يضيف المؤلف فى ملحوظـة لـه: "هنـاك تقرير رسمىHansen,"the Growth of National Income in the UAR,Cairo, 1963 يقدر معدل النمـو للفترة بين ١٩٥٢ – بنسبة ٤,٤بالمئة إلى ٨,٤بالمئة. وهذا التقدير، بالاضافة إلى النظر إلى حقيقة أن زيـادة الدخل على أساس الأسعار الثابتة بلغت ٦بالمئة (الأرقام الرسمية لعـام ١٩٥٢ هـى: ٧٩٠ مليون جنيه. ولعام ١٩٦٢هى ١,٤١١ مليون جنيه). يفترض أن الأسـعار ارتفعت بنسبة ١٢-١٦بالمئة فقط خلال هذا العقد. وهذا خطأ واضـح. وبإجراء التصحيح فـى الأسـعار على أساس مؤشرات الأسعار (التى لم تعد تنشر) فإننا نجد أن معدل الزيـادة الحقيقـى هـو ٢-٣,٢بالمئة. حسن رياض، "مصر الناصرية"، باريس ١٩٦٤.

٣٥- المرجع السابق، ص١٩٠-١٩١. الصفحات من ٩ إلى ١٩٠ تمثل دراسة جيدة الآن عن البرجوازية المصرية.

٣٦-" الأهرام"، ١و٢و٣و٤ أغسطس ١٩٦٣.

٣٧-" روز اليوسف"،عدد١٨٤٣، ٧أكتوبـر١٩٦٣. إن أفضـل تحليل بـأى مقياس، هـو الكتاب الشامل الذى وضعه بـ هانسن وج.أ. مرزوق،" التطور والسياسـة الاقتصاديـة فـى الجمهورية العربية المتحدة" أمستردام ١٩٦٥. وعلـى جميـع الدارسين والاختصـاصيين الجديين استخدام هذا الكتاب بسبب طابعه التقنى.

٣٨- جميـع الأعضـاء العـاملين فـى مجلس قيـادة الثورة القديم أصبحـوا نوابـا لرئيـس الجمهورية، باستثناء عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، اللذين أبعـدا لمعارضتهمـا اليمينية – وقد تطلع كمال الدين حسين إلـى الإخـوان المسلمين للحصـول علـى تـأييدهم. وضمت الحكومة ١١ نائبا لرئيس الوزراء و٢٢ وزيراً. والأحد عشر هـم: الدكتـور نـور الدين طـراف (لـوزارات العـدل والعمـل والشباب). ومحمد عبده الشـرباصى (للأوقـاف وجماعة الأزهر) وكمـال الديـن رفعت للتعليـم العـالى والبحـث العلمـى) والدكتـور محمـد فوزى (للشـئون الخارجيـة والعلاقـات الثقافية). والدكتـور عبـد المنعـم القيسـونى (للماليـة والاقتصاد والتجارة الخارجية). والدكتور كمال رمزى ستينو (للتموين والتجارة الداخلية)، والدكتور عزيز صدقى (للصناعة الثقيلة والكهرباء والمواد المعدنية)، والدكتـور مصطفـى خليل (للمواصـلات والـبريد الاتصـالات السـلكية واللاسلكية). وعبـاس رضـوان (للصحـة والتربية والشئون الاجتماعيـة والإسكان والخدمات العامـة)، والدكتـور عبـد القـادر حـاتم (للثقافـة والإرشـاد القومـى)، وعبـد المحسـن عبـد النـور (للزراعـة والإصـلاح الزراعـى والرى).

٣٩- قبل الزيـارة، كـان محمـد حسـنين هيكـل قـد شـن هجومـا علـى الأحـزاب الشـيوعية العربية: "بعد السويس واجهـت العلاقـات العربيـة – السـوفياتية امتحانهـا، ووقـع الخـلاف الحاد فى نهاية سنة ١٩٥٨ وبداية سنة ١٩٥٩. ولسوف تحمل الأحزاب الشيوعية العربيـة

مسؤولية هذا الخلاف إلى زمان طويل. وهى، على أى حال، قد دفعت ثمنه غاليا. إن هذه الأحزاب الشيوعية العربية وقعت فى ثلاثة أخطاء فادحة :

الأول:– العجز عن إدراك وجود طريق ثالث إلى التقدم هو نموذج الثورة الوطنية وتطورها الاجتماعى. ومن هذا العجز لم تستطع هذه الأحزاب أن تدرك الطاقات الكامنه والمحتملة فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

الثانى:– العجز عن إدراك الحقيقة القومية المعبأة باحتمالات الوحدة. ولم تستطع هذه الأحزاب أن ترى من الوحدة العربية إلا أنها مطلب الرأسمالية العربية تستهدف منه توسيع أسواقها، وبالتالى فإن حركة الوحدة لا يمكن أن تحتوى مضمونا تقدميا !

الثالث – العجز عن إدراك دور مصر فى المنطقة العربية كقاعدة لا غنى عنها وطليعة أوجدتها ظروف تاريخية رحبة وعريضة". ("الأهرام"، ٨ مايو ١٩٦٤).

القسم الرابع

قيمة التجربة المصرية

الوادى ملك لمن يسقيه لكى تنبت الأرض أطيب الثمار
كل شىء هو ملك لمن يحسن وضعه
برتولد برخت
(دائرة الطباشيرة القفقازية)

الفصل الحادى عشر
..فى الخصوصية

خمسة عشر عاما من التغييرات والمحاولات والجهود والآلام، خمسة عشر عاما من التقدم البطئ، وثمة سؤال يطرح فى نهاية المطاف: هل يوجد "طريق مصرى" لتحقيق الاستقلال، وبناء الدولة الوطنية، والتغلب على التخلف ؟ وبعبارة أخرى: هل يمكن اعتبار التجربة المصرية دليلا للعالم الأفريقى- الآسيوى، ولا سيما للقارة الأفريقية والعالم العربى ؟

هنا يخطر فى البال عنوان لكتاب الفيلسوف الإيطالى كروتشه حول الفلسفة الهيجلية: "ما هو حى، وما هو ميت".. - مع استبدال لفظة "حى" ب" "مصرى" - أى ما هو مصرى خالص، غير قابل للتعميم.

نعود فنلتقى بتحليل الطبيعة الأساسية لتاريخ الاقتصاد المصرى الذى شددنا عليه - خاصة فى دراسة المسألة الزراعية.

منذ السلالات الأولى حتى محمد على، بل وحتى الاحتلال البريطانى، كانت الأرض - وهى الجزء الرئيسى من الثروة الاقتصادية - ملكا للحاكم، وكانت ثلاثة بالمئة فقط من مساحة مصر خضراء حول النيل، تحاصرها من كل الجهات الصحارى والجفاف والشمس المحرقة. هذه الأراضى المزروعة كانت توزع على الفلاح بالتقتير، وكان يجب تأمين ريها بانتظام، لقلة المطر. فنشأ عن ذلك نظام متكامل فى جمع المياه وتوزيعها وفى استعمالها للرى. وكان الحكم المركزى القوى وحده قادرا على القيام بالهمة: فالفردية تعنى هنا الفوضى والإنحلال، إذ ليس ثمة إقطاعى أو حاكم مقاطعة يستطيع أن يقدم ما تستطيع العاصمة وحدها أن تعطيه: الماء ينبوع الحياة.

ينبغى ان نجد هنا، قبل اى مكان آخر، العامل التكوينى الأول للوحدة الوطنية المصرية، أقدم وحدة فى العالم، والوحدة التى استطاعت وحدها أن تستمر على ما كانت عليه، عبر احتلالات عديدة خلال سبعين قرنا. وهذا ما يعطى للسلطة المركزية وزنها الساحق اللامتناهى، فالدولة هى سيدة الحياة والموت، فى الوجود اليومى لمصر عبر الأجيال.

والاتجاه للوحدة والمركزية والتجمع والتسلسل الهرمى، دخل كل ميدان.

والحكم، سيد الحياة، هو سيد الأرض كذلك، يعطى حق استعمالها لمن يود مكافأته. والدولة المركزية لا تقبل بأية نزعة إقليمية تحد من سلطتها، ولا بأية إقطاعية، والمماليك أنفسهم- بعد تسلمهم السلطة فى القاهرة - سارعوا وعينوا أقواهم سلطانا عليهم أو أميراء أى أنهم جعلوه مسؤولا عن إدارة شئون تلك المياه المخصبة التى إذا أهملتها الدولة المصرية، نضبت ينابيع الحياة.

والسماء نفسها تخضع للحركة العامة: فمنذ المملكة القديمة اتحدت آلهة مصر العليا ومصر السفلى فى الإله الواحد آمون - رع، وأعطى الثالوث: إيزيس - حاتور - أوزوريس مرتكزا تاريخيا للثالوث المسيحى. هكذا تكونت الوحدة المصرية، عن طريق التداخل، من تلمة الأرض إلى منعطفات البرناس، ومن الجاموس إلى الحياة الأبدية، ومن الفلاح إلى الرب، وحدة أساسية، تصل بجذورها إلى أعماق الإنسان المصرى. وكل شىء فيها ينبع من الوسط ويعود إليه، ويرفض أية محاولة لتمزيق ما قد رسخته الطبيعة.

إن الدولة، سيدة السلطة السياسية والتى يجسد رئيسها الألوهية أو يمثلها، تمسك بالحياة الاقتصادية، وهى وحدها كانت تملكها طوال التاريخ وحتى بزوغ الرأسمالية قبل ثلاثة أرباع القرن.

وفرضت الجغرافية، مرة ثانية. إيقاعها؛ ذلك أن مصر ملتقى القارات الثلاث، وأرض الحضارة المصطفاة، جذبت الفاتحين وحثت على المغامرات. كان على الدولة إذن أن توجه جهودها لإنشاء جيش قوى ومدرب، يشكل الركن الأساسى للجهاز الحكومى، إذ أنه يعنى بتنظيم الجبهة الداخلية وبوحدتها (الاقتصاد والإدارة). كما يعنى بحماية الحدود والقيام بغزوات أحيانا ليمنع قيام دولة قوية ثانية مزاحمة فى المنطقة.

هناك حقبات عديدة تؤكد هذا الارتباط المتفاعل بين الأرض الخصبة إذا ما رواها النيل، من جهة، وبين رجل الحكم الذى يعتمد عليها ويستغلها بدون انقطاع.

لقد كان الملك أحمس، مؤسس الأسرة السابعة عشرة (١٥٧٥ - ١٥٥٠ قبل الميلاد) ومحرر مصر من نير الهكسوس أول من أنشأ جيشا وطنيا- وتابع تحوتمس الثالث (؟ - ١٤٤٧) الكفاح وبنى لمصر إمبراطوريتها الأفريقية والأسيوية خلال ست عشرة حملة مظفرة، وأخيرا، رمسيس الثانى (١٢٩٢ - ١٢٢٥) الاستراتيجى المخطط والإدارى وحافظ الإمبراطورية ورجل "السياسة الواقعية" قبل التسمية. ولكى يضمن الفراعنة ولاء العسكر، وهبوا الأراضى للقواد، وأنعموا بالمال على رجال الدين. إنها الحقبة الفرعونية الكبرى : قوة الدولة، إنشاء الإمبراطورية، تزدهار الاقتصاد، عظمة الفنون.

ومنذ تلك الحقبة، ارتبط مصير الجيش بمصير البلاد الاقتصادى والاجتماعى، وكان نزع الصفة الوطنية عن الجيش المصرى فى عهد "بسامتيك" (٦٦٣ - ٦٠٩ قبل المسيح) -فاتحة الاجتياح الفارسى واليونانى والرومانى. وأقام جيش الاحتلال البيزنطى رقابة بوليسية على البلاد بعد أن قسمها إلى خمس ولايات : أوغستامنيك، أركاديا، تيبايده، ليبيا، مصر. وعندما وصل جنود عمرو فى القرن السابع الميلادى استقبلهم الشعب استقبال المحررين. وفى عام ١٠٩٧، هاجمت الحملة الصليبية الأولى سوريا، وكانت سلالة الأيوبيين فى مصر (١١٧١ - ١٢٥٠) قد أعادت الجيش إلى الحكم، ولا سيما صلاح الدين الذى عرف أن يحيط اتراكه وأكراده فى الجنود بمساندة الشعب. ودخلت مصر العصر العسكرى: على الحدود وحتى دمياط، اشتعلت الحروب الصليبية حتى عام ١٢٩١، وبلغ المغول آسيا الصغرى فى القرن الثالث عشر، وهددوا سوريا فى القرن الخامس عشر، فتراجع الشركس واليونان فئة المماليك التى حكمت مصر من ١٢٥٠ حتى ١٥١٧، وأصبحت قوات المماليك- وهى نخبة من المقاتلين- ثرية بالأراضى التى وهبت - بدون أن تكون وراثية- لضباطها من مختلف للرتب من "أتابك العسكر" إلى "الدويدار". ويقول عنهم المؤرخ الكبير لمقريزى : "ارتكبوا كبائر ما ارتكبها الفرنجة لو كانوا أسياد البلاد . وحولهم عاشت مصر حياة غريبة ومضطربة، فى مجتمع تسيطر عليه فكرة الحرب: حرب المسلمين ضد المسيحيين، حرب المغول ضد المسلمين، حرب المماليك بما بينهم، كل ذلك فى وحشية لا توصف [1].

وظهرت إقطاعية ذات نمط شرقى سببت الارتخاء والانشقاق بين الوحدات، فمهدت الطريق بذلك للفاتح العثمانى سليم الأول، سنة ١٥١٧. فعم الأسى أنحاء البلاد، والقاهرة، "عاصمة الكون"، وحديقة العالم وخلية الجنس البشرى وباب الإسلام وعرش الملك"، كما يقول ابن خلدون، القاهرة هذه أفرغت من الصناعيين والأساتذة، وهبط عدد سكان مصر من ثمانية ملايين نسمة إلى مليونين ونصف بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر، وحل الخراب فى كل بقعة، وأعمل الأتراك فى البلاد النهب والسلب، وأصبح الوضع العسكرى وضع إقطاعية مفككة تفتقر إلى التقاليد. بيد أن الرابطة ظلت قائمة بين الأرض والقوات المسلحة. وكانت الإقطاعية الشرقية تحد من هذه الرابطة وتحدث تفتتا للتراث الوطنى بين أيدى مرتزقة غرباء.

ومع حملة بونابرت، عادت القاهرة من جديد مركز كل شىء، وشرع يجتمع فيها مجلس يضم الأعيان، وثار غضب الشعب لوجود محتل أجنبى غير مسلم وإنما أوروبى ومسيحى. واندلعت انتفاضتان ضد جيش الاحتلال الفرنسى (أكتوبر ١٧٩٨ ومارس - إبريل ١٨٠٠). واغتيل الجنرال كليبر. ويقول الجبرتى: "أخذ سكان القاهرة، حتى الفقراء منهم، يبيعون ثيابهم ويستدينون ليشتروا السلاح وليدافعوا عن أنفسهم". ولعب محمد على ورقة الأعيان الملتفين حول عمر مكرم ضد المماليك، فحمله أولئك إلى أن أصبح واليا فى ١٣ مايو ١٨٠٥.

لم يكن الجيش، فى نظر محمد على، وسيلة للسلطة فحسب، أو عنصرا من عناصر الدولة ولو أساسيا، أو قطاعا من الحكم، وإنما مركز كل شىء ومحور حياة البلاد. وفى عهده، لم يكن الجيش فقط الأداة الفعالة لإعادة الإمبراطورية المصرية فى آسيا وأفريقيا، بل وفى المتوسط، وإنما كان أيضا الباعث على تصنيع البلاد وتنظيم الإدارة وعلى النهضة الثقافية والتربوية. وانطلاقا من الجيش، راح محمد على يبنى الدولة ويعيد لمصر العريقة القوة والحياة[٢]. ومن ١٨١١ إلى ١٨١٥، حاول محمد على القضاء على الوهابيين إرضاء لأسيادة العثمانيين، عندئذ خطرت فى ذهن إبراهيم، الذى كان قد أثبت مواهبه كقائد عسكرى- فكرة تأسيس إمبراطورية عربية. ومنذ ١٨٢٠، قام الكولونيل الفرنسى "سيف" بإعادة تنظيم الجيش المصرى الذى

أصبح بسرعة أحد أقوى الجيوش فى تلك الحقبة، وبينما لم يكن يستطيع المصرى أن يتجاوز رتبة "مقدم"، كان الأتراك والمماليك يحتلون مناصب الضباط الكبار والألوية، بالإضافة إلى الرواتب الباهظة والأراضى، بذلك عادت فتأسست أرستقراطية عسكرية وإقطاعية جديدة انحدر منها عدد من عائلات الباشوات المصرية الكبيرة. وبعثت انتصارات إبراهيم. من ١٨٢٠ إلى ١٨٣٩، ولا سيما على الإمبراطورية العثمانية، الشعور بالعزة القومية فى أقاصى البلاد التى كانت تقدم الجنود. والأمر الذى لم يكن فى نظر محمد على سوى لعبة شطرنج لتوطيد سلطته فى نطاق الإمبراطورية العثمانية - غدا فى نظر المصريين حركة وطنية موجهة ضد المحتلين الأتراك المكروهين. ونجد أصداء واضحة لذلك فى ثورة عرابى عام ١٨٨٢، فمحمد على لم يعلن الحروب باسم "الأمة الإسلامية" أو الشرعية التركية، وإنما باسم عظمة مصر، وفي الواقع باسم عظمته هو. وبفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات الوالى، بدأت الأمة المصرية حلقة جديدة من تاريخها.

اهتمت الدولة (وهى القائمة على نظام مركزى يحكمها قائد عسكرى إلى جانب كونه سياسيا محنكا، وسط بيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الاقطاعى مع بروز عناصر بورجوازية مصرية)، اهتمت بتقديم الجيش على كل شىء، فثلث الوزارات أو الدواوين يعنى بشؤون الحرب، وتأسست المعاهد لجميع أنواع التعليم - من الكليات العسكرية إلى مدرسة اللغات وكلية الهندسة - بغية إعداد إطارات عصرية للجيش وسد حاجته الماسة إليها، وبصورة عارضة، تجهيز البلاد بالإخصائيين لتدبير أمور الاقتصاد والإدارة الضرورية لدعم أعمال إبراهيم العسكرية المظفرة. والدولة هى التى فرضت احتكار التجارة والصناعة وجمعهما فى يد محمد على الذى عمل على تحطيم عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية لينشىء محلها شبكة من الصناعات العسكرية والصناعات التحويلية المتوسطة (النسيج والحديد والنحاس..إلخ) والدولة هى التى أوفدت إلى أوروبا، ولاسيما إلى فرنسا، مئات من المبعوثين، ومعظمهم معد لإطارات الجيش والصناعات العسكرية، وقد برز بينهم رفاعة رافع الطهطاوى، رائد النهضة الثقافية المصرية.

وتجدر الأشارة إلى أن طبقة كبار الملاك العقاريين الجدد - كبار ضباط محمد على، وكبار الوجهاء - هى، فى الأصل، طبقة من الغرباء

مدينة بتراثها لسيد البلاد، وتنظر إلى المصرى نظرتها إلى من هو أدنى منها رتبة ومنزلة. وبقى أسياد الجيش والأراضى، حتى نصف هذا القرن، من أحفاد فاتحى الأمس، رغم امتزاج هؤلاء مع عائلات الشيوخ والوجهاء المصرية.

وهكذا فى فترات الاستقلال أو الكفاح للحصول عليه أو فترات الازدهار، لعب الجيش دورا وطنيا أساسيا فى المجتمع المصرى. كما ظهر ذلك فى عهد المملكة القديمة والمملكة المتوسطة، ثم فى عهد محمد على، ولكنه كان يكلف بمهمات شرطة داخلية كلما وقعت مصر فى قبضة فاتح أجنبى: من آخر البطالسة إلى الفتح العربى، ثم فى عهد الاحتلال البريطانى بنوع خاص.

إن هذا الجانب من الشخصية المصرية الخالصة تمثله خير تمثيل انتفاضة العقداء، ثم ثورة عرابى عام ١٨٨٢. ولن تتمكن الأحداث الطارئة التى سببتهما - ولا سيما - النزاع بين سلك الضباط المصريين والقيادة الشركسية والتركية - أن تحجب الطبيعية العميقة للحركة، فهذه الأخيرة استمرار للمطالب الوطنية كما حددها برنامج الحزب الوطنى منذ عام ١٨٧٩ : إنهاء الإشراف الأجنبى، تمصير الدولة والجيش، مجلس نواب منتخب، ومطالب أخرى، وقامت انتفاضة فلاحى محافظة الشرقية ومساندتها للقوات المسلحة وقطع طريق القاهرة على المغتصب، لتجعل من الجيش القوة الوطنية الضاربة، مهيئة بذلك لحركة ١٩٥٢. وقد أدرك كرومر هذا الواقع تماما؛ إذ أنه قال فى مذكراته: "لم يثر الجنود على ضباطهم وإنما كان الضباط هم الذين ثاروا على الخديوى، جارين الجنود معهم. ويمكن القول إن الجيش أعلن عصيانه كتلة واحدة.. ويمثل الضباط، أو بالأحرى يبغون تمثيل القوى الوطنية الغاضبة... والدفاع عن أرض الوطن ضد العدو، وكانت قضيتهم قضية الإسلام ضد المسيحيين، قضية المصريين الأصليين ضد رجال الاستبداد التركى". هذه الوحدة الوطنية يبرزها بيان الحزب الوطنى، فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١. بتوقيع الشيخ محمد عبده والعقيد أحمد عرابى والشاعر الكبير محمود سامى البارودى وغيرهم.

وبعد ستة أيام من معركة "التل الكبير"، أمر الخديوى توفيق بـ"حل الجيش المصرى". ولاحظ اللورد دوفرين: "لم تعد مصر تستطيع أن تتحمل

المماليك وأمثالهم". واقترح إنشاء جيش "يقوم أولا على مصريين أصليين". تحت قيادة إنكليزية "لمنع البدو من إحداث قلاقل على الحدود الصحراوية ولقمع الانتفاضات المحلية الصغيرة" (٣). كان الجيش قد تحول إلى سلك شرطة أو قوة استعراض مطهرة من الضباط المشبوهين بسبب وطنيتهم. عند ذلك عيل صبر الألوية المنحدرة من الأرستقراطية التركية. "وإذا بمحمد سلطان باشا- الذى طعن جيش عرابى وساعد الانكليز على دخول البلاد - يندم على ما فعل، وإذا به يمرض ويموت لشعوره بإزدراء الناس حوله (٤).

وراح الجيش يرتفع إلى مستوى الحركة الوطنية، وفى عهد الانتداب الانكليزى عام ١٩١٤، أعطت مصر للجيش البريطانى ١,١٧٠,٠٠٠ رجل من جنود ومتجندين. وفتحت ثورة ١٩١٩ ومجئ الوفد واضطرابات سنوات ١٩٣٠ - ٣٥ ثم انتفاضة عام ١٩٣٥ - ٣٦ والمعاهدة الانكليزية - المصرى عام ١٩٣٦ وعودة الوفد- كل هذه الأحداث فتحت أبواب الكلية الحربية لأبناء الطبقات المتوسطة، يحملون الآمال وقد ألمتهم حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢، كما طعنت حرب فلسطين كرامتهم فى الصميم.

سبعة آلاف سنة من التاريخ - فى إطار جغرافى لم يتبدل، تؤكد الجوانب الثلاثة للشخصية المصرية فى المجال الذى نعالجه: الدولة، سيدة المياه، تحتل بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الأكبر منها: الجيش، ركن رئيسى فى جهاز الدولة، سيفها وترسها، وهو فى نفس الوقت جزء من تركيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو كذلك عنصر جوهرى فى طليعة الحركة الوطنية.

هذا الواقع بجوانبه الثلاثة سيتخذه مفكرو النظام العسكرى كتبرير لطريقة الحكم: على البناء الوطنى فى ظل الاستقلال أن يكون، فى الأساس، عمل الدولة الموحدة والمركزية، لا عمل الأحزاب السياسية حاملة بذور التفرقة، وعلى العمل السياسى أن يصدر عن فئة واحدة وثيقة الارتباط بالسلطة، إذ أن صراع الأحزاب لا يؤدى إلا إلى هدم المستقبل، ويستطيع الجيش، وسلك الضباط، تأمين استقرار الحكم والدفاع عن البلاد وتجهيز القطاع الاقتصادى ومجموع الحياة الاجتماعية بالإطارات النشيطة، وذلك على أفضل وجه يمكن لإحدى الطبقات الاجتماعية المتناحرة أن تؤمنه.

واستخلصت تجارب محانية في الباكستان والعراق وبورما، بشكل خاص، دروسا من التجربة المصرية، ولكن الصين وكوبا والهند وأندونيسيا وسيلان والجزائر تشكل نماذج مختلفة، بل إن طبيعة الحزب الواحد الحاكم في غينيا وكوبا ومالي، مثلا، تختلف تماما عن "الاتحاد القومي" في مجالات الحشد الاجتماعي والأيديولوجية وأساليب العمل. وتعدد الأحزاب لم يشل مطلقا تقدم الهند وأندونيسيا وسيلان أو استقلالها. أما المثال العراقي فإنه يدل على تخبط متعاظم في جو من الخلافات الأهلية، كما أن رفض عدد من دول افريقيا السوداء للأفكار المصرية لم يكن دليلا على عدم سلامة تحررها.

كان ذلك لان المشكلة الرئيسية إنما هي في تحليل المضمون لا الجانب الشكلي، وفي تحليل البرنامج والأيديولوجية والتنظيم والوسائل المتبعة في كل بلد أفريقي - آسيوي. ويعني المضمون طبيعة المجتمع والدور الذي يرجع للشعب بمختلف طبقاته في عملية البناء، في الريف أو في المدن، وتمكين الجماهير الشعبية من المساهمة في التوجيه السياسي وفي القرارات والإشراف على التنفيذ. وباختصار: إن الأساس هو الطابع الشعبي الصحيح للعمل القائم.

أما القوة والاتحاد والفعالية فليست سوى عناصر ينبغي أن تخضع لإدارة ومصالح الجماهير الشعبية.

والاعتراف بالشخصية المصرية، لا يتنافى مع وضع الجيش موضع الصدارة نتيجة للتاريخ وللضرورة الجغرافية، وإنما يعني أن الذي كان ممكنا هنا قد لا يصلح مثالا في بلدان أخرى تختلف في تطورها التاريخي وتقاليدها القومية ومتطلبات بنائها.

وبعبارة أخرى، إن أهمية التجربة المصرية على الصعيد العالمي لا تكمن في أولية الجيش ومركزية الدولة الساحقة، مصدر كل مبادرة، وإنما في مواضع أخرى. غير أن ذلك لا ينقص من دلالتها في مجالها الطبيعي، مجال ثلثي العالم - القارات الثلاث - وهو يعود إلى الحياة.

هوامش الفصل الحادى عشر

١- صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، ص ٥٧. "كانت التغييرات الاجتماعية هائلة فى حدود المجتمع العسكرى، أما خارج هذا المجتمع فلم يكن لها أى معنى":
(D. Ayalon: Gunpowder and finances in the Mamluk Kingdom, London, 1956, p. XV, No. 1.

٢- من بين المراجع العديدة حول محمد على، نشير إلى بعض الكتب
La r'evolution industrielle en Egypte et ses cons'eguences au XiXelme siecle (1800 – 1950).

وهى محاولة سريعة لـ م. فهمى Leiden, 1960. م. هـ. لهيطة: "تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة"، "القاهرة. ١٩٤٤، ص ٧٩-١٩٢، ويعالج الكتابان الجانب الاقتصادى حول الجيش. راجع ع. ر. الرافعى : "عصر محمد على"، الطبعة الثالثة، (القاهرة، ١٩٥١)، ص ٣٧٢ - ٤٦٣. ومحاولة م. برجر:
Military Elite, Op. cit.

3– Earl Cromer "Modern Egypt", (London, 1908), 11, p. 473–7.

٤- شهدى عطية الشافعى، تطور.."، المرجع المذكور، ص ١٤.

الفصل الثانى عشر
بناء قومى – أم اشتراكية ؟

هل كانت هذه هى الاشتراكية ؟

طرح السؤال جديا منذ قوانين صيف ١٩٦١، بينما ترجع الشعارات الأولى لـ"الاشتراكية الديقراطية التعاونية" إلى ١٩٥٦ – ٥٧.

إن تأميم مصرف الإصدار والمجموعات الاحتكارية والصناعات الثقيلة والقطاعات الأساسية (التأمينات والمناجم والمواصلات والتجارة الخاجية) نجده فى عدة بلدان ضمن "قطاع عام" يأخذ مكانه فى أطار تخطيط اقتصادى يتغلب عليه الطابع الرأسمالى.

ولكن فيما يتعلق بمصر، فإن هذه التأميمات تغطى حقلا أوسع بكثير وتشمل جميع المصارف التجارية، وأكثر الصناعات الثقلية والأساسية، والمواصلات، وقسما كبيرا من التجارة الخارجية[1]. وقد أوجدت الدولة قطاعا مشتركا يشمل ما تبقى فى أيدى رأس المال الخاص على صعيد الصناعة الثقيلة والشركات الصناعية والتجارية المتوسطة الحجم وعددا من الصناعات الخفيفة تملك الدولة إما نصف أسهمها أو أكثر، وأحيانا فانضا مهما على الحد الاعلى المسموح به لرأس المال الخاص.

واستمر القطاع الخاص قائما وهو يضم بعض الصناعات الثقيلة، وقسما من الصناعات والمؤسسات المتوسطة، والصناعات الخفيفة وربع التجارة الخارجية وثلاثة أرباع التجارة الداخلية، وخاصة الغالبية العظمى لملكية الأراضى بعد الإصلاح الزراعى المزدوج، والغالبية العظمى للملكية العقارية. ولم تنزع الملكية من أى مالك، كما رأينا، عدا العائلة المالكة سابقا. وتشكل التعويضات مبالغ محترمة تسمح للرلسماليين، الذين كانو بالأمس أسياد الساحة، بالمساهمة دون أى تحديد للأرقام، فى الشركات المتنوعة التى تتكاثر وتضاعف أرباحها[2].

لفترة طويلة، كانت الأرقام مفقودة، وكان يتعذر على المراقب معرفة مدى التشدد على البورجوازية القديمة. ولكن فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية أوضح الدكتور جمال سعيد الوضع : طبق الإصلاح

الزراعى لعام ١٩٥٢ على ١٧٧٩ من ملاك الاراضى الكبار، وعام ١٩٦١ على ٢٩٣٦، وشملت قوانين يوليو ١٩٦١ ما لا يقل عن ١١٤٨ راسماليا كبيرا، ٨,٨ بالمئة منهم يملك وأحدهم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه بشكل أسهم، مشرفين بذلك على ٦٠ بالمئة من الثروة الوطنية[٣].

ومجموع هذه القطاعات الثلاثة التى كانت تتداخل فى بعض الأحيان (ولاسيما القطاع العام والقطاع المشترك من جهة، وهذا الأخير والقطاع الخاص من جهة ثانية)، كانت تخضع لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى رسمت لمساندة "العمل الوطنى"، أى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات. وكان تعيين المجموعات الجديدة فى القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختارة من صفوف التكنوقراطيين والعسكريين الإخصائيين، يكرس انحسار السلطة السياسية النهائى من البرجوازية الزراعية والتجارية والصناعية والمالية الكبيرة القديمة، حيث ضربت هذه الفئة الأولى أكثر من غيرها، كما أن الارتقاء الاجتماعى للعمال، فى المدن والقطاع الصناعى، واشتراك العمال والمستخدمين فى التمتع بثمرات عملهم، والتصميم على إشراكهم بصورة فعلية فى ممارسة سلطة التقرير، وفقا لنص الميثاق، كانت كلها إجراءاتتستهدف عدالة اجتماعية واسعة، وإزالة الفوارق الصارخة، وتَجنيد الجماهير الشعبية فى عملية البناء الوطنى.

إذن. كان هناك فوارق واضحة بين رأسمالية الدولة المعروفة، وبين التجربة المصرية. ما هى أسباب هذه الفوارق ؟

قبل كل شيء ينبغى الآنتباه إلى أن قيام القطاع العام المصرى جاء كتتويج لحركة التحرر الوطنى، وكرد على قضية السويس وعلى عدوان أكتوبر ١٩٥٦. وقد كان الغرب هو الذى دفع مصر فى طريق التأميم، فبدأت مبادرة "القطاع العام" كخطوة سياسية لتأكيد السيادة الوطنية، ثم ما لبثت بعد نجاح "المؤسسة الاقتصادية"، أن أثارت سؤالا : لماذا لا تتسلم الدولة مقدرات الوحدات الاقتصادية الأساسية ؟ ذلك أن رأس المال الكبير لم يبد رغبته فى المضى قدما، بالسرعة التى تفرضها المشكلة السكانية الملحة، فى الاتجاه الإنمائى الذى تريده الدولة ذات القيادة العسكرية[٤] ؟

هذه المرحلة الثانية من تطور "القطاع العام"، بالرغم من أنه يغلب عليها الطابع الاقتصادى، فإنها لا تخلو من الصفة السياسية. وطبيعى أن

تكون الحركة قد ذهبت إلى أبعد مما ذهب إليه نظام رأسمالية الدولة فى البلدان الأوربية، بسبب ضرورات الصراع من أجل الاستقلال الوطنى، وتطور الاقتصادى والحياة الاجتماعية. وهنا يكمن الفارق الأول.

ثمة فارق آخر وهو الاتجاه العام لعملية التطوير التى بدأت. من الواضح أن الأحداث حملت الحكم المصرى على الاتجاه تدريجيا نحو جعل الدولة - بوصفها ممثلة لمجموع القوى الشعبية - المالك، وغالبا المدير الموجه للاقتصاد الوطنى فى قطاعى الصناعة والمال الهامين، إذ أن القضية لم تكن قضية الحيلولة دون اتساع الخسائر بعد تأميم لا مهرب منه، كما كان الحال فى عدد من البلدان الأوربية، وإنما كانت مسألة توسيع مجال تدخل "القطاع العام " الذى يعطى تعريفا بأنه يملك القوة الاقتصادية الرئيسية والقوة الضاربة لتنمية البلاد كلها.

ولكن، هل هذه هى الاشتراكية ؟

المأخذ الجوهرى مزدوج، إنه نظرى وعملى فى الوقت نفسه، وهو يتعلق أساسا - كما هو معروف، بالصفة الاستبدادية و"الأبوية" للتحويل الذى بدأ عام ١٩٦١.

لم تطرح فى أى وقت مسألة السماح لعمال المدن والريف بالتعبير مباشرة عن أرادتهم السياسية وبالانتظام فى أحزاب، أو السعى لتحقيق برنامجهم الخاص فى إطار "العمل الوطنى" الذى فتح أمام الجميع، أى بالإسهام فى عملية التحويل كأسياد واعين يقررون مصيرهم.

والتقليد العريق المعادى للديمقراطية الذى ينحدر منه المسؤولون عن الجهاز العسكرى دفعهم إلى رفض فكرة تعدد الأحزاب السياسية رفضا باتا، وذلك فى بلد كمصر فى ١٩٥٢-١٩٦٧ له تركيب اجتماعى معقد، وفى الوقت الذى نبذ فيه حلفاؤهم الآسيويون الكبار، ولاسيما الهند وأندونيسيا، فكرة الحزب الواحد. وعندما كانت كوبا مثلا تتبنى هذه الفكرة لتعبئة القوى الثورية وتوحيدها، بينما تبناها أيضا عدد من بلدان أفريقيا، ولكن للقضاء على القوى الديمقراطية المنافسة.

بيد أن الميثاق تخلى عن أفكار كانت أساسية بالنسبة للنظام حتى الأمس القريب : أولية الدولة والحؤول دون العمل الجماهيرى السياسى خلال مرحلة البناء، بروز حركة الجيش من العدم، طابع مصر ودعوتها العربيتان

مع تأكيد مشاكلها وشخصيتها، دور الشعب الكادح الذى أصبح المعلم والرائد فى مجال العمل، بينما أنيط بالجيش دور الحراسة والحماية، الأهمية المتزايدة للنقابات والتعاونيات والوعد بإنشاء نقابات العمال الزراعيين، التى لا يمكن بدونها تحريك كل القوى الوطنية؛ الاعتراف بضرورة إعادة نوع من الحرية حتى يفسح المجال أمام العناصر غير الملتزمة، ولاسيما فى صفوف المثقفين، لكى تخرج عن صمتها، بالإضافة إلى أفكار أخرى.

وحدها، فكرة الحزب الواحد، بقيت كما هى،"فهيئة التحرير" أصبحت "الاتحاد القومي" ثم تحولت إلى "الاتحاد الاشتراكى العربى".

ذلك أن فكرة الحزب الواحد كانت تؤكد وحدها أولية الجهاز العسكرى الذى حقق انقلاب ٢٣ يوليو. لا شك فى أن هذا الاخير قد اكتسب، منذ ذلك الحين ما أعطته أياه التكنوقراطية، وتضخم بدخول آلاف الآنتهازيين، الذين لا يجيدون سوى الآنحناء، من كل حدب وصوب. والتبرير الممكن الوحيد - الممكن ولكن غير الكافى ولا الضرورى - لقيام الحزب الواحد، هو ضرورة تسليم الحكم للمنطقة السياسية التى قادت حركة التحرر الوطنى الثورية حتى نهايتها الظافرة، هذا التبرير كان مفقودا. إن ما حصل فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وجمال عبد الناصر نفسه يعترف بذلك فى الميثاق - لم يكن ثورة، بل انقلابا موجها من قبل فريق من العسكريين، والقوى الرئيسية للحركة الوطنية استخدامها النظام، الواحدة تلو الأخرى، وفقا للظروف، ثم عمل على تصفيتها أو سحقها. والدولة، يقودها الجهاز العسكرى، هى التى كانت تعين أهداف العمل الوطنى وشروطه. أما الشعب فمدعو لتقديم القوى البشرية، هذا الشعب الذى انتفض، ساعة التراجع أمام هجوم عام ١٩٥٦ وهجوم ١٩٦٧، والتف حول حكومته الوطنية ورئيسه، رغم كل الجروح.

وأدى الحزب الواحد، من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧. إلى إعادة رجال النظام القديم فى كل المجالات. وقامت بيروقراطية شرهة تعيث الفساد، تحت حماية الاستبداد.لذلك يصعب جدا اليوم معرفة الطبيعة العميقة للردود الشعبية أمام هذه ""الاشتراكية" النابعة من الدولة التى مازالت بالنسبة للجميع دولة الفئة العسكرية. ونحن لا نعلم مطلقا إذا كانت المبادىء العامة لهذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية تتفق ورغبات مختلف الطبقات الشعبية، ولا كيف

تتصور هذه الطبقات الاشتراكية التى كانت تود أن تراها تحل مكان النظام القديم أو حتى مكان الدكتاتورية العسكرية نفسها. ونحن لا نعلم كذلك إذا كانت هذه المجموعة الضخمة من الإجراءاتقد غيرت الحياة اليومية للجماهير، رغم أن الشهادات تتفق على الأشارة إلى بعض التحسن فى المدن[٥]. ولا يسعنا إلا الرجوع إلى شهادات المراقبين الأجانب والمصريين: فهم يؤكدون أن عدد ""غير الملتزمين"" بالسياسة الجديدة هو أكثر بكثير مما قدرته جريدة ""روز اليوسف"" شبه الرسمية عندما ذكرت أنه يتجاوز ٥٠ بالمئة.

ثمة ملاحظة ثانية تسترعى الآنتباه: أن التوجيه وسلطة الدولة لا يعنيان، بالضرورة، الاشتراكية، ذلك أن زيادة الدخل القومى وتغيير البناء الاقتصادى - من التخلف إلى الحداثة - وهما من أهداف الاشتراكية، يمكن أن يتما لمصلحة البرجوازية الوطنية فى مجموعها [٦] كما حدث فى اليابان خلال القرن الماضى. وقد فطن لذلك جمال عبد الناصر نفسه إذ قال فى الميثاق إنه لولا التدخل الاستعمارى، لكانت مصر اليوم فى مرتبة اليابان، إذ أنهما بدأتا نهضتهما فى آن واحد وانطلقتا من مستوى مماثل من التخلف.

ولكن رغم أن حصة جهاز الدولة (بما فيه الجيش والشرطة والبيروقراطية الاقتصادية المنتعشة) ضخمة، ورغم أن عددا من الملاك السابقين ما زال فى مكانه، بأوصاف مختلفة، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الاقتصاد الوطنى كله هو الرابح الكبير فى عملية التنمية الجارية الآن، وقد بذلت الجهود لتخصيص جزء من منافعها للعمال، أما مباشرة (أرباح، مكافآت.. إلخ)، أو بشكل غير مباشر (خدمات اجتماعية، تربية، تأمينات، صحة عامة.. إلخ). لا شك أن النسب تختلف عما هى عليه فى البلدان الاشتراكية، ولكنها لم تعد نفس نسب البلدان المتخلفة ذات النمط الرأسمالى التقليدى.

وكان مشروع موازنة عام ١٩٦٢-٦٣ يؤكد هذه النظرة : موازنة قياسية بلغت ٢٣٥١ مليون جنيه (مقابل ٢٣٥ مليون عام ١٩٥٢) وتشمل موازنة شركات القطاع العام، أى ٨٨٩ مليون جنيه. يبقى ١٤٦٢ جنية، منها ٥،٢ مليون للخدمات،١٣٨ مليونا للادارة، و ٨٢١ للنشطات القائمة (ولاسيما مختلف القطاعات الاقتصادية). وقدر الآنتاج القومى خلال عام ١٩٦٢-٦٣

بـ ٣٢٥٥ مليون جنيه، منها ١٩٣٦ مليونا للقطـاع الخـاص، و ١٣١٩ مليونـا للقطاع العام : بذلك يملك القطاع الخاص ٦٠ بالمئة من موارد الأنتاج رغم القوانين الاشتراكية . ويلاحظ الاتجاه نفسه فى مجال الدخل القومى : ١٦٤ مليونا منها ١٠٧٤ مليونا للقطاع الخاص، و٥٥٩ مليونا فقط للقطاع العام[٧].

الاعتراض الثالث و الأخير أيديولوجى هذه المرة : ليس للفئة الحاكمة جذور اشتراكية فى المجال الفكرى، وهى تلجأ إلى الصور والشعارات القريبة من الاشتراكية لتجذب بها الجماهير المغتاظة كل الغيظ من الدكتاتورية، وتستعمل هذه الصور والشعارات لتغطى ما هو، فى الواقع،تسلط وتوجيه الدولة. لا يمكن بناء الاشتراكية مع زج اليسار فى المعتقلات، ولا بناء مجتمع بدون طبقات مع منع رواد الاشتراكية المصرية الحقيقيين من كل مشاركة أو تعبير أو وجود.

الحقيقة أننا نشهد تجربة بناء قومى، أو بعبارة أصح، بناء تأكيد قومى ("قومانى"") دفعه الوضع العالمى من جهة، والطابع الحاد للضرورات البشرية المصرية المباشرة من جهة ثانية، إلى التزام طريق توجيه الدولة، طريق يستوحى خطه من أشكال دولة الرفاهية المتقدمة.

وخطة الدولة هذه، كما أوضحنا، هى نتيجة للتحالف بين الجهاز العسكرى والتكنوقراط. وقد كان سمير أمين على حق عندما ركز على أن النخبة الحاكمة إنما جندت -من الطبقة الوسطى الدنيا : "إن التاريخ المصرى المعاصر يمتاز بصعود الطبقة الوسطى الدنيا التى كونت مجموعات منها الطبقة الحاكمة منذ الانقلاب العسكرى عام ١٩٥٢، وتحولت تدريجيا إلى بورجوازية من طراز جديد، بورجوازية دولة، حلت محل الطبقة الحاكمة القديمة، الطبقة للوسطى الأرستقراطية"[٨].

ذلك أن عالم النصف الثانى من القرن العشرين لم يعد كما كان فى زمن البناء اليابانى: إن كتلة الدول الاشتراكية القوية، ذات النمو المضطرد، قد غيرت المسرح العالمى بشكل جذرى. وقد برزت عشرات الدول المستقلة حديثا فى آسيا وأفريقيا، وتأكد استقلال دول أخرى من أميركا اللاتينية، فى الوقت الذى تبرز فيه الاشتراكية كقوة عالمية، هذه الاشتراكية التى تبرهن عن نفسها أنها ينبوع الزخم البشرى الجديد ومفتاح المستقبل. وفى المجال النظرى، تجد حركات التحرر الوطنى نفسها مرغمة على ان تضع موضع

الاختبار، خلال تجاربها الخاصة، صحة الأفكار الماركسية – اللينينية فيما يتعلق بالاستعمار، والتطور الاجتماعى، وطبيعة الدولة، والطبقات الاجتماعية، والعلاقات بين البناء الاقتصادى – الاجتماعى، التحتى والأيديولوجي. وقد أطلعت، هذه الحركات، على نسبة النمو المرتفعة فى بلدان، كالاتحاد السوفياتي والصين، التى انطلقت من هوة التخلف، كما لاحظت أن فيتنام الشمالية وكوبا تغلبتا على الأمية، وهما يقفان وجها لوجه مع أقوى قوة إمبريالية فى تاريخ العالم. وأعجبت بفعالية الجهاز السياسى الشيوعى فى الديقراطيات الشعبية، وبنوع خاص فى الديمقراطيات التى توجت فيها السلطة السياسية كفاحا وطنيا ثوريا صحيحا.

بالنسبة للوضع المصرى، اكتسبت هذه العناصر أهمية بالغة ترجع إلى تأثير الماركسيين فى ميدان الثقافة والرأى العام، وهو تأثير كان قويا حتى تاريخ تصفيتهم عام ١٩٥٩. كما ترجع إلى التجربة اليوغوسلافية الاشتراكية والقومية فى آن واحد التى أفاد منها الجناح الراديكالى فى جهاز الدولة.

دفع مجموع هذه العوامل المسؤولين العسكريين المصريين إلى تشديد قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة، فى بلد تحمله تقاليده العريقة على عدم التمييز بين الدولة والاقتصاد والدين، ويبدو الجيش فيه الإدارة الفعالة لالتقاء الجانب السياسى بالجانب الاقتصادى[٩].

يتم بناء هذا التأكيد القومانى فى الوقت الذى يشهد فيه خمسا الكرة الأرضية انتصار الاشتراكية، ويستيقظ فيه مليارات من شعوب البلدان المتخلفة. والتجربة المصرية التى انطلقت من الصراع ضد الاستعمار والأرستقراطية الزراعية القديمة والرجعية، اضطرتها الظروف التى عرضناها إلى القضاء على جذور النفوذ الاستعمارى وضرب النفوذ الاقتصادى والسلطة السياسية اللتين كانت تملكهما الأرستقراطية الزراعية والبرجوازية، فسلكت طريقا يهيىء الشروط الضرورية لتطور يتجه نحو الاشتراكية.

إن بناء اقتصاد صناعى متقدم وتكوين نواة من الفنيين بين جماهير العمال الصناعيين الذين يزدادون عددا يوما بعد يوم، وانتشار التعاون الزراعى فى الريف، والتخطيط العام، والمكان المتميز الذى يحتله العمل فى

ميزان القيم، وانتشار شعارات وتحليلات ذات صبغة اشتراكية رغم تفسيرها تفسيرا قوميا، والسياسة الخارجية الحيادية والمعادية للاستعمار، والتعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية فى مجال البناء الاقتصادى، ولاسيما فى المشاريع الطويلة الأمد، وتقدم الاشتراكية فى القطاعات المتخلفة المحيطة بمصر من الصين إلى كوبا، وتفكيك المجموعات الاحتكارية المصرية الكبيرة – كلها عوامل تجعل من المرحلة الحالية، رغم اليد الممدودة للتعاون مع قوى التغلغل الرأسمالية الجديدة (الولايات المتحدة وألمانيا الفدرالية خاصة)، قاعدة انطلاق مقبولة موضوعيا لتطور لاحق نحو الاشتراكية.

ونحن نعتقد أن تقييم العملية "الاشتراكية" الحالية، ينبغى أن يتم من زاوية هذا الاتجاه.

هوامش الفصل الثانى عشر

١- أشار متحدث مسؤول إلى أن القطاع الخاص ينتج فعليا ٢٥ بالمئة من التجارة الخارجية، ٤٠ بالمئة من القطن، ٥٠٠ بالمئة من البصل والبطاطا والثوم، ٤٠ بالمئة من الحمضيات، ونسبة مرتفعة من الفواكه والخضار والسلع الجلدية والخشبية والزجاجية والمصنوعة من المطاط والمعادن والنباتات الطبية والسلع السياحية. الأهرام . ٢٣ مايو ١٩٦٢.

٢- المجموع العام للاستثمارات فى القطاع الخاص، بلغ بعد قوانين ١٩٦١، ٣٠ مليون جنيه ("الأهرام"، ١٠ مايو ١٩٦٢). يجد القارىء مجموعة دقيقة من الإحصاءات حول الوضع الاقتصادى فى نهاية العقد الأول فى :

N.B.E Econ. Bull. XV, (1962) , No. 1,p. 75 -102.

٣-" اللجنة التحضيرية"، المرجع المذكور، ص ٦٦٩ - ٧٠.

٤- محمد الخفيف : "القطاع العام قبل قوانين يوليو وبعدها"، "الأهرام"، ٨ مارس ١٩٦٢.

٥- فى منتصف ابريل، عرض وزير الصناعة، عزيز صدقى، حصيلة تسعة أشهر من التأميمات : ٢٨،٠٠٠ فرصة عمل جديدة للعمال وزيادة ٢٢ مليون جنيه فى الأنتاج ("الأهرام"، ١٥ إبريل ١٩٦٢). وازدادت سرعة عملية التجمع : خلال النصف الثانى من عام ١٩٦١، بلغ عدد المنشآت الصناعية التى تستعمل أكثر من ٥٠٠ عامل ١٢٣ منشأة، مقابل ١٠٥ أثناء الفترة المقابلة من عام ١٩٦٠، وازداد عدد المأجورين بنسبة ١٦ بالمئة، والإنتاج بنسبة ١٠ بالمئة (تطور الأنتاج الصناعى، "الأهرام"، ٣١ فبراير ١٩٦٢). أمام المؤتمر، أعلن تحديد حد أدنى للأجور بقيمة ٢٥ قرشا فى اليوم، فى ٤،٤٦٩ منشأة خاصة ذات رأس مال يزيد على ١٠٠٠ جنيه، وتستخدم ٤١٣،٠٠٠ عامل. فى آخر مايو، وزع على عمال ومستخدمى ٣٣ شركة محصول الأرباح البالغة ٣،٧٥ مليون جنيه. ازداد إنتاج شركات القطاع العام ١٥،٣ بالمئة فى سنة ("الأهرلم "، ٣٠ مايو و ١ يوليو ١٩٦٢). جميع موظفى وعمال الدولة يحصلون على علاوة بقيمة أجر ١٠ أيام، تبلغ أحيانا ٢٥ جنيه، حتى لا يشعروا بالحرمان تجاه المأجورين غير الحكوميين ("الأهرام"، ١١ مايو ١٩٦٢). " فى مصر، يضيق الخناق على الأغنياء،وإن لم يكن ذلك خانقا إلا بالنسبة للعائلات المسكينة التى حجزت أملاكها. والطبقات الوسطى والدنيا يشتد ساعدها رويدا رويدا ... ويبدو أطفال العائلات العمالية، فى القاهرة. أكثر حرصا ويتمتعون بصحة أحسن مما كانت عليه منذ أربع سنوات. أما فى القرى،

فالاوضاع الصعبة ما زالت على ما كانت عليه... اشتراكية على النيل ، المصدر السابق، ص ٤٤٧-٤٤٨.

٦- يشير تقرير ديوان المحاسبة الخاص بنتائج سنة ١٩٦١-٦٢، إلى أن مجموع الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام، تقريبا، قد حققت أرباحا فاقت الأرباح التى كانت تجنيها عندما كانت حرة. ويرجع ذلك إلى استعمال فنى لموارد مجموع الاقتصاد الوطنى، واستغلال أفضل للمخزونات ("روز اليوسف"، عدد ١٧٧٤، ١١ يونيو ١٩٦٢). راجع تحليل تقارير ٧٦ شركة صناعية فى "الأهرام"، ١ يونيو ١٩٦٢. وعبد الناصر إنما كان يعنى ذلك عندما صرح فى المؤتمر : "يجب ان نتحدث عن الطبقة الوسطى.. التى تتضمن الرأسماليه الوطنية..التجار الذين يشتغلون مع أبنائهم وأشخاص آخرين.. ونحن نقول بوضوح لهذه الطبقة أن مصالحها مرتبطة بمصالح الشعب والعمال والفلاحين أكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة الإقطاعية والرأسمالية.."(اللجنة التحضيرية،المرجع المذكور. ص ٢٤٨-٢٤٩).

٧-" الأهرام" ٣٠ يونيو ١٩٦٢.

٨- حسن رياض، المرجع المذكور، ص ٨. برغم اختلاف التعابير فالواضح أن التحليل هو نفسه.

٩- كتاب شبه رسمى فى الاقتصاد السياسى، "الاقتصاد السياسى" ل.ع.م. عبد الخالق القاهرة، الملكية الثقافية. عدد ١٣، ١٩٦١ يمدح النازية والفاشية ويعتبرهما نوعين من "الاشتراكية"..

فى ندوة حول الحرية، نادى طاهر أبو زيد بالرجوع "إلى عهد القانون"، والشيخ أحمد الشرباصى يأمل "بمجيء اليوم الذى لا يستطيع فيه وزير الداخلية سجن شخص بدون مذكرة قانونية".

بينما لاحظ د. عمر شاهين أن "الإجراءاتالاستثنائية هى إحدى أسباب الخوف.. "، "مجتمع بلا خوف"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٧٤، ١١ يونيو ١٩٦٢).

الفصل الثالث عشر
ما هو حى...

لكى نلمس المساهمة المصرية فى التراث المشترك لمعارك التحرر من الاستعمار وإستعادة الهوية الخاصة، بعد الحصول على الاستقلال، ينبغى الرجوع إلى ما كانت عليه المحاولات فى هذه المجال قبل عام ١٩٥٢.

اختارت الصين وفيتنام الشمالية طريق الاشتراكية. وفى بلدان أخرى، حالت عادات الماضى الإمبريالى أو رفض هذه الاستمرارية دون قيام سياسة متماسكة.

بالإضافة إلى ذلك فإن مصر ظلت مترددة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، ولصبح ضروريا بالنسبة للغرب أن يضغط عليها ويحاصرها حتى لا يستطيع قادتها مجابهة القضية الحقيقية. وشكلت معركة السويس وبور سعيد بدء إسهام النظام العسكرى المصرى فى المعركة ضد الاستعمار، أى نزع الجذور العميقة لقبضة المستعمر ونفوذه.

لم تعد المسألة مسألة قواعد أو حاميات، ولا حتى مسألة الحد من التغلغل الاجنبى فى القطاع الاقتصادى. لقد انتزعت إجراءاتالتمصير والتأميم من القطاعات المالية الكبيرة والاحتكارات الأجنبية جميع مواردها ووسائل عملها، وبالتالى كل وسائل نفوذها فى مصر. ولا ريب فى أن جمال عبد الناصر قد استوحى تجربة الدكتور مصدق فى إيران. بيد أن تسلم مقدرات الاقتصاد المصرى قد رافقه جلاء جدى عن الأرض الوطنية، كما رافقه التخطيط. وجاء تأثير اليسار بالنسبة للتخطيط يدعم التقليد المصرى فى البناء الهرمى. وبصورة طبيعية، أخذت الدولة تجمع الطاقات بعد أن حررت قوة الأمة.

قبل معركة السويس، كان الحياد الإيجابى النابع من مبادىء بانشاسيلا الخمسة التى تبناها نهرو وشوان لاى عام ١٩٥٤، يشكل شبه ميثاق. وكانت مصر هى التى جسدته عندما حطمت روابط التبعية التى كانت تشدها إلى الغرب، وباشرت الحوار مع البلدان الاشتراكية، طالبة السلاح والمصانع، أى وسائل الاستقلال والقوة.

كانت المسألة المطروحة هنا تتعلق بسلطة التقرير، أو بعبارة أصح، الحصول على حق التقرير، والتأكيد العملى للسيادة، ووضع حد "للحوار" بين القوة المستعمرة سابقا والبلد المتحرر حديثا، "حوار" كان ينظر إليه على أنه الإطار الوحيد الممكن لانطلاق الدولة الجديدة المستقلة، واستبدال هذا الحوار بالتطلع إلى مختلف الجهات بما يتوافق مع السلوك والمساهمة السلمية لكل منها لتنمية الشخصية المستقلة للدولة الجديدة.

هذا هو، على وجه الدقة، ما لم يغفره الغرب فى مصر جمال عبد الناصر، إذ تخوف من أن تصبح تجربته نموذجا يقتدى به، ومثال ينتشر ويجتاح البلدان المستقلة حديثا فى كل مكان.

ومنذ قفزة السويس، ورغم تصفية مرحلة "الحياد الإيجابى" لمصلحة "عدم الانحياز"، فإن مصر، بعد أن مثلت أفريقيا فى باندونج، عام ١٩٥٥، عادت فحملت على مضض لواء الاتجاه الأفريقى الآسيوى فى مؤتمر القاهرة، ثم فى بلغراد، وباشرت مع يوغوسلافيا دق أبواب أميركا اللاتينية، وذلك بحثا عن حلفاء جدد وعن مساومات. وهل تخلو سياسة ما من المساومة؟ الشىء الأساسى كان تلك الإرادة الغاضبة المصممة على الخلاص من كل ما هو تبعية، وعلى تأكيد ذاتها. وقد رأينا، من الناحية الواقعية ما ربحته الدولة المصرية من هذه السياسة.

باندونج، القاهرة، الدار البيضاء، كوناكرى، بلغراد، كلها علامات على طريق الحياد. وازداد عدد الأتباع وأصبحت السويس رمزا.

ومن جهة أخرى، أصبح الغرب مضطرا إلى الأعتراف بأنه لم يعد سيد المنطقة التى كانت تستعمرها أوروبا سابقا. واعترفت الولايات المتحدة، ثم تبعتها بريطانيا، بشرعية التجربة المصرية (انعكس الترتيب بعد يونيو ١٩٦٠). واكتسب الحياد مرتبة رفيعة فى العلاقات الدبلوماسية وحتى فى السياسة العالمية، فالكتلتان اللتان استمرتا تملكان وسائل تقرير مصير البشرية لم تعودا وحدهما وجها لوجه. ولكسب تأييد مستعمراتها القديمة، ضاعفت القوى الغربية عروضها. وسوف يسمح الاستقلال ببناء الدولة الوطنية على قدر حاجات الأمة.

حاولت بعض المناورات تجميد الحركة وتشويه الاتجاه المعادى للاستعمار، ولكن بدا من الصعوبة بمكان، إذا لم نقل من المستحيل، أن يتغير

الاتجاه تماما، فالغرب - ولا سيما الولايات المتحدة وألمانيا الفيدرالية، وبصورة أقل إيطاليا واليابان - بذل جهودا كبيرة لتنظيم الموقع المصرى وجعله سدا فى وجه نفوذ الكتلة الاشتراكية. وكانت المزايدة تدفع هذه الدول إلى عرض مشاركتها الفعلية، على مصر، فى مشروع السنوات العشر للتنمية، بدل أن تبيعها، كما كان الأمر سابقا، فائض سلعها الغذائية.

ورغم رداءة المحاصيل الزراعية واضطهاد اليسار، فقد كان النظام العسكرى الذى وطد ركائزه وبرع فى المناورات، مقتنعا بأن لا شىء يستطيع منذ ذلك الوقت فصاعدا إرغامه على التبعية التى يكرهها الجميع.

يضاف إلى هذا الدرس الأول، درس التحرر من التبعية، مكسب البحث الطويل فى مجال التنمية الاقتصادية: أن الدولة وحدها تستطيع أن تفرض الأندفاع السريع الضرورى للخروج من هوة التخلف فى البلدان التى كانت مستعمرة والتى يتغلب الطابع الزراعى والكمبرادورى على اقتصادها.

وكانت الحلول تتراوح بين التخطيط الاقتصادى فى إطار رأسمالى، مع قطاع عام تختلف أهميته باختلاف الدول، وبين الاشتراكية الكوبية، مرورا بتجارب متوسطة على غرار ما جرى فى الهند ومصر. وانهارت، فى ضجيج أزمة الاستعمار الشاملة، الأفكار الكاذبة التى كان يخدع بها الدجالون الماجورون حكومات البلدان المتخلفة، إذ يقولون لها أنه باستطاعة رأس المال الخاص القيام بمهام القفزة المطلوبة، وأن البلدان المستعمرة سابقا لا تحتاج إلى صناعة ثقيلة لأن بمقدورها أن تعتمد على الأخ الكبير (أى الإمبريالية) وأن التخطيط وتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية يعنيان الفوضى والبيروقراطية الشالة والفشل.. إلخ.

موضوعيا، وحتى لو احتفظت الملكية الخاصة بقطاع واسع، بدرجة أو بأخرى، من الأنتاج، فإن الرأسمالية كانت تبدوا عاجزة، وحدها، عن الأجابة بصورة مرضية على الأسئلة التى يطرحها بعث القارات المنسية. فاضطرت المجموعة الوطنية إلى التدخل وتنظيم الجهود والحد من امتيازات الأغنياء وتوزيع الدخل القومى الهزيل توزيعا أعدل، كما اضطرت إلى إعلان ميزان قيم جديد حيث حل العمل محل الثروة، وخير المجموع محل حوافز الربح.

لم يكن هذا بالاشتراكية، ولكنه لم يكن بالرأسمالية التقليدية أيضا. والواقع أن التجربة المصرية أسهمت موضوعيا فى تخطيط نفوذ الرأسمالية ووطأتها على الجماهير العربية والأفريقية التى لم يكن لديها شىء تخسره، هذا رغم أن التجربة – كما بينا – كانت مخضرمة، تحتفظ بقطاع رأسمالى خاص واسع.

الدرس الثالث: حق كل أمة فى اختيار سبل تطورها بنفسها، وهو حق يكمله واجب كل شعب فى إعطاء الحياة مضمونها الأكثر عمقا.

إن الصفة الخاصة للتجربة المصرية شىء متفق عليه. ولكن المراقبين يهملون غالبا ما للتجارب الأخرى من طابع خاص: هل تدخل كوبا فى القوالب التقليدية للعلم السياسى؟ كيف نستطيع تفسير نضج شعب الجزائر الاستثنائى؟ أليس لتطور غينيا ومالى ولتماسك دول أفريقيا السوداء فى مجموعة تفسح مكان الصدارة للدولة المستعمرة سابقا (فرنسا)، ولتطور شقى كوريا وفيتنام، وللمناطق المتخلفة فى أوروبا، وللأشكال القومية فى أميركا الجنوبية، وقبل كل ذلك، حرب التحرير الوطنى البطولية لشعب فيتنام التى تبرز عاليا فى تاريخ كفاح الشعوب من أجل حريتهم وكرامتهم ووجودهم – أليس لكل حالة من هذه الحالات طابع استثنائى بشكل أو بآخر؟

ما هو استثنائى فى النصف الثانى من القرن العشرين هو الاعتقاد بأن القوالب التى اتخذها تطور أوروبا وأميركا الشمالية الخاص يجب أن تسرى على العالم بأسره، وهذا الاعتقاد كثيرا ما يتمسك به بعض الأساتذة والمفكرين فيعرضهم للخطأ فى التحليل.

لاشك أن لمصر ماضيا هاما، بل فريدا، نعرف منه جوانب واسعة مازالت حية فى الحياة اليومية للجماهير. والبحث عن الأصالة يتقنع غالبا بقناع رفض الآخرين، ولا يستنكر ذلك سوى الذين لم يعرفوا ذل العيش غرباء فى وطنهم وفى كيانهم العميق، أو الذين فرضوا هذا الذل على غيرهم. أما بالنسبة للذين يؤمنون بالمستقبل، فما ذلك سوى مرحلة أولى، مرحلة الرفض الضرورى والبتر اللذين يسبقان مرحلة المبادلة الفنية بين شعوب أصيلة.

ما كان إيجابيا فى التجربة المصريـة ويمكن أن يستعمل كمثال فى آسيا وأفريقيا، استولى عليه قادة النظام العسكرى لإبرازه على أنه من صنعهم الخاص الذى لا يدين بشىء إلى الماضى!

وقد فرض عليهم ذلك تقطيع أوصال التاريخ المصرى لتكبير حلقات المرحلة التى أرادوا الاحتفاظ بها، فقللوا من قيمة مصر الفرعونية، ومصر القبطية، ومصر الليبرالية الحديثة من بونابرت حتى مصطفى النحاس. وحدها أبرزت مصر الإسلامية، من الفتح العربى إلى نهاية القرن الثامن عشر، وفترة ثورة عرابى العابرة، ومصر العسكرية منذ ٢٣ يوليو. وهكذا أعطت هذه العملية النظام القائم أمجادا على مستوى العالم الإسلامى والعربى، وسمحت برفض كل قيمة للتيارات الديمقراطية. وجعلت من الشعب مجرد متفرج سلبى على عمل القمة. كان تشويه تاريخ مصر على هذا النحو يفترض معاملة الشعب معاملة القاصر، ووضعه تحت الوصاية. هنا أيضا كشف الميثاق عن عزم على التصحيح[١].

ونجد التشويه نفسه فى النظرة إلى الوضع العالمى لإغفال مواقف الذين انقذوا مصر من خطر الموت فى السنوات العصيبة الأخيرة. فإذا بالمجهود الوطنى يصبح مجرد ثمرة للنظام الذى تأسس عام ١٩٥٢. وكثيرا ما أغفلت المساعدات الأجنبية، كما أغفل التشديد على لن التجربة المصرية لم يكن بإمكانها أن تنجح قبل جيلين، أى قبل قيام الكتلة الاشتراكية التى قدمت للشعب والدولة المصريين، منذ عام ١٩٥٥، ولا سيما عند معركة السويس وبعدها، المساعدة الحاسمة المعروفة. وهكذا ولدت قصور النظام العسكرى وأسطورة قائده[٢].

أعطت هاتان العمليتان التجربة المصرية طابعها الغريب ولهجتها المنفرة اللذين غالبا ما يخفيان إنجازاتها الإيجابية.

هوامش الفصل الثالث عشر

١-"روز اليوسف" التى تحسست هذا الاتجاه، نظمت نقاشا وطنيا واسعا حول فشل ثورة ١٩١٩، فى العدد ١٧٨٢، ٦ أغسطس ١٩٦٢.

٢-م.ح. هيكل : "الأمة، دورها فى صنع البطل، ودور البطل فى حياتها"، "الأهرام"، ٢٥ مايو ١٩٦٣، يقدم النظرة العسكرية للبطل.

الفصل الرابع عشر
تطورفى أزمة

لم يحاول السؤولون عن النظام العسكرى إخفاء اصطدامهم "بعدم التزام "بعض القطاعات التى رفضت دعم جهود الدولة، وقد وصفت الأزمة - كما هومعروف - بانها "أزمة المثقفين"، بينما كانت فى الواقع أزمة عملية التطور العامة،الراهنة.

لقد شددنا بما فيه الكفاية على الجانب الإيجابى من هذا التطور حتى لانعود إليه. ومن المهم أن نرى بوضوح طبيعة العوائق التى جعلت كل شيء أكثر صعوبة،بالنسبة للقيادة والجماهيرعلى حد السواء.

كانت المسألة - فى رأينا - هى مسألة شلل الجدل الاجتماعى.

لم يكتف الحكم العسكرى ببناء"الاشتراكية" بدون اشتراكيين، بل رفض قطعا فى مجالات الحياة الاجتماعية كلها-من المجال الاقتصادى حتى الأيديولوجى-أية مواجهة جدلية بين الأضداد، فارضا بالقوة، أى بشكل مصطنع، طرق التطور وتواتره.

رأينا كيف أن رفض الأرستقراطية الزراعية للتوجه نحو التصنيع سبب سقوطها، وكيف أحلت القومانية الجديدة،البيروقراطية والتكنوقراطية العسكرية، رأسمالية الدولة ودولة الرفاهية - محل التخلف والأوضاع البالية. فى نظر البورجوازية الصناعية الكبيرة التى أبعدت عن الأعمال منذ تأميمات ١٩٦١، كانت هذه الخطوة سرقة لا مبرر لها. وتطورا لم يكن ثمرة طبيعية للتفاعلات المتبادلة فى قلب الاقتصاد الجديد. كما أن رؤساء المؤسسات المتوسطة، وقد أصيبوا بالشكل الذى وصفناه قبلا، لم يستطيعوا أن يفهموا لماذا دفعوا للمغامرة والقيام بالمشاريع الآنشائية ليجردوا من أملاكهم فيما بعد ومن الذى حملهم على الضن بمعونتهم وتجربتهم فورا.

كان على التطور نحو الاشتراكية أن يحصل بدون صراع الطبقات. وهكذا حطمت تنظيمات الصراع التى تملكها طبقة العمال والفلاحين: فلا حزب شيوعى ولا نقابات ينشئها ويديرها العمال أنفسهم، وقد دعى اليسار للذوبان فى الحزب الواحد، من خلال معسكرات الاعتقال، وعادت الدولة

فنظمت النقابات على أساس نقابة واحدة لكل حرفة أو مهنة،واختارت قادتها وخططت عملهم ووجهته نحو هدف معين وهو إعطاء النظام طاقة شعبية موجهة ضد الاستعمار لا ضد الطبقة الحاكمة. وكان الإصلاح الزراعى قبلا، وهو الذى فرض من فوق، قد شل عمل الفلاحين المباشر.

ونشهد آثار هذا الشلل بنوع خاص على الجبهة الثقافية. إن فرض الرقابة على الجامعات، والمراقبة "الإيجابية" على الصحف، وخنق كل تفكير غير تفكير النظام، كلها أدت إلى "أزمة المثقفين" التى سلطت الأضواء الرسمية عليها لأنها كانت تهدد بعرقلة بناء الدولة الجديدة. وعلامات المرض كانت منظورة هنا وهناك: فوزير التعليم العالى يعترف بأن الجامعات أصبحت مصانع للشهادات، أو نوعا من المدارس الثانوية ذات زى جامعى، ودعاة الحكم يهاجمون المفكرين الذين يبخلون بصياغة فلسفة للنظام الجديد، والكل يعترف بضعف انتشار مطبوعات الدولة وانعدام قيمتها، والخضوع لتوجيه الحكام يقتل الأبداع: كانت هذه هى الأنتقادات – بين عشرات غيرها – التى كان يجرى التعبير عنها.

ولكن البحث عن الأسباب اصطدم بعوائق غير منظورة، وإذا بالحديث يدور ليلا نهارا حول"الاشتراكية" دون أن يسمع صوت ماركسى واحد وسط طنين الدعاة الجدد والدجالين المرتدين، صوت يستطيع إعلان هويته والمشاركة فى الاعداد الاشتراكى باسم الماركسية الثورية.

وكنتيجة لتصرفات الحكام العسكريين الاعتباطية، ظهرت الصورة الرسمية للمجتمع المصرى بعد خمسة عشر عاما من الاستيلاء على السلطة، كسلسلة من الأنجازات المثمرة تتخللها أعمال شاذة.

فقد تبع تحطيم الدولة شبه المستعمرة، تحطيم الأحزاب السياسية؛ ورافق بناء الاقتصاد الصناعى رفض صراع الطبقات، مع الاعتراف ب"التفاعل المتبادل" فقط، وتم الاتجاه نحو"الاشتراكية" من خلال تحطيم الجناح الاشتراكى الماركسى للحركة الوطنية، واستعادة الاستقلال فى الميدان العالمى كان يرافقه استمرار الاستبداد والتصلب فى الداخل، وأخفت نهضة الدولة المصرية أزمة المثقفين، ورافق بناء القوة الاقتصادية والعسكرية ضياع الآمال فى الديمقراطية الداخلية، ولم يكن بناء المدارس بمعدل مدرسة كل يومين يخفى هبوط مستوى الدراسة. وتم تأكيد الإرادة العربية وعداءها

للاستعمار بأسلوب استعمارى لا ينكر. ونستطيع أن نتابع هذه اللائحة إلى مالا نهاية...

قبل حريق القاهرة، كان الخطور العميق للمجتمع المصرى يتفق فى جميع المجالات وفى إطار جبهة وطنية يمسك بزمامها الوفد واليسار.

ونظرا للتكوين التاريخى لهاتين القوتين، ورغم مواطن ضعفهما الأكيدة، كان منتظرا أن يأخذ هذا التطور وجهة وطنية ديمقراطية، ذات مضمون اشتراكى، قريبة من النموذج الهندى مع طابع يسارى أقوى. ولكن تفتت الوفد، وانقسام اليسار، والأهمية الاستراتيجية والسياسية الكبيرة لمصر، سمحت لتنظيم الضباط الأحرار باحتلال الساحة عن طريق مناورة ماهرة بعد ستة أشهر من الهيجان ظهر فيها عجز الطبقة الوسطى الرجعية عن إدارة أعمال الدولة عقب تصفية الجبهة الوطنية.

وما قامت به المجموعة العسكرية، ابتداء من تلك الفترة، أصبح تاريخا.

لقد غير سلك الضباط الاتجاه، وأقام الدولة الوطنية التكنوقراطية المستبدة فى مصر، وصنع البلاد التى أصبحت بفضله القاعدة الصناعية الرائدة فى أفريقيا والشرق الأوسط، وأكد إرادة الاستقلال الخارجى، وحفظ الاستقلال الوطنى، وبنى قوة عسكرية محترمة، وجعل مصر على رأس العالم الأفريقى -الآسيوى.

لقد كان بإمكانه أن يعمل أكثر بكثير، ودون أن يجرح الديمقراطية الناشئة هذا الجرح العميق، ولكن التكوين الأيديولوجى والتاريخى لسلك الضباط، وحذرهم من الأحزاب، وكرههم للماركسية العالمية والثقافة الأوروبية المتهمة بالاستعمار والكوزموبوليتية، وعزمهم على الانفراد بالحكم الذى يعتبر مركزا وقاعدة انطلاق للمجموعة العربية، كل هذا عوامل طبعت الحركة بطابع الحكم المطلق الذى ظل يشتد.

منذ ذلك الوقت أصبح طريق التقدم هو طريق تدمير الحريات، وانفجرت الأزمات فى قطاعات متعددة، واختنق الجدل فى النطاق الواحد الرسمى الضيق، وسحق التقليد الهرمى الحرية.

***

ومع ذلك، فالعجلة تسير.

لقد استرجعت مصر نهائيا كرامتها، رغم المحن والأزمات. لم يعد الهوان قائما قبل ٥يونيو ١٩٦٧.

والعجلة تمضى.

إنها، بدون شك، لا تسلك الطرق والأشكال التى تصورتها الفئات المناضلة النابضة بالحيوية والروح التقدمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، تلك الفئات التى كانت تحاول انتزاع مصر من الأطماع ومن مشاريع الاستعباد، وترسم المستقبل وتقدم شبابها الملتهب لتحرير أرض الوطن المهان منذ القدم. لقد اختلفت الطرق والوجوه، كما اختلفت الأدوار، أوعلى الأقل الأدوار الرئيسية على المسرح.

إذ أنه من المدهش أن نرى، فى الواقع، إلى أى حد يتخطى المصير المصرى أهداف الحكم العسكرى، فالضرورات الجغرافية هى التى فتحت طريق التخطيط، وتاريخ المجتمع المصرى، وبشكل خاص تاريخ البرجوازية، عجل فى إقامة نظام رأسمالية الدولة والتوجيه المطبوع بالطابع الاشتراكى، كما أن الذل الذى فرضه الاستعمار طيلة قرون من الكوارث، هيأ بعث الدولة والجيش، والحركة العمالية فرضت دولة الرفاهية، وتقاليد للحركة الوطنية كانت فى أساس الحياد، وتأثير اليسار رسم خطط التجديد الثقافى. كذلك ينبغى القول أن التقليد العريق للمركزية البيروقراطية خنق الحريات وكبت الضمائر.

ولكن العجلة تسير رغم ادعاءات الذين يحنون إلى العبودية.

واليوم، تبرز بوادر الأزمات. ولكن العناصر التى ترسم المستقبل واضحة : الاستقلال استرجاع الهوية الوطنية، ازدياد فى الإمكانات الاقتصادية وإمكانات الدولة، نمو الطبقة العاملة، البحث عن الشخصية القومية، سيادة الإرادة الذاتية، بروز التكنوقراطيين، أولية الهيئة الاجتماعية وقيمتها باسم الاشتراكية. وتبقى عناصر أخرى مخنوقة مع الجدل الاجتماعى.

ولكن حتى متى يمكن أن تظل الأمور على هذا الشكل ؟

منذ الآن ترتسم جوانب مختلفة لما هو التناقض الأساسى فى مصر : تناقض بين الطبقة العاملة الجديدة المتقدمة فنيا ووريثة ماضى طويل من المعارك النقابية والسياسية التى كانت تحتل المكانة الأولى من جهة، وبين

الجهاز القوى والعنيف من جهة ثانية ؛ بين البيروقراطية والجهاز البوليسى من جهة، وبين المثقفين المصريين القيمين على التقاليد الثورية والعناصر المحركة والمخصبة للدينامية الاجتماعية منذ قرن، من جهة ثانية. والفلاحون – القوة الرئيسية فى مصر القادمة – الذين كانوا غارقين فى حياتهم البدائية، بدأوا يستيقظون.

إن المتطلبات الأساسية للتطور الاقتصادى والاجتماعى ستدفع نحو مجابهة، بينما تدعم شيئا فشيئا كل يوم دور العناصر الإيجابية وإمكاناتها فى العمل : دور البروليتاريا والتكنوقراطيين والإنتلجنتسيا – وقبل كل شىء الفلاحين. والزمن يعمل هنا ولا مرد لاتجاهه، على بعث الجدل الاجتماعى.

وسوف يتجسد مطلب الحرية حتما.

مؤلفات الدكتور أنور عبدالملك

باللغة العربية

- مدخل إلى الفلسفة، ترجمة وتقديم مؤلف د. جون لويس، الدار المصرية للكتب، القاهرة، ١٩٥٧، الطبعة الثانية، دار الحقيقة بيروت، ١٩٧٣.
- دراسات فى الثقافة الوطنية ، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٧.
- الجيش والحركة الوطنية، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٤.
- المجتمع المصرى والجيش (١٩٥٢ - ١٩٦٨) - الطبعة الثانية، (المعتمدة من المؤلف) دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، الطبعة الثالثة، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٨.
- الفكر العربى فى معركة النهضة، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٤، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.
- الشارع المصرى والفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.
- نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
- القومية والاشتراكية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩١.
- الإبداع والمشروع الحضارى، كتاب الهلال، ١٩٩٤.
- الإبداع الفكرى الذاتى فى العالم العربى (مع د. خلدون النقيب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

باللغات العالمية

Peuples d' Afrique
Editions du Cario, 1971.

Egypt, Societi miliaire
La Seuil, Paris, 1962.

Ed. Italy (Einaudi, Turin, 1967) : Spain (Editorial Tecons,Madrid, 1967) : USA (Randon House - Vintage Books, 1971)

Anthologe de la Litterature arabe contemporaline :
II. Les essais
Le Seuil, Paris, 1965.
Deuxieme Edition Revue et augmentce, 1970.

Koltur Emperyalizmi
Atac Kitabevi, Istanbui, 1967

Ideologie et reuaissance national: L'Egypt moderne
Anthropos, Paris, 1979, 1975

La Pensce Polltique arabe contemporaine
Le Seuil, Paris, 1970; 2 eme ed. 1975; eme ed.1980
Ed. Tukey (Altan Kiapiar, Ankara, 1971) Italy (Editori Riunit, Rome, 1973)

Sociologie de L'imperialisme
Anthropos, Paris, 1971.

La Dialectique Sociale
Le Seuil, Paris, 1972
trad. japan (Iwanami Shoten, Tokyo); spanish
(Siglo xxi, Mexico); Italian (Dedalo, Bari);
Portuguese (Paz e Terra Rio-de-janeiro);

L'armce dens La nation (Asie, Afrique, Amerique latine)
SNED, Alger 1975

La Renaissance du monde arabe
Ed, with Abdel-Aziz Belel et Hassan Hanafi
Duculot, Bruxelles. 1982

Social Dialectics (1): Civilisations and Social Thery, The Macmillan Press, Sondon & S. U. Y.Y. Press, Albany, N.Y. 1981

Social Dialectics (2): Nations and Revolution, The Mecmillan Press, London & S. U. N. Y. Press, Albany, NY, 1981

Intellectual Creativity in Endogenons Culture, (ed. with A. N. Pandcya), UNU Press, Tokyo, 1982

Science and Technology in the Transformation of the World (ed. with M. Pecujlic and G. Blue), UNU Press, Tokyo, 1982

The Transformation of the World : 1) Scince and Technology (ed. with M. Pecujlic and G Blue), The Macmilan Press, London, 1982

The Project on "Socio-cultural Devlopment Alternatives in a changing World (SCA) : Final Report, UNU Press, Tokyo

صندوق التنمية الثقافية
ينشئ مكتبات فى القرى المحرومة
ويدعم الكتاب

من أهم النقاط التى تتضمنها استراتيجية صندوق التنمية الثقافية إنشاء بنية ثقافية متميزة.

وبالفعل اضطلع الصندوق بمهمة إنشاء مكتبات عامة فى القرى الأكثر احتياجا إلى الثقافة. ومراعاة بنائية البيئات المصرية وخصوصيتها فى الشكل المعمارى. فتم وضع نماذج معمارية تناسب صعيد مصر وأخرى تناسب الوجه البحرى والدلتا.

تتكون المكتبة من : قاعة إطلاع للأطفال وأخرى للشباب، بالإضافة إلى حديقة تضم مجموعة من ألعاب الأطفال .

وتحتوى المكتبة على ما يقرب من ثمانية آلاف كتاب بالإضافة إلى أجهزة للكمبيوتر لتعليم الشباب والأطفال لمواكبة روح العصر.

من أهم المكتبات التى أنشأها الصندوق فى الفترة الماضية :

١- مكتبة زهور الأمراء (محافظة البحيرة)
٢- مكتبة أطفيح (محافظة الجيزة)
٣- مكتبة أبنوب (محافظة المنيا)
٤- مكتبة سوزان مبارك - أبو الريش (محافظة أسوان)
٥- مكتبة المحامير بحرى بأرمنت (محافظة قنا)
٦- مكتبة الرياح (محافظة الإسماعيلية)
٧- مكتبة إبيار (محافظة الغربية)

صندوق التنمية الثقافية يشارك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب

منذ عدة أعوام يشارك صندوق التنمية الثقافية فى فعاليات معرض القاهرة الدولى للكتاب، وذلك من خلال إقامة جناحين لعرض وبيع الكتب والمنتجات الثقافية لكل من :

- صندوق التنمية الثقافية وبعض قطاعات وزارة الثقافة المختلفة :
  - المجلس الأعلى للثقافة.
  - العلاقات الثقافية الخارجية.
  - المركز الثقافى القومى (دار الأوبرا).

تتضمن هذه المنتجات (كتب – شرائط كاسيت – شرائط فيديو – لوحات تشكيلية)

- دور النشر المتميزة حيث يعرض الصندوق الإصدارات الهامة لدور النشر المتميزة فى مصر تشجيعا لدورها الهام فى التنوير.
- الكتاب والأدباء الذين يطبعون على نفقتهم الخاصة حتى يتسنى لهم عرض إبداعاتهم وفكرهم بحيث تصل إلى القراء مما يحثهم على مواصلة مسيرة الإبداع.

الكتاب في سطور

أول دراسة علمية تجمع بين الممارسة النضال، والتوثيق العلمي الدقيق لتطور المجتمع المصري وما كانت عليه مصر بعد حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدءاً من الحركة الثورية المصرية في الأربعينات حتى يوليو ١٩٦٧. ومن هنا كان رأي كبار العلماء أنه رائد الدراسات في علم اجتماع العالم الثالث، وكذا علم الاجتماع العسكري.

وما زالت الخطوط العامة والتحليل الأساسي، وكذا التشخيص إيجابية وسلبية هذه المرحلة الحاسمة في تاريخنا القومي صادقة وصحيحة بعد مرور أكثر من ثلث قرن على الحركة الثورية في الأربعينات، قصة "الصدام في الظلام" بين الضباط الأحرار والحركة الشعبية ومكانة مصر جوهر الصراع في الشرق الأوسط عبر الحروب في ظل مكانة جيو سياسية عالمية. وكذا ضرورة تأكيد خصوصية مصر الحضارية من بدايات العصر الفرعوني إلى اليوم، والتركيز على المعادلة الصعبة : من الثورة إلى النهضة، وهي المعادلة التي تعتبر جوهر صياغة النمط العام للحركة الوطنية الشعبية المصرية : طريق الغد

المؤلف في سطور

- ولد في القاهرة عام ١٩٢٤ من أسرة وثيقة الصلة بنهضة مصر المعاصرة، ومن أبرز أعضاء القيادة التاريخية العلنية لتنظيم "الحركة الشيوعية المصرية" في الأربعينات، وبناء الجبهة الوطنية المتحدة في الخمسينات.
- بعد المنفى الاضطراري عام ١٩٥٩، أصبح مديراً للأبحاث في "المركز القومي للبحث العلمي" في باريس (١٩٦٠-١٩٨٠)، ونائباً لرئيس "الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع"، ثم منسقاً للمشروع الرئيسي لـ "جامعة الأمم المتحدة" في طوكيو عن "البدائل الاجتماعية والثقافية للتنمية في عالم متغير" (١٩٧٦-١٩٨٦)، وظل أستاذاً زائراً أو زميلاً في كبرى جامعات القارات الخمس. جوهر إسهامه يكمن في إعادة صياغة مفهوم الخصوصية (١٩٧٠)، والتوجه لمشروع "الجدلية الاجتماعية" (١٩٧٣). وكذا الدعوة إلى التوجه إلى الشرق الحضاري فكراً وعملاً، لصياغة المشروع الحضاري المؤلف لصياغة العالم الجديد. حائز على الميدالية الذهبية لأكاديمية ناصر العسكرية العليا (١٩٧٦)، وجائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية (١٩٩٦).





تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ٨ ش ٩ ب المعادي - ت : ٣٧٥٤٠٣٣ مدير المركز والمشرف على السلسلة : فريد زهران

هذه السلسلة تهدف أولاً وأخيراً بمصر في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يحاول أن يتجاهل مصر ويتخلص منها ومن دورها الحضاري المتميز بتاريخها العريق في المنطقة .. بل وفي العالم بأسره.